



المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية التربية
قسم الدراسات الإسلامية

منهج المحافظ ابن حجر في دفاعه عن

رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم

اعداد الطالب

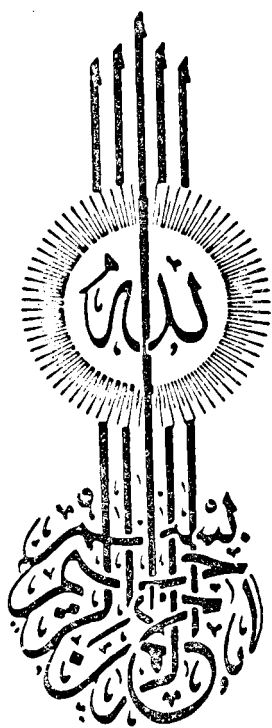
صالح بن عبد الله الصياح



إشراف

الدكتور : محسن عبد الناصر

عام ١٤١٨ هـ



قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة
الماجستير في قسم الدراسات الإسلامية/ كلية
التربية/ جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن

الرحيم

مقدمة البحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"مقدمة البحث"

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :
فإن كتاب: "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه" ^(١) للإمام البخاري ^(٢) قد تلقته الأمة بالقبول لصحة أحاديثه وقوة أسانيدِهِ وإمامة مصنفه، قال ابن تيمية ^(٣): (ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن) ^(٤) .

وقال النووي ^(٥): (اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة) ^(٦) .

ولذا أقبل العلماء على صحيح البخاري ما بين: شارح، ومستدرك، ومختصر، وناقد، ومع هذه المكانة العالية لصحيح البخاري فقد وُجّه إليه انتقادات كان من أبرزها إخراجها لرواة

^(١) هذه هي التسمية الكاملة للكتاب، وسوف أشير إليه فيما بعد باسم (صحيح البخاري) .

^(٢) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، أبو عبد الله البخاري من أئمة أهل الحديث الكبار ، جيل الحفاظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، له مصنفات عديدة من أبرزها كتاب الصحيح والتاريخ الكبير (ت: ٢٥٦هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٢٢/٢)

^(٣) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، أبو العباس الحراني، المشهور ابن تيمية: من كبار علماء الإسلام قاطبة علما وورعا وحفظا وجهادا في سبيل الله، قال عنه الذهبي: (كان من محور العلم، ومن الأذكياء المعدودين ، والزهاد الأفراد، والشجعان الكبار ، والكرماء الأحواد ، أننى عليه الموافق والمخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، لعلها ثلاث مائة مجلد)، (ت: ٧٢٨ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٦)

^(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧٤/١٨)

^(٥) النووي هو : يحيى بن شرف النووي ، كان إماما فقيها حافظا زاهدا ورعا، له مصنفات مشهورة، منها: شرح مسلم، رياض انصالحين، والمجموع شرح المهذب، (ت: ٦٧٦هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠)

^(٦) شرح صحيح مسلم (١/ ١٢٨) - تحقيق: خليل مأمون، ط/ الأولى - دار المعرفة - بيروت .

تكلم فيهم بعض علماء الحديث بما يقدح في مروياتهم.

وقد كان لبعض العلماء موقف معارض من هذا النقد الموجّه إلى رجال صحيح البخاري - ولا سيما شراح الصحيح - فدافعوا عن رجال الصحيح، وعلى رأس هؤلاء المدافعين: الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٧) الذي قام بجمع الرواة - المتكلم فيهم من رجال صحيح البخاري - في موضع واحد، ثم نقد الجروح الموجهة إليهم، وذلك في كتابه "هدي الساري مقدمة فتح الباري"^(٨) حيث ذكر هؤلاء الرواة المتكلم فيهم - وعددهم نحو أربعمائة راويًا - وأجاب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وميز من أخرج له منهم في الأصول من الذين أخرج لهم في المتابعات والاستشهادات.

- فمأهي الجروح التي وجهها علماء النقد لرجال صحيح البخاري؟

- وما أثرها عليهم، وعلى صحيح البخاري؟

- وما موقف الحافظ ابن حجر منها وهو يدافع عن رجال البخاري المتكلم فيهم؟

- هل يمكن ضبط منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم؟

- ماهي أهم ضوابط هذا المنهج؟ ومقاييسه؟

- هل رفض ابن حجر أقوال النقاد جملة؟

- كيف رد الأحكام التي لم يقبلها أصلاً؟

- إذا كان الجرح ثابتاً في المتكلم فيهم: فكيف تعامل ابن حجر مع مروياتهم التي أخرجها

البخاري في صحيحه؟

- كيف تعامل الحافظ مع المشاكل العديدة في الجرح والتعديل والتي تواجه كل باحث في

عدالة الرواة؟

- مامدى المطابقة بين أقواله - في الرجال المتكلم فيهم - في كتابه: هدي الساري، مقارنة

بأقواله في كتبه الأخرى وبأقوال غيره من العلماء؟

(٧) خصصت المبحث الثالث من التمهيد للترجمة للحافظ ابن حجر انظر ص (٤٥)

(٨) هدي الساري ص (٣٨٤)

- ما أبرز المؤآخذات التي قد تؤخذ عليه ؟

فهذه الأسئلة في حاجة إلى دراسة جامعية متعددة الجوانب تتعمق في المنهج الذي سار عليه الحافظ ابن حجر وتكون تحت عنوان:

(منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم) .

وهو ما اخترته موضوعاً للبحث التكميلي لرسالة الماجستير بقسم الثقافة الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك سعود .

*** **

أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

١ - أهميته البالغة، والتي سوف أوضحها بعد قليل .

٢ - إبراز إمامة الإمام البخاري ومنزلته في علم الحديث ، وإظهار دقته وحذاقته في انتقاء الرجال ومروياتهم ، وإظهار مكانة كتابه الصحيح وسلامته من الطعن .

٣ - السعي إلى التعرف على مناهج علماء الجرح والتعديل، والمقارنة بينها ، وبيان جوانب القوة في منهج ابن حجر وهو يترجم للرواة بصفة عامة ولرواة البخاري المتكلم فيهم بصفة خاصة .

٤ - ظهور دراسات وأقوال تعيد ما قاله المتكلمون في بعض رواة البخاري ومسلم بطريقة قد تكون بعيدة عن المنهج العلمي المناسب لمثل هذه الدراسات ، فالرد على هذه الأقوال بطريقة موضوعية أصبحت ملحة، ولعل البحث الذي عرمت القيام به يسهم في ذلك الرد .

*** **

وتظهر أهمية الموضوع في:

١ - علاقة الموضوع بأصح كتاب من كتب الرواية، وهو صحيح الإمام البخاري ، فالرد على النضون التي وجهت له رداً علمياً يبرز مكانته، ويظهر أنها لم تبّن على عاطفة ولم تأت نتيجة لظروف خارجية، وتوجيه الطعون التي لا يرضها النقد العلمي لا يزيد صحيح البخاري إلامتانة .

٢ - التعمق في فهم منهج ابن حجر وهويذافع عن رجال البخاري المتكلم فيهم يبرز الحوار العلمي الذي كان عليه علماء الحديث وهم يوثقون أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وينون الأحكام التي تنبع من ضوابط متينة .

٣ - لقد كان لابن حجر أهداف وله منهج، فالوقوف على هذه الأهداف والتعرف على هذا المنهج جديران بالدراسة العلمية التي توضح مدى ارتباطهما بالحديث وعلومه، ومدى التزامهما بالموضوعية العلمية .

*** **

وهذا البحث سوف يحقق - إن شاء الله - أهدافاً عديدة، منها :

١ - الوقوف على منهج من مناهج العلماء المحققين في علم الحديث للوصول إلى نتائج علمية عند دراسة حال الرواة، والحكم على مروياتهم .

٢ - التنبيه على أوهام الذين نقدوا بعض رجال صحيح البخاري أو الذين أهملوا جانباً من منهج الإمام البخاري في الرواية عمن لم يبلغ تمام الضبط أو كان فيه مقال .

٣ - أهمية البحث عملياً للمشتغلين بعلم الحديث كلما تصدوا للحكم على أحد الرواة، وخاصة الذين تعارض فيهم الجرح والتعديل ، فكشف منهجية الحافظ قد تساعد على تجاوز هذه المشكلة .

٤ - دراسة المنهج الذي سار عليه الحافظ ابن حجر دراسة نقدية، وإظهار ما فيه من جوانب القوة والضعف .

٥ - الكشف عن الجوانب النقدية عند علماء الحديث، وبيان رأي الحافظ فيها .

٦ - بيان بعض جوانب إمامة الحافظ ابن حجر، وسعة علمه وإطلاعه على علم الجرح والتعديل .

*** **

خطة العمل في البحث إجمالاً:

رتبت أبواب الرسالة وفصولها ومباحثها على ضوء الخطة التالية:

المقدمة : وتشتمل على :

- بيان بأهم الأسئلة التي تتصل بمنهج ابن حجر .
- سبب اختيار الموضوع وأهميته .
- خطة العمل في البحث إجمالاً .
- التعريف بأبرز مصادر البحث بإيجاز .
- الصعوبات التي اعترضت البحث .
- التمهيد: (تتبع الحركة العلمية التي صحبت صحيح البخاري عبر القرون): ويشتمل على مباحث :

- المبحث الأول : التعريف الموجز بصحيح البخاري .
- المبحث الثاني : النقاد ورجال صحيح البخاري .
- المبحث الثالث: التعريف الموجز بالحافظ ابن حجر العسقلاني .
- المبحث الرابع : التعريف بالفصل التاسع الذي دافع فيه الحافظ ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم .

الباب الأول : نقد الحافظ ابن حجر للجارحين :

- الفصل الأول : افتقار الجارح لشروط الناقد المؤهل :
- المبحث الأول : تدني المكانة العلمية للجارح .
- المبحث الثاني : تحامل الجارح .
- الفصل الثاني : نقد منهج الجارح :
- المبحث الأول: اصطلاح الجارح .
- المبحث الثاني : مزاح الجارح .
- المبحث الثالث : تقليد الجارح غيره .
- المبحث الرابع : معارضة الجارح للنقاد المتقدمين مع تأخر عصره .

الفصل الثالث : تعنت الجارح :

المبحث الأول: أقسام النقاد من حيث شدتهم أو تساهلهم في نقد الرواة .

المبحث الثاني : قبول قول من تعنت في حكمه على الرواة .

المبحث الثالث: رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بكون مجرحيهم قد تعنتوا في

جرحهم لهم .

المبحث الرابع : الأئمة الذين وصفهم الحافظ بالتعنت، وسبب وصفه لهم بذلك ،

وطريقته في التعبير عن تعنتهم .

الفصل الرابع : وهم الجارح لجرحه الراوي بخطأ غيره :

المبحث الأول : رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بوهم الجارح لجرحه

لهم بخطأ غيرهم .

المبحث الثاني : كيف بين الحافظ وهم الجارح لجرحه للراوي بخطأ غيره؟

الفصل الخامس : وهم الجارح بالاشتباه براو آخر :

المبحث الأول : أنواع الاشتباه في الرواة .

المبحث الثاني: جهود العلماء لحل مشكلة التشابه بين الرواة .

المبحث الثالث : رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بوقوع مجرحيهم في

الوهم بالاشتباه براو آخر .

المبحث الرابع : كيف بين الحافظ وهم الجارح بالاشتباه براو آخر؟

الباب الثاني : نقد الحافظ ابن حجر لأسباب التجريح :

الفصل الأول : نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري:

المبحث الأول : أقسام الجهالة عند العلماء ، وتقسيم الحافظ للجهالة، وحكم مرويات كل

قسم .

المبحث الثاني : كيف نفى الحافظ الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري؟

الفصل الثاني : نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري:

المبحث الأول : حكم رواية المبتدع عند العلماء .

المبحث الثاني : رأي الحافظ في حكم مرويات أهل البدع، وبيان البدعة القادحة عنده .

المبحث الثالث: البدع التي نسب إليها بعض رجال البخاري .

المبحث الرابع : كيف نفى الحافظ البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري؟

المبحث الخامس : هل أخرج البخاري للمبتدع الداعية إلى بدعته ؟

الفصل الثالث: افتقار الجرح لشروط القبول :

المبحث الأول : افتقار الجرح إلى الثبوت .

المبحث الثاني: افتقار الجرح إلى تفسير .

الفصل الرابع : ضعف سبب الجرح :

المبحث الأول : في قول الناقد : (فلان أحب إليَّ من فلان) .

المبحث الثاني : مزاح الراوي .

المبحث الثالث: امتحان الطالب لشيخه .

المبحث الرابع : عدم رواية مالك أو شعبة عن إدراكه من الرواة .

المبحث الخامس: انفراد الراوي بالحديث .

المبحث السادس: القدح في الراوي لإكثاره عن الضعفاء .

المبحث السابع: الدخول على الحكام والسلاطين .

المبحث الثامن : حفظ الكفيف من كتابه بقراءة غيره .

الباب الثالث: قبول ابن حجر لما جرح به بعض رجال البخاري وتقويته لمروياته :

الفصل الأول : المقويات المصححة لأحاديث الراوي المجروح:

المبحث الأول: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بالمتابعات .

المبحث الثاني: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بالشواهد .

المبحث الثالث: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بكونه ليس في أحكام الحلال والحرام

المبحث الرابع: تقوية الحديث بكونه عن شيخ أو تلميذ له خصوصية بالراوي المتكلم فيه .

المبحث الخامس: تقوية الحديث بكون الراوي المتكلم فيه من شيوخ البخاري الذين لقيهم وعرف مروياتهم واطلع على أصول كتبهم وانتقى من صحيح حديثهم .

المبحث السادس: تقوية الحديث بكون الراوي المتكلم فيه حدث به قبل وقوعه في القادح .

المبحث السابع: التقوية بكون البخاري اجتنب الأحاديث التي تُكَلِّم في الراوي لأجلها .

الفصل الثاني : توجيه الجرح المقبول :

المبحث الأول : توجيه الجرح بتخصيصه بحديث واحد أو أكثر .

المبحث الثاني : توجيه الجرح على أنه من قبيل التضعيف النسبي .

المبحث الثالث: توجيه الجرح بتخصيصه بما حدث به الراوي من حفظه لا بما

حدث من كتابه .

المبحث الرابع: توجيه الجرح على شيء مخصوص وليس بمنصوص .

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي توصلتُ إليها في البحث .

*** **

إجراءات البحث:

اتبعت في كتابة الرسالة الخطوات التالية:

أولا : عزوت الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية .

ثانيا : خرجت الأحاديث على النحو التالي :

إذا كان الحديث قد أخرجه البخاري في صحيحه، فإنني اكتفي بعزوه إليه بذكر اسم الباب،

ورقم الحديث في الغالب .

وقد أخرج الحديث من كتب أخرى إضافة إلى تخريج من صحيح البخاري في بعض الأحيان،

خاصة إذا كان الحديث قد اُنتقد على البخاري إخرجه .

وأما الأحاديث التي لم يخرجها البخاري ، فقد خرجتها من صحيح مسلم إن وجد، وإلا فمن

السنن الأربعة .

ثالثا : وثقت الأقوال المنقولة بعزوها إلى المصادر .

رابعا : الترجمة لرجال البخاري المتكلم فيهم ، وذلك على النحو التالي :

- أنقل نص مقالته الحافظ ابن حجر في ترجمة الراوي المتكلم فيه من هدي الساري، وقد أحذف من الترجمة ما ليس له علاقة بالضابط الذي نحن بصدد.
- رجال صحيح البخاري قلما يخلو كتاب من كتب الرجال من الترجمة لهم، فهو مشهورون، وتراجمهم في متناول اليد، ولذا سأكتفي بالإشارة إلى مكان تراجمهم من كتاب تهذيب الكمال للزمري باعتباره الكتاب الأم لرجال الكتب الستة .
- أذكر روايتين من مرويات الراوي المتكلم فيه مما أخرجه البخاري مكثفيا بعزوها بذكر الباب ورقم الحديث عند البخاري .
- كما أذكر في بعض الأحيان بعض شيوخه وتلاميذه، لما لمعرفة ذلك من أهمية في معرفة حال الراوي ومنزلته العلمية، وخاصة رجال البخاري الذين رموا بالجهالة .
- كما أذكر أهم أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي المتكلم فيه، إلا عند عدم وجود حاجة لذلك .
- خامسا: ترجمت للأعلام المذكورين في الرسالة ممن كان لهم إسهام في نقد رجال البخاري جرحا وتعديلا ، أو كانت لهم عبارات تستلزم التعريف بهم، ونظرا لكثرتهم راعيت في الترجمة الاختصار الشديد ، واعتمدت في الغالب على مرجع واحد .
- سادسا: وضعت في آخر الرسالة فهرس متنوع، وهي:
- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث .
- ٣- فهرس الرواة المترجم لهم .
- ٤- فهرس المصطلحات الحديثية .
- ٥- فهرس المراجع والمصادر .
- ٦- فهرس المحتويات .

التعريف بأبرز مصادر البحث بإيجاز:

عدتُ في بحثي هذا إلى مصادر عديدة، كان من أبرزها:

١- هدي الساري مقدمة فتح الباري:

ومؤلفه هو: الحافظ ابن حجر، ويقع في مجلد ضخيم، وقد جعله في عشرة فصول، ترجم فيها للإمام البخاري، وبين منزلة صحيحه، وذبح عن الرواة المتكلم فيهم من رجاله، وناقش ما انتقده بعض الحفاظ من أحاديثه، بما يظهر به رجحان ما ذهب إليه البخاري غالباً، وعرف بالمبهمين من رواته، وغير ذلك مما له تعلق بصحيح البخاري^(٩)، وقد فرغ الحافظ ابن حجر من جمع هذه المقدمة في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة من الهجرة^(١٠).

وسأتي مزيد تعريف بكتاب "هدي الساري" في المبحث الرابع - من التمهيد - والذي خصصته للتعريف بالفصل التاسع من هدي الساري الذي دافع فيه الحافظ ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم. باعتبار الفصل التاسع هو مجال بحثي الرئيسي.

*** **

٢- تهذيب الكمال :

ومؤلفه هو: أبو الحجاج: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي المزي الدمشقي الشافعي (٦٥٤هـ - ٧٤٢هـ)^(١١)، من كبار المحدثين الحفاظ الثقات في زمانه، قال عنه الذهبي: (شيخنا الإمام العالم الحبر الحافظ الأوضح محدث الشام... وأما معرفة الرجال، فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها، لم تر العيون مثله، وكان ثقة حجة، كثير العلم).^(١٢) وذكر الذهبي أيضاً أن المزي كان رأس المحدثين في زمانه.^(١٣)

وهذا الكتاب هو أهم مصدر اعتمدت عليه في بحثي، وهو يشتمل على تراجم وافية لرجال

^(٩) طبع طبعات عديدة، منها: طبعة السلفية، والمنيرة، وغيرها. انظر دليل مؤلفات الحديث (٢٨٣/١)

^(١٠) انظر كلام الحافظ ابن حجر حينما فرغ من شرح صحيح البخاري فتح الباري (٥٤٦/١٣)

^(١١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٩٨)

^(١٢) تذكر الحفاظ (٤: ١٤٩٨ - ١٤٩٩)

^(١٣) انظر سير أعلام النبلاء (٧: ٢٥٠)

الكتب الستة .

فقد هذب الحافظ أبو الحجاج المزي كتاب "الكمال في أسماء الرجال" لأبي محمد: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي^(١٤) في كتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)^(١٥)

وبين المزي سبب تهذيبه لكتاب "الكمال في أسماء الرجال" فقال - عن كتاب الكمال : (وهو كتاب نفيس ، كثير الفائدة لكن لم يصرف مصنفه - رحمه الله - عنايته إليه حق صرفها، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تاماً، ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها تتبعاً شافياً، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال . . فلما وقفت على ذلك أردت تهذيب الكتاب ، وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال ، وإصلاح ما حصل فيه من النقص والإخلال) .^(١٦)

وقد استدرك المزي أولاً مافات الحافظ عبد الغني من رجال الكتب الستة ، ثم ضم إلى كتابه جملة من مؤلفات أصحاب الكتب الستة، بلغت تسعة عشر كتاباً ، وجعل لكل مصنف علامة مختصرة تدل عليه .

وذكر المزي جملة من التراجم للتمييز ، وهي تراجم تتفق مع بعض تراجم الكتاب في الاسم والطبقة ، ولكن أصحابها ليس لهم رواية عند أصحاب الكتب الستة .

كما اعتنى المزي بذكر شيوخ المتراجم له والرواة عنه، وما قيل فيه من جرح وتعديل، وتاريخ ولادته أو وفاته، وغيرها من معلومات تهتم النقاد، وقد رتب المزي أسماء الرجال على حروف المعجم وكذا شيوخهم الرواة عنهم^(١٧) .

وبحق أصبح كتاب المزي هذا من أفضل كتب الرجال وأعظمها على الإطلاق، لما فيه من مادة

^(١٤) هو: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي ، أبو محمد المقدسي الجماعلي الدمشقي الحنبلي ، من كبار علماء الحديث، والحفاظ البارزين، كان من أعلم أهل الحديث بالرجال في زمانه (ت: ٦٠٠هـ) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ

(١٦٠/٤)

^(١٥) ضيع تهذيب الكمال في أسماء الرجال بتحقيق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف من قبل مؤسسة الرسالة .

^(١٦) مقدمة تهذيب الكمال (١ : ١٤٧ - ١٤٨)

^(١٧) انظر مقدمة تهذيب الكمال (١٤٩ - ١٥١)

علمية غزيرة ، وترتيب في غاية الدقة ، وتوثيق لمادته العلمية ، فهو المرجع الأول لكل باحث في علم الرجال ، بل إن كثيراً ممن صنف في علم الرجال بعد المزي استفاد من كتابه تهذيب الكمال ، قال الدكتور بشار عواد معروف: (أصبح تهذيب الكمال مصدراً لجميع المؤلفين في هذا الفن الجليل طوال العصور اللاحقة ، فإنه قلما وجدنا كتاباً ألف في موضوعه لم يتخذ مصدره رئيسياً) .^(١٨)

ولأهمية تهذيب الكمال اعتنى به الحافظ ابن حجر اعتناءً بالغاً ، قال الدكتور بشار: (مما تجدر الإشارة إليه أن ابن حجر أفاد من تهذيب الكمال في جميع المؤلفات التي وضعها مما يتعلق بهذا الفن) .^(١٩)

ومقاله الدكتور حق لامية فيه ، ويكفي دليلاً على ذلك أن نعلم أن أبرز مصنفين للحافظ ابن حجر في علم الرجال قد بناهما على كتاب تهذيب الكمال ، وهما :

١- تهذيب التهذيب ٢- تقريب التهذيب

ولأن هذين الكتابين من أبرز مصادر بحثي ، فأعرف بهما أيضاً على سبيل الإيجاز :

*** **

٣- تهذيب التهذيب :

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمته لتهذيب التهذيب أنه وجد في كتاب المزي ملاحظات عديدة ، منها : طول الكتاب ، وخلو بعض التراجم من بيان أحوالهم ، وهناك مصنفات لأصحاب الكتب الستة لم يترجم المزي لرواتها .^(٢٠)

فكان هذا سبباً لقيام الحافظ ابن حجر بتصنيف كتابه "تهذيب التهذيب" فاختصر كتاب "تهذيب الكمال" إلى نحو الثلث ، وسار على منهج محدد ومغاير لمنهج المزي في بعضه ، وأبرز ملامح منهج الحافظ ابن حجر في كتابه "تهذيب التهذيب" على وجه الإجمال^(٢١) هي :

^(١٨) في دراسته لكتاب تهذيب الكمال في مقدمة تحقيقه للكتاب (١ / ٧٠)

^(١٩) مقدمة تحقيقه لتهذيب الكمال (١ / ٧٠)

^(٢٠) المصدر السابق (١ / ٦)

^(٢١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور بشار عواد معروف لتهذيب الكمال (١ / ٦٨)

١- لم يحذف من رجال "تهذيب الكمال" أحداً، بل زاد فيهم من هو على شرطه ، كما ذكر بعض التراجم التي تفيد التمييز مما لم يذكره المزي. أما الفصول التي ذكرها المزي في المقدمة - وهي: في شروط الأئمة الستة، وفي الحث على الرواية عن الثقات، وفي السيرة النبوية - فقد حذفها .

٢- أعاد التراجم التي حذفها المزي من أصل "الكمال" ، والتي كان الحافظ عبدالغني قد ذكرها بناء على أن بعض الستة أخرج لهم، وكان المزي قد حذفهم بسبب عدم وقوفه على روايتهم في شيء من الكتب الستة .

٣- أما في صياغة الترجمة فقد سار على النهج الآتي :

أ - حذف من الترجمة جميع الأحاديث التي خرجها المزي من المرويات العالية .

ب- اقتصر من شيوخ المترجم ومن الرواة عنه على الأشهر والأحفظ وحذف الباقين، فإذا كانت الترجمة متوسطة اقتصر على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم علامة في الأغلب، وإذا كانت طويلة اقتصر على من عنده علامة البخاري ومسلم وقد يذكر جماعة غيرهم، أما إذا كانت الترجمة قصيرة فإنه لم يحذف منها شيئاً في الأغلب .

ج- لم يلتزم بنهج المزي في ترتيب شيوخ صاحب الترجمة والرواية عنه على حروف المعجم، بل ذكر في أول الترجمة أكثر شيوخ الرجل ، وأسندهم، وأحفظهم إن تيسر له معرفة ذلك، إلى أن يكون للرجل ابن أو قريب، فإن يقدمه في الذكر ، وحرص أن يختم الرواية عن صاحب الترجمة بمن وصف بأنه آخر من روى عنه .

د- حذف من الترجمة أغلب الأخبار التي لاتدل على توثيق ولا على تجريح ، واقتصر على مايفيد ذلك .

هـ - حذف كثيراً من الاختلافات المذكورة في وفاة المترجم .

و- ميز إضافته على الترجمة أو تصحيحاته بلفظ: (قلت) وجعلها في آخر الترجمة، وأكثر إضافته ممايفيد التوثيق أو التجريح .

وهذه الإضافات - في التوثيق أو التجريح - هي أبرز قيمة علمية للكتاب، وقد استفادها

الحافظ ابن حجر من كتاب "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مغلطاي^(٢٢)، قال الدكتور بشار عواد معروف: (والحق أن معظم ما اضافة ابن حجر من توثيق أو تخريج أو اختلاف في النوفيات ، واستدراك في التراجم ، سواء أكانت من التراجم التي هي من شروط المزني، وهي قليلة أم لتمييز ، قد أخذها من كتاب مغلطاي في الدرجة الأولى ، وعليه كان اعتماده، لكنه انتقى منه ما وجدته مهماً وحرياً فذكره ، وأهمل الباقي فأسقطه ، فإن إضافاته الشخصية كانت قليلة جداً).^(٢٣)

وبعد تصنيف الحافظ لكتابه "تهذيب التهذيب" قام بتقريبه في كتاب سماه "تقريب التهذيب" ولأن هذا الكتاب هو من أبرز مصادر بحثي فأعرف به أيضاً على سبيل الإيجاز :

*** **

٤- تقريب التهذيب :

ذكر الحافظ ابن حجر سبب تصنيفه للتقريب في مقدمته، فقال: (لما فرغت من تهذيب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" الذي جمعت فيه مقصود "التهذيب" لحافظ عصره أبي الحجاج المزني ، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه ، وضممت إليه مقصود "إكماله" للعلامة علاء الدين مغلطاي ، مقتصرًا منه على ما اعتبرته ، وصححته من مظانه ، من بيان أحوالهم أيضاً ، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرتيه لديهما ، ويستغرب خفاؤه عليهما : وقع الكتاب المذكور من طلبه الفن موقعا حسنا عند المميز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، والثلث كثير، فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أؤثر ذلك ، لقلته جداوه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته ، على وجه يحصل مقصوده بالأفادة ، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة).^(٢٤)

^(٢٢) هو: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري أبو عبد الله المصري، علاء الدين الحنفي، من حفاظ الحديث ، عالم بالرجال والأنساب ، له مصنفات كثيرة (ت: ٧٦٢هـ). انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٤/٣٥٢)

^(٢٣) مقدمة تحقيقه لتهذيب الكمال (١/٦٩)

^(٢٤) تقريب التهذيب ص (٧٣)

ثم أبان الحافظ ابن حجر عن منهجه في التقريب ، فقال : (أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به ، بألخص عبارة وأخلص إشارة ، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبه ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بعصر كل راو منهم ، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يؤمن لبسه .

وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثني عشرة مرتبة ، وحصر طبقاتهم في اثني عشرة طبقة وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم ، وقد اكتفيت بالرقم على أول اسم كل راو ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة) .^(٢٥)

ولتقريب التهذيب قيمة علمية جلية من أبرزها: كون الحافظ ابن حجر قد حكم على جميع الرواة بحكم الناقد البصير مع كثرة هؤلاء الرواة ، فعددهم يقارب (٨٨٢٦) راوياً^(٢٦) ، وهذه الميزة ينفرد بها التقريب عن التهذيب ، فقلما يحكم الحافظ ابن حجر على الرواة في تهذيب التهذيب ، بل يكتفي بجمع ما قيل في الراوي جرحاً وتعديلاً .

*** **

٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

وهو من أجل المصنفات في علم الرجال ، وقد صنفه الإمام الذهبي^(٢٧) - رحمه الله تعالى ، والتزم فيه ذكر كل من جرح من الرواة ولو بأدنى لين ، ولم يستثن من ذلك سوى الصحابة والأئمة المتبوعين في الفروع .^(٢٨)

^(٢٥) المصدر السابق ص (٧٣ - ٧٥) باختصار .

^(٢٦) كما في طبعة الأستاذ : محمد عومة ص (٧٦٥)

^(٢٧) هو: محمد بن أحمد بن عثمان ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي : كان من أعرف أهل زمانه بنقد الرواة والتاريخ ، ومن أخفائ الكبار ، صنف سير أعلام النبلاء ، وميزان الاعتدال ، والموقفية في مصطلح الحديث ، وغيرها من التصنيفات التي سارت شرقاً وغرباً ، (ت: ٧٤٨هـ) . انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص (٣٤) .

^(٢٨) انظر مقدمة الذهبي لميزان الاعتدال (٢ / ١)

وذكر الذهبي للراوي في الميزان لا يعني أنه ضعيف عنده، أو أن الجرح ثابت فيه ومؤثر، قال الذهبي - عن كتابه الميزان بعد أن انتهى منه -: (أصله وموضوعه في الضعفاء ، وفيه خلق من الثقافات ذكرتهم للذب عنهم ، ولأن الكلام فيهم غير مؤثر ضعفاً) .^(٢٩)

وقد بلغ عدد التراجم في الميزان قرابة (١١٠٥٣) ترجمة .^(٣٠)

وقد استغرقت فترة تصنيف هذا الميزان أربعة أشهر إلا يومين من سنة (٧٢٤هـ) ، إلا أن الذهبي استمر بعد ذلك أربع سنين وهو يزيد في مادته العلمية .^(٣١)

وقد أثنى الحافظ ابن حجر على كتاب الذهبي هذا في عدد من كتبه ، فقال في الدرر الكامنة في ترجمة الذهبي : (وله الميزان في نقد الرجال أجاد فيه) .^(٣٢)

وقال في مقدمة لسان الميزان : (ألف الحفاظ في أسماء المجروحين كتباً كثيرة، كل منهم على مبلغ مقدار ماوصل إليه اجتهداده ، ومن أجمع ماوقفت عليه في ذلك كتاب الميزان) .^(٣٣)

وتبرز القيمة العلمية للميزان من نواحي عديدة، من أهمها : أن الذهبي في كتاب الميزان لم يكتف بذكر ما قيل في الراوي من جرح وتعديل ، بل كان ناقداً بصيراً ممحصاً لأقوال النقاد في غالب التراجم . كما أنه ينص على درجة الراوي التي تليق بالراوي في رأيه .

ومع أنني اعتمدت في بحثي هذا على مصادر كثيرة إلا أن هذه المصادر الخمسة السابقة هي أبرز المصادر التي عدت إليها .

*** **

الصعوبات التي واجهتني أثناء العمل في الرسالة:

واجهني أثناء العمل في الرسالة صعوبات عديدة كان من أشدها:

طبيعة البحث وكونه ذا تشعب كبير ، إذ يشتمل على مواضيع كثيرة من علوم السنة، وبقراءة

^(٢٩) الميزان (٤ / ٦١٦)

^(٣٠) انظر المصدر السابق

^(٣١) انظر المصدر السابق

^(٣٢) الدرر الكامنة (٣ / ٤٢٦)

^(٣٣) مقدمة لسان الميزان (١ / ٤)

خطة الرسالة بتضح ذلك ، وهذا مما سبب لي صعوبة كبيرة عند إعداد الرسالة .
فقد استلزمت طبيعة البحث بذل الكثير من الجهد عند جمع المادة العلمية ، وكذا عند صياغتها ،
كما عانيت المشقة في محاولة الربط بين هذه المواضيع المختلفة ، وتصنيفها إلى أبواب وفصول
ومباحث متجانسة ، كما استلزمت طبيعة البحث الرجوع إلى مصادر كثيرة في فنون متنوعة
عند كتابته .

ولأن البحث يتناول مسائل وأحكام اختلف فيها النقاد اختلافاً كبيراً ، فقد كنت أخشى من
الوقوع في الخطأ أثناء تناول ما اختلفوا فيه ، مما دفعني إلى جمع المادة العلمية ومن ثم دراستها
بالمقارنة والتحليل للوصول إلى النتائج العلمية الصحيحة التي تؤيدها البراهين القوية .
وقد بذلت في البحث جهدي وطاقتي مستعينا بالله الذي يسر لي إتمام هذه الرسالة مع
اعترافي - كل الاعتراف - بأنه لا يسلم أحد من البشر من الخطأ والنقص ، والكمال لله .
وأخيراً أشكر الله عز وجل على أن وفقني لإنجاز هذه الرسالة ، ثم أشكر جامعة الملك سعود
التي أتاحت لي الفرصة لإكمال دراستي ، وأخص بذلك كلية التربية ممثلة في عميدها ووكيلها
وقسم الثقافة الإسلامية .

كما أرى من الواجب عليّ أن اتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لفضيلة الدكتور / محسن
عبدناظر على تفضله بالإشراف على رسالتي ، وقراءتها ، وإبداء الملاحظات عليها ، كما
أشكر فضيلة الأساتذة المناقشين على ما سيبدونه من النصح والتوجيه والتقييم ، فلهم جميعاً مني
كل شكر وتقدير ، والحمد لله رب العالمين .

التمهيد

(تتبع الحركة العلمية التي صحبت صحيح البخاري عبر القرون)

ويشتمل على مباحث :

المبحث الأول : التعريف الموجز بصحيح البخاري •

المبحث الثاني : النقاد ورجال صحيح البخاري •

المبحث الثالث : التعريف الموجز بالحافظ ابن حجر العسقلاني •

المبحث الرابع: التعريف بالفصل التاسع الذي دافع فيه الحافظ

ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم •

المبحث الأول: التعريف الموجز بصحيح البخاري

نظرا لعلاقة صحيح البخاري بموضوع البحث أرى من الأهمية التعريف به وبمكائنه، ولو بإيجاز:

١- التسمية الكاملة لصحيح البخاري :

الاسم الكامل لصحيح البخاري هو : (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) .

هذا ما ذكره ابن حجر - رحمه الله - في هدي الساري^(١)، وأما ابن الصلاح^(٢) فيرى أن اسمه هو : (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) .^(٣) وتبعه النووي كما في مقدمته لشرح صحيح البخاري .^(٤)

إلأن الكتاب قد اشتهر قديما وحديثا عند جمهور العلماء باسم : (صحيح البخاري)، ولعل هذا من باب الاختصار لطول تلك التسمية التي سماها بها مصنفه .^(٥)

٢- ترتيبه :

رتبه الإمام البخاري على الكتب، فبدأ بكتاب الوحي ، وختم بكتاب التوحيد ، وبلغ عدد كتبه سبعة وتسعون كتابا ، شملت جميع أبواب الدين .
وقسم البخاري كل كتاب إلى أبواب، وسرد تحت كل باب عددا من الأحاديث .

٣- موضوع الجامع الصحيح والهدف من تصنيفه :

موضوع الجامع الصحيح والهدف من تصنيفه هو: جمع بعض الأحاديث الصحيحة في جميع

(١) هدي الساري ص(٨)

(٢) هو: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، من كبار علماء الحديث في عصره ، صاحب كتاب علوم الحديث المشتهر

عند العلماء بمقدمة ابن الصلاح ، (ت: ٦٤٣هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/١٤٣٠)

(٣) انظر علوم الحديث ص(١٣)

(٤) انظر كتاب : (مائس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري) ص(٣٩)

(٥) انظر كتاب : (الإمام البخاري وصحيحه) للدكتور : عبد الغني بن عبد الحالق ص(١٩٧)

فقد صنف الأئمة قبل البخاري مصنفات كثيرة، لكنها جامعة بين الصحيح والضعيف، ولم تختص لما صح من الأحاديث، فأدرك البخاري أن المرحلة العلمية في عصره تتطلب البدء بتصنيف الكتب الخاصة بالأحاديث الصحيحة، قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر مصنفات أئمة الحديث قبل البخاري - : (فلما رأى البخاري - رضي الله عنه - هذه التصانيف، ورواها، وانتشق رياها، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغته سمين، فحرك همته لجميع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوّي عزمه على ذلك ماسمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث وافتقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي^(٦)) .^(٧)

وقد ذكر مصنفه - الإمام البخاري - دافع تصنيفه وغايته، فقال : (كنت عند إسحاق بن راهويه ، فقال لنا : لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري : فوقع ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع الجامع الصحيح) .^(٨)

وهناك سبب آخر كان وراء تصنيف البخاري للجامع : فقد قال البخاري : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح) .^(٩)

ولا يمنع أن يكون سبب تأليفه للجامع جميع ما ذكر، فيكون إسحاق بن راهويه هو الذي أعطاه فكرة تأليف الصحيح، ثم بعد ذلك رأى البخاري تلك الرؤيا المباركة التي بشرته بالتوفيق في تأليفه لهذا الجامع مما دفعه إلى البدء بتصنيفه .

^(٦) هو : الإمام الحافظ الكبير أبو يعقوب : إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي المروزي ، نزيل نيسابور، من كبار أئمة الحديث في زمانه ، ومن العلماء اُجتهدين في الفقه ، وهو قرين أحمد بن حنبل، قال أبو حاتم عنه : (العجب من اتقانه وسلامته من الغلط) ، ت : ٢٣٨ هـ . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/٤٣٣) ، انظر التقريب ص (٩٩)

^(٧) هدي الساري ص (٦)

^(٨) هدي الساري ص (٧) وانظر تاريخ بغداد (٨/٢)

^(٩) هدي الساري ص (٧)

وقد بين الحافظ ابن حجر أن أصل موضوع كتاب البخاري الجامع الصحيح هو إيراد الأحاديث الصحيحة ، فقال : (تقرر أنه التزم فيه الصحة ، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً ، هذا أصل موضوعه ، وهو مستفاد من تسميته إياه بالجامع الصحيح المسند ، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً) . (١٠)

ومع أن أصل موضوعه : إيراد الأحاديث الصحيحة إلا أنه ذكر فيه أشياء أخرى من فوائد فقهية ، وأحاديث معلقة ، وأبواب معنونة :

قال الحافظ ابن حجر : (ثم رأي -أي البخاري - أن لا يخليه من الفوائد الفقهية ، والنكت الحكمية ، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة ، فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها ، واعتنى فيه بآيات الأحكام ، فانتزع منها الدلالات البديعة) . (١١)

وقال النووي : (ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المتون ، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول ، والفروع ، والزهد، والآداب، والأمثال ، وغيرها من الفنون) . (١٢)

٤- مكان تصنيفه ، والوقت الذي استغرقه :

أ- اختلفت الروايات عنه في مكان تصنيفه: فجاء في بعضها أنه صنّفه في البصرة ، فقد قال البخاري : (أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتي ، أصنف وأحج كل سنة ، وأرجع من مكة إلى البصرة) . (١٣)

- وجاء في رواية أخرى أنه صنّفه في مكة ، فقد نُقِلَ عن البخاري قوله : (صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً إلا بعدما استخرت الله تعالى وصليت

(١٠) هدي الساري ص(٨)

(١١) هدي الساري ص(٨)

(١٢) ما نُسِ إلى حاحه القاريء لصحيح البخاري ص(٥١)، وهذا الكتاب يشتمل على مقدمة النووي لكتابه شرح صحيح

البخاري، أفردتها علي حسن عبد الحميد بالنص تحت هذا الاسم .

(١٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/٧٤)

ركعتين ، وتيقنت صحته) . (١٤)

- وجاء عن بعض العلماء أنه صنّفه في المدينة، فقد نقل الخطيب البغدادي^(١٥) بإسناده أن عدة من المشايخ قالوا: (حوّل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين) . (١٦)

- ونقل محمد بن طاهر المقدسي^(١٧) أن البخاري صنّفه في بخارى، فقال: (صنّف البخاري صحيحه ببخارى . وقيل: صنّفه بمكة ، والقول الأول عندي أصح) . (١٨)

فهذه أربعة أقوال في مكان تصنيفه للصحيح، وقد جمع بين هذه الروايات بعض المحققين: - فقال النووي: (الجمع بين هذا كله ممكن ، بل متعين ، فإننا قد قدمنا عنه أنه صنّفه ست عشرة سنة ، فكان يصنف منه بمكة، والمدينة، والبصرة، وبخارى) . (١٩)

- وقال الحافظ ابن حجر: (الجمع بين هذا أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها . ويسدل عليه قوله : إنه أقام فيه ست عشرة سنة . فإنه لم يجاوز بمكة هذه المدة كلها) .

ثم ذكر الحافظ ابن حجر رواية المشايخ عن تحويل التراجم بين القبر الشريف والمنبر ، وقال: (ولا ينافي هذا - أيضا - ماتقدم : لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة ، وهنا حوله من المسودة إلى المبيضة) . (٢٠)

وبما قاله النووي والحافظ ابن حجر تتفق الروايات .

(١٤) هدي الساري ص(٤٨٩)

(١٥) هو : أحمد بن علي بن ثابت ، أبو بكر الخطيب البغدادي: من كبار أئمة الحديث في زمانه حفظا ومعرفة وإتقاناً، ت: ٤٦٣ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٥)

(١٦) تاريخ بغداد (٩/٢)

(١٧) هو: محمد بن طاهر بن علي ، أبو الفضل المقدسي : من كبار حفاظ الحديث في عصره (ت: ٥٠٧ هـ) . انظر ترجمته

في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٤٢)

(١٨) ما تمس إليه حاحه القاري لصحيح البخاري ص(٤٢)

(١٩) المصدر السابق .

(٢٠) هدي الساري ص(٤٨٩)

- وأما الوقت الذي استغرقه : فقد ثبت عن البخاري أنه صنفه في ست عشرة سنة ، حيث قال : (صنف كتاب الصحيح لست عشرة سنة ، خرجته من ستمائة ألف حديث) . (٢١)

- وأما كيفية جمعه وتأليفه :

فقد استخرجه البخاري من ستمائة ألف حديث ، كما أنه كان يغتسل ويصلي ركعتين ، ويستخير الله قبل إدخال أي حديث في الصحيح ، فقد قال : (ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين) . (٢٢)

- والتزم الصحة فيما يورده من الأحاديث ، ولم يلتزم بإيراد جميع الأحاديث الصحيحة التي يعرفها . فقد قال : (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ماصح ، وتركت من الصحاح لحال النطول) . (٢٣)

- وقال السخاوي (٢٤) : (وبالجملة فكتاباهما أصح كتب الحديث ، ولكنهما لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما ، بل لو قيل : إنهما لم يستوعبا مشروطهما ، لكان وجيهاً ، وقد صرح كل منهما بعدم الاستيعاب ، فقال البخاري : ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ماصح ، وتركت من الصحيح خشية أن يطول الكتاب .

وقال مسلم (٢٥) : (إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت : هو صحاح ، ولم أقل : إنه ما لم أخرجه من الحديث فيه ضعيف .

وحينئذ فالإزام الدارقطني (٢٦) لهما في جزء أفراداه بالتصنيف بأحاديث رجال من الصحابة رويت عنهم من وجود صحاح - تركاها مع كونها على شرطهما ، وكذا قول ابن حبان : ينبغي أن يناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراج أحاديث هي من شرطهما - ليس بلازم

(٢١) تاريخ بغداد (١٤/٢) ، طبقات الخبابة (٢٧٦/١)

(٢٢) تاريخ بغداد (٩/٢)

(٢٣) تاريخ بغداد (٩/٢) ، طبقات الخبابة (٢٧٥/١)

(٢٤) انظر ترجمته في ص (٥٣)

(٢٥) هو : مسلم ابن الحجاج القشيري : صاحب الصحيح المشهور ، من أئمة أهل الحديث (ت : ٢٦١ هـ) . انظر ترجمته في

تذكرة الحفاظ (٥٨٨/٢)

(٢٦) هو : علي بن عمر الدارقطني : إمام حافظ عام بعن الحديث ، (ت : ٣٨٥ هـ) . ترجمته في تذكرة الحفاظ (٩٩١/٣)

تمهيد الرسالة ﴿٢٤﴾

ولذلك قال الحاكم أبو عبد الله^(٢٧): ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه. (٢٨)

- قال النووي: (البخاري ومسلم لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جهل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جهل من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله). (٢٩)

٥- عدد أحاديثه: الموصولة والمعلقة:

ذكر ابن الصلاح أن عدد أحاديثه بالمكرر قد بلغت (٧٢٧٥) حديثاً، ثم قال: (وقيل إنها باسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين). (٣٠)

وقال النووي مبيناً عدد أحاديث الصحيح: (جملة ما في صحيح البخاري^(٣١) من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وبخذف المكررة نحو أربعة آلاف). (٣٢)

وما ذكره ابن الصلاح والنووي يخالفه إحصاء الحافظ بن حجر، فقد قال الحافظ ابن حجر: (جميع أحاديثه بالمكرر - سوى المعلقات والمتابعات - على ما حررته واتقنته سبعة آلاف وثلثمائة

^(٢٧) هو: محمد بن عبد الله النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم: قال عنه الذهبي: (الحافظ الكبير، إمام المحدثين)، له المستدرک علی الصحيحین وغيره، (ت: ٤٠٥ هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٠٣٩/٣)

^(٢٨) فتح المغيبت (٣٠/١)

^(٢٩) نقله القاسمي في قواعد التحديث ص (٨٣)

^(٣٠) علوم الحديث ص (١٠-١١)

^(٣١) تعقب العراقي ابن الصلاح في ذكره لهذا العدد لأحاديث الصحيح، فقال: (هكذا أطلق ابن الصلاح عدة أحاديثه، والمراد بهذا العدد: الرواية المشهورة، وهي رواية محمد بن يوسف الفريزي. فأما رواية حماد بن شاکر فهي دونها بمائتي حديث. وانتقص الروايات: رواية إبراهيم بن معقل، فإنها تنقص عن رواية الفريزي ثلاثمائة حديث). التقييد والإيضاح ص (٣١)

وقد تعقب الحافظ ابن حجر شيخه العراقي، فذكر أن جميع الروايات في العدد سواء. انظر في التكت على كتاب ابن الصلاح (٢٩٤/١)

^(٣٢) ما تيسر إليه حاجة القاري لصحيح البخاري ص (٤٥)

وسبعة وتسعون حديثاً، على أنني لأدعي العصمة ولا السلامة من السهو). (٣٣)

- أما المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات: فبلغت (٣٤١) حديثاً، وعلى هذا يكون جميع ما في الكتاب مكرراً (٩٠٨٢) حديثاً دون الموقوفات، والمقطوعات، عن التابعين، ومن بعدهم. (٣٤)

هكذا قال الحافظ، وهو غلط في الجمع، فقد زاد الحافظ ثلاثة أحاديث من باب الوهم. (٣٥) وأسوق هنا قول الحافظ ابن حجر في عدد أحاديث صحيح البخاري المكررة مع عدد المعلقات والمتابعات، قال: (فجملة ما في الكتاب من التعاليق: ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثاً) (١٣٤١). وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه. وليس فيه من المتون - التي لم تخرج في الكتاب، ولو من طريق أخرى - إلا مائة وستون حديثاً، قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه. وجملة ما فيه - من المتابعات، والتنبيه على اختلاف الروايات: ثلاثمائة وأحد وأربعون حديثاً (٣٤١).

فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر: تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً (٩٠٨٢). وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم. وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب: تعليق التعليق.

وهذا الذي حررته - من عدة ما في صحيح البخاري - تحرير بالغ فتح الله به، لأعلم من تقدمني إليه. وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان). (٣٦)

- وأما من غير تكرار: فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن أحاديثه الموصولة على التحرير قد بلغت (٢٦٠٢) حديثاً، أما المعلقات المرفوعة التي لم يصلها البخاري في موضع آخر من الجامع فبلغت (١٥٩) حديثاً، وهذا يخالف تعداده السابق من أنها (١٦٠) حديثاً. فجميع الأحاديث الموصولة والمعلقة بدون تكرار تبلغ (٢٧٦١) حديثاً، وأسوق قول الحافظ في

(٣٣) هدي الساري ص (٤٦٨)

(٣٤) انظر هدي الساري ص (٤٦٩)

(٣٥) كما يلي: ٧٣٩٧ + ١٣٤١ + ٣٤١ = ٩٠٧٩ حديثاً، وليست ٩٠٨٢ حديثاً كما قاله الحافظ ابن حجر.

(٣٦) هدي الساري ص (٤٦٩)

تمهيد الرسالة ﴿٢٦﴾

بيان عدد أحاديثه بدون تكرار، قال: (فجملة ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير - على التحرير - : ألفا حديث وستمئة حديث وحديثان (٢٦٠٢) ^(٣٧) . ومن المتون المعلقة المرفوعة - التي لم يصلها في موضع آخر من الجامع المذكور - : مائة وتسعة وخمسون حديثاً (١٥٩) . فجميع ذلك : ألفا حديث وسبعمائة وأحد وستون حديثاً (٢٧٦١) وبين هذا العدد الذي حررته ، والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره - تفاوت كثير . وما عرفت : من أين أتى الوهم في ذلك ؟ ثم تأولته على أنه يحتمل أن يكون العاد الأول - الذي قلده في ذلك - كان إذا رأى الحديث مطولاً في موضع ومختصراً في موضع آخر ، يظن أن المختصر غير المطول : إما لبعد العهد به ، أو لقلّة المعرفة بالصناعة . ففي الكتاب - من هذا النمط - شيء كثير . وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين) . ^(٣٨)

٦- ثناء العلماء على كتاب صحيح البخاري :

أثنى علماء الأمة قاطبة على صحيح البخاري ثناء عظيماً لا يعرف لغيره من الكتب الحديثية، ومن أشهر الذين أثنوا على صحيح البخاري:

- الإمام النسائي ^(٣٩) : إذ قال : (ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل) . ^(٤٠)

- وقال العقيلي ^(٤١) : (لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني ^(٤٢) ،

^(٣٧) أشار فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز محقق هدي الساري إلى أن هناك اختلافاً في النسخ المحفوظة - في أرقام الأحاديث ، فقال : (قوله : وستمئة حديث وحديثان ، وقوله بعد جميع ذلك : ألفا حديث الخ . كذا في نسخة ، وحاصل الجمع عليها صحيح ، وفي أخرى : ألفا حديث وأربعمائة وأربعة وستون ، ثم قال : فجميع ذلك ألفا حديث وستمئة وثلاثة وعشرون ، وهو صحيح أيضاً على حديثه ، فحرر العدد في الواقع . وقال في الفتح - آخر كتاب التوحيد - : وجميع ما فيه موصولاً ومعلقاً بغير تكرار ألفا حديث ومستمئة وثلاثة عشر حديث) . هدي الساري ص (٤٧٧) ، ولم أعتد إلى الموضوع الذي ذكره في آخر كتاب التوحيد .

^(٣٨) هدي الساري ص (٤٧٧)

^(٣٩) هو : أحمد بن شعيب النسائي ، من أئمة الحديث المشهورين (ت : ٣٠٣ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٦٩٨ / ٢)

^(٤٠) هدي الساري ص (٤٨٩)

^(٤١) هو : محمد بن موسى العقيلي ، صاحب كتاب الضعفاء الكبير ، كان من كبار حفاظ زمانه (ت : ٣٢٢ هـ) . انظر

ترجمته في تذكرة الحفاظ (٨٣٣ / ٣)

وأحمد بن حنبل^(٤٣)، وابن معين^(٤٤)، وغيرهم ، فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحة .^(٤٥)

- وقال أبو أحمد الحاكم^(٤٦) : (رحم الله محمد بن إسماعيل الإمام ، فإنه الذي ألف الأصول ، وبين للناس ، وكل من عمل بعده ، فإنما أخذه من كتابه) .^(٤٧)

٧ - الأثر العلمي لصحيح البخاري :

الدارس للحركة العلمية الحديثة يلمس وبشكل واضح وقوي الأثر العلمي الذي خلفته مصنفات الإمام البخاري ، وبالأخص كتابه : التاريخ الكبير ، والجامع الصحيح .

وقد ظهر تأثيرهما على الحركة العلمية الحديثة مبكرا وبشكل سريع:

فتاريخه الكبير: كان سببا مباشرا لظهور بعض المصنفات الحديثة في نفس الفترة تقريبا ، حيث صنف ابن أبي حاتم^(٤٨) كتابه : (الجرح والتعديل) على أساس كتاب التاريخ للبخاري ، فاستوعب جميع ما ذكره البخاري من تراجم ، وزاد فيه تراجم أخرى ، كما ذكر أحوال الرواة ، وأصلح ما يرى أنه غلط فيه البخاري .

ومقارنه بسيطة بين الكتابين نلّمس الأثر الواضح لكتاب التاريخ الكبير على كتاب الجرح

^(٤٣) هو : علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني : من أئمة أهل الحديث الكبار ، وإليه المرجع في علل الحديث (ت: ٢٣٤هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤١/١١)

^(٤٤) هو أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله الشيباني : إمام أهل السنة والحديث (ت: ٢٤١هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧٧/١١)

^(٤٥) هو يحيى بن معين ، أبو زكريا المري مولاهم : من أئمة أهل الحديث الكبار ، وإليه المرجع في نقد الرواة (ت: ٢٣٣هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٧١/١١)

^(٤٦) هدي الساري ص (٤٨٩)

^(٤٧) هو : محدث خراسان ، محمد بن محمد بن أحمد مشهور بأبي أحمد الحاكم، وبأخاكم الكبير أيضا : من الحفاظ الجهابذة في عصره (ت: ٣٧٨هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٨٢٩/٣)

^(٤٨) هدي الساري ص (٤٨٩)

^(٤٩) هو : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد إدريس الخنظلي الرازي، المشتهر بابن أبي حاتم : من الأئمة المشهورين في علم الحديث ، قال عنه الذهبي : (الإمام الحافظ الناقد ، شيخ الاسلام) . (ت: ٣٢٧هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ

(٨٢٩/٣)

والتعديل ، وتصور لنا القصة التالية هذا الأثر البالغ:

فقد جاء الحافظ الكبير أبو أحمد الحاكم إلى الري ، فسمعهم يقرأون على ابن أبي حاتم كتابه الجرح والتعديل، قال: (فقلت لابن عبدربه الوارق: هذه ضحكة! أراكم تقرأون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة^(٤٩) وأبي حاتم^(٥٠)). فقال: ياأحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالوا: هذا علم لا يستغنى عنه. ولايحسن بنا أن نذكره عن غيرنا ، فأقعدا عبدالرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا).^(٥١) وبعد ذلك كثرت المصنفات في علم الرجال، فهذا مايتعلق بالأثر العلمي للتاريخ الكبير.

وأما ما يتعلق بالأثر العلمي للجامع الصحيح: فقد بدأ مبكرا جدا وفي حياة الإمام البخاري، حيث صنف مسلم بن الحجاج كتابه الصحيح مقتفيا أثر البخاري في صحيحه، وقد أكد ذلك كبار المحققين:

قال الحاكم أبو أحمد: (كل من عمل بعد البخاري، فإنما أخذه من كتابه، كمسلم فرق أكثر كتابه في كتابه، وتخلد فيه حق الجلادة حيث لم ينسبه إليه).^(٥٢)

وقال الدارقطني: (لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء).^(٥٣) وقال أيضا: (إنما أخذ مسلم كتاب البخاري، فعمل فيه مستخرجا، وزاد أحاديث).^(٥٤)

وبعد تصنيف البخاري لصحيحه نشطت حركة تدوين الأحاديث، فقام علماء كثيرون

^(٤٩)هو: عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد القرشي مولاهم أبو زرعة الرازي: كان من أفراد الدهر حفظا وذكاء وورعا، ومن أئمة نقد الرجال الكبار (ت: ٢٦٤هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٧)

^(٥٠)هو: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي: من كبار أئمة الحديث، كان حافظا ناقدًا بصيرا (ت: ٢٧٧هـ) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/٥٦٧)

^(٥١)تذكرة الحفاظ (٣/١٧٥)

^(٥٢)هدي الساري ص(٤٨٩)

^(٥٣)المصدر السابق

^(٥٤)المصدر السابق

تمهيد الرسالة (٢٩)

بتدوين الأحاديث وتصنيفها، مثل: أبو داود^(٥٥)، والترمذي^(٥٦)، وابن ماجه^(٥٧)، والنسائي، وغيرهم .

وقد تناول العلماء صحيح البخاري بالشرح والإيضاح، والحفظ والتدريس، والاستخراج عليه، ودراسة رجاله، والاستدراك عليه، وغيرها من صنوف فنون العلم، حتى تجاوزت المصنفات التي تتعلق بصحيح البخاري أكثر من ثلاثمائة وسبعين كتابا .^(٥٨)

وبحق فإن صحيح البخاري أشعل ثورة علمية لم تهدأ بعد، فلا زال العلماء يتناولون هذا الصحيح بالشرح والاختصار والتعليق والنظر .

*** **

^(٥٥) هو سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو داود: صاحب السنن المشهورة، من حفاظ أهل الحديث المشهورين، (ت: ٢٧٥هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٥٩١/٢)

^(٥٦) هو: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى: صاحب السنن المشهورة، كان ممن يضرب به المثل في الحفظ، (ت: ٢٧٩هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣)

^(٥٧) هو محمد بن يزيد بن ماجه القزويني: صاحب السنن المشهورة، من علماء الحديث الثقات، (ت: ٢٧٣هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢)

^(٥٨) انظر كتاب: (تحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري) تأليف: محمد عصام الحسيني - الطبعة الأولى - عام ١٤٠٧هـ دار اليمامة - دمشق. حيث ذكر أسماء هذه الكتب المتعلقة بصحيح البخاري .

المبحث الثاني: النقد ورجال صحيح البخاري

بينت في المبحث السابق أن العلماء اهتموا اهتماما كبيرا بصحيح الإمام البخاري . فمنهم من شرحه ، ومنهم من استدرك عليه ، ومنهم من استخرج عليه ، ومنهم من تناول الرجال، حتى تجاوزت المصنفات التي تتعلق به أكثر من ثلاثمائة وسبعين كتاباً .

والذي يعنينا في هذا المبحث، هو معرفة جهود العلماء الذين تناولوا رجال صحيح البخاري بالتصنيف والتأليف، وموقف النقد من جرح رجال صحيح البخاري:

- فماهي المصنفات التي تناولت الرجال المخرج لهم في صحيح البخاري؟

- وهل تكلم في أحد من رجال صحيح البخاري ؟

- وهل هناك كتب أفردت لرجال البخاري المتكلم فيهم ؟

- ماموقف العلماء من جرح رجال صحيح البخاري ؟

- هل دافعوا عن رجال صحيح البخاري أم أنهم أقروا بالخروج ؟

- ماموقف الحافظ ابن حجر خصوصا ؟ هل دافع عن رجال البخاري ؟

أولاً - المصنفات التي تناولت رجال البخاري:

المصنفات التي تناولت رجال البخاري كثيرة جدا ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الكتب التي أفردت لرجال البخاري دون غيرهم ، ومن هذه الكتب ^(٥٩) :

١- (أسامي من روى عنهم البخاري) ^(٦٠)، ألّفه: عبدا لله بن عدي بن عبدا لله الجرجاني . ^(٦١)

^(٥٩) من ذكر المصنفات في رجال البخاري: الكتاني في الرسالة المستطرفة (١٤٥-١٥٦) ، وفؤاد سزكين في كتاب تاريخ التراث العربي (١/ ٣٤٢-٣٤٤) ، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٥٥) ، ومسلم أعزّه إلى مرجع فهو منه، ومسلم أذكر أنه مطبوع من هذه الكتب فهو مخطوط كما يتبين من المرجع المعزى إليه .

^(٦٠) انظر: المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصديقي ص (٣٠٧) ، وقد أطلق مؤلفه ابن الأبار على كتاب ابن عدي هذا اسم " شيوخ البخاري " ، وانظر نسخته المخطوطة في الفهرس الشامل (١/ ١٧٢) ، وقد طبع بتحقيق بدر ابن محمد العباسي - الطبعة الأولى عام: ١٤١٥هـ - دار البخاري - المدينة المنورة ، وعنوانه فيه: (أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامع الصحيح) .

- ٢- (ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايتهم من الثقات عند محمد بن إسماعيل البخاري) : لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ^(٦٢).
- ٣- (رجال البخاري) ^(٦٣) : لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة ^(٦٤).
- ٤- (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد) ^(٦٥) : لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي ^(٦٦)، وقد جمع فيه الرجال الذين أخرج لهم الإمام البخاري في جامعه.
- ٥- (التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح) ^(٦٧) : لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ^(٦٨).
- ٦- (الإستدراك " لأسمامي من روى عنهم البخاري لابن عدي ") ^(٦٩) : تأليف : ابن

-
- ^(٦١) هو: عبد الله بن عدي بن عبد الله، أبو أحمد الجرحاني، صاحب كتاب "الكامل في الضعفاء"، كان حافظاً متقناً، من الأئمة الكبار في زمانه (ت: ٣٦٥هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٩٤٠/٣)
 - ^(٦٢) حققه: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت- طبع مؤسسة الكتب الثقافية - ١٤٠٦هـ - بيروت، وانظر نسخته المخطوطة في الفهرس الشامل (٧٩٣/٢).
 - ^(٦٣) ذكره حافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٢٤/١٣)، والظاهر أنه كتاب ابن مندة: (أسمامي مشايخ الإمام البخاري) وقد حققه: محمد الفارابي- طبع مكتبة الكوثر- الرياض- الضبعة الأولى: ١٤١٢هـ.
 - ^(٦٤) هو: محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة، أبو عبد الله الأصبهاني، من كبار حفاظ الحديث، ومن الأئمة في زمانه، مكث من التصانيف (ت: ٣٩٥هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣٣٨/٣)
 - ^(٦٥) وقد أطلق حاجي خليفة في كشف الظنون (٥٥٥/١)، على هذا الكتاب اسم: (أسماء رجال البخاري) وتبعه في ذلك فؤاد سركين، تاريخ التراث العربي (٥٣٣/١)، وسماه الحافظ الذهبي: (معرفة من أخرج له البخاري في صحيحه) في تذكرة الحفاظ (١٠٢٧/٣). وقد حققه: عبد الله اللبني في مجلدين- ط: الأولى- عام: ١٤٠٧هـ - دارالمعرفة - بيروت.
 - ^(٦٦) هو: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر الكلاباذي البخاري من الثقات الحفاظ في الحديث (ت: ٣٩٨هـ). انظر ترجمته في الأعلام (٢١٠/١)
 - ^(٦٧) وقد حققه: الدكتور: أبو لبابة حسين - ط: الأولى عام: ١٤٠٦هـ - دار اللواء - الرياض.
 - ^(٦٨) هو: سليمان بن خلف بن سعيد، أبو الوليد الباجي، من كبار علماء زمانه، برع في الحديث والفقه وعلم الكلام (ت: ٤٧٤هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١١٧٨/٣)
 - ^(٦٩) انظر تذكرة الحفاظ (١٣١٢/٤)

- ٧- (أسامي شيوخ البخاري) : لأبي الفضائل: الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني. (٧١)
- ٨- (تراجم رجال البخاري) (٧٢) : لأحمد بن عبد الله الغزي الدمشقي (٧٣).
- ٩- (المجتبى في معرفة أسماء من ذكرهم البخاري بالأنساب والألقاب والكنى) (٧٤): لمحمد ابن أحمد بن موسى العجلوني. (٧٥)
- ١٠- (فوائد الاحتفال في أحوال الرجال المذكورين في البخاري زيادة على تهذيب الكمال): لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). (٧٦)
- ١١- (الزند الواري في ضبط رجال البخاري) (٧٧): لمحمد بن الحسن بن مخلوف الراشدي (٧٨).
- ١٢- (غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام) (٧٩): لمحمد بن داود بن محمد البازلي. (٨٠)

-
- (٧٠) هو: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع ، أبو بكر الحنبلي، المشهور بابن نقطة ، عالم بالأنساب ، ومن علماء الحديث الحفاظ . (ت: ٦٢٩هـ) . انظر ترجمته في الأعلام (٢١١/٦)
- (٧١) هو: الحسن بن محمد بن حيدر ، أبو الفضائل العدوي العمري الصاغاني الحنفي ، كان أعلم أهل عصره باللغة ، وكان فقيها محدثا (ت: ٦٥٠هـ) . انظر ترجمته في الأعلام (٢١٤/٢)
- (٧٢) ذكره السخاوي في الضوء اللامع (٣٥٦/١) ، والشوكاني في البدر الطالع (٧٥/١)
- (٧٣) هو: أحمد بن عبد الله بن بدر ، أبو نعيم الغزي الدمشقي ، من فقهاء الشافعية، صارت له رئاسة الفتوى في دمشق (ت: ٨٢٢هـ) . انظر ترجمته في الضوء اللامع (٣٥٦/١) والبدر الطالع (٧٥/١)
- (٧٤) وهو مخلوط ، انظر الفهرس الشامل (١٣٦٧/٣)
- (٧٥) هو: محمد بن أحمد بن موسى ، أبو عبد الله العجلوني الكفيري الدمشقي، من علماء الحديث ، جاور بمكة (ت: ٨٣١هـ) . انظر ترجمته في الضوء اللامع (١١١/٧) والأعلام (٣٣١/٥)
- (٧٦) انظر الرسالة المستطرفة (١٥٦) ، وكشف الظنون (١٢٩٥/٢) ، وكتاب د/ شاكر محمود (ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته) (٣٠٩/١)
- (٧٧) انظر الأعلام للزركلي (٨٨/٦)
- (٧٨) هو: محمد بن مخلوف بن مسعود الراشدي ، أبو عبد الله التلمساني من فقهاء المالكية ، عالم الحديث (ت: ٨٦٨هـ) . انظر ترجمته في الأعلام (٨٨/٦)
- (٧٩) انظر الفهرس الشامل (١١٢٦/٢)

١٣- (أسماء رجال الجامع الصحيح للبخاري)^(٨١): تأليف عبد المعطي بن حسن باكثير المكي.^(٨٢)

١٤- (عقد الجمان اللامع مع المنتقى من قعر البحر الجامع)^(٨٣): لمحمد بن محمد بن علي القوجيلي الجزائري^(٨٤).

١٥- (صحيح البخاري وأسانيده): لأبي محمد: عبد الله بن سالم البصري^(٨٥).

١٦- (رجال صحيح البخاري): لعبد الرحمن بن أبي الخير التستري النصبوني^(٨٦).

١٧- (أسامي رواة صحيح البخاري): لحسن بن حسن صوفي زاده (ت: ١٢٧٩هـ).^(٨٧)

١٨- (تراجم رجال البخاري)^(٨٨): لأحمد بن محمد بن إسماعيل التهامي^(٨٩).

*** **

القسم الثاني: الكتب التي ترجمت لرجال البخاري ضمن رجال كتب أخرى:

^(٩٠)هو: محمد بن داود بن محمد البازلي، أبو عبد الله الكردي، من فضلاء الشافعية (ت: ٩٢٥هـ). انظر ترجمته في الأعلام (١٢٠/٦)

^(٩١)انظر هدية العارفين (٦٢٢/١)، والأعلام للزركلي (١٥٥/٤)

^(٩٢)هو: عبد المعطي بن حسن بن عبد الله باكثير المكي ثم الحضرمي، عارف بالتفسير والحديث (ت: ٩٨٩هـ). انظر ترجمته في الأعلام (١٥٥/٤)

^(٩٣)انظر الفهرس الشامل (١٠٨٤/٢)

^(٩٤)هو: محمد بن علي الجزائري، المعروف بأقوجيلي: عالم فاضل، من المشتغلين بالحديث (ت: ١٠٨٠هـ). انظر ترجمته في الأعلام (٢٩٤/٦)

^(٩٥)هو: عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم البصري، من فقهاء الشافعية، ومن العلماء بالحديث (ت: ١١٣٤هـ). انظر ترجمته في الأعلام (٨٨/٤)

^(٩٦)انظر الفهرس الشامل (٨٠٤/٢)

^(٩٧)انظر الفهرس الشامل (١٧٢/١)

^(٩٨)انظر الأعلام (٢٤٦/١)

^(٩٩)هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل النعاني الضحوي التهامي، من أدباء علماء اليمن، له مصنفات عديدة في الأدب (ت: ٢٨٠هـ). انظر ترجمته في الأعلام (٢٤٦/١)

أ- فمنها: الكتب التي ترجمت لرجال البخاري ومسلم فقط، لقرابة مكانة صحيح مسلم من مكانة صحيح البخاري ، ومن هذه الكتب :

١- (رجال البخاري ومسلم) : للدارقطني .^(٩٠)

٢- وله (أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما) .^(٩١)

٣- (تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم) : لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٤ هـ) .^(٩٢)

٤- (الجمع بين رجال الصحيحين) : لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري المعروف باللالكائي .^(٩٣)

٥- (تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين) : لأبي علي الغساني .^(٩٤)

٦- (الجمع بين رجال الصحيحين) : لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي القيسراني (ت: ٥٠٧ هـ) .^(٩٥)

٧- (المعلم بأسماء شيوخ البخاري ومسلم) : لمحمد بن إسماعيل بن خلفون .^(٩٦)

^(٩٠) انظر تاريخ التراث العربي (٣٤٣/١) ، والفهرس الشامل (٨٠٤/٢) .

^(٩١) انظر تاريخ التراث العربي (٣٤٣/١) ، والفهرس الشامل (١٩٠/٢) .

^(٩٢) تاريخ التراث العربي (١/٣٤٤، ٥٤٦) ، وقد حققه كمال يوسف الحوت - طبع مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان - ١٤٠٧ هـ - بيروت .

^(٩٣) هو: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي أبو القاسم اللالكائي، من حفاظ الحديث ، ومن فقهاء الشافعية (ت: ٤١٨ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/٢٦٧) ، الأعلام (٨/٧١) .

^(٩٤) انظر تاريخ التراث العربي (١/٣٤٤) ، والفهرس الشامل (١/٤٠٠) ، وقد حقق جزء منه د/محمد صادق الحامدي - نشر دار اللواء - الرياض - ١٤٠٧ هـ .

^(٩٥) هو: الحسين بن محمد بن أحمد الغساني ، أبو علي الجبائي الأندلسي ، من علماء الحديث البارزين في زمانه ، عالم برواة الأحاديث (ت: ٤٩٨ هـ) . انظر ترجمته في الأعلام (٢/٢٥٥) .

^(٩٦) تاريخ التراث العربي (١/٣٤٤) ، و الرسالة المستطرفة (١٥٤-١٥٥) ، الفهرس الشامل (١/٦٥٠) ، وقد طبع بخيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - ١٣٢٣ هـ .

^(٩٧) انظر الفهرس الشامل (٣/١٥٤١) .

- ٨- (الجمع بين رجال الصحيحين) : لشهاب الدين أبو الحسين: أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى الكردي الأصل. (٩٩)
- ٩- (كتاب الجمع بين رجال الصحيحين) (١٠٠) : لسراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصر البلقيني. (١٠١)
- ١٠- (الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة) (١٠٢) : ليحيى بن أبي بكر العامري. (١٠٣)
- ١١- (قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين) (١٠٤) : لعبد الغني بن صفى الدين: أحمد بن محمد بن علي البحراني الشافعي. (١٠٥)
- ب- وهناك مصنفات ترجمت لرجال البخاري مع رجال الكتب الستة:
- ١- (الكمال في أسماء الرجال) : للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي (ت: ٦٠٠ هـ) (١٠٦).

(٩٨) هو: محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي ، أبو بكر الأيوبي الأندلسي، من علماء الحديث بخاصة علم الرجال (ت: ٦٣٦ هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/١٨٦ هـ)

(٩٩) هو: أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى الفكاري، أبو سعيد الكردي ثم المصري، مفسر ، وعالم برجال الحديث (ت: ٧٦٣ هـ). انظر ترجمته في الدرر الكامنة (١/٩٨) والأعلام (١/٩٨)

(١٠٠) انظر الرسالة المستطرفة (١٥٥)

(١٠١) ستأتي ترجمته في ص (٥١)

(١٠٢) طبع عدة طبعات ، منها: بتحقيق عمر الديراوي- مكتبة المعارف- بيروت- ١٤٠٣ هـ. انظر دليل المؤلفات الحديثة (١/١٨٩-١٩٠)

(١٠٣) هو: يحيى بن أبي بكر بن محمد العامري الحرزي : مؤرخ ، وله علم بمفردات الطب ، كان محدث اليمن وشيخها في عصره (ت: ٨٩٣ هـ). انظر ترجمته في البدر الطالع (٢/٣٢٧)، والأعلام (٨/١٣٩)

(١٠٤) انظر الرسالة المستطرفة (١٣٥) تاريخ التراث العربي (١/٣٤٤)، وقد طبع بجدد آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية- ١٣٢٣ هـ، كما طبع عام: ١٤١٠ هـ من قبل مكتبة التوبة بالرياض .

(١٠٥) هو: عبد الغني بن أحمد البحراني الشافعي، عالم برجال الحديث (ت: ١١٧٤ هـ). انظر ترجمته في الأعلام (٤/٣٢)

(١٠٦) وهو مخطوط ، انظر الفهرس الشامل (٢/١٣٠٢).

٢- وقد هذبه الحافظ يوسف بن الزكي المزري، وسماه: (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) (١٠٧).

*** **

القسم الثالث: الكتب المصنفة في رجال البخاري المتكلم فيهم جرحاً أو تعديلاً:

على الرغم من المكانة الرفيعة لصحيح البخاري عند العلماء، إلا أنه لم يسلم من النقد من قبل بعض الأئمة، فقد نقد بعض العلماء شيئاً من أحاديثه (١٠٨)، كما نقد آخرون بعضاً من رجاله .
والذي يعنينا هنا هو ما يتعلق برجال البخاري المتكلم فيهم سواء من حيث جرحهم أو الدفاع عنهم، فقد صنف بعض الكتب في رجال البخاري المتكلم فيهم، وهي قليلة، والذي وقفت عليه منها:

١- (ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء) . (١٠٩) للدارقطني:

ولم أجد - بعد البحث - كتاباً مستقلاً للدارقطني بهذا الاسم، وتبين لي بعد البحث والاستقصاء أنه مطبوع ضمن كتاب: (سؤالات أبي عبد الله بن بكير) (١١٠) وغيره لأبي الحسن

(١٠٧) اختصر الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تهذيب الكمال للمزري في كتابه: (تهذيب التهذيب)، ثم اختصر الذهبي التهذيب في كتابه: (الكاشف)، وهذب ابن حجر تهذيب المزري، وزاد عليه فوائد كثيرة وسماه: (تهذيب التهذيب)، ثم لخصه في تصنيف لطيف سماه: (تقريب التهذيب) وقد سبق بيان ذلك في مقدمة الرسالة .

(١٠٨) منهم: الدارقطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الغساني . انظر هدي الساري ص (٣٤٦)
وقد نقل لعقبي عن البخاري أنه لما ألف كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: (والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة) . هدي الساري ص (٧)

وقد جمع الأحاديث المنتقدة على البخاري الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من فصول مقدمته لفتح الباري، فبلغت مائة وعشرة أحاديث، ثم قام الحافظ ابن حجر بالدفاع عنها حديثاً حديثاً . انظر هدي الساري ص (٣٨٣)
(١٠٩) انظر تاريخ التراث العربي (١/٣٤٣)، والفهرس الشامل (٢/٧٩٥)، وفيهما أنه توجد منه نسخة في متحف طربقبر سراي - أحمد الثالث - .

(١١٠) هو: الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير، أبو عبد الله البغدادي الصيرفي، من المحدثين الحفاظ، وثقه الأزهرى، وأثنى على حفظه (ت: ٣٨٨هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧/٨) .

الدارقطني^(١١١)، وهو مقطع من جزء "سؤالات ابن بكير للدارقطني" وليس مصنفًا مستقلًا كما يوهّم صنيع من عدّه من مصنفات الدارقطني، فقد قام ابن بكير (ت: ٣٨٨هـ) بسؤال الدارقطني عن رجال أخرج لهم الشيخان وقد تكلم فيهم النسائي، وعددهم واحد وثلاثون رجلاً، أحدهم مذكور من باب الخطأ فيما يظهر، وهو يحيى بن أيوب، لأن النسائي لم يجرحه كما أن الدارقطني لم يقل فيه شيئاً مطلقاً.^(١١٢)

وهؤلاء الرواة قوى الدارقطني منهم أربعة عشر راويًا، ووافق النسائي في خمسة عشر راويًا، ولم ينص على رأيه في راو واحد فقط، وهو أسامة بن زيد الليثي^(١١٣). والذين قوّاهم الدارقطني: قوى ثلاثة منهم بقوله فيهم (ثقة)^(١١٤)، وأما البقية فكانت عبارته فيهم: (ليس به بأس)، وهي تشعر بأنهم ليسوا في درجة التوثيق، فقد قال عن هشام ابن سعد: (غمزوه، وليس به بأس، وفي حفظة شيء، يجنب من حديثه ماخالفه الحفاظ فيه).^(١١٥)

٢- (رفع التماري فيمن تكلم فيه من رجال البخاري): لمحمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون (ت: ٦٣٦هـ).^(١١٦)

٣- (البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح، وقد مس بضرب من التجريح)^(١١٧): تأليف

^(١١١) تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ - دار عمار - الأردن.

^(١١٢) انظر: سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني رقم (٢٩، ص: ٤٠).

^(١١٣) انظر سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني (رقم: ٥، ص: ٢٦).

^(١١٤) انظر سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني انظر الأرقام (٨، ٤، ١).

^(١١٥) انظر سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني (رقم: ٢٦، ص: ٣٨).

^(١١٦) انظر الأعلام للزركلي (٣٦/٦)، وقد بحثت في فهرس المخطوطات فلم أجد له ذكرًا.

^(١١٧) انظر: شذرات الذهب (١٧٣/٧)، البدر الطالع (٧٤/١)، لخط الألفاظ (٢٨٧)، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في

الجمع المؤسس (٤٧/٣) وسماه: (من جرح من رجال الصحيحين)، فهو ليس خاصًا بصحيح البخاري.

وقد طبع بتحقيق: كمال يوسف الحوت - الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ - دار الجنان - بيروت - لبنان، وله نسخة خطية واحدة بخط المؤلف نفسه، وهي من محفوظات مكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت، كما في الفهرس الشامل

(٣١٤/١)، ومنها نسخة مصورة في قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود برقم (٤، ٢١٣ - ب، ع).

ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٢٦هـ).^(١١٨) وكتابه هذا مشتمل على مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِينَ وَلَيْسَ فَقَطْ رِجَالُ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ يَبْنِي مِنْهُجَهُ فِي كِتَابِهِ هَذَا وَالْغَايَةَ مِنْ تَصْنِيفِهِ، فَقَالَ فِي مُقَدِّمَتِهِ: (أُرِدْتُ أَنْ أَذْكَرَ فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ مَا وَقَعَ لِي مِنْ احْتِجَابِهِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِيهِ وَلَوْ بِأَدْنَى تَلْسِينٍ، وَبَدَأْتُ بِكَلَامِ الْجَارِحِينَ، ثُمَّ اتَّبَعْتُهُ بِكَلَامِ الْمُعَدِّلِينَ لِيَتَضَحَّ الْحَقُّ وَيَسْتَبِينَ، وَكَذَلِكَ ذَكَرْتُ مَنْ أَخْرَجَا لَهُ أَوْ أَحَدُهُمَا مَقْرُونًا بغيره للفائدة. وإن كانت هذه التراجم عما احتجابه، وكذلك من من أخرجاه له أو أحدهما ولم يرو عنه غير واحد في مبلغ علمي وإن كان هو بالجرح غير مرمي، واقتصرت في التراجم على ذكر الجرح والتعديل).^(١١٩)

وحينما يترجم ابن العراقي للمتكلم فيه يبدأ أولاً بذكر اسمه وكنيته وبلده، ثم يذكر أقوال الجرحين، ثم أقوال المعدلين، ثم يذكر من أخرج للمتكلم فيه من صاحبي الصحيح. والملاحظ أن ابن العراقي لا يتطرق لشيء من مرويات المتكلم فيه التي في الصحيح، وهل توبع عليها المتكلم فيه أم لا، كما أنه في غالب التراجم لا يدافع عن المتكلم فيه^(١٢٠)، وقليلًا ما يدافع عنهم بذكر رأيه في الجرح وموقفه من الجروح، ومن النماذج على ترجمته لمن تُكَلِّمُ فِيهِ مَعَ دِفَاعِهِ عَنْهُ، مَا جَاءَ فِي تَرْجُمَتِهِ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ حَيْثُ قَالَ: (أَبَانَ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارِ، أَبُو يَزِيدَ الْبَصْرِيُّ: أَحَدُ الْخَفَاطِ الثَّقَاتِ، رُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - وَلَمْ يَصَحْ - أَنَّهُ قَالَ: لَا أُرَوِي عَنْ أَبَانَ الْعَطَّارِ. وَوُثِّقَ أَحْمَدُ، وَيَحْيَى، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، رَوَى لَهُ الشَّيْخَانُ).^(١٢١)

ومنهج ابن العراقي في الترجمة لمن تكلم فيه من رجال البخاري قريب من منهج الحافظ ابن حجر، فكلاهما يترجم ترجمة موجزة للمتكلم فيه مكثفياً بالتعريف باسمه ونسبه وبلده وكنيته،

^(١١٨) هو: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري الشافعي، المشهور بابن العراقي، وهو ابن الإمام المشهور عبد الرحيم العراقي، من كبار علماء زمانه في علم الحديث والفقه (ت: ٨٢٦هـ). انظر ترجمته في لحظ الألفاظ ص (٢٨٤)

^(١١٩) البيان والتواضیح ص (٢٨)

^(١٢٠) انظر مثلاً ترجمته أحمد بن بشير ص (٣٦)

^(١٢١) البيان والتواضیح ص (٣٠)

وأقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً، دون ذكر وفاته ونحوها مما لاتعلق له بالجرح والتعديل، إلا أن الحافظ ابن حجر يتميز عن ابن العراقي بتميزات هامة، أهمها:

أ - كثرة النقول عن النقاد جرحاً وتعديلاً .

ب - الاهتمام البالغ في بيان: هل إخراج البخاري للمتكلم فيه كان على سبيل المتابعة أم الاحتجاج؟

ج - بيان مرويات المتكلم فيه التي في الصحيح من حين العدد والمكان ، ومدى تأثير الجرح عليها .

د - يوضح الحافظ ابن حجر مَنْ مِنْ أصحاب الكتب الستة وافق البخاري في الإخراج للراوي المتكلم منه .

هـ - يبدأ الحافظ أولاً بذكر المعدلين ثم يتبعهم بذكر المجرحين ، وهذا بخلاف ابن العراقي الذي يقدم قول الجارحين على قول المعدلين .

و كمثل علي ماسبق أنقل ماجاء في ترجمة ثابت بن محمد العابد من كتاب ابن العراقي وكذا الحافظ ابن حجر:

قال ابن انراقي: (ثابت بن محمد الكوفي العابد : قال الحاكم : ليس بضابط . ووثقه مطين ، وقال أبو حاتم : صدوق . قلت - ابن العراقي - : العجب من البخاري في ذكره له في الضعفاء مع احتجاجه به به في الصحيح) . (١٢٢)

وأما الحافظ ابن حجر ، فقال: (ثابت بن محمد العابد: وثقه مطين ، وصدقه أبو حاتم ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : هو عندي ممن لا يعتمد الكذب ، ولعله يخطيء . قلت - الحافظ ابن حجر - : روى عنه البخاري في الصحيح حديثين في الهبة والتوحيد لم ينفرد بهما) . (١٢٣)

٤ - درج الجرح والتعديل وتقرير ما هو الصحيح من الأقاويل ، فيمن تكلم فيه من رجال

(١٢٢) البيان والتوضيح ص (٧٦)

(١٢٣) هدي الساري ص (٢٩٤)

البخاري^(١٢٤): ليحيى بن الحسين بن القاسم الشهاري (ت: ١٠٩٠هـ). (١٢٥)

د - كما عقد الحاكم في كتابه: (المدخل إلى الصحيح)^(١٢٦) فصلا ذكر فيه أسامي من أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه ممن نسبوا إلى نوع من الجرح، وقد رتبهم على حروف المعجم. (١٢٧)

٦- كما أن الحافظ ابن حجر خصص الفصل التاسع من هدي الساري للدفاع عن تكلم فيه من رجال البخاري^(١٢٨)، وسيأتي الحديث عنه في البحث الرابع من هذا التمهيد.

*** **

موقف العلماء والحافظ ابن حجر من جرح رجال صحيح البخاري:

افترق العلماء في موقفهم إزاء مَنْ جُرح من رجال صحيح البخاري إلى فريقين :
الفريق الأول : من يرد الجرح ، ويرى أن من احتج به البخاري فقد قفز القنطرة ، ولا يؤثر فيه الجرح :

ومن هذا ما ذكره ابن دقيق العيد^(١٢٩) قال : (قد وُجِدَ في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح مَنْ تَكَلَّمَ فيه بعضهم ، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي^(١٣٠) يقول في

^(١٢٤) وهو مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، مجاميع رقم (٤٦) ، ص(٦٥-٨٩) ، بخط المؤلف نفسه ، كما في فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير في صنعاء (٣٥٣/١) إعداد : أحمد عبدالرزاق ، وعبدالله الحبشي ، وعلي الأنسي - ضيع وزارة الأوقاف والإرشاد في الجمهورية اليمنية عام ١٩٨٤م ، وانظر أيضا الفهرس الشامل (٧٨٢/٢) .
^(١٢٥) عام مشهور ، من فقهاء الزيدية ، له عناية بالطب . انظر ترجمته في: البدر الطالع (٣٢٩/٢) ، والأعلام

للزركلي (١٤٢/٨)

^(١٢٦) حقق الدكتور : ربيع المدخلي جزء منه . طبع في مؤسسه الرسالة - الطبعة الأولى : عام ١٤٠٤هـ - بيروت .

^(١٢٧) انظر مقدمة محقق كتاب المدخل إلى الصحيح ص(٤٠-٤١)

^(١٢٨) انظر هدي الساري ص(٣٨٤)

^(١٢٩) هو : محمد بن علي بن وهب القشيري ، المشهور بابن دقيق العيد : من كبار علماء زمانه ، قال عنه الذهبي : (الإمام الفقيه ، اجتهد ، المحدث ، الحافظ ، العلامة ، شيخ الاسلام) ، (ت: ٧٠٢هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ

(١٤٨١/٤)

^(١٣٠) هو: الإمام الحافظ علي بن المفضل بن علي اللخمي أبو الحسن المقدسي ، قال عنه الذهبي: (كان من أئمة المذهب الغافرين به ، من حفاظ الحديث ، له تصانيف مفيدة) . (ت: ٦١١هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣٩١/٤)

الرجل يُخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة . يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، وهكذا نعتقد ، وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة). (١٣١)

ومال الذهبي إلى هذا ، فدافع عمن احتج بهم البخاري ، وذكر أن الجرح لا ينزهم إلى درجة التضعيف حتى لو ثبت وكان راجحا ، وإن كان ينزل بعضهم إلى أقل درجات الثقات، أما من خرج له البخاري في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء .

قال الذهبي: (من احتجا - أي البخاري ومسلم - به أو أحدهما وتكلم فيه : فتارة: يكون الكلام فيه تعنتا ، والجمهور على توثيقه ، فهذا حديثه قوي .

وتارة: يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار . فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح ، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ، ورواياته ضعيفة ، بل حسنة أو صحيحة .

ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء ، وفي توثيقه تردد . فكل من خرج له في الصحيحين فقد قفز في القنطرة ، فلا معدل عنه إلا برهان بين . نعم الصحيح مراتب ، والثقات طبقات). (١٣٢)

وقد طبق الذهبي رأيه هذا عمليا ، فقوى بعض الضعفاء المخرج لهم في الصحيح ، ومن هؤلاء: ١- أبي بن العباس بن سهل : الذي اتفق النقاد على ضعفه، قال الذهبي: (ضعفه ابن معين، وقال أحمد : منكر الحديث . وقال النسائي، والدولابي (١٣٣) : ليس بالقوى . قلت - الذهبي-: أبي وإن لم يكن بالثابت، فهو حسن الحديث) . (١٣٤)

٢- إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي : اتفق النقاد على ضعفه ، وقال الذهبي: (كوفي،

(١٣١) الإفراح لابن دقيق العيد ص(٢٨٣)

(١٣٢) الموقظة ص(٨٠، ٧٩، ٨١)

(١٣٣) هو: محمد بن أحمد بن حماد ، أبو بشر الرازي الدولابي : قال الدارقطني: (تكلموا فيه ، وما يتبين من أمره إلا خيرا)،

وقال ابن يونس: (كان من أهل الصنعة ، وكان يضعف)، (ت: ٣١٠هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٥٩)

(١٣٤) في الميزان (١ / ٧٨)

صادق، لئنه شعبة والنسائي، ولم يترك. وخرج له البخاري. وقال أحمد: (ضعيف) (١٣٥).

- وكذا دافع عن رجال صحيح البخاري: الحافظ الحازمي (١٣٦). فقال في كتابه (شروط الأئمة الخمسة): (فيما قيل: إن كان الأمر على ما مهدت - وأن الشيخين لم يلتزما استيعاب جميع ماصح، بل لم يودعا كتابيهما إلا ماصح - فما بهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم. نحو: فليح بن سليمان، وعبدالرحمن بن عبد الله بن دينار، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري، ومحمد بن إسحق بن يسار، وذويه عند مسلم؟

قلت: أما إبداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف، فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حدا يرد به حديثهم، مع أننا لانقر بأن البخاري كان يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوع من أنواع الضعف، ولو كان ضعف هؤلاء قد ثبت عنده لما خرج حديثهم. ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه.

ثم أئمة النقل أيضا على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم في تعاطي اصطلاحاتهم، يختلفون في أكثرها، فرب راو هو موثوق به عند عبدالرحمن بن مهدي (١٣٧)، ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان (١٣٨)، وبالعكس. وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل، ومن عندهما يتلقى معظم شأن الحديث.

وأما البخاري فكان وحيد دهره، وقريع عصره، إتقانا وانتقادا وبحسا وسيرا، وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن، لاسبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب. (١٣٩)

- ويرى النووي أن الجروح التي وجهت إلى رجال الصحيح غير مقبولة، لأنها تفتقر إلى

(١٣٥) في الميزان (١٤٥)

(١٣٦) هو: محمد بن موسى بن عثمان افهمزاني أبو بكر: قال عنه الذهبي: (الإمام، الحافظ، البار، النساب)، (ت: ٨٤٤هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٣٦٣/٤)

(١٣٧) هو: عبدالرحمن بن مهدي العنبري البصري: من كبار أئمة الحديث قاطبة (ت: ١٩٨هـ). انظر ترجمته في سير

أعلام النبلاء (١٩٢/٩)

(١٣٨) ستأتي ترجمته في الباب الأول: الفصل الثالث: تعنت النافذ ص ()

(١٣٩) شروط الأئمة الخمسة ص (١٧١)

شروط القبول ، فقال : (في الصحيحين جماعة قليلة جرحهم بعض المتقدمين ، وهو محمول على أنه لم يثبت جرحهم بشرطه) . (١٤٠)

- وقال العيني (١٤١): (في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين ، وهو محمول على أنه لم يثبت جرحهم بشرطه ، فإن الجرح لا يثبت إلا مفسراً مبين السبب عند الجمهور) . (١٤٢)

الفريق الثاني: من يرى قبول الجرح واعتماده :

وهذا مما يؤثر على درجة مرويات ذلك الراوي ، وينزلها إلى درجة الضعف أحياناً ، وهؤلاء قلة: منهم الدارقطني، ومن الأمثلة على أقواله من كتابه التتبع :

- قوله : (أخرج البخاري حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل: رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها . لم يقل هذا غير عبد الرحمن ، وغيره أثبت منه . وباقي الحديث صحيح) . (١٤٣)

- وقوله: (أخرج البخاري حديث أبي بن عباس ، وأبي هذا ضعيف) . (١٤٤)

فهذه وجهت كل فريق إزاء ما وجه إلى رجال البخاري من جروح .

وقول الفريق الأول - بعدم الاعتداد بالجرح الموجه إلى من خرج له في الصحيح - فيه نظر! لأن الذين نقدوا هؤلاء الرواة هم من طبقة صاحب الصحيح ، بل إنهم في مكانة علمية أعلى، بل إن البخاري نفسه قد صرح بجرح بعض الرواة الذين أخرج لهم في صحيحه، كأبي ابن عباس قال فيه : (ليس بالقوي) . (١٤٥) ، كما أن مسلماً نفسه أقر بضعف بعض من أخرج

(١٤٠) ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري ص(٦٥)

(١٤١) هو : محمد بن أحمد بن موسى ، أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي : صاحب شرح البخاري المسمى : (عمدة القاري في شرح البخاري) ، من العلماء المحدثين المشهورين في عصره (ت: ٨٥٥هـ) . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي

(١٦٣/٧)

(١٤٣) عمدة القاري (٨/١)

(١٤٣) التتبع (ص : ٢٠١ ، رقم : ٧١) ، وقد دافع عنه الحافظ في فتح الباري (٦ / ٨٦) بأن له شواهد قريبة من معناه .

(١٤٤) التتبع ص (٢٠٣)

(١٤٥) انظر تهذيب التهذيب (١ / ١٨٦)

له في صحيحه^(١٤٦) فما العمل والحالة هذه عند القائلين بعدم الأخذ بأقوال المرحين؟
كما أن دفاع الفريق الأول إنما هو دفاع إجمالي حيث يرون أن أي جرح يُوجّه إلى رجال
البخاري هو جرح مردود ، لأنه كما قال النووي : (محمول على أنه لم يثبت جرحهم
بشرطه) .

والردود الإجمالية إزاء الجروح المفصلة - الموجهة إلى رجال البخاري - لا تكفي في ميزان
النقد العلمي، فلا بد من الدفاع عن رجال البخاري المتكلم فيهم تفصيلاً ، بأن يُتطرق للجرح
الموجّه إلى كل من تكلم فيه من رجال البخاري بالنقد، والتمحيص، والفحص، للوصول إلى
الصواب في مصداقية الجرح .

وهذا ما لم يقدّم به أحد - علمته - سوى الحافظ ابن حجر العسقلاني ، الذي استطاع أن
يوازن بين الفريقين - المرحين والمعدلين - كل الموازنة، فدافع عن بعض رجال البخاري المتكلم
فيهم، ورد ما وجّه إليهم من جروح ، كما قبل بعض الجروح مع محافظته على مكانة صحيح
البخاري الرفيعة .

فكيف استطاع الحافظ ابن حجر أن يوازن بين مكانة صحيح البخاري وسلامة مروياته، وبين
الجروح التي وجهت إلى رجاله ؟ وما منهجه في تلك الموازنة ؟
وقبل ذلك: من هو الحافظ ابن حجر العسقلاني ؟ وما مكانته العلمية ؟

*** **

المبحث الثالث: التعريف الموجز بالحافظ ابن حجر العسقلاني^(١٤٧)

اسمه ونسبه ونشأته:

هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني المصري القاهري الشافعي ويعرف بابن حجر العسقلاني .

وكان مولده في شهر شعبان من سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة - بمصر القديمة ، ونشأ يتيما لوفاة أبيه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة ، وله نحو أربع سنوات ، وكانت أمه قد توفيت قبل ذلك وهو طفل ، فنشأ في كفالة وصيه رئيس التجار بمصر زكي الدين أبي بكر بن علي بن أحمد بن محمد الخروبي (ت ٧٨٧هـ) ^(١٤٨) .

وبعد أن أكمل خمس سنوات أدخل الكتاب، وأتم حفظ القرآن الكريم وهو ابن تسع سنين . طلبه العلم: بعد أن حفظ القرآن الكريم أتمجه لطلب العلوم الأخرى، فكان أول سماع له بمكة المكرمة سنة ٧٨٥هـ ، وعمره اثنا عشرة سنة ، حيث سمع من صحيح البخاري على الشيخ عفيف الدين عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النيسابوري ثم المكسي المعروف بالنشأوري^(١٤٩) ، ثم بعد ذلك حفظ بعض مختصرات العلوم ، مثل عمدة الأحكام لعبد الغني ابن عبد الواحد المقدسي ، والحاوي الصغير - في فقه الشافعي لنجم الدين عبد الغفار القزويني ،

^(١٤٧) ترجم الحافظ ابن حجر لنفسه في رفع الأصغر (١: ٨٥-٨٦)، ومن أقرده ترجمة الحافظ ابن حجر في مصنف مستقل: السخاوي في كتابه: (الخواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) وقد طبع جزء منه، عبد الرحمن بن علي بن النديع في كتابه: (جمان الدرر بترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) وهو مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٧٢٦). وانظر ترجمة الحافظ ابن حجر في: لحظ الأخطار: (٣٢٦-٣٤٢) لتلميذه تقي الدين محمد ابن فهد المكسي، وفي النجوم الزاهرة (١٥: ٥٣٢-٥٣٣) لتلميذه جمال الدين يوسف بن تغردى بردي، وفي الضوء اللامع (٢: ٣٦-٤٠) لتلميذه شمس الدين السخاوي، وفي حسن المحاضرة (١: ٣٦٦-٣٦٧)، والذيل على تذكرة الحفاظ: (٣٨٢-٣٨٠) لجلال الدين السيوطي، وفي شذرات الذهب (٧: ٢٧٠-٢٧٢) لعبد الحلي بن العماد الحنبلي، وفي البدر الطالع (١: ٨٧-٩٢) محمد بن علي الشوكاني، وفي فهرس الفهارس (١: ٣٢١-٣٣٨) لعبد الحلي الكتاني، وفي معجم المؤلفين (٢/ ٢٠-٢٢)

^(١٤٨) مترجم له في أنباء الغمر (٢: ١٩٦)

^(١٤٩) مترجم له في أنباء الغمر (٣: ٨٤)

ومختصر ابن الحاجب - في أصول الفقه ، ومنهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ، وألفية العراقي ، وملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، وغير ذلك .

وبوفاة وصي الحافظ ابن حجر الحاربي سنة ٧٨٧هـ لازم الحافظ ابن حجر وصيه الثاني العلامة شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن عمر القطان المصري الشافعي (ت: ٨١٣هـ)^(١٥٠) فدرس عليه في الفقه، والعربية، والحساب، وغيرها .

وقد توجه الحافظ ابن حجر في أول أمره إلى فنون الأدب والشعر ، فبلغ فيها مكانا عليا^(١٥١) ثم إن الله أراد له التوفيق والسداد فحبب له علم الشريعة ، فأقبل أولاً على علم الحديث ، فلازم محدث عصره المحدث الكبير زين الدين العراقي^(١٥٢) عشر سنوات من سنة : ٧٩٦هـ فتخرج به محدثاً ، قال السخاوي : (عكف على الزين العراقي ، وتخرج به ، وانتفع بملازمته ، وقرأ عليه ألفتيه وشرحها ونكته على ابن الصلاح - دراية وتحقيقاً ، والكثير من الكتب الكبار والأجزاء القصار ، وحمل عنه من أماليه جملة) .^(١٥٣)

وجد في طلب العلوم الأخرى : كالفقه ، والأصول ، واللغة ، وغيرها حتى شهد له علماء عصره بالمعرفة والفهم والحفظ والنبوغ .

صفاته وأخلاقه : وصفه تلميذ جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت: ٧٨٤هـ)^(١٥٤) ، وصفا دقيقاً فقال عنه : (كان - رحمه الله تعالى - إماماً ، عالماً ، حافظاً ، شاعراً ، أديباً ، مصنفاً ، مليح الشكل ، منور الشيبة ، حلو المحاضرة إلى الغاية والنهاية ، عذب المذاكرة ، مع وقار وأبهة ، وعقل ، وسكون ، وحلم ، وسياسة ، ودربة بالأحكام ، ومدارة للناس ، قل أن كان يخاطب الرجل بما يكره ، بل كان يحسن إلى من يسيء إليه ، ويتجاوز عن قدر عليه ، هذا مع كثرة الصوم ولزوم

^(١٥٠) مزج له في أنباء الغمر (٢٥٩/٦)

^(١٥١) انظر الضوء اللامع (٣٩/٢) ، وحسن المحاضرة (١/٣٦٣)

^(١٥٢) سنأتي ترجمته ص (٥٠)

^(١٥٣) الضوء اللامع (٢: ٣٧)

^(١٥٤) ترجمته في الضوء اللامع (١٠/٣٠٥)

ثناء العلماء عليه: أشاد بمكانة ابن حجر العلمية جميع علماء عصره ، واتفقت كلمتهم على إمامته وتميزه ، وقد أبان ذلك تلميذه السخاوي فقال عنه: (إمام الأئمة أملي ماينيف على ألف مجلس من حفظه ، واشتهر ذكره، وبعد صيته ، وارتحل الأئمة إليه ، وتبجح الأعيان بالوفود عليه ، وكثر طلبته، حتى كان رؤس العلماء من كل مذهب من تلامذته ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى .

وامتدحه الكبار ، وتبجح فحول الشعراء بمطارحته ، وطارت فتاواه -التي لا يمكن دخولها تحت الحصر- في الآفاق .

وقد شهد له القدماء بالحفظ، والثقة، والأمانة، والمعرفة التامة، والذهن الرقاد، والذكاء المفرط، وسعة العلم في فنون شتى ، وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث). (١٥٦)

وكتب شيخه العلامة عبدالرحيم بن الحسين العراقي: (ولما كان الشيخ العالم الكامل الفاضل الإمام المحدث المفيد المجيد الحافظ المتقن الضابط الثقة المأمون شهاب الدين أبو الفضل ابن الشيخ الإمام العالم الأوحى نور الدين علي العسقلاني المصري الشهير بابن حجر نفع الله به وبلغه غاية أربه ممن وفقه الله لطلبه) .

وقال أيضا واصفاً تلميذه الحافظ ابن حجر: (فجمع الرواة والشيوخ، وبين الناسخ والمنسوخ، وجمع الموافقات والأبدال، وميز بين الثقات والضعفاء من الرجال، وأفرط بجده الخيث حتى انخرط في مسلك أهل الحديث، وحصل في الزمن اليسير على علم غزير). (١٥٧)

قال السخاوي: (وبلغني عن شيخنا أبي العباس الحناوي قال: كنت أكتب الإملاء عن شيخنا العراقي فإذا جاء ابن حجر ارتج المجلس، وعند عرض الإملاء قل أن يخلو من إصلاح يفيد ابن حجر). (١٥٨)

(١٥٥) النجوم الزاهرة (١٥/٥٣٢)

(١٥٦) الضوء اللامع (٢: ٣٦-٣٩)

(١٥٧) الجواهر والدرر ص(٢١٠)

(١٥٨) الجواهر والدرر ص(٢١٢)

وقد شهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث:

قال ابن حجر: (وسئل - أي العراقي - عند موته: من بقي من الحفاظ؟: فبدأ بي، وثنى بولده، وثالث بالشيخ نور الدين).^(١٥٩)

وقال تلميذه البقاعي^(١٦٠): (رحلت إليه سنة أربع وثلاثين، ولم أزل ملازماً له حتى كتبت هذه الترجمة، في سنة ست وأربعين، فأقسم بالله، مامرت بي سنة من تلك السنين إلا رأيته ازداد تواضعاً، على أنني لم أزد له إلا مهابة، ويزيده السن وقاراً، ولينا، ونفعاً لعباد الله، وبراً، وصبراً على الطلبة، وهو من غرائب الدهر في جميع أحواله، لقد نقلت إلينا أخبار عصرنا، شرقاً ومغرباً، واجتمعنا بغالب أعيانهم، فلم نر من يقاربه، لا تشغله دنياه - على اتساعها - عن الاشتغال بالعلم، والافتاء والتصنيف، والاشتغال، والاسماع والتدريس، وقيام الليل، وتعرف الأخبار، ولا يشغله شيء من ذلك عن دنياه.

ما رأيته أحداً، شيخاً ولا شاباً إلا وهو يتعجب من أحواله، ويشهد له بالبركة في أوقاته وهو مع العلم الزائد، والتغافل عن الهفوات في غاية اليقظة).

وقال أيضاً: (سمعت شيخنا الحافظ العلامة تاج الدين الغراييلي^(١٦١) - وكان من أعلم الناس بأخبار العالم - يخلف بالله تعالى جهد إيمانه، أنه ما رأى مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وأنه ما دخل إلى دمشق بعد بني عساكر أجل منه، ولا مثله).^(١٦٢)

وقال عنه تقي الدين محمد بن محمد بن فهد المكي^(١٦٣):

(الإمام العلامة الحافظ، فريد الوقت، مفخرة الزمان، بقية الحفاظ، علم الأئمة الأعلام، عمدة المحققين، خاتمة الحفاظ المبرزين... عديم النظر، لم تر العيون مثله، ولا رأى مثل

^(١٥٩) يقصد بذلك المهتمي وانظر أنباء الغمر (٢٧٧/٢)

^(١٦٠) انظر ترجمته ص (٥٤)

^(١٦١) هو الحافظ تاج الدين محمد بن ناصر الدين محمد بن محمد بن الغراييلي، سبط ابن العماد الكركي (٧٩٦-٨٣٥هـ)

انظر ترجمته في أنباء الغمر (٤٨٨/٣)، شذرات الذهب (٢١٥/٧).

^(١٦٢) انظر عنوان الزمان (٩٦/١)

^(١٦٣) انظر ترجمته ص (٥٣)

نفسه ، جد في طلب العلوم وبلغ الغاية القصوى) . (١٦٤)

وقال عنه تلميذه جمال الدين بن يوسف بن تغري بردي : (شيخ الإسلام ، حافظ المشرق والمغرب . أمير المؤمنين في الحديث ، علامة الأندلس ، شيخ مشايخ الإسلام ، حامل لواء سنة سيد الأنعام ، قاضي قضاة الديار المصرية ، وعالمها وحافظها وشاعرها ، لم يخلف بعده مثله شرقاً ولا غرباً ، ولانظر هو مثل نفسه في علم الحديث) . (١٦٥)

وقال عنه جلال السيوطي^(١٦٦) : (شيخ الإسلام ، وإمام الحفاظ في زمانه ، وحافظ الديار المصرية ، بل حافظ الدنيا مطلقاً ، حكى أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفاظ فبلغها وزاد عليها ، وصنف التصانيف التي عم النفع بها ؛ كشرح البخاري الذي لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله) . (١٦٧)

وقال عنه في حسن المحاضرة : (انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها ، فلم يكن في عصره حافظ سواه) . (١٦٨)

وقال عنه عبدالحى بن العماد الحنبلي^(١٦٩) : (شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، أمير المؤمنين في الحديث ، حافظ العصر ... المعول عليه في هذا الشأن في سائر الأقطار ، قدوة الأمة ، وعلامة العلماء ، وحجة الأعلام ، ومحى السنة) . (١٧٠)

وقال عنه العلامة محمد بن علي الشوكاني^(١٧١) : (الحافظ الكبير الشهير ، الإمام المنفرد بمعرفة

(١٦٤) خط الأخطا : (٢٣٦ - ٢٣٦)

(١٦٥) انجم الزاهرة (١٥ : ٥٣٢)

(١٦٦) هو : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي : من حفاظ زمانه الكبار ، له التصانيف الكثيرة المشهورة ، (ت : ٩١١ هـ) . انظر ترجمته في البدر الطالع (١ / ٣٢٨)

(١٦٧) ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي : (٣٨٠ - ٣٨٢)

(١٦٨) حسن المحاضرة (١ : ٣٦٣)

(١٦٩) هو : عبدالحى بن أحمد بن العماد العكري أبو الفلاح الحنبلي : فقيه ، ومؤرخ مشهور ، من مصنفاته (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) ، (ت : ١٠٨٩) . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (٣ / ٢٩٠)

(١٧٠) شذرات الذهب (٧ : ٢٧٠ - ٢٧١)

(١٧١) هو : محمد بن علي بن محمد الشوكاني : فقيه ، مجتهد ، من كبار علماء اليمن ، (ت : ١٢٥٠ هـ) . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (٦ / ٢٩٨)

الحديث وعلمه في الأزمنة المتأخرة، شهد له بالحفظ والاتقان القريب والبعيد ، والعدو والصديق، حتى صار اطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة اجماع) . (١٧٢)

مما سبق يظهر ان بما لا يدع للشك مجالا أن الحافظ ابن حجر كان من كبارأئمة زمانه حفظا ودينا وورعا وعلماء، ولذا نطقت ألسنة معاصريه ومن بعدهم بهذا الثناء العظيم له .

شيخ الحافظ ابن حجر :

مامن شك أن هذه المكانة العلمية الرفيعة التي بلغها الحافظ ابن حجر كان وراءها أسباب عديدة ، من أهمها أولئك الشيوخ الذين تتلمذ عليهم الحافظ ابن حجر ، ممن كانوا نوابغ زمانهم .

وقد ترجم الحافظ ابن حجر لشيروحه في كتاب مفرد سماه : (الجمع المؤسس للمعجم المفهرس)، وذكر فيه مأخذه عن كل واحد منهم من إجازة أو سماع ، وغيرها وقد بلغ عدد شيوخر في ذلك الكتاب قرابة سبعمائة وثلاثين شيخا سواء من أخذ عنه سماعا أو إجازة أو فائدة، وذكر السخاوي أن عددهم بلغ ستمائة وأربعة وأربعون نفسا . (١٧٣)

وأكتفى بأبرز أولئك الشيوخ :

١- عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي ، أبو الفضل زين الدين (٧٢٥هـ - ٨٠٦هـ) (١٧٤)

قال عنه ابن حجر : (حافظ العصر لم نر في هذا الفن - الحديث وعلومه - أتقن منه ، وعليه تخرج غالب أهل عصره ، لازمت شيخنا عشر سنين تخلل في أثنائها رحلاتي إلى الشام وغيرها، قرأت عليه كثير من المسانيد والأجزاء وشهد لي بالحفظ في كثير من المواطن ، وكتب لي خطة بذلك مرارا) . (١٧٥)

(١٧٢) البدر الضائع (١ : ٨٧ - ٨٨)

(١٧٣) انظر الجواهر والدرر ص (١٧٧)

(١٧٤) أنباء الغمر (٥ : ١٧٠ - ١٧٢) ولخط الاخط ص : (٢٢٠) وحسن المحاضرة (١ : ٣٦٠) وذيل تذكرة الحفاظ

للسيوطي (٣٧٠) وجمع المؤسس (١٧٦/٢) .

(١٧٥) أنباء الغمر (٥ : ١٧٠ - ١٧٢)

ومن مؤلفاته : نظم علوم الحديث لابن الصلاح في ألفيته (التبصرة والتذكرة) ، ونكته على ابن الصلاح المعروف بـ (التقييد والايضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) ، وتخريج أحاديث الإحياء (إخبار الأحياء بأخبار الإحياء) وغير ذلك .

٢- عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني البلقيني المصري الشافعي ، أبو حفص سراج الدين نزيل القاهرة . (٧٢٤هـ - ٨٠٥هـ) . (١٧٦)

قال عنه ابن حجر : (شيخ الاسلام انتهت إليه الرياسة في الفقه والمشاركة في غيره ، حتى كان لا يجتمع به أحد من العلماء إلا ويعترف بفضله ، ووفور علمه ، وحدة ذهنه . قرأت عليه دلائل النبوة للبيهقي فشهد لي بالحفظ في المجلس العام ، وقرأت عليه دروسا من الروضة (١٧٧) ، وأذن لي بخطه) . (١٧٨)

ومن مؤلفاته : محاسن الاصطلاح ، وحواشي على روضة الطالبين .
٣- محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن جماعة الكناني الحموي الأصل . المصري الشافعي (٧٥٩هـ - ٨١٩هـ) . (١٧٩)

قال عنه ابن حجر : (نشأ مشتغلا بالعلم ، ومال إلى المعقول فأتقنه حتى صار أمة وحده ، وبقي طلبة البلد كلهم عيالاً عليه في ذلك . . ونظر في كل فن حتى في الأشياء الصناعية كالتعجب بالرمح ، ورمي الشباب : وضرب السيف ، حتى الشعوذة ، حتى في علم الحرف والرمل والنجوم . لازمته من سنه تسعين وسبعمئة إلى أن مات ، وكان يودني كثيرا ، ويشهد لي في غيبي بالتقدم ، ويتأدب معي إلى الغاية ، مع مبالغتي في تعظيمه ، ولم يخلف بعده

(١٧٦) أنباء الغمر (١٠٧ : ٥) ، ولخط الأحظ ص : (٢٠٦) ، وحسن المحاضرة (١ : ٣٢٩) ، وذيل تذكرة الحفاظ
لنسيبوني ص : (٣٦٩) اجمع المؤسس (٢/٢٩٤) ، الاعلام للزركلي (٥/٢٠٥) .
(١٧٧) روضة الطالبين وعمدة المتقين ، وهومن كتب الفقه ، للأمام محي الدين أبي زكريا : يحيى بن شرف النووي
(ت : ٦٧٦هـ) .

(١٧٨) أنباء الغمر (١٠٧ : ٥)

(١٧٩) أنباء الغمر (٧ : ٢٤٠) ، والضوء اللامع (٧ : ١٧١-١٧٤) ، وحسن المحاضرة (١ : ٥٤٨) ، وبغية الوعاة ص : (٢٥) ، وائجمع المؤسس (٣/٢٩٢)

مثله). (١٨٠)

ومن مؤلفاته : إعانة الإنسان على أحكام السلطان ، والكوكب الوقاد في شرح الاعتقاد ، وغاية الأمانى في علم المعاني .

٤ - العلامة محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي مجد الدين أبو الطاهر الفيروزآبادي (٧٢٠هـ - ٨١٧هـ) (١٨١)

قال عنه ابن حجر : (نظر في اللغة فكانت جل همه في التحصيل ، فمهر فيها إلى أن بهر وفاق أقرانه ، وصنف القاموس الذي لا مزيد عليه في حسن الاختصار ، وشرع في شرح مطول على البخاري ملأه بغرائب المنقولات) .

ومن مؤلفاته : القاموس المحيط ، وهو أشهر كتبه ، ونزهة الأذهان في تاريخ أصبهان ، وسفر السعادة .

٥ - عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ، ثم المصري ، المعروف بابن المنقن (٧٢٣هـ - ٨٠٤هـ) (١٨٢)

قال عنه ابن حجر : (تفقه بشيوخ عصره ، ومهر في الفنون ، واعتنى بالتصنيف قديماً ، فشرح كثيراً من الكتب المشهورة ، كالمنهاج وخرج أحاديث الرافعي ، وشرح البخاري ، ثم شرح زوائد مسلم عليه ، ثم زوائد أبي داود عليهما ، ثم زوائد الترمذي على الثلاثة ، ثم النسائي كذلك ، ثم ابن ماجة كذلك ، وكان حسن المحاضرة ، جميل الأخلاق ، كثير الانصاف) . (١٨٣)

٦ - إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي ، البعلبي الدمشقي (ت : ٨٠٠هـ) (١٨٤)

(١٨٠) أنباء الغمر (٧ : ٢٤٠)

(١٨١) اجمع المؤسس (٥٤٧/٢) ، أنباء الغمر (٧ : ١٥٩ - ١٦) ، والضوء اللامع (١٠ : ٧٩) ، وبغية الوعاة (١١٧) ،

والبدر الطالع (٢ : ٢٨٠) .

(١٨٢) أنباء الغمر (٥ : ٤١ - ٤٦) ، وحسن المحاضرة (١ - ٤٣٨) ، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي : (٣٦٩) ، اجمع المؤسس

(٣١١/٢)

(١٨٣) أنباء الغمر (٥ : ٤٣ - ٤٥)

قال ابن حجر : (أخذت عنه الكثير من الكتب الكبار ، والأجزاء ، ولازمته مدة طويلة) . (١٨٥)

أبرز تلاميذ الحافظ ابن حجر :

أخذ عن الحافظ ابن حجر العلم جمهور غفير من أبناء عصره ، أصبح بعضهم فيما بعد من كبار علماء زمانهم ، ومن هؤلاء :

١- شمس الدين: محمد بن عبدالرحمن بن محمد أبي بكر بن عثمان السخاوي الأصل القاهري الشافعي (٨٣٥ هـ - ٩٠٢ هـ) (١٨٦)

قال عنه الشوكاني : (برع في هذا الشأن ، وفاق الأقران ، وحفظ من الحديث ماصار به متفردا عن أهل عصره ، وبالجملية فهو من الأئمة الأكابر) . (١٨٧)

ومن مؤلفاته : فتح المغيث في شرح ألفية الحديث ، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، والمقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

٢- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن فهد الهاشمي العلوي المكي الشافعي ، أبو عبد الله (٧٨٧ هـ - ٨٧١ هـ) (١٨٨)

أخذ عن الحافظ ابن حجر فأكثر ، وقال عنه السخاوي : (العلامة ، أفضى القضاة ... تميز في هذا الشأن ، وعرف العالي والنازل ، وشارك في فنون الأثر ... وصار المعول عليه في هذا الشأن ببلاد الحجاز قاطبة) . (١٨٩)

ومن مؤلفاته : الإشراف على جمع النكت الطراف ، وتحفة العلماء الأتقياء بما جاء في قصص الأنبياء ، ولحظ الألفاظ على تذكرة الحفاظ .

(١٨٥) إجماع المؤسس للمعجم المفهرس (٧٩/١) ، أنباء الغمر (٢٢/٢) ، والدرر الكامنة (١١/١) ، شذرات الذهب (٣٦٣/٦)

(١٨٥) الدرر الكامنة (١٢/١)

(١٨٦) ترجم لنفسه في: الضوء اللامع (٨: ٢-٣٢) ، ومترجم له في: البدر الطالع (٢: ١٨٤-١٨٧) ، وشذرات الذهب (٨: ١٥-١٦) . معجم المؤلفين (١٠/ ١٥٠)

(١٨٧) البدر النافع (٢: ١٨٤)

(١٨٨) الضوء اللامع (٩/ ٢٨١-٢٨٣) ، البدر الطالع (٢/ ٢٥٩-٢٦٠) ، معجم المؤلفين (١١/ ٢٩١)

(١٨٩) الضوء اللامع (٩/ ٢٨١-٢٨٢)

تمهيد الرسالة ﴿٥٤﴾

٣- زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري القاهري الأزهري الشافعي (٨٢٦هـ-٩٢٦هـ) (١٩٠)
أخذ عن جماعة منهم : ابن حجر، قال عنه الشوكاني : (قرأ في جميع الفنون ، وأذن له شيوخه
بالافتاء والتدريس ، وتصدر وأفتى وأقرأ وصنف التصانيف ، وعمر حتى جاوز المائة أو
قاربها) . له شرح لألفية العراقي .

٤- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي المحدث المفسر (ت: ٨٨٤هـ) (١٩١)
قال عنه الشوكاني : (من الأئمة المتقنين، المتبحرين في جميع المعارف برع في جميع العلوم،
وفاق الأقران) .

له مؤلفات عديدة ، منها : المناسبات القرآنية ، وعنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران .

مصنفات الحافظ ابن حجر :

قدم الحافظ ابن حجر لأئمة الإسلامية العديد من المصنفات الثمينة ، والتي اعتبرت من أهم
الكتب المصنفة في بابها، قال ابن فهد واصفا لها: (اعتقد على كمالها لسان الاجماع ، فرزق
فيها الحظ السامي عن اللبس ، وسارت بها الركبان سير الشمس) . (١٩٢)

وقال السخاوي: (زادت تصانيفه -التي معظمها في فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقه
والأصليين وغير ذلك - على مائة وخمسين تصنيفا ، ورزق فيها من السعد والقبول، خصوصاً
فتح الباري بشرح البخاري الذي لم يسبق نظيره أمراً عجباً ، بحيث استدعى طلبه ملوك
الأطراف بسؤال علمائهم لهم في طلبه ... واعتنى بتحصيل تصانيفه كثير من شيوخه وأقرانه
فمن دونهم ، وكتبها الأكابر ، وانتشرت في حياته ، وأقرأ الكثير منها) . (١٩٣)

وقد ذكر السخاوي هنا أن مؤلفاته قد تجاوزت مائة وخمسين كتابا ، وقد قام الدكتور : شاكور
محمود عبد المنعم بإحصاء مؤلفات ابن حجر في رسالته : (ابن حجر العسقلاني: مصنفاته

(١٩٠) البدر الطالع (٢٥٢/١-٢٥٣) ، شذرات الذهب (١٣٤/٨-١٣٦) ، ومعجم المؤلفين (١٨٢/٤)

(١٩١) الضوء اللامع (١٠١/١) ، البدر الطالع (١٩/١) ، شذرات الذهب (٣٣٩/٧)

(١٩٢) حُظُّ الحافظ ص (٣٣٢)

(١٩٣) الضوء اللامع (٢: ٣٨)

ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة^(١٩٤)، فبلغت عنده مائتين واثنين وثمانين كتاباً^(١٩٥)، ومن أهمها وأشهرها :

١- تهذيب التهذيب: لخص فيه الحافظ ابن حجر كتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزني مع إضافة زيادات كثيرة، وقد فرغ منه الحافظ ابن حجر في سنة ثمان وثمانمائة من الهجرة المباركة^(١٩٦)، وهو مطبوع^(١٩٧).

٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري: ويقع في مجلد ضخيم، وقد جعله في عشرة فصول، ترجم فيها للإمام البخاري، وبين منزلة صحيحه، وذب عن الرواة المتكلم فيهم من رجاله، وناقش ما انتقده بعض الحفاظ من أحاديثه بما يظهر به رجحان ما ذهب إليه البخاري غالباً، وعرف بالمبهمين من رواته، وغير ذلك مما له تعلق بصحيح البخاري^(١٩٨)، وقد فرغ الحافظ ابن حجر من جمع هذه المقدمة في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة من الهجرة^(١٩٩).

٣- تقريب التهذيب: وهو مختصر لتهذيب التهذيب، يشتمل على تراجم رجال الكتب الستة^(٢٠٠)، وقد فرغ الحافظ ابن حجر من تصنيفه عام سبعة وعشرين وثمانمائة من الهجرة^(٢٠١).

٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وهو أجل كتب الحفاظ ابن حجر، قال السيوطي: (لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله)^(٢٠٢)، وكان شروع الحافظ ابن حجر في الشرح في أوائل سنة سبع عشرة وثمانمائة، وانتهى من الشرح سنة اثنين وأربعين وثمانمائة من الهجرة من

^(١٩٤) طبع ببغداد - وزارة الأوقاف - عام: ١٣٩٨هـ، وطبع أخيراً عام: ١٤١٧هـ من قبل مؤسسة الرسالة في مجلدين.

^(١٩٥) انظر رسالته: (ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة) (١٦٧/١-٣٨٦).

^(١٩٦) انظر تهذيب التهذيب (٤٩٣/١٢).

^(١٩٧) طبع بحيدر أباد الدكن سنة ١٣٢٥هـ، ثم صور عنها عدة مرات، انظر دليل مؤلفات الحديث (١٦٥/١).

^(١٩٨) طبع طبعات عديدة، منها: طبعة السلفية، والمنيرة، وغيرها. انظر دليل مؤلفات الحديث (٢٨٣/١).

^(١٩٩) انظر كلام الحافظ ابن حجر حينما فرغ من شرح صحيح البخاري فتح الباري (٥٤٦/١٣).

^(٢٠٠) طبع طبعات عديدة، انظر دليل مؤلفات الحديث (١٦٤/١ و١٦٥).

^(٢٠١) انظر قول الحافظ ابن حجر في آخر التقريب ص (٧٦٥).

^(٢٠٢) ذيل تذكرة الحفاظ ص (٣٨١)، وقد طبع فتح الباري طبعات عديدة، انظر دليل مؤلفات الحديث (٢٧٣/١-٢٧٤).

شهر رجب من تلك السنة. (٢٠٣)

٥- الإصابة في تمييز الصحابة: وهو من أشهر مصنفات الحافظ ابن حجر. (٢٠٤)

ويجدر التنبيه هنا، أن الترتيب للكتب الأربعة السابقة، هو ترتيب زمني على ضوء أسبقية التأليف، ولهذا أهمية بالغة لكونه دليلاً فاصلاً في تحديد رأي الحافظ ابن حجر الأخير عند اختلاف حكمه على أحد الرواة، ومعرفة قوله المتأخر من المتقدم في مصنفاته المتقدمة.

٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: وهو من كتب التراجم، ترجم فيه لأعيان القرن الثامن مرتين على حروف المعجم. (٢٠٥)

٧- لسان الميزان: يشتمل على تراجم من ليس في تهذيب الكمال من رجال ميزان الاعتدال، وهو مطبوع. (٢٠٦)

٨- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: حرر فيه الحافظ ابن حجر كتاب المشتبه للذهبي، ف ضبط فيه الأسماء بالحروف، واستدرك فيه ما فات الذهبي من الأسماء. (٢٠٧)، وهو مطبوع. (٢٠٨)

٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ترجم فيه الحافظ ابن حجر لمن كان من رجال موطأ مالك، ومسند أبي حنيفة، ومسند الشافعي، ومسند أحمد بن حنبل، ممن ليسوا من رجال تهذيب الكمال، ورتبه على حروف المعجم وهو مطبوع. (٢٠٩).

١٠- تحاف المهرة بأطراف العشرة: والمقصود بالعشرة: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وجامع الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن حبان،

(٢٠٣) انظر كلام الحافظ ابن حجر حينما فرغ من شرح صحيح البخاري في فتح الباري (١٣/٥٤٦)

(٢٠٤) طبع عدة طبعات، فقد طبع بالهند قديماً سنة ١٨٥٣م، ثم سنة ١٨٥٦م، ثم بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ - ١٩٦٨م بتحقيق د/ طه الزيني.

(٢٠٥) طبع عدة مرات. طبع بالهند سنة ١٩٢٩م وسنة ١٣٤٨هـ - ١٣٥٠هـ، ثم بالقاهرة سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م، وضاعته دائرة المعارف العثمانية بجيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(٢٠٦) طبع بجيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٢٩هـ، ثم صور عنها، انظر دليل مؤلفات الحديث (١٧٩/١)

(٢٠٧) انظر تبصير المنتبه (١: ٢)

(٢٠٨) طبع في القاهرة سنة ١٩٦٤م بتحقيق علي محمد الجاوي، وانظر دليل مؤلفات الحديث (٢٢٦/١)

(٢٠٩) انظر دليل مؤلفات الحديث (١٦٣/١)

تمهيد الرسالة ﴿٥٧﴾

ومستخرج أبي عوانة، ومستدرک الحاکم، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني. (٢١٠)

١١- بلوغ المرام من أدلة الأحكام: جمع فيه الحافظ ابن حجر أحاديث الأحكام في مجلد نظيف. وهو مشهور (٢١١).

١٢- تعقيق التعليق:

يشتمل على وصل الأحاديث المعلقة المرفوعة، والآثار الموقوفة، والمقطوعة، الواقعة في صحيح البخاري. (٢١٢)

١٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير:

وهو تلخيص للبدر المنير لابن الملتن، وأضاف إليه زوائد وفوائد مهمة، وقد طبع في مجلدين. (٢١٣)

وفاة الحافظ ابن حجر:

بعد حياة حافلة بالعلم والتصنيف توفي الحافظ ابن حجر، وذلك في ذي الحجة سنة اثنين وخمسين وثمانمائة من الهجرة (٢١٤)، وكان قد بلغ من العمر تسعة وسبعين سنة، رحمه الله رحمة واسعة.

*** **

(٢١٠) مخطوط ومنه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية .

(٢١١) ضع طبعات عديدة، انظر دليل مؤلفات الحديث (٤٠٤/١)

(٢١٢) ضيع بتحقيق الدكتور: سعيد عبد الرحمن القرقي- المكتب الإسلامي- بيروت ط: الأولى- عام: ١٤٠٥هـ

(٢١٣) ضيع طبعات عديدة، انظر دليل مؤلفات الحديث (٦٣٣-٦٣٢/٢)

(٢١٤) انظر الضوء اللامع (٤٠/٢)

المبحث الرابع: التعريف بالفصل التاسع من هدي الساري الذي دافع فيه الحافظ ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم

حينما قرر الحافظ ابن حجر تصنيف كتابه: فتح الباري شرح صحيح البخاري ، بدأ أولاً بتصنيف كتاب يكون كمقدمة لهذا الشرح^(٢١٥)، فصنف لهذا الغرض كتابه: (هدي الساري مقدمة شرح صحيح البخاري) .

وبيّن الحافظ ابن حجر الغاية من هذه المقدمة ، فقال معرفاً بها: (وأقدم بين يدي ذلك كله ، مقدمة في تبين قواعده ، وتربيع فرائده ، جامعة وجيزة ، دون الإسهاب وفوق القصور ، سهلة المأخذ ، تفتح المستغلق، وتذلل الصعاب ، وتشرح الصدور) .^(٢١٦)
وحدد الحافظ الموضوعات التي سوف يتناولها في هذه المقدمة بعشرة فصول ، فقال: (ينحصر القول فيها - إن شاء الله تعالى - في عشرة فصول:

الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب .

الثاني: في بيان موضوعه ، والكشف عن مغزاه فيه ، والكلام على تحقيق شرطه ، وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي ، ويلتحق به الكلام على تراجمه البديعة

^(٢١٥) وكان انتهاء الحافظ ابن حجر من جمع هذه المقدمة في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة من الهجرة ، وشروعه في الشرح في أوائل سنة سبع عشرة وثمانمائة، وانتهى من الشرح سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة من الهجرة من شهر رجب من تلك السنة .
انظر كلام الحافظ ابن حجر حينما فرغ من شرح صحيح البخاري فتح الباري (٥٤٦/١٣) ، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه: انتقاض الاعتراض (٧/١) إلا أنه ذكر فيه أنه بدأ بكتابة الشرح في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة من الهجرة .
والحافظ ابن حجر ولد سنة (٧٧٣هـ): فعلى ضوء ما جاء في فتح الباري، يكون عمر الحافظ ابن حجر حين كتابته لهذه المقدمة قرابة أربعين سنة، ويكون بدأ بالشرح بعد انتهائه من كتابة المقدمة بثلاث سنين، وعمره ثلاث وأربعون سنة، ويكون عمره حينما انتهى من فتح الباري واحد وسبعين سنة، ومكث في تصنيف فتح الباري خمس وعشرين سنة وسبعة أشهر، وهذا يعني أن الحافظ ابن حجر قد صنف كتابه "هدي الساري" بعد نضوجه العلمي، مما يعطيه قدراً زائداً من الأهمية . وعلى ضوء ما جاء في كتاب: انتقاض الاعتراض يكون عمر الحافظ ابن حجر حين كتابته الشرح قرابة أربعين سنة، ومكث في تصنيف فتح الباري قرابة ثمان وعشرين سنة وسبعة أشهر .

- المنهال ، المنبعة المثال ، التي انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه ، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائته .
- الثالث : في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث ، واختصاره ، وفائدة اعداته للحديث وتكراره .
- الرابع : في بيان السبب في إيراده الأحاديث المعلقة ، والآثار الموقوفة .
- الخامس : في ضبط الغريب الواقع في متنه ، مرتبا له على حروف المعجم .
- السادس : في ضبط الأسماء المشككة التي فيه ، وكذا الكني والأنساب .
- السابع : في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كانت يكثر اشتراكها كمحمد .
- الثامن : في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني ، وغيره من النقاد ، والجواب عنها حديثا حديثا ، وإيضاح أنه ليس فيها ما يخل بشرطه الذي حققناه .
- التاسع : في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف ، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الانصاف والعدل ، والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم ، مما يقوى جانب القدح فيه ، أما كونه تجنب ماطعن فيه بسببه ، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه ، وإما لغير ذلك من الأسباب .
- العاشر : في سياق فهرسة كتابه المذكور ، ثم ختمت هذه المقدمة بترجمته -أي البخاري- .
- فإذا تحررت هذه الفصول ، وتقررت هذه الأصول ، افتتحت شرح الكتاب .^(٢١٧)
- والذي يتعلق بالبحث من هذه الفصول بشكل أساسي: هو الفصل التاسع الذي خصصه الحافظ ابن حجر لمن تكلم فيه من رجال البخاري : فعلى ماذا يشتمل هذا الفصل ؟
- يمكن حصر الكلام في بيان ما اشتمل عليه الفصل التاسع في أمرين أساسيين :
- الأول : المقدمة التمهيدية التي وضعها الحافظ ابن حجر للفصل التاسع .
- الثاني : الترجمة لرجال البخاري المتكلم فيهم .
- وأتناول هذين الأمرين بشيء من التفصيل والإيضاح:

*** **

أولاً : المقدمة التمهيدية للفصل التاسع :

قبل أن يقوم الحافظ ابن حجر بالترجمة لرجال البخاري المتكلم فيهم مهد أولاً بمقدمة قرر فيها القواعد والأسس التي سوف تكون حكماً بينه وبين أولئك النقاد الذين طعنوا في بعض رجال البخاري، كما تضمنت المقدمة التمهيدية للفصل التاسع دفاعاً مجملًا عن رجال البخاري المتكلم فيهم، وقد ركز الحافظ ابن حجر في مقدمته القصيرة للفصل التاسع على النقاط التالية:

أ- مكانة رجال البخاري المرموقة، وأن الأصل فيهم العدالة :

فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن رجال البخاري جميعاً يتصفون بالعدالة والصدق، ثم قسمهم إلى قسمين :

القسم الأول : من خرج لهم البخاري في الأصول : هؤلاء الأصل فيهم عند البخاري أنهم ثقات ، لأنه خرج لهم في كتاب التزم فيه الصحة ، وهذا يستلزم كونهم عدولاً عنده، كما يستلزم صحة ضبطهم وعدم غفلتهم .

واستند الحافظ ابن حجر أيضاً- في كون رجال هذا القسم ثقات- إلى إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين - صحيح البخاري ومسلم - بالصحيحين ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما .

فقد استند الحافظ ابن حجر في دفاعه الجمل عن خرج له البخاري في الأصول على هذين المستندين . (٢١٨)

القسم الثاني : من خرج لهم البخاري في المتابعات والشواهد والتعليق :

وهؤلاء يتفاوتون بدرجات عن القسم الأول - المخرج لهم في الأصول - في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم .

ب- ضابط الجرح المقبول :

كما تعرض الحافظ في مقدمته للفصل التاسع لبيان ضابط الجرح المقبول الذي يؤثر على مرويات الراوي، فبين أن الأصل في رجال البخاري أنهم عدول عنده ، ولكي تنتقل من هذا

الأصل لا بد أن يكون الجرح قد توفر فيه شروط القبول ، وهي :

١- أن يكون الجرح مفسراً .

٢- أن يكون الجرح بقادح مقبول سواء في العدالة أو في الضبط .

وعلل هذا بأن أسباب الجرح متفاوتة عند الأئمة ، منها ما يقدح ومنها مالا يقدح ، فلا بد أن يكون الجرح مفسراً بقادح واضح . (٢١٩)

ثم بين الحافظ ابن حجر الجروح القادحة ، وأنها تدور على خمسة أشياء ، وبين مدى تواجدها في رجال البخاري ، كما بين حكمها ، وهذه الجروح هي :

الجرح الأول: جهالة الحال : وقد بين الحافظ ابن حجر أن : (جهالة الحال مندفة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح ، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول ، فكأنه نازع المنصف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته ، لما مع الثبوت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجرد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه) . (٢٢٠)

وقد خصصت فصلاً مستقلاً من رسالتي تناولت فيه رجال البخاري الذين وصفوا بالجهالة ، وهو الفصل الأول من الباب الثاني .

الجرح الثاني : الغلط : بين الحافظ ابن حجر أن من وصف من رجال البخاري بالغلط لم يخرج لهم البخاري إلا ما كان مروياً من رواية غير هذا الموصوف بالغلط ، سواء كان عند البخاري في الصحيح أو عند غيره من أصحاب الكتب الحديثية ، فهو متابع على روايته ، والمعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وقسم الحافظ الموصوفين بالغلط إلى قسمين :

- الأول : الموصوفون بكثرة الغلط .

- الثاني : الموصوفون بقلة الغلط ، ومثل له فيمن قيل فيه : سيء الحفظ ، له أو هام ، له مناكير . وبين الحافظ ابن حجر حكم رواية الموصوف بالغلط ، وأنها مقبولة إذا توبع عليها ، ومردودة

(٢١٩) هدي الساري ص (٣٨٤)

(٢٢٠) هدي الساري ص (٣٨٤)

إذا لم يوجد الحديث إلا من طريقه .

وبين أن البخاري قد أكثر من الرواية عن القسم الثاني في المتابعات ، وأما القسم الأول فقد قبل البخاري من إخراج مروياتهم في صحيحه .

وقد خصصت الباب الثالث من رسالتي لدراسة منهج الحافظ ابن حجر في تقوية أحاديث رجال البخاري الذين وصفوا بالغلط والوهم وغيرها من الجروح القوية .

الجرح الثالث: المخالفة: قسمها الحافظ إلى قسمين :

القسم الأول : الشذوذ : وهو أن يروي الضابط أو الصدوق شيئاً ، فيرويه من هو أحفظ منه ، أو أكثر عدداً بخلاف ما روى ، بحيث يتعذر الجمع على قواعد الحديثين .

القسم الثاني : النكارة : وهي بسبب اشتداد المخالفة أو ضعف حفظ الراوي المخالف ، فيحكم عني ما يخالف فيه بكونه منكراً .

وبين الحافظ ابن حجر أن هذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير تعرض لنقده في الفصل السابق (٢٢١) .

الجرح الرابع : الانقطاع في السند ، بأن يُدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل:

وبين الحافظ ابن حجر أن هذا الجرح مدفوع بمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه (٢٢٢) ومع ذلك فلا بد من التأكد من الاتصال في حديث من رمي بالتدليس أو الإرسال ، وذلك بسير أحاديثهم الموجودة عند البخاري ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا .

الجرح الخامس : البدعة : وقسمها الحافظ إلى قسمين :

القسم الأول: بدعة مكفرة : بأن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، وذكر نماذج على ذلك ، مثل غلاة الروافض الذين يدعون حلول الإلهية في علي بن أبي طالب أو

(٢٢١) وهو الفصل الثامن الذي جمع فيه الحافظ الأحاديث المنتقدة على البخاري . انظر هدي الساري ص (٣٤٦)

(٢٢٢) في اشتراط اللقب بين الراوي والمروي عنه ، وعدم الاكتفاء بالمعاصرة . وقد بحث هذه المسألة الباحث: خالد بن منصور الدريس في رسالته : (موقف الإمامين : البخاري ومسلم من اشتراط اللقب والسماع) وحصل بها على درجة الماجستير من جامعة الملك سعود . وقد ضع من قبل مكتبة الرشد ، عام : ١٤١٧ هـ - بالرياض .

غيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة .

وذكر الحافظ أنه ليس في الصحيح من حديث هؤلاء الكفار شيء البتة .

التقسيم الثاني : بدعة مفسدة : وهي مخالفة أصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ، ومن هذه البدع : بدعة الخوارج ، والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو المكفر . وهذا التقسيم اختلف فيه العلماء على أقوال :

- قيل : يقبل مطلقا .

- وقيل : يرد مطلقا .

- وقيل : بالتفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية . قال الحافظ : (وهذا المذهب هو الأعدل) . (٢٢٣)

وقد خصصت فصلاً كاملاً من رسالتي تناولت فيه رجال البخاري الذين وصفوا بالبدعة، وهو الفصل الثاني من الباب الثاني .

وبعد أن انتهى الحافظ من بيان الجروح المعترة قام ببيان بعض الجروح غير المعترة، فقال: (واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبيه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوه لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق . وأبعد ذلك كله من الاعتبار: تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به) . (٢٢٤)

*** **

(٢٢٣) هدي الساري ص (٣٨٥) ، وسيأتي مزيد بحث هذه المسألة في الباب الثاني: فصل: نفي البدعة القادحة عن رمي

بها من رجال البخاري .

(٢٢٤) هدي الساري ص (٣٨٥)

ثانياً - الترجمة لرجال البخاري المتكلم فيهم :

بعد أن قام الحافظ ابن حجر في المقدمة التمهيدية للفصل التاسع بالدفاع عن رجال البخاري المتكلم فيهم إجمالاً ، انتقل بعد ذلك للدفاع عنهم تفصيلاً ، فقسم رجال البخاري المتكلم فيهم إلى صنفين ، وجعل كل صنف في مكان على حده :

الصنف الأول : جميع رجال البخاري المتكلم فيهم الذين أخرج البخاري أحاديثهم على صورة الاتصال ^(٢٢٥) :

وقد التزم الحافظ ابن حجر أثناء دفاعه عن رجال هذا القسم بما يلي :

أولاً : التزم أن يذكر جميع رجال البخاري المتكلم فيهم الذين أخرج لهم البخاري أحاديث متصلة ، فأوردتهم في هذا القسم . ^(٢٢٦)

ثانياً : التزم الحافظ أن يكون جوابه عن الجرح بطريق الإنصاف والعدل ، مع الاعتذار عن البخاري في التخريج لبعض الرواة من قوى جانب القدرح فيهم ، كأن يكون البخاري أخرج له متابعة . ^(٢٢٧)

ثالثاً : التزم أن يورد في الترجمة الواحدة النقاط التالية :

أ- حكاية الطعن أو الجرح الموجه إلى المترجم . ^(٢٢٨)

ب- التنقيب عن سبب الجرح ودوافعه . ^(٢٢٩)

ج- القيام بالرد على تلك الجروح . ^(٢٣٠)

د- تمييز من أخرج لهم البخاري في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات . ^(٢٣١)

^(٢٢٥) وقد بلغ عدد رجال البخاري المتكلم فيهم من هذا الصنف بإحصائي نحو (٤٠٠) رجلاً ، انظر هدي

الساري (٣٨٥-٤٥٥)

^(٢٢٦) انظر هدي الساري ص (٤) و (٤٥٦)

^(٢٢٧) انظر هدي الساري ص (٤)

^(٢٢٨) انظر هدي الساري ص (٣٨٤ و ٤)

^(٢٢٩) المصدر السابق ص (٣٨٥)

^(٢٣٠) المصدر السابق ص (٣٨٤ و ٣٨٥)

^(٢٣١) المصدر السابق (٣٨٤)

رابعاً: المعلومات التي يوردها الحافظ في ترجمة المتكلم فيه:

أ- يبدأ الحافظ أولاً بذكر اسم الراوي المترجم واسم أبيه ونسبه وبلده وكنيته ولقبه إن وجدت .

ب- ثم يذكر بعد ذلك النقاد الذين أثنوا على هذا الراوي ، وينقل أقوالهم أحياناً بنصها .

ج- ثم يذكر الحافظ الجرح الموجه إلى المترجم : فيذكر الجراح ، ولفظ جرحه .

د- ثم يقوم بالرد على الجرح : ويبدأ أولاً بذكر ردّ من سبقه إن وجد ، ثم يذكر رأيه، وإن لم يسبق إلى الرد فإنه يتولى الرد بنفسه، فيذكر وجه رد الجرح ومستنده .

هذا إن كان الجرح غير مقبول ، وأما إن كان قوياً فإن الحافظ ينتقل إلى النقطة التالية:

هـ- يوضح الحافظ ابن حجر إن كان المتكلم فيه ممن احتج به البخاري أو أنه ممن أخرج له في المتابعات .

وقد يذكر أحاديث المتكلم فيه التي أخرجها البخاري في صحيحه، وخاصة أولئك الرواة الذين أخرج لهم البخاري وقوي جانب القدرح فيهم ، فيذكر مروياتهم ويوضح من تابعه إن كان المتكلم فيه قد توبع، كما يذكر أن له شواهد إذا لم يتابع المترجم .

ن- ثم يختتم الحافظ الترجمة بذكر من أخرج للرواة المتكلم فيهم من أصحاب الكتب الستة .

وهذا الترتيب من حيث الغالب ، فقد يخالفه الحافظ ، فيقدم ويؤخر، أو يزيد وينقص .

ويغلب على التراجم طابع الإيجاز والاختصار ، فقد اقتصر الحافظ على ماله تعلق بالحكم على الراوي قوة وضعفاً ، ولذا لا يذكر شيوخ الراوي ولا تلاميذه ، ولا وفاته ومولده ، بل إنه أحياناً لا يستقصي بذكر أقوال النقاد الموثقين مع الأهمية البالغة لذلك، كما في ترجمة داود رشيد أبو الفضل، قال الحافظ ابن حجر: (أحد الثقات، وثقه ابن معين وغيره ، وغفل ابن حزم، فقال في الاتصال وفي الحلى في كتاب الحدود منه: إنه ضعيف، فكأنه اشتبه عليه) . (٢٣٢)

وأسوق ترجمة واحدة كمثال على إيراد الحافظ للمعلومات في الترجمة الواحدة :

قال الحافظ في هدي الساري: (داود بن عبد الرحمن العطار : وثقه ابن معين- فيما رواه إسحاق

بن منصور عنه-، وأبو حاتم، وأبو داود، والعجلي، واليزار. ونقل الحاكم أن ابن معين ضعفه، وقال الأزدي: يتكلمون فيه. قلت: لم يصح عن ابن معين تضعيفه، والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به، ولم يخرج له البخاري سوى حديث واحد في الصلاة متابعة، وروى له الباقون). (٢٣٣)
خامساً: بعد أن انتهى الحافظ من الترجمة لرجال هذا القسم عقد فصلاً قسم فيه هؤلاء الرجال إلى ثلاثة أقسام، هي:

١- القسم الأول: من ضعف بسبب الاعتقاد: كأن يكون ممن رمي ببدعة، وقد ذكر الحافظ البدع التي رمي بها رجال البخاري الموصفون بالبدعة، ذاكراً في كل واحد منهم ما رمي به من البدع.

ونص الحافظ على أن هؤلاء لم تكن بدعتهم قاذحة، لأنهم لم يكونوا دعاة إلى بدعتهم، ومن كان منهم داعية فمنهم من تاب ورجع، ومنهم من أخرج له البخاري متابعة. (٢٣٤)

٢- القسم الثاني: من ضعف بأمر مردود: كالتحامل والتعنّت ونحو ذلك، وكذا من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمن ضعف في بعض شيوخه، وكذا من اختلط أو تغير حفظه أو كان ضابطاً لكتابه دون ضبطه لحفظه. (٢٣٥)

٣- القسم الثالث: بقية رجال البخاري المتكلم فيهم ممن لم يذكروا في القسمين السابقين^(٢٣٦)، وهم: الموصفون بسوء الضبط، أو الوهم، أو الغلط، ونحو ذلك ممن كان الجرح فيهم مقبولا، وهؤلاء ذكر الحافظ أن البخاري لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره. (٢٣٧)

(٢٣٣) هدي الساري ص (٤٠١)

(٢٣٤) انظر هدي الساري ص (٤٥٩-٤٦٠) وقد بلغ عدد رجال هذا القسم (٦٩) راوياً.

(٢٣٥) وقد بلغ عدد رجال هذا القسم (٢٢٥) راوياً. انظر هدي الساري ص (٤٦٩-٤٦٤)

(٢٣٦) وقد بلغ عدد رجال البخاري المتكلم فيهم بإحصائي نحو (٤٠٠) رجلاً، فعلى هذا يكون عدد رجال القسم الثالث

(١٠٦) راوياً

(٢٣٧) انظر هدي الساري ص (٤٦٤)

الصف الثاني : جميع رجال البخاري المتكلم فيهم الذين أخرج البخاري أحاديثهم تعليقا^(٢٣٨):

وقد عقد الحافظ ابن حجر لهؤلاء فصلا مستقلا بعد انتهائه من الترجمة لرجال الصف الأول، قال فيه : (فصل: في سياق من علق البخاري شيئا من أحاديثهم ممن تكلم فيه: وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد وتكثير الطرق، فلو كان ما قبل فيهم قادحا ماضر ذلك ، وقد أوردت أسماءهم سردا مقتصرنا على الإشارة إلى أحوالهم بخلاف من أخرج أحاديثهم بصورة الاتصال الذين فرغنا منهم، فقد وضح من تفاصيل أحوالهم ما فيه غني للمتأمل ولاح من تمييز المقالات فيهم مقدار ما أخرج المؤلف لكل منهم ما ينفي عنه وجوه الطعن للمتعتن والحوال والقوة لله تعالى). ^(٢٣٩)

فأبان الحافظ ابن حجر في هذا النص عن منهجه في رجال هذا الصف الثاني، وهو أنه سوف يسرد أسماءهم - مقتصرنا على الإشارة إلى أحوالهم بذكر - أحيانا - ماوجه إليهم من طعن، وذكر من وثقه إن وجد دون أن يدافع عنهم بقوة، كما دافع عن رجال القسم الأول ، وذلك لأنه لو كان ما قبل فيهم قادحا ماضر ذلك الصحيح ، لأن أحاديثهم معلقة .

وأسوق هنا بعض التراجم كنماذج للقسم الثاني :

- قال الحافظ : (بشر بن ثابت البزار ^(٢٤٠) : مختلف فيه ، له موضع واحد معلق في الجمعة). ^(٢٤١) فقد أشار الحافظ إلى أنه مختلف فيه ولم يذكر أحدا ممن وثقه أو ضعفه ، ولم يدافع عنه .

- وقال الحافظ : (أسامة بن زيد الليثي ^(٢٤٢) : مختلف فيه ، وعلق له البخاري قليلا). ^(٢٤٣)

^(٢٣٨) وقد بلغ عدد رجال البخاري المتكلم فيهم من هذا الصف بإحصائي (٧٧) راوياً، انظر هدي الساري ٤٥٦-

- وقال: (عاصم بن كليب الجرمي ^(٢٤٤) : وثقة النسائي ، وقال ابن المديني : لا يحتج بما تفرد به . وله موضع واحد في اللباس) . ^(٢٤٥)

- وقال: (محمد بن عجلان المدني ^(٢٤٦) : صدوق ، مشهور ، فيه فقال من قبل حفظه ، له مواضع معلقة) . ^(٢٤٧)

فهذا نماذج من رجال القسم الثاني يظهر لنا من خلالها وبوضوح اقتصار الحافظ على مجرد بيان أحوالهم دون مناقشة الجرح ، بل دون ذكر الجرح والجرح في بعض الأحيان كما في الترجمتين الأولتين ، وكذا الترجمة الأخيرة .

إلا أن الحافظ قد يخرج عن منهجه في الاكتفاء بمجرد بيان حالهم إلى الدفاع الكامل عنهم، كما قال في ترجمة يحيى بن ميمون أبو المعلى العطار ^(٢٤٨) : (قال ابن معين : ثقة . وزعم ابن الجوزي أن ابن حبان ضعفه ، ووهم في ذلك ، وإنما ضعف يحيى بن ميمون أبا أيوب البصري) . ^(٢٤٩)

وبما سبق أكون قد عرفتُ بالفصل التاسع من هدي الساري الذي دافع فيه الحافظ ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم من حيث بيان ما يشتمل عليه من تقاسيم، وكيفية ترتيب

^(٢٤٤) ترجمته في تهذيب الكمال (٥٣٧ / ١٣)

^(٢٤٥) هدي الساري ص (٤٥٧)

^(٢٤٦) ترجمته في تهذيب الكمال (١٠١ / ٢٦)

^(٢٤٧) المصدر السابق ص (٤٥٨)

^(٢٤٨) ترجمته في تهذيب الكمال (١٥ / ٣٢)

^(٢٤٩) هدي الساري ص (٤٥٩)

المعلومات فيه ، وخطواته في ذلك كله .

وسوف تسعى رسالتي إلى تفصيل ما ذكره الحافظ ابن حجر تفصيلاً يعتمد التحليل والتعديل والمقارنة والإضافة الضرورية .

كما تهتم بإظهار الحوار العلمي الذي كان بين الحافظ ابن حجر ومتقدميه، وبإبراز النهج الذي سار عليه . والقيمة العلمية للنتائج التي توصل إليها .

إن الخطوات التي سيسير عليها البحث مستمدة من أساسين وردا في أحد نصوص الحافظ ابن حجر، فقد قال - وهو يوضح مضمون الفصل التاسع - : (الفصل التاسع: في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف ، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل ، والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدر فيه، إما لكونه تخنّب ما طعن فيه بسببه ، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه ، وإما لغير ذلك من الأسباب).^(١)

فمن هذا النص تظهر لنا أسس المنهج الذي تبعه الحافظ ابن حجر وهو يدافع عن مرويات رجال البخاري المتكلم فيهم بالجرح ، فهو يبنّي على أساسين، هما :

الأول : عدم قبول الجرح في بعض مَنْ تُكَلِّمُ فيه من رجال البخاري، فهناك من رجال البخاري من تكلم فيه بدون حق ، فكان دور الحافظ ابن حجر في هذا أن وضع وبرهن على أن الراوي سالم من الجرح الموجه إليه فهو جرح مردود .

وهذا الأساس في منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم يؤكده قوله في نصه السابق : (والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل) .^(٢)

الأساس الثاني : إذا كان جانب القدر في الراوي قويا بحيث يتعذر رده ، كأن يكون مثلاً محل اتفاق بين النقاد ، أو أن يكون البخاري نفسه قد جرح الراوي ، فإن الحافظ ابن حجر بدلا من دفع الجرح عن الراوي المتكلم فيه يقوم بالدفاع عن مروياته التي أخرجها البخاري في

^(١) هدي الساري ص(٤)

^(٢) هدي الساري ص(٤)

صحيحه هادفا من وراء ذلك أن يُبين أن الجرح القوي الموجه إلى الراوي لم يؤثر على صحة مروياته التي في صحيح البخاري لوجود مقويات معترف بها لدى النقاد تدل على صحة تلك المرويات .

ولدراسة منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم من خلال الأساسين السابقين، قسمت الرسالة إلى ثلاثة أبواب، الباب الأول والثاني لدراسة الأساس الأول، والباب الثالث لدراسة الأساس الثاني، وهذه الأبواب :

الباب الأول : نقد الحافظ ابن حجر للجرحين .

الباب الثاني : نقد الحافظ ابن حجر لأسباب التجريح .

الباب الثالث: قبول ابن حجر لما جرح به بعض رجال البخاري وتقويته لمروياته .

*** **

الباب الأول

نقد الحافظ ابن حجر الجارحين

تمهيد:

في هذا الباب - الباب الأول - سنجد الحافظ ابن حجر قد قام بالدفاع عمن تكلم فيه من رجال البخاري عن طريق توجيه النقد إلى أولئك الجارحين أنفسهم .

فقد نقد الحافظ ابن حجر بعض الجارحين لرجال البخاري بكونهم من ذوي المكانة العلمية المتدنية، التي لم يصل أصحابها إلى مرتبة النقاد الجهابذة المعتد بهم في الجرح والتعديل .

والبعض الآخر من الجارحين أخطأ في تطبيق قواعد الجرح والتعديل المعترة عند الأئمة، فوهم بجرحه بعض رجال صحيح البخاري، ولم يكتف الحافظ ابن حجر بهذا، بل قام بنقد منهج أولئك المخرجين، ليثبت من وراء ذلك عدم تأثير الجروح الصادرة منهم على رجال صحيح البخاري .

وسأتناول الباب الأول تحت الفصول التالية:

الفصل الأول: افتقار الجارح لشروط الناقد المؤهل .

الفصل الثاني: نقد منهج الجارح .

الفصل الثالث: تعنت الجارح .

الفصل الرابع: وهم الجارح لجرحه الراوي بخطأ غيره .

الفصل الخامس: وهم الجارح بالاشتباه براو آخر .

الفصل الأول

افتقار الجارح إلى شروط الناقد

المؤهل

تمهيد

مامن شك أن علم نقد الرجال من أدق فنون علم الحديث وأهمها ، بل إنه أساس علم الحديث إذ لا يمكن معرفة صحيح الحديث من ضعفه إلا به، وهو مع كونه من أهم علوم الحديث ، فهو أصعبها وأشقها ، ولا يستطيع التمكن منه إلا أفراد قلائل من جهابذة المحدثين البارزين ، ذوي الكفاءة العالية ، والورع التام .

ولذا جعل العلماء شروطا معينة لا بد من توافرها فيمن يتصدى لنقد الرواة ، لكي يكون نقده عادلا ومقبولا ، أما إذا فقد شيئا من هذه الشروط فإن نقده لا يعتد به ويكون مردودا . وقد قام نفر من المحدثين بممارسة عملية نقد الرواة ، فتكلموا على رواة الأحاديث ، وبينوا حالهم من حيث القوة والضعف ، كما قاموا بنقد المرويات ، لإظهار حالها من حيث القبول والرد .

وهنا تظهر لنا تساؤلات عديدة: هل جميع هؤلاء النقاد يعتد بأقوالهم في نقد الرواة ؟

ماهي الشروط التي لا بد من توافرها فيمن يتصدى لعملية النقد ؟

وقبل أن نتطرق للإجابة على هذه الأسئلة يحسن أن نوضح: ماهو النقد ؟ ومن هو الناقد ؟ وما هي مهمته ؟

النقد في اللغة :

يَبِّنُ أَهْلُ اللُّغَةِ مَعْنَى النِّقْدِ: فَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ^(١): (نَقَدَ : النُّونَ وَالْقَافَ وَالدَّالَ: أَصْلٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى إِبرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ . وَمِنَ الْبَابِ : نَقَدَ الدَّرَاهِمَ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكْشِفَ عَنْ حَالِهِ فِي جُودَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . وَتَقُولُ الْعَرَبُ : مَا زَالَ فُلَانٌ يَنْقُدُ الشَّيْءَ ، إِذَا لَمْ يَزَلْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ) .^(٢) ومن كلام ابن فارس نرى أن النقد يدل على إبراز الشيء وكشف حاله من حيث الجودة أو

(١) هو : أحمد بن فارس بن زكريا الرازي: من أئمة اللغة البارزين، من مصنفاته المشهورة " معجم مقاييس اللغة "،

(ت : ٣٩٥ هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٠٣)

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤٦٧ / ٥) باختصار .

الرداءة ، كما نستفيد أيضا من الجملة الأخيرة- التي نقلها عن العرب- أن من معاني النقد: تتبع الشيء بفحص ودقة وتأمل .

واسم الفاعل من (نقد) : ناقد : وهو الذي يتصف بهذه المعاني ، فهو يبرز الشيء ، ويكشف حاله من حيث الجودة أو الرداءة ، بإدانة النظر إليه بدقة وفحص وتأمل .
وقد أكد ابن منظور^(٣) على ما ذكره ابن فارس، فقال: (النقد والتنقاد : تمييز الدراهم ، وإخراج الزيف منها . ونقدت الدراهم وانتقدتها : إذا أخرجت منها الزيف ، وناقدت فلان: إذا ناقشته في الأمر) .^(٤)

وهكذا نجد أن أهل اللغة نصوا على أن معنى النقد هو: بيان حال الشيء ، وكشف مدى جودته من روائته ، وإخراج الزائف ، والناقد: هو من يقوم بأداء هذه الأشياء بكل اتقان .
لأن تمييز الشيء وكشف حاله يحتاج إلى خبرة وفهم وذكاء ، فلا يستطيعه كل أحد، هذا ما يتعلق بمفهوم النقد عند أهل اللغة .

مفهوم النقد والناقد عند المحدثين :

من خلال تعريف النقد لغة يمكن تعريف النقد عند المحدثين بأنه : (تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، والحكم على الرواة بتميز الثقة من الضعيف) .^(٥)
وأما الناقد فهو: الذي يقوم بهذه المهمة عن معرفة وفهم ، فيجمع الأحاديث ويفحصها ويدرسها ، وينظر في حال روايتها ، فيبين ويميز من تقبل روايته منهم ومن ترد بعد دراسة حياتهم ومروياتهم .

ويهدف الناقد من وراء عمله هذا إلى أمر في غاية الأهمية والخطورة وهو تنقية السنة النبوية من شوائب الأحاديث التي لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبالتالي الأخذ بالأحاديث الصحيحة والعمل بها في تشريعات الإسلام، وترك الأحاديث الضعيفة .

^(٣) هو : محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ، ابن منظور الإفريقي: من أئمة اللغة ، صاحب (لسان العرب) ، (ت : ٧١١ هـ) . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (١٠٨ / ٧)

^(٤) لسان العرب (٤٢٥ / ٣)

^(٥) انظر منهج النقد عند المحدثين للدكتور مصطفى الأعظمي ص (٥)

وقد وضح الإمام الترمذي الهدف من نقد الرواة من قِبَل علماء الحديث، فقال: (ما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - إلا النصيحة للمسلمين ، لا ننظر أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة ، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا ، لأن بعضهم كان صاحب بدعة ، وبعضهم كان متهما في الحديث ، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين).^(٦)

وقد ظهر من جراء عملية نقد الأحاديث ورواتها علمان أساسيان في علم الحديث: أحدهما: علم الجرح والتعديل: ويقتصر دوره على بيان أحوال رجال السند والحكم عليهم جرحا وتعديلا .

والآخر : علم علل الحديث : ويقتصر دوره على دراسة الأحاديث وما فيها من اختلاف .^(٧)
شروط الناقد :

ذكرت فيما سبق أن علم الجرح والتعديل من أهم فنون عالم الحديث لما يترتب على الحكم على الرواة من تصحيح الأحاديث أو تضعيفها وما ينبني على ذلك من العمل بها في تشريعات الإسلام .

ولذا لا بد أن يتحلى الناقد الذي يمارس الجرح والتعديل ببعض الصفات التي تؤهله للتصدي لنقد الرواة بكل اتقان .

وليس التصدي لنقد الرواة بالأمر اليسير ، بل هو من أصعب الأشياء وأشقها ، ولا يستطيعه إلا الأفذاذ من النقاد الذين أمضوا أعمارهم في تتبع الرواة ومروياتهم ، وتحملوا المشاق من نصب وجوع وبُعْدٍ عن الأهل والوطن من أجل المحافظة على السنة نقية من كل دخيل . قال المعلمي^(٨) -موضحا عظم صعوبة الجرح والتعديل-: (ليس نقد الرواة بالأمر الهين ، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية ، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق

^(٦) انظر شرح علل الترمذي (٣٤٧/١)

^(٧) انظر مقدمة الدكتور أحمد محمد نور سيف في كتابه: يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٦/١)

^(٨) عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي العنمي البستاني : من علماء الحديث البارزين في هذا العصر (ت: ١٣٨٦هـ) .

انظر ترجمته في مقدمة كتابه التنكيل (٩/١)

الرواية ، خبرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم ، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب ، والموقعة في الخطأ والغلط ، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيخ الذين يحدث عنهم: بلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كان من أكابر المحدثين وأجلهم من يتكلم في الرواية فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه).^(٩)

ويمكن إجمال الشروط التي لا بد من توافرها فيمن يتصدى للجرح والتعديل بشرطين أساسيين نص عليهما النقاد، وهما :

١- أن يكون الناقد تام الورع والدين، بعيدا عن الهوى والتعصب .

٢- أن يكون تام المعرفة والخبرة بالحديث : علله ورجاله .

وقد تضافرت أقوال المحققين في اشتراط توافر هذين الشرطين في كل من يتصدى لنقد الرواة، ومن أقوالهم في ذلك :

قول الذهبي : فقد قال: (والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة ، تام الورع).^(١٠)

وقال: (والكلام في الرواة محتاج إلى ورع تام ، وبراءة من الهوى والميل ، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله).^(١١)

^(٩) مقدمته للجرح والتعديل (١ / صفحة : ب ، ج)

^(١٠) ميزان الاعتدال (٤٦ / ٣)

^(١١) الموقظة ص (٨٢)

وقال: (لا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهيذا إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر واليقظ والفهم ، مع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتزدد إلى مجالس العلماء ، والتحري والإتقان ، وإلا تفعل :
فدع عنك الكتابة لست منها — ولو سودت وجهك بالمداد

فإن أنست يا هذا من نفسك فهما صدقا ودينا وورعا ، وإلا فلا تتعن ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لاتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهممل لحدود الله فأرحنا منك ، فبعد قليل ينكشف البهرج ، وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله فقد نصحتك . فعلم الحديث صلف ، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت أن لأراهم إلا في كتاب ، أو تحت تراب).^(١٢)

كما أكد ابن ناصر الدين الدمشقي^(١٣) على هذه الشروط، فقال: (والكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أموراً في تعديلهم وردهم ، منها :
أن يكون المتكلم عارفاً بمراتب الرجال ، وأحوالهم في الانحراف والاعتدال ، ومراتبهم من الأقوال والأفعال .

وأن يكون من أهل الورع والتقوى ، بجانباً للعصبية والهوى ، خالياً من التساهل ، عارياً عن غرض النفس بالتحامل ، مع العدالة في نفسه والاتقان ، والمعرفة بالأسباب التي يجرح بمثلها الإنسان ، وإلا لم يقبل قوله فيمن تكلم ، وكان ممن اغتاب وفاه بمحرم .

وإذا نظرنا في طبقات النقاد من كل جيل ، الذين قبل قولهم في الجرح والتعديل ، رأيناهم أئمة بما ذكر موصوفين ، وعلى سبيل نصيحة الأمة متكلمين) .^(١٤)

وقال الحافظ ابن حجر : (ينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقض ، فلا يُقبل جرح مَنْ أفرط فيه فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث ، كما لا يقبل تركية من أخذ

^(١٢) تذكرة الحفاظ (٤/١)

^(١٣) هو : محمد بن أبي بكر بن عبد الله القيسي الدمشقي : قال عنه ابن فهد : (الإمام العلامة الأرواح الحجة الحافظ ، مؤرخ الديار الشامية) ، وهو من الفقهاء المحدثين (ت : ٨٤٢ هـ) . انظر ترجمته في لفظ الألفاظ ص (٣١٧) .

^(١٤) كتابه الرد الوافر ص (١٤)

بمجرد الظاهر فأطلق التزكية). (١٥)

وقال أيضا : (ليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنه إن عدل بغير تثبيت ، كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن أنه كذب ، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا، والآفة تدخل في هذا: تارة: من الهوى والغرض الفاسد ، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا .

وتارة: من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثيرا قديما وحديثا، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك ، فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة). (١٦)

وقال اللكنوي^(١٧): (يشترط في الجارح والمعدل : العلم والتقوى والورع والصدق ، والتجنب عن التعصب، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية). (١٨)

ومما سبق يظهر لنا بوضوح أن هناك شروطاً لا بد من توافرها في الجارح والمعدل للرواة، ومن فقد شيئا من هذه الشروط، فليس هو من أولئك النقاد الجهابذة الذين يعند بقولهم في نقد الرواة .

ولذا اعتنى الحافظ ابن حجر - وهو يدافع عن رجال البخاري - بالتأكد من توافر شروط النقاد المعتمد في أولئك النقاد الذين وجهوا شيئا من الجروح إلى بعض رجال صحيح البخاري، فرد بعض هذه الجروح لكون الجارح يفتقر إلى بعض الشروط اللازمة لقبول قوله، لأن افتقاره إلى بعض الشروط يحتم عدم الأخذ بقوله أو الاعتماد عليه .

فمن هم أولئك النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر تقدمهم لرجال صحيح البخاري بسبب

(١٥) شرح نخبة الفكر ص (٥٣)

(١٦) شرح نخبة الفكر ص (٥٤)

(١٧) هو : محمد عبدالحفي اللكنوي ، أبو الحسنات الهندي : من علماء الديار الهندية ، حنفي المذهب (ت: ١٣٠٤هـ).

انظر ترجمته في كتاب الرفع والتكميل ص(١٨)

(١٨) الرفع والتكميل ص (٦٧)

افتقارهم لبعض شروط الناقد المعتد به ؟

وماهي الشروط التي يفتقر إليها أولئك النقاد في رأي الحافظ ؟

ما رأي العلماء الآخرين في أولئك النقاد الذين لم يقبل الحافظ نقدهم ؟

هل وافقوا الحافظ ابن حجر ؟ أم لهم رأي آخر ؟ ما هو هذا الرأي ؟

يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مباحث على ضوء الشروط

التي يفتقر إليها أولئك النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة لافتقارهم إلى بعض

شروط الناقد المعتمد، وهؤلاء النقاد قسمان :

القسم الأول : النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة بسبب تدني مكاتهم

العلمية .

القسم الثاني : النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة بسبب تحاملهم وتعصبهم

واغترافهم عن الراوي المجروح .

المبحث الأول : تدني المكانة العلمية للجارح

لا بد أن يكون الناقد للرواة متصفا بالديانة والورع وبالعلم والحفظ والانتقان والفهم والمعرفة ، وأما من كان ضعيفا في دينه وورعه أو حفظه وضبطه، فإنه ليس من النقاد المعتد بأقوالهم في نقد الرواة ، فلا يقبل قوله في أحد منهم، وقد أكد على هذا جمع من المحققين :

- فقد ذكر ابن أبي حاتم أنه لن يورد أقوال بعض النقاد في كتابه الجرح والتعديل لتدني مكانتهم العلمية، فقال: (وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به العالمين له متأخر بعد متقدم، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به) . (١٩)

- وقال ابن حبان (٢٠): (من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح) . (٢١)

- وقال الحافظ ابن حجر - وهو يعدد الجروح غير المقبولة - : (وأبعد ذلك كله من الاعتبار: تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتحامل بين الأقران . وأشد من ذلك: تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدرا ، أو أعرف بالحديث . فكل هذا لا يعتبر به) . (٢٢)

وقال أيضا - وهو يعدد الجروح المردودة - في موضع آخر : (من ضَعَفَ بأمر مردود: كالتحامل، أو التعنت ، أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بمحديث من تكلم فيه) . (٢٣)

- وقال اللكنوي: (لا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راو كان ، وإن كان ذلك الجارح من الأئمة أو من مشهوري علماء الأمة ، فكثيرا ما يوجد أمر يكون مانعا من قبول

(١٩) مقدمة الجرح والتعديل (٣٨/٢)

(٢٠) هو: محمد بن حبان بن أحمد البستي، أبو حاتم التميمي، صاحب التصانيف المشهورة، منها: الصحيح، وكتاب المجروحين، كان من كبار أئمة الحديث في زمانه حفظا وفهما ومعرفة ، (ت: ٣٥٤ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/٩٢٠)

(٢١) نقلها عنه الحافظ ابن حجر في هدى الساري ص (٤٢٧)

(٢٢) هدى الساري ص (٣٧٥)

(٢٣) هدى الساري ص (٤٦٠)

جرحه ، وحينئذ يحكم برد جرحه ، وله صور كثيرة ، منها : أن يكون الجارح في نفسه مجروحاً ، فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه ، وكذا تعديله ما لم يوافقه غيره^(٢٤) .

وقال الذهبي -معتذراً عن إيراده الثقات في كتابه ميزان الاعتدال- : (قد كتبت في مصنفي الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح ، وما أوردهم لضعف فيهم عندي ، بل ليعرف ذلك . وما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به) .^(٢٥)

ومن هذه النصوص عن أولئك العلماء المحققين يتأكد لنا عدم الاعتداد بنقد من كان ضعيفاً في علمه أو حفظه أو ضبطه ، ولذا رد الحافظ ابن حجر بعض الجروح الموجهة إلى بعض رجال صحيح البخاري لكون النقاد الذين وجهوا تلك الجروح ذوي مكانة علمية متدنية تختم عدم قبول نقدهم لرواة في الرواة .

فمن هم أولئك النقاد الذين ردّ الحافظ ابن حجر جرحهم لرجال البخاري لكونهم ذوي مكانة علمية متدنية ؟

وما سبب تدنيهم علمياً عند الحافظ ابن حجر ؟

وما رأي العلماء الآخرين في تدني أولئك النقاد علمياً ؟

النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة لتدني مكانتهم علمياً :

وهؤلاء النقاد -الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة لتدني مكانتهم علمياً - هم :

١ - محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البغدادي ، المشهور بكاتب الواقدي (ت: ٢٣٠هـ)^(٢٦) :

سمع من : هشيم بن بشير ، وابن عيينة ، وأبي معاوية ، وابن أبي فديك ، ووكيع ، وأنس بن عياض الليثي ، وعبد الله بن نخير ، والوليد بن مسلم ، وزيد بن يحيى بن عبيد ، وإسماعيل بن علي ، ومحمد بن مصعب ، ومحمد بن عمر الواقدي ، وعمر بن سعيد الدمشقي ، وأبي مسهر ،

^(٢٤) الرفع والتكميل ص (٢٦٥)

^(٢٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص (٢٣)

^(٢٦) ترجمته في : تاريخ بغداد (٣٢١/د) ، وتهذيب الكمال (٢٥٥/٢٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٦٤) ، و النجوم

الزاهرة (٢٥٨/٢)

وعفان ، وابن المديني ، وأبي خيثمة ، وأحمد بن إبراهيم الدروقي ، وإسماعيل بن عبد الله السكري .

حدث عنه : أبو بكر بن أبي الدنيا ، والحرث بن أبي أسامة، وأبو القاسم البغوي ، وغيرهم .
وقد أثنى عليه النقاد :

فقال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن ابن سعد ، فقال : صدوق ، رأيته جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديثه فحدثه) . (٢٧)

وقال ابن فهم (٢٨): محمد بن سعد صاحب الواقدي : هو مولى الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب ، توفي ببغداد في يوم الأحد لأربع خلون جمادى الآخرة ، سنة ثلاثين وميتين ، وهو ابن اثنين وستين سنة . قال: وكان كثير العلم ، كثير الحديث والرواية ، كثير الكتب ، كتب الحديث والفقه والغريب) . (٢٩)

وقال الخطيب: (محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة ، وحديثه يدل على صدقه ، فإنه يتحرى في كثير من رواياته) . (٣٠)

وقال الخطيب البغدادي أيضاً: (كان من أهل العلم والفضل ، وصنف كتابا كبيرا في طبقات الصحابة والتابعين والخالفين إلى وقته ، فأجاد فيه وأحسن) . (٣١)

وقال الذهبي: (الحافظ العلامة الحجة ، مصنف "الطبقات الكبير" في بضعة عشر مجلداً و"الطبقات الصغير" وغير ذلك . ولد بعد الستين ومئة ، فقيل : مولده في سنة ثمان وستين . وطلب العلم في صباه ، ولحق الكبار . وكان من أوعية العلم ، ومن نظر في الطبقات خضع

(٢٧) الجرح والتعديل (٢٦٢/٧)

(٢٨) هو : الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم ، صاحب محمد بن سعد: قال عنه الدارقطني، والحاكم : ليس بالقوي،

(ت: ٢٨٩هـ) . انظر ترجمته في الميزان (١/ ٥٤٥٥٤٦)

(٢٩) تاريخ بغداد (٣٢٢/٥)

(٣٠) تاريخ بغداد (٣٢١/٥)

(٣١) تاريخ بغداد (٣٢١/٥)

لعلمه). (٣٢) ووصفه الذهبي في تذكرة الحفاظ بـ (الحافظ العلامة). (٣٣)

وذكر الذهبي ابن سعد في رسالته : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل في الطبقة الرابعة منهم ، فقال : (ومن أئمة الجرح والتعديل : يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وكذا تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتاب الطبقات له بكلام جيد مقبول). (٣٤)

وكذا ذكر السخاوي ابن سعد ضمن أئمة نقاد الرواة ، فقال : (وكذا تكلم في الجرح والتعديل أبو عبد الله محمد بن سعد ، كاتب الواقدي ، في طبقاته بكلام جيد مقبول). (٣٥) والحافظ ابن حجر له رأي آخر في ابن سعد ، فقد جعله الحافظ ابن حجر في مرتبة دون الثقة ، فقال في التقريب : (محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ، مولا هم ، البصري ، نزيل بغداد ، كاتب الواقدي ، صدوق فاضل). (٣٦)

ويرى أيضاً أنه ذو مكانة علمية متدنية في نقد الرواة ، بسبب اعتماده على محمد ابن عمر الواقدي ، والواقدي متروك الحديث ، فقد نقل الذهبي تكذيب الواقدي عن : أحمد بن حنبل ، رأيي حاتم ، والنسائي ، وغيرهم^(٣٧) ، ولذا ردّ الحافظ نقد محمد بن سعد لبعض رجال البخاري ، ولم يقبله ، ومن هؤلاء الرجال :

١- نافع بن عمر بن عبد الله الجمحي (ت: ١٦٩ هـ) (٣٨) :

قال فيه ابن سعد : (كان ثقة ، قليل الحديث ، فيه شيء) (٣٩) ، فترجم له الحافظ ابن حجر

(٣٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٦٤-٦٦٥)

(٣٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٥)

(٣٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، في الطبقة الرابعة منهم ص (١٨٥)

(٣٥) الإعلان بالتبويخ لمن ذم أهل التورخ ص (٢٠٠)

(٣٦) التقريب (ص: ٣٨٠ ، رقم : ٥٩٠٣)

(٣٧) انظر ترجمته في الميزان (٣/ ٦٦٢)

(٣٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٨٧) . روى عن : عمرو بن دينار ، وسعيد بن حسان ، وعبد الله بن أبي مليكة ، وغيرهم ، روى عنه : حماد بن أسامة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم . وقد أخرج له

البخاري أحاديث منها : في كتاب العلم ، حديث رقم (١٠٣) ، وفي كتاب الشهادات ، حديث رقم (٢٦٦٨) .

(٣٩) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٩٤)

في هدي الساري للدفاع عنه، وبين أن تحريج ابن سعد للرواة ليس من الجروح المعتمدة، فقال الحافظ ابن حجر عن نافع بن عمر: (أحد الأثبات، قال ابن مهدي: كان من أثبت الناس. وقال أحمد: ثبت ثبت. ووثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، وغير واحد، وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث، فيه شيء. قلت: احتج به الأئمة، وقد قدمنا^(٤٠) أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدي).^(٤١)

ولأدري هل قصد ابن سعد بعبارته "فيه شيء" تضعيف نافع بن عمر كما فهم الحافظ ابن حجر أم قصد أمراً آخر لاعلاقة له بالجرح والتعديل؟ فهو قد وثقه بالنص الصريح.

٢- المفضل بن فضالة بن عبيد القتيابي، أبو معاوية المصري (ت: ١٨١ هـ)^(٤٢):

تكلم فيه ابن سعد، فقال: (منكر الحديث).^(٤٣)

فترجم الحافظ ابن حجر للمفضل بن فضالة في هدي الساري للدفاع عنه، وبين أن ابن سعد خالف اتفاق الأئمة في جرحه للمفضل، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمة المفضل: (وثقه يحيى بن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وآخرون. وقال ابن سعد: منكر الحديث. قلت - القائل ابن حجر - : اتفق الأئمة على الاحتجاج به)^(٤٤)، وقال أيضاً في موضع آخر: (تكلم فيه ابن سعد بلا مستند)^(٤٥)، وكذا دافع عنه الحافظ ابن حجر في التقریب، فقال: (

^(٤٠) لعله يشير إلى ما قاله في ترجمة محارب بن دثار، فقد قال: (محارب بن دثار: أحد الأئمة الأثبات، تابعي جليل، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وآخرون. وقال ابن سعد: لا يحتجون به. قلت: بل احتج به الأئمة كلهم، وقال أبو زرعة: مأمون. ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله). هدي الساري ص(٤٤٣)

^(٤١) هدي الساري ص (٤٤٧)

^(٤٢) ترجمته في تهذيب الكمال (٤١٥/٢٨). روى عن عقيل بن خالد الأيلي، وهشام بن سعد، ومعمّر بن راشد، وغيرهم، روى عنه: حسان بن عبد الله الواسطي، ومحمد بن رمع، وغيرهم وقد أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب فضائل القرآن، حديث رقم (٥٠١٨)، وفي كتاب تقصير الصلاة، حديث رقم (١١١١)

^(٤٣) الطبقات الكبرى (٥١٧/٧)

^(٤٤) هدي الساري ص(٤٤٥)

^(٤٥) هدي الساري ص(٤٦٤)

ثقة، فاضل، عابد، أخطأ ابن سعد في تضعيفه .^(٤٦) وقال الحافظ في فتح الباري: (من ثقات المصريين) ^(٤٧)

والعمل على توثيقه : فقد وثقه: ابن معين^(٤٨)، ويعقوب بن سفيان^(٤٩)، وقال أبو زرعة: (لا بأس به) ^(٥٠)، وذكره ابن حبان في الثقات .^(٥١)

وقال الذهبي: (ثقة، إمام، مجاب الدعوة ولد سنة: ١٠٧ ، ومات سنة: ١٨١) .^(٥٢)

وقال أيضا: (الإمام الحجة القدوة ، قاضي مصر، وثقه يحيى وغيره ، وشذ محمد بن سعد، فقال: منكر الحديث) .^(٥٣)

وقد وهم محقق تهذيب الكمال الدكتور: بشار عواد معروف^(٥٤)، فنقل في ترجمة المفضل بن فضالة عن ابن الجنيد^(٥٥) في سؤالاته^(٥٦) أنه قال: (سألت يحيى قلت: هل كتبت بمصر عن المفضل بن فضالة؟ قال: لا ما كتبت عنه شيئا ، كان رجل سوء، شاطرا خبيثا ، لم يكن موضع أن يكتب عنه) .

وابن معين لم يقصد صاحب الترجمة هذا ، بل قصد حفيده والذي اسمه مطابقاً لاسمه تماماً، وقد

^(٤٦) التقريب (ص ٥٤٤ ، رقم: ٦٨٥٨)

^(٤٧) فتح الباري (٥٨٢/٢)

^(٤٨) كما في الجرح والتعديل (٣١٧/٨)، وقال في رواية الدوري تاريخ الدوري (٥٨٢/٢): (رجل صديق) .

^(٤٩) للعرفة والتاريخ (٤٤٦/٢) . يعقوب بن سفيان هو : الفسوي الفارسي، من كبار أئمة أهل الحديث في

زمانه، (ت: ٢٧٧هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٨٠/١٣)

^(٥٠) الجرح والتعديل (٣١٧/٨)

^(٥١) الثقات (١٨٤/٩)

^(٥٢) في الكاشف (١٥١/٣ رقم ٥٧٠٨)

^(٥٣) في السير (١٧١/٨)

^(٥٤) انظر تهذيب الكمال (٤١٧/٢٨ ، حاشية رقم ٣)

^(٥٥) هو : إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : من علماء الحديث الثقات ، توفي في حدود الستين ومائتين . انظر ترجمته في

تذكرة الحفاظ (٥٨٦/٢)

^(٥٦) ابن الجنيد في سؤالاته (ص ٣٩٨ رقم ٥٢٥)

ترجم المزي لهذا الحفيد في تهذيب الكمال ^(٥٧) تميراً له عن جده ، وكذا الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب . ^(٥٨)

والمفضل بن فضالة الحفيد هو مما يستدرك على الذهبي حيث لم يذكره في الميزان ، وكذا الحافظ حيث لم يذكره في لسان الميزان ، لكنهما التزما ذكر كل من تكلم فيه .
أما صاحب الترجمة - الجد - فقد توفي قديماً عام : (٢٨١هـ) ، ولم يكن خبيثاً ، ولا شاطراً ، ولا رجلاً سوء ، بل كان قاضياً ، عابداً ، زاهداً ، مستجاب الدعوة ، ولذا ترجم له أبو نعيم في حلية الأولياء ^(٥٩) ، وقد وثقه ابن معين وغيره كما سبق .

وكلام ابن سعد فيه شاذ لم يوافقه أحد عليه ، ولم يذكر مستنده وحجته على ذلك .
ومامن شك أن شذوذ ابن سعد لا يعتد به ، كما أنه لا يعتد بشذوذ غيره من النقاد ، لكن لا يلزم من هذا أن يُطلق القول بتضعيف نقد ابن سعد للرجال لأجل إكثاره عن شيخ له متروك وهو الواقدي ، فابن سعد له مشايخ كثير ، فقد أخذ الحديث وعلم الرجال عن غير الواقدي ، بل قد أخذ عن الأئمة النقاد الكبار ، منهم : ابن معين ، وابن المديني . ^(٦٠)
كما أن النقاد شهدوا لابن سعد بالثقة والفهم والمعرفة في تناول الرجال كما تقدم عن الخطيب ، والذهبي ، وغيرهما .

ولو قال الحافظ ابن حجر بعدم الاعتداد بشذوذ ابن سعد لكان أقرب إلى الصواب .

*** **

ومن النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة لتدني مكانتهم علمياً :
٢- سليمان بن داود المنقري البصري أبو أيوب الشاذكوني (ت : ٢٣٤ هـ) ^(٦١) :
روى عن : حماد بن زيد ، وعبد الوارث بن سعيد الثنوري ، وعبد الواحد بن زياد ، وغيرهم .

^(٥٧) تهذيب الكمال (٤١٩ / ٢٨)

^(٥٨) تهذيب التهذيب (٢٢٧٥ / ١٠)

^(٥٩) حلية الأولياء (٣٢١ / ٨)

^(٦٠) انظر سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٦٥)

^(٦١) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤٨٨ / ٢) ، ميزان الاعتدال (٢ / ٢٠٥) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٧٩)

روى عنه : أبو قلابة الرقاشي ، وأبو مسلم الكجي، وأبو يعلي ، وغيرهم .
تكلم فيه النقاد ، ورماء بعضهم بالكذب :

فقال ابن معين : (جربت على الشاذكوني الكذب) .^(٦٢) وقال الحافظ صالح جزرة^(٦٣) : (ما رأيت أحفظ منه . وكان يكذب في الحديث) .^(٦٤) وقال أبو زرعة : (وضع الشاذكوني سبعة أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقلها) .^(٦٥)

- وقال البخاري : (هو أضعف عندي من كل ضعيف) .^(٦٦)

وقال النسائي : (ليس بثقة) .^(٦٧) وقال ابن المدني : (كنا عند عبدالرحمن بن مهدي فجاؤوا بالشاذكوني سكران) .^(٦٨)

وقال أحمد : (جالس الشاذكوني : حماد بن زيد ، يزيد بن زريع ، وبشر بن الفضل ، فما نفعه الله بواحد منهم) .^(٦٩)

وقال الذهبي في السير عنه : (العالم الحافظ البار ، أحد الهلكى) .^(٧٠)

وفي تذكرة الحفاظ قال : (من أفراد الحفاظين إلا أنه وإي) .^(٧١)

ومن هذه النصوص عن كبار النقاد نجد أن الشاذكوني ضعيف بالاتفاق ، ومن كان كذلك لا يعتد بقوله في نقد الرواة .

^(٦٢) تاريخ بغداد (٤٧ / ٩)

^(٦٣) هو : صالح بن محمد بن عمرو الأسدي المشهور باصالح جزرة مولاهم ، أبو علي البغدادي : قال عنه الدارقطني :

كان ثقة ، حافظا ، عارفا ، (ت : ٢٩٣ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٤١)

^(٦٤) المصدر السابق (٤٥ / ٩)

^(٦٥) السير (١٠ / ٦٨٢)

^(٦٦) تاريخ بغداد (٤٧ / ٩)

^(٦٧) المصدر السابق

^(٦٨) السير (١٠ / ٦٨٢)

^(٦٩) تاريخ بغداد (٩ / ٤٦)

^(٧٠) السير (١٠ / ٦٧٩)

^(٧١) تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٨٨)

وقد تكلم الشاذكوني في أحد رجال صحيح البخاري ، وهو :

جرير بن عبد الحميد بن قرظ ، أبو عبد الله الرازي (ت : ١٨٨ هـ) : (٧٢)

فروى الشاذكوني عن جرير بن عبد الحميد ما يدل على تدليسه، فقال الشاذكوني: (حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم في طلاق الأخرص ، ثم حدثنا به عن سفيان عن مغيرة ، ثم وجدته على ظهر كتاب لابن أخيه عن ابن المبارك عن سفيان عن المغيرة . قال الشاذكوني : فوقفته عليه . فقال لي : حدثني رجل عن ابن المبارك عن سفيان عن مغيرة عن إبراهيم) . (٧٣)

وقد رد الحافظ ابن حجر هذا الجرح الذي وجهه الشاذكوني إلى جرير بن عبد الحميد بأن الشاذكوني مجروح لا يقبل منه نقد الرواة ، كما أن بعض النقاد نفى عن جرير بن عبد الحميد التدليس ، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمة جرير بن عبد الحميد : (قال أبو خثيمة : لم يكن يدلس . وروى الشاذكوني عنه ما يدل على التدليس ، لكن الشاذكوني فيه مقال) . (٧٤)

وقال الحافظ أيضا : (إن صحت حكاية الشاذكوني ، فجرير كان يدلس) . (٧٥)

وجرير ثقة بالاتفاق قاله الخليلي (٧٦) ، ولا يؤثر فيه قول الشاذكوني لأنه متهم بالكذب .

*** **

ومن النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر تقديمهم للرواة لتدني مكانتهم علميا :

٣- سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الكوفي (ت : ٢٤٧ هـ) (٧٧)

(٧٢) ترجمته في تهذيب الكمال (٤ / ٥٤٠) . روى عن : بيان بن بشر ، والأعمش ، وسفيان الثوري ، وغيرهم . روى عنه : أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعلي بن حجر ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب العلم ، حديث رقم (٧٠) ، وفي كتاب الوضوء ، حديث رقم (١٤١) .

(٧٣) تهذيب التهذيب (٢ / ٧٦)

(٧٤) هدى الساري ص (٣٩٥)

(٧٥) في تهذيب التهذيب : (٢ / ٧٦)

(٧٦) انظر تهذيب التهذيب (٢ / ٧٧) . والخليلي هو : الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني ، أبو يعلى الخليلي : قال النهي عنه : (كان ثقة ، حافظا ، عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله) ، (ت : ٤٤٦ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ

(٣ / ١١٢٣)

(٧٧) ترجمته في تهذيب الكمال (١١ / ٢٠٠)

وروى عن : أبيه ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويزيد بن هارون ، وغيرهم .

روى عنه : الترمذي ، وابن ماجة ، وبقي بن مخلد ، وغيرهم .

ضعفه أهل الحديث : فقال البخاري: (يتكلمون فيه لأشياء لقنوه) .^(٧٨)

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة عنه، فقال : لا يشتغل به . قيل له : كان

يكذب ؟ قال: كان أبوه رجلا صالحا . قيل له: كان يتهم بالكذب ؟ قال: نعم) .^(٧٩)

وقال عبد الرحمن أيضا: سمعت أبي يقول : جاءني جماعة من مشايخ الكوفة فقالوا : بلغنا أنك

تختلف إلى مشايخ الكوفة وتركت سفيان بن وكيع ، أما كنت ترعى له في أبيه ؟ فقلت لهم :

إني أوجب له حقه وأوجب أن تجري أموره على الستر ، وله وراق قد أفسد حديثه . قالوا:

فنحن نقول له : يبعد الوراق عن نفسه . فوعدتهم أن أجيبه ، فأتيته مع جماعة من أهل

الحديث، فقلت : إن حقا لك : إن حقا واجبا علينا في شيخك وفي نفسك ، ولو صنت

نفسك وكنت تقصر على كتب أبيك لكنت الرحلة إليك في ذلك ، فكيف وقد سمعت ؟

فقال: مالذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك بين حديثك ماليس من حديثك . قال:

فكيف السبيل في هذا ؟ قلت : ترمي بالمرحجات وتقتصر على الأصول ، ولا تقرأ إلا من

أصولك ، وتنحي هذا الوراق عن نفسك ، وتدعو بآبى كرامة وتولية أصولك فإنه يوثق به .

فقال: مقبولا منك .

قال - أبو حاتم - : فما فعل شيئا مما قاله ، فبطل الشيخ ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد

أدخلت بين حديثه ، وقد سرق من حديث المحدثين . سئل أبي عنه فقال : لين) .^(٨٠)

وقال النسائي : (ليس بثقة) .^(٨١) وقال أيضا : (ليس بشيء) .^(٨٢) وقال ابن حبان :

^(٧٨) تاريخه الصغير (٣٥٥/٢)

^(٧٩) الجرح والتعديل : (٢٣١/٤)

^(٨٠) المصدر السابق

^(٨١) تهذيب التهذيب (١٢٤ / ٤)

^(٨٢) المصدر السابق

(استحق الترك) . (٨٣)

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب : (كان صدوقا ، إلا أنه ابتلي بوراقه ، فأدخل عليه مالمس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه) . (٨٤)

ومن النصوص السابقة عن علماء الجرح والتعديل يتبين أن النقاد مجمعون على تضعيف سفيان بن وكيع ، ومادام الأمر كذلك فلا تقبل أقواله في نقد الرواة .

وقد تكلم سفيان بن وكيع في أحد رجال صحيح البخاري ، وهو : حماد بن أسامة ، أبوسامة الكوفي القرشي مولا هم (ت : ٢٠١ هـ) (٨٥)

اتفق النقاد على توثيقه^(٨٦) حتى قال أحمد بن حنبل : (كان ثبنا ، ما كان أثبتة لا يكاد يخطيء) . (٨٧)

وقد تكلم فيه سفيان بن وكيع ، فقال : (كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها فقال لي ابن نمير^(٨٨) : إن المحسن لأبي أسامة ، يقول : إنه دفن كتبه ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها . قال سفيان بن وكيع : إني لأعجب كيف جاز حديثه ، كان أمره بينا ، وكان من أسرق الناس لحديث حميد) . (٨٩)

ولذا ترجم الحافظ لأبي أسامة ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه ، فذكر أن سفيان بن وكيع لا يعتد بأقواله في نقد الرواة ، لأنه ضعيف مقدرح فيه ، فقال : (حماد بن

(٨٣) اخروحين (١ / ٣٥٩)

(٨٤) التقریب (ص : ٢٤٥ ، رقم : ٢٤٥٦)

(٨٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٧ / ٢١٧) روى عن : الثوري ، والأعمش ، وشعبة ، وغيرهم .

روى عنه : أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعلى بن المديني ، وغيرهم . وقد أخرج له البخاري أحاديث ، منها : في كتاب العلم ، حديث رقم (٧٩) ، وفي كتاب الوضوء ، حديث رقم (١٩٦)

(٨٦) انظر أقوالهم في تهذيب الكمال (٧ / ٢٢٢)

(٨٧) المصدر السابق .

(٨٨) هو : محمد بن عبد الله بن نمير ، أبو عبد الرحمن الممداني الكوفي : أحد أعلام الحفاظ في زمانه حتى قال عنه أحمد ابن حنبل : (هو درة العراق) ، (ت : ٢٣٤ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٣٩)

(٨٩) تهذيب التهذيب (٣ / ٣)

أسامة أبو أسامة الكوفي أحد الأئمة الأنبات، اتفقوا على توثيقه، وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وحكى عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها فقال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة، يقول: إنه دفن كتبه ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها. قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديثه، كان أمره بينا، وكان من أسرق الناس لحديث حميد انتهى. وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به، كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي، مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي: ابن وكيع. فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك، ثم قال: إنه قول باطل (٩٠).

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: (حكى الذهبي أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري. وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع، وهو به أليق، وسفيان ابن وكيع ضعيف) (٩١).

أقول: ثبت عن وكيع (٩٢) والد سفيان أنه قال: (قد نهيت أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه) (٩٣).

ويبدو أن سفيان ظن أن أبا أسامة إنما استعار الكتب من الناس ليسرق الأحاديث، وليس الأمر كذلك.

واستعارت الكتب لا تقدح في أبي أسامة، وذلك لأنه كان لأبي أسامة كتاب، فلما حفظه باتقان دفنه اعتمادا على حفظه وضبطه في صدره، فكان بعد ذلك يستعير الكتب من رفقاءه في الطلب عند شيوخه ليستذكر تلك الأحاديث، أو ليتأكد أنه لا يزال متقنا لحديثه، أو لأنه كان أحيانا يعتره الشك تجاه أحد الأحاديث فيطلع على كتاب غيره ليتأكد من موافقته له،

(٩٠) هدي الساري ص (٣٩٩)

(٩١) التهذيب (٣/٣)

(٩٢) هو: وكيع بن الجراح بن ملبج، أبو سفيان الكوفي: إمام حافظ متقن، (ت: ١٩٧هـ). انظر ترجمته في تذكرة

الحفاظ (٣٠٦/٢)

(٩٣) سؤالات الآجري (٢٠٨/٣)، وتهذيب التهذيب (٣/٣)

فيزيل الشك باليقين . ويحتمل على ضوء قول سفيان بن وكيع الضعيف أنه ندم بعد دفن كتبه فاستعار الكتب من زملائه في الطلب لينسخ منها مروياته ، وهو مع هذا يحفظ مروياته باتقان ويميزها بدقة فهذا لا يقدح فيه ، لأن العمدة على حفظه وضبطه ، فلو مثلاً كتبها من حفظه - دون كتب غيره - لم يكن ذلك قادحاً فيه ، فكيف إذا يقدح فيه بأنه استعان - مع حفظه المتقن - بكتب غيره مما يوثق فيه؟

ولم يظهر لأبي أسامة حديث منكر ، ولا شيء من الخطأ في حديثه ، قال أحمد عنه: (كان ثبناً ، ما كان أثبتة لا يكاد يخطئ !).^(٩٤) وقال: (صحيح الكتاب ، ضابطاً للحديث ، كيساً صدوقاً).^(٩٥) وأما قول الحافظ في التقريب: (ثقة ثبت ربما دلس ، وكان بآخره يحدث من كتب غيره).^(٩٦) فهذا لم يسبق إليه الحافظ ، ولم أجد أحداً من علماء الجرح والتعديل ذكر أنه كان بآخره يحدث من كتب غيره ، ولا يصح إن شاء الله .

*** **

ومن النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة لتدني مكانتهم علمياً :

٤ - ابن خراش هو: عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المرزوي أبو محمد البغدادي (ت: ٢٨٣هـ)^(٩٧)

روى عن : علي بن خشرم ، ونصر بن علي ، والفلاس ، وغيرهم .

وروى عنه: ابن عقدة ، وبكر بن محمد الصيرفي ، وأبو سهل بن زياد ، وغيرهم .

كان من المعروفين بالحفظ ، والرحلة الواسعة ، قال الخطيب : (كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار بالعراق والشام ومصر وخراسان).^(٩٨)

^(٩٤) تهذيب الكمال (٢٢٢/٧)

^(٩٥) تهذيب الكمال (٢٢٣/٧)

^(٩٦) التقريب ص (١٧٧ رقم ١٤٨٧)

^(٩٧) ترجمته في : تاريخ بغداد (٢٨٠ / ١٠) سير أعلام النبلاء (٥٠٨ / ١٣) تذكرة الحفاظ (٦٨٤ / ٢)

^(٩٨) تاريخ بغداد (٢٨٠ / ١٠)

وقال أبو نعيم^(٩٩): (مارأيت أحدا أحفظ من ابن خراش).^(١٠٠) وقال ابن الجوزي^(١٠١): (كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار ومن يوصف بالحفظ والمعرفة).^(١٠٢) وقال الذهبي: (الحافظ البارع الناقد).^(١٠٣)

وقد كان ابن خراش من الروافض^(١٠٤): قال ابن عقدة^(١٠٥) -وهو من الشيعة^(١٠٦)-: (كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئا من باب التشيع يقول: هذا لا ينفق إلا عندي وعندك).^(١٠٧)

وقال عبدان^(١٠٨): (حمل ابن خراش إلى بندار جزعين صنفهما في مثالب الشيخين، فأجازه بألفي درهم).^(١٠٩) قال ابن كثير^(١١٠): (كان ينبذ بشيء من التشيع فآله أعلم).^(١١١)

^(٩٩) هو: عبد الملك بن محمد بن عدي، أبو نعيم الجرجاني: كان مقدما على علماء زمانه في علم الفقه والحديث، (ت: ٣٢٣هـ).

انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٨١٦/٣)

^(١٠٠) تذكرة الحفاظ (٦٨٤-٦٨٥/٢)

^(١٠١) هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج الجوزي القرشي: برع في سائر العلوم، وصنف المصنفات الكثيرة

الشهيرة: (ت: ٥٩٧هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٣٤٢/٤)

^(١٠٢) المنتظم (١٦٤/٤)

^(١٠٣) تذكرة الحفاظ (٦٨٤/٢)

^(١٠٤) عرف الحافظ ابن حجر التشيع والرفض فقال: (التشيع: حجة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعة، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغيض فعال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشدد في الغلو). هدي الساري ص (٤٥٩) وسيأتي مزيد تعريف للتشيع والرفض في الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري.

^(١٠٥) هو: أحمد بن محمد بن سعيد، أبو العباس الكوفي، قال عنه الذهبي: (كان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث، مُثِّتٌ لِشِيعَةٍ)، وقال عنه الدارقطني: (لم يكن في الدين بالقوي)، (ت: ٣٣٢هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٨٣٩/٣)

^(١٠٦) انظر تعريف الشيعة في حاشية رقم (١٠٤)

^(١٠٧) سير أعلام النبلاء (٥٠٨/١٣)

^(١٠٨) هو: عبد الله بن أحمد بن موسى الأهوازي: كان من كبار الحفاظ الثقات في زمانه، (ت: ٣٠٦هـ). انظر ترجمته في

تذكرة الحفاظ (٦٨٨/٢)

^(١٠٩) تذكرة الحفاظ (٦٨٥/٢)

قال أبو زرعة^(١١٣): (خرج ابن خراش مثالب الشيخين وكان رافضياً).^(١١٣) وقال ابن الجوزي: (ينبذ بالرفض).^(١١٤) وقال ابن عدي^(١١٥): (قد ذكر بشيء من التشيع ، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب).^(١١٦)

وقال ابن عدي: (سمعت عبدان يقول: قلت لابن خراش: حديث ماتركنا صدقة؟ قال: باطل، اتهم مالك بن أوس بالكذب، ثم قال عبدان: وقد روى مراسيل وصلها ومواقف رفعها).^(١١٧)

ومع هذه البدعة الخبيثة ، كان ابن خراش من النقاد المتكلمين على الرجال ، قال ابن المنادي^(١١٨): (كان من المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم بالحديث والرجال).^(١١٩)

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في العديد من كتبه بأن ابن خراش ممن لا يعتمد عليه في نقد الرجال ، فقد نقل قول الذهبي في الميزان ثم تعقبه ، فقال في ترجمة علي بن عثمان اللاحقسي في لسان الميزان: (ثقة ، صاحب حديث ، وعنه أبو زرعة وأبو حاتم ووثقه ، وقال ابن خراش :

^(١١٠) هو : إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الشافعي: من الحفاظ المشهورين في عصره ، له مصنفات مشهورة ، مثل: تفسير القرآن العظيم ، والبداية والنهاية ، وغيرها (ت: ٧٧٤هـ) انظر ترجمته في الذيل على الصبر (٣٥٨/٢)

^(١١١) البداية والنهاية (١١/٧٤)

^(١١٢) هو : أبو زرعة الكشي : محمد بن يوسف بن الجرجاني: قال عنه السهري : (جمع الأبواب والمشايخ ، وكان يحفظ ويفهم) ، (ت: ٣٩٠هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٩٩٨/٣)

^(١١٣) تاريخ بغداد (١٠/٢٨١)

^(١١٤) المنتظم (٥/١٦٤)

^(١١٥) هو: الإمام الحافظ الكبير: عبد الله بن عدي بن أحمد الجرجاني المشهور بابن عدي: صاحب كتاب الكامل في الضعفاء ، قال الخليلي: (كان عدياً نظير حفظاً وجلالة) ، (ت: ٣٦٥هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ

(٣/٩٤٠)

^(١١٦) سير أعلام النبلاء (١٣/٥١٠)

^(١١٧) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥)

^(١١٨) هو : اخذت الحافظ المقرئ أبو الحسن : أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي البغدادي ، قال عنه الذهبي: (كان ثقة من كبار القراء) ، (ت: ٣٣٦هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/٨٤٩)

^(١١٩) تاريخ بغداد (١٠/٢٨١)

فيه اختلاف . انتهى . وما كان ينبغي للمؤلف -أي الذهبي- أن يذكر قول ابن خراش فما هو بعهدة). (١٢٠)

وقال في مقدمة لسان الميزان -بعد أن ذكر أن الجوزجاني لا يعتد بنقده للشيعية لأنه ناصبي- : (ولتحق به - أي بالجوزجاني في عدم قبول نقده للرواة - عبدالرحمن بن خراش المحدث الحافظ لأنه من غلات الشيعة ، بل نسب إلى الرفض ، فيستأني في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد) . (١٢١)

ومما يقوي عدم الأخذ بأقوال ابن خراش اتهامه لمالك بن أوس بوضع أحد الأحاديث كما سبق، إلا أن الذهبي اعتذر له عن هذا فقال : (لعل هذا بدأ منه وهو شاب، لأنني رأيته ذكر مالك بن أوس فقال : ثقة) . (١٢٢)

وأما الذهبي فإنه ذكره في رسالته من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (١٢٣)، فهو من يعتمد قوله عنده، لكنه خالف قوله هذا في كتبه الأخرى كما في ترجمته في السير حيث يقول عنه: (هذا مغتر مخذول ، كان علمه وبالا ، وسعيه ضلالا نعوذ بالله من الشقاء) . (١٢٤)

وقال في تذكرة الحفاظ: (جهلة الرافضة لم يدرؤا الحديث ، ولا السيرة ، ولا كيف ثم ، فأنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك إن صدقت في الترحال ، فما عذرك عند الله مع خبرتك بالأمور ، فأنت زنديق معاند للحق ، فلارضي الله عنك ، مات ابن خراش إلى غير رحمة الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين). (١٢٥)

وقال في الميزان بعد أن ذكر أنه كتب جزئين في مثالب الشيخين : (هذا والله الشيخ المعثر الذي ضل سعيه ، فإنه كان حافظ زمانه ، وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير والأحاطة،

(١٢٠) لسان الميزان (٢٤٣ / ٤)

(١٢١) مقدمة لسان الميزان (١٦ / ١)

(١٢٢) الميزان (٦٠٠ / ٢)

(١٢٣) رسالته من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٩٩)

(١٢٤) السير (٥١٠ / ١٣)

(١٢٥) تذكرة الحفاظ (٦٨٥ / ٢)

وبعد هذا فما انتفع بعلمه ، فلا عتب على حمير الرافضة) . (١٢٦)

كما ردّ الذهبي بقوة على ابن خراش في ترجم عديدة:

- فقال في ترجمة أحمد بن عبدة من الميزان: (وثقه: أبو حاتم ، والنسائي ، وقال ابن خراش :
تكلم الناس فيه . فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا ، فالرجل حجة) . (١٢٧)

- وقال في ترجمة موسى بن إسماعيل المنقري أحد الأئمة الكبار : (لم أذكره للين فيه ، لكن
لقول ابن خراش: صدوق وتكلم فيه الناس . قلت : نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت
يارافضي). (١٢٨)

- وقد رمى أحمد بن الفرات الرازي بالكذب فبرأه الأئمة، قال الذهبي في الميزان عن أحمد ابن
الفرات : (الحافظ الثقة ، ذكره ابن عدي فأساء ، فإنه ما أبدى شيئا غير أن ابن عقدة روى عن
ابن خراش - وفيهما رفض وبدعة - قال : إن ابن الفرات يكذب عمدا ، وقال ابن
عدي: لا أعرف له رواية منكرة . قلت - القائل الذهبي - : فبطل قول ابن خراش) . (١٢٩)

وقد تكلم ابن خراش في: عمرو بن سليم بن خلدة الزرقى الأنصاري (١٣٠) :

أحد رجال صحيح البخاري ، فقال ابن خراش: (ثقة في حديثه اختلاط) (١٣١) .

وعمر بن سليم قد وثقه ابن سعد (١٣٢) ، والنسائي (١٣٣) ، وذكره ابن حبان في

(١٢٦) الميزان (٦٠٠/٢)

(١٢٧) الميزان (١١٨/١)

(١٢٨) الميزان (٢٠٩/٤)

(١٢٩) الميزان (١٢٧/١-١٢٨)

(١٣٠) ترجمته في تهذيب الكمال (٥٥/٢٢) . روى عن: أبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن عمر ، وأبي هريرة ، وغيرهم .
روى عنه : الزهري ، وابنه سعيد بن عمرو ، وعبد الله بن عامر الأسلمي وغيرهم . وقد أخرج له البخاري أحاديث، منها:
في كتاب الصلاة ، حديث رقم (٤٤٤) ، وفي كتاب الجمعة ، حديث رقم (٨٨٠)

(١٣١) في الميزان (٢٦٣/٣)

(١٣٢) الطبقات الكبرى (٧٢ / ٥)

(١٣٣) كما في تهذيب الكمال (٥٦ / ٢٢)

الثقات^(١٣٤)، وقال الذهبي: (ما علمت فيه شيء يشينه)، ثم ذكر قول ابن خراش: (ثقة في حديثه اختلاط) (١٣٥).

وبسبب جرح ابن خراش هذا ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه فبين أن الجارح - وهو ابن خراش - لا يعتمد عليه في نقد الرواة، فقال في: (عمرو بن سليم الزرقبي الأنصاري: من ثقات التابعين وأئمتهم، وثقه النسائي، والعجلي^(١٣٦) وابن سعد، وابن حبان وآخرون، وقال ابن خراش: ثقة في حديثه، اختلاط. قلت - القائل ابن حجر: ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه) (١٣٧).

وابن خراش قد شذ في جرحه لعمرو بن سليم فلا يقبل قوله، وقد قال الحافظ ابن حجر في التقريب عن عمرو بن سليم: (ثقة من كبار التابعين) (١٣٨). وهو كما قال .
واتهامه لأهل السنة بالكذب وتجرّجه لهم وشذوذه في ذلك يدل على عدم عدالته، بل إنه مع بدعته -الرفض- حيث كانت، فمثله ليس بأهل أن يعتمد عليه، وقد رزق الله السنة النبوية برجال خيرا منه ديناً وورعاً وحفظاً وإتقاناً، فلنا بهم كفاية.

*** **

ومن النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر تقديمهم للرواة لندني مكانتهم علمياً :

د- ابن قانع : وهو أبو الحسن: عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي الأموي مولاهم(ت: ٣٥١هـ) (١٣٩)

سمع من : الحارث بن أبي أسامة ، وإبراهيم بن إسحاق الحربي ، وعبيد بن غنام ، وغيرهم .

(١٣٤) الثقات (١٦٧/٥)

(١٣٥) في الميزان (٢٦٣/٣)

(١٣٦) هو : أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، أبو الحسن الكوفي: قال عنه الدوري: (كنا نعهده مثل أحمد ويحيى ابن معين)، له كتاب في الجرح والتعديل (ت: ٢٦١هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٦٠)

(١٣٧) هدي الساري ص(٤٣١)

(١٣٨) التقريب (ص: ٤٢٢، رقم: ٥٠٤٤)

(١٣٩) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٢٦)، تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٨٣)، الميزان (٢ / ٥٣٢)، لسان الميزان (٣ / ٣٨٣)

سمع منه : الدارقطني ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو الحسن بن الفرات ، وغيرهم .
اختلف فيه النقاد:

فقال الدارقطني عنه : (كان يحفظ ويعلم ، ولكنه يخطيء ويصر)^(١٤٠) ، وقال البرقاني^(١٤١) :
البغداديون يوثقونه ، وهو عندنا ضعيف^(١٤٢) ، وقال أيضا : (في حديثه نكرة) .^(١٤٣)
وبعد ذكر الخطيب البغدادي لقول البرقاني هذا قال : (لأدري لأي شيء ضعفه البرقاني ، وقد
كان من أهل العلم والدراية والفهم ، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه ، وقد كان تغير في آخر
عمره) .^(١٤٤) والبرقاني ضعفه لوجود أحاديث منكرة في مروياته كما في نصه السابق .
ثم نقل الخطيب البغدادي عن أبي الحسن بن الفرات^(١٤٥) أنه قال : (كان عبد الباقي بن قانع
قد حدث به اختلاط قبل أن يموت نحو سنتين فتركنا السماع منه ، وسمع منه قوم في
اختلاطه) .^(١٤٦)

ونقل الخطيب أيضا عن أبي بكر بن عبدان^(١٤٧) قوله في ابن قانع : (لا يدخل في
الصحيح) .^(١٤٨)

^(١٤٠) سوالات حزة السهمي ترجمة رقم (٣٣٤)

^(١٤١) هو : الإمام الحافظ شيخ الفقهاء الحديثين في عصره : أحمد بن محمد أحمد بن غالب ، أبو بكر الخوارزمي البرقاني
الشافعي ، قال عنه الخطيب : (كان ثقة ورعا ثبتا ، عارفا بالفقهاء) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٠٧٤/٣)

^(١٤٢) تاريخ بغداد (٨٩ / ١١)

^(١٤٣) المصدر السابق .

^(١٤٤) تاريخ بغداد (٨٩ / ١١)

^(١٤٥) هو : الإمام البارع أبو الحسن : محمد بن العباس بن أحمد الفران البغدادي من كبار محدثي عصره ، (ت :
٣٨٤هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٠١٥/٣)

^(١٤٦) المصدر السابق

^(١٤٧) هو : أحمد بن عبدان محمد الشيرازي ، أبو بكر شيخ الأهواز : من ثقات الحديثين ، قال الذهبي عنه : (الإمام الحافظ
المعمر الثقة ، وكان موصوفا بالحفظ) ، (ت : ٣٨٨هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٨٩/١٦) ، وتذكرة الحفاظ

(٩٩٠ / ٣)

^(١٤٨) المصدر السابق

ومن ضعفه أيضا ابن فتحون^(١٤٩) في ذيل الاستيعاب كما في لسان الميزان ، حيث قال عنه :
 لم أرَ أحداً ممن ينسب إلى الحفظ أكثر أوهاماً منه ، ولا أظلم أسانيد ، ولا أنكر متوناً ، وعلى
 ذلك فقد روى عنه الجلة فوصفوه بالحفظ ، منهم : أبو الحسن الدارقطني فمن دونه .^(١٥٠)
 والذي دعا ابن فتحون إلى هذا الحكم على ابن قانع ، هو ما وجدته في كتاب ابن قانع " المعجم"
 من أخطاء كبيرة ، ولذا صنف ابن فتحون كتابه "إصلاح أوهاام المعجم" .^(١٥١)
 ومن ضعف ابن قانع أيضاً: ابن حزم^(١٥٢) ، وقد نقل عنه الحافظ ابن حجر أنه قال عن ابن
 قانع : (هو منكر الحديث ، تركه أصحاب الحديث جملة) ، وتعبه الحافظ بقوله : (ما أعلم أحداً
 تركه ، وإنما صح أنه اختلط فتجنّبوه) .^(١٥٣)
 وأما الذهبي فقد قواه : فقال في السير : (الإمام الحافظ البارع الصدوق - إن شاء الله) .^(١٥٤)
 وقال أيضاً : (كان واسع الرحلة كثير الحديث بصيار به) .^(١٥٥)
 ووصفه في تذكرة الحفاظ (بالحافظ العالم) .^(١٥٦)
 ووصفه في الميزان بالحافظ .^(١٥٧) كما أنه ذكره في الطبقة التاسعة فيمن يعتمد قوله في الجرح
 والتعديل .^(١٥٨)

(١٤٩) هو: محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون، أبو بكر الأندلسي، من العلماء الفضلاء، من النقاد العارفين بالتاريخ
 والسير (ت: ٥٢٠هـ) . انظر ترجمته في الأعلام (١١٥/٦)
 (١٥٠) لسان الميزان (٣/ ٣٨٤) باختصار
 (١٥١) انظر الأعلام للزركلي (١١٥/٦)
 (١٥٢) هو: الإمام العلامة الحافظ المجتهد الفقيه أبو محمد : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل الأموي القرطبي
 النضاري: من أئمة المذهب الظاهري ، قال عنه الذهبي : (كان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم ،
 وكان صاحب فنون ، فيه دين ، وتورع ، وترهه) ، (ت: ٤٥٦هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٤٦)
 (١٥٣) لسان الميزان (٣/ ٣٨٤)
 (١٥٤) السير (١٥/ ٥٢٦)
 (١٥٥) المصدر السابق (١٥/ ٥٢٧)
 (١٥٦) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٨٣)
 (١٥٧) الميزان (٢/ ٥٣٢)
 (١٥٨) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٨، رقم: ٤٨٠)

وكذا قرأه ابن كثير فقال عنه : (كان ثقة أميناً حافظاً ، ولكنه تغير في آخر عمره) . (١٥٩)
وأرى أن الصواب مع الحافظ ابن حجر في عدم الاعتماد على أقوال ابن قانع في نقد الرواة
لأمور :

١- أنه لا يلزم من كون المحدث ثقة أنه يعتمد عليه في جرح وتعديل الرواة ، وذلك أن نقد
الرواة يشترط فيه قدر زائد على كون المحدث ثقة ، فلا بد من الاتقان والضبط التام ، وهذا
ما خلا منه ابن قانع ، فحتى الذين وثقوه ووصفوه بالحفظ والعلم أخذوا عليه مأخذ جارحه ،
فقد ذكر الدارقطني: أنه كان يخطيء ويصر على الخطأ،^(١٦٠) وهذا مؤثر على ثقته فقد نص
كثير من أئمة الحديث على أن المصير على خطئه -بعد أن ينبه عليها- تسقط بذلك مروياته ،
قال ابن المبارك^(١٦١) ، والحميدي^(١٦٢) ، وأحمد ، وغيرهم : (من غلط في حديث فبين له فأصر
على روايته سقطت مروياته) . (١٦٣)

وما دام أن ابن قانع كان يخطيء ويستمر على خطئه فهو ممن لا يقبل قولهم في الرواة ، لأنه قد
يخرج أحدهم بسبب خطئه هو ، ظننا منه أن هذا الخطأ من ذلك الراوي .

كما أن وقوع ابن قانع في الخطأ وإصراره عليه يدل على عدم الضبط والاتقان الذي لا بد أن
يتصف به الناقد الماهر الجهيد .

وقد تكلم ابن قانع في أحد رجال صحيح البخاري :

(١٥٩) البداية والنهاية (٢٥٨/١١)

(١٦٠) سوالات حمزة السهمي ترجمة رقم (٣٣٤)

(١٦١) هو: عبد الله بن مبارك الحنظلي: من أئمة الحديث في زمانه ، جمع خصال الخير ، وكان حافظاً عالماً زاهداً ورعاً

كرماً جواداً ، (ت: ١٨١هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨)

(١٦٢) هو: عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي أبو بكر المكي الأسدي الحميدي القرشي: ثقة ثبت حافظ فقيه ، من أئمة

أهل الحديث الكبار حفظاً ودِيناً (ت: ٢١٩هـ) . انظر التقريب ص (٣٠٣) ، وتذكرة الحفاظ (٤١٣/٣)

(١٦٣) تدريب الراوي (٤٠١/١ - ٤٠٢)

وهو : مبشر بن إسماعيل الحلبي ، أبو إسماعيل الكلبي ومولاهم (ت: ٢٠٠ هـ) (١٦٤)
وقد وثق النقاد مبشر بن إسماعيل ، وممن وثقه : ابن معين (١٦٥) ، وأحمد بن حنبل (١٦٦) ، وابن سعد . فقال : (كان ثقة مأمونا) (١٦٧) ، وقال النسائي : (ليس به بأس) . (١٦٨)
وذكره ابن حبان في الثقات (١٦٩) ، فهذه وثائق النقاد الكبار لمبشر بن إسماعيل .
أما ابن قانع فإنه تكلم فيه ، فقال عنه : (ضعيف) . (١٧٠) ولذا ترجم الحافظ بن حجر لمبشر ابن إسماعيل ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه ، فذكر بأن الجراح - وهو ابن قانع - لا يعتمد عليه في نقد الرواة ، قال الحافظ ابن حجر : (مبشر بن إسماعيل الحلبي : من طبقة وكيع . قال ابن سعد : كان ثقة مأمونا . وقال النسائي : لا بأس به . ذكره صاحب الميزان فقال : تكلم فيه بلا حجة . كذا قال ، ولم يذكر من تكلم فيه . ولم أرى فيه كلام لأحد من أئمة الجرح والتعديل . لكن قال ابن قانع في الوفيات : أنه ضعيف . وابن قانع ليس يعتمد) . (١٧١)

ومناقله الحافظ عن الذهبي مذكور في ميزان الاعتدال حيث قال الذهبي : (صدوق عالم مشهور . تكلم فيه بلا حجة . خرج له البخاري مقرونا بآخر) . (١٧٢) وكذا قال في السير :

(١٦٤) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٧ / ١٩٠) روى عن : حريز بن عثمان ، وجعفر بن برقان ، والأوزاعي، وغيرهم .
وروى عنه : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن مهران ، ونصر بن عاصم ، وغيرهم . أخرج له البخاري حديثا واحدا عن الأوزاعي في كتاب التهجيد ، حديث رقم (١١٥٢) . متابعه عبدالله بن المبارك .

(١٦٥) انظر تاريخ الدرامي رقم الترجمة (٧٦٠) ، والجرح والتعديل (٨ / ٣٤٤)

(١٦٦) انظر تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٢)

(١٦٧) تهذيب الكمال (٢٧ / ١٩٢)

(١٦٨) المصدر السابق .

(١٦٩) الثقات (٧ / ٤٧١)

(١٧٠) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٢)

(١٧١) هدي الساري ص (٤٤٢)

(١٧٢) ميزان الاعتدال (٣ / ٤٣٣)

(تكنم فيه بلا حجة) . (١٧٣)

وقد تبع ابن حجر الذهبي في حكمه على مبشر بأنه صدوق كما في التقريب . (١٧٤)
ولا أدري لماذا أنزلا مبشرا من درجة الثقة إلى درجة الصدوق فهو ثقة عند كافة النقاد،
فقدوثقه أحمد ، وابن معين ، وغيرهما كما سبق آنفا .
وماقاله ابن قانع في مبشر لا يقبل ، لأنه مخالف لتوثيق النقاد .

*** **

ومن النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر نقدهم للرواة لتدني مكانتهم علميا :

٦- أبو الفتح الأزدي : وهو محمد بن الحسين بن عبد الله الموصلي (ت: ٣٧٤هـ) (١٧٥)
نزل بغداد وحدث بها عن: أبي يعلى الموصلي ، ومحمد بن جرير الطبري ، ومحمد بن محمد
الباغندي ، وغيرهم .

حدث عنه : أبو نعيم الحافظ ، وأبو إسحاق البيرمكي ، وأحمد بن الفتح ، وغيرهم .
قال الخطيب البغدادي عنه: (في حديثه غرائب ومناكير ، وكان حافظا صنف كتباً في علوم
الحديث . وسألت محمد بن جعفر بن علان^(١٧٦) عنه ، فذكره بالحفظ ، وحسن المعرفة
بالحديث ، وأثنى عليه . فحدثني أبو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي^(١٧٧) : قال :
رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح الأزدي جدا ولا يعدونه شيئا .

قال وحدثني محمد بن صدقة الموصلي^(١٧٨) : أن أبا الفتح قدم بغداد على الأمير - يعني ابن بويه
- فوضع له حديثا: أن جرير كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم في صورته . قال

(١٧٣) السير (٣٠٢/٩)

(١٧٤) التقريب (ص : ٥١٩ ، رقم : ٦٤٦٥)

(١٧٥) ترجمته في تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٤٧)

(١٧٦) هو: محمد بن جعفر بن علان ، أبو جعفر الوارق الشروطي ، يعرف بالطويقي: قال عنه الخطيب: (كان شيخا

مستورا من أهل القرآن ، كتبت عنه وكان صدوقا) . (ت: ٤٢١هـ) . انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٢/ ١٥٩)

(١٧٧) هو: عبد الغفار بن عبد الله بن عبد الواحد بن محمد البجلي ، أبو النجيب الأرموي: قال الخطيب: (علقت عنه شيئا

يسيرا) ، (ت: ٤٣٣هـ) . انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١١/ ١١٧)

(١٧٨) لم أجد له ترجمة .

فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة .

سألت أبا بكر البرقاني عن أبي الفتح الأزدي، فأشار إلى أنه كان ضعيفا . وقال : رأيت في جامع المدينة ، وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسا ويتجنبونه) . (١٧٩)

قال الذهبي في السير: (وعليه في كتابه الضعفاء مؤاخذات ، فإنه ضعف جماعة بلا دليل . بل قد يكون غيره قد وثقهم) . (١٨٠) ووصفه بالحافظ البارع . (١٨١)

وقال الذهبي أيضا في الميزان في ترجمته : (له كتاب كبير في الجرح والضعفاء ، عليه فيه مؤاخذات) . (١٨٢)

وترجم له في تذكرة الحفاظ فقال: (الحافظ العلامة له مصنف كبير في الضعفاء ، وهو قوي النفس في الجرح ، وهاء جماعة بلا مستند طائل) . (١٨٣)

وقد عدّه الذهبي من النقاد الذين يعتد بقوهم في نقد الرواة ، فقد ذكره في رسالته : (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل في الطبقة التاسعة . (١٨٤)

وقال ابن عراق (١٨٥): (متهم بالوضع) . (١٨٦)

وقال ابن كثير: (ضعفه كثير من الحفاظ من أهل زمانه، وأتهمه بعضهم بوضع حديث) .

ثم ساق حديثا باطلا، وقال : (والعجب - إن كان هذا صحيحا - كيف راج على أحد ممن له أدنى فهم وعقل) . (١٨٧)

(١٧٩) تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٤)

(١٨٠) السير (٣٤٨/١٦)

(١٨١) انظر السير (١٦/ ٣٤٧)

(١٨٢) الميزان (٣/ ٥٢٣)

(١٨٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٦٧)

(١٨٤) رسالته : (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، في الطبقة التاسعة ص(٢٠٩)

(١٨٥) هو: علي بن محمد بن عراق ، أبو الحسن الكتاني: من علماء عصره بالحديث والفقه ، له كتب منها : (تنزية

الشريعة)، (ت: ٩٦٣هـ) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (١٢/٥)

(١٨٦) تنزية الشريعة (١٠٣/١) بيروت - الأولى ١٣٩٩هـ - دار الكتب العلمية .

(١٨٧) في البداية والنهاية (١١/ ٣٢٤)

ولم يقبل الذهبي منه تضعيف الثقات من الرواة ، فرد عليه في مواضع عديدة ، من ذلك :
 - ماجاء في الميزان في ترجمة أبان بن إسحاق : (قال ابن معين وغيره : ليس به بأس ، وقال أبو الفتح الأزدي : متروك . قلت : لا يترك ، فقد وثقه أحمد العجلي . وأبو الفتح يسرف في الجرح ، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم ، وهو المتكلم فيه) . (١٨٨)

وقال أيضا في سير أعلام النبلاء في ترجمة الحارث بن محمد بن أبي أسامة صاحب المسند :
 قال أبو الفتح الأزدي : هو ضعيف لم أر في شيوحننا من يحدث عنه ، قلت : هذه مجازفة ، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه) . (١٨٩)

كما أن الحافظ ابن حجر لم يعتد بأقوال الأزدي في نقد الرواة ، لأنه ضعيف عنده .
 وقد رد جروحا عديدة وجهها الأزدي إلى رجال البخاري ، ومن ذلك :

- ١- قوله في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي (١٩٠) : (قال أبو الفتح الأزدي : منكر الحديث غير مرضي ، ولا عبرة بقول الأزدي ، لأنه هو ضعيف ، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات ؟) . (١٩١)
- ٢- وقال في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري الثقة (١٩٢) : (قال الأزدي : فيه لين . والأزدي لا يعتمد إذا انفرد ، فكيف إذا خالف) . (١٩٣)

(١٨٨) الميزان (٥/١)

(١٨٩) سير أعلام النبلاء (٣٨٩/١٣)

(١٩٠) ترجمته في تهذيب الكمال (٣٢٧/١) . روى عن : أبيه ، وعبد الله بن رجاء ، ويزيد بن زريع ، وغيرهم ، روى عنه : البخاري ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم . وقد أخرج له البخاري أحاديث ، منها : في كتاب الجنائز ، حديث رقم (١٣٢٥) ، وفي كتاب الزكاة ، حديث رقم (١٤٠٤) .

(١٩١) هدي الساري ص (٣٨٦)

(١٩٢) ترجمته في تهذيب الكمال (٥١٤/٢) . روى عن : الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، ووهب بن منبه ، ووسلمان أبي حازم الأنشعبي ، روى عنه : سفيان الثوري ، وابن عيينة ، ويحيى القطان ، وغيرهم . وقد أخرج له البخاري أحاديث ، منها : في كتاب المناقب ، حديث رقم (٣٦٢٩) ، وفي كتاب الفتن ، حديث رقم (٧١٠٩)

(١٩٣) المصدر السابق (٣٩٠)

وهناك تراجم أخرى كثيرة لم يقبل الحافظ ابن حجر فيها نقد الأزدي للرجال البخاري^(١٩٤). ويمكن القول أن الأزدي من أكثر النقاد الذين نبّه الحافظ ابن حجر إلى عدم الاعتداد بأقوالهم في نقد الرواة لتدني مكانتهم علمياً .

ومن خلال الدراسة السابقة يتبين لنا أن الحافظ ابن حجر قد رد بعض الجروح الموجهة إلى رجال البخاري لكون الناقد الجارح ليس من أهل النقد المعتد بهم ، ولذا لم يقبل أقوالهم في نقد الرواة .

ويمكن ارجاع السبب في عدم أهليتهم للنقد عند الحافظ ابن حجر إلى :

- ١- كون الناقد مطعون في عدالته وأمانته ، مثل : الشاذكوني، وابن خراش .
- ٢- كون الناقد مطعون في حفظه وضبطه ، مثل : الأزدي، وعبدالباقي بن تابع .
- ٣- كون الناقد استثنى معلوماته من مصادر غير موثوق بها ، مثل : ابن سعد ، حيث لم يعتد به الحافظ ابن حجر لاعتماده على شيخه الواقدي المتروك الحديث .

*** **

^(١٩٤) منها ما قاله في ترجمة أيوب بن سليمان المدني : (قال أبو الفتح الأزدي : له أحاديث لا يتابع عليها ، والأزدي

لا يرجع على قوله) . هدي الساري ص(٣٩٢) .

وقال في ترجمة بهز بن أسد : (شذ الأزدي ، فذكره في الضعفاء ، وقال : كان يحمل على علي . قلت : اعتمده الأئمة ،

ولا يعتمد على الأزدي) . هدي الساري ص(٣٩٣) .

وقال في ترجمة خثيم بن عراك بن مالك : (وثقه النسائي ، وابن حبان ، والعجلي . وشذ الأزدي ، فقال :

سكرا حديثه ، وغفل أبو محمد حزم فاتح الأزدي ، ومادري أن الأزدي ضعيف ، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات) .

هدي الساري ص(٤٠٠)

وقال في ترجمة داود بن عبدالرحمن العطار : (قال الأزدي : يتكلمون فيه . والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به) . هدي

الساري ص (٤٠٢)

وقال في ترجمة علي بن أبي هاشم : (قال الأزدي : ضعيف جدا . قلت - القائل ابن حجر - : قدمت غيره مرة أن

الأزدي لا يعتبر تخريجه) . هدي الساري ص(٤٣٠)

المبحث الثاني: تحامل الناقد

يُشترط لقبول قول الناقد في الجرح والتعديل أن يكون نقده بعيداً عن الهوى والعصية، فلا يخرج لحقد، أو لمذهب، أو لمنافسة، بل يلزم الإنصاف في كل حال .

وقد وقع بسبب ما ذُكر كلام بين بعض أهل العلم، مما أدى إلى طعن بعضهم ببعض بإسراف وغلو، فنبّه كثير من الأئمة إلى رد هذا الجرح، وعدم الاعتداد به:

- فحينما تكلم الإمام البخاري عن تحامل بعض العلماء على بعض، نبّه على عدم قبوله، فقال: (لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، وذلك نحو: ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشيعي، وكلام الشيعي في عكرمة، وكذلك من كان قبلهم، وتناول بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم إلى ذلك، ولا سقطت عدالة أحد إلا برهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير).^(١٩٥)

- وقد عقد ابن عبد البر^(١٩٦) في كتابه: (جامع بيان العلم وفضله) باباً سماه: باب: حكم قول العلماء بعضهم في بعض.^(١٩٧)

ذكر فيه نماذج من تحامل العلماء على بعضهم البعض، ويبيّن عدم قبول ذلك، وقال في نهايته: (من أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض، فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم بعضهم في بعض .

فإن فعل ذلك ضلّ ضلالاً بعيداً وخسر خساراً، وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشيعي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل

^(١٩٥) جزء في القراءة خلف الإمام ص (٣٦)

^(١٩٦) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي: من كبار الحفاظ البارزين في عصره، مالكي المذهب، له مصنفات مشهورة، منها: التمهيد والاستذكار، (ت: ٤٦٣هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣)

^(١٩٧) جامع بيان العلم وفضله (١٠٨٧/٢ - ١١١٩)

ولن يفعل إن هداه الله وأطعمه رشده فليقف عند ماشرطنا في أن لايقبل فيمن صحت عدالته ، وعلمت بالعلم عنايته ، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون وكان خيره غالبا وشره أقل عمله ، فهذا لايقبل فيه قول قائل لايرهان له به ، وهذا هو الحق الذي لايصح غيره إن شاء الله . (١٩٨)

- وقال الذهبي : (لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر ، ولامن الكلام بنفس حاد، فيمن بينهم وبينه شحنا وإحنة، وقد علم أن كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض، مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف). (١٩٩)

وقال أيضا: (كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ، ويطرح ولا يجعل طعنا ، ويعامل الرجل بالعدل والقسط). (٢٠٠)

- وقال الحافظ ابن حجر: (واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة، بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق ، وابعد من ذلك كله من الاعتبار : تضعيف من ضعف بعض الرواة للتحامل بين الأقران) . (٢٠١)

- وقال اللكنوي : (الجرح إذا صدر من تعصب، أو عداوة، أو منافرة، أو نحو ذلك ، فهو جرح مردود ، ولا يؤمن به إلا لمطروود). (٢٠٢)

النقاد الذين لم يقبل الحافظ ابن حجر جرحهم في بعض رجال البخاري بسبب التحامل: رد ابن حجر جرحا وجهت إلى بعض رجال البخاري بسبب تحامل الناقد في جرحه للراوي، ومن هؤلاء النقاد:

١- ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أبو عثمان التيمي، المدني، الفقيه (ت: ١٣٦هـ) (٢٠٣):

(١٩٨) جامع بيان العلم وفضله (١١١٧/٢)

(١٩٩) السير (٤٠/٧ - ٤١)

(٢٠٠) رسالته : الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص (٢٤)

(٢٠١) هدي الساري ص (٣٨٥)

(٢٠٢) الرفع التكميل ص (٤٠٩)

(٢٠٣) أنظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٢٣/٩) تذكرة الحفاظ (١٥٧/١)

روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وسالم بن عمر، وغيرهم.

روى عنه: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، ووشعة بن الحجاج، وغيرهم.

من كبار العلماء في الحديث والفقه، إلا أن شهرته بالفقه أغلب، وعليه تفقه الإمام مالك بن أنس، وقد اتفق النقاد على توثيقه، قال عنه الذهبي: (كان إماما حافظا مجتهدا، بصيرا بالرأي) (٢٠٤).

وقد قدح ربيعة بن أبي عبد الرحمن بأحد الرواة الذين أخرج البخاري أحاديثهم في صحيحه، وهو:

عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد (ت: ١٣١هـ) (٢٠٥):

وثقه جمهور النقاد: كأحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وغيرهم. (٢٠٦)

وقد تكلم فيه ربيعة الرأي (٢٠٧)، فقال عنه: (ليس بثقة، ولا رضى). (٢٠٨)

فترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، وبين أن جرح ربيعة لم يقبله أحد، لأنه من باب التحامل، لوجود تنافر مشهور بينهما، فقال: (عبد الله بن ذكوان: أحد الأئمة الأثبات الفقهاء، وثقه الناس. وقال ربيعة الرأي: إنه ليس بثقة. قلت: لم ينتفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعداوة التي كانت بينهما بل وثقه). (٢٠٩)

وقد سبق الذهبي الحافظ ابن حجر إلى هذا التوجيه، فقال: (لا يسمع قول ربيعة فيه - أي أبي

(٢٠٤) تذكرة الحفاظ (١٥٧/١)

(٢٠٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٤٧٦/١٤) روى عن: أنس بن مالك، وأبي أمامة، وعروة بن الزبير، وغيرهم. روى عنه: سفيان الثوري، وزائدة بن قدامة، وزيد بن سعد، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الإيمان حديث رقم (١٤)، في كتاب الوضوء، حديث رقم (١٦٢).

(٢٠٦) انظر أقوالهم وأقوال غيرهم في ترجمته في تهذيب الكمال (٤٧٨/١٤).

(٢٠٧) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أبو عثمان التيمي، المدني، الفقيه: قال عنه الذهبي: (كان إماما حافظا مجتهدا، بصيرا

بالرأي) (ت: ١٣٦هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٥٧/١)

(٢٠٨) الميزان (٤١٨/٢)

(٢٠٩) هدي الساري ص (٤١٣)

الزناد) - ، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة (٢١٠).

*** **

٢- محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البغدادي، المشهور بكاتب الواقدي (ت: ٢٣٠هـ) (٢١١):
تكلم في أحد الرجال الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه، هو:
محارب بن دثار بن كردوس، أبو دثار السدوسي (ت: ١١٦ هـ) (٢١٢): وثقه جمهور النقاد،
منهم: أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم (٢١٣)، إلا
أن ابن سعد جرحه فقال: (له أحاديث، لا يحتجون به). (٢١٤)

ولذا ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، وبين أن جرح ابن سعد
هذا هو نتيجة للتحامل المتبادل بين أهل المدينة وأهل الكوفة، فقال الحافظ ابن حجر: (محارب
بن دثار: أحد الأئمة الأثبات، تابعي جليل، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي،
والعجلي، وآخرون. وقال ابن سعد: لا يحتجون به. قلت: بل احتج به الأئمة كلهم،
وقال أبو زرعة: مأمون. ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في
الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله) (٢١٥) وقال الحافظ ابن حجر
أيضاً: (تكلم فيه ابن سعد بلا مستند) (٢١٦)، وفي التقريب قال: (ثقة إمام زاهد). (٢١٧)

(٢١٠) الميزان (٤١٨/٢)

(٢١١) سبق ترجمته في ص (٧٩)

(٢١٢) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٥٥/٢٧). روى عن: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن بريدة، وجابر بن عبد الله،
وغيرهم. روى عنه: الأعمش، ومسرور بن كدام، وعطاء بن السائب، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه، ومن
أحاديثه عنده: في كتاب الصلاة، حديث رقم (٤٤٣)، وفي كتاب الاذان، حديث رقم (٧٠٥).

(٢١٣) أنوافم في تهذيب الكمال (٢٥٧/٢٧)

(٢١٤) الطبقات الكبرى (٣٠٧/٦)

(٢١٥) هدي الساري ص (٤٤٣)

(٢١٦) هدي الساري ص (٤٦٣)

(٢١٧) التقريب (ص: ٥٢١، رقم: ٦٤٩٢)

وقال الذهبي في الميزان - بعد إirاده لقول ابن سعد السابق - : (بل هو حجة مطلقا). (٢١٨)

*** **

٣- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ) (٢١٩):

روى عن: علي بن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

روى عنه: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم.

كان من أئمة الحديث في زمانه حفظا واتقانا، أثنى عليه الأئمة، فقال الخلال: (إبراهيم بن يعقوب جليل جداً، كان أحمد بن حنبل يكاثبه ويكرمه إكراماً شديداً، وقد حدثنا عنه الشيوخ المتقدمون). (٢٢٠)

وقال الدارقطني: (من الحفاظ المصنفين الثقات). (٢٢١)

وقد تكلم الجوزجاني في أحد الرجال الذين أخرج لهم البخاري، وهو:

إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي، أبو إسحاق الكوفي (ت: ٢١٦هـ) (٢٢٢):

وثقه جمهور النقاد (٢٢٣)، وتكلم فيه الجوزجاني، فقال: (كان مائلا عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث). (٢٢٤)

فدافع الحافظ ابن حجر عن إسماعيل بن أبان الوراق، بأن الجوزجاني معروف بالتحامل على

(٢١٨) الميزان (٤٤١/٣)

(٢١٩) تهذيب الكمال (٢٤٤/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٤٨/٢)

(٢٢٠) تهذيب الكمال (٢٤٤/٩)

(٢٢١) تهذيب الكمال (٢٤٤/٩)

(٢٢٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥/٣)، روى عن: جرير بن عبد الحميد، وعبد الله بن المبارك، وعبد السلام بن حرب، وغيرهم. روى عنه: البخاري، والجوزجاني، والدارامي، وغيرهم.

أخرج له البخاري في صحيحه في المواضع التالية: كتاب الحج، حديث رقم (١٦٥٤)، كتاب التفسير، حديث رقم (٤٧١٨). ولم أقف على أحد تكلم في شيء من مروياته التي في صحيح البخاري.

(٢٢٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥/٣)

(٢٢٤) أحوال الرجال ص (٨٤).

الشيعة، فقال: (أحد شيوخ البخاري، ولم يكثر عنه، وثقه النسائي، ومطين^(٢٢٥))، ابن معين، والدارقطني وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث. وقال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع. قلت: الجوزجاني كان ناصبياً^(٢٢٦) منحرفاً عن علي، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع^(٢٢٧).

وقد قال الحافظ: (صدوق من كبار شيوخ البخاري، تكلم فيه الجوزجاني لأجل التشيع).^(٢٢٨) وقال في التقريب: (ثقة تُكَلَّم فيه للتشيع)^(٢٢٩).

ولم أقف على أحد وصفه بالتشيع قبل الجوزجاني الذي قال عنه: (كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث)^(٢٣٠) وظاهر عبارة الجوزجاني أنه قدح في مذهبه لا في مروياته، وقد فسر عبارته ابن عدي بأنه: (يعني ما عليه الكوفيون من تشيع، وأما الصدق فهو صدوق في الرواية)^(٢٣١) ثم ذكر ابن عدي أن السعدي كان شديد الميل على الشيعة.

ولا أجد في عبارة السعدي هذه شدة على أبان، غاية الأمر أنه وصفه بأنه كان مائلاً عن الحق، وإذا ثبت عنه التشيع فهو مائل عن الحق فعلاً، ولكن لم أجد أحداً ممن عاصره من المتقدمين وصفه بالتشيع، بل وثقوه دون أن يصفوه بشيء من البدع، ويظهر أن من وصفه بالتشيع من المتأخرين قلّد الجوزجاني في ذلك، فعلى فرض ثبوت تشيعه يظهر أنه لم يكن يغلو فيه، وليس هو بداعية، فلا يؤثر على حديثه. ٤- محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، أبو

(٢٢٥) هو: الحافظ الكبير: محمد بن عبد الله بن سليمان، أبو جعفر الحضرمي الكوفي: قال عنه الدارقطني: (ثقة جليل)، (ت: ٢٩٧هـ).

٠ انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٦٢).

(٢٢٦) عرف ابن حجر النصب بأنه: (بغض علي، وتقدير غيره عليه). هدي الساري ص (٤٥٩).

(٢٢٧) هدي الساري ص (٣٩٠).

(٢٢٨) فتح الباري (١٠/ ١٥٤).

(٢٢٩) التقريب (ص ١٠٥، رقم: ٤١٠).

(٢٣٠) أحوال الرجال ص (٨٤).

(٢٣١) الكامل (٣٠٥/١).

بشر الرازي الوراق(ت: ٣١٠هـ) (٢٣٢):

روى عن: محمد بن بشار، ومحمد بن المثني، ومحمد بن عوف الحمصي، وغيرهم .

روى عنه: عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبو أحمد بن عدي، وأبو حاتم بن حبان، وغيرهم .
وصفه الذهبي بقوله: (الإمام الحافظ البارِع) . (٢٣٣)

وهو مختلف فيه، فقد قال الدارقطني: (يتكلمون فيه ، وما تبين من أمره إلا خيراً) . (٢٣٤)

وقد عاب ابن عدي على الدولابي تعصبه لمذهبه الحنفي، قال الحافظ ابن حجر : (عاب عليه ابن عدي تعصبه المفرط لمذهبه) . (٢٣٥)

وقد تكلم الدولابي في أحد الرجال الذين أخرج لهم البخاري ، وهو:

نعيم بن حماد بن معاوية الخزازي ، أبو عبد الله المروزي (ت : ٢٢٩ هـ) (٢٣٦) :

اختلف النقاد في حفظه وضبطه (٢٣٧) ، إلا أن الدولابي شذ عنهم فرماه بوضع أحد الأحاديث . (٢٣٨)

فترجم الحافظ نعيم بن حماد مدافعا عنه، فبين أن جرح الدولابي إنما هو من باب التحامل الذي سببه التعصب لمذهبه الحنفي، فقال الحافظ ابن حجر: (نعيم بن حماد الخزازي المروزي: نزيل مصر، مشهور، من الحفاظ الكبار، لقيه البخاري، ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين وعلق له أشياء أخر . وكان أحمد يوثقه . وقال ابن معين: كان من أهل الصدق . إلا أنه يتوهم الشيء، فيخطئ فيه . وقال العجلي: ثقة . وقال أبو حاتم: صدوق .

(٢٣٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٠٩/١٤)

(٢٣٣) سير أعلام النبلاء (٣٠٩/١٤)

(٢٣٤) سوالات حمزة النسيمي للدارقطني (ص: ١١٥، رقم: ٨٣)

(٢٣٥) لسان الميزان (٤٢/٥)

(٢٣٦) ترجمته في تهذيب الكمال (٤٦٦/٢٩) . روى عن : بقية بن الوليد ، وخارجة بن مصعب ، وعبد الله بن وهب ،

وغيرهم . روى عنه : البخاري ، والجوزجاني ، وإخسن بن علي الحلواني ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه

مقرونا، ومنها : في كتاب الصلاة ، حديث رقم (٣٩٣) ، في كتاب المغازي ، حديث رقم (٤٣٣٩) .

(٢٣٧) انظر أقوال النقاد في ترجمته في تهذيب الكمال (٤٦٦/٢٩)

(٢٣٨) انظر الكامل (٢٤٨٣/٧)

وقال النسائي: ضعيف . ونسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع، وتعتب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصبا عليه، لأنه كان شديدا على أهل الرأي، وهذا هو الصواب، والله أعلم. (٢٣٩).

لكن أنكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن يكون الدولابي قد رمى نعيماً بالوضع، وذكر أن الدولابي إنما نقل ذلك عن غيره فقط، فقال الحافظ ابن حجر: (وقال ابن عدي : قال لنا ابن حماد - يعني الدولابي - : نعيم يروي عن ابن المبارك، قال النسائي: ضعيف ، وقال غيره : كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب . قال ابن عدي : وابن حماد متهم فيما يقوله عن نعيم لصلابته في أهل الرأي .

وقال أبو الفتح الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب . انتهى . وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي، واتهمه ابن عدي في ذلك، وحاشى الدولابي أن يُتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه، فإنه مجهول متهم، وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله: قالوا، فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله، وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة . (٢٤٠)

أقول: أما المقولة التي نقلها الحافظ ابن حجر فهي ليست من كلام الدولابي، وإنما نقلها عن غيره، لكن الدولابي اتهمه بوضع حديث عوف بن مالك في القوم الذين يقيسون الدين برأيهم (٢٤١)، قال ابن عدي-بعد أن ذكر الحديث-: (قال لنا ابن حماد: هذا وضعه نعيم بن حماد). (٢٤٢).

فما أنكره الحافظ ابن حجر مذكور في كتاب الكامل في الضعفاء من نص الدولابي نفسه، فالصواب هو ما قاله ابن عدي .

*** **

(٢٣٩) هدي الساري ص (٤٤٧)

(٢٤٠) تهذيب التهذيب (١٠/٤٦٣)

(٢٤١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٤٨٣)

(٢٤٢) انظر الكامل (٧/٢٤٨٣)

ولكن ما هي أسباب تحامل بعض النقاد من خلال أقوال الحافظ ابن حجر ؟

نَبّه الحافظ ابن حجر - من خلال رده- على أسباب التحامل عند النقاد الذين وقعوا فيه، وهي:

١- العداوة بين الأقران:

كان التعاصر دافعا إلى التنافس، وسببا لوقوع العداوة بين بعض المتعاصرين، مما سبب طعن بعضهم في بعض، ومن ثَمَّ قيل : المعاصرة تفضي غالبا إلى المنافسة ^(٢٤٣).

وقد بين المحدثون أن طعن الأقران بعضهم في بعض لا يقبل ولا يعتد به، قال الذهبي: (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعاب به ، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة ، أو لمذهب أو لحسد . وما ينجمونه إلا من عصمه الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين ، ولو شئت لسردت من ذلك كرايس ، ربنا لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا) . ^(٢٤٤)

وقال الذهبي: (لا يلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض) . ^(٢٤٥)

كما أن العداوة بين الأقران دفعت البعض إلى التحامل على رواة- قد أخرج لهم البخاري- بجرهم بدون حق، ومن ذلك : جرح ربيعة الرأي لأبي الزناد .

وقد أكد الحافظ ابن حجر على عدم الاعتداد بكلام الأقران في بعض كتبه الأخرى إذا كان بدون حق، ومن ذلك قوله في ترجمة الفلاس من تهذيب التهذيب: (كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضا ، إذا كان غير مفسر لا يقدح) . ^(٢٤٦)

٢- ومن أسباب التحامل أيضا: اختلاف المذاهب:

الاختلاف لا يزال باقيا ما بقي بشر، وما أصدق وأحكم الإمام أحمد بن حنبل حينما قال في إسحاق بن راهويه: (لم يعبر الجسر إلى خرسان مثل إسحاق ، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن

^(٢٤٣) انظر الرفع والتكميل ص (٤١٥)

^(٢٤٤) الميزان (١١/١) ، وانظر أيضا قوله في الموقظة ص (٨٨)

^(٢٤٥) في تذكرة الحفاظ (٦٦٢/٢)

^(٢٤٦) تهذيب التهذيب (٨١/٨)

الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً). (٢٤٧)

وقد نبّه الحافظ إلى أن اختلاف المذاهب كان سبباً للتحامل، ومن صور ذلك :

– تحامل أهل المدينة على أهل العراق:

نبه الحافظ ابن حجر في ترجمة محارب بن دثار بأن هناك تحامل بين أهل المدينة وأهل العراق (٢٤٨)، والسبب في هذا: اختلاف المذهب بين أهل الكوفة وأهل المدينة، وقد تحامل بعضهم على بعض بما لا يقبل، وساق ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" أمثلة كثيرة لذلك، منها:

– أن مغيرة (٢٤٩) روى أن حماد بن أبي سليمان (٢٥٠) ذكر أهل الحجاز فقال :

قد سألتهم فلم يكن عندهم شيء ، والله لصبيانكم أعلم منهم ، بل صبيان صبيانكم (٢٥١).

وفي رواية أخرى: قال مغيرة: قدم علينا حماد بن أبي سليمان من مكة فأتيناه لنسلم عليه ، فقال لنا: احمدا الله يا أهل الكوفة فإنني لقيت عطاءً، وطاووساً، ومجاهداً ، فلصبيانكم وصبيان صبيانكم أعلم منهم . قال مغيرة : هذا بغي منه .

قال أبو عمر بن عبد البر : صدق مغيرة ، وقد كان أبو حنيفة ، وهو أقعد الناس بحماد يفضل عطاء عليه . (٢٥٢)

– وقال مالك (٢٥٣) – وقد ذكر عنده أهل العراق – : (أنزلوهم عندكم بمنزلة أهل الكتاب،

(٢٤٧) تاريخ بغداد (٣٤٨/٦)

(٢٤٨) انظر هدي الساري ص (٤٤٣)

(٢٤٩) هو: مغيرة بن مقسم ، أبو هشام الضبي مولاهم الكوفي ، فقيه ، ثقة ، حافظ ، محدث (ت: ١٣٦هـ) . انظر ترجمته

في تذكرة الحفاظ (١٤٣/١)

(٢٥٠) هو: حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري ، مولاهم ، أبو إسحاق الكوفي: فقيه، صدوق، (ت: ١٢٠هـ) انظر

ترجمته في التقريب ص (١٧٨)

(٢٥١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٩٤)

(٢٥٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٩٥)

(٢٥٣) هو : الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي المدني: إمام دار

الفجرة ، شهرته تغنى عن التعريف به (ت: ١٧٩هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٧)

لا تصدقوهم ولا تكذبوهم (وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم
واحد^(٢٥٤)) . (٢٥٥)

- قال سعيد بن منصور^(٢٥٦): كنت عند مالك بن أنس ، فأقبل قوم من أهل العراق ، فقال
(تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر ، يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا
(٢٥٧)) . (٢٥٨)

- قال سليمان بن أبي شيخ^(٢٥٩):

كان أبو سعيد الرازي^(٢٦٠) يماري أهل الكوفة ويفضل أهل المدينة ، فهجاه رجل من أهل
الكوفة ولقبه شرشير ، وقال : كلب في جهنم اسمه شرشير فقال :

عندي مسائل لشرشير يحسنها إن سئل عنها ولأصحاب شرشير

وليس يعرف هذا الدين نعلمه إلا حنيقية كوفية الـ دور

لاتسألن مدينتي فتحرجه إلا عن اليم والممشاة والزيـر

قال سليمان : قال أبو سعيد : فكتبت إلى أهل المدينة قد هجيتكم بكذا فأجيبوا ، فأجابه رجل
من أهل المدينة فقال:

لقد عجبت لغاو ساقه قدر وكل أمر إذا ماحم مقـ دور

قال المدينة أرض لا يكون بها إلا الغناء وإلا اليم والزيـر

لقد كذبت لعمر الله إن بها قبر الرسول وخير الناس مقبـور

(٢٥٤) سورة العنكبوت : الآية (٤٦)

(٢٥٥) جامع بيان العلم وفضله (١١٠٨/٢)

(٢٥٦) هو: سعيد بن منصور بن شعبة ، أبو عثمان الخراساني ،: نزيل مكة ، من أئمة الحديث الثقات الحفاظ (ت:

٢٢٧هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢ / ٤١٦)

(٢٥٧) سورة الحج: ٧٢

(٢٥٨) جامع بيان العلم وفضله (١١٠٨/٢)

(٢٥٩) هو: سليمان بن أبي شيخ ، من أهل واسط ، قال ابن حبان عنه : (يروي عن حماد بن سلمة والبصريين ، روى عنه

أهل العراق ، كان صاحب أخبار وحكايات) . انظر ترجمته في الثقات لابن حبان (٨ / ٢٧٤)

(٢٦٠) لم أجد له ترجمة .

قال ابن عبد البر: وهذا كله مما ذكرت لك من قول بعضهم في بعض ، وقد علم الناس فضل المدينة وأهلها في العلم .^(٢٦١)

- وقال ابن عبد البر: قد كان أهل العراق يصفون أهل المدينة أن العمل عندهم بأمر الأمراء ، وهذا كله تحامل من بعضهم على بعض .^(٢٦٢)

- تحامل الإمام الجوزجاني على الشيعة من أهل الكوفة:

وصف الذهبي الجوزجاني بقوله: (وهو ممن يبالغ في الجرح) .^(٢٦٣)

وقد بين الحافظ ابن حجر أن الجوزجاني متحامل على الشيعة جدا ، فقال في لسان الميزان : (ومن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح ، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ، فإن الخاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة أخرافه في النصب وشهرة أهلها بالشيعة ، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبرة طلقه ، حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث ، وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق ، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض ، فيتأني في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب ، فكثيرا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين وغيره ، فكل هذا ينبغي أن يتأني فيه ويتأمل) .^(٢٦٤)

وقد رد الحافظ جروحه في متشعبة أهل الكوفة ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه، لأنه متحامل عليهم بسبب اختلاف العقائد، فهو غال في النصب، وهم شيعة، ومن هؤلاء إسماعيل بن أبان الوراق الأردني .

فقد قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: (قلنا غير مرة أن جرح الجوزجاني لا يُقبل في أهل

^(٢٦١) جامع بيان العلم وفضله (١١١٢/٢)

^(٢٦٢) جامع بيان العلم وفضله (١١٠٩/٢)

^(٢٦٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٩٣)

^(٢٦٤) في لسان الميزان (١٦/١)

الكوفة لشدة انحرافه ونصبه). (٢٦٥)

وفى كتابه التهذيب ردّ الحافظ ابن حجر جرح الجوزجاني في أهل الكوفة، فقال في ترجمة أبان بن تغلب - الذي جرحه الجوزجاني - : (الجوزجاني لا عيرة بحطه على الكوفيين). (٢٦٦)
وقال في ترجمة مصدع - بعد أن نقل قدحه فيه - : (والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف، فلا يقدح فيه قوله). (٢٦٧)

وقد ردّ بعض المحققين المعاصرين ما نسب إلى الجوزجاني من تحامل على الشيعة:

- فقد ردّ العلامة المحقق المعلمي على قول ابن حجر، فقال : (وقد تبعت كثيرا من كلام الجوزجاني في التشيع فلم أجده متجاوزا الحد ، وإنما الرجل لما فيه من النصب يرى التشيع مذهبا سيئا وبدعة ضلالة، وزيفا عن الحق وخذلانا ، فيطلق على التشيعين ما يقتضيه اعتقاده كقوله : زائغ عن القصد - سيء المذهب، ونحو ذلك، غاية الأمر أن الجوزجاني هول، وعلى كل حال فلم يخرج من كلام أهل العلم). (٢٦٨)

- وكذا رد محقق كتاب الجوزجاني : (أحوال الرجال) السيد صبحي البدري على من اتهم الجوزجاني بالنصب ، وذكر أنه لا يصح عنه ، لأنه لا أثر لذلك في كتابه أحوال الرجال ، بل إنه ذكر أدلة قوية تنفي ما نسب إليه من بدعة النصب ، فقال: (ماذكر عن بغضه لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، فهو غير مقبول ومردود ، لأنني لم ألتس حرفا واحدا في كتابه: أحوال الرجال مما يؤيد ذلك .

بل على العكس لقد أثنى على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في موقفه من الغلاة السبائية^(٢٦٩)، فقال: ثم السبائية إذ غلت في الكفر ، فزعمت أن عليا إلهها حتى حرقهم بالنار

(٢٦٥) هدي الساري ص (٤٤٦)

(٢٦٦) التهذيب (٩٣/١)

(٢٦٧) المصدر السابق (١٥٨/١٠)

(٢٦٨) التنكيل ص (٥٨)

(٢٦٩) السبئية: فرقة خارجة من ملة الإسلام، تنسب إلى عبد الله بن سبأ، الذي يزعم أن علي بن أبي طالب هو الإله، فقام علي بإحراق بعضهم بالنار ، ونفى البعض الآخر . انظر الفرق بين الفرق ص (٢٢٥)

إنكارا عليهم، واستبصارا في أمرهم حين يقول :

لما رأيت الأمر أمرا منكرا أجحت ناري ودعوت قنبرا

وضرب عبدا لله بن سبأ حين زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء ، وعلمه عند علي ، ونفاه بعدما كان هم به .

بل تكلم ونقد وجرح الغلاة من الرواة . وقد وافقه على غالب كلامه في الجرح أكثر العلماء من جهازة النقاد ممن عاصره ، واعتمد كلامه من جاء بعده ممن صنف في الرجال ، سوى بعض الرواة ، فقد خالفه فيهم العلماء ، كإسماعيل بن أبان الوراق وغيره ، فقد اعتقد رحمه الله بأن هؤلاء من غلاة الرافضة ولم يميز ، وعُد هذا من تعنته .

ومما يؤيد كون الجوزجاني غير ناصبي اتصاله بإمام أهل السنة والجماعة الإمام المجلد أحمد بن حنبل رضي الله عنه وسامعه منه ، وتفقهه عليه وروايته مسائله ، ومكاتبته له .

والإمام أحمد معروف مذهبه في حب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاسيما أمير المؤمنين علي رضي الله عنه المعروف بسباقة في الإسلام ومكانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجهاده معه ، ونصرته لدين الله ، والذي روى في مسنده الكثير من فضائله .

فكيف يقبله أحمد ، وكيف يسكت عنه ، وكيف يكاتبه وهذا حاله ؟

فهذه شيء مرفوض ، لا يقبل أبدا ، والجوزجاني لم يكن ناصبا ، ولم ينحرف عن علي رضي الله عنه . أما ما ذكر من جرحه لبعض الرواة الكوفيين وغيرهم ممن عرف بالغلو والرفض ، فلا علاقة له بأمر المؤمنين علي رضي الله عنه ، ولا بذريته الطيبة الذين كانوا متمسكين بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهؤلاء الذين طعن فيهم الجوزجاني وغيرهم من غلاة الرافضة الذين عُرِفوا بالانحراف عن الإسلام .

وغاية ما يعاب به الجوزجاني أنه متعنت ، فإذا انفرد بتضعيف راو وغيره من الخذاق وثقه ، فلا يلتفت إلى جرحه ، ولا يعاب به ، وكذلك لا يقبل الجرح الصادر منه إلا إذا كان مفسرا مبينا ، مؤثرا في العدالة . (٢٧٠)

وما قاله المعلمي، وصبحي البدري هو الصواب ، فلم يُضَعَف الجوزجاني الشيعة في الحديث، بل عبر عن وقوعهم بتلك البدعة بأوصاف شديدة، مثلاً قوله: (زائع عن الحق ،أو مائل، أو جائر) .

– ومن الجروح التي ردها الحافظ بسبب التحامل لاختلاف المذهب :

جرح الدولابي في نعيم بن حماد باتهمه له بالكذب ، قال الحافظ في ترجمة نعيم بن حماد: (ونسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع، وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه، لأنه كان شديداً على أهل الرأي ، وهذا هو الصواب) . (٢٧١)

*** **

ومما سبق يظهر لنا أن الحافظ ابن حجر قد ردَّ بعض الجروح الموجهة إلى بعض رجال صحيح البخاري، لأنها صدرت عن تحامل أو تعصب، أو عداوة، وهذا يخالف اشتراط أن يكون الناقد متصفاً بالورع، والتقوى، والبعد عن التعصب والتحامل، ولهذا السبب فإن هذه الجروح غير مقبولة .

*** **

الفصل الثاني

نقد منهج الجارح

تمهيد

في الفصل السابق اقتصر نقد الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم على بيان افتقار الجارح لشروط الناقد المؤهل الذي يعتمد قوله في نقد الرجال .

أما في هذا الفصل فالحافظ ابن حجر ينتقد مُجَرِّحِينَ مؤهلين معتد بهم في علم نقد الرجال، ولذا نجد الحافظ ابن حجر في هذا الفصل يلجأ إلى نقد منهج أولئك المجروحين، ليثبت من وراء ذلك عدم تأثير الجروح الصادرة منهم على رجال صحيح البخاري .

فمن هم رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ ابن حجر بنقده لمنهج الجارح ؟ كيف نقد الحافظ ابن حجر منهج الجارح ؟ أسلط نقده على مصطلحات الجارح من حيث مفهومه ؟ أكان اهتمامه بجدية الناقد حين إصداره للجرح ؟ وهل تأكد من استقلال الجارح في حكمه ذاك بعيداً عن مجرد التقليد ؟

وعلى كلٍ : ما أبرز ملامح نقد الحافظ ابن حجر لمنهج الجارح ؟

يمكن معرفة ذلك عن طريق مباحث هذا الفصل ، وهي :

البحث الأول : اصطلاح الجارح .

البحث الثاني : مزاح الجارح .

البحث الثالث : تقليد الجارح غيره .

البحث الرابع : معارضة الجارح للنقاد المتقدمين مع تأخر عصره .

المبحث الأول: اصطلاح الجراح

أطلق النقاد على الرواة ألفاظاً كثيرةً متنوعةً، لبيان حال مروياتهم من حيث القبول والرد، وقد اتفقت مدلولات كثير من ألفاظهم النقدية، إلا أن بعض الألفاظ اختلف مدلولها الاصطلاحي عندهم.

وقد أكد الذهبي اختلاف مفهوم بعض المصطلحات الحديثة عند العلماء، وأعطى أمثلة على ذلك، فقال: (نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهيد، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة).

أما قول البخاري: سكتوا عنه. فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه^(١). وكذا عادته إذا قال: فيه نظر. بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالا من الضعيف.

وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي. يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثابت. والبخاري قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوي. ويريد أنه ضعيف. ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل^(٢).

وقال المعلمي: (صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معنى مغايرة لمعانيها المقررة في

^(١) ومن كان اصطلاحه كالبخاري في إطلاق "السكوت عن الراوي" على مَنْ كان متروك الحديث: الإمام الجوزجاني، فقد قال في ترجمة يزيد بن عياض: (ذهب حديثه، سكت الناس عنه). أحوال الرجال ص (١٢)، وقد أجمع الأئمة على ترك حديثه، ومنهم من كذبه مثل: مالك، وابن معين، وغيرهما. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٣٥٢/١١). وقال الجوزجاني في ترجمة الجراح بن منهال: (سكت عن حديثه). أحوال الرجال ص (١٧٦). وقد أجمع الأئمة على ترك حديثه، ومنهم من كذبه مثل: ابن حبان، انظر ترجمته في الميزان (٣٩٠/١). وقال الجوزجاني في ترجمة المسيب ابن شريك: (سكت الناس عن حديثه). أحوال الرجال ص (١٩٥). وقد أجمع الأئمة على ترك حديثه، حتى أن أحمد قال: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه. انظر ترجمته في الميزان (١١٤/٤).

كتاب المصطلح).^(٣)

ولمعرفة مصطلحات العلماء أهمية كبيرة في فهم عباراتهم وأحكامهم ، نَبّه على ذلك السبكي^(٤). فقال: (ومما ينبغي أن يُتفقد عند الجرح : حال الجراح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها ، والخبرة بمدلولات الألفاظ العرفية -التي تختلف باختلاف عرف الناس ، وتكون في بعض الأزمنة مدحا ، وفي بعضها دما - أمر شديد لا يدركه إلا فقيهٌ بالعلم).^(٥)

ومن أمثلة ذلك : ما حكاه ابن معين عن اصطلاح أبي نعيم في وصفه لبعض الرواة بأنه مرجئ^(٦)، قال ابن معين: (قال أبو نعيم^(٧) : محمد بن قيس الأسدي مرجئ. قال يحيى : وكان أبو نعيم إذا قال في إنسان مرجئ فهو من خيار الناس).^(٨)

مع أن جمهور النقاد يصفون بعض الرواة بالإرجاء ذما لهم، لأن الإرجاء بدعة .

والسبب في اختلاف اصطلاح بعض النقاد المتقدمين في بعض الألفاظ، هو أن هذه الألفاظ صدرت منهم قبل ضبط وترتيب المصطلحات الحديثية - والذي قام به المتأخرون -، فكان الواحد منهم ربما استعمل اصطلاحا خاصا به، قد يخالف اصطلاح بقية النقاد في ذلك

(٣) مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة ص (ط)

(٤) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، أبو نصر السبكي ، من كبار علماء الشافعية في عصره ، فقيه ، محدث ، انتهى إليه قضاء الشام (ت: ٧٧١هـ) . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (٤/ ١٨٤)

(٥) قاعدة في الجرح والتعديل ص (٥٣)

(٦) بين الحافظ أن الإرجاء يطلق عند العلماء ويراد به أحد أمرين، فقال: (الإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين : منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللتين تقاتلتا بعد عثمان ، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكباير وترك الفرائض بالنار ، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ، ولا يضر العمل مع ذلك) . هدي الساري ص (٤٥٩)

(٧) هو: الفضل بن دكين ، أبو نعيم كوفي : من كبار حفاظ الحديث المتقنين باتفاق علماء الحديث (ت: ٢١٩هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٤٩)

(٨) تاريخ الدوري (٢/ ٥٣٥)

اللفظ^(٩).

وما من شك أن هذا الاختلاف له آثار سيئة، لأن اختلاف مدلول الاصطلاحات في الفن الواحد يؤدي إلى اختلاف الفهم، والذي يؤدي بدوره إلى نتائج غير صحيحة .
وقد تنبّه الحافظ إلى اختلاف مدلول الاصطلاحات الحديثة عند بعض النقاد، فدافع عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم، بأن الألفاظ التي أطلقها النقاد عليهم، ليست - في اصطلاح أولئك النقاد - جرحاً كما قد يظن البعض، وإن كانت جرحاً في اصطلاح غيرهم .
فمن هم رجال البخاري المتكلم فيهم الذين دافع الحافظ عنهم بأن الألفاظ التي أطلقها النقاد عليهم ليست - في اصطلاح أولئك النقاد - جرحاً، وإن كانت جرحاً عند غيرهم؟
وما هي هذه الألفاظ؟ وما مدلولها غير الجراح عند من أطلقها؟
وما مدلولها الجراح عند بقية النقاد؟

رجال البخاري المتكلم فيهم الذين دافع الحافظ ابن حجر عنهم، بأن الألفاظ التي أطلقها النقاد عليهم، ليست - في اصطلاح أولئك النقاد - جرحاً، وإن كانت جرحاً عند غيرهم:
١ - أوس بن عبد الله الربيعي، أبو الجوزاء البصري (ت : ٨٣ هـ) ^(١٠):

^(٩) قال العلامة أبو غدة - رحمه الله - : (وصدّرت منهم هذه الألفاظ : قبل توحد المصطلحات الحديثة واستقرارها، الذي يمكن تحديده تقريباً بالقرن الرابع وما بعده ، كان الخافض الناقد منهم يقوفاً في الراوي بحسب ما يتراءى له من حاله ، تبعاً لمعرفته بأحاديثه ، ونقده مروياته، وتبينه فيه قوة العدالة أو الضعف فيهما . وقد رتبها ونسقها الحافظ بن أبي حاتم - ولد سنة ٢٤٠ ، ومات سنة ٣٢٧ - بعض التنسيق، في كتاب الجرح والتعديل (٢/٣٧) . ثم نسقها المتأخرون من أهل القرن الرابع وما بعده، في مراتب متجانسة للتعديل ، ومراتب متجانسة للتحريح ، وذكروها منسقة بعضها إثر بعض في المرتبة الواحدة ، إفادة منهم أن بين اللفظ السابق واللاحق تغايراً يقل أو يكثر أو يضعف أو يقوي .
وهذا التنسيق والتوحيد في المصطلحات ، الذي قام به المتأخرون - رحمه الله عليهم - يعتبر مدلوله في ألفاظ المتأخرين، ولا يمكن أن ينفي انتباهاً أو التباين الذي وقع في عبارات المتقدمين ، لأنها أقوال قبلت وسجلت وحفظت ونقلت كما هي، وغدت من التاريخ الذي يحفظ وينقل دون تصرف فيه) . انظر الرفع والتكميل ص (١٢٩)

^(١٠) ترجمته في تهذيب الكمال (٣/٣٩٢) . روى عن : أبي هريرة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وصفيان ابن عسال . روى عنه : غالب القضاة ، وقنادة ، ومحمد بن حنادة ، وغيرهم . أخرج له البخاري حديثاً واحداً في كتاب التفسير، حديث رقم (٤٨٥٩) .

وثقه أبو زرعة ، وأبو حاتم .^(١١)

ولم يجرحه أحد إلا أن البخاري قال في ترجمته من التاريخ الكبير : (في إسناده نظر) .^(١٢)
فترجم له ابن عدي في الكامل في الضعفاء لبيان أن قصد البخاري من عبارته تلك هو عدم
سماعه من بعض الصحابة، ولا يقصد بها الجرح، قال ابن عدي : (ويقول البخاري : في إسناده
نظر : أنه لم يسمع من مثل : ابن مسعود وعائشة ، وغيرهما لا لأنه ضعيف عنده ، وأحاديثه
مستقيمة) .^(١٣)

وترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري للتنبيه على هذا أيضاً، فقال : (أوس ابن
عبد الله الربيعي أبو الجوزاء: ذكره ابن عدي في الكامل وحكى عن البخاري أنه قال: في
إسناده نظر، ويختلفون فيه . ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال : يريد أنه لم يسمع من مثل
ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده) .^(١٤)

٢-عبد العزيز بن المختار الأنصاري، أبو إسحاق البصري:^(١٥)

وثقه جمهور النقاد : كابن معين ، وأبي حاتم^(١٦)، إلا أن ابن أبي خيثمة^(١٧) نقل عن ابن معين
أنه قال فيه: (ليس بشيء)^(١٨) .

فترجم له الحافظ ابن حجر في هدى الساري للدفاع عنه، وبين أن عبارة ابن معين تلك ليست

^(١١) الجرح والتعديل (٣٠٤/٢)

^(١٢) التاريخ الكبير (١٦/٢)

^(١٣) الكامل (٤٠٢/١)

^(١٤) هدى الساري ص (٣٩١)

^(١٥) ترجمته في تهذيب الكمال (١٩٥/١٨) . روى عن : أيوب السخنياني ، وثابت البناني ، وعالم الحذاء،
وغيرهم . روى عنه : مسدد بن مسرهد ، وفهد بن عوف ، وبشر بن آدم ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه، ومن
أحاديثه عنده: في كتاب الصلاة ، حديث رقم (٤٤٧) ، في كتاب بدء الخلق ، حديث رقم (٣٢٠٠) .

^(١٦) انظر المصدر السابق (١٩٦/١٨)

^(١٧) هو: أحمد بن زهير بن حرب ، أبو بكر النسائي ثم البغدادي ، مشهور بابن أبي خيثمة : كان من الحفاظ البارزين
، قال عنه الخطيب: (ثقة ، عالم ، متقن ، حافظ) ، (ت: ٢٧٩هـ) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٥٩٦/٢)

^(١٨) تهذيب التهذيب (٣٥٦/٦)

يجرح كما قد يظنه البعض، لأن اصطلاح ابن معين في تلك العبارة هو أن أحاديث ذلك الراوي قليلة، فقال الحافظ ابن حجر: (عبد العزيز بن المختار البصري: وثقه ابن معين - في رواية ابن الجنيد وغيره - وقال في رواية ابن أبي خيثمة عنه: ليس بشيء . وقال أبو حاتم: مستوي الحديث، ثقة . ووثقه العجلي، وابن الرقي، والنسائي . قلت : احتج به الجماعة، وذكر ابن القطان الفاسي^(١٩) أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعني: أن أحاديثه قليلة جداً).^(٢٠) وقد وثقه الحافظ ابن حجر في التقريب.^(٢١)

٣- يزيد بن عبد الله بن خضيفة الكندي المدني:^(٢٢)

وثقه النقاد: كأحمد، وابن معين، وأبي حاتم، والنسائي، وغيرهم.^(٢٣)

ونقل أبو داود عن أحمد أنه قال فيه: (منكر الحديث).^(٢٤)

ولذا ترجم له الحافظ ابن حجر في هدي الساري للدفاع عنه، وبين أن عبارة أحمد تلك ليست بجرح كما قد يظنه البعض، لأن اصطلاح أحمد في قوله: (منكر الحديث)، هو أن الراوي يغرب على أقرانه بالحديث، فقال الحافظ ابن حجر: (يزيد بن عبد الله بن خضيفة الكندي: قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد - في رواية الأثرم - وكذا أبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وروى الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكر الحديث . قلت : هذه اللفظة يطلقها

^(١٩) هو: علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي أبو الحسن، الشهير بابن القطان، إمام، حافظ، ناقد، كان شيخ شيوخ أهل العلم في عصره، له مصنفات، منها: كتابه (الوهم والإيهام)، (ت: ٦٢٨هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧هـ)

^(٢٠) هدي الساري ص (٤٢٠)

^(٢١) انظر التقريب (ص: ٣٥٩، رقم: ٤١٢٠)، واكتفى الحافظ ابن حجر في التهذيب بنقل جرح ابن معين دون مناقشته .

^(٢٢) ترجمته في تهذيب الكمال (١٧٢/٣٢) . روى عن: السائب بن يزيد، وعروة بن الزبير، وعبد الله بن رافع، وغيرهم . روى عنه: مالك بن انس، وسفيان الثوري، وسليمان بن بلال، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الصلاة، حديث رقم (٤٧٠)، وفي كتاب المزارعة، حديث رقم (٢٣٢٣) .

^(٢٣) انظر تهذيب الكمال (١٧٣/٣٢)

^(٢٤) المصدر السابق . وعلق الدكتور: بشار عواد معروف على هذه الرواية بقوله: (هذا شيء لم يثبت عن أحمد فيما أرى، والله أعلم) . أقول: وأنا أيضاً أشك في ثبوتها عن أحمد، وهي غريبة كل الغرابة، فلم يذكرها إلا الآجري .

أحمد على من يعرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقرار من حاله، وقد احتج بآين
حصفة مالك والأئمة كلهم).^(٢٥)

فهذه بعض تراجم الذين دافع الحافظ عنهم بأن الألفاظ التي اطلقها النقاد عليهم ليست — في
اصطلاح أولئك النقاد — جرحاً، وإن كانت جرحاً عند غيرهم.

ولكن ما منطلق الحافظ إلى معرفة اصطلاح أولئك الأئمة في تلك العبارات ؟

مصادر الحافظ ابن حجر في معرفة اصطلاح أولئك الأئمة في تلك العبارات:

من التراجم السابقة يظهر أن مصادر الحافظ في معرفة اصطلاح أولئك الأئمة في تلك العبارات
هي عن طريق ما يلي :

١- تنصيب إمام متقدم:

ذكر الحافظ بأن بعض الألفاظ التي اطلقها النقاد، لاتعني — في اصطلاحهم — جرحاً في
الراوي، وإنما تعني أمراً آخر، واستند الحافظ في قوله هذا على تنصيب أحد العلماء، ومن
ذلك:

تنسير الحافظ لعبارة البخاري: (في إسناده نظر) . حيث نقل الحافظ في ترجمة أوس بن عبد الله
عن ابن عدي أنه يعني بذلك عدم سماعه من بعض من روى عنهم).^(٢٦)

كما نقل الحافظ عن ابن القطان بأن مصطلح ابن معين في قوله في بعض الرواة : (ليس
بشيء) . يعني أن مروياته قليلة جداً).^(٢٧)

وأحياناً لا يذكر الحافظ ابن حجر من سبقه إلى بيان معنى اصطلاح الناقد، وهو مسبوق إليه،
مثل بيانه لاصطلاح أحمد والبرديجي^(٢٨) في اطلاق لفظ (النكارة) على تفرد الراوي، وقد نبّه

^(٢٥) هدي الساري ص (٤٥٣)

^(٢٦) انظر هدي الساري (ص ٣٩١)

^(٢٧) انظر هدي الساري ص (٢٤١)

^(٢٨) هو : أحمد بن هارون بن روح ، أبو بكر البرديجي . من كبار علماء الحديث في عصره ، قال عنه الدارقطني : (ثقة

حبل) ، (ت : ٣٠١ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٧٤٢ / ٢)

على ذلك قبله ابن الصلاح، وابن رجب^(٢٩)، وغيرهما كما سيأتي. (٣٠)

٢- الاستقراء :

فقد نبّه الحافظ إلى أن بعض الألفاظ التي اطلقها النقاد، لاتعني - في اصطلاحهم - جرحا في الراوي، وإنما لها معنى آخر، واستند الحافظ في قوله هذا على الاستقراء.

ومن ذلك: بيان الحافظ لمصطلح أحمد بقوله في بعض الرواة: (منكر الحديث). حيث قال الحافظ في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خزيمة: (هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله). (٣١)

لكن لم يوضح الحافظ هل كان الاستقراء من قبله أو من قبل غيره، والأخير هو الأقوى، حيث سبقه إلى التنبيه إلى ذلك ابن الصلاح وابن رجب. (٣٢)

٣- اللغة :

استند الحافظ إلى المعاني اللغوية في بيان أن بعض الألفاظ التي اطلقها النقاد، لاتعني المفهوم الاصطلاحي للفظ الجرح، وإنما لها معنى آخر.

فعكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس (ت: ١٠٥هـ) (٣٣)، قد رماه ابن عمر^(٣٤) بالكذب^(٣٥)، فردّ الحافظ ابن حجر هذا الجرح من خلال أوجه عديدة، كان منها

(٢٩) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي، قال عنه ابن فهد المكي: (أحد العلماء الزهاد، والأئمة العباد، مفيد اخذين، واعظ المسلمين)، وكان من حفاظ عصره البارزين، (ت: ٧٩٥هـ). انظر ترجمته في لحظ الألفاظ

ص (١٨٠)

(٣٠) انظر ص (١٣٩)

(٣١) هدي الساري ص (٤٥٣)

(٣٢) كما سيأتي في انظر ص (١٣٩)

(٣٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٠/٢٦٤). روى عن: جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهم. روى عنه: أيوب السختياني، وحديد الضويل، وخالد الحذاء، وغيرهم. وهو ممن أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب العلم، حديث رقم (٧٥). في كتاب الخيض، حديث رقم (٣٠٩).

(٣٤) هو الصحابي خليل: عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن المكي، من علماء الصحابة الكبار، ومن عبادهم المشهورين (ت: ٧٣هـ) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٥/٣٢٨)

أن لفظ "الكذب" يطلق عند أهل الحجاز ويراد به أحياناً مجرد الخطأ، فقال الحافظ ابن حجر: قال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون "كذب" في موضع "أخطأ". ذكر هذا في ترجمة برد من كتاب الثقات^(٣٦) ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله: كذب أبو محمد. وذلك لما أخبر أنه يقول: الوتر واجب. فإن أبا محمد لم يقله رواية، وإنما قاله اجتهداً. والمجتهد لا يقال إنه كذب، إنما يقال إنه أخطأ، وذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة).^(٣٧)

ولا غرابة في استناد الحافظ ابن حجر إلى اللغة، لأن هؤلاء النقاد إنما يستقون الألفاظ للدلالة على المعاني من لغتهم التي نشأوا عليها، وخاصة أن لغتهم لا زالت طرية لم تشبها شائبة. الألفاظ التي ذكر الحافظ أنها ليست جرحاً في اصطلاح بعض النقاد:

فيما سبق بينت أن الحافظ ابن حجر دافع عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم، بأن الألفاظ التي أطلقها النقاد عليهم ليست في اصطلاح أولئك النقاد جرحاً، وإن كانت جرحاً في اصطلاح غيرهم، وهذه الألفاظ هي:

١- قول بعض النقاد عن الراوي بأنه (كذب):

يستعمل جميع النقاد هذه العبارة في حق الراوي الذي يضع أحاديث مكذوبة، إلا أن بعض النقاد قد يستعملها مريداً بها معناها اللغوي — وهو الخطأ وإن كان عن غير عمد — لا الاصطلاحي، ومن لا يتنبه لهذا يقع في خطأ فاحش في فهم كلام النقاد. وقد نبّه الحافظ إلى هذا في معرض دفاعه عن عكرمة مولى ابن عباس الذي نُقل تكذيبه عن ابن عمر، وقد ذكرت كلام الحافظ ابن حجر آنفاً.^(٣٨)

ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما ذكره الحافظ في ترجمة جنادة بن مروان في لسان الميزان، قال: (قال أبو حاتم: ليس بقوي أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر: أنه رأى في شارب النبي صلى الله عليه وسلم بياضاً). قلت - الحافظ ابن حجر - : أراد أبو حاتم بقوله: كذب،

(٣٥) انظر تهذيب الكمال (٢٧٩/٢٠).

(٣٦) الثقات (١١٤/٦).

(٣٧) هدي الساري ص (٤٢٧).

(٣٨) انظر ص (١٢٦).

أخطأ ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح).^(٣٩)
وقد نبه إلى أن كذب تستعمل بمعنى أخطأ علماء آخرون ، منهم:

- ابن عبد البر: قال - تعليقا على قول عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد - (قوله: كذب: أي أخطأ ، وسماه كذبا لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب ، كما أن الكذب ضد الصدق . وهذا الرجل ليس بمخبر ، وإنما قاله باجتهاد أداه إلى أن الوتر واجب ، والاجتهاد لا يدخله الكذب ، وإنما يدخله الخطأ ، وقد جاء كذب بمعنى أخطأ في غير موضع).^(٤٠)

- وقال الخطابي^(٤١): (يريد بقوله : كذب أبو محمد : أخطأ أبو محمد ، ولم يرد به تعمد الكذب الذي هو ضد الصدق ، لأن الكذب إنما يجري في الأخبار ، وأبو محمد هذا إنما أفتى فتيا ، ورأي رأيا ، فأخطأ فيما أفتى به ، وهو رجل من الأنصار له صحة ، والكذب عليه في الإخبار غير جائز .

والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها ، فتقول : كذب سمعي ، وكذب بصري . ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم للرجل الذي وصف له العسل : صدق الله ، وكذب بطن أخيك).^(٤٢)

- وقال ابن منظور: (في حديث صلاة الوتر : كذب أبو محمد: أي أخطأ ، سماه كذبا لأنه يشبه في كونه ضد الصواب ، كما أن الكذب ضد الصدق ، وإن افرقا من حيث النية والقصد ، لأن الكاذب يعلم أن مايقوله كذب ، والمخطيء لا يعلم ، وهذا الرجل ليس بمخبر ، وإنما قاله باجتهاد أداه إلى أن الوتر واجب ، والاجتهاد لا يدخله الكذب ، وإنما يدخله الخطأ ، وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ ؛ وأنشد بيت الأخطل :

(٣٩) لسان الميزان (١٣٩/٢)

(٤٠) في جامع بيان العلم وفضله (١٥٥/٢) ط: المنيرية . - عام ١٣٤٦هـ .

(٤١) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم البستي أبو سليمان الخطابي: صاحب التصانيف المشهورة ، مثل : معالم السنن ، وغريب الحديث ، وغيرها ، من كبار محدثي زمانه ، عالم باللغة ، والفقه ، والحديث ، (ت: ٣٨٨هـ) . انظر ترجمته في تذكرة

الخفاض (١٠١٨/٣)

(٤٢) عون المعبود (١٦٣/١) - ط: دهلي - عام ١٣٢٢هـ .

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

وقال ذو الرمة : وما في سمعه كذب

وفي حديث عروة ، قيل له : إن ابن عباس يقول إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لبث بمكة بضع عشرة سنة ، فقال: كذب ، أي أخطأ . ومنه قول عمران لسمرة حين قال : المغمى عليه يصلي مع كل صلاة حتى يقضيها ، فقال : كذبت ، ولكنه يصلهن معا ، أي أخطأت^(٤٣).

- وقال ابن الوزير^(٤٤) : (ومن لطيف علم هذا الباب : أن يعلم أن لفظه (كذاب) قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح ، على من يهيم ويخطيء في حديثه ، وإن لم يتبين له أنه تعمد ذلك ، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله ، ومن طالع كتب الجرح والتعديل ، عرف ما ذكرته .

ولهذا أطلقه كثير من الثقات ، على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة ، فاحذر أن تغتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء ، فالكذب في الحقيقة اللغوية يطلق على الوهم - أي الغلط - والعمد معا . ويحتاج إلى التفسير ، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة^(٤٥).

فهذه النصوص جميعها تظهر بجلاء أن لفظ الكذب يطلق على مجرد الخطأ في لغة العرب ، ومن هنا أنطلق الحافظ ابن حجر ليوضح أن وصف الكذب الذي أطلقه الصحابي الجليل ابن عمر على عكرمة ، لا يعني به الافتراء المتعمد ، وإنما قصد به أن عكرمة أخطأ بدون تعمد منه ، وهذا مما لا يؤثر على عدالته وصدقه .

^(٤٣) لسان العرب ، مادة (كذب) ، ٧٠٩/١ .

^(٤٤) هو: محمد بن إبراهيم علي القاسمي ، أبو عبد الله اليمني ، من كبار علماء اليمن المشهورين ، له مصنفات مشهورة ، منها : (تنقيح الأفطار) ، و (العواصم والقواصم) ، وغيرها ، ت : ٨٤٠ هـ . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي

(٣٠٠/٥)

^(٤٥) كتابه: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (٨٢/١)

٢- قول ابن معين في الراوي: (ليس بشيء):

غالباً ما يستعمل النقاد هذا المصطلح لجرح الرواة جرحاً شديداً يصل إلى حد الترك، ولذا قرنها الذهبي في مقدمة كتابه ميزان الاعتدال بالمصطلحات الدالة على شدة الضعف، مثل عبارة: «واهمرة، ضعيف جداً، ضعفه، ونحو ذلك».^(٤٦)

وكذا العراقي في كتابه: شرح ألفية الحديث ذكرها في المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ التجريح - وهي خمس مراتب عنده - وقرنها بالمصطلحات الدالة على شدة الضعف، مثل: ضعيف جداً، مردود الحديث، «واهمرة»، طرحوا حديثه، وقال: (وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث، لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به).^(٤٧)

وجعلها السخاوي في كتابه: فتح المغيب في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح - وهى عنده ست مراتب - وقرنها بالمصطلحات التالية: لا تحل كتابة حديثه، لا تحل الرواة عنه، لا يكتب حديثه، وغيرها.

ثم ذكر السخاوي أنه لا يستشهد ولا يعتبر بأهل المراتب الأربع السابقة من مراتب الجرح.^(٤٨)

ومما سبق نجد أن عبارة: (ليس بشيء): يُوصف بها من لا يعتبر ولا يستشهد بحديثه، فهي إذاً تُطلق على من وصل حد الترك، هذا اصطلاح جمهور النقاد.

إلا أن الحافظ المنذري^(٤٩) ذكر أنه ربما يُعتبر به إذا وثقه إمام آخر، فقال في كتابه (رسالة في الجرح والتعديل): (وأما قولهم: فلان ليس بشيء، ويقولون مرة: ليس حديثه بشيء: فهذا ينظر فيه، فإن كان الذي قيل فيه هذا قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به فيحتمل أن يكون

^(٤٦) ميزان الاعتدال (٤/١)

^(٤٧) شرح ألفية الحديث (١٠/٢)

^(٤٨) فتح المغيب (٣٤٥/١)

^(٤٩) هو: عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله، زكي الدين، أبو محمد المنذري الشامي ثم المصري: قال عنه الشريف عز الدين الخافض: (كان عديم النظر في علم الحديث على اختلاف فنونه، عالماً بصحيحه وسقيمه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه)، (ت: ٦٥٦هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٦)

قوله محمولا على أنه ليس حديثه بشيء يحتاج به ، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار والاستشهاد وغير ذلك .

وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهورا بالضعف ، ولم يوجد من الأئمة من يحسن أمره ، فيكون محمولا على أن حديثه ليس بشيء يحتاج ولا يعتبر ولا يستشهد به ، ويلتحق هذا بالمزك ، والله عز وجل أعلم .^(٥٠)

وقد وجه ابن حجر قول ابن معين في عبدالعزيز بن المختار حينما قال فيه: (ليس بشيء): بأنه لا يقصد الجرح، لأن اصطلاحه في هذا ليس كاصطلاح جمهور النقاد، فهي تعني في اصطلاحه: قلة مرويات الراوي .

ونسب الحافظ هذا التفسير لعبارة ابن معين إلى ابن القطان الفاسي، فقال الحافظ: (وثقه ابن معين - في رواية ابن الجنيد وغيره - وقال في رواية ابن أبي خيثمة عنه: ليس بشيء . وقال أبو حاتم : مستوي الحديث ثقة . ووثقه العجلي، والنسائي . قلت : احتج به الجماعة، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعني: أن أحاديثه قليلة جدا) .^(٥١)

ونلاحظ أن الحافظ لم يُعمم هذا الاصطلاح في جميع الروايات المنقولة عن ابن معين، ولذا عبر بقوله: (في بعض الروايات)، كما نلاحظ أن الحافظ ذكر أنها تقال فيمن كانت أحاديثه قليلة جدا، وليست أي قلة، وهو احتراز حسن كما سيأتي بيانه بعد قليل .

وأما نص قول ابن القطان فهو: (ما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه — أي في بكار بن عبدالعزيز الثقفي - : ليس بشيء، إنما يعني بذلك قلة حديثه ، وقد عهد يقول ذلك في المقلين، وفسر قوله فيهم ذلك بما قلناه، وبذلك على هذا أنه قد روى عنه إسحاق بن بكارين عبدالعزيز هذا: إنه صالح) .^(٥٢) ولم يذكر ابن القطان من هو هذا المفسر .

^(٥٠) رساله في الجرح والتعديل ص (٨٥)

^(٥١) هدي الساري ص (٤٢٠)

^(٥٢) بيان النظم والإيهام (٢٨١/٣)

وقال ابن القطان أيضاً: (قول ابن معين فيه - أي في صالح بن رستم البصري -: لا شيء، معناه فيه أنه ليس كغيره ، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه، فاعلم ذلك).^(٥٣)

وقد سبق الحاكمُ ابن القطان إلى بيان اصطلاح ابن معين هذا، فقال: (قول ابن معين فيه - أي في كثير بن شظير - ليس بشيء، هذا يقوله ابن معين إذا ذُكِرَ له الشيخ من الرواة يقل حديثه، ربما قال فيه : ليس بشيء، يعني: لم يسند من الحديث ما يشتغل به).^(٥٤)

والحاكم هو المُفسِّر الذي عناه ابن القطان في نضه السابق كما صرح به ابن القطان في موضع آخر.^(٥٥)

وعبارة الحاكم وابن القطان دقيقة في تحديد متى يقول ابن معين ذلك ، وهو أنه يقولها فيمن قلَّتْ مروياته .

فعلى هذا، متى ما وجدنا راوياً نص النقاد على توثيقه، وكانت مروياته قليلة، ووجدنا ابن معين قال فيه: (ليس بشيء)، حُمِلَ قوله فيه على أنه يعني: قلة مروياته، وخاصة إذا وجدت رواية أخرى عن ابن معين تُوثِّقه .

وقد أيد هذا الرأي المعلمي، فقال: (ابن معين قد يقول: ليس بشيء: على معنى قلة الحديث، فلا تكون جرحاً ، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحاً ، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين : ليس بشيء: قليل الحديث ، وقد وثق، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح ، وإلا فالظاهر أنها جرح).^(٥٦)

أما إذا قال ابن معين ذلك في راوٍ مكثّر من المرويات فإنه يقصد بذلك جرح الراوي كما هو اصطلاح الجمهور ، وهذا هو الغالب في استعمال ابن معين لتلك العبارة .

قال المعلمي - في معرض ردّه على الكوثري -: (وأما قول ابن معين: ليس بشيء : فلا ريب أنه قد يقولها في الراوي بمعنى قلة ما رواه جدا ، يعني أنه لم يسند من الحديث ما يشتغل به، فأما

^(٥٣) المصدر السابق (٥/٥٦٥)

^(٥٤) تهذيب التهذيب (٤١٩/٨)

^(٥٥) بيان الوهم والإيهام (٢٢٨/٣)

^(٥٦) التنكيل (٥٥/١)

أنه كثيرا مايقول هذا فيمن قل حديثه فهذه مبالغة ،وقد مضى تحقيق ذلك في ترجمة ثعلبة من النطليعة^(٥٧)، وحاصلة أن الظاهر المتبادر من هذه الكلمة الجرح فلا يعدل عنه إلا بحجة^(٥٨) .
والغالب أن ابن معين يستعملها في تضعيف الراوي، وقد أكد على ذلك بعض المحققين من المعاصرين:

فقال الشيخ أبو غدة في تعليقه على كتاب قواعد في علوم الحديث : (وأما في أكثر الروايات فيعني بقوله : ليس بشيء : تضعيف الراوي تضعيفا شديدا ، كما يعنيه الجمهور من هذه الجملة ، وقد غفل الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى عن هذا القيد في بعض الروايات ، فعمم الحكم بقوله : إنما يريد أنه لم يرو حديثا كثيرا .

وتابعه اللكنوي في الرفع والتكميل . وهو وهم سببه الغفول عن القيد المذكور .

وقد توسعت في بيان هذا توسيعا طويلا ، وسقت من كلام ابن معين ثلاثين شاهدا على صحة هذا الذي قلته ، وذلك فيما علته على الرفع والتكميل^(٥٩) .^(٦٠)

وقال أيضا : (الغالب من حال ابن معين أنه يقصد بقوله : ليس بشيء : أن أحاديثه قليلة ، ومن غير الغالب يريد به تضعيف الراوي ، هكذا كنت رجحت أول الأمر ، في بيان المراد من قول ابن معين في الراوي : ليس بشيء : أنه ينبغي أن يقال : الغالب أنه يريد به أن أحاديثه قليلة ، ومن غير الغالب يريد به تضعيف الراوي .

ثم ترجح عندي الآن - بما وقعت عليه من شواهد كثيرة - الجزم بأن قول ابن معين في الراوي : ليس بشيء : يعني به ضعف الراوي ، وقد يعني به قلة أحاديثه في بعض الروايات^(٦١)

^(٥٧) الطليعة ص(٥٥) ، وهو النص السابق .

^(٥٨) التنكيل (٢١٥/١)

^(٥٩) الرفع والتكميل ص(٢١٣)

^(٦٠) قواعد في علوم الحديث (٢٦٣-٢٦٤)

^(٦١) ذكر الشيخ أبو غدة - رحمه الله - في تعليقه على الرفع والتكميل ص (٢١٣) أن ابن عدي وهم في ذكر محمد ابن قيس الأسدي في الكامل (٢٢٥٤/٦) لقول ابن معين فيه : (ليس بشيء) ، وأن وهمه هذا بسبب ذوله عن مصطلح ابن معين في هذا اللفظ .

على حد تعبير ابن القطان). (٦٢)

وقال أيضا: (إن معنى التضعيف من هذه الجملة: ليس بشيء: هو المعنى الحقيقي لها، والمستعملة فيه - وخاصة بعد هذه الشواهد الكثيرة التي سقتها -، فلا يعدل عنه إلا بقرينة صارفة، تدل على أنه يريد من هذه الكلمة قلة أحاديث الراوي لاتضعفه). (٦٣)

ومن أكد على أن الغالب أن ابن معين يستعملها في تضعيف الراوي من المحققين المعاصرين: الدكتور أحمد محمد نور سيف، فقال: (الغالب في استعماله هذا المصطلح تعني عنده: الضعف الشديد). (٦٤)

ونبه الدكتور أحمد محمد نور سيف إلى أن ابن معين يستخدم هذه العبارة لمعان أخرى، مما مختلفة مما يصعب معه تحديد مقصود ابن معين منها أحيانا، ثم قال: (ولتعدد هذه المدلولات في هذا المصطلح، ومباينتها لمعهود هذا اللفظ، بات من الصعوبة أحيانا تحديد المراد منه). (٦٥)

ومن الأمثلة الواضحة التي تدل على أن قصد ابن معين الجرح الشديد في قوله أحيانا عن الراوي: (ليس بشيء). ما قاله ابن أبي حاتم في ترجمة خالد بن أيوب من الجرح والتعديل قال: (ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب لا شيء، يعني: ليس بثقة). (٦٦)

وعلى هذا فقول ابن معين في عبدالعزيز المختار: (ليس بشيء)، ليس هو من باب الجرح، وإنما هو من باب الإخبار عن قلة رواياته، بدليل أنه وثقه في رواية إسحاق بن منصور عنه (٦٧)

وابن عدي لم يخطئ في ذلك، لأن عبارة ابن معين: (ليس بشيء)، لا تُروى عنه. الكامل (٢٢٥٤/٦)، وأبو غدة اعتمد ما جاء في تهذيب التهذيب (٩ / ٤١٢)، والحافظ لم ينقل فيه عبارة ابن عدي بدقة.

(٦٢) الرفع والتكميل ص (٢١٥)

(٦٣) الرفع والتكميل ص (٢٢١)

(٦٤) يحيى بن معين وكتابه التاريخ (١١٧/١)

(٦٥) المصدر السابق (١١٩/١)

(٦٦) الجرح والتعديل (٣٢١/٣)

(٦٧) الجرح والتعديل (٣٩٤/٥)

، وكذا في رواية الدوري^(٦٨)، كما أن علماء الجرح والتعديل متفقون على توثيقه^(٦٩)، وقد قال فيه الذهبي: (ثقة حجة)^(٧٠).

٣- قول البخاري: (في إسناده نظر):

هذه العبارة من العبارات التي يستعملها البخاري في تراجم الرواة من كتابه التاريخ الكبير، فماذا يقصد البخاري من وراءها؟

بيّن ابن عدي -في الكامل في الضعفاء- أن قصد البخاري من عبارته تلك هو عدم سماع الراوي من بعض مَنْ روى عنهم، قال ابن عدي في ترجمة أوس بن عبد الله الربيعي: (ويقول البخاري: في إسناده نظر: أنه لم يسمع من مثل: ابن مسعود وعائشة، وغيرهما لا لأنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة)^(٧١).

وإنما نبه ابن عدي على ذلك حتى لا يظن ظان أن البخاري قصده جرح الرجل، ولذلك ترجم له في الكامل دفاعاً عنه .

وكذا ترجم الحافظ ابن حجر لأوس بن عبد الله الربيعي ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للتنبيه على هذا فقال: (أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء: ذكره ابن عدي في الكامل وحكى عن البخاري أنه قال: في إسناده نظر، ويختلفون فيه . ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال: يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده)^(٧٢). مع أنني لم أجد أحداً فهم من قول البخاري: (في إسناده نظر) . أنه من باب الجرح في الراوي، وإن كان هذا لا يمنع من التنبيه على ذلك من باب الاحتراز كما صنع الحافظ ابن حجر .

وقد نبه الذهبي أيضاً على أن عبارة البخاري هذه ليست جرحاً في الراوي، ونبه إلى أنه قد يقصد منها بيان عدم صحة الإسناد إلى الراوي نفسه، فقال في ترجمة أويس بن عامر القرني

(٦٨) كما في تاريخه (٣٦٧/٢)

(٦٩) انظر تهذيب الكمال (١٩٥/١٨)

(٧٠) الميزان (٦٣٤/٢)

(٧١) الكامل (٤٠٢/١)

(٧٢) هدي الساري ص (٣٩١)

الزاهد في الميزان: (وقال البخاري أيضا في الضعفاء : في إسناده نظر . قلت : هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر، ولولا أن البخاري ذكر أويساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً ، فإنه من أولياء الله الصادقين ، وما روى الرجل شيئاً فيضعف أو يوثق من أجله). (٧٣)

٤- (منكر الحديث)، (يروى مناكير) :

من العبارات التي استعملها النقاد في نقد الرواة، وصف الراوي بأنه: منكر الحديث، أو يروي مناكير .

وقد نبّه الحافظ في بعض التراجم إلى أن المدلول الاصطلاحي لهاتين العبارتين لاتعني الجرح عند بعض الأئمة، وإنما تعني: أن الراوي قد تفرد بأحاديث، ومن هذه التراجم:

١- ترجمة يزيد بن عبد الله بن خضيفة الكندي: فقد قال الحافظ ابن حجر: (وعن أحمد أنه قال: منكر الحديث . قلت : هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله). (٧٤)

٢- وقال في ترجمة بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري^(٧٥): (وثقه ابن معين، والعجلي، والترمذي، وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس . وقال مرة : ليس بذلك القوي . وقال أبو حاتم: ليس بالمتمين يكتب حديثه . وقال ابن عدي: صدوق، وأحاديثه مستقيمة، وأنكر ما روى حديث إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها، ومع ذلك فقد أدخله قوم في صحاحهم . قال أحمد: روى مناكير . قلت : احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة). (٧٦)

(٧٣) الميزان (٢٧٨/١ - ٢٧٩)

(٧٤) هدي الساري ص (٤٥٣)

(٧٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤/ ٥٠). روى عن: الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وأبيه عبد الله، وغيرهم، روى عنه: حفص بن غياث، وعبد الله بن إدريس، وحماد بن إسامة، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث منها : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (١١)، وفي كتاب العلم، حديث رقم (٧٩).

(٧٦) هدي الساري ص (٣٩٢)

٣- وقال ابن حجر في ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ^(٧٧): (وثقه ابن معين، والجمهور، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول - وذكره-: في حديثه شيء، يروي أحاديث منكرة . قلت : المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفردي الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة). ^(٧٨)

٤- وقال ابن حجر في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي، أبو عمر اليمامي ^(٧٩): (وثقه يحيى ابن معين، والدارقطني، وقال البردنجي: منكر الحديث . قلت : أوردتُ هذا لئلا يستدرك، وإلا فمذهب البردنجي أن المنكر: هو الفردي، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله: منكر الحديث، جرحاً بيناً كيف ! وقد وثقه يحيى بن معين، وماله في البخاري سوى حديث عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس في النهي عن المخابرة، وهو عنده من طرق غير هذه عن أنس). ^(٨٠)

فالحافظ ابن حجر يرى أن إطلاق أحمد والبردنجي النكارة على أحاديث الراوي الثقة لا يعتبر جرحاً، كما نص على ذلك في هذه التراجم. ^(٨١)

وهذا المفهوم الاصطلاحي عند أحمد والبردنجي وغيرهما يخالف اصطلاح النقاد الآخرين:

- فالإمام البخاري قال: (من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه). ^(٨٢)

^(٧٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٠١/٢٤). روى عن: جابر بن عبد الله، وعائشة، وأنس بن مالك، روى عنه: محمد ابن مسلم الزهري، ومحمد بن عجلان، والأوزاعي، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الإيمان، حديث رقم (٥٤)، وفي كتاب الأذان، حديث رقم (٦١٢)

^(٧٨) هدي الساري ص (٤٣٧)

^(٧٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥٣٧/٣٢). روى عن: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وحسين بن عبد الله ابن عبيد الله بن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة بن خالد، روى عنه: إسحاق بن أبي إسرائيل، وابنه عمر بن يونس، ومسدد بن مسرهد، ويحيى بن إسحاق . أخرج له البخاري حديثاً واحداً في كتاب البيوع، حديث رقم (٢٢٠٧).

^(٨٠) هدي الساري ص (٤٥٥)

^(٨١) وقد خالف الحافظ ابن حجر رأيه هذا كما سيأتي بعد قليل .

^(٨٢) ميزان الاعتدال (٦/١) و (٢٠٢/٢)، وصححه سننه إلى البخاري ابن حجر في لسان الميزان (٢٠/١).

- والإمام الترمذي عنده المنكر هو: (الحديث الذي تفرد به الراوي الضعيف، من غير أن يكون ثقة خالفه). (٨٣)

- وأما مسلم فعرفه بقوله: (وعلمامة المنكر في حديث المحدث ، إذا ما عُرِضَتْ روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا ، خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكن توافقها . فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث ، غير مقبولة ولا مستعملة). (٨٤)

وقال الإمام النووي - شارحا قول الإمام مسلم - : (وهذا الذي ذكر رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدثين ، يعني به المنكر المطرود ، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث ، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطا متقنا . وقوله : أو لم تكن توافقها : معناه لا توافقها إلا في قليل). (٨٥)

وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه : النكت على كتاب ابن الصلاح - تعليقا على كلام الإمام مسلم - مانصه : (فالرواة الموصوفون بهذا هم المستزكون ، فعلى هذا رواية المستزك عند مسلم تسمى منكرا ، وهذا هو المختار). (٨٦)

وأما اصطلاح المتأخرين فيختلف عن المتقدمين، فالمنكر عند المتأخرين هو : الحديث الذي رواه ضعيفٌ مخالفا لثقة. (٨٧)

والحافظ مسبق في التنبيه على أن بعض الأئمة المتقدمين يقصدون بالنكارة تفرد الراوي، ومن ذكر ذلك قبله :

- الإمام ابن الصلاح قال : (النوع الرابع عشر : معرفة المنكر من الحديث : بلغنا عن البردنجي الحافظ أنه: الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف مثنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه، ولا من وجه آخر، فأطلق البردنجي ذلك ولم يفصل، وأطلق الحكم على

(٨٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهم وبين الصحيحين ص (١٩٢)

(٨٤) صحيح مسلم (١٧ / ١) تحقيق الشيخ خليل مأمون دار المعرفة ط الأولى عام ١٤١٤ هـ بيروت .

(٨٥) المصدر السابق .

(٨٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٥/٢)

(٨٧) انظر الرفع والتكميل ص (٢٠٠)، تدريب الراوي (٢٧٩/١)

التفرد: بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث). (٨٨)

- ونبه على ذلك أيضا ابن رجب في شرح علل الترمذي، فذكر أن إطلاق المنكر على ما تفرد به الراوي هو اصطلاح يحيى بن سعيد القطان، وأحمد، والبرديجي، ولنفاضة قوله انقله بطوله، قال: (لم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، أن المنكر هو: الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث - وهو متن الحديث - إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرا .

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بخديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وهذا كالتصريح بأن كل ما يتفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : في النهي عن بيع الولاء وهبته. (٨٩)

وقال إسحاق بن هاني: قال لي أبو عبد الله - يعني أحمد - قال لي يحيى بن سعيد: لأعلم عبيدا لله - يعني ابن عمر - أخطأ إلا في حديث واحد لنافع، عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام... الحديث (٩٠).

قال أبو عبد الله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه .

قال أبو عبد الله: قال لي يحيى بن سعيد: فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن ابن عمر مثله. قال أبو عبد الله: لم يسمعه إلا من عبيدا لله، فلما بلغه عن العمري صححه .

وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تنزل إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك .

(٨٨) كتابه علوم الحديث (ص ٣٧ - ٣٨)

(٨٩) أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب: بيع الولاء وهبته انظر فتح الباري (١٦٧/٥)، وفي كتاب الفرائض، باب: من

تبرأ من مواليه انظر فتح الباري (٤٢/١٢)

(٩٠) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة انظر فتح الباري (٥٦٥/٢)

قال أحمد في بريد بن عبد الله بن أبي بردة : يروي أحاديث منكر .
وقال أحمد في محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي -وهو المنفرد برواية حديث الأعمال بالنيات- : في حديثه شيء ، يروي أحاديث منكر أو قال : منكرة .
وقال في زيد بن أبي أنيسة : إن حديثه لحسن مقارب ، وإن فيها لبعض النكارة ، قال : وهو على ذلك حسن الحديث .

قال الأثرم : قلت لأحمد : أن له أحاديث إن لم تكن منكر فهي غرائب . قال : نعم .
قال ابن رجب : وهؤلاء الثلاثة متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح ، وقد استنكر أحمد ما تفردوا به ، وكذلك قال في عمرو بن الحارث : له أحاديث منكر ، وفي الحسين بن واقد ، وخالد بن مخلد ، وجماعة خرج لهم في الصحيح بعض ما ينفردون به .
وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا ، وإن مارواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه ، وليس له علة فليس بمنكر ، وقد خرجا في الصحيحين حديث بريد بن عبد الله بن أبي بردة ، وحديث محمد بن إبراهيم التيمي ، وحديث زيد بن أبي أنيسة .^(٩١)
وجمهور النقاد لا يرون انفراد الثقة الحافظ قادحا في صحة الحديث ، وقد نص على ذلك بعض العلماء المحققين ، منهم :

-الإمام مسلم قال : (حكم أهل العلم ، والذي يعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث ، أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رواه وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيء ليس عند أصحابه قبلت زيادته) .^(٩٢)
-وقد سبق ذكر قول النووي في قبول ما انفرد به الثقة الضابط^(٩٣) .
-وقال الذهبي : (تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا ، وتفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرًا) .^(٩٤)

^(٩١) شرح علل الترمذي (٦٥٣/٢ - ٦٥٧)

^(٩٢) مقدمة صحيح مسلم (١٩/١)

^(٩٣) انظر ص (١٣٨)

^(٩٤) الميزان (١٤١/٣)

- وقد نقل ابن رجب عن أبي يعلى الخليلي تصحيح أفراد الثقات الحفاظ، وذكر أن هذا متفق عليه بين العلماء فقال: (فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً ، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات ، أو أفراد إمام عن الحفاظ والأئمة صحيح متفق عليه ، ومثله بحديث مالك في المغفر .

وفرق الخليلي بين ما انفرد به شيخ من الشيوخ الثقات ، وما انفرد به إمام أو حافظ ، فما انفرد به إمام أو حافظ قبل واحتج به ، بخلاف ما انفرد به شيخ من الشيوخ ، وحكى ذلك عن حفاظ الحديث) . (٩٥)

- وقال ابن كثير: (إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قُبِلَ شرعاً، ولا يقال له منكر، وإن قيل له ذلك لغة) . (٩٦)

فالحافظ ابن حجر يرى أن إطلاق أحمد والبرديجي النكارة على أحاديث الراوي الثقة لا يعتبر جرحاً، كما نص على ذلك في هذه التراجم .

وقد خالف ابن حجر رأيه - المذكور في تراجم المتكلم فيهم - بعدم اعتبار عبارتي: (منكر الحديث ، و يروي مناكير) جرحاً عند من يطلقها من الأئمة، فذكر في كتابه (النكت على ابن الصلاح) أن أصحاب هذا الاصطلاح يطلقونه على الراوي الذي لم يصل إلى درجة الثقة، وعلى من لا تصحح أحاديثه بدون عاضد، فقال: (أطلق الإمام أحمد ، والنسائي ، وغير واحد من النقاد، لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده) . (٩٧)

أقول: وإذا كان لا يحكم لحديثه بالصحة، فهذا يعني أنه لم يصل إلى درجة الثقة المحتج به، فهو جرح عند من يطلقه من الأئمة، ولم يذكر الحافظ دليلاً على ذلك ، وقوله في تراجم هؤلاء الرواة المتكلم فيهم المذكورين في هدي الساري يخالف ما قاله هنا مخالفة بينة .

(٩٥) شرح العلل (٦٥٨/٢ - ٦٥٩)

(٩٦) الباعث الخنثي ص (٥٨)

(٩٧) كتابه النكت على ابن الصلاح (٦٧٤/٢)

كما أن أحمد وغيره قد اطلقوا هذه العبارات على رواة ثقات أثبات، حديثهم صحيح بالإتفاق، كقول أحمد في يزيد بن عبد الله بن خصيفة: (منكر الحديث) .^(٩٨)
مع أن أحمد قد قال فيه أيضا: (ثقة ثقة) .^(٩٩) وهذا من صيغ التوثيق العالية جدا.
وقال الحافظ في ترجمته من هدي الساري: (احتج به مالك، والأئمة كلهم) .^(١٠٠)
وكذا قال أحمد لفظ: (يروي مناكير) . في محمد بن إبراهيم التيمي ، وحديثه صحيح بالإتفاق^(١٠١) .

وكذا البردنجي أطلق ذلك في سياق ما انفرد به شعبة، وابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وحديثهم صحيح باتفاق أهل الحديث .
ولا يُستبعد أن يكون الإمام أحمد يرى أن انفراد الراوي بأحاديث لا يتابع عليها، مما يؤثر على ثقة الراوي، فقد كان أحمد يحمل على بعض الرواة بسبب روايتهم للمناكير، ولم يكن يخرج مناكيرهم تلك في مسنده، كما كان يفضل غيرهم عليهم بسبب ذلك، ومن هؤلاء الرواة :
- يونس بن يزيد الأيلي: قال أبو الحسن الميموني : سئل أحمد بن حنبل : من أثبت الناس في الزهري ؟ قال : معمر . قيل له : يونس ؟ قال : روى أحاديث منكراً .^(١٠٢)
وقال أحمد أيضا: (في حديث يونس بن يزيد منكرات عن الزهري ، منها : عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : فيما سقطت السماء العشر) .^(١٠٣)
وهذا النقد لم يقله سوى أحمد ، أما بقية العلماء فقد قبلوا هذه الأحاديث وصححوها .
فهذا الحديث الذي نص أحمد على نكارتة : قد أخرجه البخاري^(١٠٤) ، وغيره .^(١٠٥)

^(٩٨) هدي الساري ص (٤٥٣)

^(٩٩) أخرج والتعديل (٢٧٤/٩)

^(١٠٠) هدي الساري ص (٤٥٣)

^(١٠١) هدي الساري ص (٤٣٧)

^(١٠٢) تهذيب الكمال (٥٥٥/٣٢)

^(١٠٣) المصدر السابق .

^(١٠٤) في الزكاة ، باب : العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري انظر فتح الباري (٣/٣٤٧ ، حديث رقم :

ولم يخرج أحمد في مسنده لنكارتة عنده كما نص على ذلك .

- وقال أحمد عن عباس الأنصاري: (ما أنكرتُ من حديث عباس الأنصاري إلا حديثاً واحداً عن سعيد ، وما حدثه عن يونس ، وخالد ، وداود ، وشعبة ، صحيح ، ما أرى بحديثه بأس ، إلا هذا الحديث حديث سعيد ، هو عندي كذب باطل). (١٠٦)

- وقال عن مسلمة بن علقمة: (شيخ ضعيف الحديث، حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير ، فأسند عنه). (١٠٧)

وعدم قبول ما انفرد به الراوي هو مذهب يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل كما يظهر مما نقله ابن رجب. (١٠٨)

ومما سبق يظهر لنا بجلاء أن الحافظ ابن حجر قد تنبّه إلى اختلاف مدلول بعض المصطلحات الحديثية عند النقاد، فدافع عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم، بأن الألفاظ التي اطلقها النقاد عليهم، ليست - في اصطلاحهم - جرحاً كما قد يظن البعض، وإن كانت جرحاً في اصطلاح غيرهم .

*** **

(١٠٥) مثل : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب: صدقة الزرع ، (١٠٨/٢ ، رقم: ١٥٩٦) ، والترمذي في كتاب الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره ، (٣٢/٣ ، رقم: ٦٤٠) ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب: ما يوجب العشر ، وما يوجب نصف العشر ، (٤١/٥) ، وابن ماجة في كتاب الزكاة ، باب: صدقة الزروع والتمار. (٥٨١/١ ، رقم: ١٨١٧) ، وابن حبان في صحيحه في كتاب الزكاة ، باب: العشر ، (٨١، ٨٠/٨ ، رقم: ٣٢٨٥ و ٣٢٨٧) ، والبيهقي في شرح السنة في كتاب الزكاة، باب: قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض (٣٤٥/٣ ، رقم: ١٥٧٤) .

(١٠٦) العلل ومعرفة الرجال (٣١٨/٢ - ٣١٩ رقم ٢٤١٢)

(١٠٧) المصدر السابق (٥٢٣/٢ - ٥٢٤ ، رقم: ٣٤٥)

(١٠٨) انظر نص كلام ابن رجب في ص (١٣٩)

المبحث الثاني: مزاح الجراح

يحصل أحيانا أن يصدر جرح من أحد النقاد على سبيل المزاح والمباشطة، ولم يكن الجراح قاصدا الجرح حقيقة، وإن كان قد صدر منه، وهذا لا يؤثر على من قيل فيه ذلك الجرح، ومن صور صدور الجرح من الناقد على سبيل المزاح:

- ما ذكره عمر بن أحمد الجوهري^(١٠٩) قال: (سمعت جعفر بن محمد الصائغ^(١١٠) يقول: اجتمع علي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعفان بن مسلم، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة: علي بن المديني في حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل في إبراهيم ابن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك. فقال علي بن المديني: ورابع معهم. قال: من ذاك؟ قال: وعفان في شعبة. قال عمر بن أحمد: وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح).^(١١١)

وعلق الذهبي على هذه القصة في موضعين، فقال في الميزان: (قلت - القائل الذهبي -: هذا منهم على وجه المباشطة، لأن هؤلاء من صغار من كتب من المذكورين. فقد ذكر عفان عند ابن المديني مرة، فقال: كيف أذكر رجلا يشك في حرف فيضرب على خمسة أسطر).^(١١٢) وقال في تذكرة الحفاظ: (قلت: هذا على وجه المزاح والتعنت، فإن أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث، فغيرهم أثبت في المذكورين منهم).^(١١٣)

- ومن الأمثلة أيضا على مزاح الناقد في جرحه للرواة:

^(١٠٩) هو: عمر بن أحمد بن علي الجوهري، أبو حفص المروزي، مشهور بابن علق، قال عنه الذهبي: (الإمام، الحفاظ، الثقة)، (ت: ٣٢٥هـ). انظر ترجمته في السير (٢٤٣/١٥)

^(١١٠) هو: جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، أبو محمد البغدادي، كان من المحدثين الثقات، معروف بالزهد والصلاح والعبادة، قال عنه الذهبي: (الإمام، المحدث، شيخ الإسلام)، (ت: ٢٧٩هـ). انظر السير (١٩٧/١٣)

^(١١١) تذكرة الحفاظ (٣٨٠/١) والميزان (٨٢/٣)

^(١١٢) الميزان (٨٢/٣)

^(١١٣) تذكرة الحفاظ (٣٨٠/١)

- أن رجلا سأل صالح جزرة : ما تقول في سفیان الثوري ؟ فقال صالح: كذاب، فكتب ذلك الرجل، فتعجبت من ذلك . فقلت: يا أبا علي! هذا لا يحل لك، فإن الرجل يتوهم أنك قلته على الحقيقة، فيحكىه عنك ! فقال : ما أعجبك؟ من يسأل مثلي عن مثل سفیان الثوري، يفكر فيه أن يحكي أو لا يحكي .^(١١٤)

ولم يُقبل الحافظ ابن حجر بعض الجروح الصادرة من بعض النقاد معللا ذلك بأن الجرح الصادر من الناقد كان على سبيل المزاح، فقد دافع الحافظ ابن حجر عن أحد رجال صحيح البخاري بأن الجرح قد صدر من الناقد على سبيل المزح، لا الجد ، وهذا الراوي هو : شجاع بن الوليد بن قيس الكوفي، أبو بدر الكوفي (ت: ٢٠٤ هـ):^(١١٥)

أخرج له البخاري في صحيحه حديثا واحدا في كتاب الحج،^(١١٦) ، قال الحافظ ابن حجر: (ليس له عند البخاري سوى حديث واحد في المحصر ، وقد توبع شيخه فيه)^(١١٧) ، وهو عمر بن زيد العمرى عن نافع عن ابن عمر .^(١١٨)

وقد ذكر المنذري أن الشيخين احتجا به، فقال: (احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما).^(١١٩)

وكذا قال الذهبي في السير: (قد قفز القنطرة ، واحتج به أرباب الصحاح) .^(١٢٠)

أقول: لم يحتج به الشيخان ، فقد أخرج له البخاري حديثا واحدا توبع شيخه عليه كما سبق . وأما مسلم فقد أخرج له ثلاثة أحاديث متابعة .^(١٢١)

^(١١٤) تاريخ بغداد (٣٢٧/٩)

^(١١٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٣٨٢ / ١٢) . روى عن : الأعمش ، وموسى بن عقبة ، وزهير بن معاوية ، وغيرهم . روى عنه : أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعلي بن المديني ، وغيرهم .

^(١١٦) حديث رقم (١٨١٢)

^(١١٧) وتابع شيخه في كتاب الغازي : جويرية، حديث رقم (٤١٨٥) ، و مالك بن أنس، حديث رقم (٤١٨٣) .

^(١١٨) هدي الساري ص (٤٠٩)

^(١١٩) في كتاب : (جوابه عن أسئلة في الجرح والتعديل) ص (٨٣)

^(١٢٠) السير (٣٥٤ / ٩)

وقد وثقه أحمد بن حنبل، فقال عبد الله بن أحمد^(١٢٢): (كان أبي إذا رضي عن إنسان، وكان عنده ثقة، حدث عنه وهو حي، فحدثنا عن شجاع).^(١٢٣)

وقال المروزي^(١٢٤): (قلت لأبي عبد الله: أبو بدر ثقة هو؟ قال: أرجو أن يكون صدوقاً، قد جالس قوماً صالحين).^(١٢٥)

وقد وثقه ابن معين في ثلاث روايات، وهي: رواية عبد الخالق بن منصور^(١٢٦)، وابن أبي خيثمة^(١٢٧)، وفي رواية الدوري^(١٢٨)، ووثقه ابن نمير^(١٢٩)، وقال العجلي^(١٣٠)، وأبو زرعة^(١٣١): (لابأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٣٢).
وقال الذهبي في كتابه من تكلم فيه وهو موثق: (ثقة مشهور).^(١٣٣)

^(١٢١) وهي: ١- حديث عمر في أكل لحم الضب، في كتاب الصيد (١٩٤٣) روى عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، وتويع شيخه: تابعه أيوب، واللبث بن سعد، ومالك بن مغول. ٢- حديث سعد في التصبح بسبع عجوات. في كتاب الأثرية (٢٠٤٧) وتابعه: أبو أسامة، ومروان بن معاوية. ٣- حديث جابر بن سمرة في وصف حوض النبي صلى الله عليه وسلم، في كتاب الفضائل (٢٣٠٥) وقد تويع عليه متابعة ناقصة في الموضوع نفسه.
^(١٢٢) هو: عبد الله بن أحمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن الشيباني، إمام ثقة نبت، من كبار علماء زمانه، قال عنه أبوه: (قد وعى عبد الله علماً كثيراً)، (ت: ٢٩٠هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/٦٦٥).

^(١٢٣) العلل ومعرفة الرجال (١/٢٣٨، رقم ٣١٠).

^(١٢٤) هو: أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروزي البغدادي: أجل أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، قال عنه الذهبي: (لزم أحمد دهرًا، وأخذ عنه العلم والعمل، كان إمامًا في السنة، شديد الاتباع)، (ت: ٢٧٥هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/٦٣١).

^(١٢٥) تاريخ بغداد (٩/٢٤٩).

^(١٢٦) في تاريخ بغداد (٩/٢٤٩).

^(١٢٧) في تاريخ بغداد (٩/٢٤٩).

^(١٢٨) انظر تاريخ الدوري (٢/٢٤٩).

^(١٢٩) انظر قوله في تهذيب التهذيب (٣/٣١٤).

^(١٣٠) تاريخ الثقات (ص: ٢١٥، رقم ٦٥٥).

^(١٣١) الجرح والتعديل: (٤/٣٧٩).

^(١٣٢) الثقات (٦/٤٥١).

^(١٣٣) من تكلم فيه وهو موثق (ص ٩٨، رقم ١٥٦).

وقال في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: (وثقوه ، وحديثه في الأصول الستة^(١٣٤)) وقال في الميزان: (صدوق مشهور)^(١٣٥).

وقد نقل أحمد بن حنبل عن ابن معين ما يدل على قدحه فيه ، فقال أحمد عن شجاع: (كان شيخا صدوقا صالحا ، قال : ولقيته يوما مع يحيى بن معين فقال له يحيى: يا كذاب . فقال: إن كنت كذابا وإلا فهتكك الله)^(١٣٦).

وقد ترجم الحافظ ابن حجر لشجاع ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، فذكر أن ذلك الجرح قد صدر من ابن معين على سبيل المزاح ، فقال: (شجاع بن الوليد بن قيس السكوني: قال أحمد : كان شيخا صدوقا صالحا ، قال : ولقيته يوما مع يحيى بن معين فقال له يحيى: يا كذاب . فقال : إن كنت كذابا وإلا فهتكك الله . وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة . انتهى ، فكأنه مازحه فما احتمل المزاح . وسئل أبو زرعة عنه فقال: لا بأس به . وروثقه أيضا العجلي ، وابن نمير)^(١٣٧).

وأرى أن توجيه الحافظ لقول ابن معين بأنه كان على سبيل المزاح فيه نظر ! لأن سياق الروايات لا يشهد لذلك ، فقد رويت هذه القصة عن الإمام أحمد من ثلاث روايات:

١- الرواية الأولى: رواية عبد الله بن أحمد قال: (سمعت أبي يقول : كنت أنا ويحيى ابن معين فلقينا أبا بدر في الطريق ، فدنا إليه يحيى ، فقال له : يا شيخ كنت حدثتنا عن خصيف بواحد ، ثم قد حدثت بآخر ، انظر لا يكون ابنك يجيئك بهذه الأحاديث ؟

قال أبي : فدعا عليه ، فقال : اللهم إن كان يبهتي فافعل به ودعا عليه . قال-أحمد- : ثم لم آت به بعد ، استحيت منه ، وذهب إليه يحيى بعد ذلك . قلت لأبي : وائش الذي حدث به بعد عن خصيف . فقال : قال أبو بدر : سألت زائدة خصيف)^(١٣٨).

^(١٣٤)الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص ١٠٩ ، رقم ٤٣)

^(١٣٥)الميزان (٢٦٤/٢)

^(١٣٦)في تاريخ بغداد(٢٤٩/٩)

^(١٣٧)هذي الساري ص (٤٠٩)

^(١٣٨)الضعفاء الكبير (١٨٤/٢)

٢- الرواية الثانية : رواية المروزي : قال (قال أبو عبد الله : كنت مع يحيى بن معين ، فلقي أبا بدر ، فقال له : اتق الله يا شيخ ، وانظر هذه الأحاديث ، لا يكون ابنك يعطيك . قال أبو عبد الله : فاستحييت وتنحيت ناحية ، فبلغني أنه قال : إن كنت كاذبا ففعل الله بك وفعل) (١٣٩)

٣- الرواية الثالثة : رواية حنبل بن إسحاق (١٤٠) ، قال : (قال أبو عبد الله : كان أبو بدر شيخا صالحا ، صدوقا ، كتبنا عنه قديما . قال : ولقيه يحيى بن معين يوما فقال له : يا كذاب ، فقال له الشيخ : إن كنت كاذبا فهتك الله (١٤١) . قال أبو عبد الله : فأظن دعوة الشيخ أدرسته) . (١٤٢)

وأتم الروايات عن أحمد هي رواية ابنه عبد الله ، وهي تشعر أن شجاعاً بدر منه ما كان سبباً لاستفسار ابن معين منه بذلك الأسلوب الشديد ، والذي بدر منه - كما في رواية عبد الله - هو أنه حدثهم بحديث واحد عن خصيف ، ويظهر أنه أخبرهما أنه ليس عنده غيره عن خصيف ، ثم بلغهما بعد أن حدث بحديث آخر عن خصيف ، فاستكر ابن معين أن يكون هذا الحديث من مسموعاته عن خصيف ، وطلب منه أن يحذر أن يكون ابنه أعطاه هذه الأحاديث فرواها بدون التصريح بالسماع .

فعلى هذا يكون ابن معين اتهمه بالتدليس لا الكذب ، لأن شجاعاً لم يصرح بالسماع من خصيف في الحديث الأخير الذي بلغ أحمد وابن معين ، ونصه كما ذكره أحمد : (قال أبو بدر : سألت زائدة خصيف) . (١٤٣)

ولم يكن شجاع يصرح بالسماع من شيوخه في أول أمره ، وإنما كان يقول: ذكر مغيرة،

(١٣٩) تاريخ بغداد (٢٤٩/٩) .

(١٤٠) هو : حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال ، أبو علي الشيباني ، ابن عم الإمام أحمد ، وتلميذه ، كان حافظاً ثقة ، ت: ٢٧٣ هـ . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٠٠)

(١٤١) في تهذيب الكمال (٣٨٦/٢) : (إن كنت كاذبا وإلا فهتكك الله)

(١٤٢) تاريخ بغداد (٢٤٩/٩) .

(١٤٣) الضعفاء الكبير (١٨٤/٢)

ذكر خصيف . مما جعل العلماء يعتقدون أنه لم يسمعها من أولئك الشيوخ .
قال أحمد : (كان أبو بدر لا يقول : حدثنا ، ولقد أرادوه على أن يقول : حدثنا خصيف ، فأبى ، وقال : أودى أقول خصيف) .^(١٤٤)
وقال أيضا : (إنما كان يقول لنا : ذكّرهُ سليمان بن مهران ، ولم يكن يقول : الأعمش ، وذكّرهُ مغيرة ، وذكّرهُ سعيد بن أبي عروبة ، ولم يكن يقول لنا : حدثنا) .^(١٤٥)
قال عبد الله بن أحمد - راوي النص السابق عن أبيه - فقلت لأبي : (فإن أبا خيثمة يروي عنه يقول : أخبرنا عاصم بن كليب ، قال : أنا تركته حين لم آت ، سماعي منه قديم ، ثم كان بعد ذلك يقول : حدثنا موسى بن عقبة ، وحدثنا فلان ، ولم يكن يقول لنا إلا ذكره مغيرة) .^(١٤٦) وزاد تعجب الأئمة أنه حدث عن قوم لا يعرف أنه جالسهم :
فقال وكيع عنه : (كان جارنا ها هنا ما عرفناه بعطاء بن السائب ولا بمغيرة) .^(١٤٧)
أقول : وعلى فرض أنه لم يسمع منهما لا يكون كذابا ، وإنما مدلسا لأنه لم يصرح بالتحديث ، وإنما يقول : ذكر عطاء وذكر مغيرة كما قاله أحمد بن حنبل .
وأما رواية حنبل بن إسحاق - والتي فيها التصريح بتكذيب ابن معين له - فعندي أن حنبل ذكرها بالمعنى واختصرها ، وإنما القصة وقعت كما ذكرها عبد الله بن أحمد ووافقه المروزي علي روايتها ، وليس في روايتهما اتهامه بالكذب باللفظ الصريح ، وإنما فيه قوله له : (انظر لا يكون ابنك يجيئك بهذه الأحاديث) ؟
وهذا اتهام له بالتدليس لا الكذب ، وقد كان لشجاع ابن محدث ، وهو الوليد بن شجاع أبوهمام ، وهو ثقة ^(١٤٨) فاتهمه ابن معين أنه يسمع مرويات ابنه ، ثم يرويها دون أن يصرح بالسماح من حدث عنه .

^(١٤٤) تاريخ بغداد (٢٤٩/٩)^(١٤٥) الضعفاء الكبير (١٨٤/٢)^(١٤٦) الضعفاء الكبير (١٨٤/٢)^(١٤٧) تاريخ بغداد (٢٤٩-٢٤٨/٩)^(١٤٨) انظر تقريب التهذيب (ص ٥٨٢ ، رقم ٧٤٢٨)

والحديث الذي استغربه ابن معين يحتمل أن يكون عند شجاع لكن لم يتذكره إلا فيما بعد، فحدث به .

وعلى كل فقد رجح ابن معين عن قدحه في شجاع، ووثقه، قال الذهبي: (ثم إن ابن معين وثقه، وأنصفه، نقل عنه توثيقه ابن أبي خيثمة) . (١٤٩)

خلاصة القول أن الحافظ ابن حجر دافع عن شجاع بكون جرحه الصادر عن ابن معين كان على سبيل المزاح، لكن الذي يظهر أن ابن معين اتهمه بعدم السماع ممن يروي عنهم، وكان جاداً في ذلك، وليس على سبيل المزاح، كما زعم الحافظ ابن حجر، ثم إن ابن معين رجح عن ذلك، فوثقه في روايات عديدة .

ولا أدري كيف يقدم ابن معين على المزاح - على قول الحافظ - مع أعيد رجل بالكوفة (١٥٠) بأن يرميه بالكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم! أو لم يجد ابن معين ما يمزح معه به إلا بأن يرميه بالكذب ؟

*** **

(١٤٩) السمر (٣٥٤/٩)

(١٥٠) وصف بذلك كما في تاريخ بغداد (٢٤٨ / ٩)

المبحث الثالث: تقليد الجارح غيره

مما لا شك فيه أن عملية نقد الرواة عملية شاقة وصعبة، لأنها تتطلب أن يكون الناقد ذا معرفة واسعة، وإحاطة كاملة بالرواة: أحوالهم، ومروياتهم .

وهذا يتطلب أن يستفيد الناقد - في بعض الأحيان - ممن سبقه من النقاد الذين تكلموا على الرواة ، بل لا بدّ من الاعتماد على أقوالهم في أولئك الرواة الذين لم يدركهم الناقد لمعرفة عدالتهم وصدقهم .

ولذا فإن أي ناقد إنما يبيّن حكمه على الراوي من خلال المعلومات التي حصل عليها من مصدرين، هما:-

— أقوال النقاد السابقين .

— دراسته لمرويات الراوي .

قال الدكتور أحمد محمد نور سيف : (يعتمد الناقد في عمله على مصدرين :

الأول : حصيلة من قبله من النقاد : وهذه تشكل المادة الأساسية عنده ، فقد استخلصها من قبله من دراستهم للرواة ، ولمروياتهم . وبها يستطيع متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لم يدركهم ، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة .

الثاني : دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث ، والمقارنة بينها ، ودراستها ، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرواة ، وتبّع أخبارهم ، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النقاد المعاصرين). (١٥١)

وما ذكره الدكتور أحمد محمد نور سيف، يغلب على النقاد المتقدمين، الذين حكموا على الرواة باجتهادهم، وأما النقاد المتأخرون، فالغلب أنهم نقاد مجتهدون في أقوال الأئمة ، وليسوا كالأئمة الذين يتكلمون في الرواة بعد جمع مروياتهم والمقارنة بينها وتمحيصها، كيحيى ابن

سعيد القطان، وابن مهدي، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، وغيرهم.

ولذا فكثيراً ما يُقلد بعض المتأخرين أحد المتقدمين في حكمه على الراوي، وقد يكون هذا المتقدم قد شذَّ أو وَهَمَ في حكمه، فيتبعه في شذوذه ذلك المتأخر، دون أن يعرف سبب الجرح، ومدى مصادقته في حق الراوي.

والحافظ ابن حجر يَعْتَبِر هذا تقليداً مذموماً لا عبرة به، قال في ترجمة إسرائيل بن يونس: (لا يحمل من متأخر لا خيرة له بحقيقة حال من تقدمه، أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً، لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل). (١٥٢)

وقد ردَّ الحافظ ابن حجر - أثناء دفاعه عن رجال البخاري - جروح النقاد التي كانت ناجمة عن طريق تقليدهم لنقاد آخرين.

ومن رد الحافظ الجروح التي وجهت إليهم من رجال البخاري المتكلم فيهم لتقليد الناقد غيره في جرحه لهم:

١- عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس (ت: ١٠٥هـ) (١٥٣):

وجهت له جروح عديدة، منها: ما نقله وهب بن خالد من أن يحيى بن سعيد الأنصاري (١٥٤) كان يكذبه. (١٥٥)

ولم يقل الحافظ ابن حجر هذا الجرح، وردَّه بأن يحيى بن سعيد الأنصاري قلده فيه سعيد ابن

(١٥٢) هدي الساري ص (٣٩٠)

(١٥٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٠/٢٦٤). روى عن: جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهم. روى عنه: أيوب السختياني، وحديد الطويل، وخالد الخذاء، وغيرهم.

وهو ممن أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب العلم، حديث رقم (٧٥)، في كتاب الخيض، حديث رقم (٣٠٩)

(١٥٤) هو: يحيى بن سعيد بن قيس، أبو سعيد الأنصاري، من كبار علماء في الحديث والفقه والزهد، قال يحيى القطان: (هو مقدم على الزهري). (ت: ١٤٣هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١/١٣٩)

(١٥٥) انظر تهذيب الكمال (٢٠/٢٨٢)

المسيب^(١٥٦)، فقال: (الظاهر أنه قلد فيه سعيد بن المسيب).^(١٥٧)

وسعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب. (١٥٨)

٢- محارب بن دثار بن كردوس السدوسي، أبو دثار (ت: ١١٦ هـ) (١٥٩):

وثقه جمهور النقاد: كأحمد بن حنبل، وابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وغيرهم^(١٦٠)، إلا أن ابن سعد جرحه فقال: (له أحاديث، لا يحتجون به). (١٦١)

ولذا ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، وبين أن جرح ابن سعد هذا هو نتيجة لتقليده للواقدي، فقال: (محارب بن دثار: أحد الأئمة الأثبات، تابعي جليل، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وآخرون. وقال ابن سعد: لا يحتجون به. قلت: بل احتج به الأئمة كلهم، وقال أبو زرعة: مأمون. ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله)^(١٦٢)، وقال أيضاً: (تكلم فيه ابن سعد بلا مستند)^(١٦٣)، وفي التقريب: (ثقة إمام زاهد). (١٦٤) وقال الذهبي في الميزان - بعد إيراده لقول ابن سعد السابق -: (بل هو حجة مطلقاً). (١٦٥)

^(١٥٦) هو: سعيد بن المسيب بن حزن، أبو محمد المخزومي، أحد التابعين علماً وزهداً وورعاً (ت: ١٠٥ هـ). انظر ترجمته في

تذكرة الحفاظ (٥٤/١)

^(١٥٧) هدي الساري ص (٤٢٧)

^(١٥٨) انظر تهذيب الكمال (٢٨٠/٢٠)

^(١٥٩) سبقت ترجمته في الفصل الأول، وهو: افتقار الجراح إلى شروط الناقد الموهل ص (٧٧)

^(١٦٠) أقوالهم في تهذيب الكمال (٢٥٧/٢٧)

^(١٦١) الطبقات الكبرى (٣٠٧/٦)

^(١٦٢) هدي الساري ص (٤٤٣)

^(١٦٣) هدي الساري ص (٤٦٣)

^(١٦٤) التقريب (ص: ٥٢١، رقم: ٦٤٩٢)

^(١٦٥) الميزان (٤٤١/٣)

٣- سعيد بن أبي هلال الليثي ، أبو العلاء. المصري (ت: ١٤٩هـ) (١٦٦) :

وثقه جمهور النقاد ، منهم : ابن سعد ، والعجلي ، والدارقطني ، والبيهقي ، والخطيب ، وابن عبد البر ، وغيرهم (١٦٧) .

ونقل الساجي عن أحمد أنه قال في سعيد بن أبي هلال الليثي : (ما أدري أي شيء حديثه ، يخلط في الأحاديث) . (١٦٨)

وجرحه أيضا ابن حزم ، قال الحافظ : (قال ابن حزم : ليس بالقوي ، ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه) . (١٦٩)

ولذا ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه ، فبين أن ابن حزم قد قلّد الساجي في شدّوده حينما ذكره في الضعفاء ، فقال : (سعيد بن أبي هلال الليثي: وثقه ابن سعد ، والعجلي ، وأبو حاتم ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، وابن حبان ، وآخرون . وشذ الساجي فذكره في الضعفاء ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما أدري أي شيء حديثه ، يخلط في الأحاديث . وتبع أبو محمد بن حزام الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقا ، ولم يصب في ذلك) . (١٧٠)

وقال الحافظ ابن حجر في موضع آخر: (ذكره الساجي بلا حجة ، ولم يصح عن أحمد تضعيفه) . (١٧١)

٤- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني ، أبو يوسف

(١٦٦) ترجمته في تهذيب الكمال (٩٤/١١) . روى عن : أمية بن هند ، وأنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وغيرهم . روى عنه : الليث بن سعد ، وسعيد المقري ، وهشام بن سعد المدني ، وغيرهم . أخرج له البخاري صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب الوضوء ، حديث رقم (١٣٦) ، في كتاب الحج ، حديث رقم (١٨٩٠) .

(١٦٧) نقل توثيقهم له الحافظ في تهذيب التهذيب (٩٥/٤)

(١٦٨) تهذيب التهذيب (٩٥/٤)

(١٦٩) المصدر السابق .

(١٧٠) هدي الساري ص (٤٠٦)

(١٧١) هدي الساري ص (٤٦٢)

الكوفي (ت: ١٦١ هـ) (١٧٢).

تكلم فيه يحيى بن سعيد القطان ، فقال أحمد بن حنبل : (كان يحيى يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات ، قال : روى عنه مناكير) (١٧٣)

وكذا تكلم فيه ابن حزم فأطلق القول في تضعيفه (١٧٤)، ولذا ترجم له الحافظ في هدي الساري للدفاع عنه، فبين أن من جرحه وهم، لأنه جرحه بأخطاء صدرت من غيره، فقال: (إسرائيل ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أحد الأثبات، قال أحمد: ثقة، وتعجب من حفظه ، وقال أيضاً: كان القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير، وقدمه أحمد في حديث أبي إسحاق على أبيه يونس بن أبي إسحاق، وكذا قدمه أبوه على نفسه ، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال ابن سعد: كان ثقة ، وحدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يستضعفه . وقدم ابن معين وأحمد شعبة والثوري عليه في حديث أبي إسحاق، وقدمه ابن مهدي عليهما . وقال حجاج الأعرور قلنا لشعبة: حدثنا عن أبي إسحاق، فقال سلوا إسرائيل فإنه أثبت فيها مني ، وقال عيسى ابن يونس: سمعت إسرائيل ابن يونس يقول: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن ، وقال العجلي: ثقة صدوق متوسط . فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يحمل من متأخر لا خيرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً، لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل ، وقد بحثت عن ذلك، فوجدت الإمام أبا بكر ابن أبي خيثمة قد كشف غنة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف ، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه قيل ليحيى ابن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم ابن مهاجر ثلاثمائة —

(١٧٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥١٥/٢) . روى عن: جده ، والأعمش ، وهشام بن عروة وغيرهم . روى عنه : وكيع ، وعبد الرزاق بن همام ، وعلى بن الجعد، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث منها : في كتاب العلم ، حديث رقم (١٢٦) ، وفي كتاب الوضوء حديث رقم (١٧٠) .

(١٧٣) المصدر السابق (٢٦٢/١)

(١٧٤) المصدر السابق (٢٦٣/١)

يعني مناكير -، فقال : لم يؤت منه أتي منهما . قلت : وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قبله ، وإنما هي من قبل أبي يحيى، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد ، فالحمل عليه أولى من الحمل على مَنْ وثقه. (١٧٥)

ففي التراجم السابقة قام الحافظ ابن حجر بالردّ على الناقد المتقدم، وأما الناقد المتأخر المقلّد فيكتفي الحافظ ابن حجر بالرد عليه بأنه: قلد من سبقه، ولا يناقش جرحه .
لكن ما دليل الحافظ على دعوى التقليد هذه ؟

أسباب ادعاء الحافظ للتقليد:

لم يصرح الحافظ في شيء من التراجم بدليله على دعوى تقليد الناقد المتأخر للناقد المتقدم .
لكن من خلال دراسة العلاقة بين الناقدَيْن - السابق واللاحق - نستشف أن من أسباب ادعاء الحافظ التقليد مايلي :

١- كون الناقد السابق من شيوخ المقلد:

فقد ادعى الحافظ أن يحيى بن سعيد الأنصاري قلد سعيد بن المسيب في تكذيبه لعكرمة مولى ابن عباس^(١٧٦)، ولم يذكر مستنده على هذا الادعاء .
لكن من المعروف أن يحيى بن سعيد تلميذ لابن المسيب^(١٧٧)، فلا يستبعد أن يكون قد تأثر بقول شيخه .

وكذا ادعى الحافظ أن قدح ابن سعد في بعض الرواة، إنما هو بسبب تقليده للواقدي، كقدحه في محارب بن دثار قال الحافظ: (قال ابن سعد: لا يحتجون به . قلت : بل احتج به الأئمة كلهم، وقال أبو زرعة : مأمون . ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق ، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله) . (١٧٨)

(١٧٥) هدي الساري ص (٣٩٠)

(١٧٦) هدي الساري ص (٤٢٧)

(١٧٧) انظر تهذيب الكمال (٣٤٦/٣١)

(١٧٨) هدي الساري ص (٤٤٣)

وقد أكد الحافظ ابن حجر في تراجم أخرى على عدم الاعتداد التام بجرح ابن سعد .^(١٧٩) ولم يذكر الحافظ مستنده في دعواه بأن ابن سعد قلد الواقدي، لكن يظهر أن منطلقه في هذا الادعاء: كون الواقدي من أشهر شيوخ ابن سعد، حتى أن ابن سعد كان يُسمَّى: بكاتب الواقدي .^(١٨٠)

وما اختاره ابن حجر من توهين نقد ابن سعد للرواة^(١٨١)، يخالفه تقوية غيره لأقوال ابن سعد. كالذهبي مثلاً، فقد ذكر الذهبي ابن سعد في رسالته : (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) ، وأثنى عليه ، فقال: (وكذا تكلم محمد بن سعد الحافظ - في كتاب الطبقات له- بكلام جيد مقبول).^(١٨٢)

ففي الأمثلة السابقة يُحتمل بقوة أن يكون سبب ادعاء الحافظ للتقليد، هو كون المقلد تلميذا للمُجَرِّح السابق .

٢- ومن أسباب ادعاء الحافظ التقليد : اعتناء الناقد المتأخر بكتاب الناقد المتقدم: ومن ذلك: وصف الحافظ لابن حزم بأنه يقلد الساجي في نقده لبعض الرواة، فقد قال في ترجمة سعيد بن أبي هلال: (وشذ الساجي ، فذكره في الضعفاء ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما أدري أى شئ حديثه، يخلط في الأحاديث . وتبع أبو محمد بن حزم الساجي، فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً، ولم يصب في ذلك).^(١٨٣) ولم يذكر الحافظ دليلاً على أن ابن حزم قلّد الساجي، لكن نبّه ابن القطان على وجه تقليد ابن

^(١٧٩) فقال في ترجمة نافع بن عمر: (تضعيف ابن سعد فيه نظر، لاعتماده على الواقدي) . هدي الساري ص (٤٤٧) ، وقال في ترجمة عبد الرحمن بن شريح: (شذابن سعد، فقال: منكر الحديث . قلت - القائل هو الحافظ-: ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا ، فإن مادته من الواقدي - في الغالب - والواقدي ليس بمعتمد) هدي الساري ص (٤١٧) ^(١٧٩) انظر ذلك في ترجمته : تهذيب الكمال : (٢٥٥/٢٥) .

^(١٨١) وأخذ بقول الحافظ ابن حجر العلامة المعلمي، فقال: (ليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجاته، في حد أن يُقال منه تليين من ثبته غيره ، على أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تآلف) . واستشهد بكلام بكلام ابن حجر السابق . التنكيل (٩٥/١)

^(١٨٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٨٥ ، رقم : ١٦٩)

^(١٨٣) هدي الساري ص (٤٠٦)

حزم للساجي، وبين سبب ذلك، فقال- وهو يرد على ابن حزم لتضعيفه عكرمة بن خالد-: (وقد غلط ابن حزم في تضعيفه ، وكان له عذر ، وتبعه أبو محمد عبد الحق بغير عذر ، وعذر ابن حزم فيه هو أن له اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي حتى أنه اختصره ، ورتبه على الحروف . وقد شاع اختصاره المذكور لنبله ، وكان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار ، فجر لغيره الخطأ ، والأمر فيه ما أصف لك) . (١٨٤)

فقد كشف ابن القطان في نصه هذا عن العلاقة أو الصلة بين الساجي وابن حزم ، فابن حزم قد تأثر بأقوال الساجي نتيجة لاختصاره لكتاب الساجي في الجرح والتعديل .

وفي الختام أنه إلا أنه هناك تراجم يصعب معرفة السبب الذي ادعى الحافظ لأجله تقليد الجرح المتأخر للناقد المتقدم، إلا أن يكون القدح في الراوي لا يُعرف عن أحد من المتقدمين سوى ذلك الناقد السابق ، فيغلب على الظن أن ذلك المتأخر تأثر بجرحه ولذا قلده، ومن هذه التراجم: ترجمة خثيم بن عراك بن مالك ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن ابن حزم قلده الأزدي في جرحه لخثيم ، فقال ابن حجر: (وثقه النسائي ، وابن حبان ، والعقيلي . وشذ الأزدي ، فقال: منكر الحديث . وغفل أبو محمد بن حزم، فاتبع الأزدي، وأفرط، فقال: لا تحوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات) . (١٨٥)

ولم يذكر الحافظ ابن حجر مستنده على أن ابن حزم قد قلده الأزدي .

*** **

(١٨٤) الزهم والإيهام (٤٠٥/٥)

(١٨٥) هدي الساري ص (٤٠٠)

المبحث الرابع : معارضة الجراح للنقاد المتقدمين مع تأخر عصره

لاشك أن النقاد المتقدمين أعمق علماً ، وأوسع اطلاعا على أحوال الرجال وطرق الأحاديث ممن جاء بعدهم من النقاد المتأخرين^(١٨٦)، لأن النقاد المتقدمين كانوا أقرب عهداً برواة الأحاديث، وربما كانوا من معاصريهم، وهم أشد في البحث عن أحوال الأحاديث ورواتها .
وأما النقاد المتأخرون ، فغالبا أنهم أقل من النقاد المتقدمين في الحفظ والانتقان والاطلاع والورع ، بل إنهم عالة على المتقدمين في سائر فنون الحديث ، ولذا يكثر منهم الخطأ بالنسبة لمن تقدمهم من النقاد السابقين في الحكم على الرواة وكذا الأحاديث ، وهذا مما يدعوا إلى عدم الأخذ بأقوالهم الشاذة .

وقد نبه الحافظ ابن حجر على هذا ، فقال : (وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل ، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد ، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً) .^(١٨٧)

وكذا السخاوي لما ذكر النقاد نبه إلى أن المتقدمين منهم أقرب إلى الصواب من المتأخرين، فقال : (والأقدمون أقرب إلى الاستقامة ، وأبعد من الملامة ممن تأخر) .^(١٨٨)

والحافظ ابن حجر لا يقبل جروح النقاد المتأخرين في الرواة الذين عُدُّوا من قبَل الأئمة السابقين ، وذلك لأن النقاد المتقدمين أعمق علما، كما أنهم أقرب عهداً بهؤلاء الرواة ، فقول هؤلاء الأئمة - وهم الأقرب والأعلم - أولى بالقبول من قول المتأخرين .

ولذا ردَّ الحافظ ابن حجر ما وجه الى بعض رجال البخاري من جروح لتأخر عصر المجرح ومعارضته للمتقدمين، ومن رجال البخاري الذين جرحهم نقاد متأخرون ولم يقبل الحافظ

^(١٨٦) المين الذهبي الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، فقال في الميزان (٤/١) : (الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة) .

^(١٨٧) شرح نخب الفكر ص(٥٤) باختصار .

^(١٨٨) الإعلان بالتبويخ ص(٢٠٤)

الجروح التي وُجّهت إليهم بسبب بذلك:

١- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي^(١٨٩)، الذي جرحه أحد المتأخرين، فترجم له الحافظ ابن حجر في هدي الساري للدفاع عنه، وبين أن هذا الجرح غير مقبول، لكونه من متأخر لاخيرة له بحقيقة حال من تقدمه، ولمعارضته لتوثيق المتقدمين، فقال الحافظ في ترجمته: أحد الأثبات، قال أحمد: ثق، وتعجب من حفظه . وقدمه أحمد في حديث أبي إسحاق على أبيه يونس بن أبي إسحاق، وكذا قدمه أبوه على نفسه، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، من أئمة أصحاب أبي إسحاق . وقال حجاج الأعور قلنا لشعبة^(١٩٠): حدثنا عن أبي إسحاق، فقال سلوا إسرائيل فإنه أثبت فيها مني . فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به، لا يحمل من متأخر - لا خيرة له بحقيقة حال من تقدمه - أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما، لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل).^(١٩١)

وهذا المتأخر هو الإمام ابن حزم، كما ذكره الحافظ نفسه في تهذيب التهذيب، حيث قال: (واطلق ابن حزم ضعف إسرائيل، وردَّ به أحاديث من أحاديثه، فما صنع شيئا).^(١٩٢) وقد سبق الذهبي الحافظ ابن حجر إلى الرد على ابن حزم، حيث قال الذهبي عن إسرائيل في الميزان: (اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه).^(١٩٣)

وابن حزم له سلف في اطلاق الضعف على إسرائيل، فإن علي بن المديني قد قال في

^(١٨٩) سبق ترجمته في ص (١٥٤)

^(١٩٠) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد بن يسطام الأزدي العنكي مولا هم الواسطي: من أكابر حفاظ الحديث ونقاده، قال عنه الثوري: (هو أمير المؤمنين في الحديث)، ت: ١٦٠ هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١/١٩٣)

^(١٩١) هدي الساري ص (٣٩٠)

^(١٩٢) تهذيب التهذيب (١/٢٦٣)

^(١٩٣) الميزان (١/٢٠٩)

إسرائيل: (ضعيف)^(١٩٤)، وقال يعقوب بن شيبه: (في حديثه لين)، وقال أيضا: (ثقة، صدوق، ليس بالقوي في الحديث، ولا بالساقط)^(١٩٥)، وقد أنكر عليه ابن عدى أحاديث مع توثيقه له.^(١٩٦)

٢- أيوب بن سليمان بن بلال القرشي، أبو يحيى المدني (ت: ٢٢٤ هـ)^(١٩٧):

قال الحافظ ابن حجر: (روى عنه البخاري حديثين أحدهما في الصلاة، والآخر في الاعتصام).^(١٩٨) أقول: بل أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث.^(١٩٩) وثقه أبو داود، وقال عنه الدارقطني: (ليس به بأس).^(٢٠٠) وقال الأزدي: (يحدث بأحاديث لا يتابع عليها)^(٢٠١)، ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر أنه ضعفه.^(٢٠٢)

وبسبب تجريح هؤلاء له ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، فبين أن الأزدي ليس من النقاد المعتد بهم، وأن ابن عبد البر قد عارض بجرحه هذا النقاد المتقدمين الذين وثقوه، فقال: (أيوب بن سليمان بن بلال المدني: وثقه أبو داود فيما رواه الآجري عنه- والدارقطني، وابن حبان. وقال أبو الفتح الأزدي: له أحاديث لا يتابع عليها. ثم ساق له أحاديث صحيحة أفراداً. والأزدي لا يرجع على قوله. وأفرط ابن عبد البر، فقال

^(١٩٤) تاريخ بغداد (٢٤/٧)

^(١٩٥) تاريخ بغداد (٢٤/٧)

^(١٩٦) كما في ترجمته في الكامل (٤١١/١)

^(١٩٧) ترجمته في تهذيب الكمال (٤٧٢/٣). روى عن: أبي بكر عبد الحميد بن أبي أويس. روى عنه: البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث: في كتاب الصلاة، حديث رقم (٥٣٤)، (٥٦٩)، وفي كتاب الاعتصام، حديث رقم (٧٣٢٩).

^(١٩٨) هدي الساري ص (٣٩٢)

^(١٩٩) انظر الحاشية رقم (١٩٧)

^(٢٠٠) تهذيب التهذيب (٤٠٤/١)

^(٢٠١) المصدر السابق.

^(٢٠٢) تهذيب التهذيب: (٤٠٤/١)

في التمهيد: إنه ضعيف . ولم يسبقه أحد من الأئمة إلى ذلك) .^(٢٠٣)

وفات الحافظ ابن حجر أن ينه في هدي الساري إلى أن الساجي قد سبق الأزدي إلى هذا القول .^(٢٠٤)

وقد نبه على ذلك في تهذيب التهذيب ، فقال الحافظ : (قال ابن عبد البر في التمهيد: ضعيف . ووهم في ذلك ، ولم يسبقه من الأئمة إلى تضعيفه إلا ما أشرنا إليه عن الساجي ، ثم الأزدي) .^(٢٠٥)

و الذهي قد سبق الحافظ ابن حجر في ردّه على الأزدي ، فقال : (ساق له الأزدي أحاديث جيدة غريبة) .^(٢٠٦)

وأما قول ابن عبد البر فلم أجد بعد البحث في فهرس الرجال المتكلم فيهم في التمهيد .^(٢٠٧)

٣- جرير بن عبد الحميد بن قرظ ، أبو عبد الله الرازي (ت : ١٨٨ هـ) :
متفق على توثيقه ، قال اللالكائي : (مجمع على ثقته) .^(٢٠٨)

إلا أن البيهقي^(٢٠٩) قال فيه : (نُسِبَ في آخر عمره إلى سوء الحفظ) .^(٢١٠)

فردّ الحافظ في هدي الساري على جرح البيهقي ، وبين أن البيهقي قد عارض بجرحه هذا النقاد المتقدمين الذين وثقوا جرير بن عبد الحميد ، فقال الحافظ ابن حجر - بعد إيراده لقول البيهقي - : (لم أر ذلك لغيره ، بل احتج به الجماعة) .^(٢١١)

^(٢٠٣) هدي الساري ص (٣٩٢)

^(٢٠٤) انظر تهذيب التهذيب (٤٠٤ / ١)

^(٢٠٥) تهذيب التهذيب (٤٠٤ / ١)

^(٢٠٦) الميزان (٢٨٧ / ١)

^(٢٠٧) التمهيد (٢٥٤ / ٢٦)

^(٢٠٨) تهذيب الكمال (٥٥٠ / ٤)

^(٢٠٩) هو : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، إمام حافظ متبحر في علم الحديث والفقه ، له مصنفات مشهورة ، مثل :

السنن الكبرى ، وكذا الصغرى ، (ت : ٤٥٨ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٢)

^(٢١٠) تهذيب التهذيب (٧٧ / ٢)

^(٢١١) هدي الساري ص (٢٩٥)

وهو كما قال الحافظ لم يسبقه أحد الى مثل هذا فلا يصح .
 وعدم قبول الحافظ لمعارضة المتأخر للمتقدمين في الحكم على الرواة هو الذي سار عليه في
 بعض كتبه الأخرى، فقد قال في تهذيب التهذيب في ترجمة أبان بن صالح القرشي - الذي
 وثقه جمهور النقاد المتقدمين، وخالفهم ابن عبد البر، وابن حزم فضعهاه-: (هذه غفلة منهما،
 وخطأ تواردا عليه، فلم يُضعف أبان هذا أحد قبلهما).^(٢١٢)

*** **

^(٢١٢) تهذيب التهذيب (٥٩/١)

الفصل الثالث

تعنت الناقد

الفصل الثالث

تعنت الجارح

تمهيد

يختلف علماء الجرح والتعديل أحياناً في حكمهم على الراوي، فمنهم من يُوثقه، ومنهم من يراه دون ذلك، وهذا الاختلاف بين النقاد يرجع إلى أمور عديدة منها:

- وجود اختلاف في بعض المسائل المتعلقة بمنهج نقد الرواة^(١)، ومن ذلك مثلاً: اختلاف النقاد في أسباب الجرح المقبولة، فيجرح أحدهم بما لا يراه الآخر قادحاً في الراوي.

- اختلاف النقاد في تحديد مرتبة الراوي من حيث مراتب القوة أو مراتب الضعف: قال الذهبي: (هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماءه على ضلالة لا عمداً ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحد)^(٢).

- اجتهاد الناقد: والاجتهاد يخطئ ويصيب، فتختلف - تبعاً لذلك - آرائهم في الحكم على الرواة، مع حرصهم جميعاً على إصابة الحق في حكمهم على الرواة، قال الذهبي: (قال ابن الرومي^(٣): مارأيت أحداً قط يقول الحق في المشائخ غير يحسى، وغيره كان يتحامل بالقول. قلت - القائل الذهبي - : هذا القول من عبداً لله بن الرومي غير مقبول، وإنما قاله باجتهاده، ونحن لاندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل.

وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزة فتندم،

(١) انظر بعض هذه المسائل المتعلقة بمنهج نقد الرواة - والتي اختلف فيها النقاد - في كتاب (أسباب اختلاف المحدثين)

تأليف: الدكتور/خلدون الأحذب . ط الأولى ١٤٠٥هـ - الدار السعودية - جدة .

(٢) الموقظة ص (٨٤) ، وقال أيضاً في ص (١٨): (الصحیح مراتب، والفتقات طبقات) .

(٣) هو: عبد الله بن محمد اليمامي، نزيل بغداد، المعروف بابن الرومي، صدوق، (ت: ٢٣٦هـ) . انظر التقريب ص (٣٢٢)

ومن شذ منهم فلا عبرة به .

فحل عنك العناء ، واعط القوس باريها ، فوالله لولا الحفاظ الأكابر ، لخطبت الزنادقة على المنابر ، ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإثما هو بسيف الإسلام ، وبلسان الشريعة ، وبجاء السنة ، وبإظهار متابعة ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فتعوذ بالله من الخذلان).^(٤)

ونتيجة لاختلاف اجتهاد علماء الجرح والتعديل في نقدهم للرواة، فقد يحصل أن يصدر أحد النقاد على راو حكما يصنفه النقاد الآخرون بأنه تعنت، وهذا مما يجعلنا نتساءل:

- ما هو التعنت ، وما ضابطه ؟ وهل وقع من أحد من النقاد ؟ ولماذا وقع ؟
- ماهي الضوابط والمقاييس التي تثبت لنا أن الناقد قد تعنت في حكمه على الراوي ؟
- إذا ثبت لنا أن الناقد قد تعنت في حكمه على الراوي، فهل نقبل منه هذا الحكم المتعنت، أم نرده ؟ ما رأي النقاد في هذا ؟
- هل جميع النقاد متعنتون ، أم إن بعضهم ليس كذلك ، وما أقسام النقاد من حيث التعنت وعدمه ؟

- هل هناك نقاد عُرفوا بالتعنت في حكمهم على الرواة ؟
- إذا كان بعض رجال البخاري قد تكلم فيهم، ألا يحتمل أن يكون الكلام في بعضهم هو من قبيل التعنت الذي لا يقبل ؟
- وإذا كان الحافظ قد دافع عن رجال البخاري المتكلم فيهم ، فهل ردّ جروح بعضهم لكون الجراح قد تعنت في حكمه ؟
- من هم رجال البخاري الذين دافع الحافظ ابن حجر عنهم بكون نقادهم قد تعنتوا في حكمهم عليهم بالجرح ؟

كيف أثبت الحافظ ابن حجر تعنت المُجرحين؟
قبل الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها أُشير إلى أن موضوع " تعنت الناقد في حكمه على

الراوي " لم يؤصل نظرياً في شيء من كتب الحديث، ولم أجد أحداً - سواء من المتقدمين أو المحدثين - تعرض له بدراسة وافية: تُعرّف به ، وتحدد ملاحظه وضوابطه ، وتعطي نماذج تطبيقية عليه ، وتكشف أسبابه، وتبين أثره في الحكم على الرواة .

مع أن موضوع " تعنت الناقد " ذو أهمية بالغة في معالجة مشكلة تعارض الجرح والتعديل الصادر من النقد في الراوي الواحد، وقد استخدمه النقاد المتقدمون أنفسهم عند تناول ما في الراوي من جرح صادر من قبل معاصريهم أو من قبلهم، وسيأتي أمثلة على ذلك قريباً .
ولذا سأحاول في دراستي - في هذا الفصل - تأصيل هذا الموضوع بقدر استطاعتي، ليكون ذلك - إن شاء الله - نقطة بدء لدراسات أخرى أوسع وأشمل وأعمق في هذا الموضوع .

*** **

تعريف التعنت لغةً واصطلاحاً:

لم أجد أحداً تعرض لتعريف التعنت، ولذا سأعرف بالتعنت مبتدئاً ببيان مفهومه من حيث اللغة كما نص عليه اللغويون، لاستنتج منه بعد ذلك التعريف الاصطلاحي، مع الأخذ بعين الاعتبار مفهومه عند النقاد كما يبدو لي من خلال تطبيقاتهم العملية .

أولاً : تعريف التعنت لغة:

التعنت مأخوذ من كلمة " عنت " ، وقد ورد ذكرها في القرآن في مواضع^(٩)، هي :

١- قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ دُونِكُمْ لَا يَأْمُرُونَكُمْ خِيَالًا وَدُونًا مَاعَنْتُمْ)^(١٠).

٢- وفي قوله تعالى : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ)^(١١).

٣- وفي قوله تعالى : (لَوْ يَطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)^(١٢).

^(٩) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص (٦٢١) حيث اقتصر على ذكر هذه المواضع الخمسة ، وعند رجوعي لكتاب " المفردات في غريب القرآن " لأبي القاسم: الحسين بن محمد الأصفهاني ص (٣٤٩) ذكر آية سادسة ، وهي قوله تعالى : (وَعَنْتَ الْوُجُوهَ لِلْحَيِّ الْقِيَوْمِ) . سورة طه ، الآية (١١١) .

^(١٠) سورة آل عمران ، الآية (١١٨)

^(١١) سورة التوبة ، الآية (١٢٨)

٤- وفي قوله تعالى: (ولو شاء الله لأعنتكم) ^(٩).

د- وفي قوله تعالى: (ذلك لمن خشى العنت منكم) ^(١٠).

وقد تكلم اللغويون عن هذه اللفظة ، وأفاضوا في بيان معانيها وتحديد مدلولها ، فقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: (عنت: العين والنون والتاء أصل صحيح يدل على مشقة ومأشبه ذلك ، ولا يدل على صحة ولا سهولة .

قال الخليل : العنت : المشقة تدخل على الإنسان . تقول عنت فلان ، أي لقي عنتاً ، يعني مشقة . وأعنته فلان إعناتاً ، إذا أدخل عليه عنتاً . وتعنته تعنتاً ، إذا سأله عن شيء أراد به اللبس عليه والمشقة . وقال ابن دريد : العنت : العسف والحمل على المكروه ، أعنته يعنته إعناتاً .

ويحمل على هذا ويقاس عليه ، فيقال للآثم : عنت عنتاً ، إذا اكتسب مأثماً .

وقال الزجاج : العنت في اللغة : المشقة الشديدة) ^(١١).

وقد ساق ابن منظور آراء علماء اللغة في معنى التعنت، فقال: (عنت: العنتُ: دخول المشقة على الإنسان ، ولقاء الشدة ، يقال : أعنت فلان فلاناً إعناتاً إذا أدخل عليه عنتاً أي مشقة . قال ابن الأثير : العنت: المشقة ، والفساد ، والهلاك ، والإثم ، والغلط ، والخطأ ، والزنا : كل ذلك قد جاء ، وأطلق العنت عليه .

وقال ابن الأنباري : أصل التَّعَنَّتِ التشديد ، فإذا قالت العرب : فلان يتعنت فلاناً ويُعِنُّه ، فمرادهم يُشَدِّد عليه ، ويلزمه بما يصعب عليه أداؤه ؛ قال : ثم نُقِلْتُ إلى معنى الهلاك ، والأصل ما وصفنا . وقال ابن الأعرابي : الإِعْنَاتُ تكليف غير الطاقة . والعنت : الزنا .

وعن أبي الهيثم أنه قال : العنت في كلام العرب الجور والإثم والأذى ، يقال: تعنت فلان فلاناً إذا أدخل عليه الأذى ؛ وقال أبو إسحق الزجاج : العنت في اللغة المشقة الشديدة،

^(٩) سورة الحجرات ، الآية (٧)

^(٩) سورة البقرة ، الآية (٢٢٠)

^(١٠) سورة النساء ، الآية (٢٥)

^(١١) معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٥٠)

والتعنت الوقوع في أمر شاق).^(١٢)

ومما سبق نجد أن علماء اللغة قد أطلقوا التعنت على المعاني التالية: (الوقوع في المشقة الشديدة، والفساد، والهلاك، والإثم، والغلط، والخطأ، والعسف، والحمل على المكروه، والجور، والأذى، والتشديد، والوقوع في أمر شاق، كما أنه لا يدل على صحة ولا سهولة). وهذه المعاني اللغوية نجدها متوافرة في التعنت الذي وُصِفَ به بعض النقاد، فالناقد الذي قد تعنت في حكمه على الراوي يوصف حكمه هذا بأكثر هذه المعاني، فهو: غلط، وخطأ، وعسف، وحمل على المكروه، وجور، وأذى، وتشديد، وفساد، وهلاك، وإثم، ووقوع في أمر شاق، كما أن حكمه ليس بصحيح ولا سهل.

ثانياً: تعريف التعنت اصطلاحاً:

لم أقف على تعريفٍ للتعنت عن أحد من العلماء، لكن حينما قسم الذهبي النقاد أبان عن شيء من وصف التعنت، فقال: (قسم منهم: تعنت في الجرح مثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه).^(١٣)

وبطبيعة الحال لا يكفي مقاله الذهبي لجعله تعريفاً للتعنت، لأنه في الأصل ليس بتعريف، ولأننا أحياناً لا نعرف سبب الجرح بشكل واضح، ولا نعرف هل هو بسبب غلطة واحدة أو عشر، ويمكن أن نعرف التعنت بأنه: جعل الناقد الراوي الذي تضافرت دلائل تعديله في مرتبة دون المرتبة التي يستحقها عند جمهور النقاد، مع عدم ما يقتضي ذلك.

*** **

^(١٢) لسان العرب (٢/ ٦١ - ٦٢)

^(١٣) سير أعلام النبلاء (٨٢/١١)

المبحث الأول: أقسام النقاد المتكلمين في الرجال من حيث شدتهم أو تساهلهم في الحكم على الرواة :

قسم الذهبي النقاد المتكلمين في الرجال - من حيث شدتهم أو تساهلهم في الحكم على الرواة - إلى ثلاثة أقسام، فقال في رسالته : (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) : (إعلم - هداك الله - أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام :

١- قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين ، وأبي حاتم الرازي .

٢- وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة .

٣- وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل: كابن عيينة والشافعي .

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام : ١- قسم منهم متعنت في الجرح مثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه .

فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك ، وتمسك بثبوته ، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهو الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسراً ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً : هو ضعيف ، ولم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه . فمثل هذا يتوقف في

تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب ، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون .

٢- وقسم في مقابل هؤلاء : كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الله الحاكم ، وأبي بكر البیهقي ، متساهلون .

٣- وقسم : كالبخاري ، وأحمد بن حنبل ، وأبي زرعة ، وابن عدي معتدلون ، منصفون^(١٤) . وكذا نبّه الذهبي على هذا التقسيم في الموقظة فقال - متحدثاً عن النقاد - :

(فمنهم : من نفسه حاد في الجرح . ومنهم : من هو معتدل . ومنهم : من هو متساهل .

فلحام فيهم : يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وابن خراش ، وغيرهم .

والمعتدل فيهم : أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبو زرعة .

(١٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٧١-١٧٢)

والمتساهل: كالزمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات، وقد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك). (١٥)

ولكن عند التأمل الدقيق في أقوال كل ناقد، نجد أنه قد يتشدد في راي، ويتساهل في آخر، ويعتدل قوله في ثالث.

فليس ما قاله الذهبي من وصف في هؤلاء النقاد على إطلاقه، فقد يتساهل المتشدد غاية التساهل، كما في حكم ابن معين على يحيى بن عبد الحميد الحماني بأنه: ثقة، قال الذهبي في ترجمته من الميزان: (وثقه يحيى بن معين، وغيره. وأما أحمد فقال: كان يكذب جهارا. وقال النسائي: ضعيف. قال البخاري: كان أحمد وعلي يتكلمان فيه. وقال ابن نمير: كذاب). (١٦)

وقد يتعنت المتساهل غاية التعنت:

- كما في حكم الدارقطني على بدل بن محبر بالضعف من أجل حديث واحد خالفه غيره. (١٧)

- وكما في حكمه أيضاً بالضعف على الربيع بن يحيى الأشناني من أجل حديث واحد أخطأ فيه، مع أن أبا حاتم قال في الربيع: (ثقة ثبت). (١٨)

وقد نبه ابن ناصر الدين على أن كل ناقد له حظ من هذه الأقسام الثلاثة، فقال: (جمهور النقاد، وأئمة أهل الإسناد كلامهم منقسم في الجرح والتعديل إلى قوي، ومتوسط، وكلام فيه تسهيل). (١٩)

فالنقاد يختلفون في مقدار التعنت، فمنهم: من هو كثير التعنت، ومنهم: من هو قليل، ومنهم: من هو نادر التعنت.

(١٥) الموقظة ص (٨٣)

(١٦) الميزان (٣٩٢/٤)

(١٧) انظر هدي الساري ص (٤٤)

(١٨) هدي الساري ص (٤٠٢)

(١٩) الرد الوافر ص (١٠)

وتقسيم الذهبي هذا هو من حيث مقدار التعنت والتساهل عند النقاد، ومن خلال ملاحظتي وتأملي لنماذج تعنت النقاد وكلامهم، وجدت أنه يمكن تقسيم التعنت نفسه إلى أقسام: فيمكن أن نقسم التعنت إلى ثلاثة أنواع، هي:

النوع الأول: تعنت في ضوابط القدر، وهو: أن يقدح الناقد في الراوي بأمر يرى جمهور النقاد أنه غير قاذح في ضبط وعدالة الراوي:

ومن ذلك ما حكاه الخطيب البغدادي في قوله: (مذاهب النقاد للرجال غامضة، دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز، فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن الذي سمعه موجبا لرد الحديث، ولا مسقطا للعدالة).^(٢٠)

وقد ذكر الخطيب أمثلة على هذا النوع منها: (٢١)

- أنه قيل لشعبة: لما تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركظ على برذون فتركته .
- ومنها: أن شعبة أتى المنهال بن عمرو، فسمع صوت طنبور من بيته، أو صوت قراءة بألحان، فتركته .

- ومنها: أن الحكم بن عتيبة سئل: لما لم تروي عن زاذان؟ فقال: كان كثير الكلام (٢٢).
- ومنها أيضاً: القدرح في الراوي لقبوله جوائز الأمراء، قال الحافظ: (وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز، كما صنف في ذلك ابن عبد البر). (٢٣)

والأمثلة على ذلك كثيرة، ولذا أشرت أن يكون الجرح مفسراً بقادح مقبول .

النوع الثاني: تعنت في الحكم على الراوي: وهو: أن يجعل الناقد الراوي في مرتبة دون المرتبة التي يستحقها بدون حجة، مخالفاً بذلك قول بقية جمهور النقاد:

وهذا النوع قد يكون مثلاً بسبب وقوع الراوي في خطأ لا يستلزم الحكم بتضعيف الراوي

(٢٠) الكفاية ص (١٠٩)

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) الكفاية ص (١١٠ - ١١٤)

(٢٣) هدي الساري ص (٤٢١)

مطلقاً، مثل أن يقع الراوي في خطأ واحد فقط، فمثل هذا لا يضعف، بل يترك خطؤه وتقبل بقية مروياته، فإن ضعفه أحد من النقاد، وصف حكمه هذا بأنه تعنت، ومن الأمثلة على ذلك: -تضعيف الدارقطني لبذل بن المحبر من أجل حديث واحد خالفه فيه غيره، حيث قال عنه: (ضعيف، حدث عن زائدة بحديث لم يتابع عليه، حديث لعبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر عن عمر).^(٢٤)

-وكذا حكمه بالضعف على الربيع بن يحيى الأشناني من أجل حديث واحد أخطأ فيه، مع أن أبحاثهم قال في الربيع بن يحيى - مع علمه بذلك الخطأ -: (ثقة ثبت).^(٢٥)

النوع الثالث : التعنت في عبارات الجرح : وهو: أن يعبر الناقد عن رأيه في الراوي بعبارات شديدة، مع عدم مخالفته لرأي الجمهور في المرتبة التي يستحقها الراوي: ومن وصف بهذا من النقاد :

-ابن حبان : فقد يهمل الراوي أو يخطئ في بعض مروياته، فيتكلم عليه ابن حبان بعبارات شديدة ، فيقول مثلاً : يأتي عن الثقات بالعضلات ، لا يشبه حديثه حديث الأئبات ، فاستحق الترك إلا فيما وافق الثقات، ولذا قال الذهبي عن ابن حبان في ترجمة عثمان ابن عبدالرحمن الطرائفي : (وأما ابن حبان فإنه يقع كعاداته فقال فيه: يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلونها عن الثقات ، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها فلما كثر ذلك في أخباره أُلزمت به تلك الموضوعات ، وحمل الناس عليه في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها بحال . قلت: لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره).^(٢٦)

وقال الذهبي عن ابن حبان في ترجمة سعيد بن عبدالرحمن الحمحي: (وأما ابن حبان فإنه خساف قصاب ، فقال : روى عن الثقات أشياء موضوعة).^(٢٧)

^(٢٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٩٠، رقم ٢٩١)

^(٢٥) هدي الساري ص (٤٠٢)

^(٢٦) الميزان (٤٥٣-٤٦)

^(٢٧) المصدر السابق (٢/ ١٤٨)

-ومن وصف بهذا من النقاد أيضاً : الجوزجاني:

فإنه يعبر عن كون الراوي من أصحاب البدع بقوله: (زائغ الحق ، مائل، جائر)، كقوله في إسماعيل بن أبان الوراق: (مائل عن الحق ، ولم يكن يكذب في الحديث).^(٢٨)

وعلق على قوله هذا ابن عدي، فبين أنه يقصد بقوله هذا أن الراوي من الشيعة فقط، فقال: (يعني ما عليه الكوفيون من تشيع ، وأما الصدوق فهو صدوق في الرواية).^(٢٩)

فلو قال الجوزجاني عنه: بأنه شيعي، لما اختلف المعنى ، لكنه يستخدم عبارات شديدة. وقد وصف الذهبي الجوزجاني بفظاظة العبارة، وأنها عادة له، فقال في ترجمة زيدي بن الحارث من الميزان: (من ثقات التابعين ، فيه تشيع يسير ، قال القطان ثبت ، وقال غير واحد : هو ثقة . وقال أبو إسحاق الجوزجاني- كعوائده في فظاظة عبارته-: كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم ، هم رؤوس محدثي الكوفة ، مثل أبي إسحاق ، ومنصور ، وزيد اليامي)^(٣٠).

ومن التعنت في ألفاظ الجرح: إطلاق لفظة (كذب) على من يهم أو يخطيء في حديثه، كما قال ابن الوزير اليماني في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)، حيث قال: (ومن لطيف علم هذا الباب- باب الجرح والتعديل- : أن يعلم أن لفظة (كذاب) قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح ، على من يهم ويخطيء في حديثه ، وأن لم يتبين له أنه تعمد ذلك، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله ، ومن طالع كتب الجرح والتعديل، عرف ما ذكرته .

ولهذا أطلقه كثير من الثقات ، على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة ، فاحذر أن تغتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء ، فالكذب في الحقيقة اللغوية يطلق على الوهم - أي الغلط - والعمد معا ، ويحتاج إلى التفسير ، إلا أن يدل على التعمد قرينة

(٢٨) أحوال الرجال ص (٨٤)

(٢٩) الكامل (٣٠٥/١)

(٣٠) الميزان (٦٦/٢)

صحيحة). (٣١) ومن الأمثلة على ذلك:

- ما قاله ابن حبان في ترجمة عمرو بن عبيد المعتزلي: (كان داعية إلى الاعتزال، ويشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويكذب مع ذلك في الحديث توهما لاتعمدا). (٣٢)

وقال ابن حبان في ترجمة نفع بن الحارث النخعي: (كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهما، لا يجوز الاحتجاج به، و الرواية عنه إلا على جهة الإعتبار). (٣٣)

*** **

المبحث الثاني: هل يقبل قول من تعنت في حكمه على الراوي؟:

قول من تعنت في حكمه على الراوي لا يقبل، وقد نبّه العلماء إلى ذلك:

فكان علي بن المديني لا يقبل جرح أبي نعيم وعفان، بسبب تعنتهما، فقد قال: (أبو نعيم، وعفان، صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدا إلا وقعوا فيه). (٣٤)

وعلق الذهبي على قول علي بن المديني، فقال: (يعني أنه لا يختار قولهما في الجرح، لتشديدهما، فأما إذا وثقا أحدا فناهيك به). (٣٥)

كما أكد الذهبي على عدم مقبول حكم الناقد إذا كان متعنتا في حكمه على الراوي، فقال في الميزان -وهو يعدد أصناف المذكورين في كتابه الميزان-: (ثم على الثقات، الأثبات، الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يُلْتَفَت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولي النقد والتحريز، فإننا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في

(٣١) الروض النباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (٨٢/١)

(٣٢) الخروحين (٦٩/٢)

(٣٣) الخروحين (٥٥/٣)

(٣٤) تهذيب التهذيب (٢٣٢/٧)

(٣٥) السير (٢٥٠/١٠)

الاجتهاد في غير الأنبياء) . (٣٦)

وقد جعل اللكسوي التعنت من أنواع الجرح المردود، فقال - وهو يعدد أنواع الجرح المردود-: (ومنها : أن يكون الجارح من المعتنين المتشددين، فإن هناك جمعا من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب، فيجرحون الراوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه مالا ينبغي إطلاقه عند أولي الأبواب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يُعتبر، إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر) . (٣٧)

وقد استفاد الحافظ من تنبيهات العلماء بعدم قبول الجرح إذا كان الجارح قد تعنت في حكمه على الراوي، فقال الحافظ ابن حجر - وهو يعدد الجروح المردودة -: (من ضُغِفَ بأمر مردود : كالتحامل، أو التعنت) . (٣٨)

وقد ردَّ الحافظ بعض الجروح الموجهة لبعض رجال البخاري بكون الناقد قد تعنت في حكمه على الراوي .

فمن هم رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بكون الناقد قد تعنت في جرحه لهم؟

ومن هم النقاد الذين وصفهم الحافظ بالتعنت في حكمهم على الرجال؟

هل هم متعنتون فعلا؟

ما منهج الحافظ في بيان تعنت أولئك النقاد؟

*** **

(٣٦) الميزان (٣/١)

(٣٧) الرفع والتكميل ص (٢٧٤-٢٧٥)

(٣٨) هدى السارى ص (٤٦٠)

المبحث الثالث: رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بكون النقاد قد تعنتوا في

جرحهم لهم:

فمن ردَّ الحافظ ابن حجر ما وجَّه إليهم من جروح بتعنت مجرحيهم :

١ - بدل بن الحبر بن المنبه التميمي ، أبو المنير البصري: (٣٩)

أخرج له البخاري في صحيحه: قال الحافظ: (لم يخرج له البخاري سوى موضعين :

أحدهما في الصلاة ، والآخر في الفتن) . (٤٠)

أقول: بل أخرج له البخاري خمسة أحاديث . (٤١)

وثقه أبو زرعة وأبو حاتم (٤٢)، ولم يجرحه سوى الدارقطني، فإنه قال: (ضعيف ، حدث عن

زائدة) (٤٣) بحديث لم يتابع عليه ، حديث لعبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن عمر عن

عمر) . (٤٤)

ولذا ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، فبين أن

الحكم الصادر من الدارقطني بتضعيف بدل هو من قبيل التعنت، فقال: (بدل بن الحبر

التميمي البصري: وثقه أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهما ، وضعفه الدارقطني في روايته عن

زائدة ، قاله الحاكم ، وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب

(٣٩) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٨/٤) ، روى عن : شعبة ، وحرب بن ميمون ، وشداد بن سعيد ، وغيرهم . روى

عنه : البخاري ، ويعقوب بن شعبة ، ومحمد بن بشار ، وغيرهم .

(٤٠) هدي الساري ص (٣٩٢)

(٤١) وهي : في كتاب الصلاة ، حديث رقم (٧٩٢) ، وفي كتاب البيوع حديث رقم (٢٠٢٨) ، وفي كتاب

الخمس ، حديث رقم (٣١١٣) وفي كتاب الانبياء حديث رقم (٣٣٨٤) ، وفي الفتن ، رقم (٧١٠٤) ، لكنه أثر عن

بعض الصحابة وليس بخديث .

(٤٢) انظر قوليهما في الجرح والتعديل (٤٣٩ / ٢)

(٤٣) هو : زائدة بن قدامة النفقي ، أبو الصلت الكوفي ، ثقة ثبت ، (ت : ١٦٠ هـ) . انظر التقریب ص (٢١٣)

(٤٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص : ١٩٠ ، رقم ٢٩١)

زائدة^(٤٥)، وهو في مسند ابن عمر^(٤٦) من مسند البزار^(٤٧) . قلت : هو تعنت^(٤٨).

أقول : وهذا الجرح من الدارقطني تعنت شديد حتى أن الذهبي بعد أن نقل قول الدارقطني بأنه ضعيف قال : (هذا عجب ! فقد قال أبو حاتم : هو أرجح من بهز، وحبان، وعفان)^(٤٩) . والدارقطني ضعفه مطلقاً ، وليس فقد في روايته عن زائدة - كما زعمه الحافظ ابن حجر - هذا الذي يظهر من عبارة الحاكم، حيث قال في سؤالاته : (سألت - أي الدارقطني - عن بدل ابن المحر؟ فقال : ضعيف ، حدث عن زائدة بحديث لم يتابع عليه ، حديث : ابن عقيل عن ابن عمر)^(٥٠).

أقول : بل تابعه الحسين بن علي الجعفي ، لكن جعله من حديث جابر ، فقد قال الحافظ : (والحديث المذكور رواه البزار ، قال : حدثنا الفلاس حدثنا بدل ثنا زائدة عن ابن عقيل عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمره أن ينادي في الناس أن من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة الحديث . قال البزار : رواه حسين الجعفي عن زائدة عن ابن

^(٥١) هو : حسين بن علي بن الوليد ، أبو عبد الله الجعفي مولاهم الكوفي العابد ، وثقه ابن معين ، والنجلي ، وغيرهما ، (ت : ٢٠٤ هـ) . انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٤٩ / ٦)

^(٤٦) هذا خطأ ، بل وإنما هو في مسند عمر من مسند البزار . انظره في البحر الزخار (٢٧٦ / ١) .

^(٤٧) انظره في البحر الزخار (٢٧٦ / ١) ، ويختصر زوائد مسند البزار : للحافظ ابن حجر ، كتاب الإيمان (١ / ٦٠) ، رقم : ١ . وقال البزار - بعد إخراج - : (لا نعلم روى ابن عقيل عن ابن عمر إلا هذا الحديث) ، أقول : قد وجدت أحاديث أخرى من رواية ابن عقيل عن ابن عمر ، منها : ١ - حديث (إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ، كان عاهراً) ، وهو عند ابن ماجه رقم : (١٩٥٩) ، ٢ - حديث (كل شيء مس الأرض من الثياب ففي النار) . أخرجه أحمد في مسنده (١٥٤٠٩٨ ، ٩٦٠٩٥ / ٢) ، وقد صرح ابن عقيل بالسماع من ابن عمر في هذا الحديث .

وأخرج حديث بدل بن المحبر عن زائدة - أيضاً - : ابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢ / ٨٠٣ و ٨٠٤ ، رقم : ٥٢٧) عن إسحاق بن إبراهيم الصواف ، ومحمد بن يحيى كلاهما عن بدل به .

^(٤٨) هدي الساري ص (٣٩٢)

^(٤٩) ميزان الاعتدال (١ / ٣٠٠)

^(٥٠) سؤالات الحاكم (ص : ١٩٠ ، رقم : ٢٩١)

عقيل عن جابر^(٥١) . (٥٢)

فدل هذا النص على أن الحديث له أصل عن زائدة، لكن قد اختلف الرواة عنه ، ومثل هذا يقع في حديث الثقات الكبار ومن دونهم .

وقد ذكر الدارقطني سبب جرحه له ، وهو غير قادح جزءاً ، لا في روايته عن زائدة ، ولا عن غيره، مع أنه يحتمل بشكل كبير أن يكون الوهم والاضطراب في هذا الحديث من ابن عقيل - وهو عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي -، لأنه ضعيف^(٥٣)، فلعله قد حدث به عن زائدة على الوجهين كليهما، فيكون حدث به زائدة: مرة عن ابن عمر، ومرة عن جابر ومما يدل على أن الوهم منه قول أبي زرعة فيه (مختلف عنه في الأسانيد).^(٥٤) فلعل هذا الاختلاف - في هذا الحديث - منه .

ويظهر أن الحافظ ابن حجر تأثر في تقريب التهذيب بجرح الدارقطني لبذل ، ولذا قال: (ثقة ثبت، إلا في حديثه عن زائدة).^(٥٥)

أقول: بل هو ثقة مطلقاً، فقد قال ابن عبد البر - وصدق -: (ثقة حافظ).^(٥٦)

وقد قال أبو حاتم: (صدوق، هو أرجح من أمية بن خالد، وبهز، وحبان، وعفان).^(٥٧) ووثقه أبو زرعة^(٥٨) .

٢- بشير بن نهيك السدوسي ، أبو الشعثاء البصري^(٥٩):

^(٥١) ذكره البزار معلقاً، ولم يعزه الحافظ ابن حجر، وقد أخرجه من حديث جابر من طريق حسين الجعفي: أبو يعلى في مسنده (٣/٣٥٢، رقم: ٢٨٢٠)، وعبد بن حميد في مسنده - كما في المنتخب - (٣/٢٢، رقم: ١٠٣٦).

^(٥٢) تهذيب التهذيب (٤٢٤/١)

^(٥٣) فقد ضعفه جمهور النقاد، منهم: مالك ، والقطان ، وابن عيينة ، وابن المديني ، وابن معين ، وأحمد بن حنبل، وغيرهم وقال الحافظ ابن حجر (صدوق في حديثه لين) تقريب التهذيب (ص: ٣٢١، رقم: ٣٥٩٢).

^(٥٤) تهذيب التهذيب (١٥٦/٦)

^(٥٥) تقريب التهذيب (ص: ١٢٠، رقم: ٦٤٥٠)

^(٥٦) تهذيب التهذيب (٤٢٤/١)

^(٥٧) الإخراج والتعديل (٤٣٩/٢)

^(٥٨) الإخراج والتعديل (٤٣٩/٢)

أخرج له البخاري في صحيحه : قال الحافظ : (له حديثان في البخاري عن أبي هريرة). (٦٠)
أقول : بل له ثلاثة أحاديث . (٦١)

وثقه جمهور النقاد : كأحمد بن حنبل ، والعجلي ، والنسائي ، وابن سعد . (٦٢)
ولم يخرجه سوى أبي حاتم ، فإنه قال : (لا يحتج بحديثه) . (٦٣)

ولذا ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم ، وبين أن جرح أبي حاتم هو من قبيل التعنت ، فقال : (بشير بن نهيك السدوسي البصري : من كبار التابعين ، وثقه العجلي ، والنسائي ، وابن سعد ، وأحمد بن حنبل . وقال أبو حاتم : لا يحتج به) (٦٤) ، وقال أيضاً في موضع آخر من هدي الساري : (تعنت أبو حاتم في قوله : لا يحتج به) . (٦٥)

ووثقه في التقريب ، فقال : (أبو الشعثاء البصري : ثقة) (٦٦) ، وكذا وثقه الذهبي في الميزان . (٦٧) وهو ثقة - كما هو عليه الجمهور - وشذوذ أبي حاتم ، وعدم موافقة أحد له ، يدل على تعنته في حكمه على بشير .

(٥٩) ترجمته في تهذيب الكمال (١٨١/٤) . روى عن : بشير بن الخصاصة ، وأبي هريرة . روى عنه : خالد بن سمير ، والنضر بن أنس ، ولاحق بن حميد ، وغيرهم .

(٦٠) هدي الساري ص (٣٩٣)

(٦١) وهي : في كتاب الشركة ، حديث رقم (٢٤٩٢) ، وفي كتاب الهبة ، حديث رقم (٢٦٢٦) ، وفي كتاب

اللباس ، حديث رقم (٥٨٦٤) .

(٦٢) أقوالهم في تهذيب التهذيب (٤٧٠ / ١)

(٦٣) الجرح والتعديل (٣٧٩ / ٢ - ٣٨٠)

(٦٤) هدي الساري ص (٣٩٣)

(٦٥) هدي الساري ص (٤٦١)

(٦٦) التقريب (ص : ١٢٥ ، رقم : ٧٢٦)

(٦٧) الميزان (٣٣١ / ١)

٣- حبيب المعلم ، أبو محمد البصري^(٦٨):

ذكر الفلاس^(٦٩) أن القطان: (كان لا يحدث عنه، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه)^(٧٠)، وقال النسائي: (ليس بالقوي) .^(٧١)

وثقه أحمد وقال: (مأصَح حديثه) . وكذا وثقه ابن معين، وأبو زرعة .^(٧٢)

ولذا ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، وبين أن جرح النسائي هو من قبيل التعتن، فقال: (حبيب المعلم أبو محمد البصري: وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو زرعة ، وقال النسائي: ليس بالقوي . قلت: له عند البخاري في الحج^(٧٣) حديث واحد عن عطاء عن ابن عباس ، وآخر عن عطاء عن جابر ، وعلق له في بدء الخلق آخر عن عطاء عن جابر، والأحاديث الثلاثة بمتابعة ابن جريح له عن عطاء هذا جميع ماله عنده) .^(٧٤)

وقال الحافظ ابن حجر في موضع آخر من هدي الساري: (متفق على توثيقه ، لكن تعنت

^(٦٨) ترجمته في تهذيب الكمال (٤١٢/٥). روى عن : الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، وهشام بن عروة ، وغيرهم . روى عنه: حماد بن سلمة ، وعبد الوارث بن سعيد ، ويزيد بن زريع ، وغيرهم .
أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث، وهي: في كتاب الحج، حديث رقم (١٦٢٨) وكسره في كتاب التمني حديث رقم (٧٢٣٠)، وقد تابعه ابن جريح في كتاب حديث الاعتصام رقم (٧٣٦٧)، وله حديث آخر في الحج أيضاً برقم (١٨٦٣)، وتابع ابن جريح في نفس الموضع ، وفي كتاب بدء الخلق حديث رقم (٣٣١٦) وهو معلق، كما أخرج له البخاري أثراً عن عائشة في كتاب الحج برقم (١٦٢٨) .

^(٦٩) هو: عمرو بن علي بن بحر الباهلي الفلاس : من كبار أئمة الحديث ونقاده (ت: ٢٤٩هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤٨٧/٢)

^(٧٠) المصدر السابق

^(٧١) المصدر السابق

^(٧٢) انظر: الجرح والتعديل (١٠١/٣) ، تهذيب الكمال (٤١٣/٥)

^(٧٣) انظر مرويَّاته في الحاشية رقم (٦٨)

^(٧٤) هدي الساري ص (٣٩٥)

فيه النسائي) . (٧٥)

ولم يتفقوا على توثيقه ، فقد قال الفلاس: (كان يحيى لا يحدث عنه) . (٧٦)
وكذا ابن عدي ذكره فى الكامل ، وساق له عدة أحاديث استنكرها عليه (٧٧) ، ثم قال : (له أحاديث صالحة ، وأرجوا أنه مستقيم الرواية) . (٧٨)
ونقل الذهبي عن أحمد قوله : (هو وحسين المعلم فى حديثهما اضطراب) . (٧٩)
وإذا كان متفق على توثيقه - كما زعم الحافظ ابن حجر - فلماذا إذاً يقول الحافظ عنه فى التقريب : (صدوق) (٨٠) ؟ مالذي أنزله من درجة الثقة إلى درجة الصدوق عند الحافظ ابن حجر ؟

وقد وصف ابن حجر النسائي فى حكمه على هذا الراوى بالتعنت ظناً منه أنه متفق على توثيقه ، وليس الأمر كذلك .

وأما الذهبي فقد اختلف قوله فى حسين المعلم:

- فقال: (صدوق) . (٨١)

- وقال أيضاً: (من ثقات البصريين) . (٨٢)

- وقال أيضاً: (ثقة حجة ، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه) . (٨٣)

- وقال أيضاً: (حجة ، تعنت يحيى بن سعيد فكان لا يحدث عنه ، حديثه فى الكتب كلها ،

(٧٥) المصدر السابق ص (٤٦١)

(٧٦) المرح والتعديل (١٠ / ٣)

(٧٧) ذكر له ابن عدي ستة أحاديث ، وبعد دراستي لها وجدت أن العهدة عليه فى ثلاثة منها ، أحدها منكر جداً ، والله أعلم .

(٧٨) الكامل (٨١٧ / ٢)

(٧٩) المغنى فى الضعفاء (١٤٨ / ١)

(٨٠) التقريب (ص ١٥٢ رقم ١١١٥)

(٨١) فى الكاشف (١٤٧ / ١) رقم ٩٣٤

(٨٢) فى السير (٢٥٤ / ٦)

(٨٣) فيمن تكلم فيه وهوموثق ص (٦٣)

وحسين المعلم أثبت منه) . (٨٤)

٤- حرمي بن عمار بن أبي حفصة العتكي ، أبو روح البصري (ت: ٢٠١ هـ): (٨٥)
قواه الجمهور: فقال ابن معين ، وأحمد: (صدوق) (٨٦) وكذا قال أبو حاتم (٨٧) ، ووثقه
الذارقطني . (٨٨)

أما العقيلي فإنه ترجم له في كتابه الضعفاء الكبير ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه تكلم في
حرمي بن عمار ، فقال: (قال أحمد بن محمد : قال أبو عبد الله في حرمي بن عمار كلاما
معناه أنه صدوق ، ولكن كانت فيه غفلة ، فذكرت له عن علي بن المديني عن حرمي عن
شعبة عن قتادة عن أنس : من كذب (٨٩) ، فأنكره وقال : علي أيضاً حدث عنه حديثاً آخر
منكراً في الخوض عن حارثة بن وهب ، فقلت : حديث معبد بن خالد (٩٠) ؟ قال : نعم ،
ترى هذا حقاً ؟ وتبسم كالمتعجب . أنكرهما من حديث شعبة ، وهما معروفان من حديث
الناس) . (٩١)

ومن أجل إيراد العقيلي له في الضعفاء الكبير ترجم له الحافظ مع رجال البخاري المتكلم
فيهم ، وبين أن جرح العقيلي هو من قبيل التعنت ، فقال: (حرمي بن عمار أبو روح
المصري: قال أحمد ، وابن معين : صدوق . زاد أحمد : كانت فيه غفلة . وقال أبو حاتم:

(٨٤) كتابه : (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) : (ص ٧٩ ، رقم ٢٥)

(٨٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٥/ ٥٥٦) . روى عن : خالد بن دينار ، وشعبة ، وقرّة بن خالد السدوسي ، وغيرهم .
روى عنه : علي بن المديني ، ومحمد بن بشار ، وأحمد بن منصور الرمادي ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ،
ومن أحاديثه عنده : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٢٥) ، في كتاب المغازي ، حديث رقم (٤٢٤٢) .

(٨٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٢-٢٣٣)

(٨٧) الجرح والتعديل (٣/ ٣٠٧)

(٨٨) في السنن (١/ ١٨١)

(٨٩) أخرجه العقيلي من طريق ابن المديني (١/ ٢٧٠) ، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند عن عبيد الله بن عمر (٢٧٩/٣) : كلاهما عنه به .

(٩٠) كتاب الرقائق ، باب في الخوض ، انظر فتح الباري (١١/ ٤٦٥ ، رقم : ٦٥٩١) .

(٩١) الضعفاء الكبير (١/ ٢٧٠)

ليس هو في عداد القطان وغندر ، هو مع وهب بن جرير وعبد الصمد وذكره العقيلي في الضعفاء ، وحكى عن الأثرم عن أحمد: أنه أنكر من حديثه عن شعبة حديثين أحدهما عن قتادة عن أنس: من كذب عليّ ، والآخر عن معبد بن خالد عن حارثة بن وهب في الحوض . قال العقيلي: الحديثان معروفان من حديث الناس، وإنما أنكرهما أحمد من حديث شعبة . قلت - الحافظ ابن حجر - : حديث الحوض هذا أخرجه الشيخان في صحيحهما من حديثه، وللحديث شواهد). (٩٢)

ووصف الحافظ ابن حجر العقيلي بالتعنت بسبب قدحه في حرمي بن عمار، فقال في موضع آخر من هدي الساري: (ذكره العقيلي بأمر فيه عنت). (٩٣) وما من شك أن إيراد الثقة في كتاب الضعفاء من أجل حديثين غريبين مع شهرتهما من طرق أخرى ثابتة يعتبر تعنتاً .

وقد استنكر نقاد آخرون إيراد العقيلي لحرمي في كتابه الضعفاء، فقال الذهبي: (ذكره العقيلي في الضعفاء فأساء). (٩٤)

٥- الحسن بن الصباح بن محمد ، وأبو علي الواسطي (ت: ٢٤٩ هـ) (٩٥) :

أثنى عليه أحمد بن حنبل، فقال: (ثقة صاحب سنة). (٩٦) وقال أبو حاتم : (صدوق). (٩٧) وذكره ابن حبان في الثقات . (٩٨)

وقال النسائي : (صالح). (٩٩) إلا أنه تكلم فيه في رواية أخرى ، فقال : (ليس

(٩٢) هدي الساري ص (٣٩٦)

(٩٣) هدي الساري ص (٤٦١)

(٩٤) في الميزان (٤٧٤ / ١)

(٩٥) ترجمته في تهذيب الكمال (١٩١ / ٦) . روى عن : أحمد بن حواسب ، وأحمد بن حنبل ، وجعفر بن عون ، وغيرهم . روى عنه : البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وغيرهم . أخرجه له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٤٥) ، في كتاب الجهاد ، حديث رقم (٢٧٨٢) .

(٩٦) تاريخ بغداد (٣٣١ / ٧)

(٩٧) الجرح والتعديل (١٩ / ٣)

(٩٨) الثقات (١٧٦ / ٨)

بالقوي). (١٠٠)

فترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، وبين أن جرح النسائي ليس بجرح شديد، وهو أيضاً من قبيل التعنت، فقال: (الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي: وثقه أحمد، وأبو حاتم. وقال النسائي: صالح. وقال في الكني: ليس بالقوي. قلت: هذا تلين هين، ولم يكتر عنه البخاري) (١٠١)، وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في موضع آخر من هدي الساري: (تعنت فيه النسائي) (١٠٢)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: (وثقة الجمهور، ولينه النسائي قليلاً). (١٠٣)

وفي التقريب قال الحافظ ابن حجر: (صدوق بهم) (١٠٤)، وقال الحافظ في التهذيب: (قد روى عنه النسائي في السنن الكبرى أحاديث في الحدود وغيرها) (١٠٥) وقد وثقه الذهبي (١٠٦).
وقول النسائي في الحسن بن الصباح لا يعتبر تعنتاً في نظري، لأمور:

١- لم يوثق الحسن بن الصباح أحد من علماء الجرح والتعديل بإطلاق وصف الثقة عليه سوى أحمد فقط، ولكي نجزم بتعنت الناقد في حكمه على الراوي، لا بد أن يكون الراوي قد وثق من قبل كثير من علماء الجرح والتعديل.

فمخالفة الناقد لكثير من علماء الجرح والتعديل في حكمه على الراوي، هي القرينة الأولى في إثبات تعنته، وهذا مالا يتوافر في الحسن بن الصباح، وأبو حاتم لم يوثقه كما نقل الحافظ، بل قال عنه: (صدوق). (١٠٧)

(٩٩) تهذيب الكمال (٦/ ١٩٤)

(١٠٠) تاريخ بغداد (٧/ ٣٣٠)

(١٠١) هدي الساري ص (٣٩٧)

(١٠٢) هدي الساري ص (٤٦١)

(١٠٣) في الفتح (٩/ ٣٧٥)

(١٠٤) التقريب (ص: ١٦١ رقم: ١٢٥١)

(١٠٥) التهذيب (٢/ ٢٩٠)

(١٠٦) في المغنى في الضعفاء (١/ ١٦١)

(١٠٧) الجرح والتعديل (٣/ ١٩)

٢- تعارض فيه توثيق أحمد وتلين النسائي، فيقدم قول النسائي، لأنه تلميذه، سمع منه مروياته، وأما أحمد فهو من أقرانه، بل إنه عاش بعد أحمد ثمان سنين^(١٠٨)، فلعله وقع في السنوات الأخيرة في شيء من الوهم والخطأ وسمع منه النسائي في تلك الفترة.

وكان أحمد يُثني عليه، ويرفع من قدره، لأنه كان صاحب سنة واتباع، فقد قال أحمد لأحد تلاميذه: (أكتب عنه، ثقة، صاحب سنة).^(١٠٩)، وقال أبو حاتم: (صدوق، كانت له جلالته، عجيبة ببغداد، كان أحمد يرفع من قدره ويجله).^(١١٠) ويظهر من سيرته انشغاله التام بالعبادة، والزهد^(١١١)، والغالب على من ينشغل بذلك وقوع شيء من الوهم والخطأ في حديثه.

٣- ولأن قول النسائي: (ليس بالقوي): لا يعني أن الراوي ضعيف، قال ابن تيمية: (وكذلك قول من قال: ليس بقوي في الحديث: عبارة لينة، تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير، ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب، ولا المبالغة في الغلط).^(١١٢)

وأرى أن الحسن بن الصباح صدوق، جيد الحديث.

٦- زيد بن وهب الجهني، أبو سليمان الكوفي (ت: ٩٦هـ):^(١١٣)

وثقه جمهور النقاد ومنهم: ابن معين، وابن خراش، وابن سعد، والعجلي، وغيرهم.^(١١٤) إلا أن يعقوب بن سفيان الفسوي^(١١٥) استنكر له أحاديث، وقال: (حديث زيد: به خلل

(١٠٨) انظر تهذيب الكمال (١٩٤/٦)

(١٠٩) تاريخ بغداد (٣٣١/٧)

(١١٠) الجرح والتعديل (١٩/٣)

(١١١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٣١/٧)

(١١٢) مجموع الفتاوى (٣٥٠/٢٤)

(١١٣) ترجمته في تهذيب الكمال (١١١/١٠)، روى عن: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم. روى عنه: الأعمش، وعدي بن ثابت، وحسين بن عبد الرحمن، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الأذان، حديث رقم (٦٢٩)، في كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٠٦)

(١١٤) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب (٤٠٧/٣)

(١١٦). كثير.

ولذا ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، وبين أن جرح يعقوب بن سفيان الفسوي هو من قبيل التعنت الزائد، فقال : (زيد بن وهب الجهني: وثقه ابن معين ، وابن خراش ، وابن سعد، والعجلي، وجمهور الأئمة . وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي ، فقال: في حديثه خلل كثير . ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه: يا حذيفة بالله أنا من المنافقين^(١١٧) . قال الفسوي: وهذا محال . قلت : هذا تعنت زائد ، وما يمثل هذا تضعف الأثبات ، ولا تردّ الأحاديث الصحيحة، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف ، وعدم أمن المنكر ، فلا يلتفت إلى هذه الوسوس الفاسدة في تضعيف الثقات) . (١١٨)

وكلام الحافظ يومه أن يعقوب لم يذكر له سوى هذا الحديث، بينما استنكر الفسوي له أربعة من مروياته^(١١٩) ، وقد ذكر الذهبي في الميزان قول الفسوي ، وساق ثلاثة مما استنكر الفسوي من مروياته ورد قوله ولم يقبله ، فقال: (متفق على الاحتجاج به ، إلا ما كان من الفسوي، ولم يصب الفسوي) .

ثم ساق الذهبي ثلاثة مما استنكر الفسوي من مروياته، وقال: (فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سبق إليه ، ولو فتحنا هذه الوسوس علينا لرددنا كثيرا من السنن الثابتة بالوهم الفاسد) . (١٢٠)

وظاهر جدا - من المقارنة بين نص الحافظ ابن حجر مع نص الذهبي - أن الحافظ قد استفاد منه .

(١١٥) سنائي ترجمته في ص (١٩٧)

(١١٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٩)

(١١٧) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٩)

(١١٨) هدي الساري ص (٤٠٤)

(١١٩) المعرفة و التاريخ (٢/ ٧٦٧ - ٧٧٠)

(١٢٠) الميزان (٢/ ١٠٧)

٧- عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار ، أبو عثمان البصري (ت : ٢٢٠ هـ)^(١٢١) :

اتفق النقاد على أنه ثقة ، ثبت ، متقن^(١٢٢) ، إلا أن ابن عدي ترجم له في الكامل ، ونقل عن سليمان بن حرب^(١٢٣) أنه قال فيه : (ترى عفان بن مسلم كان يضبط عن شعبة ؟ والله لو جهد جهده أن يضبط عن شعبة ما قدر عليه ، كان بطيئاً ، رديء الحفظ ، بطيء الفهم) .^(١٢٤)

الحافظ ابن حجر ترجم لعفان بن مسلم ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه ، فقال : (عفان بن مسلم الصفار : من كبار الثقات الأثبات ، لقيه البخاري ، وروى عنه شيئاً يسيراً ، وحدث عن جماعة من أصحابه عنه . اتفقوا على توثيقه حتى قال يحيى القطان : إذا وافقني عفان لا أبالي من خالفني . وقال أبو حاتم : ثقة ، متقن ، متين . وسئل أحمد بن حنبل : من تابع عفان على كذا كذا ؟ فقال : وعفان يحتاج إلى متابع ؟ . وذكره ابن عدي في الكامل لقول سليمان بن حرب : ما كان عفان يضبط عن شعبة . وقد قال أبو عمرو الحوضي : رأيت شعبة أقام عفان من مجلسه مراراً من كثرة ما يكرر عليه . قلت : فهذا يدل على تثبته في تحمله ، وكأن قول سليمان أنه : كان لا يضبط عن شعبة ، بالنسبة إلى أقرانه الذين يحفظون بسرعة) .^(١٢٥)

وقال الحافظ في موضع آخر من هدي الساري : (تكلم فيه سليمان بن حرب تعنتاً) .^(١٢٦) أما الذهبي فقد كان له موقف آخر من قول سليمان ، إذ حمله على كلام الأقران في بعضهم البعض فقال : (قلت : عفان أجل وأحفظ من سليمان أو هو نظيره ، وكلام النظير والأقران

^(١٢١) ترجمته في تهذيب الكمال (١٦٠/٢٠) . روى عن : شعبة ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وغيرهم . روى عنه : أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن المديني ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده في كتاب لأذان حديث رقم (٧٣١) ، في كتاب الجنائز ، حديث رقم (١٣٦٨) .

^(١٢٢) انظر ثنائهم البالغ عليه في ترجمته في تهذيب الكمال (١٦٠/٢٠) ، ومن أثنى عليه : القطان ، وأحمد ، وابن معين .

^(١٢٣) استأني ترجمته في ص (١٩٥)

^(١٢٤) الكامل (٢٠٢١/٥) ، تهذيب الكمال (١٧٣/٢٠)

^(١٢٥) هدي الساري ص (٤٢٥)

^(١٢٦) هدي الساري ص (٤٦٣)

ينبغي أن يتأمل ويتأني فيه). (١٢٧)

وهذا القول لا يصح عن سليمان بن حرب : فقد ساقه ابن عدي في الكامل فقال: حدثنا علي بن إبراهيم بن الهيثم، حدثنا إبراهيم بن أبي داود قال : سمعت سليمان فذكره. (١٢٨) وعلي بن إبراهيم ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد وروى له حديثا موضوعا . (١٢٩) وقال الذهبي عنه: (اتهمه الخطيب) (١٣٠)، وترجم له الحافظ في لسان الميزان . (١٣١) ولم أجد أحدا نقل هذا القول عن سليمان بن حرب سوى ابن عدي بإسناده المذكور، وهي لا تصح لضعف إسناده، بسبب ضعف علي بن إبراهيم .

٨- محمد بن ميمون المرزوي ، أبو حمزة السكري . (ت : ١٦٧ هـ) : (١٣٢)

وثقه جمهور النقاد :

فلاين معين أقوال عديدة (١٣٣)، منها قوله (١٣٤): (كان أبو حمزة السكري من ثقات الناس، ولم يكن يبيع السكر ، وإنما سمي السكري لحلاوة كلامه). (١٣٥)

(١٢٧) الميزان (٨١/٣)

(١٢٨) الكامل (٢٠٢١/٥)

(١٢٩) تاريخ بغداد (٣٣٧/١١)

(١٣٠) الميزان (١١١/٢)

(١٣١) لسان الميزان (١٩١/٤)

(١٣٢) ترجمته في تهذيب الكمال (٥٤٤/٢٦)، روى عن : جابر بن يزيد ، والأعمش ، ويزيد النحوي ، وغيرهم. روى عنه : عبدان بن عثمان ، وسلام بن واقد ، وسلمة بن الفضل ، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الغسل، حديث رقم (٢٧٦)، وفي كتاب الصلاة، حديث رقم (٤٥٩) .

(١٣٣) وهذه الأقوال في : تاريخ الدوري (٥٤١/٢) ، سوالات ابن الجنيدي ترجمة (٢٧٠) ، ابن أبي خيثمة في الجرح والتعديل (٨١/٨) ، ابن محرز ترجمة (٥٣٧)

(١٣٤) وقد وهم المزني في تهذيب الكمال (٥٤٦/٢٦)، فنسب هذا القول إلى عباس الدوري راويه عن ابن معين ، وتبعه على هذا الوهم: الذهبي في السير (٣٨٦/٧)، والحافظ في التهذيب (٤٨٦/٩ - ٤٨٧)، وهو من قول ابن معين كما يتضح من تاريخ بغداد .

(١٣٥) تاريخ بغداد (٢٦٩/٣)

وقال أحمد : (ما بحديثه عندي بأس ، وهو أحب إلي حديثاً من حسين بن واقد) .^(١٣٦)

وقال الترمذي : (ثقة) .^(١٣٧) ، وكذا قال النسائي .^(١٣٨)

وقال ابن المبارك (السكري صحيح الكتاب) .^(١٣٩) وذكره ابن حبان في الثقات .^(١٤٠)

وقال الخطيب : (كان من أهل الفضل والفهم ، احتج بحديثه البخاري ومسلم بن الحجاج في صحيحهما) .^(١٤١)

وقال الذهبي في الميزان : (صدوق إمام مشهور) .^(١٤٢) وقال في السير : (الحافظ الإمام الحجة)^(١٤٣) ، وقال الحافظ في التقريب : (ثقة فاضل) .^(١٤٤)

وهو ثقة كما قال جمهور النقاد ، إلا أن الحافظ ابن حجر نقل عن أبي حاتم أنه قال فيه : (لا يحتج به)^(١٤٥) ، ونقل الحافظ أيضاً عن ابن عبد البر أنه قال فيه : (ليس بقوي) .^(١٤٦)

ولذا ترجم له ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم ، وبين أن جرح من جرح محمد بن ميمون هو من قبيل التعنت ، فقال : (محمد بن ميمون أبو حمزة السكري المروزي : أحد الأئمة وثقه يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ، وآخرون . وقال أبو حاتم : لا يحتج به . وقال النسائي أيضاً : لا بأس بأبي حمزة ، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره ، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد . وأغرب ابن عبد البر فقال - في ترجمة سمي من التمهيد - : أبو حمزة

^(١٣٦) الجرح والتعديل (٨١/٨)

^(١٣٧) في السنن (٦٥٤/٣ ، رقم ١٣٧١)

^(١٣٨) تهذيب الكمال (٥٤٦/٢٦)

^(١٣٩) الجرح والتعديل (٨١/٨)

^(١٤٠) الثقات (٤٢٠ / ٧)

^(١٤١) تاريخ بغداد (٣٦٦/٣)

^(١٤٢) الميزان (٥٣/٤)

^(١٤٣) السير (٣٨٥/٧)

^(١٤٤) التقريب (ص/٥١٠ ، رقم ٦٣٤٨)

^(١٤٥) هدي الساري ص (٤٤٢)

^(١٤٦) تهذيب التهذيب (٤٨٧/٩)

المروزي ليس بقوي . قلت : بل احتج به الأئمة كلهم ، والمعتمد فيه ما قاله النسائي . ولم يخرج له البخاري إلا أحاديث يسيرة من رواية عبدان عنه ، وهو من قدماء أصحابه) . (١٤٧)
وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن ميمون في موضع آخر من هدي الساري : (عمي في آخر عمره ، فتكلم فيه بعضهم تعنتا) . (١٤٨)

ولم يحدد الحافظ من تكلم فيه تعنتا ، ولم ينقل فيه جرحا إلا عن أبي حاتم ، والنسائي ، وابن عبد البر ، وقد اعتمد قول النسائي فيه ، فلم يبق إلا أبو حاتم وابن عبد البر ، فندرس قوليهما لننظر هل تعنتا فيه؟

أولاً : قول أبي حاتم عن محمد بن ميمون : (لا يحتج به) :

وقد بحث عن مصدر الحافظ فيما نقله عن أبي حاتم في محمد بن ميمون ، فلم أجد من ذكره سوى الذهبي في الميزان (١٤٩) ، فعلل الحافظ ابن حجر نقله من الذهبي ، ولم أجد في شيء من كتب الرجال الأخرى (١٥٠) ، ولم يورده الذهبي في شيء من كتبه الأخرى التي ذكر فيها من تكلم فيه . (١٥١)

ولا يصح هذا النقل عن أبي حاتم ، وقد ترجم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٥٢) لسبعة رواة يماثلون محمد بن ميمون في اسمه واسم أبيه ، وجميعهم متكلم فيهم ، وقد جرح أبو حاتم ستة منهم ، فعلل هذا كان سببا في وهم الذهبي في نقله عنه ، أو كان وهما من النساخ أثناء كتابة أحد نسخ كتاب الجرح والتعديل .

(١٤٧) هدي الساري ص (٤٤٢)

(١٤٨) هدي الساري ص (٤٦٣)

(١٤٩) انظر الميزان (٥٣/٤)

(١٥٠) لم أجد في كتاب : الجرح والتعديل (٨١/٨) ، ولا في كتاب : علل الحديث لابن أبي حاتم ، انظر الجامع في اخرج والتعديل : (٩٩٩ رقم ٤١٩٦) ، وكذا لم يورده الباجي في كتابه : التعديل والتجريح (٦٤٣/٢) ، ولا المزي في تهذيب الكمال (٥٤٤/٢٦ - ٥٤٩) ، ولا الحافظ في التهذيب (٤٨٦/٩ - ٤٨٧) .

(١٥١) وهي : ديوان الضعفاء (٣٤٢/٢) ، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص ١٦٤) ، ومن تكلم فيه وهو موقوف (ص ١٧١) ، وكذا ترجم له في السير (٣٨٥/٧ - ٣٨٧) ، ولم يذكر قول أبي حاتم هذا .

(١٥٢) في الجرح والتعديل : (٨٠/٨)

وخلاصة القول : أن ما نقله الذهبي عن أبي حاتم لم يصح عنه بشكل قاطع ، لعدم ثبوته في المصادر الأصلية ، وابن أبي حاتم هو العمدة في نقل أقوال أبيه ، فكيف يخفى عليه هذا القول عن أبيه ، ولا يذكره في مصنفاته المشهورة ، مع شذوذ هذا القول؟ ولذا لا يصح .

الثاني : قول ابن عبد البر : (ليس بقوي) :

وقد ذكره الحافظ في التهذيب ، فقال : (قال ابن عبد البر في التمهيد ليس بقوي ، ذكره في ترجمة سمي) . (١٥٣)

ولم أحد أحدًا سبق الحافظ في هذا النقل عن ابن عبد البر ، والحافظ ابن حجر قد وهم في هذا ، وبيان وهمه :

هو أن ابن عبد البر قال في التمهيد عند ذكره لمرويات مالك عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة : (حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال أخبرنا محمد بن معاوية ، قال أخبرنا يعقوب إسحاق بن أحمد بن جعفر البغدادي ، قال حدثنا أحمد بن منصور الرمادي ، قال حدثنا عتاب بن زياد ، قال حدثنا أبو حمزة السكري ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين قالوا : يا رسول الله ، لقد تركتنا نتنافس بعدك في الأذان ، فقال : إن بعدكم قوما سفلتهم مؤذنونهم)^(١٥٤) .

وهذه الزيادة لا تجيء إلا بهذا الإسناد ، وهو إسناد رجاله ثقات معروفون : أبو حمزة السكري ، و عتاب بن زياد : مروزيان ثقتان ، وسائر الإسناد يستغنى عن ذكرهم لشهرتهم ، إلا أن أحمد بن حنبل ضعف الحديث كله ؛ ويقال أنه لم يسمعه الأعمش من أبي صالح ، قال أحمد بن حنبل : رواه ابن فضيل عن الأعمش ، عن رجل ما أدري لهذا الحديث أصلا .
ورواه ابن غير عن الأعمش فقال : ثبت عن أبي صالح ، ولا أراني إلا قد سمعته منه) . (١٥٥)

(١٥٣) التهذيب (٤٨٧/٩)

(١٥٤) أخرجه بهذا ألفظ ابن عدي في الكامل (١٨٩٧/٥) ، وابن عبد البر في التمهيد (٢٢٥/١٩)

(١٥٥) التمهيد (٢٢٥/١٩)

فحص ابن عبد البر في هذا الموضوع على توثيق أبي حمزة السكري ، وعلى أن هذه الزيادة لا تحيى إلا بهذا الإسناد ، وأن بعض علماء الحديث - كأحمد - قد ضعف الحديث ، ليس لقدحه في أبي حمزة السكري ، وإنما لأن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح ، بل دلّسه عنه ، كما تدل على ذلك الروايات الأخرى التي ساقها ابن عبد البر ، فالحديث إذا ليس بقوي .

ولما ذكر ابن عبد البر هذا الحديث مرة أخرى في ترجمة سمي اختصر القول فيه ، وبين عدم صحته ، فقال : (وقد روى أبو حمزة السكري عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ؛ اللهم أرشد الأئمة وأغفر للمؤذنين ، قالوا : يارسول الله : لقد تركتنا بعدك تنافس في الأذان ، فقال : إن بعدكم قوما سفلتهم مؤذنونهم . وهذا حديث انفرد به أبو حمزة هذا وليس بالقوي - وبالله التوفيق) . (١٥٦)

فقلوه : (ليس بالقوي) : يقصد بذلك درجة هذا الحديث - لا أن أبا حمزة ليس بالقوي - بقرينة توثيقه لأبي حمزة ، وتضعيفه للحديث قبل هذا .

وهذه الزيادة منكرة ، وهي التي عنها ابن عبد البر بقوله في الموضوع الثاني : (انفرد أبو حمزة) . ولا يقصد أصل الحديث لأنه قد توبع عليه كما ذكره هنا . (١٥٧)

وأما هذه الزيادة فقد انفرد بها إسحاق بن أحمد بن جعفر البغدادي بهذا الإسناد عن أبي حمزة ، ولم أجد أحد تابعه على روايته لهذا الحديث بهذا الإسناد .

وقد قال الدارقطني في إسحاق بن أحمد بن جعفر : (رأيتهم يثنون عليه ، وفي حديثه أوهام) . (١٥٨) وقد أخرج هذا الحديث ابن عدي في الكامل عن عمران بن موسى عن عيسى

(١٥٦) التمهيد (١٥/٢٢)

(١٥٧) وله متابعات كثيرة عن الأعمش ، منها : ١- ابن عينة : عند الحميدي في مسنده (٩٩٩) ٢- معمر : عند أحمد

في مسنده (٢٨٤/٢) ٣- الثوري : عند أحمد في مسنده (٢٨٤/٢) ٤- شريك : عند أحمد في مسنده (٤٢٤/٢)

٥ - محمد بن عبيد : عند أحمد في مسنده (٤٢٤/٢) ٦- أبو معاوية : عند الترمذي في سننه ، في كتاب

الصلوة ، باب : ما جاء أن الإمام ضامن (٤٠٢/١) ، رقم : ٢٠٧ ٧- أبو الأحوص : عند الترمذي في سننه (٢٠٧)

(١٥٨) تاريخ بغداد (٣٩٣/٦)

بن عبد الله بن سليمان عن يحيى بن عيسى عن الأعمش به ، وقال ابن عدي بعد إخراجهم: (وهذه الزيادة : فقال رجل : لقد تركنا تنافس الأذان بعدك لا يعرف إلا لأبي حمزة السكري عن الأعمش، وقد جاء بها عيسى بن سليمان هذا) .^(١٥٩)

كذا قال ابن عدي ! ولعل رواية أبي حمزة السكري المذكورة عند ابن عدي إنما وقعت له من طريق إسحاق بن أحمد ، لأنه من شيوخ ابن عدي^(١٦٠) وهو الأرجح عندي . ولا أستبعد أن يكون الحديث حديث عيسى بن عبد الله بن سليمان هذا، ورواه إسحاق بن أحمد فجعله من رواية شيخه السكري .

وعيسى هذا ضعفه ابن عدي، فقال : (ضعيف ، يسرق الحديث) .^(١٦١)

وخالفه ابن حبان، والدارقطني فوثقاه ، وأخرج له ابن حبان حديثاً في صحيحه^(١٦٢) . وعنى كل فهذه الزيادة الحمل فيها - فيما أرى - على إسحاق ، لأنه لم يتابع عليها فيما أعلم .

وخلاصة القول : إن ما نقله الحافظ عن ابن عبد البر من أنه قال في محمد بن ميمون السكري : (ليس بقوي) . ليس بصحيح لأن ابن عبد البر عنى بذلك الحديث الذي رواه السكري لأن للحديث علة ، وهي أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح ، وإنما دلّسه عنه .

*** **

المبحث الرابع: الأئمة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بالتعنت:

من خلال الدراسة السابقة لتراجم الرواة في المبحث الثالث تبين لنا أن الحافظ ابن حجر قد قام برّد الجروح التي وجهت إليهم بوصف نقادهم بالتعنت في حكمهم عليهم: فمن هم هؤلاء الأئمة الذين وصفهم الحافظ بالتعنت؟ وما مدى إصابة الحافظ في وصف هؤلاء النقاد بالتعنت؟

^(١٥٩) في الكامل (١٨٩٧/٥)

^(١٦٠) انظر تاريخ بغداد (٣٩٣/٦)

^(١٦١) الكامل (١٨٧٩/٥) ، ولمزيد من المعلومات عنه ، انظر ترجمته في الميزان (٣١٧/٣)

^(١٦٢) انظر لسان الميزان (٤٠٠/٤)

وهل سبقَ الحافظ إلى وصف هؤلاء النقاد بالتعنت؟

سيوضح لنا الجواب عن ذلك من خلال دراسة تراجم أولئك النقاد الذين وصفهم الحافظ بالتعنت، وأيضاً من خلال الدراسة السابقة لتراجم الرواة الذين ردَّ الحافظ ما جرحوا به بسبب التعنت، فمن النقاد الذين وصفهم الحافظ بالتعنت :

١- يحيى بن سعيد القطان (ت: ١٩٨هـ) (١٦٣):

أحد الأئمة الكبار، اتفق أهل الحديث قاطبة على أنه: إمام، ثقة، ثبت، متقن، حتى قال عنه أحمد: (هو أثبت الناس). (١٦٤)

وقد وصفه كثيرون بالتعنت في نقده للرجال، ومنهم تلامذته الكبار:

قال علي بن المديني: (إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن ، لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد) (١٦٥)، ووصفه الذهبي في مواضع كثيرة بالتعنت، ومن ذلك :

قوله عنه: (متعنت جدا في الرجال). (١٦٦)

وقال أيضاً في ترجمة سيف بن سليمان: (حدث يحيى بن القطان مع تعنته عن سيف). (١٦٧)

وقال أيضاً: (كان يحيى بن سعيد القطان متعنتاً في نقد الرجال ، فإذا رأيته قد وثق شيخاً فاعتمد عليه ، أما إذا لَّين أحداً فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه ٠٠٠). (١٦٨)

وقال أيضاً: (يحيى بن سعيد كثير التعنت في الرجال). (١٦٩)

وقد صفه الحافظ ابن حجر بالتعنت الشديد، فقال في ترجمة عثمان بن عمر بن فارس العبدي

(١٦٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧٥/٩ - ١٨٨)

(١٦٤) السير (١٧٨/٩)

(١٦٥) تهذيب التهذيب (٢٨٠/٦)

(١٦٦) في ترجمة ابن عيينة من الميزان (١٧١/٢)

(١٦٧) في الميزان (٢٥٥/٢)

(١٦٨) سير أعلام النبلاء (١٨٣/٩)

(١٦٩) المصدر السابق (٥٥٨/٩)

البصري: (أحد الأثبات، وثقه أحمد، وابن معين، وآخرون. وقال أبو حاتم: كان يحيى ابن سعيد لا يرضاه. قلت: قد نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به. ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه).^(١٧٠)
وقد رجح الحافظ عدم ثبوت هذا القول عن يحيى بن سعيد القطان في موضع آخر.^(١٧١)

*** **

٢- سليمان بن حرب البصري (ت: ٢٢٤) (١٧٢):

إمام، ثقة، ثبت، متقن، من النقاد في علم الجرح والتعديل.
أثنى عليه أبو حاتم، فقال عنه: (إمام من الأئمة، كان لا يُدلس، ويتكلم في الرجال، ما رأيت في يده كتاباً قط).^(١٧٣)
وقال يعقوب بن شيبة^(١٧٤) عنه: (ثقة ثبت، صاحب حفظ)^(١٧٥)، وقال عنه النسائي: (ثقة مأمون).^(١٧٦) وقال عنه الذهبي: (الإمام الثقة، الحافظ، شيخ الإسلام).^(١٧٧)
وقد أشار أبو حاتم إلى أن لديه تعنتاً في حكمه على الرواة، فقال: (كان سليمان بن حرب قللاً من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة).^(١٧٨)
وقد وصفه الحافظ بالتعنت بسبب قده في عفان بن مسلم الصنفار، قال الحافظ في ترجمة

(١٧٠) هدي الساري ص (٤٢٤)

(١٧١) انظره في ترجمة عثمان بن عمر في هدي الساري ص (٤٦٢)

(١٧٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٣٠/١٠)

(١٧٣) الجرح والتعديل (١٠٨/٤)

(١٧٤) هو: يعقوب بن شيبة بن الصلت، أبو يوسف السدوسي البصري: من أئمة المحدثين الفقهاء، عالم بعلل

الحديث، (ت: ٢٦٢ هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٥٧٧/٢)

(١٧٥) تاريخ بغداد (٣٦/٩)

(١٧٦) تهذيب الكمال (٣٩١/١١)

(١٧٧) السير (٣٣٠/١٠)

(١٧٨) تهذيب الكمال (٣٨٧/١١)

عغان بن مسلم الصفار : (تكلم فيه سليمان بن حرب تعنتا). (١٧٩)
وقد بينت عدم صحة هذا الجرح عن سليمان بن حرب فيما سبق. (١٨٠)

*** **

٣- سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ) (١٨١):

قال الذهبي عنه : (الإمام ، شيخ السنة،مقدم الحفاظ) . (١٨٢)
وهو من كبار النقاد في علم الرجال،وقد ذكره الذهبي في كتابه : (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (١٨٣).

ولم أجد أحدا وصفه بالتعنت سوى الحافظ ابن حجر ،وقد وصفه الحافظ بالتعنت بسبب قدحه في الحسن بن مدرك السدوسي قال الحافظ:(تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عنت). (١٨٤)

*** **

٤- محمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧ هـ) (١٨٥):

قال عنه الذهبي : (الإمام الحافظ ، الناقد ، شيخ المحدثين ، كان من بحور العلم . طوّف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح ، وعدل ، وصحح وعلل). (١٨٦)
وقد وصفه كثير من العلماء بالتشدد في الحكم على الرواة:

-قال ابن تيمية:(واين معين، وأبو حاتم من أصعب الناس تركية) أي للرواة . (١٨٧)
وقال أيضاً : (وأما قول أبي حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، فأبو حاتم يقول مثل هذا

(١٧٩) هدي الساري ص(٤٦٣)

(١٨٠) انظر ص (١٨٨)

(١٨١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣)

(١٨٢) السير (٢٠٣/١٣)

(١٨٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص : ١٩٣ ، ٢٨٨)

(١٨٤) هدي الساري ص (٤٦١)

(١٨٥) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٤٧/١٣)

(١٨٦) السير (٢٤٧/١٣)

(١٨٧) مجموعة الفتاوي (٣٤٩/٢٤)

في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب). (١٨٨)

- وقد أكثر الذهبي في كتبه من وصف أبي حاتم بالتعنت ، ومن ذلك:

- قوله : (قد علم تعنت أبي حاتم في الرجال). (١٨٩)

- وقال في ترجمة عاصم بن علي الواسطي: (قال فيه المتعنت أبو حاتم: صدوق). (١٩٠)

- وقال أيضاً عنه : (متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس

بمحجة ، ليس بقوي ، أو نحوي ذلك).

وقد وصف الحافظ أبا حاتم بالتعنت في حكمه على الرواة في مواطن عديدة، ومن ذلك:

- قول الحافظ ابن حجر في ترجمة بشير بن نهيك : (تعنت أبو حاتم في قوله : لا يحتج

به). (١٩١)

- قول الحافظ ابن حجر في ترجمة عباد بن عباد بن حبيب : (تكلم فيه أبو حاتم بعنت) (١٩٢)

- قول الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن أبي عدي: (أبو حاتم عنده عنت). (١٩٣)

- قول الحافظ ابن حجر في ترجمة عبد الله بن سعيد بن أبي هند : (تكلم فيه أبو حاتم

بعنت) (١٩٤)

وأبو حاتم من أكثر النقاد الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بالتعنت، كما يتضح ذلك من

الأمثلة السابقة .

*** **

٥- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧ هـ) (١٩٥) :

(١٨٨) مجموعة الفتاوى (٣٤٩/٢٤)

(١٨٩) تذكرة الحفاظ (٤٢٠/٢)

(١٩٠) الميزان (٣٥٥/٢)

(١٩١) هدي الساري ص (٤٦١)

(١٩٢) هدي الساري ص (٤٦٢)

(١٩٣) هدي الساري ص (٤٦٢)

(١٩٤) هدي الساري ص (٤٦٢)

(١٩٥) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٥٨٣/٢)

أحد الأئمة الكبار، قال أبو زرعة: (قدم علينا من نبلاء العراق يعقوب بن سفيان، يعجز أهل العراق أن يروا مثله). وذكر أيضاً أن ابن معين كان ينتخب من تاريخه. (١٩٦)

وقد ذكره الذهبي فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)، وقال: (حافظ فارس). (١٩٧)

ولم أجد أحدا وصفه بالتعنت سوى الحافظ، فقد وصفه بالتعنت الزائد لقدمه في زيد بن وهب، فقال في ترجمة زيد بن وهب: (وثقه وجههور الأئمة، وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي، فقال: في حديثه خلل كثير. ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه: يا حذيفة بالله أنا من المنافقين. قال الفسوي: وهذا محال. قلت: هذا تعنت زائد، وما يمثل هذا تضعف الأثبات). (١٩٨)

٦- أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ) (١٩٩):

الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، من نقاد الحديث الكبار، قال الذهبي عنه: (كان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف). (٢٠٠)

والنسائي مشهور بالتشدد في نقد الرجال:

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة عبد الله بن وهب المصري: (عبد الله حجة مطلقا، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد، حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا). (٢٠١)

وقال في المغني في الضعفاء في ترجمة مالك بن دينار: (النسائي قد وثقه، وهو لا يوثق أحدا

(١٩٦) تهذيب التهذيب (٣٨٧/١١)

(١٩٧) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٩٣)

(١٩٨) هدي الساري ص (٤٠٤)

(١٩٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٢٨/١)

(٢٠٠) السير (١٢٧/١٤)

(٢٠١) سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٩)

إلا بعد الجهد). (٢٠٢)

وقال في سير أعلام النبلاء أيضاً: (قال الحافظ ابن طاهر: في شروط الأئمة الستة^(٢٠٣) سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يابني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. قلت: صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم، وهو أحق بالحديث وعلمه ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضممار البخاري، وأبي زرعة). (٢٠٤)

- ووصفه الذهبي بالتعنت في ترجمة الحارث بن عبد الله الهمداني فقال في الميزان: (والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به). (٢٠٥)

- وقد وصف ابن حجر النسائي بالتعنت في مواطن عديدة، منها:
- قوله في ترجمة أحمد بن عيسى: (احتج به النسائي مع تعنته). (٢٠٦)
- قوله في ترجمة حبيب المعلم: (متفق على توثيقه، لكن تعنت فيه النسائي). (٢٠٧)
- قوله في ترجمة الحسن بن الصباح: (تعنت فيه النسائي). (٢٠٨)

*** **

٧- محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢ هـ) (٢٠٩):

من كبار المحدثين في عصره، اشتهر بسعة الحفظ، وقوة الضبط.

قال عنه أبو الحسن بن القطان: (ثقة، جليل، عالم بالحديث، مقدم بالحفظ). (٢١٠)

(٢٠٢) المغني في الضعفاء (٥٣٨/٢)

(٢٠٣) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص (١٨)

(٢٠٤) سير أعلام النبلاء (١٣١ / ١٤)

(٢٠٥) في الميزان (٤٣٧/١)

(٢٠٦) هدي الساري ص (٣٨٧)

(٢٠٧) هدي الساري ص (٤٦١)

(٢٠٨) هدي الساري ص (٤٦١)

(٢٠٩) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٨٣٣/٣)

(٢١٠) شذرات الذهب (٣٩٦/٣)

وقد عده الذهبي من النقاد الذين يعتد بقولهم في الجرح والتعديل ، فذكره في كتابه : (من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) .^(٢١١)

وقد أخذت على العقيلي مأخذ كثيرة في جرحه للرواة:

- قال اللكنوي: (كثيرا ما تجد في الميزان وغيره من كتب أهل الشأن، في الجرح المنقول عن العقيلي: بأنه لا يتابع عليه . وقد ردّ عليه العلماء في كثير من المواضع على جرحه بقوله : لا يتابع عليه، وعلى تحاسره في الكلام في الثقات الأثبات) .^(٢١٢)

- وقال المعلمي : (قد كان في العقيلي تشدد ما، فينبغي التثبت فيما يقول من عند نفسه، في مظان تشدده) .^(٢١٣)

-وله كتاب في الضعفاء اسمه: (الضعفاء الكبير)، ذكر فيه بعض الأئمة الثقات الكبار، كعلي بن المديني^(٢١٤)، وقد أغضب صنيعة هذا الإمام الذهبي، فقال في ترجمة علي بن المديني من الميزان : (أحد الأعلام الأثبات ، وحافظ العصر، ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء فبئس ماصنع ، فقال : جنح إلى ابن أبي دواد والجهيمة ، وحديثه مستقيم إن شاء الله .

أفما لك عقل ياعقيلي ! أتدري فيمن تتكلم ، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم ، كأنك لاتدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ماغلط ولا انفرد بمالا يتابع عليه .

وأما علي بن المديني فالإله المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي ، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن ؛ بل لعله فرد زمانه في معناه . وقد أدرك حماد بن زيد ، وصنف التصانيف ؛ وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان) .^(٢١٥)

^(٢١١) كتاب : (من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) ص (٢٠٥)

^(٢١٢) الزرفع والتكميل ص (٤٠٥ - ٤٠٦)

^(٢١٣) التنكيل (٤٦٥/١)

^(٢١٤) الضعفاء الكبير (٢٣٥/٣)

^(٢١٥) الميزان (١٣٨/٣)

وذكر العقيلي لابن المديني في كتابه الضعفاء الكبير يوضح بجلاء شدته في نقد الرجال . وقد ردّ الحافظ ابن حجر في مواطن عديدة قدح العقيلي في رجال البخاري^(٢١٦)، ومن ذلك قدحه في حرمي بن عمار من أجل روايته لحديثين غريبين مع شهر تهما من طرق أخرى ثابتة، ووصفه الحافظ ابن حجر بالتعنت بسبب قدحه فيه، فقال: (ذكره العقيلي بأمر فيه عنت).^(٢١٧)

وما من شك أن إيراد الثقة في كتاب الضعفاء من أجل حديثين غريبين مع شهر تهما من طرق أخرى ثابتة يعتبر تعنتاً .

*** **

٨- محمد بن حبان، أبو حاتم البستي (ت : ٣٥٣ هـ) (٢١٨):

الإمام العلامة الحافظ المجود ، من كبار علماء الحديث في عصره، كتب عن أكثر من ألفي شيخ، وصنف الكثير، ومنها كتابه: (المجروحين)، وقد ذكر فيه بعض الثقات الكبار تعنتاً^(٢١٩)، فأغضب صنيعه هذا الذهبي، مما جعله يقسو عند ردّه عليه:

- فقال الذهبي في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم : (قال الدارقطني : تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة ، قلت : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم فقال: اختلط في آخر عمره وتغير ، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ، ولا

^(٢١٦) فقال: (أُرهر بن سعد السمان: أوردته العقيلي بلا مستند). هدي الساري ص (٤٦٠)، وقال عن عبد الله ابن عبد المجيد : (ضعفه العقيلي بلا مستند). هدي الساري ص (٤٦٢)، وقال عن يوسف بن أبي إسحاق : (تكلم فيه العقيلي بلا حجة). هدي الساري ص (٤٦٤)

^(٢١٧) هدي الساري ص (٤٦١)

^(٢١٨) انظر ترجمته في السير (٩٢/١٦)

^(٢١٩) قال الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه : (دراسات في الجرح والتعديل) ص (٦٤) : (كان ابن حبان مع إمامته، وجلالة قدره، بين الإفراط والتفريط، إنه اتخذ مذهبا خاصا مخالفا للجمهور ، وهو توثيق كل من لم يعرف فيه جرح، ثم يُشدد في جرح بعض الرواة بآفته الأسباب) .

يحتج بشيء منها ، قلت : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً ، فأين مازعم؟). (٢٢٠)

- وقال في ترجمة أفلح بن سعيد المدني : (ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) . (٢٢١)

- وقال في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الحمصي : (وثقه ابن معين وغيره ، وقال ابن عدي : له غرائب حسان ، وأرجو أنها مستقيمة ، وإنما يهم فيرفع موقوفاً ، ويوصل مرسلًا لأعن تعمد . وأما ابن حبان فإنه خساف قصاب ، فقال : روى عن الثقات أشياء موضوعة) . (٢٢٢) لكن من جانب آخر وصف ابن حبان بالتساهل ، وذلك لقاعدته في توثيق من انتفت جهالة عينه ، إلا إذا تبين جرحه (٢٢٣) ، وقد وصف الحافظ ابن حجر ابن حبان بالتساهل ، فقال عنه : (وهو معروف بالتساهل في باب النقد) . (٢٢٤)

وقد وصف الحافظ ابن حجر ابن حبان بالإفراط لقده في سالم بن عجلان الأفطس ، فقال : (أفرط ابن حبان ، فقال : كان مرجئاً ، يقلب الأخبار ، وينفرد بالمعضلات ، عن الثقات . وما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك ، فمردود بتوثيق الأئمة له ، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً) . (٢٢٥)

وكذا وصفه الحافظ بالشدوذ في قدحه ليونس بن أبي الفرات ، فقال : (وثقه أبوداود ، والنسائي ، وقال ابن الجنيدي عن ابن معين : ليس به بأس . وهذا توثيق من ابن معين . وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه : أرجو أن يكون ثقة . وشذ ابن حبان فقال : لا يجوز أن يحتج به لغلبة المناكير

(٢٢٠) الميزان (٨/٤)

(٢٢١) المصدر السابق (٢٧٤/١)

(٢٢٢) المصدر السابق (١٤٨/٢)

(٢٢٣) انظر لسان الميزان (١٤/١)

(٢٢٤) التكت على كتاب ابن الصلاح (٧٢٦/٢)

(٢٢٥) هدي الساري ص (٤٠٤)

في روايته). (٢٢٦)

*** **

٩- علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ) (٢٢٧):

أحد الأئمة الكبار، والأئمة الأعلام : قال الخطيب : (كان فريد عصره ، و قريع دهره ، ونسيج وحده ، وإمام وقته ، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث ، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة ، مع الصدق والأمانة) . (٢٢٨)

وقال الحاكم : (صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ، والفهم، والورع ، وإماما في القراء والنحويين) . (٢٢٩)

وقد وصفه الحافظ بالتعنت بسبب قدحه في بدل بن الحبر، قال الحافظ : (بدل بن الحبر التميمي البصري: وثقه أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهما، وضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة ، قاله الحاكم ، وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة ، وهو في مسند ابن عمر من مسند البزار . قلت : هو تعنت) . (٢٣٠)

وتعنت الدارقطني في حكمه على بدل ظاهر جدا ، فإن أحدا لم يضعف بدل بن الحبر . (٢٣١)

وهناك رجل آخر وضعفه الدارقطني من أجل حديث واحد أخطأ فيه، وهو الربيع بن يحيى الأشناني: قال الدارقطني: (ضعيف : ليس بالقوى، يخطئ كثيرا) . (٢٣٢)

وقد نقل الحافظ في التهذيب كلام الدارقطني، فقال : (وقال الدارقطني : ضعيف ، ليس

(٢٢٦) هدي الساري ص (٤٥٤)

(٢٢٧) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٩٩١/٣)

(٢٢٨) تاريخ بغداد (٣٤/١٢)

(٢٢٩) طبقات الشافعية (٤٦٣/٣)

(٢٣٠) هدي الساري ص (٣٩٢)

(٢٣١) تهذيب التهذيب (٤٢٣/١ - ٤٢٤)

(٢٣٢) سوالات البرقاني رقم (١٥٦)

بالقوي ، يخطئ كثيرا ، حدث عن الثوري عن ابن المنكر عن جابر : جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين^(٢٣٣) ، وهذا الحديث ليس لابن المنكر فيه ناقة ولا جمل ، وهذا يسقط مائة ألف حديث^(٢٣٤) . (٢٣٥)

مع أن أبا حاتم قال في الربيع بن يحيى الأشناني: (ثقة ثبت) .^(٢٣٦) مع علمه بهذا الخطأ الذي وقع فيه الربيع^(٢٣٧)، وأما الدارقطني فقد قال عن خطأ الربيع بأنه: يسقط مائة ألف حديث!! مع أن المتن مشهور ومعروف، وليس بمنكر^(٢٣٨)، وإنما غلط في الإسناد ، فلماذا يسقط مائة ألف حديث؟ فهل التعنت إلا هذا ؟

بل الخطأ من الثقة لا يسقط إلا الحديث الذي أخطأ فيه، فالدارقطني يتعنت في حكمه على الثقات الذين يُخطئون، فيضعفهم، كما في الراويين السابقين .

*** **

^(٢٣٣) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (١ / ١١٦ رقم ٣١٣)

^(٢٣٤) علق الذهبي على قول الدارقطني هذا في السير (١٠ / ٤٥٢) ، فقال في ترجمة الربيع بن يحيى الأشناني: (الإمام الحافظ أحسنه . قال أبو حاتم : ثقة ثبت . وأما الدارقطني فليته ، وقال : روى عن سفيان الثوري عن ابن المنكر عن جابر في الجمع بين الصلاتين قال: وهذا يسقط مئة ألف حديث .

يعني : من أتى بهذا ممن هو صاحب مئة ألف حديث أثر فيه لنا ، بحيث تنحط رتبة المئة ألف عن درجة الاحتجاج ، وإنما هذا على سبيل المبالغة ، فكم ممن قد روى مئتي حديث وهم منها في حديثين وثلاثة وهو ثقة) .

^(٢٣٥) التهذيب (٣ / ٢٥٣)

^(٢٣٦) أخرجه والتعديل (٣ / ٤٧١)

^(٢٣٧) فقد قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي وقيل له : حديث محمد بن المنكر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع بين الصلاتين . فقال : حدثنا الربيع بن يحيى عن الثوري . غير أنه باطل عندي، هذا خطأ ، لم أدخله في التصنيف ، أراد أبا الزبير عن جابر أو أبا الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، والخطأ من الربيع) . علل الحديث (١ / ١١٦ رقم ٣١٣)

^(٢٣٨) فقد أخرجه من حديث أبي الزبير عن جابر: أحمد (٣ / ٣٠٥) من رواية الأجلح ، وفي (٣ / ٣٨٠) من رواية الحجاج بن أرطاة ، وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب: الجمع بين الصلاتين ، (٧ / ٢ ، رقم: ١٢١٥) ، والنسائي في كتاب الصلاة ، باب: الوقت الذي يجتمع فيه المسافر بين المغرب والعشاء (١ / ٢٨٧) ، من حديث مالك : ثلاثهم عن أبي الزبير به .

١٠- يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ) (٢٣٩):

أحد أئمة الحديث الفقهاء في عصره، قال الذهبي عنه: (الإمام، شيخ الإسلام، حافظ المرف) (٢٤٠).

لم يصرح الحافظ ابن حجر بكون ابن عبد البر متعنّاً، لكن نقل الحافظ عن أبي حاتم، وابن عبد البر أنهما تكلما في محمد بن ميمون السكري، ثم قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد ابن ميمون في موضع آخر من هدي الساري: (عمي في آخر عمره، فتكلم فيه بعضهم تعنتاً) (٢٤١).

ولم يصرح الحافظ ابن حجر باسم من تكلم في محمد بن ميمون تعنتاً، وهو لم ينقل فيه جرحاً إلا عن أبي حاتم، والنسائي، وابن عبد البر، وقد اعتمد قول النسائي فيه، فلم يسق إلا أبو حاتم وابن عبد البر (٢٤٢)، فهما الموصوفان بالتعنت إذاً.

وقد بينت أن الحافظ ابن حجر قد أخطأ في نقله عن ابن عبد البر أنه جرح محمد ابن ميمون (٢٤٣)، لأن ابن عبد البر قد وثق محمد بن ميمون توثيقاً صريحاً، فقال - وهو يتكلم عن رجال أحد الأسانيد - : (وهو إسناده رجاله ثقات معروفون : أبو حمزة السكري، و عتاب ابن زياد: مروزيان ثقتان، وسائر الإسناد يستغنى عن ذكرهم لشهرتهم). (٢٤٤)

*** **

تقسيم النقاد الذين وصفهم الحافظ بالتعنت :

ويمكن تقسيم النقاد الذين وصفهم الحافظ بالتعنت إلى قسمين، هما :

القسم الأول : من وصفهم الحافظ بالتعنت كصفة من صفات منهجهم النقدي، وهؤلاء

(٢٣٩) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣)

(٢٤٠) المصدر السابق.

(٢٤١) هدي الساري ص (٤٦٣)

(٢٤٢) بينت ذلك كله في ترجمة محمد بن ميمون. انظر ص (١٨٨)

(٢٤٣) انظره في ص (١٩١)

(٢٤٤) التمهيد (٢٢٥/١٩)

يكثر منهم التعنت في حكمهم على الرواة، مثل:

- يحيى بن سعيد القطان: قال الحافظ في ترجمة عثمان بن عمر بن فارس العبدى البصري: (يحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه). (٢٤٥)

- أبو حاتم: قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري: (وأبو حاتم عنده عنت). (٢٤٦)

- النسائي: قال الحافظ في ترجمة أحمد بن عيسى التستري: (احتج به النسائي مع تعنته) (٢٤٧) ونلاحظ تفاوت هؤلاء النقاد في درجة التعنت عند الحافظ، فأبو حاتم: (عنده عنت)، والقطان: (شديد التعنت).

القسم الثاني: من وصفهم الحافظ بالتعنت كحالات فردية:

وهؤلاء يتميزون بندرة التعنت في حكمهم على الرواة، ومن هؤلاء:

- يعقوب بن سفيان الفسوي: في جرحه لزيد بن وهب بأن حديثه فيه خلل كثير، فرد عليه الحافظ بقوله: (هذا تعنت زائد، وما يمثل هذا تضعف الثبات). (٢٤٨)

- ومثل أيضاً: الدارقطني في جرحه لبديل بن مخبر من أجل مخالفته لغيره في حديث واحد، قال الحافظ: (هو تعنت). (٢٤٩)

فيندر وقوع هؤلاء النقاد في التعنت عند حكمهم على الرواة، ولذا لا يوصفون بأنهم من النقاد المتعنتين.

*** **

أسباب وصف الحافظ لأولئك النقاد بالتعنت:

وصف الحافظ النقاد السابقين في رجال البخاري بالتعنت، ولم يقبل الجروح التي وجهوها

(٢٤٥) هدي الساري ص (٤٢٤)

(٢٤٦) هدي الساري ص (٤٤١)

(٢٤٧) هدي الساري ص (٣٨٧)

(٢٤٨) هدي الساري ص (٤٠٤)

(٢٤٩) هدي الساري ص (٣٩٢)

إلى بعض رجال البخاري بسبب هذا التعنت، فلماذا اعتبر الحافظ هؤلاء النقاد متعنتين؟ يمكن القول بأن الحافظ ابن حجر اعتبر هؤلاء النقاد متعنتين لمخالفتهم اتفاق النقاد على توثيق الراوي، فلا يقبل الجرح في هذه الحالة.

ففي تراجم عديدة وصف الحافظ ابن حجر الجارحين بالتعنت بسبب مخالفتهم اتفاق النقاد على توثيق الراوي، ومن هذا:

- وصفه للنسائي بالتعنت، حينما لين حبيب المعلم، قال الحافظ: (متفق على توثيقه (٢٥٠)، لكن تعنت فيه النسائي) . (٢٥١)

وفي ترجمة الحسن بن الصباح قال الحافظ ابن حجر : (تعنت فيه النسائي) . (٢٥٢)

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: (وثق الجمهور ، ولينه النسائي قليلا) . (٢٥٣)

- وكذا وصفه لأبي حاتم بالتعنت، حينما جرح لبشير بن نهيك، قال: (تعنت أبو حاتم في قوله : لا يحتج به) . (٢٥٤)

ففي هذه الأمثلة نجد أن من وصفهم الحافظ بالتعنت شذوا عن حكم جمهور النقاد بتعديل الراوي (٢٥٥)، فلذا يُعتبر شذوذ الناقد عن حكم جمهور النقاد بتعديل الراوي، هو المقياس والأساس في كون الناقد متعنتا .

كما يصف الحافظ أحيانا الناقد بالتعنت لكونه تكلم في الراوي بسبب أمر لا يستلزم الجرح المطلق - إضافة إلى شذوذ الناقد عن بقية النقاد في حكمه على الراوي - ومن صور ذلك:

١- كون الناقد ضعف الراوي بسبب مخالفته لغيره في حديث واحد: كما وقع من الإمام

(٢٥٠) بينت عدم اتفاق النقاد على توثيقه في ص (١٨١)

(٢٥١) للمصدر السابق ص (٤٦١)

(٢٥٢) هدي الساري ص (٤٦١)

(٢٥٣) في الفتح (٣٧٥/٩)

(٢٥٤) هدي الساري ص (٤٦١)

(٢٥٥) كما يتضح ذلك من تراجمهم السابقة .

الدارقطني حينما قدح في بدل بن المحير من أجل حديث واحد خالف فيه غيره^(٢٥٦)

٢- القدح في الراوي لروايته أحاديث غرائب قليلة: انفراد الراوي بأحاديث قليلة عن شيخه، مع وجود متابعات قاصرة، لا يُعتبر قادحاً في الراوي، إلا إذا كثر منه ذلك كثرة تدل على وهمه، وقد قدح العقيلي في حرمي بن عمارة بسبب انفراده عن شيوخه. بما ليس بمنكر، فوصفه الحافظ لذلك بالتعنت^(٢٥٧).

٣- تلقين الراوي لشيخه أحاديث شيوخه، ومن ذلك: قدح أبي داود في الحسن بن مدرك السدوسي، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن مدرك من هدى الساري: (قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: كان كذاباً، يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقبلها على يحيى بن حماد. قلت: إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل، فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى ابن حماد، وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانه، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أولاً، فكيف يكون بذلك كذاباً؟). وقال الحافظ أيضاً: (تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عنت)^(٢٥٨).

وقال ابن حجر: (لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ)^(٢٦٠).

وما ذكره أبو داود لا يكفي لرمية بالكذب، لأنه ليس فيه شيء من الكذب، كما بين هذا الحافظ.

٤- استنكار متن الحديث الصحيح بتعليلات غير وجيهة:

ففي ترجمة زيد بن وهب وصف الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي بالتعنت الزائد، حينما نقد متون بعض الأحاديث التي رواها زيد بن وهب بتعليلات غير وجيهة^(٢٦١).

^(٢٥٦) انظر ذلك في ص (١٧٦)

^(٢٥٧) انظر ذلك في ص (١٨٢)

^(٢٥٨) هدي الساري ص (٣٩٧)

^(٢٥٩) هدي الساري ص (٤٦١)

^(٢٦٠) التقريب: (ص: ١٦٤، رقم ١٢٨٥)

^(٢٦١) انظر ذلك في ص (١٨٦)

طريقة الحافظ ابن حجر في التعبير عن تعنت أولئك النقاد:

يختلف منهج الحافظ في التعبير عن تعنت الناقد:

- فأحيانا يصرح في الترجمة بأن الناقد تعنت، كما قال عن أبي حاتم بأنه: (عنده عنت). (٢٦٢)

وقال عن النسائي في ترجمة أحمد بن عيسى التستري: (احتج به النسائي مع تعنته). (٢٦٣)

وقال عن تضعيف الدارقطني لبذل بن محير: (هو تعنت). (٢٦٤)

ويصف الناقد أحيانا بشدة التعنت، كما قال عن يحيى بن سعيد القطان بأنه: (شديد التعنت في الرجال، لا سيما من كان من أقرانه). (٢٦٥)

ووصف تعنت يعقوب بن سفيان الفسوي في قدحه لزيد بن وهب بأنه: (تعنت زائد). (٢٦٦)

- وأحيانا لا يصرح في الترجمة نفسها بتعنت الناقد، مع تصريحه بذلك في موضع آخر، كما في رده على أبي داود، حينما اتهم الحسن بن مدرك بالكذب، لأنه لقن شيخه. (٢٦٧)

وقال في موضع آخر: (تكلم فيه أبو داود بأمره فيه عنت). (٢٦٨)

وكذا حينما رد على أبي حاتم في تضعيفه لبشير بن أبي نهيك، ذكر توثيق الجمهور له، دون أن يصفه بالتعنت^(٢٦٩)، وفي موضع آخر قال: (تعنت أبو حاتم في قوله: لا يحتج به). (٢٧٠)

وأحيانا لا يصف الناقد بلفظ التعنت، وإنما بعبارة أخرى تدل على معنى التعنت، كما في

(٢٦٢) هدي الساري ص (٤٤١)

(٢٦٣) هدي الساري ص (٣٨٧)

(٢٦٤) هدي الساري ص (٣٩٢)

(٢٦٥) هدي الساري ص (٤٢٤)

(٢٦٦) هدي الساري ص (٤٠٤)

(٢٦٧) هدي الساري ص (٣٩٧)

(٢٦٨) هدي الساري ص (٤٦١)

(٢٦٩) هدي الساري ص (٣٩٣)

(٢٧٠) هدي الساري ص (٤٦١)

وصفه لابن حبان بالافراط في قدحه لسالم بن عجلان الأفطس . (٢٧١)

وهكذا نجد الحافظ ابن حجر قد ردّ بعض الجروح الموجهة إلى رجال البخاري ، بكون الجرح الصادر كان من قبيل التعنت .

*** **

الفصل الرابع

وهم الجارح لجرحه للراوي

بخطأ غيره

تمهيد

علماء الجرح والتعديل علماء أجلاء فضلاء، مشهورون بالورع، والتقوى، والصلاح، اختارهم الله عز وجل لحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وهم حريصون على الوصول إلى الحق والصواب في حكمهم على الرواة، إلا أنهم ليسوا بمعصومين، فقد يقع أحدهم في الوهم والخطأ، وليس ذلك بغريب، فهذه هي طبيعة البشر.

قال الذهبي: (نحن لاندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدّهم انصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوز فتندم، ومن شدّ منهم فلا عبرة به).^(١)

واحتمال وهم الجرح وخطأه وارد ومحتمل، لأن الجرح والتعديل مبني على الاجتهاد، وعلى حسب قوة الفهم، والحفظ، وسعة الاطلاع، والتقوى، يكثر أو يقل الوصول إلى الصواب في الحكم على الرجال، قال الذهبي: (لاندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الانبياء).^(٢)

وقال المنذري واصفاً اختلاف اجتهاد علماء الجرح والتعديل: (واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد).^(٣)

ولم يفت الحافظ أثناء دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم إمكانية احتمال وقوع الناقد في الوهم عند جرحه للراوي، بأن يجرحه بأمر العهدة فيه على غيره لاعليه، فقد قال - وهو يعدد الجروح غير المقبولة - : (وأبعد ذلك كله من الاعتبار: تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتحامل بين الأقران. وأشد من ذلك: تضعيف من ضعف من

^(١) السير (٨٢/١)

^(٢) الميزان (٣/١)

^(٣) رسالة: جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل ص (٨٣)

هو أو ثقت منه أو أعلى قدرا ، أو أعرف بالحديث . فكل هذا لا يعتبر به).^(٤)
وقد تتبع الحافظ ابن حجر ما صدر من جروح في رجال البخاري سعيا للوصول إلى الحق
تجاه ماؤجّه إليهم ، فردّ بعض الجروح بوقوع الجراح في الوهم لأسباب منها: الوهم بجرح
الراوى بسبب خطأ غيره .
فمّن همّ رجالُ البخاري الذين ردّ الحافظ ماؤجّه إليهم من جروح بوقوع مجريهم في الوهم
لجرحهم إياهم بالأخطاء الصادرة من غيرهم؟
ومن هم مجرحوهم؟ وكيف أثبت الحافظ ابن حجر وقوعهم في الوهم؟ وما منهجه في بيان وهم
أولئك النقاد ؟

*** **

المبحث الأول: رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بوهم الجراح بجرحه لهم بخطأ غيرهم:

ردّ الحافظ بعض الجروح الموجهة إلى بعض رجال البخاري بوهم الجراح لتجريحه للراوي
بأمر الحمل فيه على غيره ، ومن هؤلاء الرجال:-
١- إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخرساني (ت: ١٦٣هـ)^(٥):
تكلم فيه ابن عمار^(٦)، فقال: (ضعيف، مضطرب الحديث).^(٧)
فترجم الحافظ في هدى الساري لإبراهيم بن طهمان مدافعا عنه، ومبيناً وهم ابن عمار، حيث
جرح إبراهيم بن طهمان بخطأ صادر من غيره، فقال: (إبراهيم بن طهمان الخرساني، أحد

^(٤) هدى الساري ص (٣٧٥)

^(٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٠٨/٢) ، روى عن : أبي إسحاق السبيعي، والأعمش، وشعبة، وغيرهم. روى عنه: عبد الله بن المبارك ، وخالد بن نزار ، وأبو عامر العقدي، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث، منها : في كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٨٥) ، وفي كتاب الحج، حديث رقم (١٥٩٣) .

^(٦) هو: محمد بن عبد الله بن عمار أبو جعفر الموصلي ، من كبار نقاد الحديث ورجاله ، قال عنه النسائي: (ثقة صاحب حديث) ، (ت: ٢٤٢هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٩٤)

^(٧) المصدر السابق (١٣٠ / ١)

الأئمة، وثقه ابن المبارك، وابن معين، والعجلي، وابن راهوية، والجمهور، وقال ابن عمار: ضعيف، وقال صالح جزرة لما ذكر له قول ابن عمار فيه: إنما وقع لابن عمار حديث من رواية المعافي بن عمران عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة — رضي الله عنه — في أول جمعة جمعت^(٨)، قال صالح: وهذا غلط فيه من دون إبراهيم، لأن جماعة رَوَوْه عنه عن أبي هريرة عن ابن عباس^(٩) — رضي الله عنه — وهو الصواب، وكذا هو في تصنيفه، وابن عمار لا يعرف حديث إبراهيم. قلت: وكذا أخرجه البخاري في أو آخر المغازي من حديث أبي عامر العقدي عن ابن طهمان عن أبي هريرة عن ابن عباس. وقال صالح جزرة: كان إبراهيم يميل إلى الإرجاء، وقال الدارقطني: ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء، وذكر الحاكم أنه رجح عن الإرجاء. وأفرط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف، وهو مردود عليه، وأكثر ما خرج له البخاري في الشواهد^(١٠).

وفي فتح الباري بين الحافظ ابن حجر أن الخطأ في هذا الحديث هو من المعافي بن عمران، فقال: (قوله: عن ابن عباس، كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه، وخالفهم المعافي بن عمران، فقال: عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة، وهو خطأ من المعافي، ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان، ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة، وإنما الخطأ في إسناده من المعافي، ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان^(١١)).

ومن هؤلاء الذين خالفوا المعافي بن عمران :-

- ١- وكيع^(١٢) ٢- أبو عامر العقدي^(١٣)

^(٨) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، في كتاب الجمعة، باب: بدء الجمعة (٥١٥/١)، رقم: ١٦٥٥.

^(٩) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: الجمعة في القرى والمدن. انظر فتح الباري (٢/٣٧٩، رقم: ٨٩٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي، باب: وفد عبد القيس. انظر فتح الباري (٨/٨٦)، رقم: ٤٣٧١.

^(١٠) هدى الساري ص (٣٨٨).

^(١١) فتح الباري (٢/٣٨٠).

^(١٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: الجمعة في القرى (١/٢٨٠، رقم: ١٠٦٨). من طريقين عنه به.

والأمر كما قال صالح جزرة فقد وهم ابن عمار في جعل العهدة في هذا الخطأ على ابن طهمان، وإنما هو على المعافي، وسبب وقوع ابن عمار في هذا الوهم هو عدم خبرته بحديث ابن طهمان، ولو كانت عنده الطرق الأخرى لعلم أن الخطأ ليس من ابن طهمان وإنما من المعافي لأنه تفرد به على الخطأ.

قال صالح جزرة: (تفرد المعافي بذكر محمد بن زياد، فعلم أن الغلط منه لامن إبراهيم)^(١٤). وقال الحافظ في التهذيب: (الحق فيه أنه ثقة، صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجح، والله أعلم)^(١٥). وقال الحافظ: (ثقة يُغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال رجح عنه)^(١٦)، ووصفه الحافظ بالثقة في فتح الباري^(١٧).

وأما الذهبي، فقد ردّ جرح ابن عمار لشذوذه عن رأي الجمهور، فقال في موضع: (ضعفه محمد ابن عبد الله بن عمار الموصلي وحده، فقال: ضعيف مضطرب الحديث). وقال الدارقطني: ثقة، وإنما تكلموا فيه للإرجاء، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: فاضل رُمي بالإرجاء. قلت: فلا عبرة بقول مضعفه)^(١٨).

وفي موضع آخر قال: (صدوق، مشهور، وثقة جماعة، وضعفه محمد بن عبد الله بن عمار وحده).^(١٩) وأغفل الذهبي هنا ما رُمي به إبراهيم من الإرجاء.

وقال في موضع ثالث: (ثقة متقن من رجال الصحيحين، وكان مرجئاً، فهذا رجل عالم كبير القدر يخسران أخطأ في مسألة، فكان ماذا؟ أفي مجرد الإرجاء يضعف حديث

(١٣) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: الجمعة في القرى والمدن. انظر فتح الباري (٢ / ٣٧٩، رقم: ٨٩٢).

(١٤) التهذيب: (١٣ / ١).

(١٥) التهذيب (١٣١ / ١).

(١٦) التقريب (ص ٩٠، رقم ١٨٩).

(١٧) فتح الباري (٨ / ٦١٤).

(١٨) الميزان (٣٨ / ١).

(١٩) من تكلم فيه وهو موثق (ص ٣١، رقم: ٥).

الثقة ويهدر، فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئاً).^(٢٠) والذهبي في نصه هذا أغفل تضعيف ابن عمار له، واقتصر على ما رمي به إبراهيم من بدعة الإرجاء.

وقال الذهبي في موضع رابع: (شدَّ الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار، فقال عنه : ضعيف، مضطرب الحديث .قلتُ : له ما ينفرد به ، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن).^(٢١)

وقد وثق إبراهيم الأئمة الكبار، منهم : عبد الله بن المبارك^(٢٢)، وابن معين^(٢٣)، وأحمد^(٢٤)، وإسحاق ابن راهويه^(٢٥)، والدارمي^(٢٦)، وأبو داود^(٢٧)، وأبو حاتم^(٢٨)، وصالح جزرة^(٢٩).

وخلاصة القول : إن إبراهيم ثقة ، ولا ينحط حديثه عن درجة الصحة أبداً لتوثيقه من قبل الأئمة الكبار، ولوضوح وهم ابن عمار في جرحه له .

٢- إبراهيم بن المنذر بن عبد الله الخزامي ، أبو إسحاق المدني (ت: ٢٣٦هـ)^(٣٠) :

لم يقدح أحد في مروياته سوى الساجي^(٣١)، فقد تكلم فيه فقال: (عنده مناكير).^(٣٢)

(٢٠) الرواة الثقات المتكلم فيهم، بما لا يوجب ردهم ص(٣٥)

(٢١) السير (٣٨٢/٧) .

(٢٢) انظر الجرح والتعديل (١٠٨/٢)

(٢٣) انظر تاريخ بغداد (١٠٩/٦)

(٢٤) انظر الجرح والتعديل (١٠٧/٢)

(٢٥) انظر تاريخ بغداد (١١٠/٦)، والدارمي هو: عثمان بن سعيد الدارمي ، أبو سعيد السجستاني : من علماء الحديث

الثقات، له سوالات عن الرجال ليحيى بن معين ، ومصنف في الرد على الجهمية ، وغيرها (ت: ٢٨٠هـ) . انظر ترجمته

في تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٢١)

(٢٦) انظر تاريخ بغداد (١٠٦/٦)

(٢٧) انظر تاريخ بغداد (١٠٧/٦)

(٢٨) انظر تاريخ بغداد (١١٠/٦)

(٢٩) انظر تاريخ بغداد (١١٠/٦)

(٣٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٠٧/٢) . روى عن : مالك، وابن عينة، والوليد بن مسلم ، وغيرهم . روى

عنه: البخاري، وابن ماجة، والدارمي، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث منها في : كتاب العلم (٥٩) حديث رقم ،

و(١١٩) ، وفي كتاب الوضوء، حديث رقم (١٤٨) .

فترجم له الحافظ في هدي الساري للدفاع عنه، فبين أن الخطيب قد تعقبه، فقال: (إبراهيم ابن المنذر الحزامي أحد الأئمة، وثقه ابن معين، وابن وضاح^(٣٣)، والنسائي، وأبو حاتم، والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى ابن أبي دواد، وقال الساجي: عنده مناكير، وتعقب ذلك الخطيب. قلت: اعتمده البخاري، وانتقى من حديثه).^(٣٤)

ولم يوضح الحافظ ابن حجر ما هو تعقب الخطيب، والخطيب قد ردّ على الساجي بقوله: (أما المناكير فقلّ ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين ومن وليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه).^(٣٥)

ونقل الحافظ ابن حجر قول الخطيب هذا في تهذيب التهذيب وتعقبه بقوله: (والذي قاله الخطيب سبق أبو الفتح الأزدي بمعناه)^(٣٦).

وعنى ضوء تعقب الخطيب يكون قول الساجي: - إن عنده مناكير - صحيحاً إذاً، لكنها من شيوخه الذين لا يتصفون بالثقة وليست منه، ومما يدل على أنها من شيوخه - لا منه - توثيق جمهور أئمة الجرح والتعديل له، ولذا فجرح الساجي غير قادح.

قلتُ: أما أحمد بن حنبل فقد تكلم فيه لأشياء بلغته عنه، وليس لمجرد الدخول إلى ابن أبي دواد كما قال الحافظ، فقد قال أبو حاتم: (خلط في القرآن، جاء إلى أحمد فاستأذن عليه فلم يأذن له).^(٣٧)

وقال السبكي: (كان حصل عند الإمام أحمد رضي الله عنه منه شيء، لأنه قيل: خلط في مسألة

^(٣١) هو: زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الساجي، أبو يحيى البصري، من علماء الحديث المشهورين بالثقة والفهم ومعرفة علل الحديث، (ت: ٣٠٧هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٩)

^(٣٢) المصدر السابق (١/ ١٦٧)

^(٣٣) هو: محمد بن وضاح بن بزيع، أبو عبد الله القرطبي الأموي مولاهم: كان عالماً بالحديث بصيراً به، من العباد الزهاد (ت: ٢٨٩هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٤٦)

^(٣٤) هدي الساري ص (٣٨٨)

^(٣٥) تاريخ بغداد (١٨١/٦)

^(٣٦) تهذيب التهذيب (١٦٧/١)

^(٣٧) تاريخ بغداد (١٨٠/٦)

القرآن، كأنه يجمع في الجواب، وأرى ذلك منه تقية وخوفاً، ولكن الإمام أحمد شديد في صلاته جزاء الله عن الإسلام خيراً، ولو كلف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل^(٣٨).

وقال الحافظ في التقریب^(٣٩): (صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن).

وقد ثبت أنه رجع إلى مذهب السلف في مسألة القرآن، فقد قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول: (أي شيء يبلغني عن الحزامي، لقد جاءني بعد قدومه من العسكر، فلما رأيته أخذتني الحمية، فقلت: ما جاء بك إلي؟ قالها أبو عبد الله بانتهاز، قال: فخرج فلقي أبا يوسف - يعني عمه - فجعل يعتذر^(٤٠))، فاعتذاره يدل على رجوعه إلى مذهب السلف.

وقول ابن حجر هنا: (اعتمده البخاري، وانتقى من حديثه)، لا داعي لها لأن الرجل ثقة، وهذه العبارة إنما تقال فيمن ثبت جرحه ووهمه، وهو مالا يوجد في ابن المنذر.

٣- إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الفراديسي (ت: ٢٢٧هـ)^(٤١):

تكلم فيه ابن عدى، فقد ترجم له في كتاب الكامل^(٤٢)، وساق له أحاديث منكراً، وقال: (له عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان مرفوعاً مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة، وله أحاديث صالحة).^(٤٣)

وكذا تكلم فيه ابن حبان فقال في ترجمته من الثقات: (ربما خالف).^(٤٤)

وكذا تكلم فيه الأزدي، حكاه عنه الحافظ، فقال: (روى له الأزدي في الضعفاء حديثاً عن عمر بن المغيرة عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رفعه: الضرار في الوصية من

^(٣٨) طبقات الشافعية (٨٢/٢)

^(٣٩) التقریب (ص ٩٤، رقم ٢٥٣)

^(٤٠) تاريخ بغداد (١٨٠/٦)

^(٤١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٨٩/٢)، روى عن: يحيى بن حمزة، وأبي ضمرة، وشعيب بن إسحاق، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأبو داود، ومحمد بن عوف، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث في كتاب الزكاة، حديث رقم

(١٤٠٥)، وفي الجهاد، حديث رقم (٢٩٢٤).

^(٤٢) الكامل (١/٣٣٢)

^(٤٣) المصدر السابق، وتهذيب التهذيب (٢٢٠/١)

^(٤٤) الثقات (١١١/٨)

الكبائر^(٤٥) . قال الأزدي : المحفوظ من قول ابن عباس لا يرفعه^(٤٦) (٤٧) .

وبناء على هذه الجروح من هؤلاء النقاد الثلاثة ترجم له الحافظ في هدى الساري للدفاع عنه، ومبيناً وهم المُجرحين، لجرحهم لإسحاق بن إبراهيم بخطأ صادر من غيره، فقال: (إسحاق ابن إبراهيم بن يزيد، أبو النضر الفراديسي، وثقه أبو مسهر، والدارقطني، والنسائي، وذكر له الأزدي حديثاً خالفه فيه من هو أضعف منه، وكذا قال ابن حبان: ربما خالف، وأورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه) .^(٤٨)

وقال الحافظ: (تكلم فيه الأزدي وابن حبان بلا حجة ، وما قاله ابن عدي الحمل على شيخه) .^(٤٩)

وأتناول هذه الجروح ورد الحافظ ابن حجر عليها بشيء من التفصيل :

أولاً: دراسة جرح ابن عدي لإسحاق بن إبراهيم:

أورد له ابن عدي في الكامل^(٥٠) حديثاً واحداً من رواية محمد بن هارون بن حميد عنه عن ابن أبي حازم عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: (الأعمال بالخواتيم)^(٥١)، ثم قال ابن عدي: (وهذا غير محفوظ، وله عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان عن النبي -صلى

^(٤٥) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، في تفسير سورة النساء، آية (١٢)، جامع البيان (٦٣١/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥٠١/١) .

^(٤٦) رواه من طريق داود بن أبي هند موقوفاً كلا من : عبيدة بن حميد، وابن علي، ويزيد بن زريع، وبشر بن الفضل، وعبد الوهاب الثقفي، وابن أبي عدي، وغيرهم. أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، في تفسير سورة النساء، آية (١٢)، جامع البيان (٦٣١/٣)

^(٤٧) تهذيب التهذيب (٢٢٠/١)

^(٤٨) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٤٩) هدي الساري ص (٤٦١)

^(٥٠) الكامل (٣٣٢/١)

^(٥١) أخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب البر والإحسان ، باب: ما جاء في الطاعات وثوابها . انظر الإحسان

(٥٢/٢، رقم ٣٤٠، وابن عدي في الكامل (٣٣٢/١) .

الله عليه وسلم - مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة ، وله أحاديث صالحة^(٥٢) .
وقد ردّ النقد قول ابن عدى - بأنه روى عن يزيد بن ربيعة عشرين حديثاً غير محفوظة - ،
فقال ابن عساكر^(٥٣) - وهو عمدة في الشاميين - : (تلك الأحاديث أتى الوهم فيها من يزيد
ابن ربيعة لا من أبي النضر ، ويزيد مشهور بالضعف) .^(٥٤)

وتبعه الذهبي ، فقال: (وثقة أبو زرعة ، وذكره ابن عدي في الكامل ، فروى عن عبدالعزيز ابن
أبي حازم عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: (الأعمال بالخواتيم) ، وهذا غير محفوظ عن
هشام وقال ابن عدى : له عن يزيد بن ربيعة مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة قلتُ :
شيخه يزيد ساقط ، فالعهدة عليه)^(٥٥) .

وقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب^(٥٦) قول ابن عساكر والذهبي فهو مطلع على
قوليهما .

إلا أنني لم أجد أحداً قام بالردّ على ابن عدي في دعواه الأولى بأن الحمل على إسحاق ابن
إبراهيم في حديث هشام ، لا ابن عساكر ، ولا الذهبي ، ولا ابن حجر .
والحمل فيه عندى ليس على إسحاق بن إبراهيم لأنه توبع ، فقد أخرجه ابن حبان في

^(٥٢) تهذيب التهذيب (٢٢٠/١) . عبارة : (مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة) سقطت من الجزء المطبوع من الكامل .
ولعل أحداً يقول إن قول ابن عدي بأنه: (روى مقدار عشرين حديثاً كلها غير محفوظة) . ليس صريحاً بأن الحمل فيها على
إبراهيم أقول: لكن علم من ترجمة ابن عدي ليزيد بن ربيعة في الكامل (٢٧١٤/٧) أنه يرى الحمل فيها على إبراهيم
فقد قال: (ويزيد لا أعرف له شيئاً منكراً قد حاوز الحد فأذكره وأرجوا أنه لا بأس به في الشاميين) . مع أنه نقل عن
البخاري قوله فيه: (حديثه منكر) . وعن السعدي قوله (أحاديثه بواطيل أخاف أن تكون موضوعة) .
^(٥٣) هو: علي بن الحسن بن هبة الله ، أبو القاسم الدمشقي الشافعي ، مشهور بابن عساكر ، من كبار علماء زمانه ،
وأحفظهم ، وأكثرهم تصنيفاً ، ومنها : تاريخ دمشق ، (ت : ٥٧١ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٣٢٨/٤)
^(٥٤) تاريخ ابن عساكر (١٧١/٨ - ١٧٢) الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ / دار الفكر - بيروت تحقيق: عمر بن غرامة
العمري ، وانظر أيضاً تهذيب تاريخ ابن عساكر لا بن بدران : (٤٣١/٢) . وتهذيب التهذيب (٢٢٠/١) .
^(٥٥) للبيان (٧٩/١) .
^(٥٦) تهذيب التهذيب (٢٢٠/١)

صحيحه^(٥٧)، فقال: أخبرنا عبد الله بن صالح البخاري ببغداد، قال حدثنا الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم به.

ولا استبعد أن يكون الحديث له طريق واحد عن ابن أبي حازم، وأن هذين الطريقين السابقين من اختلاف الرواة عن الحسن بن علي فرواه عبد الله بن صالح عنه عن نعيم بن حماد، ورواه محمد بن هارون عنه عن إسحاق، وكلاهما (نعيم وإسحاق) من شيوخ الحسن بن علي فإن كانت روايته عنهما صواباً، فلأمواخذة فيه على إسحاق لأنه توبع، وإن كان من اختلاف الرواة عنه، فعندي أن الصواب هو رواية عبد الله بن صالح - والتي ذُكرَ فيها نعيم -، وأن رواية محمد بن هارون - والتي ذكر فيها إسحاق - خطأ، وذلك لوجهين:

الوجه الأول: أن عبد الله بن صالح أقوى وأوثق من محمد بن هارون حيث وصفه الحافظ أبو علي^(٥٨): (الثقة المأمون)^(٥٩)، وقال عنه الإسماعيلي^(٦٠): (ثقة ثبت)^(٦١)، وقال أبو الحسن ابن المنادي عنه: (أحد الثقات، والصلاح والفهم لما يحدث به)^(٦٢).

وأما محمد بن هارون بن حميد فهو أقل منه في الضبط والانتقان فلم يزد الخطيب على قوله

^(٥٧) انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: كتاب البر والإحسان، باب: ما جاء في الطاعات وثوابها، (٥٢/٢) رقم ٣٤٠.

^(٥٨) هو: الحافظ الإمام الثبت محدث الأندلس أبو علي: الحسين بن محمد بن أحمد الجبائي: قال عنه الذهبي: (كان من جهاذة الحفاظ البصرياء، بصيراً بالعربية واللغة والشعر والأنساب، صنف في ذلك كله)، (ت: ٤٩٨هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٢٣٣/٤).

^(٥٩) تاريخ بغداد (٤٨٢/٩).

^(٦٠) هو: الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام، أبو بكر: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني الشافعي: من كبار أئمة الحديث في عصره، قال عنه الحاكم: (كان واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء)، (ت: ٣٧١هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٩٤٧/٣).

^(٦١) تاريخ بغداد (٤٨٢/٩). والمثبت في المطبوع من كتابه المعجم في أسماء شيوخه (٩٦٢/٢)، ترجمه رقم ٣١٨: (صدوق ثبت)، وكذا نقله السهمي عن الإسماعيلي كما في سولات السهمي ترجمه (٦٥)، وما عند الخطيب هي رواية اليرقاني عن الإسماعيلي، والأولى أصح.

^(٦٢) تاريخ بغداد (٤٨٢/٩).

فيه: (ثقة)^(٦٣)، وقال الذهبي^(٦٤): (صدوق، مشهور)، وقال في السير^(٦٥): (الشيخ المحدث) .
الوجه الثاني : أن هذا الحديث منكر من حديث عبدالعزيز عن هشام بن عروة ، وإذا نظرنا
إلى من رواه وهما: (إسحاق ونعيم) نجد أن نعيما مشهور و معروف برواية المناكير أكثر من
ذلك حتى قال الحافظ صالح بن محمد: (عنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها ، سمعت ابن معين
يقول : ليس في الحديث بشيء ، لكنه صاحب سنة).^(٦٦) وقال النسائي بعد أن أثنى على
فضله وعلمه: (قد كثر تفرد عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة ، فصار في حد من لا يحتج
به)^(٦٧) ، وقال مرة: (ضعيف)^(٦٨) ، وقال: (ليس بثقة)^(٦٩) ، وعبارات الأئمة في جرحه
بالتفرد بالمناكير كثيرة، وإذا نظرنا إلى أحاديث إسحاق بن إبراهيم لا نرى إلا أحاديث مستقيمة
ليس فيها شيء من المناكير ، ولذا وثقه الأئمة .

فهذا الحديث أشبه أن يكون من حديث نعيم صاحب المناكير من أن يكون من حديث
إسحاق الثقة الذي لم يحدث بحديث منكر قط .

ولذا أرى أن محمد بن حميد وهم في روايته عن إسحاق وإنما رواه الحسن بن علي الحلواني عن
نعيم، ونعيم وهم على عبدالعزيز ، فإن الحديث معروف من رواية أبو غسان عن أبي حازم عن
سهل قال: (التقى النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون في بعض مغازيه . . . الحديث)
وفيه قصة المسلم الذي قتل نفسه، وقول الرسول: (هو في النار) وفيه (إنما الأعمال
بخواتيمها)^(٧٠) وذكر الحافظ له شواهد في فتح الباري^(٧١) عن ابن مسعود، وابن عمر، وأبي

(٦٣) تاريخ بغداد (٣٥٧/٣)

(٦٤) الميزان (٧٥/٤)

(٦٥) السير (٤٣٦/١٤)

(٦٦) تاريخ بغداد (٣١٢/١٣)

(٦٧) تهذيب الكمال (٤٧٦/ ٢٩)

(٦٨) تهذيب التهذيب (٤٦١/١٠)

(٦٩) المصدر السابق .

(٧٠) أخرجه البخاري في كتاب القدر ، باب : (العمل بالخواتيم) ، انظر فتح الباري (١/٤٩٨ برقم: ٦٦٠٦، ٦٦٠٧) .

(٧١) انظر فتح الباري (١١/٤٩٩)

أمامة وغيرهم، وقد روى هذا الحديث نفسه عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه لكن لم يذكر فيه: (إنما الأعمال بالخواتيم) (٧٢).

وعلى فرض أن إسحاق بن إبراهيم هو الذي رواه عن عبدالعزيز فالخطب فيه يسير، إذ أن هذا لا يعتبر من الخطأ الفاحش الكثير الذي يؤثر على ضبط الثقة، فكيف وهو لم يثبت أنه من روايته ؟.

جرح الأزدي لإسحاق بن إبراهيم:

ومن الذي تكلموا فيه أيضاً: الأزدي، قال الحافظ: (وذكر له الأزدي حديثاً خالفه فيه من هو أضعف منه) (٧٣).

وما ذكره الحافظ ابن حجر فيه نظر، فلم يخالفه من هو أضعف منه كما قال، وإنما روى عن ضعيف خالف الثقات في روايته، ويتضح ذلك من خلال ما قاله الحافظ نفسه في التهذيب (٧٤) ، حيث قال: (روى له الأزدي في الضعفاء حديثاً عن عمر بن المغيرة عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رفعه: الضرار في الوصية من الكبائر . قال الأزدي: المحفوظ من قول ابن عباس لا يرفعه . قلت - القائل هو الحافظ - : عمر ضعيف جداً فالحمل فيه عليه ، وقد رواه الثوري وغيره عن داود موقوفاً) .

وقد ذكر بعض الأئمة أن الوهم من عمر بن المغيرة، فقال الآجري: (قال أبو داود: عمر ابن المغيرة لأبأس به، ولكن خالفه الناس في حديث الوصية: الإضرار من الكبائر عن داود بن أبي هند). وقال الآجري: (رفعه عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأوقفه الناس على ابن عباس). (٧٥)

وقد ذكر الذهبي هذا الحديث من أوهم عمر بن المغيرة حينما ترجم له في الميزان (٧٦)، وقد قال

(٧٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب: غزوة خيبر (٤٧٥/٧، رقم ٤٢١٧)

(٧٣) هدي الساري ص (٣٨٩)

(٧٤) التهذيب (٢٢٠/١)

(٧٥) الجامع في الجرح والتعديل (٢٧١ / ٢)

(٧٦) الميزان (٢٢٤ / ٣)

عنه أبو حاتم: (شيخ) ^(٧٧)، فالحمل عليه أولى من الحمل على إسحاق بن إبراهيم.

جرح ابن حبان لإسحاق بن إبراهيم:

فقد قال ابن حبان في الثقات: (ربما خالف) ^(٧٨).

وقوله هذا يحمل على ما سبق من أحاديث مما كان الحمل فيها على غيره، مع أن قوله هذا يخالف قول من وثقوه مطلقاً، وعلى رأسهم أبو حاتم، فيقدم قولهم على قوله، كما أن ابن حبان لم يذكر شيئاً مما خالف فيه إسحاق بن إبراهيم حتى تثبت مما قال.

والظاهر أن إسحاق بن إبراهيم ثقة، فقد وثقه علماء الجرح والتعديل، ذكر الحافظ بعضها، ولم يذكر بقية أقوال من وثقوه، ومنهم: أبو حاتم الرازي ^(٧٩)، وأبو مسهر ^(٨٠)، وقال الذهبي في الكاشف: (ثقة) ^(٨١)، وقال في من تكلم فيه وهو موثق: (أظنه ثقة بكاء عابد، وله أحاديث غير محفوظة، قاله ابن عدي) ^(٨٢).

وقال ابن حجر: (صدوق، ضعف بلا مستند) ^(٨٣).

وهذا قصور، بل هو ثقة لا شك في ذلك، ولا مستند عند الحافظ ينقصه عن درجة الثقة التي جعله فيها أئمة علماء الجرح والتعديل.

٤- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي (ت: ١٦١ هـ) ^(٨٤).

تكلم فيه يحيى بن سعيد القطان، فقال أحمد بن حنبل: (كان يجيئ يحمل عليه في حال أبي

^(٧٧) الجرح والتعديل (١٣٦/٦)

^(٧٨) الثقات (١١١/٨)

^(٧٩) الجرح والتعديل (٢٠٩/٢)

^(٨٠) الجرح والتعديل (٢٠٩/٢)

^(٨١) الكاشف (٢٧٨/٩١ رقم ٢٧٨)

^(٨٢) من تكلم فيه وهو موثق (ص ٤١ رقم ٢٨)

^(٨٣) في التقريب (ص: ٩٩، رقم ٣٣٤)

^(٨٤) انظر ترجمته في الباب الأول: الفصل الثاني: المبحث الثالث: تقليد الجراح غيره، ترجمة رقم (٤)

يحيى القتات ، قال : روى عنه مناكير ^(٨٥)

وكذا تكلم فيه ابن حزم فأطلق القول في تضعيفه ^(٨٦)، ولذا ترجم له الحافظ في هدي الساري للدفاع عنه، فبين أن من جرحه وهم، لأنه جرحه بأخطاء صدرت من غيره، فقال: (أحد الأثبات، قال أحمد: ثقة، وتعجب من حفظه، وقال أيضاً: كان القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير، وقدمه أحمد في حديث أبي إسحاق على أبيه يونس ابن أبي إسحاق، وكذا قدمه أبوه على نفسه، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، من أئمة أصحاب أبي إسحاق، وقال ابن سعد: كان ثقة، وحدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يستضعفه. وقدم ابن معين وأحمد شعبة والثوري عليه في حديث أبي إسحاق، وقدمه ابن مهدي عليهما. وقال حجاج الأعور قلنا لشعبة: حدثنا عن أبي إسحاق، فقال سلوا إسرائيل فإنه أثبت فيها مني، وقال عيسى ابن يونس: سمعت إسرائيل بن يونس يقول: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن، وقال العجلي: ثقة صدوق متوسط. فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خيرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يروها دائماً، لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحث عن ذلك، فوجدت الإمام أبا بكر ابن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم ابن مهاجر ثلاثمائة - يعني مناكير -، فقال: لم يوثق منه أتى منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قبله، وإنما هي من قبل أبي يحيى، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل

^(٨٥) المصدر السابق (٢٦٢/١)

^(٨٦) المصدر السابق (٢٦٣/١)

عنى مَنْ وثقوه. (٨٧)

وقال الحافظ أيضاً: (تحامل عليه القطان والحمل على شيخه أبي يحيى) (٨٨).

ولم يظن القطان أن النكارة من جهة إسرائيل كما قال الحافظ ابن حجر، لأن ما نقله الحافظ عن يحيى بن معين إنما هو في الحقيقة قول يحيى بن سعيد القطان، لا ابن معين، فوهم الحافظ في نسبة هذا القول ليحيى بن معين، بدليل التصريح باسمه في روايات أخرى، ومن ذلك:

- مارواه ابن الجعد^(٨٩) في مسنده^(٩٠)، فقال: (حدثني صالح بن أحمد حدثنا علي قال: قال يحيى بن سعيد: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش، وقيل ليحيى: إن إسرائيل روى عن إبراهيم ابن مهاجر ثلاثمائة، وعن أبي يحيى القنات ثلاثمائة، قال: لم يوت منه، أتني منها جميعاً) (٩١). وكذلك رواه ابن أبي حاتم، فقال: (حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال علي - يعنى ابن المدينى - قيل ليحيى بن سعيد القطان: روى إسرائيل عن أبي يحيى القنات ثلاثمائة، فقال: لم يوت منه أتني منهما جميعاً). (٩٢)

فهذه العبارة تقتضي أنه من قول يحيى بن سعيد القطان، وليس يحيى بن معين.

٢- أن الحافظ قد ذكر النص السابق في التهذيب^(٩٣)، ونسبه إلى القطان، فكيف ينسبه في

(٨٧) هدى الساري ص (٣٩٠)

(٨٨) هدى الساري ص (٤٦١)

(٨٩) هو: علي بن الجعد، أبو أنس الهاشمي مولا هم الجوهري: من أئمة الحديث الحفاظ الثقات: (ت: ٢٣٠هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١/ ٣٩٩)

(٩٠) ابن الجعد في مسنده (ص ٢٩٢، رقم النص ١٩٨٥)

(٩١) وكذا أورده ابن عدي في الكامل (١/ ٤١٢) من طريق عبد الله بن محمد حدثني صالح بن بنفس السياق، وكذلك رواه العقيلي (٢/ ٣٣٠) عن محمد بن عيسى قال: حدثنا صالح به.

(٩٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٣٢)، وقد علق المعلمي على هذه الرواية في التنكيل (٣/ ٤٣٣)، فقال: (أراد القطان أن النكارة جاءت من قبل الرجلين معاً، فأبو يحيى خلط فيها، ثم زادها إسرائيل تخليطاً، لأنه لم يتقن حفظها عن أبي يحيى)، ومستند المعلمي هو أن إبراهيم بن المهاجر ليس مذكوراً في هذه الرواية التي عند ابن أبي حاتم فقول القطان: (منهما جميعاً) يعنى: من القنات وإسرائيل، وعندني أن ابن أبي حاتم اقتصر من عبارة القطان بما له علاقة بصاحب الترجمة، ولم يذكر إبراهيم بن مهاجر اختصاراً بدليل الروايات المتقدمة التي ذكرناها.

(٩٣) التهذيب (١٢/ ٢٧٨، ٢٧٧).

هندي الساري ليحيى بن معين؟ وعلى هذا فلا علاقة لابن معين بهذا القول.

ويظهر لي أن القطان في أول أمره كان يرى أن هذه المناكير من إسرائيل، ثم تبين له فيما بعد أنها من أبي يحيى القتات وإبراهيم بن المهاجر، أو كان كالمتوقف في تحديد مصدر هذه المناكير، ثم ترجح له بعد أنهما من قبلهما لامن قبله.

وقد كان القطان أيضاً يحمل عليه في روايته عن أبي إسحاق:

قال محمد بن موسى: قال أحمد: (إسرائيل أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق، فإن شريكاً أضبط عن أبي إسحاق. وما روى يحيى عن إسرائيل شيئاً. فقليل: لم؟ فقال: لا أدري، أخبرك، إلا أنهم يقولون من قبل أبي إسحاق لأنه خلط) (٩٤).

فدافع عنه أحمد بأن التخليط من أبي إسحاق لأنه تغير في آخره، وقد قال أحمد: (إسرائيل عن أبي إسحاق: فيه لين، سمع منه بأخرة) (٩٥).

والتأخر الذي نسب إليه الحفاظ القول بتضعيف إسرائيل مطلقاً، هو ابن حزم الظاهري، ذكره الذهبي في الميزان (٩٦)، ثم قال عن إسرائيل: (اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبوت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه).

ولابن حزم سلف في ذلك، وهو ابن المديني، فقد قال: (ضعيف) (٩٧)، وكذا يعقوب بن شيبة قال: (في حديث لين)، وقال أيضاً: (ثقة، صدوق، ليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط) (٩٨)، فهذه جروح لم يذكرها ابن حجر.

(٩٤) تاريخ بغداد (٢٣/٧)

(٩٥) الجرح والتعديل (٣٣١/٢)

(٩٦) الميزان (٢٠٩/١)

(٩٧) تاريخ بغداد (٢٤/٧)

(٩٨) تاريخ بغداد (٢٤/٧)

د- الحسين بن ذكوان البصري المعلم (ت: ١٤٥هـ) ^(٩٩):

ترجم العقيلي الحسين بن ذكوان في كتابه الضعفاء الكبير، ونقل عن القطان أنه قال- بعد أن ذكر بعض أحاديثه-: (فيه اضطراب) ^(١٠٠).

فترجم الحافظ لحسين بن ذكوان في هدي الساري مدافعا عنه بأن الجارح قد وهم، وذكر أن مصدر الاضطراب ليس من الحسين بن ذكوان، وإنما من غيره، فقال: (الحسين بن ذكوان المعلم البصري، وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، وابن سعد، والبخاري ^(١٠١)، والدارقطني، وقال يحيى القطان: فيه اضطراب. قلت: لعل الاضطراب من الرواة عنه، فقد احتج به الأئمة) ^(١٠٢) وقال أيضا: (ألا نه القطان بلا قاذح) ^(١٠٣).

وقول الحافظ: (لعل الاضطراب من الرواة عنه) ليس بوجيه، لأن يحيى بن سعيد حكم عليه بهذا بناء على الأحاديث التي سمعها منه بنفسه، فهو أحد الرواة عنه، ولم يكن بينه وبين حسين المعلم واسطة، فكيف يكون الاضطراب من الرواة عنه ؟.

والذي يظهر أن الذي جعل القطان يحكم على مرويات الحسين بن ذكوان بالاضطراب، هو كثرة مروياته وتنوعها في الإسناد الواحد، فيحتمل أن القطان لما رأى ذلك في مروياته، ظن أنه اضطراب منه، وليس الأمر كذلك، إنما الرجل كثير الحديث، متنوع الرويات، فلديه المرفوعات، والموقوفات، وأقوال التابعين، وغيرها.

ومع ملاحظة القطان تلك فقد كان يحدث عنه وهذا يدل على أحد أمرين:

^(٩٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٦٢/٦). روى عن: عطاء، ونافع، وقتادة، وغيرهم. روى عنه: شعبة، والقطان، وغندر، وغيرهم. أخرجه له البخاري في صحيحه أحاديث في كتاب الإيمان حديث رقم (١٣)، وفي كتاب الغسل، حديث رقم (٢٩٢).

^(١٠٠) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٥٠/١).

^(١٠١) هو: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البخاري، أبو بكر البصري: صاحب المسند الكبير الملقب، قال عنه الدارقطني: (ثقة خطيء، ويتكلم على حفظه)، (ت: ٢٩٢هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/٦٥٣).

^(١٠٢) هدي الساري ص (٣٩٨).

^(١٠٣) في هدي الساري ص (٤٦١).

– رجوع القطان عن جرحه ذلك .

– وأن ما ذكره القطان لم يحدث من حسين إلا نادرا بحيث لم يؤثر على ثقته وضبطه عنده، لأن المعروف من منهج القطان أنه لا يحدث إلا عمن كان ثقة عنده .

ومن الأحاديث التي نقدها القطان على حسين:

حديثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: (أن رجلا تزوج امرأة على خالتها فضربه عمر و فرق بينهما) .^(١٠٤)

وروى حسين أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة: (لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها) .^(١٠٥)

فلما سأل ابنُ المديني القطانَ عن الطريق الأول قال: (كنا نعرف حسين بهذا الحديث المرسل) .
أى أنه لم يكن يحدثنا به مرفوعا في السابق، فكيف يرويه الآن مرفوعا ؟
فهذا اضطراب – في رأي القطان – من حسين .

ويظهر أنه كان عند حسين على الوجهين كما حدثه به عمرو بن شعيب ، ولا يلزم أن يكون ذلك اضطرابا ، وإنما هو تنوع في الروايات في الموضوع الواحد، ويحتمل أن حسيناً راجع كتبه فوجد هذا الحديث فيها، فتذكر أن عمرو بن شعيب قد حدثه به كما حدثه بالمرسل، فبدأ يحدث به .

وعلى افتراض أن حسيناً أخطأ في هذا الحديث، فهو خطأ واحد ، لا يقتضي ذكر حسين المعلم في كتب الضعفاء ، كما فعل العقيلي .

وقد رد على العقيلي الذهبيُّ، فقال في ترجمة حسين من الميزان : (أحد الثقات والعلماء ، ضعفه

^(١٠٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب النكاح، باب: في المرأة تنكح على عمتها أو خالتها (٢٤٧/٤)، من طريق أبي أسامة، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢٥٠/١) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن حسين به هذا اللفظ لأبي أسامة، ورواية يزيد: على عمتها .

^(١٠٥) رواه ابن أبي شيبة (٢٤٧/٤) عن يزيد بن هارون عنه به . والحديث ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة في البخاري في كتاب النكاح ، باب: لا تنكح المرأة على عمتها ، انظر فتح الباري (١٦٠/٩) ، رقم: ٥١٠٨ ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ، (١٠٢٨/٢) ، رقم: ١٤٠٨ .

العقيلي بلا حجة، وذكر له حديثا واحدا غيره يرسله ، فكان ماذا ؟ فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث؟ أشعبة ؟ أمالك ؟^(١٠٦)

وقال في السير: (وثقه أبو حاتم الرازي ، والنسائي ، والناس ، وقد ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء بلا مستند ، وقال : هو مضطرب الحديث ، قال يحيى بن سعيد القطان - وذكر حسين المعلم ، فقال : فيه اضطراب . قلت - القائل الذهبي - : الرجل ثقة ، وقد احتج به صاحبنا الصحيحين ، ومات في حدود خمسين ومئة ، وذكر له العقيلي حديثا واحدا تفرد بوصله ، وغيره من الحفاظ أرسله ، فكان ماذا ؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا ، فقد غلط شعبة ، ومالك ، وناهيك بهما ثقة ونبلا ، وحسين المعلم ممن وثقه ابن معين ، ومن تقدم مطلقا ، وهو من كبار أئمة الحديث) .^(١٠٧)

قال الحافظ في التقريب: (ثقة ربما وهم)^(١٠٨) ، وقال في الفتح: (ثقة)^(١٠٩) . قلت : هو ثقة باتفاق المحدثين سوى ما نقل عن القطان ، ومع هذا فقد روى عنه أحاديث كثيرة في دواوين السنة ، والله الموفق .

٦- حنظلة بن أبي سفيان الجمحي (ت : ١٥١ هـ)^(١١٠) : ترجم له ابن عدي في الكامل في الضعفاء^(١١١) ، وساق له حديثين استنكرهما ، فترجم له الحافظ في هدى الساري مدافعا عنه فقال : (حنظلة بن أبي سفيان الجمحي ، أحد الأثبات ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ، ولكنه دون المثبتين . وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو زرعة ، وأبو داود

^(١٠٦) الميزان (٥٣٤ / ١)

^(١٠٧) السير (٣٤٦ / ٦)

^(١٠٨) التقريب (ص ١٦٦ رقم ١٣٢٠)

^(١٠٩) الفتح (١٠١ / ١٢)

^(١١٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٤٣ / ٧) . روى عن : طاروس ، وعكرمة بن خالد ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم . روى عنه : الثوري ، ووكيع ، والقطان ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه أحاديث منها : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٨) ، وفي كتاب العلم ، حديث رقم (٨٥) .

^(١١١) الكامل (٨٢٧ / ٢) .

وآخرون، وأورد له ابن عدي في الكامل حديثاً من روايته عن نافع عن ابن عمر استنكره، ولعل العلة فيه من غيره. قلت: احتج به الجماعة، ولم يخرج له البخاري شيئاً من حديثه عن نافع).^(١١٢) وقال في التهذيب:^(١١٣) (ذكره ابن عدي في الكامل، وأورد له حديثاً استنكره لعل العلة فيه من غيره).

وترجم له ابن عدي في الكامل^(١١٤)، وذكر له حديثين — وليس واحداً فقط كما قال الحافظ — وأشار إلى أن الحمل فيها على من هو دونه لاعليه.

فأما الحديث الأول فقال فيه: (وهذا الحديث لم نكتبه بهذا الإسناد إلا عن ابن سabor)، وابن سabor هذا شيخ ابن عدي ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد^(١١٥)، وذكر أنه توفي سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة، ونقل عن الدارقطني قوله فيه: (ثقة)، وذكر له الخطيب حديثاً وهم فيه، فالحمل عليه في هذا الحديث أولى من الحمل على حنظلة الذي توفي سنة إحدى وخمسين ومائة^(١١٦)، وقد وثقه جمهور النقاد كما سبق.

وأما الحديث الثاني: فرواه ابن عدي من طريق عبد الله بن واقد عن حنظلة، ثم قال: (وهذا الحديث متنه غير محفوظ، ولم يؤت من قبل حنظلة، وإنما أتى من قبل الراوي عنه أبو قتادة واسمه عبد الله بن واقد الحارثي، وقد تكلم فيه). ثم قال ابن عدي عن حنظلة: (عامة مايرويه حنظلة مستقيم، إذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث).^(١١٧)

ويظهر أن الحافظ استفاد من قول الذهبي في الميزان حيث قال: (من ثقات المكيين، ذكره ابن عدي، وإلا لما كنت أذكره، فحنظلة ثقة باجماع). ثم ساق الذهبي حديث ابن

^(١١٢) هدي الساري ص (٤٠٠)

^(١١٣) التهذيب (٣/ ٦١)

^(١١٤) الكامل (٢/ ٨٢٧)

^(١١٥) تاريخ بغداد (٤/ ٢٢٥)

^(١١٦) انظر التقريب (ص: ١٨٣، ١٥٨٢)

^(١١٧) الكامل (٢/ ٨٢٧)

سابور، وقال: (رواته ثقات، ونكارته بينة) ^(١١٨).

- وقال الحافظ في التقریب: (ثقة حجة، مات سنة إحدى وخمسين بعد المائة) ^(١١٩)، وهو كما قال الحافظ ثقة حجة.

٧- عيسى بن طهمان بن رامة الجشمي، أبو بكر البصري ^(١٢٠):

تكلم فيه العقيلي، وابن حبان: فأما العقيلي فترجم له في كتابه الضعفاء الكبير، فقال: (عيسى بن طهمان عن أنس، ولا يتابع على حديثه، ولعله أتى من قبل خالد، لأن أبا نعيم وخلاداً يحدثان عنه أحاديث مقاربة). ^(١٢١)

ثم ساق له العقيلي حديثين استنكرهما من روايته عن أنس، هما:-

الحديث الأول: (من وسع لنا في مسجدنا هذا بنى الله له بيتاً في الجنة، فاشترى البيت عثمان، فوسع المسجد). ^(١٢٢)

الحديث الثاني: (أن عثمان بن عفان ماتت زوجته -ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - فمّر عليه عمر فعرض عليه بنته فلم يجبه، فمر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقال: أزورك خيراً من ابنة عمر، ويتزوج ابنة عمر خيراً منك - فتزوج النسي بنت عمر، وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم - عثمان ابنته الثانية) ^(١٢٣). ثم قال العقيلي: (وهذان الحديثان يرويان بإسناد أصلح من هذا) ^(١٢٤).

^(١١٨) الميزان (٤٢١/١)

^(١١٩) التقریب (ص ١٨٣ رقم، ١٥٨)

^(١٢٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٦١٧/٢٢). روى عن: أنس بن مالك، وثابت البناني، وأبي صادق الأزدي، وغيرهم. روى عنه: عبد الله بن المبارك، ووكيع، ويحيى بن آدم، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه أحاديث، منها: في كتاب الخمس حديث رقم (٣١٠٧). وقد تابعه قتادة عند البخاري في كتاب اللباس حديث رقم (٥٨٥٧). وفي كتاب التوحيد حديث رقم (٧٤٢١)، وقد تابعه الزهري حديث رقم (٥٤٦٦).

^(١٢١) كتابه الضعفاء الكبير (٣٨٥/٣).

^(١٢٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣٨٦/٣)

^(١٢٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣٨٦/٣)

^(١٢٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣٨٦/٣)

وقد بين الحافظ ابن حجر أن مصدر الخطأ ليس من عيسى بن طهمان، فقال: (وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وغيرهم . وقال العقيلي : لا يتابع ، ولعله أتى من خالد بن عبد الرحمن - يعني الراوي عنه - وهو كما ظن العقيلي . وأما ابن حبان فأفحش القول فيه في كتاب الضعفاء، فقال: ينفرد بالمناكير عن أنس، كأنه كان يُدلس عن أبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي عنه ، ولا يجوز الاحتجاج بخبره ، ثم لم يسبق له إلا حديثاً واحداً ، والآفة فيه ممن دونه) . (١٢٥)

وقد جزم الحافظ بأن مصدر الضعف في هذين الحديثين من قبل خالد بن عبد الرحمن ، ولم يبرهن على ذلك ، أما العقيلي فلم يجزم جزمًا تاماً .

فهل في هذين الحديثين ضعف ؟ ومن مصدره عيسى أم خالد ؟ .

قبل بحث هذا، لابد من إيضاح حال هذين الراويين أولاً ، فأقول:

عيسى بن طهمان وثقه الأئمة الكبار ومنهم : أحمد (١٢٦) ، وابن معين (١٢٧) ، والنسائي (١٢٨) ، ويعقوب بن سفيان (١٢٩) ، وأبو داود (١٣٠) ، وقال أبو حاتم : (لا بأس به ، يشبه حديثه حديث أهل الصدق) (١٣١) .

ولم يضعفه سوى ابن حبان في كتابه المجروحين (١٣٢) وسناقش قوله بعد هذا .

وأما خالد بن عبد الرحمن الخرساني فقد وثقه ابن معين (١٣٣) ، وقال فيه أبو زرعة ، وأبو حاتم :

(١٢٥) هدي الساري ص (٤٣٤)

(١٢٦) الجرح والتعديل (٢٨٠/٦)

(١٢٧) تاريخ الدوري (٤٦٣/٢)

(١٢٨) تهذيب الكمال (١٢٥/٨)

(١٢٩) المعرفة والتاريخ (٢٣٢/٣)

(١٣٠) تاريخ بغداد (١٤٣/١١)

(١٣١) الجرح والتعديل (٢٨٠/٦)

(١٣٢) المجروحين (١١٧/٢ - ١١٨)

(١٣٣) الكامل (٩٠٧/٣)

لابأس به ^(١٣٤)، وقد أورده ابن عدي في الكامل، وساق له أحاديث، وقال: (في بعض أحاديثه إنكار، وأرجو أن ما ينكر من حديثه إنما هو وهم منه أو خطأ) ^(١٣٥).

وتعقبه المزني بأنه اشتبه عليه بخالد بن عبد الرحمن المخزومي المتروك، فقال في ترجمة المخزومي في تهذيب الكمال: (قد جعل ابن عدي الخرساني والمخزومي واحداً، وفرق بينهما العقيلي وغيره، وهو الصحيح) ^(١٣٦).

وكذا ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير ^(١٣٧) وقال: (في حفظه شيء) ثم ذكر له حديثاً واحداً، وقد تعقبه الذهبي فقال: (ذكر العقيلي له حديثاً مُعَلَّلاً ، رُوي على وجوه ، لعل الخطأ من غيره) ^(١٣٨).

ومن خلال أقوال علماء الجرح والتعديل في عيسى بن طهمان وخالد بن عبد الرحمن، يظهر لنا أن عيسى أوثق وأقوى حالاً من خالد لكثرة موثقيه وقلة مجرحيه بالنسبة إلى خالد، فإن كان لابد من حمل الخطأ على أحدهما فهو من خالد بن عبد الرحمن الخرساني، خاصة أنه انفرد بهما عن عيسى، كما أن بقية مرويات عيسى التي رواها الآخرون مستقيمة، وهذا هو الدليل الذي أشار إليه العقيلي حينما قال: (لعله أُتِيَ من قبل خالد بن عبد الرحمن ، لأن أبا نعيم وخالد يحدثن عنه أحاديث مقاربة) ^(١٣٩). لكن قول العقيلي بعد أن ساق الحديثين: (وهذان الحديثان يُرويان بإسناد أصح من هذا) ^(١٤٠) يشعر بأن الحديثين ليسا من قبيل المناكير، لكنهما من الغرائب، وهو كما قال، فإن لهما شواهد، فمن شواهد الحديث الأول:

حديث عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من زاد في هذا المسجد بيت في

^(١٣٤) الجرح والتعديل (٣/٣٤١-٣٤٢)

^(١٣٥) الكامل (٣/٩٠٧)

^(١٣٦) تهذيب الكمال (٨/١٢٥)

^(١٣٧) الضعفاء الكبير (٢/٩)

^(١٣٨) الميزان (١/٦٣٣)

^(١٣٩) الضعفاء الكبير (٣/٣٨٥)

^(١٤٠) الضعفاء الكبير (٣/٣٨٦)

الجنة ؟ فاشترت من مالي). وهو حديث صحيح ، روى من طرق عديدة عن عثمان^(١٤١) — رضي الله عنه — منها :

١- عن أبي سلمة بن عبد الرحمن^(١٤٢) ٢- عن ثمامة بن حزن^(١٤٣)

٣- عن الأحنف بن قيس^(١٤٤)

وأما الحديث الثاني فمن شواهده :-

حديث ابن عمر في قصة عمر حينما عرض على أبي بكر وعثمان الزواج من ابنته حفصة ، فقال : سأنظر في أمري . فلبثت ليالي ، ثم لقيني فقال : قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا) الحديث، وهو في صحيح البخاري^(١٤٥) .

ومن شواهده أيضا: حديث عثمان أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعمر : (يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان ، وأدل عثمان على ختن خير منك ؟ قال : نعم يا نبي الله ، قال : تزوجني بنتك ، وأزوج عثمان بنتي)^(١٤٦) .

وهذان الحديثان الغريبان صحيحان ، لعدالة الرواة وعدم النكرة فيهما، وليس هناك ما يستلزم الطعن بأحد الرواة لصحتهما وثقة رجالهما وعدم النكارة فيهما، وليس للعقيلي حجة في ذكره للحديثين في كتاب الضعفاء إلا قوله: لم يتابع، وهذا لا يكفي لتضعيف الحديث ما دام أن له شواهد قوية، ورواته ثقات عند أئمة الحديث .

خلاصة القول في ردّ الحافظ على العقيلي : تبين لنا مما سبق أنه ليس هناك مرويات واهية

^(١٤١) وقد تكلم على هذا الحديث الحافظ في الفتح، وذكر له طرق كثيرة ، انظر فتح الباري (٤٠٧/٥ - ٤٠٨) .

^(١٤٢) عند أحمد (٥٩/١) ، والنسائي في كتاب الأحباس ، باب: وقف المساجد ، (٢٣٦/٦) .

^(١٤٣) عند الترمذي في كتاب المناقب ، باب: في مناقب عثمان ، (٥٨٥/٥) ، رقم: ٣٧٠٣ ، والنسائي في كتاب الأحباس ، باب: وقف المساجد ، (٢٣٥/٦) . وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٧٤/١) .

^(١٤٤) أخرجه أحمد (٧٠/١) ، والنسائي في كتاب الجهاد ، باب: فضل من جهز غازيا (٢٣٤ و ٤٦/٦) .

^(١٤٥) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب: عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير . انظر فتح الباري (١٧٥/٩ رقم: ٥١٢٢) .

^(١٤٦) أخرجه الحاكم في المستدرک - كتاب معرفة الصحابة (١٠٦/٣ - ١٠٧) ، وصححه، وعزاه الحافظ إلى الطبري ونقل عنه تصحيحه، كما نقل عن الحافظ الضياء قوله فيه: إسناده لا بأس به . انظر فتح الباري (١٧٧/٩)

تستلزم تحديد مصدرها كما فعل العقيلي حينما جعل الحمل على عيسى بن طهمان، فترجم له في الضعفاء الكبير، وأورد هذين الحديثين في ترجمته، وإن لم جزم بأنهما من قبله، وكما فعل الحافظ حينما جعل الحمل على خالد بن عبد الرحمن وجزم بذلك، فأصل استدلال العقيلي غير مقبول لأنهما حديثان صحيحان، والله الموفق .

مناقشة جرح ابن حبان لعيسى بن طهمان:

وأما ابن حبان فترجم لعيسى بن طهمان في كتابه المجروحين، وقال: (يروى عن أنس، روى عنه ابن المبارك وأهل العراق، ينفرد بالمناكير عن أنس، ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عيش، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه، فلا ضير، وهو الذي روى عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرحموا من الناس ثلاثة: عزيز قوم ذل، وغني قوم افتقر، وعالم بين جهال . أخرناه ابن قتيبة، قال حدثنا يوسف بن هاشم أبو الميمون، قال حدثنا يزيد بن أبي الزرقاء الموصلي، قال: حدثنا عيسى بن طهمان عن أنس^(١٤٧) . (١٤٨)

وقد ردّ عليه الحافظ، ويبيّن أن مصدر الخطأ ليس من عيسى بن طهمان، فقال: (أما ابن حبان فأفحش القول فيه في كتاب الضعفاء، فقال: ينفرد بالمناكير عن أنس، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عيش ويزيد الرقاشي عنه، ولا يجوز الاحتجاج بخبره، ثم لم يسق له إلا حديثاً واحداً، والآفة فيه ممن دونه). (١٤٩)

ولم يذكر الحافظ دليلاً على ما يقول، ولكن عند دراستي للإسناد الذي ساقه ابن حبان وجدت أن يزيد بن أبي الزرقاء ويوسف بن هاشم لم يترجم لهما أحد سوى أن ابن حبان ترجم ليزيد في الثقات، فقال: (يزيد بن أبي الزرقاء الدرامي، يروى عن أمه عن أبي أمامة، روى عنه

^(١٤٧) أخرجه ابن حبان في المجروحين (١١٧/٢ - ١١٨)، وقد أورده العجلوني في كشف الخفاء (١١٥/١) وبين عدم

صحته .

^(١٤٨) المجروحين (١١٧/٢ - ١١٨)

^(١٤٩) هدي الساري ص (٤٣٤)

مسلم بن قتيبة (١٥٠).

ولم يترجم لهما البخاري، ولا ابن أبي حاتم، ولا غيرهما، فالحمل عليهما أولى من الحمل على مَنْ وثقه الأئمة .

خلاصة رد الحافظ علي ابن حبان :

ظهر مما سبق أن الصواب مع الحافظ في رده لجرح ابن حبان، فما ذكره ابن حبان لا يكفي لتضعيف عيسى بن طهمان، والحديث المنكر الذي استند عليه لم يثبت بعد أن مصدر نكارتة من عيسى، فالإسناد لم يصح إليه، ولم يتابع يزيد في روايته هذا الحديث عن عيسى . وقد اعتمد الحافظ هذا الرد في التقريب، فقال: (صدوق، أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره) . (١٥١)

والذي يظهر أن عيسى ثقة - وليس فقط صدوق كما اختاره الحافظ - فقد وثقه الأئمة الكبار كما سبق .

٨- غالب بن خطاب ، أبو سليمان البصري (١٥٢):

ترجم له ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء (١٥٣)، وذكر له سبعة أحاديث استنكرها، فترجم له الحافظ في هدي الساري للدفاع عنه، فبين أن ابن عدي قد وهم في جرحه لغالب ابن خطاب، لأنه جرح غالب بن خطاب لأخطاء صدرت من غيره، فقال: (غالب القطان: قال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة، ووثقه ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وابن سعد، وغيرهم . وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء ، وأورد له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي، والكمال لله . وقد احتج به الجماعة، وليس

(١٥٠) النفقات (٦٢٣/٧)

(١٥١) التقريب (ص: ٤٣٩، رقم: ٣٠١)

(١٥٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٨٤/٢٣) . روى عن : محمد بن سيرين، والחסن، والأعمش، وغيرهم . روى عنه : شعبة ، وبشر بن المفضل ، وعبد الله بن شاذب وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه حديثاً واحداً في كتاب الصلاة

حديث رقم (٣٨٥)

(١٥٣) الكامل في الضعفاء (٦ / ٢٠٣٤)

له في الصحيحين سوى حديثه عن بكير بن عبد الله المزني ، عن أنس في السجود على الثوب. (١٥٤)

الحافظ ابن حجر وهم في قوله- أن ابن عدي-: (أورد له أحاديث الحمل على الراوي عنه عمر بن مختار) .

وذلك لأن ابن عدي ترجم له في الكامل^(١٥٥) وذكر في ترجمته مما استنكره عليه سبعة أحاديث، السابع فقط هو الذي رواه عمر بن المختار عن غالب ، وأما بقية الأحاديث فإنها ليست من روايته ، وإنما من رواية غيره عن غالب، كما سيأتي .

وكذا دافع عنه الذهبي في الميزان^(١٥٦)، فقد ترجم له ، ورد على ابن عدي في جرحه لغالب، وذكر أن ابن عدي أورد له أحاديث استنكرها عليه ، ثم ساق الذهبي فقط الحديث الذي رواه عمر بن المختار عن غالب، وبيّن أن الحمل فيه على عمر لا على غالب ، وهم ابن عدي في ذكره لهذا الحديث في ترجمة غالب ، فقال الذهبي: (صدوق، مشهور، قال أحمد: ثقة ثقة، وقال : ابن معين لأعرفه، وساق ابن عدي له أحاديث، وقال: الضعف على أحاديثه بين، وفي حديثه النكر، وقد روى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله حديث: شهد (١٥٧) الله، وهو حديث معضل روى هذا الحديث عنه عمر بن المختار بصري، ورواه عنه ولده عمار ابن عمر . قلت: الآفة من عمر فإنه متهم بالوضع، فما انصف ابن عدي في احضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين، وقد قال فيه أحمد بن حنبل - كما قدمنا - : ثقة ثقة (١٥٨) .

وأما بقية الأحاديث فلم أجد أحداً ردّ على ابن عدي في جعله العهدة فيها على غالب، لا الذهبي ولا الحافظ ولا غيرها ، ولذا أرى من الضروري دراسة هذه الأحاديث لمعرفة هل

(١٥٤) هدي الساري ص (٤٣٤)

(١٥٥) الكامل في الضعفاء (٢٠٣٤/٦)

(١٥٦) الميزان (٣٣٠/٣ - ٣٣١)

(١٥٧) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٥/٦)

(١٥٨) الميزان (٣٣١-٣٣٠/٣)

أصاب ابن عدي حينما جعل العهدة فيها على غالب ، أم أنه أخطأ في ذلك ؟

أحاديث غالب القطان التي استكرها ابن عدي، ومدى أصابته في تضعيف غالب لأجلها:

الحديث الأول: عن بشر بن المفضل ، ثنا غالب القطان ، عن بكر بن عبد الله المزني ، عن أنس بن مالك قال: (كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن وجهه من الأرض ، بسط ثوبه وسجد عليه) .^(١٥٩) وقد أخرج هذا الحديث :

البخاري في صحيحه^(١٦٠) ، ومسلم^(١٦١) ، والترمذي^(١٦٢) ، والنسائي^(١٦٣) ، وأبو داود^(١٦٤) ، وابن ماجه^(١٦٥) ، وقال الترمذي : (حسن صحيح)^(١٦٦) .

فهذا الحديث صحيح ، متفق عليه عند البخاري ومسلم ، وقد صححه الترمذي وغيره ، ولم يُنتقد على الشيخين ، فهو من الأحاديث الصحيحة بالاتفاق ، فما كان لابن عدي أن يستكره .

الحديث الثاني من أحاديث غالب القطان التي استكرها ابن عدي:

عن الحارث بن عطية ، حدثنا عمر بن المغيرة ، عن غالب القطان ، عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر قال : (كنا نقول لمن قتل أو أصاب كبيرة هو في النار حتى نزلت : إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء . قال : فأمسكنا) .^(١٦٧)

وقد توبع غالب في روايته لهذا الحديث عن بكر ، تابعه :

^(١٥٩) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٤/٦)

^(١٦٠) كتاب الصلاة باب : السجود على الثوب في شدة الحر . انظر فتح الباري (٩٢/١ ، رقم : ٣٨٥)

^(١٦١) في كتاب المساجد ، باب : استحباب تقديم الظهر في أول الوقت ، (٤٣٣/١ ، رقم : ٦٢٠)

^(١٦٢) في الصلاة ، باب : ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد (٤٧٩/٢ ، رقم : ٥٨٤)

^(١٦٣) في الصلاة ، باب : السجود على الثياب ، (٢١٦/٢)

^(١٦٤) في كتاب الصلاة ، باب : الرجل يسجد على ثوبه ، (١٧٧/١ ، رقم : ٦٦٠)

^(١٦٥) كتاب في الصلاة ، باب : السجود على الثياب في الحر والبرد (٣٢٩/١ ، رقم : ١٠٣٣) ، وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده (١٠٠/٣) ، وابن خزيمة في صحيحه في كتاب الصلاة ، باب : إباحة السجود على الثياب اتقاء

الحر (٣٣٦/١ ، رقم : ٦٧٥)

^(١٦٦) في الصلاة ، باب : ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد (٤٧٩/٢ ، رقم : ٥٨٤)

^(١٦٧) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٤/٦)

الهيثم بن جهمار متابعة تامة أخرجه ابن جرير في تفسيره^(١٦٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره^(١٦٩) لكن الهيثم متروك الحديث قاله الإمام أحمد والنسائي وغيرهما^(١٧٠) كماتوبع غالب متابعة قاصرة :

فقد رواه نافع عن ابن عمر: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره^(١٧١)، وفي سنده أبو بشر صالح المري، وهو متروك الحديث^(١٧٢).

ورواه أيضاً عن نافع : حرب بن سريج: أخرجه البزار^(١٧٣)، وحرب فيه مقال^(١٧٤)، وذكر ابن عدي هذا الحديث في الكامل في ترجمة حرب، وقال: (لا نعرفه عن نافع إلا من طريقه، وكل حديثه غرائب وافرادات ، وأرجوا أنه لا بأس به) .^(١٧٥)

فهذه المتابعات لا تكفي لتقوية رواية غالب لوجود من لا يُقبل حديثه في المتابعات وهما: الهيثم وأبو بشر .

وعلى كلي لا يؤخذ غالب بهذا الحديث، لأن سنده لم يصح إليه ، ففي سنده عمر بن المغيرة، وهو ضعيف ، قال البخاري : (منكر الحديث ، مجهول)^(١٧٦)، وقد ذكر الذهبي^(١٧٧) لعمر ابن المغيرة حديثاً وهم فيه ، وآخر منكر جداً .

ولم أجد أحداً تابع عمر بن المغيرة في روايته لهذا الحديث عن غالب، فعلى هذا فإن الحمل عليه

^(١٦٨) جامع البيان (١٢٩/٤ ، رقم : ٩٧٣٧)

^(١٦٩) ذكره ابن كثير في تفسيره (٥٦٠/١)

^(١٧٠) الميزان (٣١٩/٤)

^(١٧١) ذكره ابن كثير في تفسيره (٥٦٠/١)

^(١٧٢) تهذيب التهذيب (٣٨٢/٤)

^(١٧٣) ذكره ابن كثير في تفسيره (٥٦٠/١)

^(١٧٤) انظر تهذيب التهذيب (٢٢٤/٢) حيث نقل الحافظ عن البخاري، وأبي حاتم، وابن عدي، وابن حبان، أنهم تكلموا فيه .

^(١٧٥) الكامل (٨٢٤/٢ و ٨٢٥)

^(١٧٦) الميزان (٢٢٤/٣) لسان الميزان (٣٣٢/٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٨٩/٣)

^(١٧٧) الميزان (٢٢٤/٣)

في هذا الحديث لتفرده مع ضعفه .

الحديث الثالث: عن محمد بن حمزة الرقي عن غالب القطان ، عن عمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ليس في الإبل العوامل صدقة) .^(١٧٨)
وهذا الحديث لا يصح سنده إلى غالب لضعف محمد بن حمزة الرقي ، فهو منكر الحديث قاله الذهبي .^(١٧٩)

وقد استنكر الدارقطني أن يكون غالب في هذا السند هو القطان ، ورجّح أنه غالب ابن عبيد الله العقيلي ، فأخرج الحديث في السنن^(١٨٠) ، من طريق أحمد بن الحسن ، وقال : (كذا قال: غالب القطان ! وهو عندي غالب بن عبيد الله ، والله أعلم) .

وأشار إلى ذلك البيهقي أيضاً فأخرج الحديث من طريق ابن عدي ، في كتابه السنن الكبرى^(١٨١) ، وقال : (كذا قال: غالب القطان !)

وغالب بن عبيد الله العقيلي متروك الحديث^(١٨٢) ، فبان لنا أن الحمل في هذا الحديث ليس على غالب القطان ، وإنما على غالب بن عبيد الله العقيلي .

الحديث الرابع: عن الصلت بن مسعود ، عن مرج بن وادع ، عن غالب القطان ، عن الحسن قال : بينا نحن جلوس مع الحسن أقبل علينا أعرابي بصوت له جهوري كأنه من رجال شنؤة ، فوقف علينا فقال: السلام عليكم : حدثني أبي عن جدي قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (من سلم على قوم فقد فضلهم بعشر حسنات وإن ردو عليه) .^(١٨٣)

وفي سند هذا الحديث مرجي بن وادع وفيه مقال ، فقد نقل ابن أبي حاتم^(١٨٤) عن ابن معين

^(١٧٨) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٥/٦)

^(١٧٩) الميزان : (٥٢٩/٣)

^(١٨٠) كتاب الزكاة ، باب : ما ليس في العوامل صدقة (١٠٣/٢)

^(١٨١) كتاب: الزكاة، باب: ما يسقط الصدقة عن الماشية (١١٦/٤)

^(١٨٢) الميزان (٣٣١/٣)

^(١٨٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٥/٦)

^(١٨٤) في الجرح والتعديل (٤١٢/٨ - ٤١٣)

قوله فيه : (ضعيف)، وعن أبيه : (لا بأس به) .

وذكر العقيلي مرجى بن وداع في كتابه الضعفاء الكبير^(١٨٥)، ونقل عن ابن معين تضعيفه وذكر هذا الحديث في ترجمته فهو يرى أن الحمل فيه عليه .

بل إن ابن عدي نفسه ترجم له في الكامل^(١٨٦) وذكر هذا الحديث في ترجمته ، ونقل عن ابن معين تضعيفه .

وكذا ترجم له الذهبي في الميزان^(١٨٧)، ونقل عن أبي حاتم أنه قال فيه : (لا بأس به)، وكذا الحافظ في تهذيب التهذيب^(١٨٨) نقل عن ابن معين أنه قال في رواية : (صالح) .
وقد اضطرب ابن عدي فجعل الحمل في هذا الحديث مرة على غالب ومرة على مرجى، ولم يحدد مصدر الخطأ في هذا الحديث بدقة .

ولم أجد أحداً تابع مرجى في روايته لهذا الحديث عن غالب القطان ، وهو قليل الرواية جداً، حتى أن ابن عدي لا يعرف له إلا هذا الحديث الذي انفرد به، فالحمل عليه في هذا الحديث أولى من الحمل على غالب ، فقد جرح مرجى: ابن معين، والعقيلي، وابن عدي .
الحديث الخامس: عن ميسرة بن عبد ربه عن غالب القطان ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (تهادوا الطعام بينكم فان ذلك توسعة في أرزاقكم ، وفي عاجل الخلف من خشية الثواب يوم القيامة) .^(١٨٩)

وفي سند هذا الحديث ميسرة بن عبد ربه ، وهو كذاب ، وضاع ، مشهور بذلك ، وقد اعترف بكذبه كما في الميزان^(١٩٠)، وقد ترجم له ابن عدي في الكامل^(١٩١)، ونقل اتهامه بالكذب عن

^(١٨٥) الضعفاء الكبير (٢٦٦/٤)

^(١٨٦) الكامل (٢٤٣٨/٦)

^(١٨٧) الميزان (٨٧/٤)

^(١٨٨) تهذيب التهذيب (٨٤ / ١٠)

^(١٨٩) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٥/٦)

^(١٩٠) الميزان (٢٣٠/٤)

^(١٩١) الكامل (٢٤٢٢/٦)

بعض الأئمة، وساق له أحاديث مناكير، ثم قال : (عامة حديثه يشبه بعضها بعضاً في الضعف). (١٩٢)

ولا أدري كيف يجعل ابن عدي الحمل في هذا الحديث على غالب، والراوي عنه متروك الحديث كذاب ؟

الحديث السادس: عن عبد الصمد عن شعبة عن غالب عن رجل عن أبيه عن جده أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أبي يقرأ عليك السلام فقال: (وعليك وعلى أبيك السلام). (١٩٣)

وفي سنده رواية مبهمون لا يُدرى مَنْ هم ، فإن كان في المتن نكارة فهي من قبلهم لا من قبل غالب الذي وثقه الأئمة .

الحديث السابع: عن عمار بن عمر عن أبيه عمر بن المختار عن غالب عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله حديث: (شهد الله). (١٩٤)

وهذا هو الحديث الوحيد الذي نبّه الذهبي إلى وهم ابن عدي فيه (١٩٥)، وتبعه ابن حجر، ولكن لم يوضح حال عمر ، ولم يشر أدنى إشارة إلى أنه ضعيف ، وقد قال عنه الذهبي : (متهم بالوضع). (١٩٦) ، وقال أيضاً : (قال : ابن عدي روى الأباطيل) (١٩٧) .

والغريب في الأمر أن ابن عدي ترجم في الكامل (١٩٨) لعمر بن مختار، وقال عنه : (يحدث بالباطيل عن يونس بن عبيد وغيره) ثم ساق هذا الحديث عن غالب وآخر عن يونس ثم قال : (وهذان الحديثان لا يحدث بإسناديهما غير عمر بن المختار) فتناقض قوله .

(١٩٢) المصدر السابق (٢٤٢/٦)

(١٩٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٥/٦)

(١٩٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠٣٥/٦)

(١٩٥) الميزان (٣٣٠/٣)

(١٩٦) المصدر السابق .

(١٩٧) الميزان (٢٢٣/٣)

(١٩٨) الكامل (١٦٩٣/٥)

وهناك جرح آخر لم يتطرق إليه الحافظ ، وقد ذكره الذهبي في الميزان^(١٩٩) فقال : (قال أحمد: ثقة ثقة ، وقال ابن معين: لا أعرفه) .

والجواب عن قول ابن معين فيه : (لا أعرفه) ، هو أن ابن معين إنما قصد أنه لا يعرف اسمه كاملاً ، لانه مشهور باسمه ولقبه فقط ، فهو مشهور : بغالب القطان ، هكذا يُذكر اسمه في مروياته ، ولم يُصرح باسم أبيه ، ولما سأل الدرامي ابن معين عن اسمه قال : (لا أعرفه) .

قال الدرامي : (قلت ليحيى بن معين : فغالب القطان تعرفه مَنْ هو ؟ فقال : لا أعرفه)^(٢٠٠) . ولعل هذا هو الذي فهمه ابن عدي فقد ذكر رواية الدرامي عن ابن معين ثم ذكر بعده رواية الفضل بن زياد قال : سألت أحمد بن حنبل عن غالب القطان ، قلت : ما اسم أبيه ؟ فقال : هو غالب بن خطاف^(٢٠١) . كما أن المعروف عن ابن معين أنه يوثقه^(٢٠٢) فهذا يقوي ما ذكرناه .

وقد حاول الذهبي الاعتذار عن ابن عدي في تضعيفه لغالب القطان ، فقال في المغني في الضعفاء^(٢٠٣) : (لعل الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر) وما قاله احتمال بعيد ، بدليل :

- ١- تصريحه باسمه في أول الترجمة فقد قال : (غالب القطان ، وهو غالب بن خطاف بصري) .
- ٢- أن الأحاديث التي ذكرها صرحت باسمه ولقبه ، والحديث الأول منها مشهور وثابت أنه من أحاديثه ، وقد أخرجه البخاري ومسلم من طريقه .

وقد أثنى أئمة علماء الجرح والتعديل على غالب القطان ، فقال أحمد : (ثقة ثقة)^(٢٠٤) ، ووثقه ابن سعد^(٢٠٥) ، وابن معين^(٢٠٦) ، والنسائي^(٢٠٧) ، وقال أبو حاتم : (صدوق

^(١٩٩) الميزان (٣٣٠/٣)

^(٢٠٠) الكامل (٢٠٣٤/٦)

^(٢٠١) المصدر السابق .

^(٢٠٢) الجرح والتعديل (٤٨/٧)

^(٢٠٣) في المغني في الضعفاء (٥٠٤/٢ رقم : ٤٨٥)

^(٢٠٤) الجرح والتعديل (٤٨/٧)

^(٢٠٥) الطبقات الكبرى (٢٧١/٧)

صالح^(٢٠٨)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٠٩).

وقصر به الذهبي عن درجة الثقة، فقال عنه: (صدوق مشهور)^(٢١٠) وكذا الحافظ، فقال في التقريب^(٢١١): (صدوق) والراجح أنه ثقة ، وليس هناك ما يُنزله إلى درجة الصدوق، وخاصة بعد احتجاج الشيخين به ، وإجماع أهل الحديث على صحة حديثه الذي أخرجه الشيخان .

ويظهر أن جرح ابن عدي لغالب أثر تأثيراً قوياً على الذهبي ، ولذا لم يوثقه فقد ذكره في كتابه: (من تكلم فيه وهو موثق)^(٢١٢) وقال: (صاحب الحسن ، قال ابن عدي : الضعف على حديثه يَن) . وذكره في سير أعلام النبلاء^(٢١٣)، ولم يوثقه أو يصفه بشيء ، بل نقل قول أحمد فيه: (ثقة ثقة) ، وقول ابن معين: (لا أعرفه) .

وقد بينت فيما سبق عدم صحة جرح ابن عدي له، كما وجهت عدم معرفة ابن معين له بأنه يعني: لا يعرف نسبه كاملاً .

خلاصة القول في وهم ابن عدي في هذا الراوي :

من خلال دراسة الأحاديث التي استنكرها ابن عدي على غالب الخطاف يظهر بوضوح وهم ابن عدي في جعله العهدة فيها على غالب لوجود مَنْ هو أحق بالحمل عليه في تلك الأحاديث من غالب ، وبعضهم ضعيف جداً ، ومنهم من هو كذاب مثل ميسرة ، وقد جانب ابنُ عدي الصواب في ذكر غالب في الضعفاء ، وخالف بذلك اتفاق المتقدمين على تعديله،

(٢٠٦) الجرح والتعديل (٤٨/٧)

(٢٠٧) تهذيب التهذيب (٨٦/٢٣)

(٢٠٨) الجرح والتعديل (٤٨/٧)

(٢٠٩) الثقات (٣٠٨/٧)

(٢١٠) الميزان (٣٣٠/٣)

(٢١١) التقريب (ص : ٤٤٢ رقم ٥٣٤٦)

(٢١٢) من تكلم فيه وهو موثق (ص : ١٥٠ رقم ٢٧٤)

(٢١٣) سير أعلام النبلاء (٢٠٥/٦ - ٢٠٦)

وقبول حديثه ، كما أن ابن عدي استنكر عليه حديثاً اتفق الشيخان على صحته ، وهو الحديث الأول .

٩- مطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري الهلالي ، أبو مصعب المدني (ت: ٢٢٠هـ) ^(٢١٤) :
تكلم فيه ابن عدي ، فقد ترجم له في كتابه الكامل في الضعفاء وساق بعض مروياته، ثم قال: (يحدث بالمناكير) . ^(٢١٥)

فترجم له الحافظ في هدي الساري للدفاع عنه، فبين أن ابن عدي قد وهم في جرحه لمطرف ابن عبد الله، لأنه جرح مطرفاً بناء على أخطاء صدرت من غيره، فقال في هدي الساري: (مطرف بن عبد الله النيسابوري) ^(٢١٦)، صاحب مالک، لقيه البخاري، قال ابن أبي حاتم: عن أبيه صدوق، ولكنه مضطرب الحديث، وقدمه على إسماعيل بن أبي أويس ، وقال ابن سعد، والدارقطني: ثقة، وذكره ابن عدي في الكامل، وساق له أحاديث منكورة، والذنب فيها من الراوي عنه أحمد بن داود الحراني، فقد كذبه الدارقطني . قلت: ليس لمطرف في البخاري سوى حديثين: أحدهما حديث الاستخارة ، وتابعه عليه قتيبة وغيره عنده ، والآخر أخرجه في الصلاة بمتابعة) ^(٢١٧) .

وقد سبقه إلى هذا الرد الذهبي، فقال في الميزان ^(٢١٨): (هذه أباطيل، حاشى مطرفاً من رواياتها،

^(٢١٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٧٠/٢٨) . روى عن: خاله مالك بن أنس ، ومسلم بن خالد ، وابن أبي ذئب ، وغيرهم . روى عنه: البخاري، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي ، وغيرهم . أخرج له البخاري حديثين توبع عليهما، هما: في كتاب الصلاة حديث رقم (٣٥٣) ، وقد تابعه عبدالعزيز بن عبد الله ابن أويس في كتاب الصلاة حديث رقم (٣٧٠) ، وفي كتاب الدعوات حديث رقم (٦٣٨٢) ، وتابعه معن بن عيسى في كتاب التوحيد حديث رقم (٧٣٩٠) .

^(٢١٥) الكامل في الضعفاء (٦/ ٢٣٧٤)

^(٢١٦) قول الحافظ: (النيسابوري) وهم منه، والصواب (اليساري) ، والنيسابوري راوي آخر، وإن كان يتفق معه في اسمه واسم أبيه ، وقد ذكره الحافظ نفسه في التهذيب (١٧٦/١٠) للتمييز بينه وبين اليساري ويحتمل أن يكون هذا من تصحيف النساخ .

^(٢١٧) هدي الساري ص (٤٤٣)

^(٢١٨) الميزان (١٢٤/٤)

وإنما البلاء من أحمد بن داود ، فكيف خفي هذا على ابن عدي، فقد كذبه الدارقطني، ولوحولت هذه إلى ترجمته كان أولى ، كما قد روى عنه ابن حبيب في الواضحة عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل مرفوعاً : جعلت الصلوات في خير الساعات فاجتهدوا فيها بالدعاء . فهذا الحمل فيه على ابن حبيب) .
وبمقارنة قول الحافظ في هدي الساري وقول الذهبي هذا، تظهر استفادة الحافظ من قول الذهبي .

وقد ذكر الحافظ أن الأحاديث التي استكرها ابن عدي في الكامل جميعها الحمل فيها على الراوي عنه أحمد بن داود الحراني، ولم يستثن منها شيئاً ، وليس الأمر كذلك، لأن الحديث الأول الذي ذكره ابن عدي من مناكيره ليست العهدة فيه على أحمد بن داود فقد توبع عليه . قال ابن عدي: (وروى هذا عن مطرف علي بن بحر البري، وعباس الدوري، والربيع اللاذقي) .^(٢١٩)

وقد أخرجه الترمذي^(٢٢٠)، فقال : (حدثنا أبو جعفر السمناني وغير واحد قالوا : حدثنا مطرف)، فهذا لا شك أن مطرفاً قد حدث به ، وأرى العهدة فيه على شيخه عبد الله بن عمر العمري فإنه ضعيف كما قال الحافظ في التقريب^(٢٢١) .

فتعميم الحافظ بأن هذه الأحاديث الحمل فيها على الراوي عنه ليس بصحيح، وسبب وهمه أنه اطلع على قول الذهبي بأن البلاء في هذه الأحاديث من أحمد بن داود وليس من مطرف فتبناه دون أن يرجع إلى الكامل لابن عدي، والذهبي كان دقيقاً فلم يذكر هذا الحديث في الميزان ، وإنما ذكر الأحاديث التي رواها أحمد بن داود عن مطرف فقط، ثم قال: (إنما البلاء من أحمد بن داود)^(٢٢٢) .

والخلاصة: إن قول ابن عدي: (يحدث عن ابن أبي ذئب، وأبي داود، وعبد الله بن عمر،

^(٢١٩) الكامل (٦ / ٢٣٧٤)

^(٢٢٠) في كتاب الدعوات، باب: ما يقول إذا رأى مبتلى (٥/ ٤٦٠، رقم: ٣٤٣٢)

^(٢٢١) التقريب (ص ٣١٤، رقم ٣٤٨٩)

^(٢٢٢) الميزان (٤ / ١٢٥)

ومالك، وغيرهم، بالمناكير^(٢٢٣). لا يقدح في مطرف لأن الحمل فيها على غيره، وقد وهم ابن عدي في جعل الحمل فيها عليه.

وقال الحافظ في التهذيب^(٢٢٤): (ذكره ابن عدي في الكامل، وقال: يأتي بمناكير، ثم ساق أحاديث بواسطيل من رواية أحمد بن داود بن أبي صالح الحراني عنه، وأحمد كذبه الدارقطني، والذنب له فيها للمطرف).

قول أبي حاتم عن مطرف بأنه: (صدوق، ولكنه مضطرب الحديث)^(٢٢٥):

لم يدفعه الحافظ قول أبي حاتم هذا بشيء، وأرى أنه لا يصح عن أبي حاتم، وتحقيق ذلك هو أن نسخ كتاب الجرح والتعديل اختلفت في تحديد لفظ قول أبي حاتم على روايتين:

١- اللفظ الأول: (مطرف صدوق). بدون التعرض للاضطراب أصلاً.

٢- اللفظ الثاني: (مضطرب صدوق)، وكذا نقل الباجي في كتابه التعديل والتجريح^(٢٢٦) فهذه هي الروايات الواردة في نسخ كتاب الجرح والتعديل^(٢٢٧).

فيظهر أن اللفظ الثاني تصحيف من النسخ حيث تصحفت (مطرف) إلى (مضطرب)، ومن ثم نقله المزني، وكل من جاء بعده - ممن اختصر كتابه تهذيب الكمال - تبعه على ذلك.

واستبعد جداً أن يقول أبو حاتم في أحد الروايات: (مضطرب الحديث)، ثم يقول عنه: (صدوق). لأن أبا حاتم قلما يطلقها على الثقات، فضلاً أن يقولها فيمن هو مضطرب الحديث عنده، كما أن أحداً لم يذكر عن مطرف بن عبد الله اضطراباً ولا وهماً ولا ضعفاً ولا حديثاً منكراً، سوى ابن عدي، وقد تبين وهمه كما سبق.

(٢٢٣) الكامل (٦/ ٢٣٧٤)

(٢٢٤) التهذيب (١٠/ ١٧٥)

(٢٢٥) لم أجد أحداً نقل هذه العبارة بهذا اللفظ عن أبي حاتم والمذكور في تهذيب الكمال (٢٨/ ٧٢): (مضطرب الحديث، صدوق) وكذا في الميزان (٤/ ١٢٤) لكن قدم صدوق، وفي التهذيب (١٠/ ١٧٥) مثل تهذيب الكمال. وأما في كتاب الجرح والتعديل (٨/ ٣١٥) ففيه أكثر من رواية، وليس منها ما ذكره الحافظ.

(٢٢٦) التعديل والتجريح (٢/ ٧٣٥)

(٢٢٧) الجرح والتعديل (٨/ ٣١٥)

وأما قول الحافظ السابق في هدي الساري عن أبي حاتم أنه : (قدمه على إسماعيل بن أبي أويس) ، وكذا قول الذهبي نقلاً عن أبي حاتم أنه قال : (هو أحب إلي من إسماعيل) : فيوهم أن أبا حاتم قالها ابتداءً ، وليس الأمر كذلك ، وإنما سأله ابنه : (من أحب إليك : مطرف أو إسماعيل ؟ فقال : مطرف)^(٢٢٨) .

وبين الحالتين فرق ! إذ قوله لذلك ابتداءً يشعر أنهما في طبقة واحدة عنده ، وإنما يقدم أحدهما على الآخر في نفس الطبقة ، بخلاف ما إذا كان ذلك جواباً لمن سأله ، وابن أبي حاتم إنما سأله عنهما جميعاً لكونهما من الرواة عن مالك ، ولوجود صلة قرابة لهما مع مالك ، وذلك لكونهما ابني أختيه^(٢٢٩) ، وعندني أن مطرفاً ثقة ، فقد وثقه الأئمة وأثنوا عليه :

قال ابن سعد : (كان مطرف من أصحاب مالك بن أنس ، وكان ثقة ، وكان به صمم)^(٢٣٠) . وقد وثقه ابن معين ، فقد سئل : (مطرف مثل القعني ومعن في مالك ؟ فقال : مطرف ثقة ، وابن نافع ثقة ، كلهم ثقات)^(٢٣١) .

وقال أحمد بن حنبل : (كانوا يقدمونه على أصحاب مالك)^(٢٣٢) .

فعلى هذا فهو ثقة وزيادة في مالك مادام أن أئمة الحديث يقدمونه على ثقات أصحاب مالك . وقد روي عنه أئمة علماء الحديث ، مثل : البخاري ، والذهلي ، ويعقوب بن شيبه ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وغيرهم^(٢٣٣) . وقال الدارقطني : (ثقة)^(٢٣٤) ، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٣٥) ، ولم يورد الذهبي من أقوال الموثقين شيئاً في الميزان^(٢٣٦) ، وأما في غيره فقال في كتابه : من تكلم فيه

^(٢٢٨) الجرح والتعديل (٨ / ٣١٥)

^(٢٢٩) تهذيب الكمال (٢٨ / ٧٢) و (٣ / ١٢٤)

^(٢٣٠) الطبقات الكبرى (٥ / ٤٣٨)

^(٢٣١) تاريخ ابن طهمان ترجمة رقم (٣٧٣)

^(٢٣٢) للمعرفة والتاريخ (٢ / ١٧٦)

^(٢٣٣) الجرح والتعديل (٨ / ٣١٥) وتهذيب الكمال (٢٨ / ٧٢)

^(٢٣٤) التهذيب : (١٠ / ١٧٦)

^(٢٣٥) الثقات (٩ / ١٨٣)

^(٢٣٦) الثقات (٤ / ١٢٤)

وهو موثق^(٢٣٧): (صدوق، فيه لين) . وأما في ديوان الضعفاء^(٢٣٨) فقال: (ثقة لئنه بعضهم) .
وأما ابن حجر فقال في التقريب^(٢٣٩): (ثقة، لم يصب ابن عدي في تضعيفه)، وهو كما قال
الحافظ ثقة محتج به .

وبعد دراسة تراجم الرواة الذين دافع عنهم الحافظ ابن حجر بوقوع مجرحيهم في الوهم
لمجرحهم لهم بسبب أخطاء من غيرهم يمكن لنا أن نسأل:
كيف يبين الحافظ وهم الجارح لجرحه للراوي بخطأ غيره؟
أجيب عن ذلك من خلال المبحث التالي:

*** **

(٢٣٧) من تكلم فيه وهو موثق (ص ١٧٥، رقم ٣٢٩)

(٢٣٨) الميزان (٢ / ٣٦٣ ، رقم ٤١٤٣)

(٢٣٩) التقريب (ص ٥٣٤، رقم ٦٧٠٧)

المبحث الثاني: كيف يبين الحافظ وهم الجارح لجرحه للراوي بخطأ غيره؟

سعى ابن حجر إلى رد ماؤجته إلى بعض رجال صحيح البخاري من جرح منطلقاً من توهم مجرحيهم، لقدحهم في أولئك الرجال بسبب أخطاء وأوهام صدرت من غيرهم وليست منهم كما ظن ذلك الجارحون، وقد اتضح لنا كل ذلك من خلال الدراسة السابقة لتراجم أولئك الرواة المتكلم فيهم من رجال البخاري، ولكن:

ما منهج الحافظ بن حجر في معالجة قضية: وهم الجارح لجرحه للراوي بخطأ غيره؟
كيف توصل الحافظ إلى توهم الجارح بذلك؟

هل استفاد ذلك من جهود المحققين السابقين أم أنه نتيجة لجهوده الذاتية؟

هل أبدى الحافظ رأيه في وهم الجارح في الرواة السابقين؟

ماهي الألفاظ التي أطلقها على أولئك النقاد الواهمين؟

من هو مصدر الأخطاء والأحاديث الواهية في رأي الحافظ؟

هل كان الحافظ يورد الأحاديث التي تُكَلِّم في الراوي لأجلها؟

ماهي الأمور التي يستند عليها في دعواه بوقوع الجارح في الوهم؟

يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال النقاط التالية:

*** **

مصدر معرفة الحافظ بوقوع الجارح في الوهم مجرح للراوي بخطأ غيره:

من خلال الدراسة السابقة لتراجم أولئك الرواة المتكلم فيهم نجد أن الحافظ قد سبق في بيان وهم الجارح في التراجم التالية :

- ١- إبراهيم بن طهمان الخرساني ٢- إبراهيم بن المنذر الحزامي ٣- إسحاق بن إبراهيم
- الفرايديسي ٤- إسرائيل بن يونس السبيعي ٥- حنظلة بن أبي سفيان ٦- عيسى ابن
- طهمان ٧- غالب القطان ٨- مطرف بن عبد الله

فهذه ثمان تراجم من أصل تسعة سبق الحافظ في توهم مجرحيهم للراوي بخطأ غيره .

والحافظ يصرح أحياناً باسم الناقد الذي سبقه إلى توهيم الجراح، كما في ترجمة إبراهيم ابن طهمان صرح بأن صالح جزرة بين وهم ابن عمار. (٢٤٠)
وكذا في ترجمة إبراهيم بن المنذر صرح بأن الخطيب رد على الساجي، فقال: (وقال الساجي: عنده مناكير، وتعقب ذلك الخطيب). (٢٤١)
وهناك تراجم عديدة سبق الحافظ إلى توهيم مجريهم، ولم يُشر الحافظ إلى من سبقه، ومن ذلك:

- ١- رد الحافظ على ابن عدي في جرحه لإسحاق بن إبراهيم (٢٤٢)، وقد سبق الحافظ في الرد على ابن عدي ابن عساكر (٢٤٣) فقال: (الوهم في تلك الأحاديث من يزيد)، وتبعه الذهبي فقال: (شيخه يزيد ساقط، فالعهدة عليه) (٢٤٤).
ونقل الحافظ قول ابن عساكر، والذهبي في كتابه تهذيب التهذيب (٢٤٥) فهو مطلع على قوليهما لا شك في ذلك، ولم يشر إلى قوليهما هنا.
- ٢- ماجاء في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان من هدي الساري (٢٤٦) قال الحافظ: (أورد له ابن عدي في الكامل حديثاً من روايته عن نافع عن ابن عمر استنكره، ولعل العلة فيه من غيره)، وقد سبقه الذهبي إلى ذلك الرد فقال في الميزان (٢٤٧) (ساق له ابن عدي حديثاً منكراً، ولعله وقع الخلل فيه من الرواة إليه).
- ٣- وما ذكره الحافظ في ترجمة غالب القطان من وهم ابن عدي في تجريجه له، سبقه إلى ذلك

(٢٤٠) انظر ما سبق في ص (٢١٣)

(٢٤١) هدي الساري ص (٣٨٨)

(٢٤٢) انظر هدي الساري ص (٣٨٩)

(٢٤٣) تاريخ ابن عساكر (١٧٢-١٧١/٨) الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ/دار الفكر - بيروت تحقيق: عمر بن غرامة العمروي.

(٢٤٤) الميزان (٧٩/١)

(٢٤٥) التهذيب (٢٢٠/١)

(٢٤٦) هدي الساري ص (٤٠٠)

(٢٤٧) الميزان (٤٢١/١)

الذهبي كما سبق (٢٤٨).

٤- توهيمه لابن عدي في جرحه لمطرف بن عبدالله النيسابوري، وقد سبقه الذهبي إلى هذا الرد كما سبق بيانه (٢٤٩).

وهناك رواية ردّ الحافظ جرح الناقد لوهمه، ولم أجد أحدا سبق الحافظ في توهيم الناقد بذلك، وهؤلاء الرواة هم:

١- توهيمه ليحيى القطان حينما قال عن مرويات حسين بن ذكوان المعلم: (فيه اضطراب). (٢٥٠) فرد عليه الحافظ بقوله: (لعل الاضطراب من الرواة عنه) (٢٥١).

٢- ومن ذلك أيضا: توهيمه لابن حبان في جرحه لعيسى بن طهمان بأنه روى عن أنس منكير فتعقبه الحافظ بقوله: (لم يسق له إلا حديثا واحدا، والآفة فيه ممن دونه) (٢٥٢). فهذا الرد لم يسبق إليه الحافظ فيظهر أنه من جهد الحافظ.

إبداء الحافظ لرأيه في وهم الجراح:

أحيانا يكتبني الحافظ بنقل رأي من سبقه إلى توهيم الجراح دون أن يذكر رأيه، كما في ترجمة إبراهيم بن المنذر، قال: (قال الساجي: عنده منكير، وتعقب ذلك الخطيب، قلت: اعتمده البخاري، وانتقى من حديثه). (٢٥٣) ولم يوضح ابن حجر رأيه في تعقب الخطيب للساجي. إلا أن الغالب أن الحافظ يصرح برأيه كما في رده على ابن عدي حينما جرح إسحاق ابن إبراهيم، قال: (أورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه) (٢٥٤).

وفي رده على ابن حبان في جرحه لعيسى بن طهمان صرح برأيه، فقال: (لم يسق له إلا حديثا

(٢٤٨) انظر ترجمة غالب في هذا البحث ص (٢٣٧).

(٢٤٩) انظر ترجمة مطرف في ص (٢٤٥).

(٢٥٠) هدي الساري ص (٣٩٨).

(٢٥١) المصدر السابق.

(٢٥٢) هدي الساري ص (٤٣٤).

(٢٥٣) هدي الساري ص (٣٨٨).

(٢٥٤) هدي الساري ص (٣٨٩).

واحدا ، والآفة فيه ممن دونه^(٢٥٥).

ويلاحظ أن الحافظ جزم بوهم الجراح في التراجم السابقة، وهناك ترجمتان صرح برأيه لكنه عبر بالفاظ تشعر بعدم الجزم التام، وذلك في:

- توهيمه للقطان عندما جرح حسين المعلم بقوله: (فيه اضطراب)^(٢٥٦) فرد عليه الحافظ بقوله: (لعل الاضطراب من الرواة عنه)^(٢٥٧).

- توهيمه لابن عدي في جرحه لحنظلة بن أبي سفيان قال: (فأورد له ابن عدي في الكامل حديثا من روايته عن نافع عن ابن عمر استنكره، ولعل العلة فيه من غيره)^(٢٥٨).

ألفاظ الحافظ في التعبير عن وهم الجراح في تحميل الراوي خطأ غيره:

لم يصف الحافظ الناقد الواهم بوصف متميز بسبب وهمه، بل يكتفي ببيان خطأ الجراح دون أن يصف أحد أولئك النقاد بالوهم.

ففي رده على ابن عدي حينما جرح مطرف بن عبد الله النيسابوري قال: (ذكره ابن عدي في الكامل ، وساق له أحاديث منكرة، والذنب فيها من الراوي عنه أحمد بن داود الحراني)^(٢٥٩).

ومع شدة وهم ابن عدي في جرحه لغالب القطان لا نجد الحافظ يصفه حتى ولا بالوهم، إلا أنه عبر عن ذلك بشدة العجب في وقوع ابن عدي بذلك، فقال: (وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء ، وأورد له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري ، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي).^(٢٦٠)

مصدر الخطأ والأحاديث المنكرة في رأي الحافظ:

يختلف منهج الحافظ في تحديد مصدر الأخطاء والأحاديث الواهية المنسوبة إلى الرواة المتكلم

^(٢٥٥) هدي الساري ص (٤٣٤)

^(٢٥٦) هدي الساري ص (٣٩٨)

^(٢٥٧) المصدر السابق .

^(٢٥٨) هدي الساري ص (٤٠٠)

^(٢٥٩) هدي الساري ص (٤٤٣)

^(٢٦٠) هدي الساري ص (٤٣٤)

فيهم، فأحياناً لا يحدد الحافظ المصدر، بل يكون كلامه مبهماً، ومن ذلك :

١- إبهامه لرد الخطيب على الساجي حينما جرح إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال الحافظ ابن حجر: (وقال الساجي : عنده مناكير وتعقب ذلك الخطيب) .^(٢٦١)

ولم يوضح ما هو تعقب الخطيب وحينما نرجع إلى رد الخطيب عليه في تاريخ بغداد^(٢٦٢) نجده يقول: (أما المناكير فقلّ ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن الجهولين، ومن وليس بمشهور عند محدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه) .

٢- وكذا في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان لم يحدد الحافظ ابن حجر مصدر الحديث المستنكر، فقال: (أرورد له ابن عدي في الكامل حديثاً من روايته عن نافع عن ابن عمر استنكره ولعل العلة فيه من غيره)^(٢٦٣) ولم يحدد الحافظ من هو هذا الغير الذي كان مصدراً للحديث المستنكر .

وفي بعض الأحيان يحدد المصدر بأنه من دون الراوي دون أن يحدد شخصاً معيناً، مع أنه يحتمل أن يقصد من دون الراوي مباشرة أي تلميذه، ففي ترجمة عيسى بن طهمان حدد المصدر بأنه من دون الراوي، فقال في رده على جرح ابن حبان: (لم يسق له إلا حديثاً واحداً، والآفة فيه ممن دونه) .^(٢٦٤) ولم يحدد شخصاً معيناً ففي هذه الأحوال المتقدمة نجد الحافظ ينفي أن يكون الراوي المخرج له عند البخاري هو مصدر الخطأ والأحاديث الواهية، ويحيل إلى مصادر أخرى غير محددة .

إلا أن الحافظ ابن حجر في أغلب التراجم بين بوضوح مصدر الخطأ والأحاديث الواهية، فذكر لذلك مصدرين ، هما :

شيخ الراوي المتكلم فيه :

فقد حمل الحافظ شيخ الراوي العهدة في روايات الأحاديث المنكرة والضعيفة ، ومن ذلك قوله

^(٢٦١) هدي الساري (٣٨٨)

^(٢٦٢) تاريخ بغداد ١٨١/٦

^(٢٦٣) هدي الساري ص (٤٠٠)

^(٢٦٤) هدي الساري ص (٤٣٤)

في دفاعه عن إسحاق بن إبراهيم الفريديسي: (أورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه)^(٢٦٥)، ولم يذكر الحافظ اسم شيخه الذي كان مصدرا لهذه الأحاديث الواهية وهو يزيد بن ربيعة كما في الكامل لابن عدي.^(٢٦٦)

ففي الترجمة السابقة حدد الحافظ بوضوح مصدر الخطأ والوهم بأنه شيخ الراوي المتكلم فيه .
المصدر الثاني : تلميذ الراوي المتكلم فيه :

ففي تراجم عديدة وضع الحافظ بأن مصدر الخطأ أو الأحاديث الواهية هو تلميذ الراوي المتكلم فيه، ففي ترجمة غالب القطان رد على ابن عدي بأن مصدر هذه الأحاديث الواهية ليس غالب ، وإنما الراوي عنه عمر بن المختار فقال: (وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء ، وأورد له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري)^(٢٦٧) .

وفي رده لجرح العقيلي في عيسى بن طهمان بين أن مصدر الحديثين المنكرين هو خالد ابن عبد الرحمن، فقال : (وقال العقيلي : لا يتابع ، ولعله أتى من خالد بن عبد الرحمن - يعني الراوي عنه - ، وهو كما ظن العقيلي)^(٢٦٨) .

وهكذا نجد الحافظ يجعل في تراجم عديدة الراوي عن المتكلم فيه هو مصدر هذه الأحاديث الواهية .

إيراد الحافظ للأحاديث التي تكلم في الراوي لأجلها:

في الغالب لا يذكر الحافظ الأحاديث التي تكلم في الراوي من أجلها، ولعل هذا يعود إلى أسباب عديدة، منها :

١- أن الجراح نفسه لم يذكر الأحاديث التي استنكرها:

وفي هذه الحالة لا يملك الحافظ أن يذكر شيئا منها، ومن ذلك قول الساجي في إبراهيم ابن

^(٢٦٥) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٢٦٦) الكامل (٣٣٢/١)

^(٢٦٧) هدي الساري ص (٤٣٤)

^(٢٦٨) هدي الساري ص (٤٣٤)

المُنذر: (عنده مناكير).^(٢٦٩) ولم يذكر شيئاً منها .

٢- الاكتفاء بذكر المصدر :

يشير الحافظ إلى المصادر التي تتواجد فيها الأحاديث المستنكرة على الراوي ، ولعله يكتفي بذلك عن إيرادها اختصاراً للوقت والجهد ، وخاصة أن بعض الرواة أُستنكر عليه أحاديث عديدة مثل: غالب القطان استنكر عليه ابن عدي سبعة أحاديث في كتابه الكامل^(٢٧٠) فاكتمى بذكر المصدر الذي ذُكرت فيه هذه الأحاديث^(٢٧١) .

وفي ترجمة حنظلة بن أبي سفيان ذكر مكان وجود الأحاديث التي استنكرها ابن عدي ، وأنها في كتابه (الكامل) .^(٢٧٢)

٣- الاكتفاء بذكر اسم المُجرح إذا كان له كتاب مشهور في الضعفاء :

أحياناً لا يذكر الحافظ اسم المصدر الذي ذُكرت فيه هذه الأحاديث المستنكرة، اكتفاءً بذكر اسم المُجرح إذا كان له كتاب مشهور في الرواة الضعفاء، فإذا نقل الحافظ ابن حجر عن هذا المخرج قولاً في أحد الرواة فهو مما في ذلك الكتاب .

ففي هذه الحالة قد يكتفي الحافظ بذكر اسم هذا الناقد دون تحديد مصدر نقله عنه، اكتفاءً بما هو متعارف عليه، من انصراف الذهن إلى ذلك الكتاب المشهور، ومن أمثلة ذلك :-

- قول الحافظ في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الفراديسي: (أورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه)^(٢٧٣) . ولم يحدد الحافظ أين أورد له ابن عدي هذه الأحاديث، وابن عدي إنما قال ذلك في كتابه الكامل في الضعفاء^(٢٧٤)، وكتابه في غاية الشهرة عند المحدثين .

- قول الحافظ في ترجمة عيسى بن طهمان: (وقال العقيلي : لا يتابع ، ولعله أتى من خالد ابن

^(٢٦٩) تاريخ بغداد (١٨١/٦)

^(٢٧٠) الكامل لابن عدي (٢٠٣٤/٦)

^(٢٧١) انظر هدي الساري ص (٤٣٤)

^(٢٧٢) انظر هدي الساري ص (٤٠٠)

^(٢٧٣) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٢٧٤) الكامل (٣٣٢/١)

عبدالرحمن - يعني الراوي عنه - وهو كما ظن العقيلي^(٢٧٥)، ولم يذكر الحافظ الأحاديث التي ذكر العقيلي أنه لا يتابع عليها، وهي مذكورة في كتاب العقيلي (الضعفاء الكبير)^(٢٧٦)، وهو كتاب مشهور ومعروف.

ولم أجد الحافظ أورد متون الأحاديث التي أستنكرت على الراوي المتكلم فيه إلا في ترجمة إبراهيم بن طهمان، حيث قال: (وقال ابن عمار: ضعيف، وقال صالح جزرة لما ذكر له قول ابن عمار فيه: إنما وقع لابن عمار حديث من رواية المعافي بن عمران عن إبراهيم ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في أول جمعة جمعت، قال صالح: وهذا غلط فيه من دون إبراهيم، لأن جماعة روه عنه عن أبي حمزة عن ابن عباس - رضي الله عنه - وهو الصواب، وكذا هو في تصنيفه، وابن عمار لا يعرف حديث إبراهيم. قلت: وكذا أخرجه البخاري في أواخر المغازي من حديث أبي عامر العقدي عن ابن طهمان عن أبي حمزة عن ابن عباس).^(٢٧٧)

الأدلة التي يستند عليها الحافظ في إثبات وقوع الجارح في الوهم لجرحه للراوي بخطأ غيره: يختلف منهج الحافظ في إقامة الدليل على وهم الناقد لجرحه للراوي بخطأ غيره:

فني بعض التراجع لا يذكر دليلاً على وهم الجارح:

كما في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الفراديسي حيث قال: (أورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه)^(٢٧٨)، ولم يذكر دليلاً على ما يقول.

وكذا في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان قال: (أورد له ابن عدي في الكامل حديثاً من روايته عن نافع عن ابن عمر استنكره، ولعل العلة فيه من غيره)^(٢٧٩).

وفي تراجع أخرى يستند الحافظ على أدلة لإثبات وقوع الجارح في الوهم ويمكن إجمال هذه

^(٢٧٥) هدي الساري ص (٤٣٤)

^(٢٧٦) انظر الضعفاء الكبير (٣/٣٨٥-٣٨٦)

^(٢٧٧) هدي الساري ص (٣٨٨)

^(٢٧٨) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٢٧٩) هدي الساري ص (٤٠٠)

الأدلة بما يلي:

١ - ضعف شيخ الراوي المتكلم فيه أو الراوي عنه:

يحصل أحياناً أن يروي الثقة عن أحد الرواة الضعفاء أو الكذابين أحاديث واهية، فيطلع الجراح على مرويات هذا الثقة المتكلم فيه، ويجد هذه الأحاديث ضمن مروياته فيقدح فيه لذلك.

لكن الحافظ لا يأخذ بقول الناقد هنا، بل يرى أن الحمل في هذه الحالة على ذلك الراوي الضعيف ما دام أنه ثبت ضعفه بقول علماء الجرح والتعديل، ويُبرئ الحافظ الراوي — الثقة المتكلم فيه — من عهدة الأحاديث الواهية.

وقد فعل الحافظ هذا في ترجمتين، جعل العهدة في أحدهما على شيخ المتكلم فيه، وهى ترجمة إسرائيل بن يونس السبيعي حيث قال: (لا يحمل من متأخر لا خيرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً، لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحث عن ذلك، فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة — يعني مناكير —، فقال: لم يؤت منه أتى منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثت بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قبله، وإنما هي من قبل أبي يحيى، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على مَنْ وثقه) (٢٨٠).

وأما الترجمة الثانية فجعل الحافظ ابن حجر العهدة على تلميذ الراوي المتكلم فيه، وذلك في ترجمة مطرف بن عبد الله النيسابوري، حيث قال: (وذكره ابن عدي في الكامل، وساق له أحاديث منكورة، والذنب فيها من الراوي عنه أحمد بن داود الحراني، فقد كذبه

الدارقطني^(٢٨١).

ففي الترجمتين السابقتين صرح الحافظ بأن منطلقه في جعل الحمل على هذين الراويين هو كونهما مشهورين بالضعف .

وهناك تراجم ذكر الحافظ الراوي الذي كان مصدرا لهذه الأحاديث الواهية دون أن يوضح حاله، مثل :

- قوله أثناء دفاعه عن غالب القطان : (وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء ، وأورد له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لا بن عدي)^(٢٨٢).

- قوله أثناء دفاعه عن إسحاق بن إبراهيم الفراديسي حيث قال: (أورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه)^(٢٨٣).

فذكر الحافظ الراوي الذي كان مصدرا لهذه الأحاديث الواهية دون أن يوضح حاله، وهم مجرحون، فعمر بن المختار متهم بالوضع^(٢٨٤)، وشيخ إسحاق هو يزيد بنبيعة ساقط الحديث^(٢٨٥)، ولعل عدم ذكر الحافظ لحالهم لأنهم مشهورون بالضعف، فاكتفى بذلك .

٢- وجود روايات أخرى صحيحة للحديث عن المتكلم فيه:

وهذا من الأدلة القوية التي استند الحافظ عليها في إثبات وهم الجارح وعدم صحة جرحه، وهي من الأدلة الكافية لإثبات وهما الجارح وأن الحمل ليس على المتكلم فيه، إنما على غيره .

ولم أجد الحافظ استخدم هذا الدليل إلا مرة واحدة، وذلك في ترجمة إبراهيم بن طهمان، حيث ساق الحافظ ابن حجر أحد الطرق الصحيحة عن أحد ابن طهمان ليؤكد أن ابن طهمان قد

^(٢٨١) هدي الساري ص (٤٤٣)

^(٢٨٢) هدي الساري ص (٤٣٤)

^(٢٨٣) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٢٨٤) انظر ترجمته في الميزان (٣٣٠/٣)

^(٢٨٥) انظر ترجمته في الميزان (٧٩/١)

حدث به على الصواب . (٢٨٦)

٣- اتفاق الأئمة على الإحتجاج بالراوي:

وهذه أيضا من الأدلة التي يستند عليها الحافظ في توهيم الجراح إذ أن احتجاج أهل الحديث بحديثه يدل على استقامة مروياته وصفائها ، فإذا نسب إليه روايات واهية فهي ليست من قبله، وإلا لما احتج به المحدثون ووثقوه .

وبهذا دافع الحافظ عن حسين المعلم حينما جرحه القطان، قال الحافظ : (وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة ، والعجلي، وابن سعد، والبخاري، والدارقطني ، وقال يحيى القطان: فيه اضطراب . قلت: لعل الاضطراب من الرواة عنه، فقد احتج به الأئمة) (٢٨٧) .

*** **

وهكذا نجد الحافظ ابن حجر في هذا الفصل قد قام بالدفاع عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم، ببيان وقوع الجراح في الوهم لجرحه الرواة بسبب أخطاء غيرهم، مما يستلزم عدم قبول جرحه، وكان للحافظ ابن حجر منهجه القوي في بيان ذلك .

*** **

(٢٨٦) انظر ترجمة ابن طهمان ص (٢١٣)

(٢٨٧) هدي الساري ص (٣٩٨)

الفصل الخامس

رهم الجارح بالاشتباه براو آخر

تمهيد

اهتمّ المحدثون بعلم الرجال اهتماماً بالغاً، وذلك لأهمّيته البالغة في تحديد درجة الحديث صحة وضعفاً، وقاموا بدراسات علمية رصينة في علم الرجال كانت نتيجتها أن تعددت العلوم المتعلقة بعلم الرجال لتتناول كل ما يتصل بأمر الراوي .

فكان أن استقرّ المحدثون احتمالات الوهم المتعلقة بعلم الرجال فدرسوا حالاته، واستقصوا أسبابه ، لتلا بعثر عالم ، أو يُفلى واهم .

فمن الجوانب التي أفاضوا اللثام عنها: احتمال الوقوع في الاشتباه بين الرواة ، إذ أنه يكثر جداً التشابه بين الرواة من أوجه عديدة، مثل : الاسم، أو الكنية ، والبلدة ، والطبقة، وغيرها ، وربما وجد العديد من الرواة يتفقون في الاسم واسم الأب والجد، وقد يكونون من طبقة واحدة أيضاً .

ويحسن بنا في بداية هذا الفصل أن نبين أنواع الاشتباه عند المحدثين، وتعريف كل نوع منها .

فما هو الاشتباه؟ وما أنواعه الواقعة بين الرواة عند المحدثين؟ وما تعريف كل نوع؟

وماهي جهود العلماء لحل مشكلة التشابه بين الرواة؟

*** **

المبحث الأول: تعريف الاشتباه، وبيان أنواعه عند المحدثين:

الاشتباه من الشَّبه، وهو: تشابه الشيء وتشاكله لونا ووصفا. يقال: شَبَّهَ وشَبَّهَ وشَبَّهَ. واشتبه الأمران، إذا أشكلا. ^(١)

وعلى هذا فالرواة المتشابهون: هم الذين يُشكّل التفريق بينهم لاتفاقهم في بعض الأوصاف. وقد حصر المحدثون أنواع الاشتباه التي تقع في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم في أربعة أنواع، وهي:

النوع الأول: المؤلف والمختلف ^(٢): وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ.

قال ابن الصلاح في (مقدمته): (النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها، وهو ما يأتلف أي يتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته، هذا فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مُخجلاً، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يُفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً) ^(٣).

وقال النووي في (التقريب): (النوع الثالث والخمسون: المؤلف والمختلف: هو فن جليل، يقبح جهله بأهل العلم لا سيما أهل الحديث ومن لم يعرفه يكثُر خطؤه، وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ) ^(٤).

وقال العراقي في (ألفيته):

واعن بما صورته مؤتلف خطأ ولكن لفظه مختلف

فقال السخاوي في شرح هذا البيت: (فهو فن واسع من فنون الحديث المهمة الذي يحتاج إليه في دفع معرة التصحيف، ويفتضح العاقل منه حيث لم يعدم مُخجلاً ويكثر عثاره) ^(٥).

المؤلفات فيه:

^(١) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/٤٣٢)

^(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١٧٢) تدريب الراوي (٢/٧٩٠) فتح المغيث (٣/٢٣٣)

^(٣) مقدمة ابن الصلاح ص (١٧٢)

^(٤) تدريب الراوي: (٢/٧٩٠)

^(٥) فتح المغيث (٣/٢٣٥)

صُنِفَ في هذا الفن كتب كثيرة^(٦) ومتنوعة، قال السخاوي عند كلامه عن المؤلف والمختلف: (والتصانيف فيه كثيرة)^(٧) ثم ذكر المؤلفات فيه .

وذكر المعلمي أسماء ستة وعشرين كتاباً مما أُلِفَ في هذا الفن في مقدمته لكتاب "الإكمال في رفع الارياب" لابن مأكولا^(٨)، نذكر منها هذه الكتب المطبوعة:

١- (الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب)^(٩) لابن مأكولا علي بن هبت الله (ت: ٤٧٥هـ) .

٢- (المشتبه في أسماء الرجال وأنسابهم) ، للإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) جمع فيه كتاب ابن مأكولا والكتب التي استدركت عليه وغيرها .^(١٠)

٣- (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢هـ) .^(١١)

٤- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) .^(١٢)

النوع الثاني: المتفق والمفترق^(١٣): وهو ما يتفق لفظاً وخطأً، بأن يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راو، فهم متفقون في أسمائهم مفترقون في شخصهم . وهو فن مهم جداً، لا غنى عن معرفته للأمن من اللبس، قال ابن الصلاح: (وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مطاف الغلط في كل علم)^(١٤).

قال السخاوي: (وهو نوع جليل يعظم الانتفاع به، وفائدة ضبطه: الأمن من اللبس، فربما

^(٦) ذكر محمد نعيم العرقسوسي في مقدمة تحقيقه (لتوضيح المشتبه) لابن ناصر الدين أسماء خمس وخمسين كتاباً في هذا

الفن (١٧/١ - ٤٤) .

^(٧) فتح المغيب (٣ / ٢٣٥)

^(٨) مقدمة الطبعة الهندية دائرة المعارف العثمانية ط/ عام: ٨٢ - ١٣٨٧هـ

^(٩) الطبعة الهندية دائرة المعارف العثمانية ط/ عام: ٨٢ - ١٣٨٧هـ

^(١٠) طبع في مصر عام / ١٩٦٢م - دار إحياء الكتب للحلي / ت: علي البخاري .

^(١١) حققه محمد نعيم العرقسوسي ط/ مؤسسة الرسالة / بيروت ط/ الثانية عام ١٤١٤هـ

^(١٢) ضيع بمصر عام / ١٩٦٧م - ت/ النجار والبخاري .

^(١٣) مقدمة ابن الصلاح ص (١٧٩) تدريب الراوي (٢ / ٨٢٠) فتح المغيب (٣ / ٢٦٩) .

^(١٤) مقدمة ابن الصلاح ص (١٧٩)

ظن الأشخاص شخصاً واحداً، وإنَّ للخطيب فيه: الموضح لأوهام الجمع والتفريق، وربما يكون أحد المشتركين ثقة، والآخر ضعيفاً فيضعف ما هو صحيح، ويصح ما هو ضعيف، وقد زلَّ فيه جماعة من الكبار، كما هو شأن المشترك اللفظي في كل علم، والمهم منه من يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر، أو الاشتراك في بعض الشيوخ أو في الرواة^(١٥). وقال المعلمي: (لا يؤمن أن يقع الاشتباه لمن ينظر في أسانيد الأخبار، وفي ذلك من الخلل ما فيه، فقد يكون أحد الرجلين موثقاً والآخر مجروحاً فمن ظنهما واحداً كان بين أن يردَّ خير الثقة أو يقبل خبر المجروح، ومن حسب الواحد اثنين قد يعد أحدهما ثقة والآخر غير ثقة، ويكون قد اعتقد في رجل واحد أنه ثقة غير ثقة، إلى غير ذلك من المفاسد).^(١٦)

المؤلفات فيه: صنف فيه أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت: ٤٦٣ هـ) كتاباً سماه: (المتفق والمفترق)^(١٧).

النوع الثالث: المشتبه المركب من النوعين السابقين، وهو^(١٨): أن يتفق اسم شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والاتلاف الذي عرفناه. أو على العكس من هذا، بأن يختلف ويألف أسماؤهما، ويتفق نسبتهما أو نسبتهما اسماً أو كنية. مثاله: محمد بن عبد الله المخرمي، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وأبو عمرو الشيباني، وأبو عمرو السيباني.

المؤلفات فيه: صنف فيه أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي كتاباً

^(١٥) فتح المغيث (٢٦٩/٣-٢٧٠).

^(١٦) مقدمته لتحقيق كتاب: موضح أوهام الجمع والتفريق ص (٢/١).

^(١٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١٧٩)، تدريب الراوي (٨٢٠/٢) وهو في ثمانية عشر جزءاً، كما في السير (٢٩٠/١٨). وهناك نسخة خطية منه في مكتبة فيض الله رقم (١٥١٥)، ونسخة في دمشق عمومية، رقم (١٢٨٨). انظر كتاب: موارد الخطيب البغدادي - للدكتور: أكرم العمري، ص (٧٢). وقد حقق النصف الأول منه: محمد صادق آيدن، لنيل درجة الدكتوراة، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - أصول الدين - قسم السنة وعلموها - ١٤٠٨ هـ. انظر كتاب: دليل الرسائل الجامعية - للدكتور: زيد آل حسين ص (٣٦٣).

^(١٨) مقدمة ابن الصلاح ص (١٨٣) تدريب الراوي (٨٣٦/٢) فتح المغيث (٢٨٤/٣).

سماء: (تليخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم) (١٩).
 النوع الرابع: (المشتبه المقلوب) (٢٠)، وهو: أن يكون اسم أحد الراويين مثل اسم أبي الآخر خطأً ولفظاً واسم الآخر مثل اسم أبي الأول، فينقلب على بعض المحدثين.
 مثاله: يزيد بن الأسود، الأسود بن يزيد، وكذلك الوليد بن مسلم ومسلم بن الوليد.
 وقد انقلب هذا الثاني على البخاري في تاريخه الكبير إذ ذكره فيه فقال: (الوليد بن مسلم ابن أبي رباح) ونبه على هذا الوهم الإمامان: أبو حاتم الرازي وأبو زرعة (٢١).
 المؤلفات فيه: للخطيب في هذا النوع كتاب سماء: (رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب) (٢٢).

تقسيم الحاكم للمتشابه:

وقد تكتم الحاكم في معرفة علوم الحديث (٢٣) على التشابه بين الرواة وقسم التشابه إلى سبعة أقسام من حيث الأوجه التي يقع فيها التشابه، وهذه السبعة هي:

- ١- المتشابه من القبائل ٢- المتشابه من البلدان ٣- المتشابه في الأسماء ٤- المتشابه في الكنى ٥- المتشابه في صناعات الرواة ٦- قوم من رواة الآثار يروي عنهم راوٍ واحد، فيشتبه على الناس كناههم وأسمائهم ٧- قوم تتفق أسمائهم وأسماء آبائهم، ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدثين فيشتبه التمييز بينهم.

وقد أطلال الحاكم في القسم السابع فذكر له أمثلة كثيرة جداً. (٢٤)

(١٩) وقد طبع بتحقيق سكيئة الشهابي - دمشق: دار طلاس، ١٤٠٥ هـ.

(٢٠) مقدمة ابن الصلاح ص (١٨٥) تدريب الراوي (٨٤٣/٢) فتح المغني (٩٠/٣)

(٢١) انظر: تاريخ البخاري الكبير: (١٥٣/٨)، وكتاب: بيان خطأ البخاري في تاريخه: ص (١٣٠) والجرح والتعديل: (١٩٧/٨).

(٢٢) مقدمة ابن الصلاح ص (١٨٥)، تدريب الراوي (٨٤٣/٢)، فتح المغني (٢٩٠/٣)

(٢٣) معرفة علوم الحديث ص (٢٢١)

(٢٤) معرفة علوم الحديث ص (٢٣٢ - ٢٣٧)

المبحث الثاني: جهود العلماء لحل مشكلة التشابه بين الرواة:

بحث العلماء مشكلة التشابه بين الرواة، وألفوا فيها الكتب - كما سبق-، ووضعوا بعض الحلول، يمكن من خلالها تحديد شخصية الراوي وتمييزه عن غيره ممن يشابه من بعض الوجوه.

من هذه الحلول: أن يكون أحدهما يروي عن شيخ لا يروي عنه الآخر، أو أن بعض الرواة قد روى عن أحدهما دون الآخر، أو أن بلديهما مختلفان، أو كان للراوي عنهما منهج معين يسلكه عند التحديث عنهما يمكن من خلاله التمييز بينهما.

وأشار إلى هذه الحلول بعض المحققين، منهم:

- الحاكم: فقد ذكر في كتابه: (معرفة علوم الحديث) بعض الطرق التي يمكن من خلالها التمييز بين الرواة المتشابهين، كمعرفة كيفية رواية الرواة عن أولئك المتشابهين، فقال- وهو يعدد أقسام التشابه عنده - : (الجنس السادس من هذا النوع: قوم من رواة الآثار يروي عنهم راو واحد، فيشتبه على الناس كناههم وأسماهم).

مثال ذلك: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وأبو إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني، وأبو إسحاق إسماعيل بن رجاء الزبيدي، وأبو إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري، قد روى كلهم عن عبد الله بن أبي أوفى، وقد روى عنهم الثوري وشعبة، وينبغي لصاحب الحديث أن يعرف الغالب على روايات كل واحد منهم، فيميز حديث هذا من ذلك، والسبيل إلى معرفته أن الثوري وشعبة إذا روى عن أبي إسحاق السبيعي لا يزيدان على أبي إسحاق فقط- والغالب على رواية أبي إسحاق عن الصحابة: عن البراء بن عازب، وزيد ابن أرقم، فإذا روى عن التابعين فإنه يروي عن جماعة يروي عنهم هؤلاء - وإذا روى عن أبي إسحاق الشيباني، فإنهما يذكران الشيباني في أكثر الروايات، وربما لم يسمياه، والعلامة الصحيحة فيما يرويان عن أبي إسحاق عن الشعبي فهو أبو إسحاق الشيباني دون غيره، وأما الهجري فإن شعبة أكثرهما عنه رواية، وأكثر رواية الهجري عن أبي الأحوص الجشمي، إلا أن السبيعي أيضاً كثير الرواية عن أبي الأحوص الجشمي، فلا يقع التمييز في مثل هذا

الموضع إلا بالحفظ والدراية، فإن الفرق بين حديث هذا وذاك عن أبي الأحوص يطول شرحه، وأما الزبيدي فإنهما في أكثر الروايات يسميانه ولا يكتباه، إنما يقولان إسماعيل ابن رجاء، وأكثر روايته عن أبيه وإبراهيم النخعي).^(٢٥)

ومن هذه الحلول: أن يكون أحدهما يروي عن شيخ لا يروي عنه الآخر:

قال الحاكم أيضاً: (قد روى شعبة عن أبي بشر وعن أبي بشر، وقلمما يُسمي واحد منهما، وأحدهما أبو بشر بيان بن بشر الأحمسي، كوفي تابعي، والآخر أبو بشر جعفر ابن أبي وحشية، وأبو وحشية إياس، وهو بصري، والحافظ المميز إذا وجد الحديث عن شعبة عن أبي بشر عن قيس بن أبي حازم أو الشعبي علم أنه بيان بن بشر، وإذا وجد الحديث عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عُلِمَ أنه جعفر بن أبي وحشية)^(٢٦).

وذكر الخطيب بعض الطرق التي يمكن من خلالها التمييز بين الرواة المتشابهين، وذلك من جهة العلم بشيوخهما، أو الاستدلال بروايتهما، أو أن بلديهما مختلفان، وبين الخطيب ما الواجب عمله في حالة عدم القدرة على تحديد شخصية الراوي، من وجب التوقف فيه وترك العمل به، فقال في كتابه: (الكفاية في علم الرواية) : (باب: القول في الرجلين يشتركان في الاسم والنسب، فتجيء الرواية عن أحدهما من غير بيان وأحدهما عدل والآخر فاسق.

مثال ما ذكرناه : أن إسماعيل بن أبان الغنوي، شيخ كان بالكوفة غير ثقة، وإسماعيل ابن أبان الوراق كان بها أيضاً، ثابت العدالة، وعصرهما متقارب، وقد ذكرهما يحيى بن معين فقال: إسماعيل بن أبان الغنوي كذاب، لا يكتب حديثه، وإسماعيل بن أبان الوراق ثقة. وكان يعقوب بن شيبة بن الصلت قد كتب عنهما جميعاً، فلو ورد حديث ليعقوب عن إسماعيل بن أبان لم يُبين في الرواية أي الرجلين هو، ولا عرف السامع ما يميز ذلك من جهة العلم بشيوخهما والاستدلال بروايتهما، وجب التوقف فيه، وترك العمل به، لأنه لا يؤمن أن يكون رواية الغنوي الذي ثبت جرحه، وقد بينا فيما سلف أنه لا يجوز العمل بخبر من لا

^(٢٥) معرفة علوم الحديث ص (٢٢٩-٢٣٠)

^(٢٦) معرفة علوم الحديث ص (٢٣١-٢٣٢)

يعرف عدالته ولا يؤمن أن يكون مجروحاً، اللهم إلا أن يكون يعقوب قد قال: إنما أخبركم عن الثقة العدل الذي له هذا الاسم والنسب، ولا أروي لكم عن الآخر شيئاً، فأما إذا لم يبين ذلك بوجه من الوجوه، ولا كان للسامع سبيل إلى التمييز، فلا سبيل إلى العمل بالخبر لأجل ما ذكرناه. ومما يضاهاه أمر إسماعيل بن أبان: أن في رواية الحديث اثنين يقال لكل واحد منهما إسماعيل بن مسلم، وهما بصريان في طبقة واحدة، وحدثنا جميعاً عن الحسن البصري، نزل أحدهما مكة فنسب إليها، وكنيته أبو ربيعة، وكان متروك الحديث، والآخر يكنى أبا محمد، وهو ثقة، ويميز بينهما بأن المتروك يعرف بالملكي، والآخر يعرف بالبصري والعبدى، وأبان الضعيف يروي عنه: سفيان الثوري، ويزيد بن هارون، وأبو عاصم النبيل، والثقة يروي عنه: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، فمن أشكل عليه أمرهما في حديث وروى له عن أحدهما فليميزه ببعض ما ذكرنا، وإلا وجب عليه التوقف عن العمل بذلك الخبر حتى يتضح له).

ومن هذه الحلول أيضاً: أن تكون هناك روايات أخرى صرح فيها بتعيين أحد المتشابهين، قال ابن الصلاح: (ثم إن ما يوجد من المتفق والمفترق غير مقرون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي ممزجاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه، وربما قالوا بذلك بظن لا يقوى) (٢٧).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن المحدثين قد اهتموا بأمانة اللثام عن التشابه بين الرواة، والذي يكثر بسببه وقوع النقاد في الوهم أثناء تناول الرواة جرحاً وتعديلاً، لذا لا بدّ من اليقظة أثناء نقد الرواة.

كما حصروا الاشتباه في أربعة أنواع، وصنفوا في كل نوع بعض الكتب، ووضعوا بعض الحلول التي يمكن بتطبيقها السلامة من هذا الوهم.

وقد استفاد الحافظ من تنبيهات السابقين هذه، فتنبّه ما صدر من جروح في الرواة المخرج لهم عند البخاري، سعياً لظهور الصواب تجاه ما وُجه إليهم، فردّ بعض الجروح بوقوع الناقد

- في الوهم لأسباب عديدة منها: الوهم بالاشتباه براو آخر .
- فمن هم الرواة المخرج لهم عند البخاري الذين ردَّ الحافظ ما وُجَّه إليهم من جروح بوقوع نقادهم في الوهم بالاشتباه براو آخر؟
- وما منهجه في بيان وهم أولئك النقاد بالاشتباه ؟

*** **

المبحث الثالث: رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بوهم الناقد بالاشتباه براو آخر:

ردّ الحافظ بعض الجروح الموجهة إلى بعض رجال البخاري المتكلم فيهم ولم يقبلها، معللاً ذلك بوهم الناقد في تجريجه للراوي بسبب الاشتباه براو آخر يشبه الراوي المخرج له عند البخاري من بعض الوجوه، وهؤلاء الرواة هم:

- ١- أحمد بن بشير القرشي المخزومي: أبو بكر الكوفي، مولى عمرو بن حريث (٢٨):
تكلم فيه بعض النقاد (٢٩): فقال عثمان الدرامي: (أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم

(٢٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٧٣/١). روى عن: شعبة، والأعمش، ومسعر بن كرام، وغيرهم. روى عنه الحسن بن عرفة، ومحمد بن عبدالله بن ثمر، ومحمد بن مهران الرازي، وغيرهم. أخرج له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الطب حديث رقم (٥٧٧٩)، وتابعه عليه في كتاب الطب أبو أسامة حديث رقم (٥٧٦٩)، ومروان ابن معاوية. حديث رقم (٥٧٦٨)

(٢٩) هناك جروح أخرى لم يذكرها الحافظ ابن حجر، وهي:

- ١- جرح ابن حبان: فقد ذكر أحمد بن بشير في كتابه المجروحين، وقال: (ينفرد بالناكير عن المشاهير، سمعت محمد ابن حماد يقول: سمعت الدارمي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد، وهو متروك). كتاب المجروحين (١٤٠/١)

وما ذكره عن ابن معين أنه قال فيه: (متروك) فليس بصحيح، وإنما هذا من قول الدرامي كما ذكره ابن عدي الكامل (١٦٩/١)، والعقيلي في كتاب الضعفاء الكبير (١٢٨/١)، والخطيب تاريخ بغداد (٤٨/٤)، وقد أجاب عليه الخطيب كما سيأتي، ولم يفتن الحافظ في فتح الباري (٢٤٨/١٠) إلى هذا الخطأ فتبع ابن حبان في نقله عن ابن معين بأنه متروك.

- ٢- قول العقيلي: ذكره في كتابه: الضعفاء الكبير الضعفاء الكبير (١٢٨/١)، واستند إلى قول الدرامي بأنه: (متروك) فتبع الدرامي، ونقل الحافظ في التهذيب عن العقيلي أنه قال فيه: (ضعيف) تهذيب التهذيب (١٩/١)، ولم يصرح العقيلي بذلك في ترجمته من كتابه المذكور، والله اعلم.

- ٣- قول ابن عدي: وأما ابن عدي فقد ذكره في الكامل (١٦٩/١)، وذكر له أحاديث يرى أنها من مناكيره، وضعفه لأجلها، فقال: (ذكر أحاديثه المنكرة).

ثم ساق له سبعة أحاديث، وقال: (وهذه الأحاديث التي أنكرناها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم). الكامل (١٦٩/١)

واتضح لي - بعد دراستي لهذه الأحاديث - أن العهدة في هذه الأحاديث المنكرة ليست عليه، وأنه لا يلحقه ضعفٌ بسببها.

قدم بغداد، وهو متروك^(٣٠).

- وقال النسائي: (ليس بذاك القوى).^(٣١)، وقد ردّ الحافظ جرحيهما:

فردّ الحافظ جرح عثمان الدرامي بأن أحمد بن بشير اشتبه عليه براو آخر، ونسب الحافظ ابن حجر هذا الردّ إلى الخطيب البغدادي، فقال: (أحمد بن بشير الكوفي قال النسائي: ليس بذاك القوى، وقال عثمان الدرامي: متروك، وقواه ابن معين، وأبو زرعة، وغيرهما، فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدرامي فقد ردّه الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه وهو كما قال الخطيب^(٣٢)).

وأرى من الأهمية نقل نصّ قول الدرامي والخطيب:

قال الدرامي: (قلت ليحيى بن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير، قال: هذا؟ - كأنه تعجب من ذكر أحمد بن بشير -، فقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد، وهو متروك^(٣٣)).

٤- قول ابن الجارود: قال: (تغيّر، ونسب حديثه بشيء). الكامل (١٦٩/١) وهذا مردود فلم يصفه أحد بالتغير سواء، ولم يذكر حجه على ذلك، ولعله يعني ما ذكره أبو بكر بن أبي داود في قوله: (تقة كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث). تهذيب التهذيب (١٩/١) لكن على هذا فإن تغيّر وذهاب حديثه لم يقدح في رواياته، لأنه لم يحدث بعد ذلك. كما أن قوله: (وليس حديثه بشيء)، يخالف لأقوال أئمة علماء الجرح والتعديل الذين لم يضعفوه، مثل: (ابن معين، أبو حاتم، أبو زرعة). وغيرهم، وقد أخرج له البخاري في صحيحه، فكيف إذا يكون حديثه ليس بشيء!

٥- قول الدارقطني: قال: (ضعيف، يُعتبر حديثه) تاريخ بغداد (٤٨/٤). ولم يذكر مستنده في التضعيف، ومع هذا فقد قال عنه في رواية أخرى: (لا بأس به). تاريخ بغداد (٤٨/٤) فلعله قلّد غيره أولاً ثم رجع عنه بعد ذلك. فهذه أقوال المُحرّرين لأحمد بن بشير التي لم يذكرها الحافظ ابن حجر فضلاً عن أن يناقشها.

وأما أقوال اثنَين من المتأخرين: فالإمام الذهبي لم يوضح رأيه فيه، فقد ذكره في الميزان (٨٥/١)، وفي الكاشف (١٣/١ رقم ١١)، وفي دِيوان الضعفاء (١٣/١ رقم ١١) وفي السير (٢٤١/٩)، ولم يوضح رأيه فيه. وأما ابن حجر فقال في التقریب (ص ٧٨ رقم ١٣): (صدوق له أوهام).

^(٣٠) تاريخ بغداد: (٤٦/٤)

^(٣١) تهذيب الكمال (٢٧٥/١)

^(٣٢) اهدي الساري ص (٣٨٥)

^(٣٣) تاريخ بغداد: (٤٦/٤)

وقد ردّ عليه الخطيب، فقال: (ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حرث الكوفي، ذاك بغدادى، وأما أحمد بن بشير الكوفي، فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق) ^(٣٤).

من خلال نص الدارمي نجده ينسب إلى أحمد بن بشير المخزومي أمرين:

الأول: أنه يروي عن عطاء بن المبارك. والثاني: أنه متروك.

ومن خلال نص الخطيب نجده قد ردّ عليه في كلا الأمرين، ولم يوافق على واحد منها.

والخطيب إنما ردّ عليه بوقوعه بالاشتباه في الأمر الأول فقط، حيث اشتبه عليه بأحمد بن بشير البغدادي، أبو جعفر المؤدب، الذي يروي عن عطاء ابن المبارك.

والدارمي إنما قصد المخزومي بقوله: (متروك) بدليل قوله: (أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد، وهو متروك) ^(٣٥) وهذا الأمر إنما كان من قبل المخزومي.

وأما الأمر الثاني: فقد ردّ الخطيب بجواب آخر وهو قوله: (ليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق). ^(٣٦) وهذا الجواب لم يذكره الحافظ في هدي الساري في ترجمة أحمد بن بشير ^(٣٧) مع أهميته البالغة في الردّ على الدارمي.

وأما جرح النسائي فأجاب عنه الحافظ بأنه: (مشعر بأنه غير حافظ) عند النسائي، وهو كما قال، فليس أحمد بن بشير عند النسائي من طبقة الحفاظ المكثرين المتقنين، ومما يدل على ذلك أنه قال في رواية أخرى: (ليس به بأس) ^(٣٨)، وأيضاً لم يذكره في كتابه (الضعفاء والمتروكين)، وقد نقل الباجي عن النسائي جمع اللفظين معاً، فقال: (ليس بمحدثه بأس، ليس بذاك القوي) ^(٣٩)، وهذا يقوي ما قاله الحافظ، ولم يذكر الحافظ ابن حجر قول النسائي

^(٣٤) المصدر السابق.

^(٣٥) تاريخ بغداد (٤٦/٤)

^(٣٦) تاريخ بغداد (٤٦/٤)

^(٣٧) هدي الساري ص (٣٨٥)

^(٣٨) التهذيب (١٩/١)

^(٣٩) التعليل والتحريج (٣١٥/١)

الآخر في تعديل أحمد بن بشير .

والذي أراه في حال أحمد بن بشير هو ما قاله أبو الوليد الباجي حيث يقول: (الصواب ما قاله فيه أبو زرعة الرازي، أنه صدوق إلا أنه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى^(٤٠)) .

فهو صدوق حسن الحديث ، وقد سار على تقويته المتقدمون، كابن معين الذي أثنى عليه في روايات متعددة، فقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: (كان يُقَيَّن^(٤١))، وليس بحديثه بأس^(٤٢) . وقال علي بن الحسين بن حبان وجدت في كتاب أبي بخط يده: سألته ، يعنى : يحيى بن معين ، عن أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث ، فقال : رأيته وكتبت عنه ، لم يكن به بأس إلا أنه كان يُقَيَّن^(٤٣))

وقال أبو العباس بن عُقْدَةَ عن عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة : سمعت ابن نمير - وُسِّلَ عن أحمد بن بشير - فقال : (كان صدوقاً ، حسن المعرفة بأيام الناس ، حسن الفهم ، وكان رأساً في الشعبية^(٤٤)) أستاذاً يخاصم فيها ، فوضعه ذاك عند الناس).^(٤٥)

وقال أبو زرعة : (صدوق^(٤٦)) ، وقال أبو حاتم : (محله الصدق^(٤٧)) ، وقال أبو بكر بن أبي

^(٤٠) التحريج والتعديل (٣١٥/١)

^(٤١) يُقَيَّن أي يبيع القينات ، وهن الامماء ، وقيل غير ذلك . لسان العرب (٣٥١/١٣)

^(٤٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (١٩/٢)

^(٤٣) تهذيب الكمال (٢٧٣/١)

^(٤٤) قال الذهبي في الميزان (٨٥/١) (الشعبية هم الذين يفضلون العجم على العرب) ، وكذا قال ابن حجر في

التهذيب (١٩/١)

^(٤٥) تاريخ بغداد (٤٨/٤)

^(٤٦) الجرح والتعديل (٤٢/٢)

^(٤٧) المصدر السابق .

داود^(٤٨): (كان ثقة ، كثير الحديث ، ذهب حديثه فكان لا يحدث).^(٤٩)

٢- أحمد بن صالح المصري، أبوجعفر، المعروف بابن الطبري، (ت: ٢٤٨ هـ)^(٥٠):
اتفق جمهور النقاد على توثيقه وإمامته في علم الحديث - إلا ما كان من جرح النسائي كما
سيأتي - ، فقد وثقه أبو حاتم^(٥١)، وابن نمير^(٥٢)، وغيرهم .

وقال يعقوب بن سفيان : (كتب عن ألف شيخ وكسر ، كلهم ثقات ، ما أحد أتخذه عند
الله حجة ، إلا رجلين : أحمد بن صالح بمصر ، وأحمد بن حنبل بالعراق)^(٥٣) .

قال البخاري : (أحمد بن صالح ثقة صدوق ، ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة ، وكان أحمد
ابن حنبل ، وعلي ، وابن نمير ، وغيرهم ، يثنون على أحمد بن صالح ، كان علي يقول : سلوا
أحمد فإنه أثبت)^(٥٤) .

قال علي بن الجنيد الحافظ : سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول : (أخبرنا أحمد بن صالح ،
وإذا جاوزة الفرات ، فليس أحد مثله)^(٥٥) .

وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن سهل الغزال : (أحمد بن صالح طبري الأصل، كان
من حفاظ الحديث ، واعياً ، رأساً في علم الحديث وعلمه وكان يصلي بالشافعي . ولم يكن

^(٤٨) هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني : الشهور بأبي بكر بن أبي داود ، كان من الحفاظ الكبار الثقات
الأثبات ، قال الذهبي : (كان من خور العلم ، بحيث إن بعضهم فضله على أبيه) ، (ت: ٣١٦ هـ) . انظر ترجمته في سير
أعلام النبلاء (١٣ / ٢٢١)

^(٤٩) المصدر السابق .

^(٥٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١ / ٣٤٠) . روى عن: سفيان بن عيينة ، وعبد الله بن وهب ، وعفان بن مسلم ،
وغيرهم . وروى عنه: البخاري ، وأبو داود ، ويعقوب بن سفيان ، وغيرهم .

أخرج له البخاري في صحيحه في مواضع منها: كتاب الصلاة حديث رقم (٤٧١) ، كتاب الأذان حديث رقم
(٦٩٨) ، كتاب الجنائز حديث رقم (١٢٦٠) .

^(٥١) البرج والتعديل (٢ / ٥٦)

^(٥٢) المصدر السابق .

^(٥٣) تاريخ بغداد (٤ / ٢٠٠)

^(٥٤) تاريخ بغداد (٤ / ٢٠١)

^(٥٥) تاريخ بغداد (٤ / ١٩٩)

في أصحاب ابن وهب أحد أعلم بالآثار منه^(٥٦) .

قال الخطيب : (كان أحد حفاظ الأثر ، عالماً بعلل الحديث بصيراً باختلافه ، ورد بغداد قديماً، وجالس بها الحفاظ ، وجرت بينه وبين أحمد بن حنبل مذكرات . وكان أبو عبد الله يذكره ويثني عليه . وقيل : إن كل منهما كتب عن صاحبه في المذاكرة حديثاً ، ثم رجع ابن صالح إلى مصر وانتشر عند أهلها علمه ، وحدث عنه الأئمة)^(٥٧) .

ولم يجرحه أحد من النقاد سوى الإمام النسائي، فإنه قال فيه : (ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح قال : سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال: كذاب يتفلسف رأيته يخطب في الجامع بمصر)^(٥٨) .

وترجم الحفاظ في هدي الساري لأحمد بن صالح من أجل قول النسائي فقال: (أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين ، أكثر عنه البخاري، وأبو داود، واعتمده الذهلي في كثير من أحاديث أهل الحجاز، وثقة أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاري، وعلي ابن الديني، وابن غير، والعجلي، وأبو حاتم الرازي، وآخرون، وأما النسائي فكان سيئ الرأي فيه، ذكره مرة وقال: ليس بثقة ولا مأمون ، أخبرني معاوية بن صالح، قال : سألت يحيى ابن معين عن أحمد بن صالح فقال: كذاب يتفلسف رأيته يخطب في الجامع بمصر . فاستند النسائي في تضعيفه إياه على ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم منه ، حملة على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح، فنذكر أولاً السبب الحامل له على سوء رأيه فيه، ثم نذكر وجه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين ، قال أبو جعفر العقيلي : كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه ، وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد ، فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه، وما ضره ذلك شيئاً، وأحمد بن صالح إمام ثقة ، وقال ابن عدي:

^(٥٦) تاريخ بغداد (١٩٩/٤)

^(٥٧) تاريخ بغداد (١٩٥/٤)

^(٥٨) تهذيب الكمال (٣٤٦/١)

كان النسائي ينكر عليه أحاديث، وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحدث. ثم ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي وأجاب عنها وليس في البخاري مع ذلك منها شيء. وقال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم، ذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له الأشمومي، وكان مشهوراً بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان. انتهى، وهو في غاية التحرير، ويؤيده ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى ابن معين وثق أحمد بن صالح بن الطبري، فتيين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يقبل حتى قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل وهو كما قاله^(٥٩).

فردّ الحفاظ استناد النسائي على قول ابن معين - في جرحه لأحمد بن صالح - بأن قول ابن معين إنما هو في أحمد بن صالح الأشمومي لا الطبري الحافظ، ونقل ذلك عن ابن حبان في الثقات^(٦٠)، فعلى هذا يكون الإمام النسائي وهم في الاشتباه براو آخر.

لكن كثير من العلماء تناقلوا قول ابن معين دون أن يرتابوا أنه في ابن الطبري، مثل ابن يونس^(٦١) وابن عدي^(٦٢)، الذي قال: (اعتمدوه حفظاً واتقاناً، وكلام ابن معين فيه تحامل). والخطيب البغدادي^(٦٣)، بل صرح الذهبي بعدم صحة قول ابن حبان فقال: (وقد ذكر ابن حبان أحمد بن صالح في الثقات، وما أورده في الضعفاء فأحسن، ولكن ذكر في الضعفاء أحمد بن صالح المكي الشمومي، وكذبه، وادعى أنه هو الذي حط عليه ابن معين، وقصد أن ينزه ابن معين عن الواقعة في مثل أحمد بن صالح الطبري الحافظ)^(٦٤).

وقد اعتذر الذهبي عن ابن معين في جرحه لأحمد بن صالح فقال: (من نادر ما شذبه ابن

(٥٩) هدي الساري ص (٣٨٦)

(٦٠) الثقات (٢٥/٨-٢٦)

(٦١) تهذيب الكمال (٣٤٥/١)

(٦٢) النكامل (١٧٨/١)

(٦٣) تاريخ بغداد (٢٠٢/٤)

(٦٤) السير (١٦٨/٢)

معين - رحمه الله - كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر ، فإنه تكلم فيه باجتهاده ، وشاهد منه ما يليه باعتبار عدالته ، لا باعتبار اتقانه ، فإنه متقن ثبت ، ولكن عليه مأخذ في تيهن وبأو يتعاطاه ، والله لا يحب كل مختال فخور، ولعله اطلع منه على حال في أيام شببية ابن صالح فتاب منه أو من بعضه ، ثم شاخ ولزم الخير ، فلقية البخاري ، والكبار واحتجوا به^(٦٥) وقال أيضاً : (تكلم فيه ابن معين بكلام ضعيف)^(٦٦)، وقال أيضاً (ثقة جبل ، لم يُلفت إلى قول ابن معين فيه : كذاب يتفلسف ، ولا قول النسائي : ليس بثقة ، قد احتج به البخاري ، ولكنه فيه تيس وجفاء عفى الله عنه ، وكان شيخاً في العلم متفتناً)^(٦٧) .

٣- إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي ، أبو إسحاق الكوفي (ت: ٢١٦هـ)^(٦٨) :

وثقه جمهور النقاد ، قال أحمد : (ثقة)^(٦٩) وكذا قال ابن معين^(٧٠) ، وقال أبو حاتم : (صدوق في الحديث ، صالح الحديث لا بأس به ، كثير الحديث)^(٧١) .
تكلم فيه الدارقطني ، فقال : (ليس عندي بالقوي)^(٧٢) ، مع أنه قال فيه في رواية أخرى : (ثقة مأمون)^(٧٣) .

وقد ردّ الحافظ جرح الدارقطني له ، بكونه اشتبه عليه بإسماعيل بن أبان الغنوي المُجمع

^(٦٥) سير أعلام النبلاء (٨٢/١١ - ٨٣)

^(٦٦) من تكلم فيه وهو موثق (ص : ٣٥ - رقم : ١٥)

^(٦٧) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّه (ص : ٤٦ - رقم : ٧)

^(٦٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥/٣) . روى عن : جرير بن عبد الحميد ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد السلام ابن حرب ، وغيرهم . روى عنه : البخاري ، والجزائري ، والدارامي ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه في المواضع التالية : كتاب الحج ، حديث رقم (١٦٥٤) ، كتاب النفس ، حديث رقم (٤٧١٨) ولم أقف على أحد تكلم في شيء من مروياته التي في صحيح البخاري .

^(٦٩) الجرح (١٦١/٢)

^(٧٠) تاريخ بغداد (٢٤١/٦)

^(٧١) الجرح والتعديل (١٦١/٢)

^(٧٢) سوالات الحاكم للدارقطني (ص ١٨٣ - ١٨٤ رقم ٢٧٨)

^(٧٣) سوالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني (ص : ١١٦ ، رقم : ٣٦)

على تركه ، قال الحافظ: (وثقه النسائي، ومطين، وابن معين ، والدارقطني، وقال في رواية الحاكم عنه: أثنى عليه أحمد، وليس بقوي . وقول الدارقطني فيه قد اختلف، ولهم شيخ يقال له إسماعيل بن أبان الغنوي أجمعوا على تركه فلعله اشتبه به) (٧٤) .

وظاهر رواية الحاكم عنه تدل على أنه لم يشتبه عليه فقد قال الحاكم في سؤالاته للدارقطني قلت: (فإسماعيل بن أبان الوراق ما حاله؟ فقال: قد أثنى عليه أحمد بن حنبل ، وليس عندي بالقوي، قلت:- من جهة المذهب ؟ قال : المذهب وغيره ، فإن أحاديثه ليست بالصافية) (٧٥) .

فواضح جدا من عبارة الدارقطني أنه كان مستحضرا أنه الوراق لا الغنوي المتروك، بدليل ما يلي:

١- تصريح الحاكم باسمه .

٢ - قوله أثنى عليه أحمد، وأحمد إنما أثنى على الوراق لا على الغنوي الذي قال — أحمد — فيه: (روى أحاديث موضوعه فتركناه) (٧٦) . فأحمد لم يثن على ذلك الكذاب أبداً .

٣- قول الدارقطني: (ليس بالقوي) : يدل على أنه يقصد الوراق ، لأن الكذاب والمتروك لا يقال فيه (ليس بالقوي) وقد ثبت أن الدارقطني قال في الغنوي: - (متروك الحديث) (٧٧) .

٤- قوله (أحاديثه ليست بالصافية :) ولو كان يقصد المتروك الكذاب لقال أحاديثه منكورة أو موضوعة ونحو ذلك .

ومما سبق يتضح لنا عدم قوة ما نسبته الحافظ إلى الدارقطني بوقوعه في الاشتباه ، بل كلامه يدل على أنه كان مستحضراً أنه الوراق لا الغنوي .

مع أن قول الدرا قطني: (ليس بالقوي) ليس هو تضعيف مطلق ، وإنما هوتليين خفيف،

(٧٤) هدي الساري ص (٣٩٠)

(٧٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٣ - ١٨٤ ، رقم: ٢٧٨)

(٧٦) تهذيب التهذيب (٢٧١/١)

(٧٧) تهذيب التهذيب (٢٧١/١)

وبعض الأئمة لم يوثقه بصيغته الوثيق ، مثل البخاري، قال فيه: (صدوق)^(٧٨) وقال النسائي: (ليس به بأس)^(٧٩).

والحافظ ابن حجر مرة جعل في مرتبة الصدوق، ومرة في مرتبة الثقة، فقال في فتح الباري: (صدوق من كبار شيوخ البخاري).^(٨٠) وأما في التقريب فقال: (ثقة).^(٨١)

٤- داود بن رشيد الهاشمي ، مولاهم: أبو الفضل الخوارزمي (ت : ٢٣٩ هـ)^(٨٢) وثقه جمهور النقاد: كابن معين^(٨٣) وابن سعد^(٨٤)، والدارقطني^(٨٥) وقال أبو حاتم: (صدوق)^(٨٦). وقال الذهبي عنه : (الإمام الحافظ الثقة ، رحال جوال ، صاحب حديث)^(٨٧). ولم يجرحه سوى ابن حزم، فإنه قال : (هو ضعيف)^(٨٨).

ورد الحافظ جرحه، ولم يقبله، فقال في ترجمته من هدي الساري : (داود بن رشيد أبو الفضل، أحد الثقات ، وثقه ابن معين وغيره ، وغفل ابن حزم فقال في الاتصال وفي المحلى في "كتاب الحدود" منه: أنه ضعيف فكأنه اشتبه عليه)^(٨٩).

(٧٨) التاريخ الكبير (٣٤٧/١)

(٧٩) تهذيب الكمال (٩/٣)

(٨٠) فتح الباري (١٠٤/١٠)

(٨١) التقريب (ص ١٠٥، رقم: ٤١٠)

(٨٢) ترجمته في تهذيب الكمال (٣٨٨/٨) روى عن : إسماعيل بن علي، وبقية بن الوليد، وحفص بن غياث، وغيرهم. روى عنه : مسلم. وأبو داود، وابن ماجة، وغيرهم . أخرج له البخاري حديثا واحدا في كتاب كفارات الأيمان حديث رقم (٦٧١٥)، وقد توبع متابعة ناقصة عنده في كتاب العتق برقم (٢٥١٧) وفات الحافظ أن ينبه على هذه المتنوعة .

(٨٣) تاريخ بغداد (٣٦٨/٨)

(٨٤) الطبقات الكبرى (٣٤٩/٧)

(٨٥) تهذيب الكمال (٣٩٠/٨)

(٨٦) الجرح والتعديل (٤١٢/٣)

(٨٧) السير (١٣٣/١١)

(٨٨) المحلى (١٢٦-١٢٥/١١)

(٨٩) هدي الساري ص (٤٠١)

لم يذكر الحافظ ما يدل على وقوع ابن حزم بالاشتباه، بل لم يذكر مَنْ هو الراوي الذي يحتمل أنه اشتبه به، ولا أحد في نص قول ابن حزم ما يُشعر باشتباهه براو آخر، ونص قول ابن حزم: (وأما حديث جابر فساقط، لأنه من رواية داود بن رُشيد، وهو ضعيف) ^(٩٠).
ومما يدل على عدم صحة قول الحافظ أنه لا يوجد راو آخر يُشبه داود بن رُشيد في اسمه واسم أبيه، ولو اقتصر الحافظ على ما قال في تهذيب التهذيب ^(٩١) لكان أولى، حيث قال: (وهو ابن حزم فقال: ضعيف).

ولا أحد مبرراً لكي يلجأ الحافظ إلى الاعتذار عن تضعيف ابن حزم بدعوى الاشتباه، ولعل الذي دفعه إلى ذلك مخالفة قول ابن حزم لاتفاق النقاد على تعديل داود بن رُشيد، وهذا أمر ليس بغريب على ابن حزم، فهو كثير الشذوذ في حكمه على الرجال.
٥- عبدالعزيز بن عبد الله بن يحيى الأويسى، أبو القاسم المدني ^(٩٢):
وثقه جمهور النقاد مثل: يعقوب بن شيبه ^(٩٣) وأبو داود ^(٩٤)، والدارقطني ^(٩٥)، وقال الخليلي: (ثقة متفق عليه) ^(٩٦)، وقال أبو حاتم: (صدوق) ^(٩٧)، وقال الذهبي: (الإمام الحجة) ^(٩٨)، وذكره ابن حبان في الثقات ^(٩٩).

^(٩٠) المحلى (١٢٥/١١-١٢٦)

^(٩١) تهذيب التهذيب (١٨٥/٣)

^(٩٢) ترجمته في تهذيب الكمال (١٦٠/١٨). روى عن: سليمان بن بلال، ومالك بن أنس، وإبراهيم بن سعد الزهري، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم. ومن مروياته في صحيح البخاري: في كتاب العلم حديث رقم (٩٩) و(١١٨)، وكتاب الوضوء حديث رقم (١٦٠)، وكتاب الصلاة حديث رقم (٣٧٠) و(٤٥٥).

^(٩٣) تهذيب الكمال (١٦٢/١٨)

^(٩٤) المصدر السابق.

^(٩٥) تهذيب التهذيب (٣٤٦/٦)

^(٩٦) المصدر السابق

^(٩٧) الجرح والتعديل (٣٨٧/٥)

^(٩٨) النسير (٣٨٩/١٠)

^(٩٩) الثقات (٣٨/٨)

ولم أقف على أحد جرحه سوى ما نُقِلَ عن أبي داود أنه قال — في أحد الروايات — : (عبدالعزیز الأويسی : ضعيف) ^(١٠٠).

وقد ردّ الحافظ جرح أبي داود — في هذه الرواية — فقال في ترجمة عبدالعزیز الأويسی من هدي الساري : (من كبار شيوخ البخاري، قدّمه أبو حاتم على يحيى بن أبي بكير في الموطأ، وقال: هو صدوق، وثقه يعقوب بن شبة، وقال الدارقطني : حجة، وقال الخليلي اتفقوا على توثيقه لكن وقع في سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود ، قال: عبدالعزیز الأويسی ضعيف . فإن كان عني هذا ففيه نظر ، لأنه قد وثقه في موضع آخر ، وروى عن هارون الحمال عنه، ولعله ضعف رواية معينه له وهم فيها، أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه ، وفي الجملة فهو جرح مردود) ^(١٠١).

فاختلف قول أبي داود فيه، فوثقه في أحد الروايات ، وضعفه في أخرى ^(١٠٢)، والحافظ لم يجزم أن تضعيفه في راوٍ آخر يشبه في الاسم ، وإنما جعل ذلك من الأمور المحتملة فقط . والذي دعى الحافظ إلى احتمال إرادة راوٍ آخر بالتضعيف، هو وجود رواية أخرى وثقه وكون التضعيف مخالفاً لإجماع العلماء على تعديله ، وأيضاً عدم التصريح باسمه كاملاً مما يفتح باب الاحتمال بأنه قصد راوٍ آخر .

وأرى أن الصواب مع الحافظ في عدم مقبول ما روي عن أبي داود من تضعيفه لعبدالعزیز ابن عبد الله بن يحيى الأويسی ، لشذوذ هذا الحكم ومخالفته لحكم بقية النقاد، ولأنه غير مفسر، ولوجود رواية أخرى عن أبي داود وثقه .

وما ذكره الحافظ من احتمال إرادة راوٍ آخر، هو احتمال بعيد، لأنه لا يوجد راوٍ آخر يوافقه في اسمه ونسبه ، كما أن اختلاف قول الناقد في الراوي الواحد لا يلزم منه . بمفرده أن يكون سبباً في صرف الجرح إلى راوٍ آخر يطابقه في الاسم إلا بقرينه تشعّر بذلك ، وليس عندنا هنا

^(١٠٠)الميزان (٦٣٠/٢) ، تهذيب التهذيب (٣٤٦/٦)

^(١٠١)هدي الساري ص (٤٢٠)

^(١٠٢)هدي الساري ص (٤٢٠) الميزان (٦٣٠/٢) ، والتهذيب (٣٤٦/٦)

ما يجعل ذلك من الأمور المحتملة .

٦- صالح بن صالح بن حي الثوري الهمداني (ت: ١٥٣ هـ)^(١٠٣)

واسم حي: حيان ، وقد ينسب الى جده، فيقال : صالح بن حيان أوحى^(١٠٤) .

وثقه جمهور النقاد، بل هو ثقة بالإتفاق، حتى أن أحمد قال عنه : (ثقة ثقة)^(١٠٥)، وكذا

وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وغيرهم^(١٠٦) .

ولا يعرف فيه جرح إلا ما نقله المزني عن العجلي من أنه قال فيه: (جائر الحديث ، يكتب حديثه ، وليس بالقوي)^(١٠٧) وقد رد الحافظ على المزني بأنه وهم بذلك النقل عن العجلي ، فقال في ترجمة صالح بن حي من هدي الساري : (وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي ، والعجلي ، وقال: روى عن الشعبي أحاديث يسيرة . وقال في موضع آخر : يكتب حديثه، وليس بالقوى . قلت : هكذا وقع في تهذيب الكمال أن العجلي ذكره في موضعين ، وليس كذلك ، بل كلامه الأول في صاحب الترجمة، ولم أر لأحد قط فيه كلاما ، بل قال أحمد ابن حنبل إنه: ثقة ثقة ، وهذا من أرفع صيغ التعديل ، وأما كلام العجلي الأخير فقال في صالح ابن حيان القرشي، وهذان رجلان يشتبهان كثيرا حتى يُظن أنهما رجل واحد ، لأنهما متعاصران من بلدة واحدة، وإذا نسب ابن حيّ إلى جده باسمه صار صالح بن حيان، فأشكل

^(١٠٣) ترجمته في تهذيب الكمال (٥٤/١٣) روى عن : الشعبي، وسلمة بن كهيل، وسماك بن حرب، وغيرهم . روى عنه :

شعبة ، وعبد بن سليمان، وسليمان بن حيان الأحمر ، وغيرهم .

له حديث واحد عند البخاري في كتاب العلم، برقم (٩٧) ، وكرره البخاري في كتاب العتق برقم (٢٥٤٧) ، وفي

الجهاد برقم (٣٠١١) ، وفي الأنبياء برقم (٣٤٤٦) وفي النكاح برقم (٥٠٨٣) .

وقد تابعه عنده مطرف بن طريف في كتاب العتق حديث رقم (٢٥٤٤) ، فقول الحافظ في ترجمته هدي الساري ص

(٤١٠) : (احتج الجماعة بابن حي) . فيه نظر! لأن البخاري لم يحتج به ، وكذا مسلم فقد أخرج حديثه هذا بمتابعة

مطرف حديث رقم (١٥٤)

^(١٠٤) تهذيب التهذيب (٣٩٣/٤)

^(١٠٥) الجرح والتعديل (٤٠٦/٤)

^(١٠٦) تهذيب الكمال (٥٦/١٣)

^(١٠٧) تهذيب الكمال (٥٦/١٣)

بصالح بن حيان القرشي، وقد وقع في صحيح البخاري في كتاب العلم من طريق المحاربي عن صالح بن حيان عن الشعبي حديث ، فظن غير واحد من كبار — منهم الدارقطني — أنه القرشي ، وليس به ، بل هو صاحب الترجمة ، لأنه معروف بالرواية عن الشعبي دون القرشي ، وأيضاً فالحديث المذكور قد أخرجه البخاري في أربع مواضع أخرى من رواية صالح ابن حي عن الشعبي به (١٠٨) .

وهو كما قال ابن حجر ، فقد وهم الحافظ المزي - رحمه الله - في ذلك ، بدليل أن العجلي ترجم لهما جميعاً في كتابه: (تاريخ الثقات)، فذكر القرشي الضعيف، فقال: (صالح ابن حيان : جائر الحديث، يكتب حديثه، وليس بالقوي، وهوف عداد الشيوخ) (١٠٩) ، وترجم لابن حي، فقال: (صالح بن صالح بن حي الثوري ، من ثور همدان : ثقة، روى عن الشعبي أحاديث يسيرة ، وما نعرف عنه في المذهب إلا خيراً) . (١١٠)

ولم يتنبه الذهبي إلى هذا الوهم من المزي ، فذكر صالح بن حي في الميزان ونقل قول العجلي وحكم عليه بأنه : (صدوق) (١١١) ، وهو قصور شديد، بل هو ثقة بالإتفاق، حتى أن أحمد قال عنه : (ثقة ثقة) . (١١٢) ، وكذا وثقه ابن معين ، والنسائي ، والعجلي ، وغيرهم . (١١٣)

قال الحافظ في التقريب: (قال أحمد: ثقة ثقة، ووثقه العجلي، وضعف صالح بن حيان القرشي الذي ذكره ، هذا تحريره) . (١١٤) وقال في فتح الباري: (ثقة مشهور) . (١١٥) ، وهو كما قال . ولعل الذهبي تبين له وهم المزي ، لأنه لم يذكره في كتبه الأخرى التي وضعها لمن تكلم فيه

(١٠٨) هذي الساري ص (٤١٠)

(١٠٩) تاريخ الثقات (ص ٢٢٥ ، رقم : ٦٨٢)

(١١٠) تاريخ الثقات (ص ٢٢٥ ، رقم : ٦٨٥)

(١١١) الميزان (٢ / ٢٩٥)

(١١٢) الجرح والتعديل (٤ / ٤٠٦)

(١١٣) تهذيب الكمال (١٣ / ٥٦)

(١١٤) التقريب (ص : ٢٧٢ ، رقم : ٢٨٦٥)

(١١٥) فتح الباري (١ / ١٩٠)

وهو موثق، وكذا لم يذكره في ديوان الضعفاء، بل قال في الكاشف: (ثبت).^(١١٦) وقال في السير: (صدوق، موثق، من أصحاب الشعبي، وثقه النسائي وغيره، وحديثه في الكتب الستة، وقد قال فيه العجلي: ليس بقوي)^(١١٧).

وبخلاصة القول: إن الحافظ ابن حجر أصاب في توهم المزي حينما ذكر أن العجلي جرح صالح بن حي، لأنه إنما جرح راويا آخر يشبهه في الاسم، وصالح بن حي ثقة، ولم يجرحه أحد، وأما صالح بن حيان القرشي فهو ضعيف^(١١٨).

٧- عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة السلمي الدمشقي (ت: ١٥٦ هـ)^(١١٩): وثقه جمهور النقاد: كابن معين^(١٢٠)، وأبي داود^(١٢١)، وابن سعد^(١٢٢)، والنسائي^(١٢٣)، ويعقوب بن سفيان^(١٢٤)، وأبي حاتم^(١٢٥)، وغيرهم. وقال الحافظ في التقریب: (ثقة).^(١٢٦)

وشذ عمرو بن علي الفلاس فضعه حيث قال عنه: (ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير).^(١٢٧) وقد ترجم الحافظ في هذي الساري لعبدالرحمن بن يزيد بن جابر من أجل

^(١١٦) الكاشف (١٩/٢)، رقم (٢٣٦٤)

^(١١٧) لسير (٣٧٣/٧)

^(١١٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٤/١٣)

^(١١٩) ترجمته في تهذيب الكمال (٥/١٨). روى عن: نافع مولى ابن عمر، والزهرى، ومحمد بن واسع، وغيرهم. روى عنه: عبدالله بن المبارك، وعيسى بن يونس، والوليد بن مسلم، وغيرهم. ومن مروياته في صحيح البخاري: في كتاب

الطب، حديث رقم (١٩٤٥)، وفي كتاب الأنبياء، حديث رقم (٣٤٣٥)

^(١٢٠) تاريخ الدورى (٣٦٢/٤)

^(١٢١) تاريخ بغداد (٢١٢/١٠)

^(١٢٢) الضيقات الكبرى (٤٦٦/٧)

^(١٢٣) تهذيب الكمال (٨/١٨)

^(١٢٤) المعرفة والتاريخ (٤٥٣/٢)

^(١٢٥) علل الحديث (حديث رقم: ٥٦٥)

^(١٢٦) التقریب (ص: ٣٥٣، رقم: ٤٠٤١)

^(١٢٧) تاريخ بغداد (٢١٢/١٠)

قول الفلاس هذا، فقال: (أحد الثقات الأثبات، وثقه الجمهور، وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، رواها عنه أهل الكوفة، وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب: بأن الذي روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وغيره، هو عبدالرحمن ابن يزيد بن تميم، وكانوا يغلطون فيقولون ابن جابر قال: فالحمل في تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهموا في اسم جده، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر ثقه، قلت: وقديين ما وقع لأبي أسامة وغيره من ذلك ابن أبي حاتم عن بعض شيوخه، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو بكر البزار وغيرهم).^(١٢٨)

وقد نبّه على هذا الوهم أيضاً الإمام البخاري رحمه الله، فقد نبّه على ذلك في ثلاثة مواضع، وهي:

- ١- الموضع الأول: في التاريخ الكبير^(١٢٩) في ترجمة ابن تميم قال: (عنده مناكير، ويقال: هو الذي روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة وحسين، فقالوا: عبدالرحمن بن يزيد ابن جابر).
- ٢- والموضع الثاني: في كتاب الضعفاء الصغير^(١٣٠) في ترجمة ابن تميم أيضاً قال: (روى عنه الوليد بن مسلم مناكير، روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة، وحسين الجعفي، فقالوا: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر).

- ٣- الموضع الثالث: ذكره الترمذي في العلل الكبير^(١٣١) حيث نقل عنه قوله: (أهل الكوفة يروون عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر مناكير، وإنما أرادوا عندي عن عبدالرحمن بن يزيد ابن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر).
- ويلاحظ أنه في الموضع الأول لم يجرم، وفي الموضع الثاني جزم بذلك الوهم، وفي الموضع الثالث جزم ويّين مستنده.

وقد نبّه على هذا الوهم أيضاً أئمة آخرون، منهم:

^(١٢٨) هدي الساري ص (٤١٩)

^(١٢٩) التاريخ الكبير (٣٦٥/٥)

^(١٣٠) الضعفاء الصغير (ص ٧٤، رقم: ٢١٠)

^(١٣١) العلل الكبير (٩٧٤/٢)

- ومحمد بن عبد الله بن نمير (ت: ٢٣٤ هـ) (١٣٢)
 - محمد بن عبد الرحمن بن الحسن الجعفي (ت: ٢٦٠ هـ) (١٣٣)
 - ويعقوب الفسوي (ت: ٢٧٧ هـ) (١٣٤)
 - وأبو حاتم (ت: ٢٧٧ هـ) (١٣٥)
 - وموسى بن هارون (ت: ٢٩٤ هـ) (١٣٦).
- ومما سبق يتضح لنا أن الصواب مع الحفاظ في توهيم الفلاس بالاشتباه، وإن كان سبب هذا الوهم من غيره، فهو من أهل الكوفة: أبو أسامة، وغيره، حيث روي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، فكانوا يغلطون فيقولون ابن جابر.

*** **

- ٨- عمر بن نافع القرشي العدوي المدني مولى ابن عمر (١٣٧): وثقه جمهور النقاد فقال أحمد: (هو أوثق ولد نافع) (١٣٨)، وقال ابن معين (١٣٩)، وأبو حاتم (١٤٠): (ليس به بأس)، وقال النسائي: (ثقة) (١٤١)، وذكره ابن حبان في

(١٣٢) انظر قوله في تهذيب الكمال (٤٨٤/١٧)

(١٣٣) انظر قوله في الجرح والتعديل (٣٠٠/٥)

(١٣٤) انظر قوله في تهذيب الكمال (٤٨٤/١٧)

(١٣٥) انظر قوله في الجرح والتعديل (٣٠٠/٥)

(١٣٦) انظر قوله في تاريخ بغداد (٢١٢/١٠)

(١٣٧) ترجمته في تهذيب الكمال (٥١٢/٢١). روى عن: أبيه، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. روى عنه: سليمان بن بلال، وزهير بن معاوية، وروح بن القاسم، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه حديثين: في كتاب الزكاة حديث رقم (١٥٠٣)، وقد تابعه كثيرون، كمالك بن أنس في كتاب الزكاة حديث رقم (١٥٠٤). وفي كتاب اللباس حديث رقم (٥٩٢٠)، وتوقع عليه عنده متابعة قاصرة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر في كتاب اللباس حديث رقم (٥٩٢١).

(١٣٨) الجرح والتعديل (١٣٩/٦)

(١٣٩) تاريخ الدوري (٤٣٥/٢)

(١٤٠) الجرح والتعديل (١٣٩/٦)

(١٤١) تهذيب الكمال (٥١٣/٢١)

الثقات^(١٤٢) وقال الحافظ في التقریب: (ثقة)^(١٤٣).

ولم يجرحه أحد سوى ما نقله ابن عدي في ترجمته من الكامل^(١٤٤) من أن ابن معين قال فيه: (حديثه ليس بشيء). فترجم الحافظ في هدي الساري لعمر بن نافع من أجل هذا، فقال: (قال أبو حاتم: ليس به بأس، وكذا قال عباس الدوري عن ابن معين، وقال ابن عدي في ترجمته: حديثي ابن حماد عن عباس الدوري عن ابن معين قال: عمر بن نافع ليس حديثه بشيء. فوهم ابن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع الثقفي. وقوله في هذا وفي هذا بين في تاريخ عباس. وأما مولى ابن عمر فقال أحمد: هو من أوثق ولد نافع ووثقه النسائي أيضا وغيره، وقال ابن سعد: كان ثبوتا قليل الحديث ولا يحتاجون بحديثه كذا قال، وهو كلام متهافت! كيف لا يحتاجون به وهو ثبت؟).^(١٤٥)

فرد الحافظ على ابن عدي بأنه جاء في أحد الروايات من نفس الطريق ما يدل على أنه الثقفي لا العدوي، ولم يوضح الحافظ ماعناه من بيان قول ابن معين في هذا وهذا في تاريخ عباس، ولكن بالرجوع إلى تاريخ عباس الدوري نجد ينقل عن ابن معين النصين التاليين:

- (عمر بن نافع كوفي، ليس حديثه بشيء)^(١٤٦).

- (عمر بن نافع، ليس به بأس)^(١٤٧).

ففي الرواية الأولى التصريح بأنه كوفي، ومولى ابن عمر مدني لا كوفي، وليس هناك كوفي بهذا الاسم سوى عمر بن نافع الثقفي فهو المقصود بهذه الرواية إذا.

وأما الرواية الثانية فليس فيها ما يحدد المقصود منهما، أهو المدني أم الكوفي؟

فأما المزني فذكرها في ترجمة المدني^(١٤٨) وذكر عبارة التضعيف في ترجمة الكوفي^(١٤٩)، وأما

^(١٤٢) الثقات (١٧١/٧)

^(١٤٣) التقریب (ص: ٤١٧، رقم: ٣٩٧٣)

^(١٤٤) الكامل (١٧٠٣/٥)

^(١٤٥) هدي الساري ص (٤٣١)

^(١٤٦) تاريخ الدوري (٤٣٥/٢)

^(١٤٧) المصدر السابق.

الذهبي فجعل كلا القولين في التقفي في كتابه: ديوان الضعفاء والمتروكين^(١٥٠) وأما في الميزان^(١٥١) فوهم الذهبي ابن عدي في جرحه لعمر بن نافع، وجعل التوثيق في المدني والتضعيف في التقفي، وأما ابن عدي فجعل كلا القولين في المدني^(١٥٢)، والصواب هو قول المزني والذهبي لوجود تلك القرينة، ولأنه إذا أطلق الاسم بدون تقييد فإنه ينصرف إلى الأشهر من الرواة في الغالب، ولموافقة هذا القول لبقية أقوال النقاد في الراويين، فعمر بن نافع التقفي قد ضعه أبو زرعة^(١٥٣) وذكره الساجي، وابن الجارود في الضعفاء^(١٥٤).

ومما سبق يتضح لنا أن الصواب مع الحافظ في توهيم ابن عدي بالاشتباه.

*** **

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا أن الحافظ ابن حجر قد ردّ الجرح الموجّه إلى بعض رجال البخاري منطلقاً من توهيم مجريهم بوقوعهم بالاشتباه براو آخر.

والغالب صحة ذلك التوهيم، خاصة في التراجم التي سبق الحافظ إلى توهيم مجريهم بالاشتباه، مثل: توهيم الذهبي لابن عدي في جرحه لعمر بن نافع^(١٥٥).

وأما التراجم التي انفرد الحافظ في توهيم مجريهم بالاشتباه براو آخر فالغالب عدم صحة ذلك، مثل: توهيمه للدارقطني في جرحه لإسماعيل بن أبان الوراق^(١٥٦)، وتوهيمه للدرامي في جرحه لأحمد بن بشر^(١٥٧)، ولم أجد في هذا القسم ما أجزم بموافقة الحافظ في توهيم الناقد

(١٤٨) تهذيب الكمال: (٥١٣/٢١)

(١٤٩) المصدر السابق (٥١٤/٢١)

(١٥٠) ديوان الضعفاء والمتروكين (١٩٦/٢ رقم ٣١١٦)

(١٥١) الميزان (٢٢٧/٣)

(١٥٢) انظر الكامل (١٧٠٣/٥)

(١٥٣) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة: (٤٣٦/٢)

(١٥٤) تهذيب التهذيب (٥٠٠/٧)

(١٥٥) انظر ص (٢٨٨)

(١٥٦) انظر ص (٢٧٠)

(١٥٧) انظر ص (٢٧٠)

بالاشتباه إلا ترجمة واحدة، وهى ترجمة صالح بن حيّان، حينما وهم ابن حجر المزي في نقله عن العجلي^(١٥٨) قوله فيه: (ليس بالقوي) .
وما دام أن الحافظ ابن حجر أنطلق من توهم المرحّج - لبعض رجال صحيح البخاري - بالاشتباه براو آخر كما تضح لنا ، فما منهجه في تناول قضية : (اشتباه الراوي براو آخر على الناقد)؟

*** **

المبحث الرابع: كيف بين الحافظ ابن حجر وهم الناقد بالاشتباه براو آخر؟

سعى ابن حجر إلى ردّ ما وُجه إلى بعض رجال صحيح البخاري من جرح، منطلقاً من توهيم مجرحيهم بالاشتباه كما اتضح لنا ذلك من خلال دراسة تراجم الرواة السابقين . فما منهج الحافظ ابن حجر في معالجة قضية : (اشتباه الراوي براو آخر على الناقد)؟

- كيف توصل الحافظ إلى توهيم الناقد بالاشتباه بالراوي ؟

- هل استفاد ذلك من جهود المحققين السابقين ؟ أم أنه نتيجة لجهوده الذاتية؟

- ما الأسباب التي أدت إلى وقوع بعض النقاد بالوهم بالاشتباه براو آخر؟

- هل جزم الحافظ بوقوع الناقد في الاشتباه في جميع الرواة أم أنه ربما تردد في بعضها ؟

- ما هي القرائن التي يستند عليها في إثبات وقوع الناقد في الاشتباه ؟

- ما هي الألفاظ التي أطلقها على أولئك النقاد الذين وقعوا في هذا الوهم ؟

- هل كان الحافظ مصيباً في دعواه بوقوع أولئك النقاد في الاشتباه أم أنه أخطأ في ذلك؟

- مَنْ هو مصدر الاشتباه في رأي الحافظ؟ أم هو الناقد؟ أم ناقل قول الناقد؟ أم غيرهما ؟

سأحاول إلقاء الضوء على إجابة هذه الأسئلة فيما يلي:

مصدر معرفة الحافظ بوقوع الناقد في الاشتباه:

من خلال الدراسة السابقة لتراجم أولئك الرواة المتكلم فيهم ظهر أن هناك علماء محققين تكلموا على هؤلاء الرواة ويّبنوا وهم الناقد، فاستفاد الحافظ من ردّهم هذا، واعتمده في الردّ على الناقد ، وهذه التراجم هي :

١- ترجمة أحمد بن بشر الكوفي .

٢- ترجمة أحمد بن صالح المصري .

٣- ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر .

٤- ترجمة عمر بن نافع العدوي .

والحافظ يصرح في الغالب باسم الناقد الذي سبقه إلى ذلك، كما في ترجمة أحمد بن بشر

صرح بأن الخطيب نص على ذلك فقال: (وأما كلام عثمان الدرامي فقد رده الخطيب بأنه اشبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله^(١٥٩)).

وفي ترجمة أحمد بن صالح نصّ على أن ابن حبان قال ذلك، فقال: (وقال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم، ذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له الأشمومي، وكان مشهوراً بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان. انتهى^(١٦٠)).

وفي ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر صرح بأن الخطيب وغيره نصّوا عليه، فقال: (وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، رواها عنه أهل الكوفة، وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب: بأن الذي روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وغيره هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم^(١٦١)).

ففي هذه التراجم - التي سبقَ الحافظ إلى الرد على الناقد بالاشتباه - ذكر الحافظ مَنْ سبقه إلى ذلك، إلا في ترجمة واحدة لم يشر إلى ذلك، وذلك حينما وهم ابن عدي لإيراده عمر ابن نافع العدوي في الكامل لقول ابن معين: (عمر بن نافع ليس حديثه بشي^(١٦٢)).

فردّ عليه الحافظ بأن كلام ابن معين إنما هو في عمر بن نافع الثقفي لا العدوي، قال الحافظ: (عمر بن نافع، مولى ابن عمر قال أبو حاتم ليس به بأس، وكذا قال عباس الدوري عن ابن معين، وقال ابن عدي في ترجمته: حدثني ابن حماد عن عباس الدوري عن ابن معين قال: عمر بن نافع ليس حديثه بشيء. فوهم ابن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع الثقفي. وقوله في هذا وفي هذا يبيّن في تاريخ عباس. وأما مولى ابن عمر فقال

^(١٥٩) هدي الساري ص (٣٨٥)

^(١٦٠) هدي الساري (ص ٣٨٦)

^(١٦١) هدي الساري ص (٤١٩)

^(١٦٢) الكامل (١٧٠/٥)

أحمد : هو من أوثق ولد نافع، ووثقه النسائي أيضا وغيره^(١٦٣).

وقد سبقه إلى ذلك الذهبي فقال : (ثقة صدوق مخرج في الصحاح ، وذكره ابن عدي فروى عن ابن حماد ، عن عباس الدوري ، عن يحيى ، قال : عمر بن نافع ليس حديثه بشيء ، فوهم ابن عدي ، فان ذا آخر . ثم قال : حدثنا ابن أبي بكر ، حدثنا عباس ، سمعت يحيى يقول : عمر بن نافع ليس به بأس ، قال ابن عدي : هو وأخوه عبد الله وأبو بكر لا بأس عندي بهم)^(١٦٤).

ولم يُشر الحافظ إلى أن الذهبي قد سبقه إلى ذلك مع أنها مذكورة في كتاب يعتبر من المصادر الهامة عند الحافظ، والتي يُكثر النقل منها، إلا أن قول الحافظ : (وقوله في هذا وفي هذا يبين في تاريخ عباس) . يُشعر برجوع الحافظ إلى تاريخ الدوري، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون الحافظ استفاد من الذهبي أولاً ثم تأكد بنفسه من ذلك بالرجوع إلى تاريخ الدوري .

وقد سبق الإمام المزيّ الذهبي في إيضاح أن قول ابن معين إنما هو في الثقفى لا العدوي . فقد ترجم لعمر بن نافع العدوي في تهذيب الكمال^(١٦٥) وذكر رواية الدوري عن ابن معين فيه : (ليس به بأس)^(١٦٦) وبعده ترجم^(١٦٧) لعمر بن نافع الثقفى الكوفى تمييزاً ، وذكر رواية الدوري عن ابن معين فيه : (ليس بشيء) .^(١٦٨)

ولم يُشر المزيّ إلى أن ابن عدي وهم في إيراد لقول ابن معين في عمر بن نافع العدوي . وهناك رواية ردّ الحافظ جرح الناقد باشتباهه براو آخر ، ولم أجد أحداً — بعد البحث في كتب الرجال — سبق الحافظ إلى ذلك، ومن ذلك :

^(١٦٣) هذى الساري ص (٤٣١)

^(١٦٤) الميزان (٢٢٦/٣)

^(١٦٥) تهذيب الكمال (٥١٢/٢١)

^(١٦٦) تاريخ الدوري : (٤٣٥/٢)

^(١٦٧) تهذيب الكمال (٥١٤/٢١)

^(١٦٨) تاريخ الدوري : (٤٣٥/٢)

- توهيمه للدارقطني حينما جرح إسماعيل بن أبان الوراق^(١٦٩).
- توهيمه للمزي حينما جعل جرح العجلي في صالح بن حيان الحمداني، وإنما هو في صالح ابن حيان القرشي الضعيف^(١٧٠) فهذا من جهد الحافظ لعدم أسبقية أحد إلى هذا الرد فيما ظهر لي.

*** **

مدى جزم الحافظ بوقوع الناقد في الاشتباه:

- يلاحظ أن الرواة الذين سبق الحافظ إلى توهيم مجرحيهم يجزم الحافظ بوقوع الناقد في الاشتباه براو آخر ، كما فعل في:
- ترجمة أحمد بن بشر حيث صرح فقال: (وأما كلام عثمان الدرامي فقد ردّه الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر انفق اسمه واسم أبيه ، وهو كما قال الخطيب)^(١٧١).
- وفي ترجمة أحمد بن صالح المصري قال عن جرح النسائي : (وهو وهم منه)^(١٧٢) ونقل قول ابن حبان في وقوع النسائي بالاشتباه براو آخر وأيدّه بقوله : (وهو في غاية التحرير)^(١٧٣).
- وفي ترجمة عمر بن نافع صرح بوهم ابن عدي، فقال : (وهم ابن عدي بذلك)^(١٧٤).
- وأما الرواة الذين لم يسبق الحافظ إلى توهيم مجرحيهم بالاشتباه براو آخر فيلاحظ عدم جزم الحافظ بوقوع الناقد في الاشتباه، ولذا يستعمل الفاظ تُشعر بوهم الناقد مع عدم الجزم، ومن ذلك:

^(١٦٩) هدي الساري ص (٣٩٠)

^(١٧٠) هدي الساري ص (٤١٠) ولم يتنبّه الذهبي لهذا الوهم الواقع من المزي ، فأوردّه لذلك في الميزان، وقال :

(صدوق ، قال العجلي : ليس بقوي)

^(١٧١) هدي الساري ص (٣٨٥)

^(١٧٢) هدي الساري ص (٣٨٦)

^(١٧٣) المصدر السابق .

^(١٧٤) هدي الساري ص (٤٣١)

- قوله عن جرح الدارقطني في إسماعيل بن أبان الوراق (نعه اشتبه به)^(١٧٥).

- وقوله عن جرح ابن جزم لداود بن رُشيد: (كأنه اشتبه عليه)^(١٧٦).

وأحياناً يتكرر بشكل ملحوظ وكبير في توهيم الناقد باشتباهه براو آخر فيجعله من الأمور المحتملة لردّ جرح الناقد كما في ردّه لجرح أبي داود في عبد العزيز الأويسي قال : (لكن وقع في سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود قال : عبدالعزيز الأويسي ضعيف ، فإن كان عن هذا ففيه نظر ، لأنه قد وثقه في موضع آخر ، وروى عن هارون الحمال عنه ، ولعله ضعيف رواية معينة له وهم فيها أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه وفي الجملة فهو جرح مردود)^(١٧٧).

وتم أحده جزم بوهم الناقد في هذا القسم من الرواة إلا في ترجمة واحدة فقط، وهي ترجمة صالح بن حيان ، حيث قال الحافظ ابن حجر: (وقع في تهذيب الكمال أن العجلي ذكره في موضعين ، وليس كذلك ، بل كلامه الأول في صاحب الترجمة ، وأما كلامه الأخير فقال في صالح بن حيان القرشي ، وهذا رجلان يشتبهان كثيراً حتى يظن أنهما رجل واحد)^(١٧٨).

*** **

أسباب وقوع الناقد في الاشتباه براو آخر:

ما من شك أن النقاد يتميزون بذكاء مفرط، وحافظة قوية، وعلم واسع بالرجال، فهم مؤهلون لعملية النقد ، فكيف إذا يقع بعضهم في هذا الوهم ؟

يبن سبب ذلك العلامة المعلمي، فقال : (والأئمة إنما يعرفون أكثر الرواة قبلهم من أسانيد الأخبار التي تجي من طريقهم ، وإذا كان الأمر كذلك فطبيعي أن يقع لبعض الأئمة الخطأ فيعد الاثنين فأكثر واحدا لاتفاق الاسم والطبقة ويعد الواحد اثنين فأكثر لاختلاف الاسم ، أو يتكرر بين الأمرين . كما لا يؤمن أن يقع الاشتباه لمن ينظر في أسانيد الأخبار ،

^(١٧٥) هدي الساري ص (٣٩٠)

^(١٧٦) هدي الساري ص (٤٠١)

^(١٧٧) هدي الساري ص (٤٢٠)

^(١٧٨) هدي الساري ص (٤١٠)

وفي ذلك من الخلل ما فيه فقد يكون أحد الرجلين موثقاً والآخر مجروحاً فمن ظنهما واحداً كان بين أن يرد خير الثقة أو يقبل خير المجروح ، ومن حسب الواحد اثنين قد يعد أحدهما ثقة والآخر غير ثقة ويكون قد اعتقد في رجل واحد أنه ثقة غير ثقة ، إلى غير ذلك من المفاصد^(١٧٩) .

وقد أشار الحافظ إلى أن هناك أسباباً معينة كانت وراء وقوع بعض النقد في الوهم بالاشتباه براو آخر، وهي تدور في مجملها حول وجود نقاط اتفاق بين الراويين، وفي بعض الأحيان يتفق الراويان في أشياء عديدة مما يجعل من الصعوبة بمكان التفريق بينهما إلا على المحققين المدققين ، كما هو واقع بين:

- المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله المخزومي، أبو هشام ،أو هاشم المدني^(١٨٠)
 - والمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هاشم المخزومي، أبو هشام ،أو هاشم المدني^(١٨١)
- حيث تطابقا تطابقاً تاماً في الاسم ،واسم والجد، والقبيلة ،والكنية ،والبلدة .
- ويمكن تحديد أسباب الوهم التي أشار الحافظ إليها بما يلي :

السبب الأول: الاتفاق بين الراويين في الاسم:

فكثير من الرواة تكون أسمائهم متفقة تماماً مما يجعل الناقد يقع في الوهم، فيُحْمَل أحدهما ما يستحقه الآخر، أو ينسب إلى أحدهما ما قيل في غيره ممن يتفق معه في الاسم ، أو يظنهما واحداً وهما اثنان .

وقد تكلم الحاكم في معرفة علوم الحديث على التشابه بين الرواة في الأسماء، وبين آثاره:

فقال : (ذكر النوع السابع والأربعين من معرفة علوم الحديث:

هذا النوع منه معرفة التشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأسمائهم وكناهم وصناعاتهم ، وقوم يروي عنهم إمام واحد، ويشبهه كناههم وأسمائهم ،لأنها واحدة ،وقوم يتفق أسمائهم وأسماء

^(١٧٩) مقدمة تحقيقه لكتاب: موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب ص (٢/١)

^(١٨٠) تقريب التهذيب (ص : ٥٤٣ ، رقم ٦٨٤٣ و ٦٨٤٤)

^(١٨١) تقريب التهذيب (ص : ٥٤٣ ، رقم ٦٨٤٤)

آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة ، وهي سبعة أجناس قلَّ مَنْ يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة فإنها أجناس متفقة في الخط مختلفة في المعاني ، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها^(١٨٢).

وذكر أن الجنس السابع هو قوم تتفق أساميهم وأسامي آبائهم، ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدثين فيشبهه التمييز بينهم، وقد أطال الحاكم في القسم السابع فذكر له أمثلة كثيرة جداً.^(١٨٣)

وجميع التراجم التي صرح الحفاظ باسم المشتبه به نجد أن هناك اتفاقاً في الاسم واسم الأب

- ١ - فأحمد بن بشر الكوفي اشتبه مع أحمد بن بشر البغدادي^(١٨٤)
 - ٢ - وأحمد بن صالح المصري اشتبه مع أحمد بن صالح الأشمومي^(١٨٥) .
 - ٣ - وإسماعيل بن أبان الوراق اشتبه مع إسماعيل بن أبان الغنوي^(١٨٦) .
 - ٤ - وصالح بن حيان الهمداني اشتبه مع صالح بن حيان القرشي^(١٨٧) .
 - ٥ - وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر اشتبه مع عبدالرحمن بن يزيد بن تميم^(١٨٨) .
 - ٦ - وعمر بن نافع العدوي اشتبه مع عمر بن نافع الكوفي^(١٨٩)
- فهذا السبب يُعتبر سبباً بارزاً في وقوع الناقد في الوهم .
- وقد يزداد ويشند التشابه بينهما لوجود أمور أخرى يتفقان فيها ، ومن ذلك:
- السبب الثاني: كون الراويان من بلدة واحدة :

كانتطابق في البلدة الواقع بين صالح بن حيان الهمداني و صالح بن حيان القرشي، فكلاهما

^(١٨٢) معرفة علوم الحديث ص (٢٢١) .

^(١٨٣) معرفة علوم الحديث ص (٢٣٢ - ٢٣٧) .

^(١٨٤) هدي الساري ص (٣٨٥) .

^(١٨٥) هدي الساري ص (٣٨٦) .

^(١٨٦) هدي الساري ص (٣٩٠) .

^(١٨٧) هدي الساري ص (٤١٠) .

^(١٨٨) هدي الساري ص (٤١٩) .

^(١٨٩) هدي الساري ص (٤٣١) .

من بلدة واحدة، وهي الكوفة^(١٩٠)، وقد نبه الحافظ على وجود ذلك بينهما، فقال: (وهذا رجلان يشتبهان كثيراً حتى يُظنُّ أنهما رجل واحد، لأنهما متعاصران من بلدة واحدة، وإذا نسب ابن حيٍّ إلى جده باسمه صار صالح بن حيان فأشكل بصالح بن حيان القرشي^(١٩١)). وفي بعض الأحيان لا ينبه الحافظ على كونهما من بلدة واحدة مع الأهمية الشديدة لذلك مثل ما بين أحمد بن صالح الطبري وبين أحمد بن صالح الأشمومي، فكلاهما ينتسبان إلى بلدة واحدة، وهي مصر^(١٩٢).

السبب الثالث: كون الراويان متعاصرين:

كما قال الحافظ في النص السابق في صالح بن حيان الهمداني المشتبه مع صالح بن حيان القرشي: (وهذا رجلان يشتبهان كثيراً حتى يُظنُّ أنهما رجل واحد لأنهما متعاصران^(١٩٣)).

ولم يُنبِّه الحافظ إلى كون المتشابهان متعاصرين إلا في هذه الترجمة فقط، وأما في بقية تراجم رجال البخاري المتكلم فيهم فلم يُنبِّه إلى ذلك مع الأهمية البالغة، ومن ذلك: - عمر بن نافع العدوي، وعمر بن نافع الكوفي كلاهما من طبقة واحدة، وهي الطبقة السادسة من الرواة عند الحافظ. ^(١٩٤)

- وكذا أحمد بن بشير المخزومي: ذكره الحافظ في الطبقة التاسعة^(١٩٥)، وأحمد بن بشير المشتبه به جعله من الطبقة العاشرة^(١٩٦)، فهما متعاصران .

- وإسماعيل بن أبان الوراق وإسماعيل بن أبان الغنوي: كلاهما من طبقة واحدة، وهي

^(١٩٠) تهذيب الكمال (١٣ / ٥٥٣٣)

^(١٩١) هدي الساري ص (٤١٠)

^(١٩٢) تهذيب التهذيب (١ / ٣٩ / ٤٢)

^(١٩٣) هدي الساري ص (٤١٠)

^(١٩٤) تقريب التهذيب (ص : ٤١٧ رقم ٤٩٧٣ و ٤٩٧٤)

^(١٩٥) تقريب التهذيب (ص ٧٨ ، رقم ١٣)

^(١٩٦) المصدر السابق (ص ٧٨ ، رقم : ١٤)

التاسعة من طبقات الرواة عند الحافظ^(١٩٧). وقد مات الأول سنة ست عشرة ومائتين، والآخر سنة عشر ومائتين.

وقد ذكرهما الخطيب في كتابه: (الكفاية في علم الرواية)^(١٩٨) كمثال على التشابه الشديد بين الرواة، فقال:

(باب: القول في الرجلين يشتركان في الاسم والنسب، فتجيء الرواية عن أحدهما من غير بيان وأحدهما عدل والآخر فاسق، مثال ما ذكرناه :

أن إسماعيل بن أبان الغنوي شيخ كان بالكوفة غير ثقة، وإسماعيل بن أبان الوراق كان بها أيضاً، ثابت العدالة، وعصرهما متقارب، وقد ذكرهما يحيى بن معين، فقال:

إسماعيل بن أبان الغنوي كذاب، لا يكتب حديثه، وإسماعيل بن أبان الوراق ثقة).

وقد تجتمع هذه الأمور - المسببة للتشابه - في بعض الرواة، فيتفقان في الاسم، وفي البلدة، وفي المعاصرة، كما وقع بين صالح بن حيان الهمداني وصالح بن حيان القرشي، وقد نبّه عليه الحافظ^(١٩٩).

السبب الرابع: غلط الرواة في اسم المروي عنه:

فبعض الرواة قد يروي عن أحد الضعفاء أحاديث وأهية فيغلط في اسمه ويلبسه اسم أحد الثقات، وحينما يقوم الناقد بدراسة هذه الأحاديث الضعيفة لا يملك إلا أن يضعف ذلك الثقة، فيقع الناقد في الوهم نتيجة لخطأ غيره.

ومن ذلك: الجرح الذي وجهه الفلاس إلى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال ابن حجر: وثقه الجمهور، وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث مناكير رواها عنه أهل الكوفة، وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب: بأن الذي روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وغيره هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وكانوا يغلطون فيقولون ابن جابر،

^(١٩٧) المصدر السابق (ص ١٠٥، رقم ٤١٠ و ٤١١)

^(١٩٨) الكفاية في علم الرواية (ص ٣٧١)

^(١٩٩) هدي الساري (ص ٤١٠)

قال : فالحمل في تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهموا في اسم جده ، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة . قلت - ابن حجر- : وقد بين ما وقع لأبي أسامة وغيره من ذلك ابن أبي حاتم عن بعض شيوخه ، وأبو بكر بن أبي داود ، وأبو بكر البزار وغيرهم) . (٢٠٠)

*** **

القرائن التي يستند إليها الحافظ في إثبات وقوع الناقد في الاشتباه براو آخر:

يختلف منهج الحافظ في إقامة الدليل على وهم الناقد بالاشتباه براو آخر من ترجمة إلى أخرى ففي بعض التراجم لا يذكر دليلاً واحداً على ما يقول كما في ترجمة داود بن رشيد حيث قال: (غفل ابن حزم فقال في الإيصال وفي المحلى في كتاب الحدود منه: انه ضعيف فكأنه اشتبه عليه) (٢٠١) .

ولم يستند الحافظ هنا على دليل في إثبات وقوع ابن حزم في الاشتباه . وفي تراجم أخرى يستند على أدلة لاثبات وقوع الناقد في هذا الوهم، وهذه الأدلة قد لا تكون في حالة استقلال كل واحد منها عن الآخر دليلاً فاصلاً يُكتفى به ، بل يحتاج إلى مساندة من أدلة أخرى ، ولذا نرى الحافظ يورد أكثر من دليل في الترجمة ليدلل بقوة على صحة دعواه، ويكن بيان هذه القرائن كما يلي :

القرينة الأولى: (تعارض قول الناقد في الراوي):

فقد يُروى عن الناقد أنه قال في أحد الروايات بأنه: (ضعيف) ثم نجد قولاً لنفس الناقد في الراوي يقول فيها: (ثقة) ، فيحتمل في مثل هذه الحالة أن يكون الناقد اشتبه عليه الراوي بآخر، أو أن ناقل قول الناقد وهم وطن أن قول الناقد في أحد المتشابهين بينما هو في الآخر، مما يعني أن تعارض قول الناقد ليس حقيقياً ، ويدل على احتمال وقوع الناقد أو ناقل قوله بهذا الوهم ، وهذا ليس دليلاً حاسماً وفاصلاً ، ولكن يُعتبر نقطة بداية لاثبات وجود الاشتباه

(٢٠٠) هدي الساري ص (٤١٩) . وانظر قول ابن أبي حاتم عن بعض شيوخه في الجرح والتعديل: (٣٠٠/٥) ، وقول ابن

أبي داود ، وأبي بكر البزار ، وغيرهم في تهذيب التهذيب: (٢٩٦/٦ و ٢٩٧)

(٢٠١) هدي الساري ص (٤٠١)

في حالات كثيرة، واذكر بعض التراجم التي ورد فيها هذا الدليل :

- ففي ترجمة أحمد بن صالح المصري نقل الحافظ توثيق ابن معين له فقال : (وثقه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاري)^(٢٠٢) .

ثم ذكر جرح النسائي فيه واستناده إلى أن ابن معين قال فيه : (كذاب) ، ونقل قول ابن حبان في توهيم النسائي بأنه اشتبه عليه براو آخر ثم عقب عليه الحافظ ابن حجر بقوله : (ويؤيده ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح) .

- وفي ترجمة عبدالعزيز بن عبدالله الأوسي قال الحافظ : (وقع في سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود ، قال : عبدالعزيز الأوسي ضعيف . فإن كان عنى هذا ففيه نظر ، لأنه قد وثقه في موضع آخر^(٢٠٣) ، وروى عن هارون الحمالي عنه ، ولعله ضعف رواية معينة له وهم فيها ، أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه ، وفي الجملة فهو جرح مردود)^(٢٠٤) .

ففي هذه التراجم - وغيرها^(٢٠٥) - نجد أن هناك رواية أخرى عن الناقد الجراح يوثق فيها الراوي الجرح ، مما يؤكد أن أقواله ليست في راوٍ واحد ، وإنما هو في راويين متشابهين .

القرينة الثانية: (انفراد المُجَرَّح بالجرح ، ومخالفته لإجماع العلماء في تعديله):

غالباً ما تكون آراء علماء الجرح والتعديل متقاربة في الحكم على الرواة من حيث تصنيفهم ضعفاء أو مُعدَّلون ، وهذا ناتج عن اتحاد المنهج النقدي وعن كفاءتهم العلمية وتوفر أهلية النقد لديهم .

ولذا حينما يتفق علماء الجرح والتعديل على توثيق أحد الرواة ويشذ ناقد واحد عن قول

^(٢٠٢) هدي الساري ص (٣٨٦)

^(٢٠٣) نقل توثيقه المزي في تهذيب الكمال (١٦٢/١٨) وذكر أنه من رواية الآجري عن أبي داود ، وكذا نقله النهي في الميزان (٦٣٠/٢) . أما رواية التضعيف فذكرها النهي في الميزان (٦٣٠/٢) وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٤٦/٦) وعزاها كل منهما إلى سؤالات الآجري لأبي داود .

^(٢٠٤) هدي الساري ص (٤٢٠)

^(٢٠٥) كما في ترجمة عمر بن نافع العدوي . انظر هدي الساري ص (٤٣١) ، وفي ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق . انظر

هدي الساري (٣٩٠) ، وفي ترجمة صالح بن حيان . انظر هدي الساري ص (٤١٠)

الجمهور، يكون شدوذه غريب جداً، ويبدأ التساؤل عن سبب انفراده بهذا الجرح ؟
وفي الغالب يكون هناك وهم - قد يكون بالاشتباه - إما من الناقد أو من ناقل قول الناقد
تسبب في هذا الجرح المردود .
وقد اهتم الحافظ بالاستناد إلى أن الناقد قد انفرد بالجرح لتدعيم رأيه بوقوع الناقد بالوهم
بالاشتباه، ومن ذلك :

١- في ترجمة صالح بن حيان: ذكر احافظ أنه لا يعلم فيه جرحاً قط، فقال : (وثقه أحمد
وابن معين والنسائي و العجلي وقال: روى عن الشعبي أحاديث يسيرة، وقال في موضع
آخر: يكتب حديثه، وليس بالقوى . قلت : هكذا وقع في تهذيب الكمال أن العجلي ذكره
في موضعين، وليس كذلك، بل كلامه الأول في صاحب الترجمة، ولم أر لأحد قط فيه
كلاماً، بل قال أحمد بن حنبل إنه: ثقة ثقة، وهذا من أرفع صيغ التعديل، وأما كلام العجلي
الأخير فقال في صالح بن حيان القرشي) (٢٠٦) .

٢- وفي ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ثبّه الحافظ إلى انفراد الفلاس في تضعيفه (٢٠٧) .
٣- وفي ترجمة عبدالعزيز بن عبدا لله الأويسى نجد انفراد أبي داود بجرحه في أحد الروايات
عنه (٢٠٨) .

٤- وفي ترجمة أحمد بن صالح المصري ثبّه الحافظ ابن حجر إلى انفراد النسائي في تجريجه له
فقال : (فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يقبل، حتى قال الخليلي : اتفق
الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، وهو كما قاله) . (٢٠٩)

٥- وفي ترجمة أحمد بن بشير (٢١٠) : نجد أن الدارمي انفرد بحكمه عليه بأنه: متروك، فلم يصفه
أحد بأنه من أهل هذه الدرجة من الضعف .

(٢٠٦) هدي الساري ص (٤١٠)

(٢٠٧) هدي الساري ص (٤١٩)

(٢٠٨) هدي الساري ص (٤٢٠)

(٢٠٩) هدي الساري ص (٣٨٦)

(٢١٠) هدي الساري ص (٣٨٥)

- ٦- وفي ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق نجد أنّ الدارقطني انفرد بتليينه في أحد الروايات (٢١١) .
- ٧- وكذا داود بن رُشيد: لم يجرحه سوى ابن حزم (٢١٢) .
- ٨- وفي ترجمة عمر بن نافع (٢١٣): لا نجد من ضعفه سوى ابن معين في أحد الروايات عنه، وهي وهم من ابن عدي، لأنه قصد غيره ممن يشبه في الاسم .
- فجميع الذين ردّ الحافظ ما جرحوا به بوهم الناقد بالاشتباه براو آخر نجد أن المجرّح شدّ في حكمه على الراوي، وهذا مما يؤكد - مع بقية الأدلة الأخرى - على وهم الناقد بالاشتباه براو آخر .

القرينة الثالثة: (شهرة راوٍ آخر- يتفق مع المُتَكَلِّم فيه بالاسم - بذلك الجرح دون المتكلم فيه): فإذا وجد الحافظ ابن حجر راوياً - قد اشتهر ضعفه - يتفق مع المُتَكَلِّم فيه بالاسم، فإنه يجعل ذلك من القرائن التي يستند عليها ليؤكد وهم الناقد بالاشتباه، ومن ذلك:

- أنه استند على هذا في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق، فقال: (وأما قول الدارقطني فيه فقد اختلف، ولهم شيخ يقال له: إسماعيل بن أبان الغنوي اجمعوا على تركه، فلعله اشتبه به). (٢١٤)

- وكذا استند عليها في ترجمة أحمد بن صالح المصري فذكر أن قول ابن معين في تكذيب أحمد بن صالح إنما هو في الأشمومي لا الطبري الحافظ الثقة، واستند إلى أن الأشمومي مشهور بالكذب بخلاف الطبري المتفق على توثيقه وتعديله سوى قول النسائي فيه .

قال الحافظ: (قال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحيى بن معين بحق أحمد بن صالح فهو وهم، ذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له الأشمومي، وكان مشهوراً بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان . انتهى، وهو في غاية التحرير). (٢١٥)

(٢١١) هدي الساري ص (٣٩٠)

(٢١٢) هدي الساري ص (٤٠١)

(٢١٣) هدي الساري ص (٤٣١)

(٢١٤) هدي الساري ص (٣٩٠)

(٢١٥) هدي الساري ص (٣٨٦)

ولم يستند الحافظ إلى هذا الدليل في بعض التراجم مع امكانية ذلك لوجود أدلة أخرى كافية:
 - ففي ترجمة صالح بن حيان الهمداني الذي يشته بصالح بن حيان القرشي كثيراً لم يشر الحافظ إلى أن صالح بن حيان القرشي مشهور بالضعف ، فقد اتفق علماء النقد على ضعف حديثه، فقد ضعفه ابن معين^(٢١٦)، وأبو داود^(٢١٧)، وأبو حاتم^(٢١٨)، وقال البخاري : (فيه نظر)^(٢١٩)، وقال النسائي^(٢٢٠): (ليس بثقة) ، وذكره ابن حبان في المجروحين^(٢٢١) وقال : (يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات) ، وكذا ذكره ابن عدي في الكامل^(٢٢٢) وقال بعد أن ساق له أحاديث مناكير: (عامة ما يرويه غير محفوظ) . وقال الذهبي: (مُجْمَعٌ على ضعفه)^(٢٢٣).

ولو نبه الحافظ إلى شهرة صالح بن حيان القرشي بالضعف لكان أمم ولكنه اكتفى بما ذكره من أدلة يرى أنها كافية لإثبات وهم الناقد .

- وفي ترجمة عمر بن نافع العدوي^(٢٢٤) المشتبه بعمر بن نافع الثقفي لم يشر الحافظ إلى أن الثقفي ضعيف ، فقد ضعفه أبو زرعة^(٢٢٥) وذكره الساجي وابن الجارود في الضعفاء^(٢٢٦) . فلم يشر الحافظ إلى ضعف عمر بن نافع الثقفي مكتفياً بوجود دليل حاسم في إثبات وهم الجارح بالاشتباه وهو: وضوح الراوي المقصود من قول ابن معين .

^(٢١٦) تاريخ الدوري (٢/٢٦٣)

^(٢١٧) سؤالات الآجري (٣/١٦٦)

^(٢١٨) الجرح والتعديل (٤/٣٩٨)

^(٢١٩) التاريخ الكبير (٤/٢٧٥)

^(٢٢٠) الضعفاء والمتروكين (ص: ١٩٤، رقم: ٢٩٥)

^(٢٢١) المجروحين (١/٣٦٩)

^(٢٢٢) الكامل (٤/١٣٧١)

^(٢٢٣) ديوان الضعفاء والمتروكين (١/٣٨٧ ، رقم ١٩١٨)

^(٢٢٤) هدي الساري ص (٤٣١)

^(٢٢٥) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة : (٢/٤٣٦)

^(٢٢٦) تهذيب التهذيب (٧/٥٠٠)

- وفي ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر المشتبه بعبدالرحمن بن يزيد بن تميم لم يُشر الحافظ إلى اتفاق أهل الحديث على تضعيف ابن تميم مع الأهمية البالغة لذلك .
فقد ضعفه أحمد بن حنبل^(٢٢٧) وابن معين^(٢٢٨)، وأبو زرعة^(٢٢٩) وأبو حاتم^(٢٣٠) وقال البخاري : (منكر الحديث)^(٢٣١) . وقال النسائي : (متروك الحديث ، قال الوليد ابن مسلم : كذاب هو)^(٢٣٢) .

وضعفه ابن حبان^(٢٣٣) وقال الدارقطني (متروك)^(٢٣٤) . ولم أجد أحدا وثقه أو قرّاه، والوصف الذي نسبته الفلاس إلى ابن جابر - من تحديده بأحاديث مناكير - يتفق تماماً مع الوصف الذي وصف به الأئمة شبيهه ابن تميم بأنه (يروي مناكير)، وبعضهم ضعفه جداً وآخر كذبه . وقال البخاري : (عنده مناكير)^(٢٣٥) بل وصفه بأنه : (منكر الحديث)^(٢٣٦) وقال أبو حاتم (عنده مناكير)^(٢٣٧) ووصفه بذلك أيضاً الإمام الذهلي^(٢٣٨) وقال دُحيم: (منكر الحديث عن الزهري)^(٢٣٩) . لكن اكتفى الحافظ بكترة القائلين بوهم الناقد هنا .

(٢٢٧) الجرح والتعديل : (٣٠٠/٥)

(٢٢٨) تاريخ الدوري : (٣٦١/٢)

(٢٢٩) الجرح والتعديل : (٣٠١/٥)

(٢٣٠) المصدر السابق : (٣٠٠/٥)

(٢٣١) علل الترمذي الكبير : (٩٧٤/٢)

(٢٣٢) الضعفاء والمتروكين (ص ٢٠٦ ، رقم ٣٦٣)

(٢٣٣) المحروحين (٥٥/٢)

(٢٣٤) تهذيب التهذيب (٢٩٧/٦)

(٢٣٥) التاريخ الكبير (٣٦٥/٥)

(٢٣٦) علل الترمذي الكبير : (٩٧٤/٢) وهذه العبارة تفيد عند البخاري بأن الرواية لا تخل عن هذا الراوي . انظر الرفع

والتكميل ص (٢٠٨)

(٢٣٧) الجرح والتعديل (٣٠٠/٥)

(٢٣٨) تهذيب الكمال (٤٨٤/١٧)

(٢٣٩) المعرفة والتاريخ (٣٩٥/٢)

القرينة الرابعة: (وجود أوجه تطابق بين الراويين في الاسم وغيره):

وجود تطابق في الاسم وغيره بين الراويين سبب رئيسي لوقوع الناقد في الوهم بالاشتباه، وخاصة إذا انضاف إلى ذلك اتفاقهما بأمور أخرى كأن يكونا من بلدة واحدة أو أنهما متعاصران .

فمتى ما وُجد هذا لم يُستبعد أن يكون الناقد اشتبه عليه الراوي براو آخر، ولذا نجد أن الحافظ يؤكد على وجود وهم الناقد بسبب هذه الأمور :

ففي ترجمة أحمد بن بشير قال الحافظ: (أما كلام عثمان الدارمي فقد ردّه الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه ، وهو كما قال الخطيب)^(٢٤٠).

- وفي ترجمة أحمد بن صالح بن الطبري^(٢٤١) نجد أن شبيهه يطابقه في الاسم واسم الأب وفي البلدة فكلاهما مصري، وفي الطبقة نفسها أيضاً.

- وفي ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق يقول الحافظ : (ولهم شيخ يقال له إسماعيل بن أبان الغنوي ، أجمعوا على تركه فلعله اشتبه به)^(٢٤٢) .

- وقال الحافظ في ترجمة عبدالعزيز بن عبد الله الأويسى - بعد أن ذكر أن أبا داود ضعّفه في رواية - : (لعله ضعف رواية معينة له وهم فيها ، أضعف آخراتفق معه في اسمه)^(٢٤٣).

وهكذا نلاحظ في هذه النماذج أن الحافظ يتخذ من وجود أوجه شبه بين الراويين قرينة ونقطة بدء لتدليل على وهم الناقد .

القرينة الخامسة: (وقوع علماء سابقين- للناقد الواهم- بالاشتباه بين الراويين المعنيين):

وهذه من القرائن التي يستند عليها الحافظ ليؤكد وقوع الناقد في الاشتباه براو آخر، وأن علماء آخرين - هم أعلم من الجراح - قد سبقوه في الوقوع بالوهم بسبب شدة التشابه بين الراويين، فنسبوا إلى أحدهما ما كان للآخر، فلا يستبعد أن يقع ناقد متأخر بما وقع فيه من

^(٢٤٠) هدي الساري ص (٣٨٥)

^(٢٤١) هدي الساري ص (٣٨٦)

^(٢٤٢) هدي الساري ص (٣٩٠)

^(٢٤٣) هدي الساري (٤٢٠)

سبقة من النقاد .

وقد أشار الحافظ إلى ذلك في ترجمة صالح بن حيان الهمداني المشتبه بصالح بن حيان القرشي الضعيف، حيث ذكر أن هناك مَنْ وقع في الوهم بالاشتباه بينهما قبل الإمام المزي، فقال - بعد أن وهم المزي - : (وهذان رجلان يشتبهان كثيراً حتى يُظن أنهما رجل واحد، لأنهما متعاصران من بلدة واحدة، وإذا نسب ابن حيّ إلى جده باسمه صار صالح بن حيان، فأشكل بصالح بن حيان القرشي، وقد وقع في صحيح البخاري في كتاب العلم من طريق المحاربي عن صالح بن حيان عن الشعبي حديث ، فظن غير واحد من كبار - منهم الدارقطني - أنه القرشي، وليس به ، بل هو صاحب الترجمة، لأنه معروف بالرواية عن الشعبي دون القرشي، وأيضاً فالحديث المذكور قد أخرجه البخاري في أربع مواضع أخرى من رواية صالح بن حي عن الشعبي به) (٢٤٤) .

القرينة السادسة: (التصريح بالراوي المقصود من الرواة المتشابهين في رواية أخرى):

يحصل أحياناً أن يجرّح أحد النقاد أحد الرواة ممن يشتبه بغيره - ولا يُذكره في بعض الروايات بما يميزه عن الرواة الآخرين ممن يتسمّى بمثل اسمه - فيهم أحد العلماء بأن يجعل جرح الناقد في راوٍ آخر - ممن يشبه في الاسم - بدون مستند، ويكون بذلك قد جانب الصواب، ومعرفة هذا الخطأ تكون بأتيان رواية أخرى يُصرّح فيها بما يدل على الراوي المقصود بذلك الجرح، أشار إلى ذلك ابن الصلاح، فقال: (ثم إن ما يوجد من المتفق والمفترق غير مقرون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي ممزجاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه، وربما قالوا بذلك بظن لا يقوى) (٢٤٥) .

-ومن ذلك ما وقع لابن عدي (٢٤٦) حينما نسب ما رواه الدولابي عن عباس الدوري من قول ابن معين في عمر بن نافع : (ليس بشيء) إلى العدوي، وإنما هو في الثقيفي، فردّ عليه

(٢٤٤) هذي الساري ص (٤١٠)

(٢٤٥) مقدمة ابن الصلاح ص (١٨٣)

(٢٤٦) الكامل (١٧٠٣/٥)

الحافظ بأنه جاء في رواية أخرى عن عباس الدوري ما يدل على أنه الثقفي لا العدوي، فقال الحافظ: (وقال ابن عدي في ترجمته: حدثني ابن حماد عن عباس الدوري عن ابن معين قال: عمر بن نافع ليس حديثه بشيء. فوهم ابن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع الثقفي، وقوله في هذا وفي هذا بين في تاريخ عباس). (٢٤٧)

ولم يوضح الحافظ مانعاه من بيان قول ابن معين في هذا وهذا في تاريخ عباس، ولكن بالرجوع إلى تاريخ عباس الدوري نجد أنه ينقل عن ابن معين النصين التاليين:

- (عمر بن نافع كوفي، ليس حديثه بشيء) (٢٤٨).

- (عمر بن نافع، ليس به بأس) (٢٤٩).

ففي الرواية الأولى: التصريح بأنه كوفي، ومولى ابن عمر مدني لا كوفي، وليس هناك كوفي بهذا الاسم سوى عمر بن نافع الثقفي، فهو المقصود بهذه الرواية.

وأما الرواية الثانية: فليس فيها ما يحدد المقصود منهما، أهو المدني أم الكوفي؟ فأما المزي فذكرها في ترجمة المدني (٢٥٠) وذكر عبارة التضعيف في ترجمة الكوفي (٢٥١) وأما الذهبي فجعل كلا القولين في الثقفي في كتابه: ديوان الضعفاء والمتروكين (٢٥٢) وأما في الميزان (٢٥٣) فجعل التوثيق في المدني والتضعيف في الثقفي، وأما ابن عدي فجعل كلا القولين في المدني (٢٥٤) والصواب هو قول المزي والذهبي لوجود تلك القرينة، ولأنه إذا أطلق الاسم بدون تقييد فإنه ينصرف إلى الأشهر من الرواة في الغالب، ولموافقة هذا القول لبقية أقوال النقاد في الراويين.

- ومن ذلك أيضا ما وقع للدارمي حينما ظن أن أحمد بن بشير المخزومي الكوفي هو الذي

(٢٤٧) هدي الساري ص (٤٣١)

(٢٤٨) تاريخ الدوري (٤٣٥/٢)

(٢٤٩) المصدر السابق.

(٢٥٠) تهذيب الكمال: (٥١٣/٢١)

(٢٥١) المصدر السابق (٥١٤/٢١)

(٢٥٢) ديوان الضعفاء والمتروكين (١٩٦/٢ رقم ٣١١٦)

(٢٥٣) الميزان (٢٢٧/٣)

(٢٥٤) انظر الكامل (١٧٠٣/٥)

يروى عن عطاء بن المبارك، فرد الخطيب عليه بأن ذلك آخر يشبه في الاسم، لكنه ببغداد. يقال له: أبو جعفر المؤدب، واستند الخطيب - وقد استند الحافظ على قوله - على أحد الروايات المصراحة بتحديد المقصود بأحمد بن بشير الذي يروي عن عطاء بن المبارك، فقال الخطيب: (أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا أبو جعفر عبد الله بن إسماعيل ابن إبراهيم الهاشمي، حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، حدثنا أبو جعفر المؤدب أحمد ابن بشير في جنازة بشر بن الحارث، حدثنا عطاء بن المبارك، قال: قال بعض العباد: لما علمت أن ربي يحاسبني زال عني حزني، لأن الكريم إذا حاسب عبده، تفضل). (٢٥٥)

القرينة السابعة: (كون أحد الرواة المتشابهين معروفاً بالرواية عن الشيخ دون الآخر):

وقد أشار إلى هذه القرينة الحاكم، فقال: (قد روى شعبة عن أبي بشر وعن أبي بشر: وقلما يُسمّى واحد منهما، وأحدهما: أبو بشر بيان بن بشر الأحمسي، كوفي تابعي، والآخر: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية، وأبو وحشية إياس، وهو بصري، والحافظ المميز إذا وجد الحديث عن شعبة عن أبي بشر عن قيس بن أبي حازم أو الشعبي علم أنه بيان بن بشر، وإذا وجد الحديث عن أبي بشر عن سعيد بن جبير، علم أنه جعفر بن أبي وحشية) (٢٥٦).

وقد استدلل الحافظ بهذه القرينة على تحديد المقصود من الرواة المتشابهين في الاسم، وأثبت بذلك وهم الناقد.

فقد قال في ترجمة صالح بن حيان الهمداني - المشتبه مع القرشي - (وقد وقع في صحيح البخاري في كتاب العلم من طريق المحاربي عن صالح بن حيان عن الشعبي حديث فظن غير واحد من الكبار منهم الدارقطني أنه القرشي، وليس به، بل هو صاحب الترجمة لأنه معروف بالرواية عن الشعبي دون القرشي) (٢٥٧).

- وفي ردّ ما جرح به عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ذكر الخطيب البغدادي - والمعتمد قوله

(٢٥٥) تاريخ بغداد (٤/٤٨)

(٢٥٦) معرفة علوم الحديث ص (٢٣١-٢٣٢)

(٢٥٧) هدي الساري ص (٤١٠)

عند الحافظ - أن أبا أسامة وغيره من أهل الكوفة معروفون بالرواية عن ابن تميم دون الرواية عن ابن جابر، فقال: (قال أبو حفص عمرو بن علي: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر: ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير. قلت - الخطيب - : روى الكوفيون أحاديث عبدالرحمن ابن يزيد بن تميم عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، ووهموا في ذلك، فالحمل عليهم في تلك الأحاديث، حدثت عن دعلج بن أحمد قال قال موسى بن هارون: روى أبو أسامة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وكان ذاك وهماً منه - رحمه الله -، هو لم يلق عبدالرحمن ابن يزيد بن جابر، وإنما لقي عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، فظن أنه ابن جابر، وابن جابر ثقة، وابن تميم ضعيف) (٢٥٨).

وقبل أن أنهى الكلام على القرائن التي يستند الحافظ عليها لإثبات وقوع الناقد في الاشتباه براو آخر، أئنه إلى أن هذه القرائن تتفاوت في درجة قوتها، ولذا فإن الحافظ لم يكن يكتفي في الغالب بأحدها، بل يشير إلى كل ما يجده من قرائن وأدلة مما يؤيد رأيه في توهيم الناقد بالاشتباه:

- ففي ترجمة صالح بن حيان استند على خمس قرائن، هي:

١- تعارض أقوال الناقد فيه: فمرة يؤثقه، ومرة يضعفه.

٢- انفراد الناقد المُجَرَّح بالجرح، ومخالفته لإجماع العلماء في تعديل الراوي.

٣- وجود أوجه شبه عديدة بين الراويين مثل: (تطابق الاسماء، كونهما من بلدة واحدة،

المعاصرة).

٤- كون الراوي معروفاً بالرواية عن الشيخ دون الراوي الآخر.

٥- وقوع علماء سابقين - للناقد الواهم - بالاشتباه بين الراويين المعنيين.

- وفي ترجمة أحمد بن صالح المصري، وترجمة إسماعيل بن أبان الوراق استند الحافظ ابن حجر على أربع قرائن، هي:

- ١- تعارض قول الناقد في الراوي .
- ٢- انفراد المُجَرَّح بالجرح ، ومخالفته لإجماع العلماء في تعديل الراوي .
- ٣- وجود أوجه شبه عديدة بين الراويين مثل : (تطابق الاسماء ، كونهما من بلدة واحدة ، المعاصرة) .
- ٤- إضافة إلى شهرة راوٍ آخر بذلك الجرح دون المجروح .
- وفي ترجمة الأويسى ، استند على دليلين ، هما :
- ١- تعارض قول الناقد في الراوي .
- ٢- انفراد المُجَرَّح بالجرح ، ومخالفته لإجماع العلماء في تعديل الراوي .
- وهكذا نجد الحافظ يستند على أدلة عديدة في الترجمة الواحدة لبيان صحة قوله .

*** **

إيراد الحافظ للراوي الذي اشتبه به الناقد:

من خلال استقراء تراجم أولئك الرواة الذين ردّ الحافظ ما جرّحوا به بسبب الاشتباه عند الناقد ، نجد اختلاف منهج الحافظ بالنسبة لإيراده للراوي المشتبه به، فأحيانا يصرح الحافظ باسم الراوي :

- ففي ترجمة أحمد بن صالح الطبري صرح باشتباهه بأحمد بن صالح الأشمومي^(٢٥٩).
- وفي ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق صرح باسم المشتبه به ، وهو إسماعيل بن أبان الغنوي^(٢٦٠).
- وفي ترجمة صالح بن حيان صرح باسم المشتبه به ، وهو صالح بن حيان القرشي^(٢٦١) .
- وفي ترجمة عمر بن نافع العدوي المدني صرح باسم المشتبه به ، وهو عمر بن نافع الثقفي الكوفي^(٢٦٢).

^(٢٥٩) هدي الساري ص (٣٨٦)^(٢٦٠) هدي الساري ص (٣٩٠)^(٢٦١) هدي الساري ص (٤١٠)^(٢٦٢) هدي الساري ص (٤٣١)

وبالمقابل نجد الحافظ لا يصرح باسم الراوي في تراجم أخرى مع معرفته بشخصه :
 - فني ترجمة أحمد بن بشر قال: (وأما كلام عثمان الدرامي فقد ردّه الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه ، وهو كما قال الحافظ) (٢٦٣).
 والراوي الذي اشتبه به هو أحمد بن بشر البغدادي أبو جعفر المؤدب ، ولم يذكر الحافظ اسمه هنا مع معرفته به ، وقد ذكر الخطيب اسمه (٢٦٤) .
 - وفي تراجم أخرى نجد الحافظ لا يصرح باسم الراوي لأنه لا يعرف شخصه أصلاً :
 فني ترجمة داود بن رشيد قال الحافظ : (غفل ابن حزم فقال في الإيصال وفي المحلى في كتاب الحدود منه فقال : إنه ضعيف فكأنه اشتبه عليه) (٢٦٥) .

- وفي ترجمة عبدالعزيز الأويسي قال الحافظ: (وقع في سوالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود ، قال: عبدالعزيز الأويسي ضعيف . فإن كان عنى هذا ففيه نظر ، لأنه قد وثقه في موضع آخر ، ولعله ضعف رواية معينة له وهم فيها ، أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه ، وفي الحملة فهو جرح مردود) . (٢٦٦)
 وظاهر سياق كلام الحافظ أنه ليس هناك راويين معنيين اشتبها بهذين الراويين ، كما أنه ليس هناك من يشبههما في الاسم .

*** **

ألفاظ الحافظ في التعبير عن وهم الناقد بالاشتباه :

تختلف ألفاظ الحافظ في التعبير عن وهم الناقد بالاشتباه فأحياناً يعبر بأنه: (اشتبه عليه) كما في ترجمة أحمد بن بشر (٢٦٧) ، و ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق (٢٦٨) و ترجمة داود ابن

(٢٦٣) هدي الساري ص (٣٨٥)

(٢٦٤) تاريخ بغداد (٤ / ٤٦)

(٢٦٥) هدي الساري ص (٤٠١)

(٢٦٦) هدي الساري ص (٤٢٠)

(٢٦٧) هدي الساري ص (٣٨٥)

رُشِيد (٢٦٩) .

- وأحياناً يزيد فيصف الناقد بأنه: (غفل)، كما في ترجمة داود بن رُشِيد حيث قال : (وغفل ابن حزم فقال) (٢٧٠) .

- وأحياناً يصف الناقد بالوهم، كما قال عن النسائي في ترجمة أحمد بن صالح المصري: (وهو وهم منه) (٢٧١) ، وكما قال في ترجمة عمر بن نافع: (وهم ابن عدي في ذلك) (٢٧٢) .

- وأحياناً لا يصف الناقد الواهم بشيء ، كما فعل مع الامام المزي في ترجمة صالح بن حيان بل اكتفى بنفي صحة قوله حيث قال : (هكذا وقع في تهذيب الكمال أن العجلي ذكره في موضعين ، وليس كذلك، بل كلامه الأول في صاحب الترجمة) (٢٧٣) .

مصدر الاشتباه براو آخر في رأي الحافظ ابن حجر :

من خلال دراسة التراجم التي اشتبه أصحابها على بعض النقاد نجد أن هناك اختلافاً في مصدر الاشتباه الذي يشير إليه الحافظ، وهذه المصادر هي :

المصدر الأول : الناقد المُجَرَّح - الذي صدر منه لفظ الجرح - :

مثل الدارمي حينما جرح أحمد بن بشير (٢٧٤) والدارقطني في جرحه لإسماعيل بن أبان الوراق (٢٧٥)، وابن حزم في جرحه لداود بن رُشِيد (٢٧٦) .

ففي هذه النماذج نجد أن مصدر الاشتباه هو المُجَرَّح نفسه .

المصدر الثاني: الناقل لقول المُجَرَّح : النسائي حينما جعل قول ابن معين: (كذاب) في أحمد

(٢٦٨) هدي الساري ص (٣٩٠)

(٢٦٩) هدي الساري ص (٤٠١)

(٢٧٠) هدي الساري ص (٤٠١)

(٢٧١) هدي الساري ص (٣٨٦)

(٢٧٢) هدي الساري ص (٤٣١)

(٢٧٣) هدي الساري ص (٤١٠)

(٢٧٤) هدي الساري ص (٣٨٥)

(٢٧٥) هدي الساري ص (٣٩٠)

(٢٧٦) هدي الساري ص (٤٠١)

ابن صالح الطبري، وإنما هو في الأشمومي^(٢٧٧). وكذا المزني حينما جعل قول العجلي: (ليس بالقوي) في صالح بن حيان الهمداني، وإنما هو في صالح بن حيان القرشي^(٢٧٨) وكذا ابن عدي حينما جعل قول ابن معين: (ليس بشي) في عمر بن نافع العدوي، وإنما هو في عمر بن نافع الثقفي^(٢٧٩).

ففي هذه النماذج نجد أن مصدر الاشتباه ليس هو المُجَرَّح، وإنما الناقل قوله .

المصدر الثالث: الرواة عن الراوي المشتبه به:

كما وقع لأبي أسامة وحسين الجعفي وغيرهما حينما رَووا عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم المتكلم فيه، فغلطوا في اسمه، فقالوا: ابن جابر، ونتج عن هذا تضعيف الفلاس لابن جابر، لاعتقاده أن تلك الأحاديث المنكرة الواهية من قبله .

قال الخطيب: (قال أبو حفص عمرو بن علي: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير . قلت - الخطيب - : روى الكوفيون أحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن تميم عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وهموا في ذلك، فالحمل عليهم في تلك الأحاديث ولم يكن [غير] ابن تميم الذي إليه أشار عمرو بن علي، وأما ابن جابر فليس في حديثه منكر والله أعلم . حدثت عن دعلج بن أحمد قال قال موسى بن هارون: روى أبو أسامة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر وكان ذاك وهماً منه رحمه الله، هو لم يلق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وإنما قى عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، فظن أنه ابن جابر وابن جابر ثقة، وابن تميم ضعيف)^(٢٨٠) وفي هذا النموذج نجد أن مصدر الاشتباه ليس هو المُجَرَّح، ولا ناقل قوله، وإنما الرواة عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم .

*** **

(٢٧٧) هدي الساري ص (٣٨٦)

(٢٧٨) هدي الساري ص (٤١٠)

(٢٧٩) هدي الساري ص (٤٣١)

(٢٨٠) تاريخ بغداد (١٠ / ٢١٢)

وهكذا نجد الحافظ ابن حجر في هذا الفصل قد قام بالدفاع عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم، ببيان وقوع الجارح في الوهم بسبب اشتباهه براو آخر، وهذا مما يستلزم عدم قبول جرحه، وكان للحافظ ابن حجر منهجه في بيان ذلك، كما ظهر لنا ذلك من الدراسة السابقة.

*** **

الباب الثاني

نقد أسباب التجريح

تمهيد

في الباب الأول من هذه الدراسة ارتكز دفاع الحافظ ابن حجر عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم بنقد أولئك الجارحين أنفسهم ، وذلك ببيان افتقارهم إلى شرط من شروط الناقد المؤهل الذي تقبل أحكامه ، أو ببيان نقص في منهجه ، أو لتعنته في أحكامه على الرواة، أو لوهم وقع منه .

فهل وجد الحافظ ابن حجر نفسه إزاء نقاد جارحين لم يكن فيهم نقص مما تقدم؟
إذا كان الجواب على هذا السؤال بنعم ، فكيف قام الحافظ ابن حجر بالرد على جروحهم الموجهة إلى رجال البخاري؟

هل استقرأ أسباب النقد الموجه إلى رواة البخاري، لينطلق منها في دفاعه عن بقية رجال البخاري المتكلم فيهم ؟
إن الجواب عن هذا السؤال سيكون محور الباب الثاني من هذا الدراسة، وضمن أربعة فصول، هي :

الفصل الأول : نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري .

الفصل الثاني : نفي البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري .

الفصل الثالث: افتقار الجرح إلى شروط القبول .

الفصل الرابع : ضعف سبب الجرح .

الفصل الأول

نفي الجهالة عن
رمي بها من رجال
البخاري

تهديد

من الأمور التي اعتبرها النقاد قاذحة في قبول حديث الراوي وصحته: كون الراوي مجهولاً: وقد قرر الحافظ ابن حجر ذلك، فقال: (أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع).^(١) وقال أيضاً في شرح نخبه الفكر: (ثم الطعن يكون بعشرة أشياء، بعضها أشد في القبح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط).

ثم ذكر الأمور العشرة، مرتبة على حسب الأشد، وهي:

- ١- الكذب
- ٢- التهمة بالكذب
- ٣- فحش الغلط
- ٤- الغفلة
- ٥- الفسق
- ٦- الوهم
- ٧- المخالفة
- ٨- الجهالة
- ٩- البدعة
- ١٠- سوء الحفظ.

وَمَا أَنَّ الْجَهَالََةَ مِنَ الْجُرُوحِ الْمَعْتَبَرَةِ: فَهَلْ وَجَّهَتْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ؟

وما موقف الحافظ ابن حجر - الذي التزم بالدفاع عمن تكلم فيه من رجال البخاري - مِنْ رَمِي بَعْضِ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ بِالْجَهَالَةِ؟

هل أقر الحافظ ابن حجر بصحة الجهالة المنسوبة إلى بعض رجال البخاري؟ أم أنه نفاها عنهم؟ وكيف نفى الحافظ ابن حجر الجهالة عمن رُمي بها من رجال البخاري؟ من خلال دراسة منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم ستوضح لنا الإجابة عن هذه الأسئلة، وقبل هذا لا بد من بيان المقصود بالجهالة: أقسامها، وتعريف كل قسم منها، مع بيان حكمه.

*** **

^(١) هدي الساري ص (٣٨٤)

^(٢) انظر شرح نخبه الفكر ص (٢٥-٢٦)

المبحث الأول: أقسام المجهولين عند العلماء، وتقسيم الحافظ ابن حجر للمجهولين، وحكم مرويات كل قسم:

قسم ابن الصلاح المجهولين ^(٣) إلى ثلاثة أقسام ^(٤):

١- مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا:

قال ابن الصلاح عن حكم مرويات هذا القسم: (روايته غير مقبولة عند الجماهير، قد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين) ^(٥)

وقد ذكر السيوطي أن للعلماء ثلاثة أقوال في قبول رواية مجهول العدالة ظاهرا وباطنا، هي:

- عدم قبول روايته ، وعزاه إلى الجمهور .

- قبوله مطلقا .

- إذا روى عنه من لا يروي إلا عن عدل قبل، وإلا فلا . ^(٦)

٢- القسم الثاني : مجهول العدالة من حيث الباطن ، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور: قال ابن الصلاح عن هذا القسم : (يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول) . قال : (ويُشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم ، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم) ^(٧) .

^(٣) وما ينذر التنبيه عليه : أن غالب أهل الحديث إذا اطلقوا لفظ (مجهول) بدون تقييد ، إنما يقصدون به من هو مجهول العين، تَبَّه على ذلك الذهبي كما نقله عنه السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٩٦) إلا أن بعضهم ربما قصد غير ذلك، مثل : أبي حاتم . انظر الرفع والتكميل ص (٢٢٩)

^(٤) علوم الحديث ص (٥٣)

^(٥) علوم الحديث ص (٥٣)

^(٦) تدريب الراوي (١/ ٣٧٢)

^(٧) علوم الحديث ص (٥٣)

٣- القسم الثالث : مجهول العين ^(٨):

عرف الخطيب البغدادي مجهول العين بقوله: (المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد) ^(٩).

وقال العراقي في تعريف مجهول العين: (هو من لم يرو عنه إلا راو واحد) ^(١٠). ولا ترتفع جهالة العين إلا برواية عدلين: قال الدارقطني: (ارتفاع اسم الجهالة عنه: أن يروي عنه رجلان فصاعدا، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة ، وصار حينئذ معروفا) ^(١١).

وقال الخطيب: (أقل ما ترفع به الجهالة : أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم) .

ثم نقل الخطيب عن الإمام الذهلي ^(١٢) أنه قال: (إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة) . وعلق عليه بقوله: (إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتيهما عنه) ^(١٣).

وقال ابن الصلاح: (من روى عنه عدلان ، وعيّناه ، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة) ^(١٤).

^(٨) علوم الحديث ص (٥٣)

^(٩) الكفاية ص (٨٨)

^(١٠) شرح الفية العراقي: للعراقي (١ / ٣٢٤)

^(١١) سنن الدارقطني (٣ / ١٧٤)

^(١٢) هو: محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري، من أئمة أهل الحديث الكبار في الحفظ والاتقان، (ت: ٢٥٨هـ) . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٥١١/٩)

^(١٣) الكفاية ص (٨٨-٨٩)

^(١٤) علوم الحديث (٥٣)

وقد اختلف العلماء في حكم رواية مجهول العين على أقوال:

- فالذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم هو عدم قبولها، ومن أقوالهم:

قال الدارقطني: (أما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره).^(١٥)

وقال ابن كثير: (أما المبهمة الذي لم يُسم، أو من سمي ولا تُعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين، والقرون المشهود لهم في الخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في موطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير).^(١٦)

- وقيل: يقبل مطلقا، وهو قول من لا يشترط في الراوي مزيدا على الإسلام.

- وقيل: إن كان مشهورا في غير العلم، كالزهد، أو النجدة قبل، وإلا فلا.

- وقيل: إن زكاه أحد النقاد، مع رواية واحد عنه قبل، وهو قول ابن القطان، والحافظ ابن حجر^(١٧).

والتقسيم الثلاثي السابق للمجهولين هو عن ابن الصلاح، وقد تبعه عليه أكثر المتأخرين^(١٨)، وأما الحافظ ابن حجر فقسم المجهول إلى قسمين:

القسم الأول: مجهول العين: وعرفه الحافظ بقوله: (من لم يرو عنه غير واحد، ولم يُوثق).^(١٩) وجعله في التقريب في المرتبة التاسعة من مراتب الرواة.^(٢٠)

والحافظ تابع ابن القطان في تعريف مجهول العين، فقد عرف ابن القطان مجهولي العين

^(١٥) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٤)

^(١٦) اختصار علوم الحديث الباعث الحثيث ص (٩٧)

^(١٧) انظر تدريب الراوي (١ / ٣٧٣)

^(١٨) وخاصة من اختصر كتابه، كالنووي كما في كتابه تدريب الراوي (١/ ٣٧٢)

^(١٩) تقريب التهذيب ص (٧٤)

^(٢٠) المصدر السابق

بأنهم: (من لم يرو عن أحدهم إلا واحد ، ولم تعلم مع ذلك حاله ، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته، وأمانته).^(٢١)

القسم الثاني: مجهول الحال : وعرفه الحافظ بقوله : (من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق) .^(٢٢) وجعله في المرتبة السادسة من مراتب الرواة في التقريب .^(٢٣)

وذكر الحافظ ابن حجر هذا التقسيم أيضا في كتابه شرح نخبه الفكر، ويبيّن حكم كل قسم، فقال: (إن أنفرد راو واحد بالرواية عن الراوي فهو: مجهول العين، كالمبهم إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك. وإن روى عنه اثنان فصاعدا ، ولم يوثق، فهو مجهول الحال ، وهو المستور، وقد قيل روايته جماعة بغير قيد ، وردّها الجمهور ، والتحقيق أن رواية المستور - ونحوه مما فيه الاحتمال - لا يطلق القول بردّها ولا بقبولها ، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين).^(٢٤)

فالحافظ ابن حجر يرى أن مجهول العين لا تقبل روايته إذا لم يوثق من معتبر، وأما مجهول الحال فليس له حكم مطلق، بل يتوقف فيه حتى تتضح حاله .

ونبه الحافظ ابن حجر إلى أن حديث المستور لا يتجاوز مرتبة الحديث الحسن على أحسن الأحوال، قال في كتابه: النكت على كتاب ابن الصلاح: (هذا القسم - وهم المستورون - وإن كان مما اختلف في قبول حديثهم وردّه إلا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة ، بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين :

أحدهما: أن لا تكون رواياتهم شاذة .

وثانيهما: أن يوافقهم غيرهم على رواية ما روه . فقبولها حينئذ باعتبار

^(٢١) (الزعم والإيهام (١ / ١٥٧ / أ)

^(٢٢) (تقريب التهذيب ص (٧٤)

^(٢٣) (انظر تقريب التهذيب ص (٧٤)

^(٢٤) (شرح نخبه الفكر ص (٣٢)

المجموعية^(٢٥).

والذهبي يقبل رواية المستور إذا لم يأت بمنكر، فقد قال في ترجمة مالك بن الحير من الميزان: (في رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشائخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه: أن حديثه صحيح^(٢٦)).

وقال الذهبي أيضا: (اشتهر عن طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستورا، ويسمى محله الصدق، ويقال فيه شيخ)^(٢٧).

ويرى في موضع آخر أن حكم رواية المجهول متباينة على حسب الطبقة التي ينتسب إليها المجهول، قال: (وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتل حديثه وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأني في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريره وعدم ذلك. وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به)^(٢٨).

وبما سبق يظهر أن الجهالة بأقسامها جرح معتبر، تردّ لأجله مرويات الراوي عند جمهور العلماء، وبما أنها كذلك: فما موقف الحافظ ابن حجر من رمي بعض رجال البخاري بالجهالة؟ وكيف نفى الحافظ ابن حجر الجهالة عن رمي بها من رجال البخاري؟

*** **

^(٢٥)النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٠)

^(٢٦)الميزان (٣/ ٤٢٦)

^(٢٧)المؤقتة ص (٧٨)

^(٢٨)ديوان الضعفاء والمتروكين ص (٤٧٨) تحقيق: حماد الأنصاري- ط: مكتبة النهضة الحديثة- مكة المكرمة.

المبحث الثاني: كيف نفى الحافظ الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري؟

يمكن القول بأن الحافظ ابن حجر نفى الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري من خلال ردين: مُجمل، ومُفصل:

فالرد الأول: هو الرد المجمل: ومنطلقه أنّ إخراج البخاري لأي راوٍ في صحيحه يلزم منه توثيقه له ومعرفته بحاله، فيقدم قول البخاري على قول مَنْ جَهِلَ حال ذلك الراوي، لأن مع البخاري زيادة علم، وبناءً على هذا يرى الحافظ أن الجهالة من أساسها مندفة عن جميع من أخرج لهم البخاري حيث يقول: (فأما جهالة الحال فمندفة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مُقَدَّم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه).^(٢٩)

وسبق الذهبي الحافظ ابن حجر إلى اعتبار أن من أخرج له في الصحيحين، ولم يُضعف أنه موثق بذلك، فقال: (الثقة: من وثقه كثير، ولم يضعف. ودونه: من لم يُوثق، ولاضعف. فإن خرج حديث هذا في الصحيحين، فهو موثق بذلك).^(٣٠)

وقد استند الحافظ ابن حجر على هذا الردّ المجمل في نفى الجهالة عن أحد رجال البخاري، وهو: أسباط أبو اليسع البصري^(٣١)، الذي جرحه أبو حاتم فقال فيه:

^(٢٩) هدي الساري ص: (٣٨٤)

^(٣٠) الموقظة ص (٧٨)

^(٣١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢ / ٣٥٩). روى عن: شعبة بن الحجاج، وهشام الدستوائي. روى عنه: محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي. روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بمسلم بن إبراهيم في كتاب البيوع، باب: شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة (٣٠٢ / ٤)، رقم: (٢٠٦٩). من طريق أسباط و مسلم كلاهما عن هشام به.

مجهول).^(٣٢)

وبسبب جرح أبي حاتم هذا ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم ، فقال : (أسباط أبو اليسع : قال ابن حبان : روى عن شعبة أشياء لم يتابع عليها . قلت : روى عنه البخاري حديثاً واحداً في البيوع ، من روايته عن هشام الدستوائي ، مقروناً . وقال أبو حاتم: مجهول . قلت : قد عرفه البخاري).^(٣٣)

وقال أيضاً : (جهلة أبو حاتم ، وعرفه غيره).^(٣٤)

وفي التقريب حكم الحافظ ابن حجر بالضعف على أسباط، فقال : (ضعيف ، له حديث واحد متابع في البخاري)^(٣٥) .

وقال في تهذيب التهذيب: (حديثه عنده في البيع في روايته عن هشام مقروناً بمسلم ابن إبراهيم ، وكذبه ابن معين).^(٣٦) وقال في الفتح (فيه مقال).^(٣٧)

وقال ابن حبان: (كان يخالف الثقات في الروايات، ويروي عن شعبة كأنه شعبة آخر، ليس بشعبة بن الحجاج).^(٣٨)

وبناءً على ما جاء في النصوص السابقة يكون قول الحافظ: (جهله أبو حاتم ، وعرفه غيره)^(٣٩) . صحيح ، لكن عرفه غيره بالضعف الشديد ، ورواية المناكير .

^(٣٢) أخرج والتعديل (٢/ ٣٣٣)

^(٣٣) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٣٤) هدي الساري ص (٤٦١)

^(٣٥) التقريب (ص: ٩٨ ، رقم: ٣٢٢)

^(٣٦) تهذيب التهذيب (١ / ٢١٢)

^(٣٧) فتح الباري (٤ / ٣٠٣)

^(٣٨) أخرجه (١ / ١٨١)

^(٣٩) هدي الساري ص (٤٦١)

وقول الحافظ ابن حجر في هدي الساري: (قد عرفه البخاري).^(٤٠)

قول لا دليل عليه ، ومجرد الإخراج له مقروناً لا يدل على معرفته به ، ولا على تقوية حاله ، إلا في حديثه الذي أخرجه له فقط .

وقد ذكر الذهبي أسباط في الميزان ، وقال : (روى عنه محمد بن عبد الله بن حوشب وغيره)^(٤١) . ولم يذكر من هو هذا الغير ، وهو لم يرو عنه سوى راو واحد ، فقد ذكره البخاري في تاريخه الكبير ، فقال : (سمع شعبة ، سمع منه محمد بن عبد الله ابن حوشب)^(٤٢) ، وكذا ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، ولم يذكر من روى عنه غير محمد بن عبد الله بن حوشب^(٤٣) ، فهو في حكم مجهول العين كما قال أبو حاتم .

الرد الثاني: وهو الرد المفصل: وذلك بالترجمة لكل من رمي بالجهالة من رجال البخاري ، ثم دفع تلك الجهالة عنه بالاستناد إلى أمر من الأمور النافية للجهالة عنه . فمع أن الحافظ يرى أن إخراج البخاري للراوي كافي في دفع الجهالة عنه ، إلا أنه لم يكتف بذلك ، بل أقام الدليل الفاصل على أنهم ليسوا بمجاهيل - كما ادعى ذلك بعض النقاد - ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر : (ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً ، كما سنبينه) .^(٤٤)

فالحافظ ابن حجر يرى أن وصف أحد رجال الصحيح بالجهالة بجانب للصواب على كل حال ، ولذا تعقب الحافظ ابن حجر الذهبي حينما ذكر في الميزان في ترجمة مالك ابن الخير أن هناك عددا كثيرا من رجال الصحيحين مانصّ أحد على توثيقهم ، قال

^(٤٠) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٤١) الميزان (١٧٦ / ١)

^(٤٢) تاريخه الكبير (٥٣ / ٢) ، رقم : ١٦٥٨

^(٤٣) الجرح والتعديل (٢٣٣ / ١)

^(٤٤) هدي الساري ص : (٣٨٤)

الذهبي: (وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم).^(٤٥). فتعقبه الحافظ بقوله: (بل ليس كذلك ، بل هذا شيء نادر ، لأن غالبهم معروفون بالثقة ، إلا من خرج له في الاستشهاد).^(٤٦)

وقال السخاوي - مؤيدا شيخه الحافظ ابن حجر-: (جهالة الحال مندفة عن جميع من خرج له في الأصول ، بحيث لا نجد أحدا ممن خرج له - كذلك - يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا ، كما حققه شيخنا في مقدمته).^(٤٧)

وقد بين الحافظ ابن حجر - كما سبق - أنه لا يسوغ إطلاق اسم الجهالة على أحد من رجال البخاري أصلاً ، لأن الجهالة التي رُموا بها منتفية عنهم عند الحافظ ابن حجر ، ويمكن تحديد منهج رد الحافظ ابن حجر المفصل بالآتي:

١- دفع الجهالة بإثبات أن الراوي موثق من قبل بعض النقاد:

نفى الحافظ الجهالة - عن بعض من رُمي بها من رجال البخاري - لوجود توثيق أئمة آخرين للراوي، قد عرفوا ذلك الراوي وعرفوا حديثه فأطلقوا القول بتوثيقه، ومن هؤلاء:

١- الحسين بن الحسن بن يسار ، أخو بشر بن الحسن^(٤٨):

وهو ثقة، قال فيه أحمد بن حنبل: (من أصحاب ابن عون من المعدودين من الثقات المأمونين ثقة ، كتبنا عنه أحاديث).^(٤٩) وكذا وثقه النسائي.^(٥٠)

^(٤٥)الميزان (٣/ ٤٢٦)

^(٤٦)لسان الميزان (٣/ ٥)

^(٤٧)فتح المغيث (١/ ٣٢٣)

^(٤٨)أنظر ترجمته في تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٣). روى عن: زيد أبي هاشم، وعبدالله بن عون. روى عنه : أحمد ابن حنبل ، وابن معين ، ومحمد بن بشار ، وغيرهم. روى له البخاري حديثا واحدا في كتاب الاستسقاء، حديث رقم (١٠٣٧)، تابعه عليه أزهري في كتاب الفتن، حديث رقم (٧٠٩٤)

^(٤٩)الجرح والتعديل (٣/ ٤٩)

الحافظ ابن حجر ذكره ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، ونسب إلى أبي حاتم تجهيله، فقال الحافظ: (الحسين بن الحسن بن يسار: صاحب ابن عون، قال أبو حاتم: مجهول. وقال الساجي: تكلم فيه أزهر بن سعد فلم يلتفت إليه. وقال أحمد بن حنبل: كان من الثقات. قلت: احتج به مسلم، والنسائي، وروى له البخاري حديثاً واحداً في الاستسقاء توبع عليه) (٥١).

وقال أيضاً: (جهله أبو حاتم، وعرفه غيره). (٥٢)

ولم أجد أحداً سبق ابن حجر في نقله عن أبي حاتم أنه قال في هذا الراوي: مجهول، والمعروف أن أبا حاتم قال هذا في راو آخر يشبه في اسمه واسم أبيه ففي ترجمة الحسين بن الحسن من الجرح والتعديل قال ابن أبي حاتم: (الحسين بن الحسن روى عن ابن عون، وروى عنه: نعيم بن حماد، ومحمد بن بشار، سمعت أبي يقول ذلك، حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: الحسن بن الحسين من أصحاب ابن عون من المعدودين من الثقات المأمونين ثقة، كتبنا عنه أحاديث). (٥٣)

ثم ذكر ابن أبي حاتم ترجمة لراو آخر، فقال: (الحسين بن الحسن بن يسار، أبو عبد الله، من آل مالك بن يسار، بغدادى، سليمانى، روى عن: وضاح ابن حسان. روى عنه: موسى بن إسحاق الأنصارى. سمعت أبي يقول ذلك، وسمعتة يقول: هو مجهول) (٥٤).

فظهر بهذا أن أباحاتم يفرق بينهما، فالأول هو الراوي عن ابن عون، وهو مشهور معروف، ولم يقل فيه أبو حاتم مجهول، والثاني لم يعرفه أبو حاتم فذكر أنه مجهول

(٥١) انظر تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٤)

(٥٢) هدى السارى ص (٣٩٨)

(٥٣) هدى السارى ص (٤٦١)

(٥٤) الجرح والتعديل (٤٩/٣)

(٥٥) الجرح والتعديل (٤٩/٣)

عنده، والبخاري في تاريخه الكبير تردد هل هما واحد أم اثنان؟

فذكر البخاري صاحب ابن عون فقال: (صاحب ابن عون ، حسن الهيئة، سمع منه ابن المثنى).^(٥٥)

ثم ذكر الآخر، فقال: (أبو عبد الله بن يسار البصري، من آل مالك بن يسار ، قال أبو عبد الله : أراه هو الأول حسن الهيئة . حدثنا أحمد بن ثابت حدثنا بشر ابن الحسن أبو مالك أخو حسين).^(٥٦)

ويظهر أن البخاري كان يرى أنهما اثنان ، ولذا فرق بينهما في النسخ التي خرجت من يده أولاً ، ثم وجد هذا السند الذي يُظهر أن الحسين أخو بشر ، وبشر هو ابن الحسن بن بشر بن مالك بن يسار^(٥٧) ، فترجح لديه أنهما واحد . وقد ترجم الخطيب للحسين بن الحسن الشيلماني أبو علي، ونقل فيه قول أبي حاتم: أنه مجهول^(٥٨).

والمرئي فعل كما فعل ابن أبي حاتم فقد فرق بينهما في تهذيب الكمال :

فذكر صاحب ابن عون أولاً^(٥٩)، ثم قال: (ولهم شيخ آخر يقال له : الحسين ابن الحسن الشيلماني أبو علي ، ويقال أبو عبد الله ، البغدادي من آل مالك بن يسار . يروي عن : خالد بن إسماعيل ، ووضاح بن حسان . وروى عنه : أبو يعلي الموصلي، وموسى بن إسحاق ، وغيرهما .

قال أبو حاتم : مجهول ، وقال موسى بن هارون : مات ببغداد يوم الجمعة ليومين مضياً من سنة خمس وثلاثين ، وكان أبيض الرأس واللحية).

^(٥٥) التاريخ الكبير (٣٨٥/٢ رقم ٢٨٦٣)

^(٥٦) التاريخ الكبير (٣٨٦/٢ رقم ٢٨٦٥)

^(٥٧) انظر التقريب ص (١٢٣ رقم ٦٨٢)

^(٥٨) في تاريخ بغداد (٣٢-٣٣)

^(٥٩) تهذيب الكمال (٣٦٣/٦)

تم قال المزي: (ذكرناه للتمييز بينه وبين الذي قبله).^(٦٠)
 الحافظ نفسه قد فرق بينهما في كتابه التقريب، فقال عن الراوي المجهول: (الحسين ابن
 الحسن الشيلماني البغدادي، مقبول من العاشر مات سنة خمس وثلاثين. تميز).^(٦١)
 وقال عن الحسين الذي أخرج له البخاري: (الحسين بن الحسن بن يسار، ويقال إنه
 من آل مالك بن يسار، ثقة، مات سنة ثمان وثمانين).^(٦٢)
 وكذا فرق بينهما الحافظ في تهذيب التهذيب.^(٦٣)
 والذهبي في الميزان لم يورد الحسين بن الحسن صاحب ابن عون، وإنما ذكر
 الشيلماني، وكرره مرتين.^(٦٤)
 وبناءً على ما سبق يكون الحافظ قد وهم في نقله عن أبي حاتم بأنه قال في الحسين ابن
 الحسن بن يسار صاحب ابن عون: (مجهول)، وإنما قاله في راو آخر مطابقاً له في اسمه
 واسم أبيه.
 ولا يبعد أن يكون السبب في وقوع الحافظ ابن حجر في هذا الوهم هو اتباعه لأبي
 الوليد الباجي، فإنه ترجم في كتابه التعديل والتجريح للحسين بن الحسن الذي
 أخرج له البخاري، ونقل قول أبي حاتم في تجهيله^(٦٥)، فنقل الحافظ من كتاب الباجي،
 ولو نظر الحافظ ابن حجر في كتاب المزي تهذيب الكمال، لعلم وهم الباجي.

^(٦٠) تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٥)

^(٦١) التقريب (ص ١٦٦، رقم ١٣١٦)

^(٦٢) التقريب (ص ١٦٦، رقم ١٣١٧)

^(٦٣) انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤-٣٣٥)

^(٦٤) انظر الميزان (١/ ٥٣١-٥٣٢)

^(٦٥) التعديل والتجريح (٢/ ٤٩٣)

٢- خالد بن سعد الكوفي ، مولى أبي مسعود الأنصاري البصري^(٦٦):

رماه ابن أبي عاصم^(٦٧) بالجهالة، فقال: (هو عندي مجهول).^(٦٨)

فترجم له الحافظ في هدي الساري مدافعا عنه، فقال: (وثقه ابن معين ، وقال ابن أبي عاصم - في كتاب الأشربة بعد حديث أخرجه من طريقه عن أبي مسعود مرفوعا في النبيذ-: هذا خير لا يصح ، وخالد مجهول . وذكره ابن عدي في الكامل، وأورد له هذا الحديث بعينه واستنكره، وقال : لعل العلة فيه من يحيى بن يمان . وأورد له آخر، واستنكره ،وقال : لعل البلاء فيه من محمد بن إسحاق البلخي . قلت : أخرج له البخاري حديثا واحدا في الطب من روايته عن ابن أبي عتيق عن عائشة في الحبة السوداء ، وله عنده شواهد).^(٦٩) وفي التقريب قال الحافظ: (ثقة).^(٧٠)

وهو كما قال الحافظ ، فقد نقل إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال عنه: (ثقة)^(٧١)، كما ذكره ابن حبان في كتاب الثقات^(٧٢)، فليس بمجهول .

^(٦٦)انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٨/ ٧٩). روى عن : حذيفة بن اليمان ، وعبدالله بن أبي عتيق، ومولاه أبي مسعود الأنصاري، وأبي هريرة ، وعائشة . روى عنه : إبراهيم بن بشر الأنصاري ، وإبراهيم بن يزيد النخعي ، وحبيب بن أبي ثابت ، وسليمان الأعمش ، وأبو حصين عثمان بن عاصم الأسدي ، وجمع ابن يحيى الأنصاري، ومنصور بن المعتمر أخرج له البخاري حديثا واحدا في كتاب الطب برقم (٥٦٨٧)، قال المزني: (وليس لخالد بن سعد عندهما غير هذا الحديث الواحد، وهو حديث عزيز). تهذيب الكمال (٨/ ٨١) والحديث عن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (عليكم بهذه الحبة السوداء فإن فيها شفاء من كل داء إلا الموت). يعني: الشونيز .

^(٦٧)هو الإمام أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت: ٢٨٧هـ). قال عنه الذهبي في السير: (حافظ كبير ، إمام بارع، متبع للأثر، كثير الضيف). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: (١٣ / ٤٣٠)

^(٦٨)تهذيب الكمال (٩٤/٣)

^(٦٩)هدي الساري ص (٤٠٠)

^(٧٠)التقريب (ص: ١٨٨ ، رقم : ١٦٣٨)

^(٧١)الجرح والتعديل (٣/ ٣٣٤)

٣- يونس بن أبي الفرات القرشي ، أبو الفرات البصري (٧٣):

جرحه ابن عدي ، فقال: (يونس بن أبي الفرات الإسكافي ، بصري ليس بمشهور) (٧٤)
كما أن ابن حبان ذكره في المجروحين، وقال : (منكر الحديث على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به لغلبة المناكير في حديثه) (٧٥) .

وقد دافع عنه الحافظ ابن حجر بقوله: (وثقه أبو داود ، والنسائي، وقال ابن الجنيدي عن ابن معين : ليس به بأس . وهذا توثيق من ابن معين ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أرجو أن يكون ثقة . وأما ابن عدي فذكره في ترجمة سعيد بن أبي عروبة ، وقال: ليس بالمشهور . وما أدري ما أراد بالشهرة ، وقد روى عنه : هشام الدستوائي، ومحمد بن أبي بكر البرساني، ومحمد بن مروان العقيلي ، وثقه من ذكرنا . وقال ابن سعد : كان معروفا . وشذ ابن حبان فقال : لا يجوز أن يحتج به لغلبة المناكير في روايته . قلت: ماله في البخاري وفي السنن سوى حديثه عن قتادة عن أنس قال : ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان . وقد قال الترمذي أن سعيد بن أبي عروبة روى عن قتادة نحو هذا الحديث والله أعلم) . (٧٦)

ويظهر أن ابن عدي لا يقصد بقوله هذا جرح يونس بن أبي الفرات بالجهالة، إنما قصد بالشهرة هنا ، الشهرة النسبية ، فهو ليس بالمشهور كشهرة يونس بن عبيد الذي

(٧٣) اللغات (١٩٨ / ٤)

(٧٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥٣٥/٣٢) . روى عن : الحسن البصري ، وعمر بن العزيز ، و قتادة ابن دعامة ، وأبي حمزة جارية شعبة . روى عنه : محمد بن بكر البرساني ، ومحمد بن مروان ، وهشام الدستوائي، وغيرهم . أخرجه له البخاري حديثا واحدا في كتاب الأطعمة برقم (٥٣٨٦) ، والترمذي في السنن في كتاب الأطعمة، برقم (١٧٨٨) ، وفي الشمائل (١٥٠١ و ١٤٧) ، وابن ماجة في كتاب الأطعمة برقم (٣٢٩٢ و ٣٢٩٣) ، وأحمد (١٣٠/٣)

(٧٤) الكامل (١٢٣٣/٣)

(٧٥) المجروحين (١٣٩/٣)

(٧٦) هدي الساري ص (٤٥٤)

يتفق معه في اسمه وطبقته .

والسبب الذي جعل ابن عدي ينصّ على عدم شهرة يونس بن أبي الفرات بالنسبة لشهرة يونس بن عبيد، هو ورود حديث من رواية يونس بن أبي الفرات مُقتصرًا فيه على التصريح باسمه الأول فقط دون بقية نسبه، مما قد يجعل البعض يظن أنه يونس ابن عبيد لشهرته الواسعة، التي لأجلها لا يصح باسمه كاملاً .

وأسوق كلام ابن عدي ليتضح ذلك، قال : (حدثنا علي بن سعيد ،حدثنا محمد ابن عبد الله بن أبي كثير الكرمي ،حدثنا عبد الوارث بن سعيد ،حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن أنس قال : ما أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوان حتى مات ، ولا أكل خبزاً مرققاً حتى مات (٧٧) .

هكذا حدث به عن ابن أبي عروبة : عبد الوارث ، وقال يزيد بن زريع وغيره : عن سعيد عن يونس عن قتادة عن أنس (٧٨) ، فمن بعد فهمه ظن أن يونس هذا هو يونس ابن عبيد ، وهو يونس بن أبي الفرات الإسكافي ، بصري ليس بمشهور) . (٧٩)

فظاهر قوله أنه قصد أن يونس بن أبي الفرات ليس مشهوراً كشهرة يونس بن عبيد، مما يجعل من بُعد فهمه يظن أنه يونس بن عبيد ، لأنهما متعاصران واشتركا في الرواية عن بعض الشيوخ . (٨٠)

ويونس بن عبيد هو المشهور في زمانه ، لكثرة حديثه وشيوخه وتلاميذه، ولزهد

(٧٧) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الزهد، باب: ما جاء في معيشة النبي صلى الله عليه وسلم وأهله (٥٠٢/٤)، رقم: (٢٣٦٣) وصححه، وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب: الأكل على الخوان السفرة (١٠٩٥/٢)، رقم: (٣٢٩٣) .

(٧٨) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب: الخبز المرقق انظر فتح الباري (٥٣٠/٩)، رقم: (٥٣٦) ، وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب: الأكل على الخوان والسفرة (١٠٩٥/٢)، رقم: (٣٢٩٢) .

(٧٩) الكامل (١٢٣٣/٣)

(٨٠) تهذيب الكمال (١٠٢/٦) و (٥٣٦/٣٢)

وورعه، فإذا أطلق يونس ولم يُقيد فلا يقصد به -عادة- إلاهو. ^(٨١)

بخلاف يونس بن أبي الفرات الذي لا يعرف من الرواة عنه إلا قرابة الثلاثة ^(٨٢)، ولا من حديثه إلا القليل، حتى أنه ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث الواحد.

فالشهرة التي نفاها ابن عدي هي شهرة نسبية، ولا يقصد بها جهالة العين أو الحال، بل هو عند ابن عدي ليس بمحرووح ولذا لم يترجم له في كتابه الكامل في الضعفاء.

ولما قال البخاري في أثناء السند: (قال علي: هو- أي يونس المذكور في السند-

الإسكاف). ^(٨٣) قال الحافظ -معقبا على قول البخاري-: (مراده أن يونس وقع في

أسند غير منسوب، فنسبه علي لتمييز، فإن في طبقته يونس بن عبيد البصري أحد

الثقات الكثرين). ^(٨٤)

ثم قال الحافظ عن يونس بن أبي الفرات: (وليس له في البخاري إلا هذا الحديث

الواحد، وهو بصري، وثقه أحمد، وابن معين، وغيرهما، وقال ابن عدي: ليس

بالمشهور، وقال ابن سعد: كان معروفا، وله أحاديث، وقال ابن حبان: لا يجوز

أن يحتج به، كذا قال، ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان). ^(٨٥)

وأما جرح ابن حبان، فهو مردود، لأن ابن حبان لم يذكر شيئا من هذه المناكير، ولأن

يونس بن أبي الفرات وثقه الأئمة الكبار: كأحمد ^(٨٦)، وابن معين ^(٨٧)، والنسائي ^(٨٨)،

^(٨١) انظر تهذيب الكمال (٥٣٦/٣٢)

^(٨٢) انظر تهذيب الكمال (٥٣٦/٣٢)

^(٨٣) فتح الباري (٥٣١/٩)

^(٨٤) فتح الباري (٥٣١/٩)

^(٨٥) فتح الباري (٥٣١/٩)

^(٨٦) انظر اللعل ومعرفة الرجال (٥١٨/٢ رقم ٣٤١٩)

^(٨٧) انظر سوالات ابن الجنييد (ص ٤١٨ رقم ٦٠٩)

^(٨٨) انظر تهذيب الكمال (٥٣٦/٣٢)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفى الجهالة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٣٣﴾

وأبو داود^(٨٩)، وقال الذهبي: (صدوق . قال ابن حبان : لا يحتج به).^(٩٠) وقال أيضا: (صدوق، وثقه غير واحد، وأما ابن حبان فقال: لا يحتج به).^(٩١) وقد وثقه في الميزان وقال: (وثقه أحمد وغيره، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به لغلبة المناكير في حديثه . قلت : بل الاحتجاج به واجب لثقتهم).^(٩٢)، وكذا في الكاشف^(٩٣) . وقال الحافظ في التقریب: (ثقة، لم يصب ابن حبان في تليينه).^(٩٤)

كما نفى الحافظ ابن حجر الجهالة عن بعض رجال البخاري بكون ابن حبان قد ذكرهم في كتابه الثقات، ومن هؤلاء:

١- أحمد بن عاصم ، أبو محمد البلخي^(٩٥):

رماه أبو حاتم بالجهالة ، فقال: (مجهول).^(٩٦)

وبسبب جرح أبي حاتم له ترجم له الحافظ في هدي الساري ضمن رجال البخاري

^(٨٩)سؤالات الآجري (٣ / ترجمة : ٣٣٧)

^(٩٠)من تكلم فيه وهو موثق (ص ٢٠٥ ، رقم ٣٩١)

^(٩١)ديوان الضعفاء (٢ / ٤٧٦ رقم ٤٨٣٩)

^(٩٢)الميزان (٤ / ٤٨٣)

^(٩٣)أنكشاف (٣ / ٢٦٦ ، رقم ٦٥٩١)

^(٩٤)التقريب (ص ٦١٤ ، رقم ٧٩١٢)

^(٩٥)انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١ / ٣٦٣)، روى عن : حيوة بن شريح ، وعبد الرزاق بن همام ، والقاسم ابن سلام ، وغيرهم . روى عنه : البخاري ، وعبد الله بن محمد الجوزجاني . وأما مروياته عند البخاري فقد ذكر المزي أن البخاري أخرج له في صحيحه في آخر باب رفع الأمانة من كتاب الرقائق انظر تهذيب الكمال (١ / ٣٦٣) .

وذكر الحافظ ابن حجر في ترجمته في هدي الساري أن البخاري أخرج له حديثا واحدا في كتاب الرقائق في رواية المستملي وحده . انظر هدي الساري (ص ٣٨٦)

وانظر روايته الوحيدة في : كتاب الرقائق : باب: رفع الأمانة فتح الباري (١١ / ٣٣٣ ، حديث رقم: ٦٤٩٧) ، رسيأتي الكلام على روايته بعد قليل .

^(٩٦)أخرج والتعديل (٢ / ٦٦)

المتكلم فيهم فقال: (أحمد بن عاصم البلخي: معروف بالزهد والعبادة. له ترجمة في حلية الأولياء، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: روى عنه أهل بلده. وقال أبو حاتم: مجهول. قلت: روى عنه البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقاق، وهو في رواية المستملي وحده)^(٩٧).

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: (جهله أبو حاتم لأنه لم يخبر حاله).^(٩٨)

و الحافظ في هدي الساري خلط بينه وبين راو آخر، وهو: أحمد بن عاصم الأنطاكي الزاهد العابد الواعظ المشهور.^(٩٩)

وكذا خلط بينهما في تهذيب التهذيب^(١٠٠)، فقال: (كان مشهوراً بالزهد، وله أخبار في حلية الأولياء).^(١٠١)

إلا أنه استدرك في آخر الترجمة، فقال: (ثم ظهر لي أن الزاهد غيره، وهو الأنطاكي لا البلخي، والله أعلم).^(١٠٢)

وابن حجر لم يدافع عنه: لا في هدي الساري، ولا في الفتح، ولا في التهذيب، ولا في التقريب، حيث اكتفى فيه بقوله: (ما عرف أبو حاتم حاله في الحديث، وله في الرقائق من البخاري موضع واحد)^(١٠٣).

ولم يذكر رأيه فيه، ولم يذكر حديثه، وهل هو متابعة أم استشهاد، وسأبين حال روايته بعد قليل.

^(٩٧) هدي الساري ص (٣٨٦)

^(٩٨) هدي الساري ص (٤٦٠)

^(٩٩) انظر ترجمته في الجرح والتعديل (٢/ ٦٦)

^(١٠٠) وكذا في تقريب التهذيب التقريب (ص: ٨١، رقم: ٥٤) فقد وصفه بالزاهد.

^(١٠١) تهذيب التهذيب (٤٦/١)

^(١٠٢) المصدر السابق.

^(١٠٣) التقريب (ص: ٨١، رقم: ٥٤)

أما وصف أبي حاتم له بالجهالة ، فإن كان قصد جهالة العين فهي منتفية عنه ، لأنه قد روى عنه اثنان ، هما: البخاري، وعبدالله بن محمد الجوزجاني^(١٠٤) .

وإن كان قصد جهالة الحال ، فقد يكون صواباً ، لأنه لا يوجد فيه توثيق معتبر .

وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(١٠٥) ، وهذا لا يكفي في توثيقه^(١٠٦) .

وقد تعقب الذهبي أبا حاتم، فقال: (ذكره ابن أبي حاتم ويؤيد له : مجهول . قلت: بل هو مشهور ، روى عنه البخاري في الأدب)^(١٠٧) .

وأرى أن مثله لم يصل إلى حد أن يطلق عليه مشهور .

ويمكن الدفاع عن البخاري في إخراجِه في الصحيح لحديث هذا الراوي بأن البخاري لم يخرج له حديثاً، وإنما مقولة في اللغة^(١٠٨) ، رواها عن أحد أئمة اللغة، وهو أبو عبيد القاسم بن سلام ، قال البخاري: (سمعتُ أحمد بن عاصم يقول : سمعتُ أبا عبيد يقول: قال الأصمعي، وأبو عمرو وغيرهما : جذر قلوب الرجال : الجذر الأصل من كل شيء)^(١٠٩) .

و الإمام المزي^(١١٠) حينما ترجم له في تهذيب الكمال قال: (روى عنه البخاري في

(١٠٤) كما في تهذيب الكمال (٣٦٣/١)

(١٠٥) الثقات (١٢/٨)

(١٠٦) انظر سبب ذلك ص (٣٣٨)

(١٠٧) الميزان (١٠٦/١)

(١٠٨) ولذا لم يترجم له الباجي في كتابه التعديل والتحريح ضمن رجال البخاري .

(١٠٩) فتح الباري : كتاب الرقائق : باب : رفع الأمانة (٣٣٣/١١) ، حديث رقم: ٦٤٩٧ ، والمذكور في فتح الباري المطبوع : قال البخاري: (سمعتُ أبا أحمد بن عاصم يقول ٠٠٠) . وهو خطأ كما يتضح من شرح الحافظ ابن حجر للإستاد .

(١١٠) هو: يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف القضاعي أبو الحجاج المزي الدمشقي الشافعي ، من كبار المحدثين الحفاظ الثقات في زمانه ، له كتاب (تهذيب الكمال) الذي طار صيته شرقاً وغرباً ، (ت: ٧٤٢هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٤٩٨ / ٤)

آخر باب رُفَع الأمانة من كتاب الرقائق^(١١١)، ولم يحدد نوع الرواية، ولم ينص على أنها حديث. فقول الحافظ إذا في هدي الساري: (روى عنه البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقائق، وهو في رواية المستملي وحده). ليس بصواب، لأنه ليس بحديث، وإنما مقولة في اللغة.

٢- إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبد الله المخزومي المدني^(١١٢):

رماه ابن القطان الفاسي بجهالة الحال، فقال: (لا يعرف له حال)^(١١٣).

فترجم له الحافظ ابن حجر في هدي الساري ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، فقال: (إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني: قال ابن القطان الفاسي: لا يعرف حاله. قلت: روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، وله في الصحيح حديث واحد في كتاب الأطعمة في دعائه صلى الله عليه وسلم في تمر جابر بالركة حتى أوفى دينه، وهو حديث مشهور له طرق كثيرة عن جابر)^(١١٤).

وقال أيضاً: (جهله ابن القطان الفاسي، وعرفه غيره)^(١١٥).

نفى عنه الحافظ ابن حجر جهالة الحال - التي رماه بها ابن القطان - بتوثيق ابن حبان له^(١١٦)، وابن حبان لم يقل فيه ثقة، وإنما ذكره في كتابه الثقات^(١١٧).

^(١١١) تهذيب الكمال (٣٦٣/١)

^(١١٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٣٣/٢). روى عن: عائشة أم المؤمنين، وجابر بن عبد الله، وأبي حبيش الغفاري، وغيرهم. روى عنه: الزهري، وسلمة بن دينار، وفائد مولى عبادل، وغيرهم. أخرج له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الأطعمة، حديث رقم (٥٤٤٣)، وله متابعات كثيرة، منها عن: عامر ابن شراحيل عند النسائي، كتاب الوصايا رقم (٣٦٣٦)، وهب بن كيسان عند النسائي رقم (٣٦٤٠)، عمار ابن أبي عمار عند النسائي رقم (٣٦٣٩)

^(١١٣) تهذيب الكمال (١٣٩/١)

^(١١٤) هدي الساري ص (٣٨٨)

^(١١٥) هدي الساري ص (٤٦٠)

^(١١٦) انظر ص (٣٣٦)

وأما في التقريب فقال الحافظ: (مقبول من الثالثة)^(١١٨).

ولم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً عن أحد من المتقدمين، ولذا قال ابن القطان لا يعرف حاله .
وابن القطان - على كل حال - يرى أن حديث مجهول الحال : حسن ، لا صحيح ، ولا ضعيف ، فقد قال: (الحسن : ماله من الحديث منزلة بين منزلي: الصحيح والضعيف .
ويكون الحديث حسناً هكذا : إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه، وثقه قوم وضعفه آخرون ، ولا يكون ماضعاً به جرحاً مفسراً ، فإنه إن كان مفسراً ، قدم على توثيق من وثقه، فصار به الحديث ضعيفاً، وإما بأن يكون أحد رواته : إما مستوراً ، وإما مجهول الحال).^(١١٩)

ويظهر أن مرويات إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله المخزومي مستقيمة ، ومما يدل على ذلك:

١- أن أحداً من صنف في الضعفاء لم يذكره ، فلم يذكره ابن عدي في الكامل ، ولا الذهبي في الميزان ، ولا غيرهما .

٢- أن ابن حبان ذكره في الثقات^(١٢٠) ، كما أن مغلطاي^(١٢١) قال عنه : (قال ابن خلفون : هو ثقة ، مشهور . وصحح الحاكم حديثه في مستدركه).^(١٢٢)

٣- روايته المستقيمة لهذا الحديث عن جابر .

٤- أنه من التابعين ، بل إن جميع مروياته هي عن الصحابة ، وأكثرهم من أقرابه أيضاً

^(١١٧) انظر الثقات (٦/٦)

^(١١٨) التقريب (ص ٩١ ، رقم ٢٠٥)

^(١١٩) بيان الوهم والإيهام (١٣/٤)

^(١٢٠) الثقات (٦/٦)

^(١٢١) هو: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري الخنفي : إمام حافظ بارع ، من أئمة عصره البارزين ، (ت: ٧٦٢هـ) .

انظر ترجمته في لفظ الألفاظ ص (١٣٣)

^(١٢٢) الإكمال لمغلطاي (١/الورقة: ٥٢ب)

، فقد روى عن جده عبدالله ، وعن أمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وعن خالته عائشة أم المؤمنين .

د- تعدد الرواة عنه وإمامة بعضهم: فقد ذكر المزي^(١٢٣) سبعة من الرواة عنه، منهم: أبو حازم ، والزهري ، وابنيه إسماعيل وموسى ، وغيرهم .

ويظهر أن الحافظ في دفاعه عن رجال البخاري -في هدي الساري- يعتبر إيراد ابن حبان للراوي الذي رمي بالجهالة في كتابه "الثقات" كافيا في دفع الجهالة عنه، فهو عنده توثيق معتبر، هذا ما يشير إليه صنيعة في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن السابقة^(١٢٤)، وكذا صنيعة في ترجمة أحمد بن عاصم من هدي الساري^(١٢٥)، وكذا صنيعة في ترجمة محمد بن الحكم المروزي^(١٢٦) ، حيث جعل إيراد ابن حبان له في الثقات دليلا على معرفته به .

وصنيعة هنا يخالف صنيعة في كتبه الأخرى، فقد ذكر في كتبه الأخرى أن ابن حبان يوثق المجاهيل، ووصف مذهب ابن حبان هذا بأنه مذهب عجيب .

فقال في لسان الميزان: (قال ابن حبان : من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السير . ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبولا الرواية ، إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، هذا حكم المشاهير من الرواة . فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متزكون على الأحوال كلها . قلت - القائل ابن حجر - : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه : مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه . وهذا مسلك ابن حبان في كتاب

^(١٢٣) انظر تهذيب الكمال (١٣٣/٢)

^(١٢٤) انظر ترجمته في ص(٣٣٦)

^(١٢٥) انظر ترجمته في ص(٣٢٩)

^(١٢٦) انظر ترجمته في ص(٣٤٥)

الثقات الذي ألفه ، فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون . وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة . ولكن جهالة حاله باقية عند غيره .

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ماغاب عنهم^(١٢٧).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة أيوب- الراوي عن أبيه عن كعب- من لسان الميزان:(مجهول انتهى . ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه مهدي بن ميمون لأدري من هو، ولا ابن من هو . وهذا القول من ابن حبان يؤيد مذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة، ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً ، هذه قاعدته، وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي وغيرهما).^(١٢٨)

ونص قول ابن عبد الهادي الذي أشار إليه الحافظ قول ابن عبد الهادي في ردّه على السبكي:(قوله)-(أي السبكي)- إن هارون بن قزعة ذكره ابن حبان في الثقات: ليس فيه ما يقتضي صحة الحديث الذي رواه ولا قوته ، وقد علم أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم ، وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال في الطبقة الثالثة: سهل يروي عن شداد بن الهاد ، روى عنه أبو يعقوب، ولست أعرفه ولا أدري من أبوه . هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب الثقات ونص على أنه لا يعرفه . وقال أيضاً : حنظلة شيخ يروي المراسيل ، لأدري من هو ، روى ابن المبارك عن

^(١٢٧) لسان الميزان (١/ ١٤ - ١٥)

^(١٢٨) لسان الميزان (١/ ٤٩٢)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٤٠﴾

إبراهيم بن حنظلة عن أبيه . هكذا ذكره لم يزد .

وقال أيضا : الحسن أبو عبد الله شيخ يروي المراسيل ، روى عنه أيوب النجار لأدري من هو ولا ابن من هو .

وقال أيضا : جميل شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة ، روى عنه عبد الله بن عون ، لأدري من هو ولا ابن من هو .

وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقا كثيرا من هذا النمط ، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله ، وينبغي أن يتنبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل . مجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق ، على أن ابن حبان قد اشترط في الاحتجاج بخبر من يذكره في هذا الكتاب شروطا ليست موجودة في هذا الخبر الذي رواه هارون ، فقال في أثناء كلامه : والعدل من لم يعرف منه الجرح ، إذ الجرح ضد التعديل فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده ، إذ لم يكلف الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم .

هذه طريقة ابن حبان في التفرقة بين العدل وغيره وقد وافقه عليها بعضهم وخالفه الأكثرون ، وليس المقصود هنا تحرير الكلام على هذا ، وإنما المراد التنبيه على اصطلاح ابن حبان وطريقته) . (١٢٩)

فابن حبان يذكر في كتابه "الثقات" المجهولين ، ويقبل مروياتهم ، إذا توافرت الشروط التي ذكرها ، وأما إذا لم تتوافر فلا يعتد بها . (١٣٠)

فعلى هذا فيأمر ابن حبان للمجهولين في كتابه الثقات لا يخرجهم من الجهالة عند الحافظ ابن حجر ، على ضوء كلامه في لسان الميزان المذكور آنفا .

(١٢٩) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: (١٣٨-١٤٠)

(١٣٠) وقد بين ابن حبان منهجه في الرواة الذين ذكرهم في كتابه الثقات في المقدمة (١٣/١)

ومن الأمثلة على عدم اعتداد الحافظ لإيراد ابن حبان للراوي في كتابه "الثقات" لدفع الجهالة عنه، ماجاء في ترجمة أبي سلمة الجهني من لسان الميزان ، حيث قال الحافظ ابن حجر: (والحق أنه مجهول الحال ، وابن حبان يذكر أمثاله في الثقات ، ويحتج به في الصحيح إذا كان مارواه ليس بمنكر).^(١٣١)

وقال في ترجمة سيف أبي محمد - بعد أن نقل عن ابن حبان أنه: مقبول الرواية، إذالم يخالف الثقات، مع تصريح ابن حبان بأنه :لايعرف أباه - : (وهذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول).^(١٣٢)

وقد نبّه الذهبي على أن ابن حبان يذكر في كتابه "الثقات" المجهولين ، فقال في ترجمة عمارة بن حديد من الميزان: (عمارة مجهول، كما قال الرازيان، ولا يُفْرَحُ بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف)^(١٣٣).

وقال في ترجمة عبدالله بن نافع: (ماعلمت عنه راويا سوى الحكم بن عتيبة، وثقه ابن حبان على قاعدته).^(١٣٤) وقال في ترجمة عبدالرحمن بن مسعود ابن نياز: (لايعرف، وقد وثقه ابن حبان على قاعدته).^(١٣٥)

٢- دفع جهالة العين برواية اثنين فأكثر من الثقات عن الراوي:

كما أن الحافظ نفى جهالة العين عن الراوي لأنه قد روى عنه أكثر من راو من الثقات، ومن هؤلاء:

^(١٣١) لسان الميزان (٥٦ / ٧)

^(١٣٢) لسان الميزان (١٣٤ / ٣)

^(١٣٣) الميزان (١٧٥ / ٣)

^(١٣٤) الميزان (٥١٣ / ٢)

^(١٣٥) الميزان (٥٨٩ / ٢)

١- أسامة بن حفص المدني^(١٣٦):

نقل المزني عن اللالكائي أنه رماه بالجهالة^(١٣٧)، وكذا قد ضعفه الأزدي^(١٣٨).

وبسبب جرح اللالكائي والأزدي ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم،

فقال: (أسامة بن حفص المدني: ضعفه الأزدي، وقال أبو القاسم اللالكائي:

مجهول. قلت: له في الصحيح حديث واحد في الذبائح. بمتابعة أبي خالد الأحمر،

والطفاوي. وقرأت بخط الذهبي في ميزانه: ليس بمجهول، فقد روى عنه أربعة).^(١٣٩)

وقال أيضا: (ضعفه الأزدي، وليس بمرضي، وجهله اللالكائي وقد عرفه غيره).^(١٤٠)

وقد ردّ الذهبي على الأزدي و اللالكائي، فقال: (صدوق، ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا

حجة، وقال اللالكائي: مجهول. قلت: روى عنه أربعة).^(١٤١)

وكلام اللالكائي يدل على أنه يرى جهالته جهالة عين، ولذا ردّ عليه الذهبي بأنه قد

روى عنه أربعة نلفيا عنه جهالة الحال.

^(١٣٦) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٣٢/٢). روى عن: عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، وهشام ابن

عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري. روى عنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، ومحمد بن الحسن بن زبالة

المخزومي، وأبو ثابت محمد بن عبد الله المدني، ويحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة. روى له البخاري حديثا

واحدا عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: (أن ناسا يأتونا باللحم... الحديث انظر صحيح البخاري

، كتاب الذبائح: باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، حديث رقم (٥٥٠٧)، ونص الحديث: (أن قوما قالوا للبي - صلى الله

عليه وسلم- أن قوما يأتونا باللحم لاندري ذكر اسم الله عليه أم لا، فقال: سموا عليه أنتم، وكلوه. قالت: وكانوا

حديثي عهد بالكفر). وقد تابعه الدارودي في صحيح البخاري، كتاب الذبائح: باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، حديث

رقم (٥٥٠٧)، وأبو خالد الأحمر في كتاب التوحيد، حديث رقم (٧٣٩٨)، والطفاوي انظر الصحيح كتاب البيوع

: باب من لم ير الوساس ونحوها من المشبهات، رقم (٢٠٥٧).

^(١٣٧) انظر تهذيب الكمال (٣٣٣/٢)

^(١٣٨) انظر ميزان الاعتدال (١٧٤ / ١)

^(١٣٩) هذي الساري ص (٣٨٩)

^(١٤٠) هذي الساري ص (٤٦٠)

^(١٤١) الميزان (١٧٤/١)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفي الجهالة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٤٣﴾

وقال الذهبي أيضاً: (صدوق، مقل، سمع عبيد الله بن معمر، ضعفه الأزدي)^(١٤٢).
وقد أخذ ابن حجر بقول الذهبي ، فقال : (صدوق ، ضعفه الأزدي بلا حجة) .^(١٤٣)
وقال أيضاً : (هو شيخ لم يزد البخاري في التاريخ في تعريفه على ما في هذا الإسناد ، وذكر غيره أنه روى عنه أيضاً يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة ، ولم يحتج البخاري بأسامة هذا ، لأنه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفراوي وغيره) .^(١٤٤)
وقد ذكر له المزي أربعة شيوخ ، ومثلهم من الرواة عنه ، ثم قال: (لم يذكره) - (أي البخاري) - في تاريخه ، ولا ذكره عبدالرحمان بن أبي حاتم في كتابه .
وقد تابعه في رفعه عن هشام بن عروة أيضاً رجلان كبيران : عبدالرحيم بن سليمان ، ويونس بن بكير، ورفع عبدالوهاب بن عطاء الخفاف في كتبه أيضاً عن هشام ، وهو في الموطأ موقوف .
هذا معنى ما ذكره الحافظ أبو القاسم الطبري اللالكائي، وذكر أنه مجهول) .^(١٤٥)
ونعقب ابن حجر اللالكائي بكونه مذكوراً في تاريخ البخاري الكبير، فقال: (كذا قال اللالكائي ، وقد ذكره البخاري في تاريخه^(١٤٦) في آخر باب من اسمه أسامة) .^(١٤٧)
ويظهر أن النسخة التي اعتمد ها اللالكائي من التاريخ الكبير ، ليس فيها ترجمة أسامة بن حفص ، ولعلها تكون من النسخ التي أخرجها البخاري أولاً ، ثم زاد البخاري ترجمة أسامة بن حفص فيما بعد .

^(١٤٢) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤٠، رقم: ٢٥)

^(١٤٣) التقريب (ص: ٩٨، رقم: ٣١٤)

^(١٤٤) فتح الباري (٦٣٤/٩)

^(١٤٥) تهذيب الكمال (٣٣٣/٢)

^(١٤٦) انظر التاريخ الكبير (٢٣/٢، رقم: ١٥٦٣)

^(١٤٧) تهذيب التهذيب (٢٠٦/١)

وقد ترجم له الباجي ضمن رجال البخاري^(١٤٨)، ولم يقل أو ينقل فيه شيئاً، كما ذكره ابن الجوزي في الضعفاء^(١٤٩)، وكذا الذهبي في الكاشف ولم يحكم عليه^(١٥٠).

ولم يذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولا العجلي في الثقات، ولا ابن حبان، ولا في الثقات، ولا في المجروحين، وأما حاله فأرى أنه مستور، والله أعلم.

٢- عباس بن الحسين القنطري، أبو الفضل البغدادي (ت: ٢٤٠ هـ)^(١٥١):

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (كان ثقة، سألت أبي عنه، فذكره بخير).^(١٥٢)

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.^(١٥٣)

ورماه أبو حاتم بالجهالة، فقال ابن أبي حاتم: (عباس بن الحسين، أبو الفضل البصري: سمع مبشر بن إسماعيل، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول).^(١٥٤)

وبسبب جرح أبي حاتم ذكره الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، فقال مدافعا عنه: (عباس بن الحسين القنطري: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: مجهول. قلت: إن أراد العين فقد روى عنه البخاري، وموسى بن هارون الحمال، والحسن ابن على

^(١٤٨) انظر التعديل والتجريح (٤٠٠/١)

^(١٤٩) الضعفاء (٩٥/١)

^(١٥٠) الكاشف (٥٧/١ رقم ٢٦٠)

^(١٥١) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٠٧/١٤). روى عن: أبي أسامة حماد بن أسامة، وسعيد بن مسلم الأموي، ومبشر بن إسماعيل الحلبي، ويحيى بن آدم. روى عنه: البخاري، والحسن بن علي بن شبيب المعمرى، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبيد القنطري، وموسى بن هارون الحافظ.

وقد أخرج له البخاري حديثين: أحدهما في كتاب التهجد برقم (١١٥٢)، وتوبع شيخه في نفس النوصع، والآخر: في كتاب المغازي برقم (٤٠٢٩)، وتوبع متابعة ناقصة عند البخاري برقم (٣٤٨١)، قال أخافظ: (له في الصحيح حديثان، قرنه في أحدهما، وتوبع في الآخر). هدي الساري ص (٤١٢)

^(١٥٢) المصدر السابق.

^(١٥٣) الثقات (٥١١/٨)

^(١٥٤) الجرح والتعديل (٢١٥/٦)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٤٥﴾

نعمري . وغيرهم . وإن أراد الخال فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال : سألت أبي عنه ، فذكره بخير . له في الصحيح حديثان ، قرنه في أحدهما ، وتويع في الآخر . (١٥٥)

وقال أيضا : (جهله أبوحاتم ، وعرفه غيره) . (١٥٦) وقال في التقريب : (ثقة) . (١٥٧)
وقال الذهبي - بعد أن نقل تجهيل أبي حاتم له - : (بل هو صدوق ، روى عنه موسى ابن هارون ، وعبد الله بن أحمد ، وقال : ثقة) . (١٥٨)
وهكذا يظهر أن عباس بن الحسين ثقة ، وليس بمجهول .
ونبه الحافظ ابن حجر في تراجمه أخرى إلى أن الراوي المتكلم فيه قد روى عنه أكثر من راوٍ . (١٥٩)

٣- دفع جهالة العين بكون الراوي من شيوخ البخاري:

الحافظ يعتبر رواية البخاري عن شيخ من شيوخه سببا كافيا لنفي جهالة العين عنه وإن لم يرو عنه غير البخاري، فقد دافع الحافظ عن بعض شيوخ البخاري الذين رموا بجهالة العين مؤكدا أن معرفة البخاري بهم تخرجهم من الجهالة ، كما وقع في ترجمة محمد بن الحكم المروزي، أبو عبد الله الأحول (ت: ٢٢٣هـ) (١٦٠) الذي رماه أبوحاتم

(١٥٥) هدي الساري ص (٤١٢)

(١٥٦) هدي الساري ص (٤٦٢)

(١٥٧) التقريب (ص: ٢٩٢ ، رقم ٣١٦٥)

(١٥٨) الميزان (٢/ ٣٨٣)

(١٥٩) كما في ترجمة محمد بن أبي القاسم هدي الساري (٤٤٢)، ويونس بن أبي الفرات هدي الساري ص (٣٩٨)،
وبيان بن عمرو البخاري هدي الساري ص (٣٩٣) .

(١٦٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٥/ ٨٨) . وقد روى عن : النضر بن شميل . روى عنه : البخاري . أخرج له البخاري في صحيحه في موضعين : في كتاب المناقب حديث رقم (٣٥٩٥) ، وتويع متابعة ناقصة حديث رقم (٣٥٩٥) . في كتاب الطب ، حديث رقم (٥٧٥٧) تويع عليه متابعة ناقصة برقم (٥٧١٧) .

بالجهالة، فقال: (مجهول).^(١٦١)

فترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، فقال: (من شيوخ البخاري، لم يعرفه أبوحاتم فقال: إنه مجهول. قلت: قد عرفه البخاري، وروى عنه في صحيحه في موضوعين، وعرفه ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات^(١٦٢)). (١٦٣)

وقال أيضا: (جهله أبوحاتم، وعرفه غيره).^(١٦٤) وقال في التقريب: (ثقة فاضل).^(١٦٥) وقد أثنى عليه من المتقدمين: الخلال، قال ابن حجر: (ذكره أبو يعلى الفراء في كتاب الطبقات، ونقل عن الخلال أنه قال: كان قد سمع من أبي عبد الله، ومات قبله، ولا أعلم أحدا أشد فهما من محمد بن الحكم الأحول فيما سأل بمناظرة واحتجاج وحفظ. وكان أبو عبد الله يبوح إليه بالشيء من الفتيا لا يبوح به لكل أحد، وكان خاصا بأبي عبد الله مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين).^(١٦٦)

وقال الذهبي عنه: (صدوق، ما علمت أحدا روى عنه غير البخاري، وقال أبو حاتم: مجهول).^(١٦٧) وعلى فرض أنه مجهول، فالبخاري إنما أخرج له متابعة.^(١٦٨) ومامن شك أن رواية مثل الإمام البخاري مما ينفي عن الراوي جهالة العين، لأنه إمام

^(١٦١) الجرح والتعديل (٢٣٦/٧)

^(١٦٢) ترجم ابن حبان في الطبقة الرابعة من الثقات لراوا اسمه: محمد بن الحكم بن أعين المزوي، وقال: (يروي عن أبي نعيم والعراقيين، وكان راويا للوليد بن مسلم، حدثنا عنه الحسين بن محمد بن مصعب). الثقات (١٣٤/٩)

^(١٦٣) هدي الساري ص (٤٣٨)

^(١٦٤) هدي الساري ص (٤٦٣)

^(١٦٥) التقريب (ص: ٤٧٤، رقم ٥٨٢٧)

^(١٦٦) التهذيب (١٢٤/٩)

^(١٦٧) الميزان (٥٢٧/٣)

^(١٦٨) انظر حاشية رقم (١٦٠)

بصير في علم الرجال، بل هو من كبار أئمة علماء الجرح والتعديل، فإذا كان قد لقيه، وسمع منه، فقد عرفه .

ويظهر أن مذهب ابن حجر انتفاء جهالة العين عن الراوي برواية أحد الأئمة، فقد قال في ترجمة أحمد بن يحيى الحراني من تهذيب التهذيب: (قال الذهبي في الطبقات: لا يعرف، قلت: بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله توثيقه له) (١٦٩).

وقال في ترجمة سعدان بن سعد الليثي من لسان الميزان: (يَبْضُ له ابن أبي حاتم مجهول انتهى. وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو الحسن: يروي عن أشعث، روى عنه يحيى بن معين. قلت: يكفيه رواية ابن معين عنه). (١٧٠)

وقد أشار الذهبي إلى نحو ذلك، فقال: (قولهم: مجهول، لا يلزم منه جهالة عينه، فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به، وإن كان المنفرد عنه من كبار الأئمة، فأقوى لحاله، ويحتاج بمثله جماعة، كالنسائي، وابن حبان). (١٧١)

٤- دفع الجهالة باجتماع التوثيق ورواية أكثر من ثقة عن الراوي:

كثيرا ما ينفي الحافظ ابن حجر الجهالة عن رجال البخاري ببيان أن الراوي قد روى عنه أكثر من راو، كما أنه قد وثق من قبل نقاد آخرين، ومن هؤلاء:

١- محمد بن أبي القاسم الطويل الكوفي (١٧٢):

(١٦٩) تهذيب التهذيب (١/ ٨٩)

(١٧٠) لسان الميزان (٣/ ١٥)

(١٧١) الموقظة ص (٧٩)

(١٧٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٠٥). روى عن: عبدالله بن سعيد بن جبير، وأخيه عبدالملك ابن سعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وأبيه أبي القاسم. روى عنه: أبو أسامة حماد بن أسامة، وعبدالرحيم بن سليمان، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

الباب الثاني: الفصل الأول: نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٤٨﴾

نقل البخاري عن ابن المديني عدم معرفته بمحمد بن أبي القاسم ، فقال البخاري: قال علي: لا أعرف محمد بن أبي القاسم، وقال علي: هو حديث حسن^(١٧٣) (١٧٤).

وقد دافع عنه الحافظ ابن حجر بكونه قد روى عنه ثلاثة، كما أنه معروف بالثقة عند نقاد آخرين، فقال: (محمد بن أبي القاسم الطويل الكوفي : وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال ابن المديني: لا أعرفه . قلت : روى عنه ثلاثة ، وليس له في البخاري سوى حديث ابن عباس في قصة تميم الداري وعدي بن بدء) .^(١٧٥)

وقال الحافظ ابن حجر أيضا : (لم يعرفه ابن المديني ، وعرفه غيره) .^(١٧٦) وقد تبع البخاري شيخه ابن المديني في عدم معرفته بمحمد بن أبي القاسم، جاء عنه ذلك من ثلاث روايات:

أ- فقد نقل عنه عمر بن محمد بن بُجَيْر^(١٧٧) أنه قال: (لأعرف محمد بن أبي القاسم كما أشتهي . قيل له : رواه غير محمد بن أبي القاسم ؟ قال: لا . قال: وكان علي ابن عبد الله يستحسن هذا الحديث حديث محمد بن أبي القاسم . قال: وروى عنه

أخرجه له البخاري حديثا واحدا أخرجه البخاري في كتاب الوصايا : قول الله عز وجل : يا أيها الذي آمنوا شهادة بينكم (٤٠٩/٥ ، رقم : ٢٧٨٠ . فقال : (وقال لي علي بن عبد الله . . .) ثم ساق إسناد الحديث وأخرجه الترمذي (٣٠٦٠) في التفسير وقال : حسن غريب ، ونقل المزني في تهذيب الكمال : (٣١٢/١٨) عنه قوله فقط : (غريب) ، وأخرجه أبو داود في الأفضية (٣٦٠٦) ، وابن جرير في تفسيره (١١٥/٥) .^(١٧٣) يعني به الحديث الذي رواه عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، وهو الحديث الذي أخرجه له البخاري، وقد ذكرته في الحاشية رقم (١٧٢)

^(١٧٤) تهذيب الكمال (٣١٢/١٨)

^(١٧٥) هدي الساري ص (٤٤٢)

^(١٧٦) هدي الساري (٤٦٣)

^(١٧٧) هو: عمر بن محمد بن بُجَيْر الحمداني، أبو حفص السمرقندي، قال عنه الذهبي: (الإمام الحافظ الثبت الجوال، محدث ما وراء النهر، كان من أوعية العلم) . (ت: ٣٢١ هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٠٢/١٤)

أبو أسامة إلا أنه غير مشهور). (١٧٨)

ب، ج - ورؤي هذا القول عن البخاري من طريق الفربري^(١٧٩)، ومن طريق النسفي^(١٨٠): قال الحافظ - بعد أن نقل رواية عمر السابقة عن البخاري في التهذيب - (قد روى النسفي في روايته عن البخاري نحو هذا الكلام إلا آخره)^(١٨١).

وقال في فتح الباري: (محمد بن أبي القاسم: يقال له الطويل، ولا يعرف اسم أبيه، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم، وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرج حديثه هذا هنا. فروى النسفي عن البخاري قال: لأعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي. وفي نسخة الصنعاني: كما أشتهي، وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة: وكان علي ابن عبد الله - يعني ابن المديني - استحسنة.

وزاد في نسخة الصنعاني: أن الفربري قال: قلت للبخاري: رواد غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا، وقد روى عنه أبو أسامة أيضاً، لكنه ليس بمشهور.

وروى عمر البجلي عن البخاري نحو هذا وزاد: قيل له رواد - يعني هذا الحديث - غير محمد بن أبي القاسم؟ فقال: لا، وهو غير مشهور. قلت - القائل ابن حجر - وماله في البخاري ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد بن جبير غير هذا الحديث الواحد^(١٨٢). ومع أن ابن المديني والبخاري لم يعرفا محمد بن أبي القاسم، إلا أنه قد

^(١٧٨) تهذيب الكمال: (٣٠٦/٢٦)

^(١٧٩) هو: محمد بن يوسف بن مضر أبو عبد الله الفربري، وروي الصحيح عن البخاري، قال عنه الذهبي: (المحدث الثقة

العام). (ت: ٣٢٠ هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٠/١٥)

^(١٨٠) هو: إبراهيم بن معتل بن الحجاج، أبو إسحاق النسفي، من رواة صحيح البخاري عنه، قال عنه الذهبي: (الإمام

الحافظ الفقيه القاضي، كان فقيهاً مجتهداً). (ت: ٢٩٥ هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٣/٤٩٣)

^(١٨١) التهذيب (٤٠٨/٩ - ٤٠٩)

^(١٨٢) فتح الباري (٥/٤١٠)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٥٠﴾

وثق من قبل كبار النقاد، فقد وثقه يحيى بن معين^(١٨٣)، وأبو حاتم^(١٨٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٨٥)، ورجح الحافظ في التقریب كونه ثقة^(١٨٦).

وذكره الذهبي في الميزان، ونقل قول ابن المديني: (لا أعرفه) . وتعقبه بقوله: (قلت: روى عنه يحيى بن أبي زائدة، وأبو أسامة)^(١٨٧) وقال في الكاشف: (وثق)^(١٨٨).

وقد نص على رواية هذين عنه البخاري^(١٨٩)، وزاد ابن أبي حاتم راويا ثالثا عنه، وهو عبدالرحيم بن سليمان، نقل ابن أبي حاتم ذلك عن أبيه^(١٩٠).

وقد ذكر الباجي محمد بن أبي القاسم في كتابه التعديل والتجريح، ولم يذكر شيئا عن حاله^(١٩١).

وعلى كل البخاري لم يحتج به، بل أخرج له بصيغة التعليق، لكن اختلف العلماء في تحديد ما إذا كان هذا الحديث معلقا بصيغة الموصول أم لا؟

فيرى المزي أن البخاري أخرجه معلقا، قال: (روى له البخاري تعليقا)^(١٩٢)، وقال في ترجمة عبدالملك بن سعيد بن جبير شيخ محمد بن أبي القاسم: (روى له البخاري في

^(١٨٣) الإخراج والتعديل (٦٦ / ٨)

^(١٨٤) أنقله المزي في تهذيب الكمال (٣٠٦ / ٢٦)

^(١٨٥) الثقات (٣٦ / ٩)

^(١٨٦) انظر التقریب: (ص ٥٠٣ ، رقم ٦٢٣١)

^(١٨٧) الميزان (١٤ / ٤)

^(١٨٨) الكاشف (٨٠ / ٣) رقم ٥٢٠١

^(١٨٩) التاريخ الكبير (٢١٥ / ١)

^(١٩٠) الإخراج والتعديل: (٦٦ / ٨)

^(١٩١) التعديل والتجريح (٦٩٠ / ٢)

^(١٩٢) تهذيب الكمال (٣٠٦ / ٢٦)

نشواهد، وأبوداود والترمذي حديثا واحدا^(١٩٣). يعنى الحديث الذي رواه عنه محمد ابن أبي القاسم.

وقد خالف المزي ابن حجر، فرى في التهذيب أنه ليس متعلق، قال: (الحديث الذي أخرجه له البخاري قال فيه : قال لي علي بن عبد الله ، فهذا ليس متعلقا قطعا ، فكان ينبغي أن لا يرقم عليه - أي المزي - علامة التعليق) .^(١٩٤)

وفي فتح الباري ذكر الحافظ ابن حجر اختلاف الرواة عن البخاري في كيفية روايته لهذا الحديث، فقال: (قوله- أي البخاري-: وقال لي علي بن عبد الله: أي ابن المديني، كذا لأبي ذر والأكثر ، وفي رواية النسفي: وقال علي .

بخذف المحوارة ، وكذا جزم به أبو نعيم ، لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال: حدثنا علي بن المديني^(١٩٥) وهذا مما يقوي ماقرته غير مرة من أنه يُعبر بقوله: وقال لي . في الأحاديث التي سمعها ، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر، أو حيث تكون موقوفة ، وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل^(١٩٦) .

فالاختلاف الواقع هنا هو من الرواة عن البخاري، فقال بعضهم : (قال علي) متعلقا، وقال آخرون : (قال لي علي) متعلقا بصيغة الموصول .

وقد ساق حديث محمد بن أبي القاسم ابن كثير في تفسيره، ثم قال : (وقد ذكر هذه القصة مرسله غير واحد من التابعين، منهم: عكرمة ، ومحمد بن سيرين ، وقتادة، ومجاهد، والحسن، والضحاك ، وهذا يدل على اشتهاها في السلف وصحتها) .^(١٩٧)

^(١٩٣) انصدر السابق (٣١٠ / ١٨)

^(١٩٤) التهذيب (٣٩٤ / ٦)

^(١٩٥) انثبت في المصنوع من التاريخ الكبير (٢١٥ / ١) عن البخاري : (قال لنا علي .) .

^(١٩٦) فتح الباري (٤١٠ / ٥)

^(١٩٧) تفسير القرآن العظيم (١٢٧ / ٢)

وقد ساق أسانيد هذه المراسيل ابنُ جرير في تفسيره ^(١٩٨).

ومن رواها موصلة عن ابن عباس: الكلبي ^(١٩٩)، لكن ضعف الإسناد الترمذي، ونقل عن البخاري تضعيف هذه الرواية ^(٢٠٠)، والكلبي متهم بالكذب ^(٢٠١)، فسندها ضعيف جدا لا يعتد به، فلم يروها التابعون المفسرون من أصحاب ابن عباس إلا مرسله، ولم يذكروا ابن عباس، فليس للحديث طريق صحيح سوى رواية محمد بن أبي القاسم التي أخرجها البخاري، ومحمد ثقة.

والخلاصة: أن ابن المديني والبخاري أشارا إلى عدم معرفتهما بمحمد بن أبي القاسم، مع تقويتهم لحديثه بوصفه بالحسن، وقد أثبت الحافظ ابن حجر أن محمد بن أبي القاسم معروف وموثق من قبل آخرين هم من كبار النقاد، وعلى هذا فمحمد بن أبي القاسم مقبول الرواية، مع أن البخاري قد احتسأط فلم يخرج حديث محمد بن أبي القاسم في الأصول.

٢- بيان بن عمرو البخاري، أبو محمد العابد (ت: ٢٢٢ هـ) ^(٢٠٢):

تكلم فيه أبو حاتم، ورماده بالجهالة حيث قال: (هو شيخ مجهول، والحديث الذي رواه

^(١٩٨) تفسير ابن جرير (١١٦/٥ و ١١٧).

^(١٩٩) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب: ومن سورة المائدة (٢٤١/٥)، رقم: ٣٠٥٩، وابن جرير في تفسيره (١١٦/٥).

^(٢٠٠) جامع الترمذي (٢٤١/٥).

^(٢٠١) انظر التقريب (ص ٤٧٩، رقم ٥٩٠١).

^(٢٠٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٠٥/٤). روى عن: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وسام بن نوح، والنضر بن شميل. روى عنه: البخاري، وأبو زرعة، والحسين ابن عمرو البخاري، وليث بن يحيى الشيباني.

وقد أخرج له البخاري في صحيحه أحاديثه، منها: في كتاب التهجيد، حديث رقم (١١٦٩). وكتاب الحج، حديث رقم (١٥٨٦). وكتاب الأنبياء، حديث رقم (٣٣٥٥). وكتاب المغازي، حديث رقم (٤٣٩٧).

عن سالم بن نوح حديث باطل^(٢٠٣) . (٢٠٤)

وقد نفى عنه الحافظ ابن حجر الجهالة، فقال: (بيان بن عمرو البخاري العابد: شيخ البخاري، أثنى عليه ابن المديني، ووثقه ابن حبان، وابن عدي، وقال أبو حاتم: مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل. قلت: ليس بمجهول من روى عنه البخاري، وأبو زرعة، وعبيد الله بن واصل، ووثقه من ذكرنا، وأما الحديث فالحعدة فيه على غيره لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف).^(٢٠٥) وقال أيضا: (جهله أبو حاتم، وعرفه غيره).^(٢٠٦)

أقول: جرحه أبو حاتم من وجهين: الأول: أنه مجهول. والثاني: روايته لحديث باطل. وقد أجاب الحافظ بأن جهالة العين منتفية عنه برواية هؤلاء الأئمة، وهو كما قال. وأما جهالة الحال فلم أجد أحدا من أئمة الجرح والتعديل نص على توثيقه، سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات.^(٢٠٧)

وأما المتأخرون فقد قال الذهبي - بعد إيراد قول أبي حاتم - : (الآفة من غيره، وإلا فهو صدوق).^(٢٠٨)

وقد حكم الحافظ ابن حجر على بيان بأنه صدوق، فقال في التقريب: (صدوق جليل)^(٢٠٩)، وقال في تهذيب التهذيب: (جهالة بيان ارتفعت برواية هؤلاء عنه،

^(٢٠٣) وأيضاً الحديث هو: (الصابر: الصابر عند الصدمة الأولى). أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة سالم بن نوح (١١٨٥/٣). وقد تابعه عليه حنش بن حرب الخراساني عن سالم بن نوح عند ابن عدي.

^(٢٠٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٥)

^(٢٠٥) هدي الساري ص (٣٩٣)

^(٢٠٦) هدي الساري ص (٤٦١)

^(٢٠٧) انظر الثقات (٨/ ١٥٥)

^(٢٠٨) الميزان (١/ ٣٥٧)

^(٢٠٩) التقريب (ص: ٢٢٩، رقم: ٧٩١)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفى الجهنانة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٥٤﴾

وعدالته ثبتت أيضا، والحديث لم ينفرد به ، فقد قال الدارقطني: إنه تابعه عليه حنش ابن حرب الخراساني عن سالم بن نوح ، وكذا قال ابن عدى في ترجمته سالم ابن نوح).^(٢١٠)

وابن عدى لم يوثقه كما يظهر من عبارته، وكذا ابن المديني لم يثن عليه ، بل استغرب بعض حديثه، قال ابن عدى: (تفرد عن البصريين بغير حديث، وهو عالم جليل ، واستغرب علي بن المديني من حديثه عن البصريين غير حديث ، وقال : ليس هذا عندنا بالبصرة).^(٢١١)

وقال ابن عدى في الكامل بعد أن ساق حديثه المنكر: (قال البخاري : ذكرته لعلي ابن المديني. فقال: ليس هذا الحديث عندنا بالبصرة).

ثم قال ابن عدى : (وهذا لم يحدث به عن سالم بن نوح غير أهل بخارى : بيان ابن عمرو. وحنش بن حريث بخاريان ، وما أعلم حدث به عن سالم غيرهما)^(٢١٢).

فظهر أن استغراب ابن المديني إنما هو لحديثه الذي رواه عن سالم فقط ، وليس لغيره، وسام فيه ضعف، قال ابن معين : (ليس بشيء).^(٢١٣) وقال أبو حاتم : (لا يحتج به).^(٢١٤) وقال النسائي : (ليس بالقوي).^(٢١٥)

والعهدة في هذا الحديث على سالم ، فقد ضاع كتابه فما وجدته إلا بعد أربعين سنة، وقد حدث أهل بخارى بمناكير^(٢١٦).

^(٢١٠)تهذيب التهذيب (٥٠٧/١)

^(٢١١)أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح ص(٩٥)

^(٢١٢)الكامل (١١٨٥/٣)

^(٢١٣)الكامل (١١٨٣/٣)

^(٢١٤)ميزان الاعتدال (١١٣/٢)

^(٢١٥)ميزان الاعتدال (١١٣/٢)

^(٢١٦)انظر المصدر السابق

وبيان بن عمرو صدوق. كما قال الذهبي وابن حجر، وروايته الصحيحة التي أخرجها البخاري تدل على ذلك، فلم ينتقد منها شيء.

٥- التأكيد على أن البخاري إنما أخرج للمجهول في المتابعات:

ومع دفع الحافظ ابن حجر الجهالة عن بعض من رمي بها من رجال البخاري، فقد كان يؤكد على أن البخاري لم يحتج بهم، وإنما أخرج لهم في المتابعات والشواهد أحاديث قليلة، ومن هؤلاء: الحكم بن عبد الله الأنصاري، أبو النعمان البصري^(٢١٧):

رماه أبو حاتم بالجهالة فقال - لما سأله ابنه عنه -: (مجهول).^(٢١٨)

ولم يذكر أبو حاتم من الرواة عن الحكم بن عبد الله الأنصاري سوى راو واحد، وهو محمد بن المثني، ولعل هذا هو سبب تجهيله له.

وكذا تكلم فيه ابن عدي، فذكره في كتابه الكامل في الضعفاء، وذكره ثلاثة أحاديث منكورة، وقال: (لا يتابعه عليها أحدا).^(٢١٩)

وبسبب هذه الجروح ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، فقال: (الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصري: قال الذهلي: كان ثبثا في شعبة، عاجله الموت. وقال ابن عدي: له مناكبر لا يتابع عليها. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: مجهول. قلت: ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات، ووثقه الذهلي، ومع ذلك فليس له في البخاري سوى حديث واحد في الزكاة أخرج عنه أبي قدامة عنه عن شعبة^(٢٢٠)، وأخرجه في التفسير من حديث غندر عن شعبة^(٢٢١)).^(٢٢٢)

^(٢١٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٠٤/٧). روى عن: حماد بن زيد، وشعبة، ويزيد بن زريع، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن محمد بن أبي بزة، وعبيد الله بن سعيد السرخي، وعقبة بن مكرم، ومحمد ابن مالك الغنيري، ومحمد بن المثني، ومحمد بن المنهال.

^(٢١٨) الجرح والتعديل: (١٢٢/٣).

^(٢١٩) الكامل في الضعفاء: (٦٣٢/٢).

^(٢٢٠) أخرجه البخاري في الزكاة، باب: اتقوا النار ولو بشق تمرة، انظر فتح الباري (٢٨٢/٣)، رقم: (١٤١٥).

وقال أيضا: (جهله أبوحاتم . وعرفه غيره). (٢٢٣)

وهو كما قال الحافظ ليس بمجهول العين، ولا بمجهول الحال ، فأما جهالة العين فهي منتفية عنه، فقد ذكر له المزي في تهذيب الكمال ستة من الرواة عنه. (٢٢٤)

وأما جهالة الحال، فقد قال البخاري: (حديثه معروف ، كان يحفظ). (٢٢٥) وقال عقبة بن مكرم^(٢٢٦): (كان من أصحاب شعبة الثقات). (٢٢٧) وقال ابن حبان الثقات: (كان حافظا ، ربما أخطأ)^(٢٢٨). وقال الخطيب: (كان ثقة، يوصف بالحفظ). (٢٢٩)

وقال ابن حجر: (قال الذهلي : ثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله القيسي ، وكان ثبتا في شعبة عاجله الموت ، سمعنا عبد الصمد يثبته ، ويذكره بالضبط). (٢٣٠)
ومع رد الحافظ ابن حجر لما يتعلق برّد تجهيل أبي حاتم له، فقد أكد على أن البخاري لم يحتاج به، وإنما أخرج له في المتابعات حديثا واحدا.

(٢٢١) أخرجه البخاري في التفسير باب: (الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات)، انظر فتح الباري (٣٣٠/٨)، رقم: ٤٦٦٨.

(٢٢٢) هدي الساري ص (٣٩٨)

(٢٢٣) هدي الساري ص (٣٩٨)

(٢٢٤) تهذيب الكمال (١٠٥/٧)

(٢٢٥) التاريخ الكبير (٣٤٢/٢)

(٢٢٦) هو : عقبة بن مكرم بن أفلح العمي ، أبو عبد الملك البصري: من ثقات الخديثين ، قال عنه أبوداود: (ثقة ثقة ، من ثقات الناس). (ت: ٢٤٣ هـ). انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢٠٣/٢٢٣)

(٢٢٧) الأخرج والتعدي (١٠٥/٧)

(٢٢٨) اللغات (١٩٤/٨)

(٢٢٩) تاريخ بغداد (١٠٥/٧)

(٢٣٠) تهذيب التهذيب (٤٢٩/٢)

وأما ما يتعلق بذكر ابن عدي له في الكامل ، واستنكاره لبعض أحاديثه^(٢٣١)، فلم يدفعه الحافظ هنا، وأما في التهذيب التهذيب فقوى احتمال وهم ابن عدي بلاشتباه براو آخر، فقال: (قال ابن عدي: له مناكير لا يتابعه عليها رجل، وكناه أبا مروان، ويهجس في خاطري أن الراوي عن سعيد هو أبو مروان، وهو غير أبي النعمان الراوي عن شعبة ، والله أعلم).^(٢٣٢)

أقول: بل كناه ابن عدي أيضا بأبي النعمان، فقد قال: (الحكم بن عبد الله أبو مروان البصري البزاز ، وقيل أبو النعمان ، صاحب البصري)^(٢٣٣).

والأحاديث التي ذكرها ابن عدي ليس الحمل فيها على الحكم، فأما الأول: فرواه من طريق ابن أبي بزة عن الحكم عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن أنس مرفوعا . والحمل فيه على ابن أبي بزة ، لأنه منكر الحديث^(٢٣٤)، ضعيف، قاله العقيلي^(٢٣٥). وقد قال فيه أبو حاتم: (ضعيف الحديث لأحدث عنه)^(٢٣٦).

وأما الحديثان الآخران: فالحمل فيهما على من هو دون الحكم بن عبد الله ، لأنهم انفردوا به، فالأول من رواية محمد بن مالك الطبري . والثاني: من رواية محمد بن أبي علي الفرغاني عن مسعود بن محمد الرملي عن أبيه . ولم أقف على من ترجم لهم . وقد قوى الذهبي الحكم بن عبد الله فقال عنه : (صدوق).^(٢٣٧) وقال الحافظ ابن حجر

^(٢٣١) انظر الكامل (٢/ ٦٣٢)

^(٢٣٢) التهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٠)

^(٢٣٣) الكامل (٢/ ٦٣٢)

^(٢٣٤) انظر ترجمته في الميزان (١/ ١٤٤)

^(٢٣٥) انظر الضعفاء الكبير (١/ ١٢٧)

^(٢٣٦) اخرج والتعديل (٢/ ٧١)

^(٢٣٧) الكاشف ص (١٨٢ رقم ١١٨٨)

: (ثقة له أو هام)^(٢٣٨).

ومن نبه الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري قد أخرج لهم متابعة: أسباط أبو اليسع^(٢٣٩)،
والحكم بن عبد الله البصري^(٢٤٠)، وعباس بن الحسين القنطري^(٢٤١)، إبراهيم ابن
عبدالرحمن المخزومي^(٢٤٢)، والحسين بن الحسن بن يسار^(٢٤٣)، أسامة بن حفص
المدني^(٢٤٤).

*** **

وهكذا يتضح أن الحافظ ابن حجر نفى الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري
منطلقاً من قاعدة أساسية قررها في مقدمة الفصل التاسع من هدي الساري، وهذه
القاعدة هي: أن إخراج البخاري في صحيحه لأي راو كان يقتضي أنه معروف بالثقة
عنده ، هذا إذا خرج له في الأصول .

وأما من خرج لهم في المتابعات، والتعليق، فهم أقل درجة من أولئك مع حصول اسم
الصدق لهم.^(٢٤٥)

كما أن الحافظ يرى أنه ليس هناك من رجال البخاري من يسوغ إطلاق اسم الجهالة
عليه أصلاً^(٢٤٦)، إذ ما من أحد ممن رُمي بالجهالة من رجال البخاري إلا وتجد من وثقه

^(٢٣٨)التقريب ص (١٧٥ رقم ١٤٤٧)

^(٢٣٩)انظر ذلك في حاشية رقم (٣١)

^(٢٤٠)انظر هدي الساري ص (٣٩٨)

^(٢٤١)انظر هدي الساري ص (٤١٢)

^(٢٤٢)انظر هدي الساري ص (٣٨٨)

^(٢٤٣)انظر هدي الساري ص (٣٩٨)

^(٢٤٤)هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٢٤٥)انظر هدي الساري ص (٣٨٤)

^(٢٤٦)المصدر السابق .

نصا . أو أنه قد ذُكرَ في الكتب المصنفة في الرواة الثقات ، ككتاب الثقات لابن حبان .

وبعضهم من شيوخ البخاري الذين لقبهم وعرفهم ، وعرف أحاديثهم ، مثل: بيان ابن عمرو البخاري ، ومحمد بن الحكم المروزي .

كما وضع الحافظ ابن حجر أن أكثر من رموا بالجهالة من رجال البخاري إنما أخرج لهم البخاري أحاديث قليلة جدا تُوبعوا عليها .

ويؤخذ على الحافظ بن حجر أنه وهم في نقله عن أبي حاتم بأنه رمى الحسين ابن الحسن بالجهالة، وقد سبق بيان ذلك. (٢٤٧)

كما أن أحدهم لم يخرج له البخاري حديثا، وإنما مقولة عن أحد أئمة اللغة ، وهو أحمد بن عاصم البلخي (٢٤٨)، ولم ينبه الحافظ ابن حجر إلى هذا مع الأهمية البالغة لذلك .

وأخيرا أتبه على أن هناك راويا قد رماه ابن القطان الفاسي بالجهالة ، وفات الحافظ ابن حجر أن ينبه على ذلك ، وهذا الراوي هو: بكر بن عمرو المعافري المصري (٢٤٩)، فقد صرح ابن القطان بأنه مجهول الحال عنده، فقال: (لأنعلم عدالته) . (٢٥٠)

وقد فات ابن حجر أن يُنبه على جرح ابن القطان هذا ، مع أن الحافظ قد ترجم لبكر ابن عمرو في رجال البخاري المتكلم فيهم، لكن ترجم له لأن عبارات الأئمة فيه لاتشعر بتوثيقه التوثيق المعتبر ، فذكر أن البخاري إنما أخرج له متابعة .

قال الحافظ: (بكر بن عمرو المعافري المصري : قال أبو حاتم : شيخ . وقال أحمد : يُروى له

(٢٤٧) سبق ذلك في ترجمته ص(٣٢٥) فانظره .

(٢٤٨) سبق ذكره في ترجمته ص(٣٢٩)

(٢٤٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال : (٤ : ٢٢١) . وقد روى عن : عكرمة مولى ابن عباس ، وبكير بن عبدالله الأشجع ، وعبدالله بن هيرة ، وغيرهم . روى عنه: حيوة بن شريح ، وابن لهيعة ، ويحيى بن أيوب، وغيرهم . له حديث واحد عن البخاري في كتاب التفسير ، حديث رقم (٤٦٥٠) .

(٢٥٠) تهذيب الكمال (٤٨٦/١)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٦٠﴾

. وقال الدارقطني : يُعتبر به . قلت: له في البخاري حديث واحد في التفسير ، وهو حديثه عن بكير بن الأشج عن نافع بن ابن عمر في ذكر علي وعثمان ، وهو متابعة ، وقد أخرجه البخاري من طريق أخرى). (٢٥١)

وفي تقريب التهذيب وصفه الحافظ ابن حجر بأنه: (صدوق عابد). (٢٥٢) ويقوي حاله أن الترمذي صحح له حديثا في سننه (٢٥٣)، كما أن ابن حبان ذكره في الثقات. (٢٥٤) أما الذهبي فقال: (كان ثقة، ثبتا، فاضلا ، متأثلا). (٢٥٥) وقال في موضع آخر: (كان ذو فضل وتعبد، محله الصدق ، واحتج به الشيخان) (٢٥٦)

ومقاله الذهبي من احتجاج الشيخين به، فيه نظر، فلم يحتج به الشيخان: فحديثه عند البخاري - والذي رواه عن بكير عن نافع عن ابن عمر (٢٥٧). هو قول لابن عمر ، وليس حديثا مرفوعا ، وقد تابع بكيرا عبيدا لله فرواه عن نافع أيضا . (٢٥٨) وتابع نافع على روايته: سعد بن عبيدة (٢٥٩)، وسعيد بن جبير . (٢٦٠)

وأما حديثه عند مسلم، فهو عن الحارث بن يزيد عن عبدالرحمن حجيرة عن أبي ذر . (٢٦١) وقد تابعه متابعة ناقصة سالم بن أبي سالم الجيشاني عن أبيه عن أبي ذر (٢٦٢).

(٢٥١) هدي الساري ص (٣٩٣)

(٢٥٢) تقريب التهذيب (ص : ١٢٧ رقم: ٧٤٦)

(٢٥٣) في كتاب الزهد ، حديث رقم (٢٣٤٤) ، قال : (حسن صحيح ، لانعرفه إلا من هذا الوجه) . وقد تابعه ابن لهيعة عند ابن ماجة رقم (٤١٦٤) .

(٢٥٤) الثقات (١٠٣/٦)

(٢٥٥) السير (٢٠٣/٦)

(٢٥٦) الميزان (٣٤٧/١)

(٢٥٧) كتاب التفسير ، حديث رقم (٤٦٥٠)

(٢٥٨) في كتاب التفسير ، حديث رقم (٤٥١٥)

(٢٥٩) في المناقب ، حديث رقم (٣٧٠٤)

(٢٦٠) في الفتن ، حديث رقم (٧٠٩٥)

(٢٦١) في كتاب الإمارة ، حديث رقم (١٨٢٥)

الباب الثاني: الفصل الأول: نفي الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٦١﴾

وعندي أنه صدوق ، فم يذكره أحد من صنف في كتب الضعفاء مثل : ابن عدي ، وابن حبان ، والعتيبي ، وهذا مما يقوي حاله .

*** **

الفصل الثاني

نفي البدعة القادحة عمن رمي بها
من رجال البخاري

تهديد

من الأمور التي اعتبرها النقاد قادمة في قبول حديث الراوي وصحته: كون الراوي موصوفاً بالبدعة: وقد قرر الحافظ ابن حجر ذلك في هدي الساري، فقال: (أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع).^(١)

كما قرر ذلك أيضاً في شرح نخبة الفكر، فقال: (ثم الطعن يكون بعشرة أشياء، بعضها أشد في القدح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط). وقد ذكر الأمور العشرة، مرتبة على حسب الأشد، وهي:

- ١- الكذب ٢- التهمة بالكذب ٣- فحش الغلط ٤- الغفلة ٥- الفسق ٦- الوهم ٧- المخالفة ٨- الجهالة ٩- البدعة ١٠- سوء الحفظ.^(٢)

وما دام أن البدع من الجروح المعتمدة: فهل وُجِّهَتْ إلى أحدٍ من رجال البخاري؟

إن كان كذلك، فما هي هذه البدع المنسوبة إلى بعض رجال البخاري؟

وهل جميعها مما يقدح في قبول مرويات الراوي عند النقاد، أم أن بعضها مما لا يقدح في مرويات الراوي؟

وماموقف الحافظ ابن حجر - الذي التزم بالدفاع عن تكلم فيه من رجال البخاري - من رمي بعض رجال البخاري بالبدعة؟

هل أقرَّ الحافظ ابن حجر بصحة نسبة تلك البدع إلى بعض رجال البخاري؟ أم أنه نفاها عنهم؟ وكيف نفى الحافظ ابن حجر البدعة عن رمي بها من رجال البخاري؟ ما ضابط البدعة القادحة عند الحافظ ابن حجر؟ وما مدى توافرها في رجال البخاري؟ من خلال دراسة منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم

(١) هدي الساري ص (٣٨٤)

(٢) أنظر شرح نخبة الفكر ص (٢٥-٢٦)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٦٣﴾

ستتضح لنا الإجابة عن هذه الأسئلة، وقبل هذا لا بد من بيان المقصود بالبدعة بتعريفها، مع بيان حكم رواية أهل البدع عند العلماء عموماً، والحافظ ابن حجر خصوصاً، في المبحث الأول:

المبحث الأول: تعريف البدعة، وبيان حكم رواية أهل البدع عند العلماء:

تعريف البدعة: عرفها الحافظ ابن حجر، فقال: (البدعة: هي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، لامتعاده، بل بنوع شبهة).^(٣) وعرفها ابن رجب الحنبلي، فقال: (المراد بالبدعة: ما أحدث مما لأصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه، فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة).^(٤) وعرفها السخاوي، فقال: (البدعة هي: ما أحدث على غير مثال متقدم، فيشمل المحمود والمذموم، وخصت شرعاً بالمذموم، مما هو خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، فالمتدع من اعتقد ذلك، لامتعاده، بل بنوع شبهة).^(٥)

وهذا التعريف شامل للبدع الاعتقادية والبدع العملية، إلا أن النقاد حينما يتناولون البدعة أثناء نقدهم للرواة لا يعتنون إلا بالبدع الاعتقادية، التي أصبحت مذاهب معروفة لها أتباعها وأئمتها، وهي: (التشيع والرفض، والإرجاء، والجهمية، والخروج، والنصب، والقدرية).^(٦) وكذا ما يتفرع عن هذه البدع الكبيرة، فما حكم رواية أهل هذه البدع عند العلماء؟

حكم رواية أهل البدع عند العلماء:

لما لعقيدة الراوي من أهمية بالغة في قبول حديثه أو رده، فقد اعتنى النقاد بكشف حقيقة اعتقاد الراوي أثناء الترجمة له في كتب علم الرجال، وقد كان لهذا الاعتناء آثار سلبية في الحكم على الراوي في بعض الأحيان، فقد طعن بعض النقاد في بعض الرواة بسبب اختلافهم معهم في العقيدة، فردّوا مروياتهم لذلك، وهذا مما لا يقبل إلا بحق، وقد نبّه على هذا بعض

^(٣) شرح النخبة ص (٢٦)

^(٤) جامع العلوم والحكم شرح الحديث الثامن والعشرون ص (١٢٧ / ٢)

^(٥) فتح المغيب (١ / ٣٢٦ - ٣٢٧)

^(٦) سيأتي تعريف هذه البدع في المبحث الثالث: البدع التي نسب إليها بعض رجال البخاري ص (٣٨٧)

المحققين:

فقال السبكي: (وما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجراح والمجروح، فرمى خالف الجراح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزكون بُراءً من الشحناء والعصية في المذهب، خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جرحوا بناء على معتقدهم، وهم المخطئون، والمجروح مصيب) ^(٧).

وقال الذهبي: (ينبغي أن تتفقد حال الجراح مع من تكلم فيه، باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انحراف الجراح، ووجدت توثيق المجروح من جهة أخرى، فلا تحفل بالمنحرف وبغمره المبهم) ^(٨). وقال أيضاً في ترجمة مسعر بن كدام من ميزان الاعتدال: (الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله) ^(٩).

وقد أكد الحافظ ابن حجر على عدم الاعتداد بالجرح إذا كان بسبب مجرد اختلاف العقائد، فقال: (واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبيه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق) ^(١٠).

وقال ابن حجر أيضاً في مقدمة لسان الميزان: (وما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه بالنصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقه وعبارة طلقه، حتى أنه أخذ يلين مثل: الأعمش، وأبي نعيم، وعبيداً لله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق، ويلتحق به عبدالرحمن بن يوسف ابن

^(٧) كتابه: قاعدة في الجرح والتعديل ص (٣٥)

^(٨) الموقظة ص (٨٨)

^(٩) ميزان الاعتدال (٩٩ / ٤)

^(١٠) هدي الساري ص (٣٨٥)

خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة ، بل نسب إلى الرفض^(١١) .

وبناء على أن البدعة من الأمور التي اعتبرها النقاد قادحة في قبول حديث الراوي، ولأن الجرح بها لا يقبل إلا بحق وعدل كما في النصوص السابقة عن المحققين ، ولأن بعض النقاد قد طعن في بعض الرواة بسبب اختلافهم معهم في العقيدة، وردّوا مروياتهم لذلك، فقد دعت هذه الأمور العلماء إلى وضع ضوابط واضحة ، على ضوءها يتم قبول مرويات أهل البدع أو ردها، فاختلف العلماء في حكم مرويات أهل البدع : متى تقبل ، ومتى تُردّ ، على أقوال عديدة، هي:

القول الأول: ردّ مروياتهم مطلقاً: ومن ذهب إلى هذا القول : ابن سيرين^(١٢) ، ومالك^(١٣) وابن عيينة^(١٤) ، والحميدي ، وعلي بن حرب^(١٥) ، وغيرهم .^(١٦)

قال ابن سيرين : (كان الناس في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت الفتنة، سألوا عن الإسناد ليحدث حديث أهل السنة، ويترك حديث أهل

^(١١) لسان الميزان: (١٦ / ١)

^(١٢) هو: محمد بن سيرين ، أبو بكر مولى أنس بن مالك ، من كبار العباد الزهاد ، والعلماء العاملين النقات ، متفق على توثيقه وأمانته ، (ت: ١١٠هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٧٧/١)

^(١٣) هذه الرواية أشار إليها أبو الوليد الباجي ، فقال: (قد روى يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب: سمعت مالكا يقول: لا يصلي خلف القدريّة، ولا يحمل عنهم الحديث . فرواه على الاطلاق، ولم يشترط أن يكون داعياً) . التعديل والتجريح (٢٨٨/١) كما ذكر أيضاً الرواية الأخرى عن مالك التي نص فيها على ردّ حديث الداعية فقال: (قال مالك : لا يؤخذ الحديث عن أربعة ، ويُؤخذ عن سواهم : رجل معلن بالسفّه ، وإن كان أروى الناس ، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث وإن كنت لاتتهمه بالكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته ، ورجل له فضل ولا يعرف ما يحدث به وإن كان له فضل وعبادة) . التعديل والتجريح (٢٨٨/١)، وهي في الجرح والتعديل (٣٢/٢)

^(١٤) هو : سفيان بن عيينة بن أبي عمران : ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ، ثم المكي: ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، (ت: ١٩٨هـ) . انظر تقريب التهذيب ص (٢٤٥)

^(١٥) هو: علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي ، صدوق فاضل ، (ت: ٢٦٥هـ) . انظر التقريب ص (٣٩٩)

^(١٦) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (٣٥٦ / ١)

الباب الثاني : الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٦٦﴾
البدعة^(١٧) .

وقال الخطيب البغدادي : (اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء ، كالتقديرية والخوارج والرافضة ، وفي الاحتجاج بما يروونه ، فمنعت طائفة من السلف صحة ذلك ، لعل أنهم كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين ، وفساق عند من لم يحكم بكفر المتأول ، ومن يروى عنه ذلك مالك بن أنس .

وقال من ذهب إلى هذا المذهب : إن الكافر والفاسق بالتأويل^(١٨) بمثابة الكافر المعاند والفاسق العامد ، فيجب ألا يقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما^(١٩) .

وقال الإمام ابن الصلاح : (اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته ، فمنهم من رد روايته مطلقاً ، لأنه فاسق ببديعته ، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول^(٢٠)) .

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي مبينا سبب المنع عند هؤلاء : (والمانعون من الرواية لهم مأخذان :

أحدهما : تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم ، وفيه خلاف مشهور .

(١٧) الكفاية ص (١٢٢)

(١٨) رفض شيخ الإسلام ابن تيمية تكفير أو تفسيق المبتدع المتأول ما دام أنه قصد متابعة الشرع إلا أنه أخطأ الطريق، فقال - معللاً رأيه هذا بأدلة واضحة وقوية - : (المتأول الذي قصده متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم لا يُكْفَر ولا يُفْسَق إذا احتجذ فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العلمية، وأما العقائد فكثير من الناس كفروا المخطئين فيها . وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يتدعون بدعة ، ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية .

ورفع ذلك في كثير من أتباع الأئمة ، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وقد يسلكون في التكفير ذلك، فمنهم من يكفر أهل البدع مطلقاً ، ثم يجعل كل من خرج عما هو عليه : من أهل البدع . وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة والجهمية) . منهاج السنة (٥/٢٣٩ ط/د) محمد رشاد سالم . وما قاله ابن تيمية دليل على ما يتمتع به من سعة الأفق وبعد النظر، وكم نحن بحاجة إلى فهم قوله هذا .

(١٩) الكفاية ص (١٢٠)

(٢٠) علوم الحديث ص (٥٤)

الباب الثاني : الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٦٧﴾

والثاني : الإهانة لهم والمجران والعقوبة بترك الرواية عنهم ، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم .
ولهم مأخذ ثالث : وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب ، ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي) .^(٢١)

ومما يشهد للمأخذ الثالث -الذي استند عليه من رد مروياتهم مطلقا -قول علي ابن حرب:(من قدر ألا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة ، فإنهم يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي) ^(٢٢) .

ومارواه ابن أبي حاتم عن منذر بن جهم الأسلمي^(٢٣) أنه قال:(كان رجل منا في الأهواء زمانا ، ثم صار بعد إلى أمر الجماعة ، فقال لنا : أنشدكم الله أن تسمعوا من أصحاب الأهواء ، فإننا والله كنا نروي لكم الباطل ونحتسب الخير في ضلالتكم) ^(٢٤) .

وروى ابن أبي حاتم أيضا عن محرز أبي رجاء^(٢٥)، وكان يرى رأي القدر، فتاب منه، قال:(لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئا ، فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها ، ولقد أدخلت في القدر أربعة آلاف من الناس . قال زهير - ابن معاوية -فقلت له : كيف تصنع بمن أدخلتهم ؟ قال: هوذا أخرجهم الأول فالأول) ^(٢٦) .

فهذا السبب من أقوى الأسباب التي استند عليها المانعون من الرواية عن أهل البدع .
ولم يقبل الخطيب القول برد مروياتهم مطلقا ، فردّه مستندا على قبول عموم السلف لمرويات أهل البدع، فقال:(والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم، ماشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج، وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ، ثم استمرار

^(٢١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/ ٣٥٦)

^(٢٢) الكفاية ص(١٢٣)

^(٢٣) ترجم له ابن أبي حاتم في المرحح والتعديل(٢٤٣/٨)، فقال:(روى عن عمر بن خلدة، روى عنه: موسى ابن عبيدة) . ولم يزد ابن أبي حاتم على ذلك .

^(٢٤) المرحح والتعديل (٣٢/٢)

^(٢٥) هو: محرز بن عبد الله الجزري السلمي أبو بكر النيسابوري : من كبار أئمة علماء الحديث، قال عنه النحوي: (انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره خرسان)، (ت: ٣١١هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠)

^(٢٦) المرحح والتعديل(٣٢-٣٣)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٦٨﴾

عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريمهم الصدق، وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الرب الطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آرائهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم.

فاتحوا برواية عمران بن حطان، وهو من الخوارج، وعمرو بن دينار، وكان ممن يذهب إلى القدر والتشيع، وكان عكرمة أباضيا، وابن أبي نجيح وكان معتزليا، وعبدالوارث بن سعيد، وشبل بن عباد، وسيف بن سليمان، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام ابن مسكين وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسعر بن كدام، وكانوا مرجئة، وعبيدا لله بن موسى، وخالد بن مخلد، وعبدالرزاق بن همام، وكانوا يذهبون إلى التشيع، في خلق كثير يتسع ذكرهم، دون أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالأجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوي الظن في مقاربة الصواب^(٢٧).

وكذا لم يقبل ابن الصلاح هذا القول فردّه، ووصفه بأنه: (بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة). وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول^(٢٨).

وكذا لم يقبل الحافظ ابن حجر هذا القول، وقال -موافقا للإمام ابن الصلاح-: (هو بعيد وأكثر ماعلل به أن في الرواية عنه ترويجا لأمره، وتنويها بذكره، وعلى هذا ينبغي أن لا نروي عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع)^(٢٩).

وقد ردّ ابن تيمية على القائلين برد روايات المبتدعة مطلقاً، بأن السلف أنفسهم قد وقعوا في مزالق التأويل، فقال: (من ردّ الشهادة والرواية مطلقاً من أهل البدع المتأولين فقولُه ضعيف، فإن السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة)^(٣٠).

(٢٧) الكفاية ص (١٢٥)

(٢٨) علوم الحديث ص (٥٥)

(٢٩) شرح النخبة ص (٣٢ - ٣٣)

(٣٠) منهاج السنة (١/ ٦٥)

القول الثاني: قبول رواية المبتدع مطلقاً:

قال الخطيب: (وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة، وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل) ^(٣١).

ثم ذكر الخطيب حجة أصحاب هذا القول، فقال: (وقد احتج من ذهب إلى قبول أخبارهم، بأن مواقع الفسق متعمداً والكافر الأصلي معاندان، وأهل الأهواء متأولون غير معاندين، وبأن الفاسق المتعمد أوقع الفسق بحجته، وأهل الأهواء، اعتقدوا ما اعتقدوا ديانة).

ويلزمهم على هذا الفرق أن يقبلوا خبر الكافر الأصلي، فإنه يعتقد الكفر ديانة، فإن قالوا: قد منع السمع من قبول خبر الكافر الأصلي، فلم يجز ذلك لمنع السمع منه. قيل: فالسمع إذا قد أبطل فرقكم بين المتأول والمتعمد، وصحح إلحاق أحدهما بالآخر، فصار الحكم فهما سواء. ^(٣٢)

القول الثالث: قبول رواية المبتدع إن لم يعتقد جواز الكذب في نصرة مذهبه ^(٣٣):

قال الخطيب: (ذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يعرف منهم إستحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة).

ومن قال بهذا القول من الفقهاء: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، فإنه قال: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية ^(٣٤) من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ^(٣٥).

^(٣١) الكفاية ص (١٢١)

^(٣٢) الكفاية ص (١٢٤ - ١٢٥) ومن اختار قبول رواية الكافر بالتأويل ابن الوزير اليماني في كتابه (تنقيح الأنظار).

انظر توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢١٩)

^(٣٣) هذا القول مندرج تحت القول الثاني، لأن هذا القيد يشترطه كل من يقبل رواية المبتدع، قال الشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث ص (١٠٠): (وهذا القيد - أعني عدم إستحلال الكذب - لا أرى داعياً له، لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راوٍ، فإنا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة، فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور).

^(٣٤) الخطائية: هم اتباع أبو الخطاب الأسدي، وهو محمد بن أبي زينب، وقد ذكر البغدادي هذه الفرقة في كتابه الفرق بين الفرق ص (٢٤٧)، فكان مما قاله عن ينسب إليها أنهم يقولون: (أن الأئمة - من أولاد علي بن أبي طالب - كانوا آفة، وكان أبو الخطاب يدعي بعد ذلك الإلهية لنفسه، والخطائية يرون شهادة الزور لموافقهم على مخالفهم). وبناءً على

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٣٧٠)

ونقل ابن رجب هذا القول عن بعض الأئمة، فقال: (ورخص طائفة في الرواية عنهم إذا لم يُتهموا بالكذب، منهم أبو حنيفة^(٣٦)، والشافعي^(٣٧)، ويحيى بن سعيد، وعلي بن المديني، وقال ابن المديني: لو تركت أهل البصرة للقدر، وترك أهل الكوفة للتشيع، لخربت الكتب).^(٣٨) وحكى الحاكم في كتابه: المدخل إلى الإكليل هذا الرأي عن أكثر أهل الحديث فقال: (القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، فإن روايتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، فقد حدث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواحني، وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة^(٣٩) يقول: حدثنا الصدوق في روايته، المتهم في دينه، عباد بن يعقوب^(٤٠)).

وقال السخاوي عن هذا القول: (حكاه الحاكم في المدخل عن أكثر أئمة الحديث)^(٤١).

القول الرابع: رد رواية من يكفر ببدعته فقط:

فمن كانت بدعته بأمر يخرج عن الإسلام، فلا تقبل روايته، وماعدا ذلك فهو مقبول. واختاره ابن دقيق العيد، ووضح ضابط البدعة المكفرة المخرجة من الإسلام، فقال: (المخالفة في العقائد أوجب تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم، وأوجب عصية اعتقلوها دينا

مانقله البغدادي عنهم فهم مارقون من الإسلام. انظر بشأن هذه الفرقة كتاب: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري (٧٨ / ١)

(٣٥) الكفاية ص (١٢٠)

(٣٦) هو: النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم، أبو حنيفة الكوفي: إمام من مذهب الأحناف من مذاهب الفقه المشهورة، قال عنه الذهبي: (كان إماما ورعا عالما متعبدا كبيرا لشأن)، (ت: ١٥٠ هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٦٨ / ١)

(٣٧) هو: محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله القرشي المطلي الشافعي: إمام المذهب الشافعي، متفق على إمامته وثقته وجلالته، (ت: ٢٠٤ هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١ / ٣٦١)

(٣٨) شرح علل الترمذي (١ / ٣٥٦)

(٣٩) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، من أئمة الحديث في عصره، قال الذهبي: (انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخمرسان)، له كتاب الصحيح، (ت: ٣١١ هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢ / ٧٢٠)

(٤٠) المدخل إلى الإكليل ص (٩٥-٩٦)

(٤١) فتح المغيب (١ / ٣٢٩)

يدينون به، ويتقربون به إلى الله تعالى ، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير والتبديع، وهو موجود كثيرا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين .

والذي تقرر عندنا: أنه لاتعتبر المذاهب في الرواية ، إذ لانكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر عن صاحب الشريعة ^(٤٢)، فإذا اعتقدنا غير ذلك، وانضم إليه التقوى، والورع، والضبط، والخوف من الله تعالى، فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه فيما حُكي عنه، حيث يقول :

^(٤٣) رفض شيخ الإسلام ابن تيمية هذا التقسيم الذي ذكره ابن دقيق العيد -وتبعه عليه الحافظ ابن حجر كما سيأتي، وبين ابن تيمية أنه لادليل عليه ، كما فنده بأدلة عقلية وشرعية قوية، ويبين أن الأمر المتواتر من الشرع والمعلوم من الدين بالضرورة، هو أمر نسبي، فقال: (التفريق بين نوع - وتسميته : مسائل الأصول يُكفر بإنكارها -، وبين نوع آخر- وتسميته : مسائل الفروع لا يُكفر بإنكارها -، فهذا الفرق ليس له أصل ، لاعتصام الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا عن أئمة الإسلام . وإنما هو مأخوذ من المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع ، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض .

فإنه يقال لمن فرق بين النوعين : ما حد مسائل الأصول التي يُكفر المخطيء فيها ؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال : مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد ، ومسائل الفروع هي مسائل العمل . قيل له : فتنازع الناس في محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، هل رأي ربه أم لا ؟ وفي أن عثمان أفضل من علي ، أم علي أفضل ؟ وفي كثير من معاني القرآن ، وتصحيح بعض الأحاديث ، وهي من المسائل الاعتقادية العلمية . وما كُفر فيها أحد بالاتفاق . ووجوب الصلاة والصيام والحج ، ونحریم الفواحش والخمر : هي مسائل عملية ، والمنكر لها يكفر بالاتفاق .

وإن قال : الأصول هي المسائل القطعية . قيل له : كثير من مسائل العمل قطعية ، وكثير من مسائل العلم ليس قطعية . وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية ، فقد تكون المسألة عند رجل قطعية، لظهور الدليل القاطع له ، كمن سمع النص من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وتيقن مراده منه ، وعند رجل لاتكون ظنية فضلا عن أن تكون قطعية، لعدم تمكنه من العلم بدلالته .

وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث الذي قال لأهله : "إذا أنا مت فأحرقوني ، ثم اسحقوني ، ثم ذروني في اليم ، فوالله لئن قدر الله علي لعذبني عذابا لم يعذبه أحدا من العالمين . فأمر الله تعالى البر برد مأخذه ، والبحر برد مأخذه منه ، وقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قال: خشيتك يارب ، فغفر الله له".

فهذا ظاهر شك في قدرة الله تعالى وفي المعاد ، بل ظن أنه لايعدو ، وأنه لايقدر الله تعالى عليه إذا فعل ذلك ، وغفر الله له (٠٠ الرد على البكري ص(٢٦٠)، و مجموع الفتاوى(٣٤٦/٢٣)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٣٧٢)

أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الروافض وعلة ذلك أنهم يرون جواز الكذب لنصرة مذهبهم). (٤٣)

وقد ذكر النووي- في شرحه لصحيح مسلم- بأنه لا يُحكم بكفر أهل البدع إلا بمجرد ما يعلم من الإسلام بالضرورة، فقال: (واعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا يكفر أهل الأهواء والبدع، إلا من جحد ما يعلم من دين الإسلام ضرورة حكم بردته وكفره، إلا أن يكون قريب عهد بالاسلام، أو نشأ ببادية بعيدة ونحوه ممن يخفى عليه، فيعرف ذلك، فإن استمر حكم بكفره، وكذا حكم من استحل الزنا أو الخمر أو القتل أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة) (٤٤).

القول الخامس: قبول رواية المبتدع إذا اشتملت على ما يخالف بدعته:

حكاه السخاوي في فتح المغيث، وعلمه بقوله: (لبعده حينئذ عن التهمة جزماً) (٤٥).

القول السادس: قبول رواية من كانت بدعته صغرى، وأما من كانت بدعته كبرى فلا تقبل:

والبدعة الصغرى: من كانت بدعته خفيفة، وهي البدع ذات الشبه، كالإرجاء، أو كان لا يغلو في بدعته. والبدعة الكبرى: من كانت بدعته غليظة، كالتجهم، والرفض، أو كان يغلو في بدعته، وقد حكى هذا القول ابن رجب، فقال: (ومنهم من فرق بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو، كما ترك ابن خزيمة حديث عباد بن يعقوب لغلوه، وسئل ابن الأخرم: لم ترك البخاري حديث ابن الطفيل؟ قال: لأنه كان يفرط في التشيع، وقريب من هذا قول من فرق بين البدع المغلظة: كالتجهم والرفض والخارجية والقدر، والبدع المخففة ذات الشبه: كالإرجاء) (٤٦).

(٤٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص (٢٩١). تحقيق: د/ عامر صبري- دار البشائر الإسلامية- بيروت ط: الأولى ١٤١٧هـ.

(٤٤) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي (١٠٦/١)

(٤٥) فتح المغيث (١/ ٣٢٩- ٣٣)

(٤٦) شرح العلل (١/ ٣٥٨)

وذكر الذهبي أن غلط البدعة وخفتها له اعتبار عند النقاد، فقال: (فإن كان كلامهم فيه من

جهة معتقده فهو على مراتب :

- فمنهم من بدعته غليظة .

- ومنهم من بدعته دون ذلك .

- ومنهم الداعي إلى بدعته .

- ومنهم الكاف .

فمتى جمع الغلط والدعوة تجنب الأخذ عنه ، ومتى جمع الخفة والكف أخذوا عنه وقبلوه .

والغلط: كغلاة الخوارج، والجهمية، والرافضة . والخفة: كالشيع، والإرجاء .

وأما من استحل الكذب نصرا لرأيه كالخطابية فبالأولى رد حديثه (^{٤٧}) .

وقال الذهبي أيضا في ترجمة أبان بن تغلب من الميزان: (البدعة على ضربين : بدعة صغرى،

كغلو التشيع أو كالشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم، مع الدين،

والورع، والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة .

ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما

- والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة (^{٤٨}) .

القول السابع: رد مرويات الداعية إلى بدعته، وقبول مرويات غير الدعاة:

وهذا قول كثير من أهل الحديث، قال الخطيب: (وقال كثير من العلماء: تقبل أخبار غير الدعاة

من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم ، ومن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمد ابن

محمد بن حنبل (^{٤٩}) .

وقد نسب الذهبي هذا القول إلى جمهور الحفاظ، وبين صعوبة الترجيح في هذه المسألة، فقال

الذهبي: (قال ابن معين: قد كان قتادة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة،

(^{٤٧}) الموقظة ص (٨٥)

(^{٤٨}) الميزان ص (١/٥٦-٦)

(^{٤٩}) الكفاية ص (١٢١)

وعبدالوارث، - وذكر جماعة، - يقولون بالقدر، وهم ثقات يكتب حديثهم ما لم يدعوا إلى شيء.*

قلت - القائل الذهبي -: هذه مسألة كبيرة، وهي القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثهم وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعياً ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي والذي اتضح لي منها: أن من دخل في بدعة ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه، كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الاسلام لصدقهم وحفظهم^(٥٠).

وقد نسب ابن رجب هذا القول إلى بعض الأئمة بأعيانهم، فقال: (وفرت طائفة أخرى بين الداعية وغيره، فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة دون غيره، منهم ابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وروى أيضاً عن مالك) ^(٥١).

ومن أقوال النقاد وتطبيقاتهم العملية^(٥٢) في ترك الرواية عن المبتدع الداعية :

^(٥٠) سير أعلام النبلاء (١٥٣/٧ - ١٥٤)

^(٥١) شرح الغلل (٣٥٦/١)

^(٥٢) التطبيقات العلمية التي سوف أذكرها هي رد على مقاله العلامة أحمد شاكر - رحمه الله - في كتابه الباعث الحثيث

ص (١٠٠) من أن قول جمهور النقاد بعدم قبول حديث الداعية إلى بدعته: هو قول نظري! نعم هناك دعاة روى عنهم بعض الأئمة، إما لأنهم لم يعلموا بكونهم دعاة، أو لأنه ثبت لديهم عدم صحة كونهم دعاة، ونحو ذلك من الأمور.

ولكن يبقى الأمر محيراً في قبول أئمة النقاد لمرويات أحد أكبر الدعاة إلى بدعة القدر، وهو: معبد الجهني، فقد أئس جميع الأئمة على ضبطه لحديثه، انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٤٤/٢٨). كما أن أحمد بن حنبل أخرج له في المسند عدة

أحاديث. انظر المسند (٦١/١) حيث روى له حديثاً عن عثمان، و(٩٣/٤) حيث روى له حديثاً عن معاوية.

ولعل الذي جعل أحمد يخرج حديثه في مسنده كون معبد أنكر ما ينسب إليه من بدعة القدر. انظر تهذيب الكمال (٢٤٧/٢٨).

- قال مالك: (لا يؤخذ الحديث عن أربعة ، ويؤخذ عن سواهم : رجل أعلن بالفسه ، وإن كان أروى الناس ، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث وإن كنت لاتتهمه بالكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته ، ورجل له فضل ولا يعرف ما يحدث به وإن كان له فضل وعبادة) (٥٣).

- وقال نعيم بن حماد: (سمعت ابن المبارك يقول -وقيل له تركت عمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد وفلان، وهم كانوا في عداده - قال: إن عمرا كان يدعو). (٥٤)
- قال عبد الرحمن بن مهدي: (من رأى رأيا ولم يدع إليه احتمل ، ومن رأى رأيا ودعا إليه فقد استحق الترك). (٥٥)

- وقال عباس بن محمد: (سمعت يحيى بن معين يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قديم يروي عنه مالك بن أنس . قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه إن كان قدريا أو رافضيا أو كان غير ذلك من الأهل ممن هو داعية؟ قال: لا نكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك ولا يدعو إليه، كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه). (٥٦)

- وقال أحمد بن محمد الحضرمي: (سألت ابن معين عن عمرو بن عبيد ، فقال : لا يكتب حديثه ، فقلت له : كان يكذب؟ فقال: كان داعية إلى دينه . فقلت له : فلم وثقت قتادة، وابن أبي عروبة، وسلام بن مسكين؟ فقال: كانوا يصدقون في حديثهم ، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة). (٥٧)

- وقال الحافظ محمد بن البرقي: (قلت ليحيى بن معين: أرايت من يرمى بالقدر يكتب حديثه؟ قال: نعم، قد كان قتادة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وعبد الوارث -

(٥٣) الجرح والتعديل (٣٢/٢)

(٥٤) الكفاية ص (١٢٧)

(٥٥) في الكفاية ص (١٢٦)

(٥٦) الكفاية ص (١٢٧)

(٥٧) الميزان (٢٧٧/٣)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٣٧٦)

- وذكر جماعة- يقولون بالقدر ، وهم ثقات ، يكتب حديثهم ما لم يدعوا إلى شيء). (٥٨)
- وقال إبراهيم الحربي: (قيل لأحمد بن حنبل : يأباعدنا الله سمعت من أبي قطن القدري؟ قال: لم أره داعية ،ولو كان داعيا لم أسمع منه). (٥٩)
- وقال محمد بن عبدالعزيز الأبيوردي: (سألت أحمد بن حنبل: أ يكتب عن المرجئ والقدرى؟ قال: نعم يكتب عنه إذا لم يكن داعية). (٦٠)
- وقال أحمد بن حنبل في شبابة بن سوار: (تركته للإرجاء . ف قيل لأحمد: فأبو معاوية كان مرجئا؟ فقال: كان شبابة داعية). (٦١)
- قال ابن المديني: (عمرو بن عبدالغفار: كان رافضيا ، فتركته للرفض). (٦٢)
- وبين العلة عند هؤلاء الخطيب، فقال: (إنما منعوا أن يكتب عن الدعاة، خوفا أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها) (٦٣) .
- ويرى ابن تيمية أن العلة هي من باب وجوب إنكار المنكر، قال - إن الأئمة:- (لم يدعوا الرواية عن هؤلاء -أي الدعاة للبدع- للفسق ، كما يظنه بعضهم ، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه، بخلاف من أخفاها وكتمها ، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته ، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم ، ولا يستشهد) (٦٤) .
- ومن ذهب إلى قبول مرويات المبتدعة غير الدعاة :ابن الصلاح، فقد قال : (وهذا المذهب أعدها وأولاهها) (٦٥) ، وكذا اختاره النووي، ووصفه بأنه : (هو الأظهر والأعدل) . (٦٦)

(٥٨) سير أعلام النبلاء (٧ / ١٥٣ - ١٥٤)

(٥٩) الكفاية ص (١٢٨)

(٦٠) الكفاية ص (١٢٨)

(٦١) هدي الساري ص (٤٠٩)

(٦٢) تاريخ بغداد (١٢ / ٢٠٢)

(٦٣) الكفاية ص (١٢٨)

(٦٤) منهاج السنة (١ / ٦٢ - ٦٣)

(٦٥) علوم الحديث ص (٥٥)

(٦٦) تدريب الراوي (١ / ٣٨٤ - ٣٨٥)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٧٧﴾

وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية أيضا^(٦٧).

وقد قوّى الحافظ اشتراط كون الراوي غير داعية إلى بدعته في شرح النخبة، فقال: (يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته، لأن تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح)^(٦٨).

وقال في هدي الساري- مؤيدا اشتراط كون المبتدع غير داعية لقبول مروياته-: (وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة)^(٦٩).

وقال في لسان الميزان -معللا وجه قوة هذا القول-: (وجه ذلك أن المبتدع إذا كان داعية، كان عنده باعث على رواية ما يشيد بدعته)^(٧٠).

ومن اختار هذا القول ابن حبان، فقد ذكر في مقدمة كتابه أن الجرح في الضعفاء على عشرين نوعا^(٧١)، وذكر أن النوع التاسع عشر هو: المبتدع الداعية إلى بدعته، فقال: (ومنهم - أي من الضعفاء -: المبتدع، إذا كان داعية، يدعو الناس إلى بدعته، حتى صار إماما يقتدى به في بدعته، ويرجع إليه في ضلّالته، كفيلان، وعمر بن عبيد، وجابر الجعفي، وذويهم)^(٧٢).

وذكر مثل هذا الكلام في ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله، قال: (والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافا)^(٧٣).

وقد نقل ابن حبان الإجماع على عدم قبول حديث الداعية إلى بدعته، فقال في ترجمة جعفر ابن سليمان الضبعي في كتابه الثقات: (من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف

(٦٧) انظر كتاب: شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه (١/ ٤٦٣)

(٦٨) شرح النخبة ص (٣٣)

(٦٩) هدي الساري ص (٣٥٨)

(٧٠) لسان الميزان (١/ ١٠)

(٧١) انظر اخروحين (١/ ٦٢)

(٧٢) اخروحين (١/ ٨١-٨٢)

(٧٣) اخروحين (٣/ ٦٣-٦٤)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٣٧٨)

أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ، ولم يكن يدعو إليها ، أن الاحتجاج بأخباره جائز ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره ، وهذه العلة تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات ، واحتجنا بأقوام ثقات انتحلهم كانتحالهم سواء ، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ماينتحلون ، وانتحل العبد بينه وبين ربه ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، وعلينا قبول - الروايات عنهم إذا كانوا ثقات، على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا (٧٤) .

وقد أكد ابن حبان على هذا الرأي في كتاب آخر، فقال في مقدمة صحيحه: (وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والزفرض وما أشبهها، فإننا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه^(٧٥)، ونكل مذاهبهم وماتقلدوه فيما بينهم وبين خالفهم إلى الله عز وجل وعلا، إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا ، فإن الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماما فيه - وإن كان ثقة - ثم رويناه عنه جعلنا للأتباع لمذهبه طريقا، وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله ، فالاحتياط ترك الأئمة الدعاة منهم ، والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه ، ولو عمدنا إلى ترك حديث الأعمش، وأبي إسحق، وعبد الملك ابن عمير، واضرابهم لما انتحلوا ، وإلى قتادة، وسعيد بن أبي عروبة ، وابن أبي ذئب، وأشباههم لما تقلدوا ، وإلى عمر بن ذر، وإبراهيم التيمي، ومسعر بن كدام ، وإخوانهم لما اختاروا، فتركنا حديثهم لمذاهبهم، لكان ذلك ذريعة إلى ترك السنن كلها، حتى لا يحصل في أيدينا من السنن إلا الشيء اليسير ، وإذا استعلمنا ما وصفنا أعنا على دحض السنن وطمسها، بل الاحتياط في قبول رواياتهم الأصل الذي وصفناه، دون رفض ما روه جملة^(٧٦) .

وقد تعقب بعض المحققين ابن حبان في دعوى الإجماع على قبول حديث المبتدع سوى الدعاة منهم، فقال العراقي: (وفيما حكاه ابن حبان من الاتفاق نظير ! فإنه يُروى عن مالك رد

(٧٤) الثقات (١٤٠ / ٦ - ١٤١)

(٧٥) والشرط هو: العدالة في الدين بالستر الجميل، والصدق في الحديث بالشهرة فيه، والعقل بما يحدث من الحديث، والعلم بما يحيل من معاني ما يروي، والمتعري خبره عن التدليس . انظر مقدمة صحيحه (١٥٠ / ١)

(٧٦) مقدمة صحيحه (١٦٠ / ١)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٧٩﴾

روايتهم مطلقا^(٧٧)، كما قاله الخطيب في الكفاية^(٧٨) (٧٩) .

وقال الحافظ ابن حجر: (وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر)^(٨٠).

وقال الحافظ ابن حجر أيضا: (وأعرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل)^(٨١).

*** **

المبحث الثاني: رأي الحافظ ابن حجر في حكم مرويات أهل البدع:

أبدى الحافظ رأيه في هذه المسألة في أكثر من كتاب من كتبه ، فقال في شرح نخبه الفكر - وهو يُعدد أسباب الطعن في الراوي- : (ثم البدعة: وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي، وهي: إما أن تكون بمكفر- كأن يعتقد ما يستلزم الكفر-، أو مفسق .
فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور ،وقيل: يقبل مطلقا ، وقيل: إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصر مقالته قبل، والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفتها ،فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف .
فالمعتمد أن الذي ترد روايته: من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه^(٨٢) ، فأما من لم يكن بهذه الصفة ،وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله .
والثاني: وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلا :

^(٧٧) ذكرت في ص(٣٦٥) العلماء الذين ردّوا رواية المبتدع مطلقا، ومن ذهب إلى هذا القول : ابن سيرين ، ومالك وابن عيينة، والحميدي ، وعلي بن حرب، وغيرهم . وذكرت أن لمالك في هذه المسألة قولين أشار إليهما الباجي .

^(٧٨) الكفاية ص(١٢٠)

^(٧٩) التقييد والإيضاح ص(١٤٦)

^(٨٠) هدي الساري (٣٨٥)

^(٨١) شرح نخبه الفكر ص(٣٢-٣٣)

^(٨٢) سبق أخاف ابن حجر إلى هذا القول ابن دُقيق العيد، كما في القول الرابع السابق ص(٣٧٢)، وقد ذكرت هناك أن ابن تيمية قد أبطل هذا القول وبين عدم صحته فانظره في حاشية رقم(٤٢)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٨٠﴾

وقد اختلف أيضا في قبوله ورده، فقليل: يرد مطلقا، وهو بعيد وأكثر ماعلل به أن في الرواية عنه ترويجا لأمره، وتوحيها بذكره، وعلى هذا ينبغي أن لا نروي عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع، وقيل: يقبل مطلقا إلا إن اعتقد حل الكذب كما تقدم، وقيل: بل يقبل من لم يكن داعية إلى بدعة، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات، وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح .

وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل، والأكثر على قبول غير الداعية إلا أن روى ما يقوي بدعته، فيرد على المذهب المختار وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الحوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال، فقال في وصف الرواة: ومنهم زائف عن الحق - أي عن السنة - صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه مالا يكون منكرا إذا لم تقوى به بدعته .^(٨٣) انتهى . ومقاله متجه لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية^(٨٤) .

وعلى ضوء نص الحافظ ابن حجر هذا، يمكن أن نقول إن الحافظ يقبل حديث المبتدع بثلاث قيود، هي :

١- أن لا تكون بدعته مكفرة، وضابط التكفير هو ما ذكره أنفا .

٢- أن لا يكون داعية إلى بدعته .

٣- أن لا يروي ما يقوي بدعته .

فإذا فقد أحد هذه الشروط، فإن رواية المبتدع لا تقبل عند الحافظ .

وقد أكد الحافظ في هدي الساري على ما ذهب إليه في شرح نخبة الفكر، فقال: (أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في

^(٨٣) انظر أحوال الرجال ص (٣٢)

^(٨٤) شرح نخبة الفكر ص (٣٢ - ٣٣)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٣٨١)

علي أو غيره ،أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ،أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة .

والمفسق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد مطلقا ، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة ،وادعي ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهرا فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل (٨٥) .

وقال في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس: (فأما البدعة، فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه، لأنه لم يكن داعية) (٨٦) . وهذا القول لا يخالف ما ذكره الحافظ في شرح النخبة، بل يتفق معه، فالنصوص السابقة عن الحافظ ابن حجر كلها تؤيد الشروط الثلاثة التي اشترطها الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر لقبول حديث المبتدع .

وذكر الشيخ أبو غدة أن للحافظ في مسألة قبول حديث أهل البدع قولين، حيث قال: (الظاهر أن للحافظ ابن حجر في هذه المسألة رأيين : القبول مطلقا في البدعة غير المكفرة، والتفصيل الذي سيأتي) . (٨٧)

والتفصيل الذي سيأتي هو: ما نقله عن الحافظ بعدد من قبوله لحديث المبتدعة سوى الدعاة

(٨٥) هدي الساري ص: (٣٨٥)

(٨٦) هدي الساري ص (٤٢٥)

(٨٧) في تعليقه على كتاب: (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي ص (٢٢٨)

منهم .

وما ذكره الشيخ خطأ ظاهر، لأن كلا الرأيين الذين ذكرهما الشيخ أبو غدة، إنما هما قيدان لرأي واحد، ومعهما ثالث سبق ذكره، وقد ذكرها الحافظ جميعاً في موضع واحد نقلته آنفاً من شرح نخبة الفكر .

والذي أوقع الشيخ في هذا الخطأ هو نقله الرأي الأول -الذي ذكره - من تدريب الراوي للسيوطي، والسيوطي لم ينقل قول الحافظ في عدم قبول مرويات أصحاب البدع المكفرة ^(٨٨) وأما الرأي الثاني هو : رد مرويات الدعاة إلى البدع، فاستفاده الشيخ من هدي الساري، فلذا ظن أن للحافظ في هذه المسألة رأيين، وليس الأمر كذلك ^(٨٩) .

وما يؤيد ما ذهب إليه من رأي الحافظ في هذه المسألة، قوله في لسان الميزان: (ينبغي أن يقيد قولنا: بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقاً، ولم يكن داعية، بشرط أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته ويشيدها، فإننا لأنأمن حينئذٍ عليه غلبة الهوى، والله الموفق، فقد نص على هذا القيد في هذه المسألة الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني) ^(٩٠) .

وهذا النص نقله السخاوي في فتح المغيث، حيث قال: (قال شيخنا - أي ابن حجر -: إن ابن حبان قد أغرب في حكاية الاتفاق -على عدم قبول رواية المبتدع الداعية، وقبول غير الداعية- ولكن يشترط مع هذين - أعني كونه صدوقاً غير داعية - أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته، ويشيدها، ويزينها، فإننا لأنأمن حينئذٍ عليه غلبة الهوى . أفاده شيخنا، بل قال شيخنا: إنه قد نص على هذا القيد في المسألة الحافظ الجوزجاني ^(٩١) .) ^(٩٢) هـ باختصار

^(٨٨) انظر تدريب الراوي (١ / ٣٨٤)

^(٨٩) وقد وهم غيره من المشتغلين بالحديث في تحديد رأي الحافظ في هذه المسألة، مثل: د/ فاروق حمادة انظر ص (٣٠٠) من كتابه المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، وأحمد شاكراً في الباعث الخفي ص (١٠٠)، حيث نقلا عن الحافظ ابن حجر قبول رواية من لم يكفر ببدعته، وهو لا يكفر الراوي ببدعته، إلا بأن ينكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة .

^(٩٠) لسان الميزان (١ / ١١)

^(٩١) انظر أحوال الرجال ص (٣٢)

^(٩٢) فتح المغيث (١ / ٣٣١)

وهذه نصوص بيّنة، تُؤيد مذهبنا إليه من أن رأي الحافظ هو: قبول رواية أهل البدع بالثلاث القيود آنفة الذكر، وإذا لم تتوافر تلك القيود في المبتدع فإن بدعته تكون قادحة في روايته .
وقد تناول العلامة المعلمي - رحمه الله - بالنقد والتمحيص اشتراط الجوزجاني والحافظ ابن حجر لقبول رواية المبتدع غير الداعية بأن لا تؤيد روايته بدعته، واستشكل اشتراط ذلك، لأن الكلام عن حكم رواية المبتدع مبني على أن هذا المبتدع ثقة قد ثبت صدقه وضبطه، أما إذا كان كذاباً أو ضعيفاً فهو غير محتج به بلا خلاف عند جميع النقاد .

وقد بذل العلامة المعلمي جهده في محاولة التوصل إلى مراد الجوزجاني والحافظ ابن حجر من ردّ رواية المبتدع غير الداعية إذا روى ما يقوي بدعته، ولعلاقته بالبحث أنقل نص قوله مع محاولة الاختصار، فقال عن اشتراط الجوزجاني لهذا الشرط : (كأن الجوزجاني لما علم أنه لاسبيل إلى الطعن في هؤلاء - وهم الشيعة الذين اتفق النقاد على توثيقهم) - وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلص مما يكرهه من مروياتهم، وهو ما يتعلق بفضايا أهل البيت ، وعبارته المذكورة تعطي أن المبتدع الصادق للهجة المأمون في الرواية المقبول حديثه عند أهل السنة إذا روى حديثاً معروفاً عند أهل السنة غير منكر عندهم إلا أنه قد تقوى به بدعته، فإنه لا يؤخذ وأنه يتهم . فأما إختيار أن لا يؤخذ فله وجه رعاية للمصلحة، وأما أنه يتهم فلا يظهر له وجه بعد اجتماع تلك الشرائط، إلا أن يكون المراد أنه: قد يتهمه من عرف بدعته ولم يعرف صدقه وأمانته ولم يعرف أن ذاك الحديث معروف غير منكر، فيسيء الظن به وعروياته، ولا يبعد من الجوزجاني أن يصانع عما في نفسه بإظهار أنه إنما يحاول هذا المعنى، فبهذا تستقيم عبارته، أما الحافظ ابن حجر ففهم منها معنى آخر قال في "النخبة وشرحها" : الأكثر على قبول غير الداعية إلا أن يروي ما يقوي مذهبه فيرد على المذهب المختار ، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي) .^(٩٣)

ثم بين العلامة المعلمي هذا المعنى الآخر الذي فهمه ابن حجر من عبارة الجوزجاني، كما حاول التوصل إلى مقصود الحافظ من اشتراطه لهذا الشرط، فقال -معلقاً على نص الحافظ ابن

حجر السابق- : (أقول - المعلمي - : الضمير في قوله "فُيرد" يعود فيما يظهر على المبتدع غير الداعية، أوقع الرد على الراوي في مقابل إطلاق القبول عليه، وقد قال قبل ذلك "والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة" والمراد يرد الراوي: رد مروياته كلها، وقد يقال يحتمل عود الضمير على المروي المقوي لمذهبه، وعلى هذا فقد يفهم منه أنه يُقبل منه ماعداه، وقد يشعر بهذا استناد ابن حجر إلى قول الجوزجاني، فأقول: إن كان معنى الرد على هذا المعنى الثاني: ترك رواية ذاك الحديث للمصلحة وإن كان محكوما بصحته، فهذا هو المعنى الذي تقدم أن به تستقيم عبارة الجوزجاني، وإن كان معناه رد ذاك الحديث اتهاما لصاحبه ويرد معه سائر رواياته، فهذا موافق للمعنى الأول، ولا تظهر موافقته لعبارة الجوزجاني ، وإن كان معناه رد ذلك الحديث اتهاما لراويه فيه ومع ذلك يبقى مقبولا فيما عداه فليست عبارة الجوزجاني بصريحة في هذا ولا ظاهرة فيه .

وسياق كلام ابن حجر - ماعدا استناده إلى قول الجوزجاني - يدل على أن مقصوده رد الراوي مطلقا، أو رد ذاك الحديث وسائر روايات الراوي، وذلك لأمر منها:

- أن ابن حجر صرح بأن العلة التي رد بها حديث الداعية واردة في هذا، وقد قدم أن العلة في الداعية هي "أن تزين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، ومن كانت هذه حاله فلم تثبت عدالته - كما تقدم- فيرد مطلقا .

- ومنها: أن هذه العلة اقتضت في الداعية الرد مطلقا وكذلك هنا، بل قد يقال على مقتضى كلام ابن حجر: هذا أولى، لأن الداعية يرد مطلقا وإن لم يرو ما يوافق بدعته، وهذا قد روى . هذا وقد وثق أئمة الحديث جماعة من المبتدعة واحتجوا بأحاديثهم وأخرجوها في الصحاح، ومن تتبع روايتهم وجد فيها كثيرا مما يوافق ظاهره بدعهم ، وأهل العلم يتأولون تلك الأحاديث غير طاعنين فيها ببدعة راويها ولا في راويها بروايتها لها، بل في رواية جماعة منهم أحاديث ظاهرة جدا في موافقة بدعهم أو صريحة في ذلك إلا أن لها عللا أخرى) .^(٩٤) انتهى كلام المعلمي .

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٨٥﴾

ويظهر أن الحافظ ابن حجر اشترط هذا الشرط تبعاً للجوزجاني، ولكن ماحقيقة اشتراط الجوزجاني لهذا الشرط، وما مقصوده منه ؟

لقد دعاني استشكال هذا الشرط إلى محاولة التعرف على حقيقته عند الجوزجاني فقرأت لذلك كتابه " أحوال الرجال " قراءة دقيقة، فتبين لي أن مافهمه الحافظ ابن حجر، وكذا العلامة المعلمي من اشتراط الجوزجاني لهذا الشرط فيه نظر!

وبيان ذلك أن نص عبارة الجوزجاني هي: (ومنهم - أي المتكلم فيهم) - : زائغ عن الحق، صدوق للهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته فيتهم عند ذلك).^(٩٥)

فنجد الجوزجاني قد صرح بأن المبتدع صدوق للهجة، مأمون في روايته، كما أنه يتهم إذا روى ما يقوي بدعته، فكيف ناقض آخر كلامه أوله؟

والجواب : أن كلام الجوزجاني ليس فيه تناقض، لأن الاتهام الذي عناه الجوزجاني قصد به اتهام المبتدع بالتساهل برواية أحاديث مؤيدة لمبدعته إما عن شيوخ ليسوا بعدول ولا ثقات، وإما لأن فيها علل أخرى تحتم عدم قبولها، لا أن قصد الجوزجاني: أن يتهم المبتدع من لا يعرف صدقه وأمانته، أو أن ترد أحاديثه الصحيحة إذا كانت تؤيد مذهبه كما قاله المعلمي، وليس أيضاً معناه: أن يُشترط لقبول حديث المبتدع الثقة أن لا يحدث بجديد يؤيد بدعته كما فعله الحافظ ابن حجر، ومما يدل على أن قصد الجوزجاني هو ماقلته آنفا :

أنه قال في موضع آخر من كتابه : (كان قوم من أهل الكوفة لا يحمّد الناس مذهبهم هم رؤؤس محدثي الكوفة مثل:

أبي إسحاق عمرو بن عبد الله، ومنصور، والأعمش، وزبيد بن الحارث الياامي، وغيرهم من أقرانهم ، احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة .

فأما أبو إسحاق، فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكي
أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضها الأمة على ميزان القسط الذي جرى
عليهم سلف المسلمين وأئمتهم الذين هم الموثل لم تتفق عليها، كان الوقف في ذلك عندي
انصواب، لأن السلف أعلم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وتأويل حديثه الذي له
أصل عندهم.

وقال وهب بن زمعة: سمعت عبدا لله يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو
إسحاق.

قال إبراهيم: وكذا حدثني إسحاق بن إبراهيم حدثنا جرير سمعت مغيرة يقول - غير مرة -:
أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا.

قال إبراهيم - (الجوزجاني) -: وكذا عندي من بعدهم إذ كانوا على مرتبهم من مذموم
المذهب وصدق اللسان.

فكان أبو نعيم، كوفي المذهب صدوق اللسان، وعبيدا لله بن موسى أغلى وأساء مذهباً وأروى
للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم، وخالد بن مخلد كان شتاما معلنا بسوء
مذهبه، وأمثالهم كثير.

فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين وغير الثقات المعروفين، فلا
ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه، الصائن لمذهبه، خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل
الملتبس، فلا أجدر هؤلاء قولاً هو أصدق من هذا (٩٦).

فهذا نصٌ جليٌّ يكشف عن قصد الجوزجاني حينما قال عن المبتدعة: (يؤخذ من حديثهم
مأخوذ إذا لم يقو به بدعته، فيتهم عند ذلك) (٩٧).

فهي دعوة من الجوزجاني إلى أخذ الحذر من مرويات المبتدع إذ أنه قد يروي أحاديث واهية
تقوي مذهبه، رواها أما عن شيوخ وبهاهليل لا يعرفون بالثقة، أو عن عرف بالضعف، وإما

(٩٦) أحوال الرجال ص (٧٩-٨٢)

(٩٧) أحوال الرجال (٣٢)

أن يكون رواها من غير تصريح بالسماع، فدلّسها عن أولئك الشيوخ الذين لا يعرفون بالثقة .
وبما قلته تنتهي جميع الإشكالات التي طرحها العلامة المعلمي، ويتفق كلام الجوزجاني مع
بعضه البعض، ويبقى كلام الحافظ ابن حجر متأرجحاً بين مقالته العلمي فيكون في محل نظر،
وبين ما ظهر لي من كلام الجوزجاني فيكون صواباً، والله أعلم .

خلاصة القول هو: أن الحافظ ابن حجر يقبل حديث المبتدع بثلاث قيود، هي :

١- أن لا تكون بدعته مكفرة .

٢- أن لا يكون داعية إلى بدعته .

٣- أن لا يروي ما يقوي بدعته .

وإذا لم تتوافر تلك القيود في المبتدع فإن بدعته تكون قادحة في روايته .

لكن هل جرح أحد من رجال البخاري بنسبته إلى البدعة؟

إن كان كذلك، فما هي هذه البدع التي نسبوا إليها؟ وهل تقدر في مروياتهم؟ وكيف نفى

الحافظ ابن حجر البدعة القادحة عن رجال البخاري ؟

*** **

المبحث الثالث: البدع التي تُنسب إليها بعض رجال البخاري :

ذكر الحافظ أن عدد من رُمي من رجال البخاري بالبدعة، قد بلغ تسعة وستين راوياً^(١)، وقد رمي هؤلاء الرواة بالعديد من البدع، وهذه البدع متعددة ومتنوعة، وسأذكرها، وبعضاً ممن رُمي بها من رجال البخاري:

١- **التشيع والرفض** : عرف الحافظ ابن حجر التشيع، وميّز بين أنواعه، فقال في هدي الساري: (التشيع: محبة علي وتقديمه على الصحابة ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ، ويطلق عليه رافضي ، وإلا فشيعة ، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبعث فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو)^(٢) .

وقال ابن حجر في ترجمة أبان بن تغلب من تهذيب التهذيب: (التشيع في عرف المتقدمين هو: اعتقاد تفضيل علي على عثمان ، وأن علياً كان مصيباً في حروبه ، وأن مخالفه مخطيئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا كان معتقداً ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً ، فلا ترد روايته بهذا ، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض ، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة)^(٣) .

ويرى الحافظ ابن حجر أن الرافضة قسمين، هما: الرافضة الكفار الذين يخرجون من الإسلام، والرافضة الفساق الذين لا يخرجون من الإسلام، قال: (أما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون من يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة . والمفسق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو)^(٤) .

(١) انظر فصل: تمييز أسباب الطعن في هدي الساري ص: (٤٥٩ - ٤٦٠)

(٢) هدي الساري ص (٤٥٩)

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤)

(٤) هدي الساري ص: (٣٨٥)

وفي لسان الميزان وصف الحافظ ابن حجر بعض من يقدم عليا على عثمان بكونه من أهل السنة، وكذا من لم يقدم أحدهما على الآخر، قال: (مذهب جماعة من أهل السنة التوقف في تفضيل أحدهما - (أي عثمان وعلي) - على الآخر، وإن كان الأكثر على تقديم عثمان، بل كان جماعة من أهل السنة يقدمون عليا على عثمان منهم سفيان الثوري، وابن خزيمة^(٥) . ومن النصوص السابقة يمكن القول بأن للتشيع عند الحافظ ابن حجر أربع درجات، هي - مرتبة من الأخف إلى الأشد - :

الدرجة الأولى: من يعتقد أن عليا أفضل من عثمان ، مع تفضيل الشيخين على من سواههما، وهذا تشيع خفيف، ولا يعد القائل به خارج عن أهل السنة .

الدرجة الثانية: من يفضل عليا على الشيخين، دون سب لهما، فهذا رافضي بدون غلو .

الدرجة الثالثة : من كان مع ذلك يسب أو يشتم الشيخين، فهو غالٍ في الرفض .

الدرجة الرابعة: من كان مع ماسبق يعتقد أمرا مكفرا، فهو رافضي كافر .

ويقبل الحافظ ابن حجر مرويات هؤلاء جميعا سوى أصحاب الدرجة الرابعة، فمروياتهم مردودة، ونصّ على أنه ليس في الصحيح من حديثهم شيء البتة .

وهناك علماء آخرون تطرقوا لبيان مذهب الشيعة والرافضة، وبيان حكم مروياتهم:

فقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب من الميزان : (شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته ، وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، فلنقاتل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ، وحد الثقة العدالة والاتقان ؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة ؟

وجوابه أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى، كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم، مع الدين، والورع، والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بيّنة . ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل، والغلو فيه، والخط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة ، وأيضا فما استخضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا ، بل الكذب

شعارهم، والتقبة والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حالة! حاشا وكلا .
فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية،
وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذي
يكفر هؤلاء السادة، ويترأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال معثر (٦)
وعلق السيوطي على كلام الذهبي هذا بقوله: (وهذا الذي قاله هو الصواب الذي لا يحل لمسلم
أن يعتقد خلافه) . (٧)

وقال الذهبي أيضا: (ثم خلق من شيعة العراق يحبون عثمان وعليًا، لكن يفضلون عليا على
عثمان، ولا يحبون من حارب عليا مع الاستغفار لهم، فهذا تشيع خفيف) (٨).
وقال في سير أعلام النبلاء في ترجمة الدارقطني: (ليس تفضيل علي برفض، ولا هو ببدعة، بل
قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين . فكل من عثمان، وعلي، ذو فضل
ومسابقة، وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلمهما في الآخرة متساويان في الدرجة،
وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام
علي، وإليه نذهب، والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من
خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة أمانتهما فهو رافضي
مقيت، ومن سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى، فهو من غلاة الرفض أبعدهم الله) (٩)
وقال أيضا في تذكرة الحفاظ: (كل من أحب الشيخين فليس بغال، بل من تكلم فيهما فهو غال
مفتز، فإن كفرهما - والعياذ بالله - جاز عليه التكفير واللعنة) (١٠) . وقال في سير
أعلام النبلاء في ترجمة أبي عروبة الحسين بن محمد الحراني: (وقد ذكره أبو القاسم بن عساكر
في ترجمة معاوية فقال: كان أبو عروبة غاليا في التشيع، شديد الميل على بني أمية، قلت: كل

(٦) الميزان (١/ ٥-٦)

(٧) تدريب الراوي (١/ ٣٨٧)

(٨) المصدر السابق (٣/ ٥٥٢)

(٩) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧ - ٤٥٨)

(١٠) تذكرة الحفاظ ص (٢/ ٧٧٥)

من أحب الشيخين فليس بغال ، بل من تعرض لهما بشيء من تنقص فإنه رافض غال ، فإن سب فهو من شرار الرافضة، فإن كفر فقد باء بالكفر واستحق الخزي).^(١١)

وقال في الميزان أيضا موضعا مذهب أهل الكوفة: (غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من يوم صفين ، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق، كما أن الكوفيين -إلا من شاء ربك- فيهم انحراف عن عثمان، وموالاة لعلي ، وسلفهم شيعة وأنصاره ، ونحن معشر أهل السنة أولوا محبة وموالاة للخلفاء الأربعة ، ثم خلق من شيعة العراقي يحبون عثمان وعلياً لكن يفضلون علياً على عثمان، ولا يحبون من حارب علياً مع الاستغفار لهم فهذا تشيع خفيف)^(١٢) . و ذكر الذهبي أن التشيع معدود من البدع الحنيفة، فقال: (والحنفة - أي من أنواع البدع - كالتشيع، والإرجاء)^(١٣) .

وقال أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي^(١٤) في كتابه المحن: (حدثني أحمد بن معتب عن أبي الحسن الكوفي أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم قال: والتشيع تشيع أهل العلم الذي يقدم علياً على عثمان ، وأما من قدم علياً على أبي بكر فهو رافضي)^(١٥) .

وقد بين ابن تيمية أصل مذهب الرافضة، فقال: (أصل المذهب من إحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم في حياته علي أمير المؤمنين رضي الله عنه، فحرق منهم طائفة بالنار ، وطلب قتل بعضهم، ففروا من سيفه البتار، وتوعد بالجلد طائفة فيما عرف عنه من الأخبار . إذ قد تواتر عنه من الوجوه الكثيرة أنه قال على منبر الكوفة، وقد أسمع من حضر: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ، ثم عمر . وبذلك أجاب ابنه محمد بن الحنفية .

(١١) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٥١١)

(١٢) الميزان (٣ / ٥٥١-٥٥٢)

(١٣) الموقظة ص (٨٥)

(١٤) هو: الحافظ المؤرخ : محمد بن أحمد بن تميم المغربي الأفرقي ، قال القاضي عياض عنه: (كان حافظاً لمنهجه مالك فقيهاً عالماً)، ت: ٣٣٣هـ . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٨٩)

(١٥) المحن لأبي العرب القرواني ص (٤٤٥-) ت: يحيى الجبوري - دار الغرب - ط الأولى ١٤٠٣هـ .

ولهذا كانت الشيعة المتقدمين الذين صحبوا علياً أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان، وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر، حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي، قال سأل سائل شريك بن عبد الله، فقال له: أيما أفضل أبو بكر أو علي؟

فقال له: أبو بكر . فقال له السائل: تقول هذا وأنت شيعي! فقال له: نعم، من لم يقل هذا فليس شيعياً، والله لقد رقى هذه الأعواد عليّ، فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر، فكيف نرد قوله؟ وكيف نكذبه؟ والله ما كان كاذباً (١٦) .

ومن خلال النصوص السابقة نجد أن مصطلح التشيع إطلاق على أولئك الذين يميلون إلى علي ابن أبي طالب، مع اختلاف درجات هذا الميل على النحو التالي -مرتباً من الأخف إلى الأشد-: فالدرجة الأولى: من يعتقد أن علياً أفضل من عثمان ، مع محبة الجميع وتفضيل الشيعين على من سواهما، وهذا تشيع خفيف، ومن نسب إلى هذا التشيع: الأعمش، وعبد الرزاق، وأبو حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن، وابن خزيمة، وغيرهم (١٧) .

الدرجة الثانية: من زاد على ما ذكر، بأن كان يسب عثمان وغيره ممن حارب علياً، مع تفضيل الشيعين على من سواهما، فهذا غلو في التشيع .

الدرجة الثالثة : من يفضل علياً على الشيعين، دون سب للشيعين، فهذا رافضي .

الدرجة الرابعة : من كان مع ذلك يسب أو يشتم الشيعين، فهو غالي في الرفض، وكذا من كان في الدرجات التالية لهذه الدرجة، وهي:

الدرجة الخامسة: من كان مع ماسبق يكفر الشيعين .

الدرجة السادسة: من كان مع ماسبق يعتقد أمراً مكفراً كألوهية علي بن أبي طالب، ونحو ذلك .

ومن كان في الدرجة: الأولى، والثانية ، أطلق عليه التشيع دون الرفض، مادام أنه لم يتعرض

(١٦) منهاج السنة (١٣/١)

(١٧) انظر تهذيب التهذيب (٣٤/٩)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٣٩٣)

للشيخين بشيء ، وأما بقية الدرجات فيطلق على من وقع في شيء منها أنه رافضي، لرفضهم إمامة الشيخين ، قال الأشعري : (إنما سموا رافضة لرفضهم إمامة: أبي بكر، وعمر). (١١٥)
وأما أحوال مروياتهم فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق أهل العلم على أن الرافضة أكذب من سائر أهل البدع الأخرى، فقال: (وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب:

- قال أشهب بن عبدالعزيز: سئل مالك عن الرافضة، فقال: لا تكلموهم، ولا ترووا عنهم، فإنهم يكذبون .

- وقال أبو حاتم :حدثنا حرملة، قال: سمعت الشافعي يقول: لم أر أحدا أشهد بالزور من الرافضة .

- وقال مؤمل بن أهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول :نكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية، إلا الرافضة فإنهم يكذبون .

- وقال محمد بن سعيد الأصبهاني: سمعت شريكا يقول: إحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا .

- وقال أبو معاوية: سمعت الأعمش يقول: أدركت الناس ومايسمونهم إلا الكذابين، وقال الأعمش: ولا عليكم أن تذكروا هذا، فإني لا آمنهم أن يقولوا: إنا أصبنا الأعمش مع امرأة، وهذه آثار ثابتة (١١٦)

وقال ابن تيمية أيضا: (العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة .

ومن تأمل كتب الجرح والتعديل المصنفة في أسماء الرواة والنقلة وأحوالهم، مثل :كتب يحيى

(١١٥) مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين للأشعري (١ / ٨٩)، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة

المصرية - ط/ الثانية - ١٣٨٩هـ

(١١٦) منهاج السنة (١ / ٥٩)

ابن سعيد القطان ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة ، وأبي حاتم الرازي، والنسائي، وأبي حاتم بن حبان، وأبي أحمد بن عدي ، والدارقطني، وإبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني السعدي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، والعقيلي، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، والحاكم النيسابوري، والحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، وأمثال هؤلاء الذين هم جهابذة، ونقاد ، وأهل معرفة بأحوال الإسناد ، رأى المعروف عندهم الكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، حتى إن أصحاب الصحيح - كالبخاري - لم يرو عن أحد من قدماء الشيعة، مثل: عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور، وعبد الله بن سلمة، وأمثالهم، مع أن هؤلاء من خيار الشيعة، وإنما يروون عن أهل البيت ، أو أصحاب ابن مسعود ، أو عن من يشبه هؤلاء) (١١٧) .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أيضا أن حديثهم من أكذب الحديث ، فقال: (حديث الشيعة من أكذب الحديث) (١١٨) .

وقد حكى الذهبي اختلاف العلماء في قبول روايات الرافضة فقال: (اختلف الناس في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال :

أحدهما: المنع مطلقا . الثاني : الترخص مطلقا إلا فيمن يكذب ويضع .

الثالث: التفصيل ، فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يحدث ، وترد رواية الرافضي الداعية، ولو كان صدوقا .

وقال أشهب : سئل مالك عن الرافضة فقال : لا تكلمهم ، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون . وقال حرملة سمعت الشافعي يقول : لم أر أشهد بالزور من الرافضة وقال مؤمل بن أهاب : سمعت يزيد بن هارون يقول : أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة ، فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه ديناً) (١١٩) وقال السيوطي: (الصواب أنه لا يقبل رواية الرافضة وساب

(١١٧) المصدر السابق (١/ ٦٦-٦٧)

(١١٨) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٩)

(١١٩) ميزان (١/ ٢٧-٢٨)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٩٥﴾

السلف).^(١٢٠) وقال: (البخاري يتجنب الرافضة كثيرا ، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية ، ولا نراه يتجنب القدرية، ولا الخوارج، ولا الجهمية ، فإنهم على بدعتهم يلزمون الصدق).^(١٢١) والحافظ ابن حجر يرى في هدي الساري أن حديث من تكلم فيه بسبب بدعة التشيع أوللغلو فيه، مقبول إذا كان ضابطاً لحديثه، ففي ترجمة خالد بن مخلد القطواني الذي رمي بالغلو في التشيع، قال الحافظ ابن حجر: (أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه)^(١٢٢).

لكن في كتاب تهذيب التهذيب يرى الحافظ ابن حجر أن الغالي في بدعة التشيع إلى درجة الرفض لا يقل حديثه، بخلاف حديث من لم يكن من الغلاة في التشيع فهو مقبول، ففي ترجمة أبان بن تغلب قال الحافظ ابن حجر: (التشيع في عرف المتقدمين هو: اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه ، وأن مخالفه مخطيء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا كان معتقد ذلك ورعا ديناً صادقا مجتهدا ، فلا ترد روايته بهذا ، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض ، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة)^(١٢٣).

وقول الحافظ ابن حجر في هدي الساري عن حكم رواية من رمي ببدعة التشيع هو الذي يتفق مع قوله بقبول رواية المبتدع بثلاث قيود، والذي تقدم ذكره في حكم رواية المبتدع^(١٢٤)، وهو مسطر في كتابه نخبة الفكر، والذي يعتبر المرجع الأساسي في القول الراجح عند الحافظ ابن حجر في مسائل مصطلح الحديث .

والذين رموا بالتشيع من رجال البخاري- ممن ذكرهم الحافظ في هدي الساري- تسع عشرة

^(١٢٠) تدريب الراوي (١/ ٣٨٦)

^(١٢١) الميزان: (٣/ ١٦٠)

^(١٢٢) هدي الساري ص (٤٠٠)

^(١٢٣) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤)

^(١٢٤) انظر ص (٣٧٩)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٩٦﴾

راويا^(١٢٥)، وذكرهم السيوطي في تدريب الراوي^(١٢٦) فبلغوا عشرين راويا بزيادة راو على ما ذكره الحافظ، وهو إسماعيل بن زكريا الخلقياني^(١٢٧).

وجميع هؤلاء إنما رموا بالتشيع، سوى عباد بن يعقوب، فإنه رمي بالرفض^(١٢٨)، إلا أن البخاري لم يخرج له سوى حديث واحد، مقرونا بغيره، فلم يحتاج به^(١٢٩).

ومن رمي بالتشيع من رجال البخاري:

١- عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (ت: ١٣٠ هـ)^(١٣٠):

ورثه ابن معين^(١٣١)، ووصفه في رواية بأنه: (كان يتشيع)^(١٣٢).

وقال أبو حاتم عنه: (صالح)^(١٣٣)، وقال النسائي: (ثقة ثبت)^(١٣٤)، وذكره ابن حبان في

^(١٢٥) وهم: إسماعيل بن أبان، حرير بن عبد الحميد، خالد بن مخلد القطواني، سعيد بن فيروز أبو البخري، سعيد ابن عمرو بن أشوع، سعيد بن كثير بن عقير، عباد بن العوام، عباد بن يعقوب، عبد الله بن أبي عيسى بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عبد الرزاق بن همام، عبد الملك بن أعين، عبيد الله بن موسى العيسبي، عدي بن ثابت الأنصاري، علي ابن الجعد، الفضل بن دكين، فطر بن خليفة، محمد بن جحادة الكوفي، محمد بن فضيل بن غزوان، مالك بن إسماعيل أبو غسان. انظر هدي الساري ص (٤٥٩-٤٦٠)

^(١٢٦) تدريب الراوي (٣٨٩/١)

^(١٢٧) مع الحافظ ترجم له في هدي الساري ص (٣٩٠) لكن لم يذكر أنه رمي بالتشيع، وقد ذكر النهي في الميزان (١/

٢٢٨) أنه شيعي.

^(١٢٨) انظر هدي الساري ص (٤٦٠)

^(١٢٩) انظر ذلك في ترجمته في هدي الساري ص (٤١٢)

^(١٣٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤١٢/١٥). روى عن: جده، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وغيرهم. روى عنه:

شعبة، والثوري، وسفيان بن عيينة، وغيرهم. أخرج له البخاري حديثين، توبع عليهما عنده: في كتاب الصوم، حديث رقم (١٩٩٨)، تابعه مالك بن أنس رقم (١٩٩٩). وفي كتاب أحاديث الأنبياء، حديث رقم (٣٣٧٠)، تابعه الحكم بن عتيبة

في كتاب التفسير، حديث رقم (٤٧٩٧).

^(١٣١) الجرح والتعديل (١٢٦/٥)

^(١٣٢) تهذيب الكمال (٤١٥/١٥)

^(١٣٣) الجرح والتعديل (١٢٦/٥)

^(١٣٤) تهذيب الكمال (٤١٥/١٥)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٣٩٧)

الثقات^(١٣٥)، وقال الحافظ في التقریب: (ثقة، فيه تشيع)^(١٣٦) .

وهو ثقة فيما يظهر، أما تشيعه فلم يصفه أحد بالغلو فيه، ولا بكونه داعية لمذهبه، فلا يقدح هذا في حديثه . وأما ما نقله المزني في تهذيب الكمال عن ابن المديني من أنه قال فيه : (منكر الحديث) .^(١٣٧)

فقد أجاب عليه ابن عبد الهادي بأنه ليس في ابن أبي ليلى هذا، وذكر أنه في راو آخر يقال له: عبد الله بن عيسى يروي عن عكرمة ، وأما ابن أبي ليلى فلم يذكر ابن المديني فيه شيئا .^(١٣٨)

٢- إسماعيل بن أبان الوراق، الأزدي ، أبو إسحاق الكوفي (ت: ٢١٦ هـ)^(١٣٩) .

وصفه ببدعة التشيع الجوزجاني، فقال عنه : (كان مائلا عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث)^(١٤٠) . وقد دافع عنه الحافظ ابن حجر بقوله: (وثقه النسائي، ومطين، وابن معين، والدارقطني، وقال الجوزجاني: كان مائلا عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث، قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع . قلت : الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع) .^(١٤١)

وقال الحافظ في فتح الباري: (صدوق من كبار شيوخ البخاري ، تكلم فيه الجوزجاني لأجل

^(١٣٥) الثقات (٣٢ / ٧)

^(١٣٦) التقریب ص (١٨٤)

^(١٣٧) تهذيب الكمال (٤١٥ / ١٥)

^(١٣٨) انظر تهذيب التهذيب (٣٥٢ / ٥)

^(١٣٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥ / ٣) . روى عن: حرير بن عبد الحميد، وعبد الله بن المبارك، وعبد السلام ابن حرب، وغيرهم . روى عنه : البخاري، والجوزجاني، والدارامي، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ومن أحاديثه عنده: كتاب الحج حديث رقم (١٦٥٤) . كتاب التفسير حديث رقم (٤٧١٨) . كتاب الطب حديث رقم (٥٧٠٢) . كتاب الرقائق حديث رقم (٦٥٣١) . كتاب الفرائض حديث رقم (٦٧٢٥) .

^(١٤٠) أحوال الرجال ص (٨٤)

^(١٤١) هدي الساري ص (٣٩٠)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٩٨﴾

التشيع). (١٤٢) وقال في التقريب: (ثقة ، تكلّم فيه للتشيع) (١٤٣)

ولم أقف على أحد وصفه بالتشيع قبل الجوزجاني، وظاهر عبارة الجوزجاني أنه قدح في مذهبه لا في مروياته ، وقد فسّر عبارته ابن عدي بأنه: (يعني ما عليه الكوفيون من تشيع، وأما الصدوق فهو صدوق في الرواية) (١٤٤). ثم ذكر ابن عدي أن السعدي كان شديد الميل على الشيعة .

لكن لم أجد أحداً ممن عاصر إسماعيل من النقاد المتقدمين وصفه بالتشيع ، بل وثقوه دون أن يصفوه بشيء من البدع ، ويظهر أن من وصفه بالتشيع من المتأخرين قلّد الجوزجاني في ذلك، فعلى فرض ثبوت تشيعه، يظهر أنه لم يكن يغلو فيه وليس هو بداعية ، فلا يؤثر على حديثه .

٢- النصب:

قال الفيروزابادي في القاموس المحيط : (النواصب، والناصبية، وأهل النصب: المتدينون بيبغض علي رضي الله عنه ، لأنهم نصبوا له ، أي عادوه) (١٤٥) .

وعرف ابن حجر النصب بأنه : (بغض علي، وتقديم غيره عليه) . (١٤٦)

وبدعة النصب كانت نتيجة للخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وأكثر ما يكون النصب في أهل الشام ، قال الذهبي: (غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من يوم صفين ، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق) (١٤٧) .
وكذا أهل البصرة، قال الحافظ : (النصب معروف في كثير من أهل البصرة) (١٤٨) .

(١٤٢) فتح الباري (١٠ / ١٥٤)

(١٤٣) التقريب (ص ١٠٥، رقم: ٤١٠)

(١٤٤) الكامل (٣ / ٥٠)

(١٤٥) القاموس المحيط ، باب : الباء فصل : النون مادة : نصب ص (١٧٧)

(١٤٦) هدي الساري ص (٤٥٩)

(١٤٧) الميزان (٣ / ٥٥١)

(١٤٨) لسان الميزان (٤ / ٤٣٩)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٣٩٩﴾

وقد ذكر الحافظ في هدي الساري أن ستة من رجال البخاري قد وصفوا بالنصب^(١٤٩)، ومن هؤلاء الستة:

١- بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري^(١٥٠):

ترجم له الحافظ ابن حجر في رجال البخاري المتكلم فيهم، ونقل عن الأزدي أنه رماه بالنصب، فقال: (أحد الأتبات في الرواية، قال أحمد: إليه المنتهى في الثبوت. وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، والعجلي. وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وقال: إنه كان يتحامل على علي. قلت. اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي).^(١٥١)

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: (تكلم فيه الأزدي بلا مستند).^(١٥٢)

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: (رُمي بالنصب).^(١٥٣)

ويظهر أن الحافظ ابن حجر وهم في النقل عن الأزدي، لأن الأزدي رماه بأنه كان يتحامل على عثمان وليس علي، وقد نقله الحافظ ابن حجر نفسه في التهذيب^(١٥٤).

وكذا نقله الذهبي، فقال في رده على الأزدي: (قال أبو الفتح الأزدي: كان يتحامل على عثمان. كذا قال الأزدي، والعهد عليه، فما علمت في بهز مغمزا).^(١٥٥)

والذي يظهر أنه لا يثبت عنه ذلك، لأنه موصوف بأنه صاحب سنة، قال العجلي: (ثقة ثبت

^(١٤٩) وهم: ١- إسحاق بن سويد العدوي ٢- بهز بن أسد ٣- قيس بن أبي حازم ٤- حريز بن عثمان ٥- حصين ابن

غمر ٦- عبدالله بن سالم. انظر هدي الساري ص (٤٥٩-٣٦)

^(١٥٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٥٧/٤). روى عن: شعبة بن حجاج، وحماد بن سلمة، ويزيد بن زريع،

وغيرهم. روى عنه: محمد بن بشار، وقتيبة، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وغيرهم.

ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب المناقب، حديث رقم (٣٧٨٦)، وفي كتاب الأدب، حديث رقم (٥٩٨٣).

^(١٥١) هدي الساري ص (٣٩٣)

^(١٥٢) هدي الساري ص (٤٦١)

^(١٥٣) هدي الساري ص (٤٥٩)

^(١٥٤) انظر التهذيب (٤٩٨/١)

^(١٥٥) الميزان (٣٥٣/١)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٠٠﴾

في الحديث ، رجل صالح ، صاحب سنة). (١٥٦)

ولأنه موصف بالإمامة ، ومثله لا يكون فيه غمز في مذهبه ، فقد وصفه أبو حاتم بأنه إمام فقال: (إمام ، صدوق ، ثقة) . (١٥٧)

وقال الذهبي : (الإمام الحافظ الثقة . قال عبدالرحمن بن بشر : ما رأيت رجلاً خيراً من بهز). (١٥٨) وما قاله الأزدي لا يثبت عنه ولا دليل عليه .

٢- قيس بن أبي حازم البجلي ، أبو عبدالله الكوفي (ت: ٩٨ هـ) (١٥٩)

ذكر يعقوب بن شيبة أن بعض أصحاب الحديث رماه بالنصب ، وذكر أن هذا غير معروف عنه ، فقال يعقوب : (منهم من حمل عليه في مذهبه ، وقالوا : كان يحمل على علي - رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة - والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان ، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفة الرواية عنه). (١٦٠)

وقد ترجم له الحافظ في هدي الساري ، ونقل قول يعقوب بن شيبة السابق ، ووصفه بأنه : (قول مبين مفصل). (١٦١)

وقد وصفه علي بن المديني بأنه ممن يقدم عثماناً على علي ، فقال : (كان عثمانياً) . (١٦٢) فهو لم يسب علياً كما يفعل النواصب ، وإنما كان يقدم عثمان عليه ، كما هو قول جمهور أهل الحديث .

وقد شهد قيس مع علي حروبه ضد الخوارج (١٦٣) ، وهذا مما يؤكد عدم صحة مانسب إليه

(١٥٦) تاريخ الثقات (ص: ٨٧ ، رقم: ١٧٤)

(١٥٧) الجرح والتعديل: (٤٣١/٢)

(١٥٨) في السير (١٩٢/٩)

(١٥٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٠/٢٤) . روى عن : خالد بن الوليد ، وحذيفة بن اليمان ، وعبدالله بن مسعود ، وغيرهم . روى عنه : بيان بن بشر الأحمسي ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وسليمان الأعمش ، وغيرهم . هو ممن أخرج له البخاري ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٥٧) ، في كتاب العلم ، حديث رقم (٧٣) .

(١٦٠) تهذيب الكمال (١٤ / ٢٤)

(١٦١) هدي الساري ص (٤٣٦)

(١٦٢) تاريخ بغداد (٤٥٤ / ١٢)

من النصب .

*** **

٣- الإرجاء :

بين الحافظ أن الإرجاء يطلق عند العلماء ويراد به أحد أمرين، فقال: (الإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين : منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللتين تقاتلتا بعد عثمان ، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار ، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ، ولا يضر العمل مع ذلك) ^(١٦٤) .

والإرجاء معدود من البدع الخفيفة، قال الذهبي: (والخفة - أي من أنواع البدع - كالتشيع والإرجاء) ^(١٦٥) . وقال الذهبي أيضا: (الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله) . ^(١٦٦) وقال أيضا: (ما لمجرد الإرجاء يُضعف حديث الثقة، ويهدر) ^(١٦٧) . وقال ابن رجب: (البدع المخففة ذات الشبه كالإرجاء) ^(١٦٨) .

وقد ذكر السيوطي أن جميع من رمي بالإرجاء من رجال الشيخين إنما رموا بالإرجاء الذي هو: تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبائر بالنار ^(١٦٩)، وهو القسم الثاني من تقسيم الحافظ للإرجاء .

وذكر الحافظ في هدي الساري ^(١٧٠) من رمي من رجال البخاري ببدعة الإرجاء فبلغوا أحد

^(١٦٤) انظر تاريخ بغداد (١٢ / ٤٥٢)

^(١٦٥) هدي الساري ص (٤٥٩)

^(١٦٥) الموقظة ص (٨٥)

^(١٦٦) الميزان (٤ / ٩٩)

^(١٦٧) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص (٣٥)

^(١٦٨) شرح العلل (١ / ٣٥٨)

^(١٦٩) انظر تدريب الراوي (١ / ٣٨٨)

^(١٧٠) هدي الساري ص (٤٥٩ - ٤٦٠)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٤٠٢) ﴿

عشر راويا^(١٧١). ومن رمي بالإرجاء من رجال البخاري :

١- ذر بن عبد الله الهمداني المرهبي ، أبو عمر الكوفي^(١٧٢) :

رمي بالإرجاء ، فقال ابن سعد : (كان مرجئا) .^(١٧٣)

وكذا قال أبو داود^(١٧٤) ، ونقله المزني عن إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبيرة^(١٧٥) .

ولذا ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم ، فقال : (ذر بن عبد الله المرهبي : أحد

الثقات الأثبات . وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم ، وابن نمير ، وقال أبو داود : كان مرجئا .

وهجره إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبيرة لذلك) .^(١٧٦)

ويظهر أنه رجع عن بدعة الإرجاء ، وهذا مما فات الحافظ ابن حجر ، فقد قال البخاري : (حدثنا

محمد حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو أسامة سمع الثوري عن الأعمش قال ذر : لقد تركت

أشياء أخشى أن تتخذ ديناً . يعني المحدث من الرأي ، وهو صدوق في الحديث) .^(١٧٧)

وقال أبو زرعة الدمشقي : (حدثني أحمد بن شبيب حدثنا النضر بن شميل عن ابن عون قال :

نخل ذر الإرجاء ، فلقيته ، فحلف لي واعتذر) .^(١٧٨)

فالظاهر - كما تدل عليه الروايتان - أنه رجع عن الإرجاء ، مع أن أحداً لم يصفه بأنه داعية .

^(١٧١) وهم : ١ - إبراهيم بن طهمان ٢ - أيوب بن عائد الطائي ٣ - ذر بن عبد الله المرهبي ٤ - شبابة بن سوار ٥ -

عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماي ٦ - عثمان بن غياث البصري ٧ - عمر بن ذر ٨ - عمرو بن أبي مرة ٩ - محمد ابن

خازم ١٠ - ورقاء بن عمر ١١ - يحيى بن صالح الوحاظي .

^(١٧٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٨ / ٥١١) . روى عن : سعيد بن جبيرة ، وعبد الله بن شداد ، وسعيد ابن

عبد الرحمن بن أبيزي ، وغيرهم . روى عنه : زبيد اليامي ، والأعمش ، والحكم بن عتيبة ، وغيرهم . وهو ممن أخرج له

البخاري ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب التيمم ، حديث رقم (٣٣٨) ، في كتاب بدء الخلق ، حديث رقم (٣٢١٨) .

^(١٧٣) الطبقات الكبرى (٦ / ٢٩٣)

^(١٧٤) تهذيب الكمال (٨ / ٥١٢)

^(١٧٥) انظر المصدر السابق

^(١٧٦) هدي الساري ص (٤٠٢)

^(١٧٧) الضعفاء الصغير ص (٤٦ ، رقم : ١١٣)

^(١٧٨) تاريخ أبو زرعة الدمشقي نص رقم (٢٠٤٦)

٢- ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري ، أبو بشر الكوفي ^(١٧٩):

ذكر الحافظ في هدي الساري أنه رمي بالإرجاء ^(١٨٠)، ولم يذكر في ترجمته في هدي الساري من رماه بالإرجاء ^(١٨١)، وإنما ذكر أن أحمد قال فيه: (ثقة ، صاحب سنة) . ف قيل لأحمد بن حنبل: (كان يرى الإرجاء ؟ فقال أحمد : لأدري) . ^(١٨٢) وهذا النص نقله أبو داود السجستاني عن أحمد ^(١٨٣)، وهو يفيد أن ورقاء صاحب سنة عند أحمد ، لأن أحمد نفى عنه بدعة الإرجاء ، ولأنه لا يعلم أحدا رماه بها .

ومع هذا كله، فإن أبا داود قد رماه بشيء من الإرجاء مع اعتباره من أهل السنة، فقال: (ورقاء صاحب سنة، إلا أن فيه إرجاء) . ^(١٨٤) ولم يذكر أبو داود مستنده في رمية بشيء من الإرجاء، ويظهر أنه تبنى قول السائل الذي أجابه أحمد بن حنبل بالنفي .

*** **

٤- الخوارج:

قال الحافظ في بيان مذهبهم: (الخوارج : الذين أنكروا على علي التحكيم، وتبرأوا منه، ومن عثمان وذريته، وقتلوه، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم ، والإباضية منهم: أتباع عبد الله بن أباض ، والقعدية: الذين يزينون الخروج على الأئمة، ولا يباشرون ذلك) ^(١٨٥) .

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أصل مذهبهم، فقال: (أصل مذهب الخوارج تعظيم القرآن وطلب اتباعه ، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها

^(١٧٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٣٣/٣٠) . روى عن : زيد بن أسلم ، وعبد الله بن دينار ، وعمر بن دينار ، وغيرهم . روى عنه : شعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك ، وو كيع بن الجراح ، وغيرهم . وهو ممن أخرج له البخاري ، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الوضوء، حديث رقم (١٤٣)، في كتاب الحج، حديث رقم (١٥٢٣)

^(١٨٠) انظر هدي الساري ص (٤٦٠)

^(١٨١) انظر هدي الساري ص (٤٤٩)

^(١٨٢) المصدر السابق .

^(١٨٣) انظر تاريخ بغداد (٤٨٦ / ١٣)

^(١٨٤) تهذيب الكمال (٤٣٧ / ٣٠)

^(١٨٥) هدي الساري (٤٥٩)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٠٤﴾

تخالف القرآن ، كالرجم ، ونصاب السرقة ، وغير ذلك ، فضلوا ، وكفروا عثمان وعلياً ، ومن والاهما^(١٨٦) .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً أن حديثهم من أصح الحديث ، فقال : (الخوارج صادقون ، فحديثهم من أصح الحديث ، وحديث الشيعة من أكذب الحديث)^(١٨٧) .

وقد قال أبو داود : (ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج) . ثم ذكر عمران ابن حطان ، وأبا حسان الأعرج^(١٨٨) .

فالخوارج ليسوا بأهل كذب وافتراء ، وهذا ما جعل النقاد يثنون على صدقهم ، قال الخطيب : (والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم - أي المبتدعة - ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج ، وشهاداتهم)^(١٨٩) .

وقد ذكر الحافظ أن رجال البخاري الذين رموا برأي الخوارج ثلاثة^(١٩٠) ، وهم : عكرمة مولى ابن عباس^(١٩١) ، وعمران بن حطان^(١٩٢) ، والوليد بن كثير^(١٩٣) .

*** **

٥- القدرية :

أوضح الإمام النووي فرقة القدرية ، وبين أنهم ينقسمون إلى قسمين :

١- القدرية الأوائل : وهم الذين ينفون علم الله ، وتقديره للأشياء قبل وقوعها .

^(١٨٦) مجموع الفتاوي (١٣ / ٤٩)

^(١٨٧) مجموع الفتاوي (١٣ / ٢٠٩)

^(١٨٨) الكفاية ص (١٣٠)

^(١٨٩) الكفاية ص (١٢٥)

^(١٩٠) انظر هدي الساري ص (٤٦٠)

^(١٩١) ترجمته سنائي في ص (٤١٣)

^(١٩٢) ترجمته سنائي في ص (٤٢٣)

^(١٩٣) ترجمته سنائي في ص (٤١٧)

٢- القدرية المتأخرون: وهم الذين يقولون الخير من الله، والشر من غيره.

كما بين - رحمه الله - المذهب الحق في مسألة القدر، فقال: (واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه: أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى، وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه سبحانه وتعالى لم يقدرها، ولم يتقدم علمه سبحانه وتعالى بها، وأنها مستأنفة العلم- أي أننا يعلمها سبحانه بعد وقوعها- وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وجل عن أقوالهم الباطلة علوا كبيرا، وسميت هذه الفرقة قدرية لإنكارهم القدر، قاله أصحاب المقالات من المتكلمين.

وقد انقضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر، ولكن يقولون: الخير من الله، والشر من غيره تعالى الله عن قولهم) (١٩٤).

وذكر الحافظ ابن حجر أن القدرية هو: (من يزعم أن الشر فعل العبد وحده) (١٩٥).

وقد نقل الخطيب عن أئمة أهل الحديث، مثل: ابن المبارك، ويحيى القطان، وعبد الرحمن ابن مهدي، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم، أنهم يقبلون حديث القدرية إذا لم يكونوا دعاة (١٩٦).

وقد ذكر الحافظ أن الذين رموا بالقدر من رجال البخاري بلغوا ثمانية وعشرين راويا (١٩٧)، فالقدرية - على هذا - يفوقون أهل البدع الأخرى في رواية البخاري عنهم.

(١٩٤) شرح مسلم (١ / ٩٠).

(١٩٥) هدي الساري ص (٤٥٩).

(١٩٦) انظر الكفاية ص (١٢٧ - ١٢٩).

(١٩٧) وهؤلاء الرواة هم: ١- ثور بن زيد المدني ٢- ثور بن يزيد الحمصي ٣- حسان بن عطية الحاربي ٤- الحسن ابن ذكوان ٥- دواد بن الحصين ٦- زكريا بن إسحق ٧- سالم بن عجلائ ٨- سلام بن مسكين ٩٠- سيف بن سليمان المكي ١٠- شبل بن عباد ١١- شريك بن أبي نمر ١٢- قتادة بن دعامة ١٣- عبد الله بن عمر المقرئ ١٤- عبد الله ابن أبي ليبد ١٥- عبد الله بن أبي نجيح ١٦- عبد الأعلى بن عبد الأعلى ١٧- يحيى بن حمزة الحضرمي ١٨- عبد الوارث ابن سعيد الغنوي ١٩- عطاء بن أبي ميمونة ٢٠- وهب بن منبه ٢١- عمر بن أبي زائدة ٢٢- عمران بن مسلم

ومن رمي ببدعة القدر من رجال البخاري :

- ١- وهب بن منه بن كامل الصنعاني ، أبو عبد الله اليماني (ت: ١١٠هـ) (١٩٨) :
- ضعفه الفلاس، فقال: (كان ضعيفا). (١٩٩)

فبين الحافظ ابن حجر أن الفلاس ضعف وهب بن منه لأنه يقول ببدعة القدر ، وذكر الحافظ أنه ثبت رجوع وهب عن هذه البدعة، فقال الحافظ في هدي الساري : (وهب بن منه الصنعاني : من التابعين ، وثقه الجمهور ، وشذ الفلاس ، فقال : كان ضعيفا . وكان شبهته في ذلك أنه كان يُتهم بالقول بالقدر، وصنف فيه كتابا ، ثم صح أنه رجع عنه : قال حماد ابن سلمة عن أبي سنان : سمعت وهب بن منه يقول: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتابا من كتب الأنبياء من جعل لنفسه شيئا من المشيئة فقد كفر، فتركت قولي . وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أخيه همام عن أبي هريرة في كتابة الحديث وتابعه عليه معمر عن همام) . (٢٠٠)

ورجوعه عن البدعة ثابت ومشهور ، وقد نص بعض الأئمة على رجوعه كأحمد ابن حنبل. (٢٠١)

- ٢- قتادة بن دعامة السدوسي ، أبو الخطاب البصري (ت: ١١٧هـ) . (٢٠٢)

القصر ٢٣- عمر بن هاني ٢٤- عوف الأعرابي ٢٥- كهيم بن المنهال ٢٦- محمد بن سواء البصري ٢٧- هارون

ابن موسى الأعرور ٢٨- هشام الدستوائي . انظر هدي الساري ص (٤٥٩-٤٦٠) (

(١٩٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣١/ ١٤٠) . روى عن : أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس، وغيرهم . روى عنه : عمر بن دينار ، وهمام بن نافع ، وابنه عبد الرحمن بن وهب ، وغيرهم . أخرج له البخاري أثرًا واحدا لأبي هريرة متابعه في كتاب العلم ، حديث رقم (١١٣) ، تابعه عليه عنده معمر في نفس الموضع .

(١٩٩) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٨)

(٢٠٠) هدي الساري ص (٤٥٠)

(٢٠١) انظر تهذيب الكمال (٣١/ ١٤٧)

(٢٠٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨) . روى عن : أنس بن مالك ، والحسن البصري ، وجابر بن زيد ، وغيرهم . روى عنه : الأعمش ، وشعبة بن الحجاج ، وحديد الطويل ، وغيرهم . وهو ممن أخرج له البخاري ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (١٣) ، في كتاب العلم ، حديث رقم (٦٥)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٤٠٧).

نسبه أحمد بن حنبل إلى بدعة القدر ، لكنه ذكر أنه كان يكتمه ولا يظهره ، فقال : (كان قتادة ، وهشام ، وسعيد يقولون بالقدر يكتمونه) . (٢٠٣) وقال العجلي عن قتادة : (ثقة ، كان يقول بشيء من القدر ، وكان لا يدعو إليه ، ولا يتكلم فيه) . (٢٠٤) وقد ترجم له الحافظ في هدي الساري ، وذكر أن أبا داود نفى عنه البدعة فقال : (قتادة ابن دعامة البصري : أحد الأثبات ، قال ابن معين : رمي بالقدر . وذكر ذلك عنه جماعة ، وأما أبو داود فقال : لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر) . (٢٠٥)

*** **

٦- الجهمية :

قال ابن تيمية عن هذه الفرقة : (الجهمية : نفاة الصفات ، الذين يقولون : القرآن مخلوق ، وإن الله لا يرى في الآخرة) . (٢٠٦) وقال الحافظ معرفا بها : (الجهمية : من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتتها الكتاب والسنة ، ويقول : إن القرآن مخلوق) . (٢٠٧) ، وكذا قال السيوطي . (٢٠٨) وبدعة الجهمية من البدع الغليظة عند أهل الحديث ، بل هي أغلظها على الإطلاق ، قال الذهبي : (الغلظ - أي من البدع - كغلاة الخوارج ، والجهمية ، والرافضة) . (٢٠٩) وقال ابن رجب : (البدع الغليظة : كالتجهم ، يرد بها الرواية مطلقا) . (٢١٠) ونقل أن أحمد يرد حديث الجهمي ، سواء كان داعية أم لا ، قال : (بل كلامه - أي أحمد - عام أنه

(٢٠٣) الميزان (٢/ ١٥١ - ١٥٢)

(٢٠٤) الثقات (ص: ٣٨٩ ، رقم : ١٣٨٠)

(٢٠٥) هدي الساري ص (٤٣٦)

(٢٠٦) الفتاوى الكبرى (٢/ ٢٩)

(٢٠٧) هدي الساري ص (٤٥٩)

(٢٠٨) كما في تدريب الراوي (١/ ٣٨٩)

(٢٠٩) الموقظة ص (٨٥)

(٢١٠) شرح العلل (١/ ٣٥٨)

لا يُروى عنه).^(٢١١) أي عن الجهمي .

وقال ابن تيمية موضحاً شدة غلظ بدعة التجهم: (الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام:

منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم، فيبدأ بالخوارج .

ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه ، فيبدأ بالمرجئة ، ويختتم بالجهمية ، كما فعله

كثير من أصحاب أحمد رضي الله عنه كعبد الله ابنه ، وكالحلال ، وأبي عبد الله بن بطة ،

وأمثالهم ، وكأبي الفرج المقدسي ، وكلا الطائفتين تختتم بالجهمية لأنهم أغلظ البدع ،

وكالبخاري في صحيحه، فإنه بدأ بكتاب الإيمان والرد على المرجئة ، وختمه بكتاب التوحيد

والرد على الزنادقة والجهمية)^(٢١٢) .

وذكر ابن تيمية أن جمهور السلف يرون أن أقوال الجهمية أقوال كفرية^(٢١٣)، فقال: (إنما كان

أحمد يُكفر الجهميين المنكرين لأسماء الله تعالى وصفاته ، لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول

صلى الله عليه وسلم ظاهرة بيّنة ، ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق . وتكفير الجهمية مشهور

عن السلف والأئمة، لكن ما كان يُكفر أعيانهم).^(٢١٤)

ولم يخرج الشيخان لأحد من الجهمية إلا لراو واحد عند البخاري ، قد ثبت رجوعه عن قول

الجهمية، مع أنه لم يوافق الجهمية في سائر مذهبهم، وإنما فقط في مسألة واحدة ، وهي: نفى

رؤية الله عز وجل يوم القيامة ، ومع هذا كله، فإن البخاري إنما أخرج له حديثاً واحداً

توبع عليه عند البخاري، وهذا الراوي هو:

^(٢١١) المصدر السابق .

^(٢١٢) مجموع الفتاوى (٥٠/١٣) .

^(٢١٣) ولا يلزم من كون البدعة مكفرة أن يُكفر معتقديها، قال ابن تيمية: (وحقيقة الأمر في ذلك : أن القول قد يكون

كفراً ، فيطلق القول بتكفير صاحبه ، فيقال : من قال كذا فهو كافر . لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره ،

حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاريخها). الرد على البكري ص(٢٥٩)، وهو في مجموع الفتاوى (٣٤٥/٢٣)

^(٢١٤) الرد على البكري ص(٢٦٠) ، وهو أيضاً في مجموع الفتاوى (٣٤٨/٢٣)

بشر بن السري البصري ، أبو عمر الأوفه (ت: ١٩٥ هـ) (٢١٥):

تُكَلِّم فيه من أجل البدعة، فقال الحميدي عنه: (كان جهميا ، لا يحل أن تكتب عنه). (٢١٦)

فترجم له الحافظ ابن حجر في هدي الساري، فقال: (بشر بن السري: أبو عمرو البصري الأوفه ، قال أحمد: كان متقنا للحديث عجا ، ثم تكلم في الرؤية في الآخرة ، فوثب به الحميدي ، فاعتذر فلم يقبل منه . وقال ابن معين: رأيته بمكة يستقبل البيت ، ويدعو على قوم يرمونه برأي جهم . ووثقه هو ، وعبد الرحمن بن مهدي، والعجلي، وعمرو بن علي، والدارقطني، وقال: إنما وجدوا عليه في أمر المذهب ، فحلف واعتذر عن ذلك) (٢١٧) .

فعلى هذا نقول : إن البخاري لم يخرج لأحد من الجهمية، فقد تجنب الرواية عنهم، لغلط بدعتهم ، ولم أجد نصا عن أحد من أئمة الحديث بقبول رواية الجهمي ولو كان غير داعية، وكأنهم قد تجنبوا مرويات الجهمية مطلقا دون استثناء لغلط بدعتهم، فتكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمة، لكن ما كان يُكفّر أعيانهم. (٢١٨)

*** **

٧- الوقفة :

قال ابن حجر معرفا بمذهبهم : (الواقف في القرآن : من لا يقول مخلوق، ولا ليس بمخلوق) (٢١٩) .

وهذا إذا كان على سبيل الشك بأنه غير مخلوق، فقد كفر بعض أهل العلم من وقع بذلك ، وقد عقد اللالكائي في كتابه: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) . فصلا سماه : (ماروي في تكفير من

(٢١٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤/ ١٢٢) . روى عن: سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله ابن المبارك، وغيرهم . روى عنه: أحمد بن حنبل، وزهير بن حرب، ووسالم بن نوح، وغيرهم . أخرج له البخاري حديثا واحدا في كتاب الفتن ، حديث رقم (٧٠٤٨) تابعه عليه سعيد بن أبي مريم في كتاب الرقائق برقم (٦٥٩٣) .

(٢١٦) الكفاية ص: (١٢٣)

(٢١٧) هدي الساري ص (٣٩٣)

(٢١٨) انظر الرد على البكري ص (٢٦٠) ، وهو في مجموع الفتاوى (٣٤٨/٢٣)

(٢١٩) هدي الساري ص (٤٥٩)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤١٠﴾

وقف في القرآن شاكا أنه غير مخلوق)، ونقل عن أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه، وغيرهما، تكفير من لم يجزم بكون القرآن غير مخلوق. (١٢٣)

ولم يذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج عن أحد من الواقفة إلا لراو واحد، هو: علي بن أبي هاشم البغدادي^(١٢٤): قال ابن حجر: (علي بن أبي هاشم: من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم: صدوق: تركه الناس للوقف في القرآن. قلتُ- الحافظ ابن حجر -: قد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه، وليس ذلك بمنع من قبول روايته). (١٢٥)

فبدعة الوقف في القرآن الكريم لا تؤثر على حديث الراوي عند الحافظ ابن حجر.

*** **

(١٢٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٢ / ٣٢٣)

(١٢٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٧١/٢١). روى عن: ابن عليه، وابن عيينة، وشريك بن عبد الله، وغيرهم. روى عنه: البخاري، ومحمد بن غالب، ويعقوب بن شبة، وغيرهم. أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٠٦)، في كتاب التفسير، حديث رقم (٤٥٥١).

(١٢٥) هدي الساري ص (٤٣٠)

المبحث الرابع: كيف نفى الحافظ البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري؟

ذكرت فيما سبق^(١٢٦) أن رأي الحافظ هو قبول حديث أهل البدع بثلاث قيود :

- ١- أن لا تكون البدعة مكفرة . ٢- أن لا يكون الراوي داعية إلى بدعته .
- ٣- أن لا يروي ما يقوي بدعته .

فإذا وجد أحد هذه الأمور فإن البدعة تكون قادحة ، وإذا انتفت جميعا فالبدعة غير قادحة .

وقد سعى الحافظ في دفاعه عن رمي بالبدعة من رجال البخاري إلى إثبات أن بدعتهم لم تكن قادحة في مروياتهم التي أخرجها البخاري ، فقال: (بينا في ترجمة كل منهم- أي المبتدعة)- أنه ما لم يكن داعية، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع (١٢٧).

وقد نبه ابن تيمية على بعض هذا قبل الحافظ ابن حجر ، فقال: (أخرج الشيخان من رواية المبتدعة من الخوارج والشيعية والقدرية، الذين لم يكونوا من الدعاة إلى بدعتهم، أو قبلوا من مروياتهم في المتابعات والشواهد، أو فيما لا مجال للدعوة إلى البدعة). (١٢٨)

ويمكن تحديد دفاع الحافظ ابن حجر عن رمي بالبدعة من رجال البخاري بالنالي:

الأمر الاول : نفى كون الراوي من المبتدعة:

ليس كل من وصف من الرواة بالبدعة يكون موصف به صحيحا، فقد يكون من وصف الراوي بالبدعة قد أخطأ وجانب الصواب ، فرمى الراوي بما هو برآء منه .

قال ابن جرير الطبري: (لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديفة، ثبت عليه مادعي به ، وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه مامنهم إلا وقد نسبهم قوم إلى ما يرغب به عنه). (١٢٩)

ولذا فإن الحافظ لا يقبل رمي الراوي بالبدعة إلا بعد ثبوتها عنه يقينا ، ولتقيده بهذا المنهج نفى عن بعض الرواة ما رموا به من البدعة ، ومن هؤلاء:

(١٢٦) انظر ص (٣٧٩)

(١٢٧) هدي الساري ص (٤٥٩)

(١٢٨) مجموعة الرسائل الكبرى (٢٣ / ١)

(١٢٩) هدي الساري ص (٤٢٨)

١- عبدالوارث بن سعيد التنوري (ت: ١٨٠) (٢٢٧):

قال الحافظ في ترجمته من هدي الساري ص (٤٢٢): (عبدالوارث بن سعيد التنوري أننى شعبة على حفظه، وكان يحيى بن سعيد القطان يرجع إلى حفظه، وقيل لابن معين: من أثبت شيوخ البصريين فعده منهم، وقدمه مرة على ابن علية في أيوب، ووثقه أبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن نمير، والعجلي، وأبو حاتم. وعن أبي علي الموصلي أن حماد بن زيد كان ينهاهم عنه لأجل القول بالقدر، قال البخاري: قال عبدالصمد بن عبدالوارث: مكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول في القدر قط شيئا، وقال الساجي: حدثنا علي بن أحمد: سمعت هذبة بن خالد يقول: سمعت عبدالوارث: يقول ما رأيت الاعتزال قط. قال الساجي: ما وضع منه إلا القدر. قلت: يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته فمن هنا اتهم عبدالوارث). (٢٢٨)

وصرح الحافظ ابن حجر في التقریب بعدم ثبوت كون عبد الوارث مبتدع، فقال: (ثقة ثبت، رمي بالقدر، ولم يثبت عنه) (٢٢٩).

ويؤيد مقاله ابن حجر قول علي المديني: (لم أسمعه يتكلم بشيء مما يرمونه به قط، ولا سمعته يذكر أحدا يذكر شيئا من ذا) (٢٣٠).

فإذا كان الراوي ينفي عن نفسه البدعة، وكذا ابنه نفاه عن أبيه، وكذا بعض معاصريه، فكيف يُنسب إلى البدعة والحالة هذه؟

ولعل من نسبه ظن به ذلك لصحته لرأس المبتدعة عمرو بن عبيد كما قال الحافظ ابن حجر.

(٢٢٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٨/٤٧٨). روى عن: حبيب المعلم، وأيوب السختياني، ووداود ابن هند، وغيرهم. روى عنه: علي بن المديني، وقبية بن سعيد، ووبشر بن هلال، وغيرهم. ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب العلم، حديث رقم (٧٥)، وفي كتاب الغسل، حديث رقم (٢٩٢).

(٢٢٨) هدي الساري ص (٤٢٢)

(٢٢٩) التقریب: (ص: ٣٦٧، رقم: ٤٢٥١)

(٢٣٠) المعرفة والتاريخ (٢/٢٤٣)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٤١٣)

وهناك رواية آخرون نسبوا إلى البدعة لأنهم وافقوا أهلها ببعض المسائل، فظن بعض النقاد انتماءهم لتلك البدعة بالكامل، وليس الأمر كذلك، ومن هؤلاء:

٢- عكرمة مولى ابن عباس (٢٣١):

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدي الساري - وهو يعدد أوجه الطعون الموجهة له -: (وأما الوجه الثاني : وهو الطعن فيه برأي الخوارج، فقال ابن لهيعة عن أبي الأسود محمد ابن عبدالرحمن، يتيم عروة، : كان عكرمة وفد على نجدة الحروري، فأقام عنده تسعة أشهر، ثم رجع إلى ابن عباس فسلم عليه ، فقال: قد جاء الخبيث . قال: فكان يحدث برأي نجدة . قال: وكان يعني نجدة أول من أحدث رأي الصفرية . وقال الجوزجاني: قلت لأحمد ابن حنبل: أكان عكرمة إباضيا فقال: يقال إنه كان صفريا . وقال أبو طالب عن أحمد : كان يرى رأي الخوارج الصفرية ، وعنه أخذ ذلك أهل إفريقية . وقال علي بن المديني: يقال إنه كان يرى رأي نجدة . وقال يحيى بن معين: كان ينتحل مذهب الصفرية ، ولأجل هذا تركه مالك) . (٢٣٢)

ويرى الحافظ ابن حجر أن البدعة لم تثبت عليه، قال: (فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه، لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه) (٢٣٣). وقال في التقريب: (ثقة ثبت، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة) (٢٣٤)

وسبب عدم ثبوت البدعة عند الحافظ ابن حجر هو أنه لا يوجد دليل صحيح صريح، قال: (لم يثبت عنه - أي عكرمة - من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل، فنسبوه إليهم ، وقد برأه أحمد العجلي من ذلك ، فقال في كتاب الثقات له: عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، مكى ، تابعى ، ثقة ، بريء مما يرميه الناس به من

(٢٣١) انظر ترجمته في الباب الأول: الفصل الثاني: المبحث الثالث: تقليد الجارح غيره، ترجمة رقم (١)

(٢٣٢) هدي الساري ص (٤٢٦)

(٢٣٣) هدي الساري ص (٤٢٥)

(٢٣٤) التقريب (ص : ٣٩٧، رقم : ٤٦٧٣)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤١٤﴾
الحرورية^(٢٣٥).

*** **

الأمر الثاني : ثبوت رجوع الراوي عن البدعة:

رجوع الراوي عن بدعته وعودته إلى مذهب أهل السنة والجماعة ، يخرج من حكم رواية المبتدع، ويكون حكمه كحكم بقية أهل السنة في قبول مروياته .

ولذا دافع ابن حجر عن بعض من رمي بالبدعة من رجال البخاري بأنهم قد تابوا من بدعتهم، وثبت رجوعهم إلى مذهب أهل السنة ، فلا ميرر - بعد هذا - لجرحهم والقبح فيهم، ومن هؤلاء الرواة:

١- بشر بن السري^(٢٣٦):

وقد تكلم فيه من أجل البدعة، فقال الحميدي عنه: (كان جهميا ، لا يحل أن تكتب عنه).^(٢٣٧)
وقد ترجم له الحافظ في هدي الساري من أجل رميه بهذه البدعة، وبين بأن الأئمة قد وثقوه، ونصوا على رجوعه عن بدعته^(٢٣٨).

وأكد الحافظ ابن حجر في التقريب على رجوعه عن البدعة، فقال: (ثقة متقن ، طعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر وتاب)^(٢٣٩).

وقد سبقه الذهبي في تأكيد رجوعه عن البدعة ترجمته من الميزان: (أما التجهم فقد رجع عنه، وحديثه في الكتب الستة)^(٢٤٠).

^(٢٣٥) هدي الساري ص (٤٢٨)

^(٢٣٦) انظر ترجمته في ص (٤٠٩)

^(٢٣٧) الكفاية ص (١٢٣)

^(٢٣٨) انظر نص قول الحافظ ابن حجر في ترجمة بشر بن السري في ص (٤٠٩)

^(٢٣٩) التقريب (ص: ١٢٣، رقم: ٦٨٧)

^(٢٤٠) الميزان (١/ ٣١٨)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٤١٥)

٢- شابة بن سوار الفزاري مولاهم ، أبو عمرو المدائني (ت: ٢٠٦) (٢٤١):

تَكُنَّم فيه من أجل كونه داعية إلى بدعة الإرجاء، فقد تركه أحمد بن حنبل، وقال: (كان داعية للإرجاء). (٢٤٢) وقال الساجي: (صدوق، يدعوا إلى الإرجاء ، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه). (٢٤٣) إلا أن أبا زرعة ذكر أنه رجع عن بدعته، فقد قيل له: (أكان شابة يرى الإرجاء؟ قال: نعم. قيل: رجع عنه؟ قال: نعم. قال: الإيمان قول وعمل). (٢٤٤)

وتخصيص إمام كأبي زرعة على رجوعه كاف لثبوت رجوعه، وهذا ما استند عليه الحافظ في دفاعه عنه بعد أن نقل توثيق جمهور النقاد له، فقال: (وثقه ابن معين ، وابن المدائني، وابن سعد، وأبو زرعة ، وعثمان بن أبي شيبة ، وغيرهم . وقال أحمد : كتبت عنه شيئا يسيرا قبل أن أعلم أنه يقول بالإرجاء . وقال: كان داعية . وقال ابن خراش : كان أحمد لا يرضاه ، وهو صدوق . قال الساجي: صدوق ، وزاد أنه كان داعية . وقال أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال ابن عدي: إنما ذمه الناس للإرجاء ، وأما في الحديث فلا بأس به . قلت : قد حكى سعيد بن عمرو البردعي عن أبي زرعة أن شابة رجع عن الإرجاء). (٢٤٥)

وقال الذهبي في الميزان: (صدوق، مكثّر ، فيه بدعة، قال أبو زرعة: رجع شابة عن الإرجاء . وشابة ثقة يحتج به في كتب الإسلام) (٢٤٦).

قال الحافظ في التقریب: (ثقة حافظ ، رمي بالإرجاء) (٢٤٧) .

(٢٤١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٢/ ٣٤٣). روى عن: شعبة، والليث بن سعد، ووقيس بن الربيع، وغيرهم . روى عنه: ابن المدائني ، ووزهير بن حرب، ووعباس بن محمد الدوري، وغيرهم . ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب

الحج، حديث رقم (١٥٢٣)، وفي كتاب الشفعة، حديث رقم (٢٢٥٩)

(٢٤٢) الكامل (٤/ ١٣٦٥)

(٢٤٣) تاريخ بغداد (٩/ ٢٩٨)

(٢٤٤) انظر كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (٢/ ٧٠)

(٢٤٥) هدي الساري ص (٤٠٩)

(٢٤٦) الميزان (٢/ ٢٦٠)

(٢٤٧) التقریب (ص ٢٦٣ ، رقم ٢٧٣٣)

الأمر الثالث: كون الراوي ليس بداعية إلى بدعته :

يرى الحافظ أن مرويات الداعية من أهل الأهواء غير مقبولة، وهذا هو قول جمهور أئمة أهل الحديث، وأما غير الداعية فيقبل حديثه ، كما سبق بيانه .

ولذا دافع ابن حجر عن بعض رجال البخاري ممن رمي بالبدعة بأن هذا لا يقدح في قبول مروياتهم، لكونهم ليسوا بدعاة إلى بدعتهم، فقال ابن حجر: (يُنَازَعُ في ترجمة كل منهم) - (أي المبتدعة) - أنه ما لم يكن داعية، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع . (٢٤٨)

ومن هولاء الرواة :

١- الوليد بن كثير المخزومي مولاهم ، أبو محمد المدني (ت: ١٥١هـ) (٢٤٩) :

تُكَلِّمُ فيه لكونه من فرقة الإباضية من الخوارج، ولذا ترجم له الحافظ في هدي الساري، ونقل أقوال النقاد في توثيقه، وذكر أن بدعته ليست بقادحة في حديثه، لأنه لم يكن بداعية، فقال الحافظ: (الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني نزيل الكوفة، وثقه: إبراهيم بن سعد، وابن معين، وأبو داود . وقال ابن سعد : ليس بذلك ، وقال الساجي: قد كان ثقة ثبتا يحتاج بحديثه ، لم يضعفه أحد ، إنما عابوا عليه الرأي . وقال الآجري عن أبي داود: ثقة ، إلا أنه إباضي . قلت : الإباضية فرقة من الخوارج ليست مقاتلتهم شديدة الفحش ولم يكن الوليد داعية) (٢٥٠) .

ولأدري كيف يقول الحافظ بأن مقاتلتهم ليست شديدة الفحش، مع أنهم يقولون بتكفير مخالفينهم من هذه الأمة، واستحلال دمائهم و أموالهم!

فقد قال عبد القاهر بن طاهر البغدادي موضحا مذهبهم: (أجمعت الإباضية على القول بإمامة عبد الله بن أباض، وافترقت فيما بينها فرقا يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة - يعنون بذلك

(٢٤٨) هدي الساري ص (٤٥٩)

(٢٤٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٧٣/٣١) . روى عن : سعيد بن أبي هند، وعبد الله بن مسلم، وعمرو بن شعيب، وغيرهم . روى عنه : حماد بن أسامة، وابن عينة، ووعيسى بن يونس، وغيرهم . وهو ممن أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب المساقاة، حديث رقم (٢٣٨٤)، وفي كتاب الخمس، حديث رقم (٣١١٠)

(٢٥٠) هدي الساري ص (٤٥٠)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤١٧﴾

مخالفين من هذه الأئمة - براء من الشرك والإيمان ، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ، ولكنهم كفار ، وأجازوا شهاداتهم ، وحرّموا دماءهم في السر ، واستحلّوها في العلانية ، وصحّحوا منّا كحتمهم والتوارث منهم ، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ورسوله لا يدينون دين الحق ، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض ، والذي استحلّوه الخيل والسلاح ، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة^(٢٥١) .

ويظهر أن الوليد لم يكن داعية ، ولذا وثقه النقاد ، كما ذكر الحافظ ، وقد قواه الذهبي فقال في الميزان: (ثقة ، صدوق ، حديثه في الصحاح)^(٢٥٢) ، وقال في السير: (كان إخبارياً ، علامة ثقة ، بصيراً بالمغازي)^(٢٥٣) ، وفي الكاشف قال: (ثقة)^(٢٥٤) .

وقال الحافظ في التقريب: (صدوق ، عارف بالمغازي ، رمي برأي الخوارج)^(٢٥٥) .

٢- يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي ، أبو عبد الرحمن الدمشقي (ت: ١٨٣ هـ)^(٢٥٦) :

اتفق النقاد على توثيقه ، وإنما تكلم فيه من أجل أنه يرى القدر ، ولذا ترجم له الحافظ في هدي الساري مبيناً أن ذلك لا يقدح في حديثه ، لأنه لم يكن داعية ، فقال: (وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو داود ، ونسبوه إلى القول بالقدر ، ومع ذلك فكأنه لم يكن داعية ، واحتج به الجماعة)^(٢٥٧) وهو كما قال الحافظ ، لم يصفه أحد بأنه كان داعيةً إلى مذهبه ، ولذا فحديثه مقبول .

(٢٥١) في كتابه: الفرق بين الفرق ص (٣٠١)

(٢٥٢) الميزان (٤/ ٣٤٥)

(٢٥٣) السير (٧/ ٦٣)

(٢٥٤) الكاشف (٣/ ٢١٢ ، رقم: ٦١٩٨)

(٢٥٥) التقريب (ص: ٥٨٣ ، رقم: ٧٤٥)

(٢٥٦) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣١/ ٢٧٨) روى عن: ثور بن يزيد ، وبشر بن العلاء ، وزيد بن واقد ، وغيرهم . روى عنه: علي بن حجر ، ومحمد بن المبارك ، وعبد الله بن يوسف ، وغيرهم . وهو ممن أخرج له البخاري ، ومن أحاديثه

عنده: في كتاب الصوم ، حديث رقم (١٩٤٥) ، في كتاب البيوع ، حديث رقم (٢٠٧٨)

(٢٥٧) هدي الساري ص (٤٥١)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٤١٨)

٣- خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم البجلي مولاهم، الكوفي (ت: ٢١٣هـ) (٢٥٨):

تكلم في مذهبه، فوصف بالغلو في التشيع، فبين الحافظ أن هذا لا يؤثر على قبول حديثه لأنه لم يكن داعية، فقال في ترجمته من هدي الساري: (من كبار شيوخ البخاري، قال العجلي: ثقة فيه تشيع. قال ابن سعد: كان متشيعاً مفرطاً. وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهما بالغلو في التشيع. وقال أحمد بن حنبل: له مناكير. قال أبو داود: صدوق، إلا أنه يتشيع. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

قلت: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه، وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه، وأوردها في كامله (٢٥٩)، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراد سوى حديث واحد، وهو حديث أبي هريرة من عادي لي وليا... الحديث (٢٦٠) (٢٦١).

*** **

الأمر الرابع: كون مرويات المبتدع لا تؤيد بدعته (٢٦٢):

يرى الحافظ أن المبتدع لا تقبل روايته - حتى لو لم يكن داعية - إذا روى ما يؤيد بدعته، وقد سبق بيان ذلك، ولذا دافع عن بعض رجال البخاري الذين رموا بالبدعة، بأن البخاري أخرج لهم أحاديث لا تعلق لها ببذاعتهم، ومن هؤلاء:

١- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي (ت: ١١٦هـ) (٢٦٣):

(٢٥٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٦٣/٨). روى عن: سليمان بن بلال، وعلي بن مسهر، ومالك ابن أنس، وغيرهم. روى عنه: البخاري، والدوري، وابن غير، وغيرهم. وهو ممن أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب العلم، حديث رقم (٦٢)، في كتاب الوضوء، حديث رقم (١٩٩).

(٢٥٩) انظر الكامل (٩٠٤/٣).

(٢٦٠) في كتاب الرقائق، باب: التواضع انظر فتح الباري (١١/٣٤٠ برقم: ٦٥٠٢).

(٢٦١) هدي الساري ص (٤٠٠).

(٢٦٢) ابن تيمية على هذا قبل الحافظ ابن حجر، وقد نقله نص قوله في ص (٤١١).

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤١٩﴾

تكلم فيه من أجل الغلو في التشيع ، فبين الحافظ أن البخاري أخرج من مروياته مالا يتعلق ببدعته ، فقال في ترجمته من هدي الساري: (وثقه أحمد ، والنسائي ، والعجلي ، والدارقطني إلا أنه قال: كان يغلو في التشيع ، وكذا قال ابن معين ، وقال أبو حاتم: صدوق ، وكان إمام مسجد الشيعة ، وقاصهم ، وقال الجوزجاني: مائل عن القصد . قلت: احتج به الجماعة ، وما أخرج له في الصحيح شيء مما يقري ببدعته) (٢٦٤) .

٢- محمد بن جحادة الكوفي الأودي (ت: ١٣١ هـ) (٢٦٥) .

اتفق النقاد على توثيقه ، إلا أن أبا عوانة قال عنه: (كان يغلو في التشيع) (٢٦٦) :

فترجم له الحافظ في هدي الساري بسبب ذلك ، فقال : (وثقه أحمد ، وجماعة ، وتكلم فيه بعضهم من أجل قول أبي عوانة : كان يتشيع . قلت : روى له الجماعة ، وماله في البخاري سوى حديثين لا تعلق لهما بالمذهب) . (٢٦٧)

وترجم له الذهبي في الميزان من أجل قول أبي عوانة السابق ، ورده قائلا: (ماحفظ عن الرجل شتم أصلا ، فأين الغلو ؟) (٢٦٨) ولم أجد أحدا وصفه بالتشيع سوى أبي عوانة .

ومن خلال ماسبق يظهر أن الحافظ سعى إلى نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري من خلال: ١- نفي كون الراوي من المبتدعة أصلا . ٢- ثبوت رجوع الراوي عن بدعته . ٣- كون الراوي ليس بداعية إلى بدعته . ٤- كون مرويات المبتدع لا تؤيد بدعته .

(٢٦٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥٢٢/١٩) . روى عن: البراء بن عازب، وأبيه: ثابت، وزر بن حبيش، وغيرهم . روى عنه: أبان بن تغلب، والأعمش، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم . وهو ممن أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الإيمان، حديث رقم (٥٥)، في كتاب الجنائز، حديث رقم (١٣٨٢)

(٢٦٤) هدي الساري ص (٤٢٤)

(٢٦٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥٧٥ / ٢٤) . روى عن : أنس، والحسن البصري، وزبيد اليامي، وغيرهم . روى عنه: حماد بن زيد، وشعبة، والثوري، وغيرهم . وهو ممن أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الإجارة، حديث رقم (٢٢٨٣)، وفي كتاب الجهاد، حديث رقم (٢٧٨٥) .

(٢٦٦) اللعل ومعرفة الرجال (٣/ ١٣٨ ، رقم: ٤٩٠٥)

(٢٦٧) هدي الساري ص (٤٣٧)

(٢٦٨) الميزان (٣/ ٤٩٨)

المبحث الخامس: هل أخرج البخاري للمبتدع الداعي إلى بدعته؟

لاشك أن الحافظ ابن حجر يرى أن حديث المبتدع الداعي إلى بدعته مردود لا يقبل، فهو من صور البدعة القادحة في مرويات الراوي عند الحافظ ابن حجر، فهل أخرج البخاري لمبتدع يدعو إلى بدعته؟ ومن هم الدعاة المبتدعة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه؟ وما رأي العلماء في إخراج البخاري لهم؟

قبل أن نتطرق لذلك لابد من تحديد مفهوم الداعية إلى بدعته عند علماء الجرح والتعديل:

- فهل مجرد إظهار المبتدع لبدعته وعدم إخفاءها يعتبر لأجله من الدعاة إلى بدعهم؟
- أم أن الداعية إلى بدعته يقصد به من أسس تلك البدعة، وانفتقت عنه، وهو أول من قال بها؟
- أم أن الداعي إلى بدعته هو من يقوم بدعوة الآخرين إلى اعتقاد تلك البدعة وبأي صورة من الصور؟

لم أجد - بعد البحث - من تعرض لبيان ذلك سوى اثنين من العلماء:

- الأول: ابن حبان، فقد ذكر في مقدمة كتابه المجروحين أن الجرح في الضعفاء على عشرين نوعاً^(٢٦٩)، وذكر أن النوع التاسع عشر هو: المبتدع الداعية إلى بدعته، فقال: (ومنهم - أي من الضعفاء - المبتدع، إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته، حتى صار إماماً يقتدى به في بدعته، ويرجع إليه في ضلالته، كغيلان، وعمرو بن عبيد، وجابر الجعفي، وذويهم)^(٢٧٠).
- وقال أيضاً في مقدمة صحيحه معللاً عدم الرواية عن الداعية: (الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماماً فيه - وإن كان ثقة - إذا روينا عنه جعلنا للأتباع لمذهبه طريقاً، فلاحتياط ترك الأئمة الدعاة منهم)^(٢٧١).
- وقال في ترجمة معبد بن خالد: (المبتدع إذا أحدث بدعة، ثم دعاء إليها لا يجوز الاحتجاج به بحال)^(٢٧٢).

(٢٦٩) انظر المجروحين (١/ ٦٢)

(٢٧٠) المجروحين (١/ ٨١ - ٨٢)

(٢٧١) مقدمة صحيحه (١/ ١٦٠)

(٢٧٢) المجروحين (٢/ ٣٦)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٢١﴾

ففي هذه النصوص عن ابن حبان نجد قد حدد الداعية إلى بدعته ، وأبان أنه من كان يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إماما يقتدى به فيها عند أهل تلك البدعة ، ومرجعا يرجع إليه في بناء تلك البدعة وتحديد أسسها، ثم ذكر أمثلة للدعاة إلى بدعهم ، وجميعهم من المؤسسين لبدعهم :

- فجابر بن يزيد الجعفي (ت: ١٢٨هـ) ^(٢٧٣) كان من غلاة الروافض، هو صاحب بدعة رجوع علي بن أبي طالب إلى الدنيا ،وعنه اشتهرت هذه المقولة . ^(٢٧٤)

- وعمرو بن عبيد ، أبو عثمان البصري ، الزاهد ، العابد (ت: ١٤٤هـ) ^(٢٧٥) من المؤسسين لبدع المعتزلة ، حتى سميت أحد فرقهم باسمه ، وهم العَمَرَوِيَّة ^(٢٧٦) .

قال ابن حبان عنه : (كان من العباد ، وأهل الورع الدقيق، ممن جالس الحسن سنين كثيرة ، ثم أحدث ما أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة فسموا المعتزلة .

وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال ، ويشتم أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويكذب في الحديث مع ذلك توهما لاتعمدا) . ^(٢٧٧)

- وغيلان : هو غيلان بن أبي غيلان الدمشقي ^(٢٧٨) :

وهو من مؤسسي بدعة القدر ^(٢٧٩) ، قال عنه ابن حبان : (كان داعية إلى القدر ، لاثخل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به، لبدعته التي كان يدعو إليها وقتل عليها) . ^(٢٨٠)

فليس كل داعية إلى بدعته يسقط حديثه عند ابن حبان ، إلا من بلغ درجة الإمامة في تلك البدعة، وأصبح من رؤوسها المعروفين المقتدى بهم في تلك البدعة، والذين يرجع إليهم فيها،

^(٢٧٣) ترجمته في تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٥)

^(٢٧٤) انظر المجروحين (١/ ٢٠٨)

^(٢٧٥) ترجمته في المجروحين (٢/ ٦٩) ، والميزان (٣/ ٢٧٣) ، والسير (٦/ ١٠٤)

^(٢٧٦) انظر الفرق بين الفرق ص (١٢٠)

^(٢٧٧) المجروحين (٢/ ٦٩)

^(٢٧٨) ترجمته في المجروحين (٢/ ٢٠٠) ، والميزان (٣/ ٣٣٨) ، والكمال (٦/ ٢٠٣٧) ، ولسان الميزان (٤/ ٤٢٤)

^(٢٧٩) انظر الفرق بين الفرق ص (١٨-١٩)

^(٢٨٠) المجروحين (٢/ ٢٠٠)

هذا ماتدل عليه النصوص السابقة عن ابن حبان ، وكذا الأمثلة التي مثل بها .

ومن صرح بهذا الرأي من الأئمة الكبار: عبد الرحمن بن مهدي، فقد قال: (أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأساً في البدعة). (٢٨١)

وكان الذهبي يشير إلى هذا الرأي حينما قال-وهو يتحدث عن حكم مرويات المبتدع-: (وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها: أنَّ من دخل في بدعة، ولم يعدَّ من رؤوسها ، ولا أمعن فيها ، يقبل حديثه). (٢٨٢)

والثاني - ممن تعرضوا لبيان مفهوم الداعية إلى بدعته - هو أبو الوليد الباجي ، فقد قال: (قال مالك : لا يؤخذ الحديث عن أربعة ، ويؤخذ عمن سواهم : رجل معلن بالسفه ، وإن كان أروى الناس ، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث وإن كنت لاتتهمه بالكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته ، ورجل له فضل ولا يعرف ما يحدث به وإن كان له فضل وعبادة .

وأراه يريد بقوله : يدعو إلى بدعته : أنه يُقرَّ بذلك، فيظهرها حتى تظهر عليه ، ويُثبت من اعتقاده ومذهبه ، فيجب أن لا يُؤخذ عنه مادعا إلى بدعته أو ترك ذلك). (٢٨٣)

فالبايجي يرى أن الداعية هو من يُظهر أنه يعتقد تلك البدعة ، ولا يكتتمها أو يخفيها بل يعلنها، وأما غير الداعية فهو الذي يعتقد البدعة ويكتتم ذلك ولا يظهره للناس. (٢٨٤)

وأرى أن قول ابن حبان أقرب إلى تطبيقات أئمة الجرح والتعديل من قول الباجي، كما أنه ألصق بالمفهوم المتبادر إلى الذهن من عبارة : (دعو إلى بدعته) بخلاف مجرد إظهارها فإنه

(٢٨١) الكفاية ص (١٢٨)

(٢٨٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٣-١٥٤)

(٢٨٣) التعديل والتجريح (١/ ٢٨٨)

(٢٨٤) ولابن تيمية كلام يشعر بذلك ، فقد قال - إن الأئمة-: (لم يدعوا الرواية عن هؤلاء -أي الدعاة للبدع)- للفسق، كما يظنه بعضهم ، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه، بخلاف من أخفاها وكتمها ، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته ، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم ، ولا يستشهد . منهاج

السنة (١/ ٦٢-٦٣)

لا يلزم منه الدعوة، ولذا فقول ابن حبان أقوى.

الدعاة المبتدعة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه:

ذكر الحافظ ابن حجر في هدي الساري أثناء دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم أن منهم من وصف بالدعوة إلى البدعة، وهؤلاء هم:

١- عمران بن حطان بن ظبيان البصري الخارجي (ت: ٨٤ هـ). (٢٨٥)

عاب الدارقطني على البخاري إخراج حديث عمران لكونه من الخوارج، فقال في التبع: أخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر في لبس الحرير^(٢٨٦)، وعمران متروك لسوء اعتقاده، وخبث رأيه، والحديث ثابت من وجوه عن عمر، وعن عبدا لله مولى أسماء وغيره عن ابن عمر عن عمر^(٢٨٧) هـ.

وقد ترجم الحافظ لعمران بن حطان في هدي الساري، واعتذر عن البخاري بأنه إنما أخرج له في المتابعات حديثا واحدا ولم يحتج به، وذكر الحافظ أعذارا أخرى، إلا أن ما ذكرناه أولا هو الأقوى، قال الحافظ: (عمران بن حطان السدوسي، كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرد^(٢٨٨): كان عمران رأس القعدة من الصفرة^(٢٨٩)، وخطيبهم، وشاعرهم^(٢٩٠)).

(٢٨٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٢٢). روى عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعائشة أم المؤمنين، وأبي موسى الأشعري. روى عنه: محمد بن سيرين، وقتادة، وعمار بن دينار، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم. أخرج له البخاري حديثين في كتاب اللباس، حديث رقم (٥٨٣٥)، وحديث رقم (٥٩٥٢)، ولم يفتن الحافظ ابن حجر إلى الحديث الثاني فذكر أن البخاري أخرج له الحديث الأول فقط، وسيأتي قوله بعد قليل.

(٢٨٦) في كتاب اللباس، باب: لبس الحرير للرجال انظر فتح الباري (١٠/ ٢٨٥ رقم: ٥٨٣٥).

(٢٨٧) التبع (ص ٢٥٩، رقم: ١١٧).

(٢٨٨) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس المبرد، أحد أئمة النحو المشهورين، قال عنه النحوي: (كان آية في

النحو)، (ت: ٢٨٦ هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٦).

(٢٨٩) الصُّفْرَةُ من الخوارج: جمع صفري، نسبة إلى جمع الأصفر، وهو أبو زياد الذي تنسب إليه هذه المقالة، وقال عبد القاهر بن طاهر - معروفا بها في الفرق بين الفرق ص (٩٠-٩١) -: (هؤلاء أتباع زياد بن الأصفر، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون، غير أن الصفرية لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم، والأزارقة يرون ذلك، وصارت الصفرية على ثلاث فرق: فرقة: تزعم أن صاحب كل ذنب مشرك، كما قالت الأزارقة).

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمى بها من رجال البخاري ﴿٤٢٤﴾

انتهى . والقعدة ^(٢٩١) قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروج، بل يزينونه . وكان عمران داعية إلى مذهبه ، وهو الذي رثى عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام بتلك الأبيات السائرة . وقد وثقه العجلي ، وقال قتادة : كان لا يهتم في الحديث . وقال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج ^(٢٩٢) . ثم ذكر عمران هذا وغيره قلت : لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد ^(٢٩٣) من رواية يحيى بن أبي كثير عنه . قال : سألت عائشة عن الحرير . فقالت : اتت ابن عباس فسأله . فقال : اتت ابن عمر فسأله . فقال : حدثني أبو حفص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة انتهى . ^(٢٩٤) وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات ،

والثانية : تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد ، والمحدود في ذنبه خارج عن الإيمان وغير داخل في الكفر . والثالثة : تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حده الوالي على ذنبه، وهذه الفرق الثلاث من الصفرية، وهم يقولون بإمامة أبي بلال مرداس الخارجي ، وإمامة عمران بن حطان السدوسي . انظر هذه الفرق أيضا في : مقالات الإسلاميين (١/١٦٩) ، والملل والنحل للشهرستاني (١/١٣٧) .

^(٢٩١) الكامل في الأدب (٣/١٠٨٢ - ١٠٨٣) بتحقيق : محمد أحمد الدالي - ط : الثانية - ١٤١٣ هـ - مؤسسة الرسالة .
^(٢٩٢) وعرفها الحافظ ابن حجر في التهذيب (٨/١٢٩) بقوله : (الْقَدْخُورَج : كانوا لا يرون الحرب، بل ينكرون على أمراء الجور بحسب الطاقة، ويدعون مع ذلك إلى رأيهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه) .

^(٢٩٣) علق الحافظ ابن حجر على مقولة أبي داود هذه في التهذيب (٨/١٢٨) ، فقال : (ليس هذا على إطلاقه، فقد حكى ابن أبي حاتم عن ابن لهيعة عن بعض الخوارج ممن تاب أنهم كانوا إذا هؤوا أمرا صبروه حديثا) . أقول : الذي حكاه ابن أبي حاتم عن ابن لهيعة هو ما رواه عن أبي الأسود عن منذر بن جهم الأسلمي أنه قال : (كان رجل منا في الأهواء زمانا ، ثم صار بعد إلى أمر الجماعة ، فقال لنا : أنشدكم الله أن تسمعوا من أصحاب الأهواء ، فإننا والله كنا نروي لكم الباطل ونحسب الخير في ضلالكم) ^(٢٩٤) الجرح والتعديل (٢/٣٢) . وما ذكره الحافظ ابن حجر هو عند الخطيب في الكفاية ص (١٢٣) وقد ذكر عنه روايتين ، إحداهما فيها (رجل من أهل البدع) ، والأخرى فيها (شيخا من الخوارج) ففي الرواية عنه اختلاف . ومع هذا فإن استدراك الحافظ ابن حجر ليس في محله ، لأن ما قاله أبو داود هو بالنسبة إلى صحة أحاديث أهل البدع الأخرى، ولذا قال : ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج . ولم يقل أبو داود بأن كل مرويات الخوارج صحيحة .

^(٢٩٤) كلا، فقد أخرج له البخاري حديثين، ذكرتهما آنفا، وقد تبع الحافظ ابن حجر على هذا الخطأ السخاوي، انظر فتح

المغيث (١/٣٣٣)

^(٢٩٥) في كتاب اللباس، باب: ليس الحرير للرجال انظر فتح الباري (١٠/٢٨٥ رقم : ٥٨٣٥)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٤٢٥)

فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره (٢٩٥)، وقد رواه مسلم من طرق أخرى عن ابن عمر (٢٩٦) نحوه، ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الإعتذار بقوي، لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج، على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج. فإن صح ذلك كان عذرا جيدا (٢٩٧)، وإلا فلا يضر التخريج عن هذا سبيله في المتابعات (٢٩٨).

وقد تكلم الحافظ ابن حجر عن حال عمران أثناء شرحه لحديثه في فتح الباري، ونُبه إلى أن البخاري قد أخرج له حديثا آخر، فقال: (كان أحد الخوارج من القعدية، بل هو رئيسهم وشاعرهم، وهو الذي مدح ابن ملجم -قاتل علي- بالآيات المشهورة، وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متدينا؛ وقد قيل: إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد، وقيل: إن يحيى بن أبي كثير حمل عنه قبل أن يتبدع، فإنه كان تزوج امرأة من أقاربه تعتقد رأي الخوارج لينقلها عن معتقدها فنقلته هي إلى معتقدها، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وهو متابعة، وآخر في باب: نقض الصورة) (٢٩٩). وقال الحافظ في الإصابة: (اعتذر عن البخاري بأنه إنما أخرج عنه لكونه تاب) (٣٠٠). وقال: (واعتذر أبو داود عن التخريج له بأن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثا، ثم ذكر عمران وانظاره) (٣٠١).

(٢٩٥) ومن رواه عن عمر أيضا عند البخاري: أبو عثمان النهدي (٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠)، وعبد الله بن الزبير (٥٨٣٤).

(٢٩٦) في كتاب اللباس، باب: تحريم استعمال الذهب والفضة (١٦٣٨/٣، رقم: ٢٠٦٩).

(٢٩٧) وصف الحافظ ابن حجر ما أورده الموصلي بأنه: (أحسن ما يعتذره عن تخريج البخاري لعمران). وذلك في

التهذيب (١٢٨/٨).

(٢٩٨) هدي الساري ص (٤٣٢).

(٢٩٩) فتح الباري (٢٩٠/١٠).

(٣٠٠) الإصابة (١٧٩/٣).

(٣٠١) الإصابة (١٧٩/٣).

وقال السخاوي في الإجابة عن إخراج البخاري لعمران بن حطان: (أجيب بأجوبة:

أحدهما: أنه إنما خرج له ما حُمل عنه قبل ابتداعه. ثانيها: أنه رجع في آخر عمره عن هذا الرأي. ثالثها: وهو المعتمد المعول عليه: أنه لم يخرج له سوى حديث واحد مع كونه في المتابعات، ولا يضر فيها التخريج لمثله).^(٣٠٢) وأيا ما كان فلا مؤاخذه في إخراج البخاري لعمران بن حطان هذا الحديث الذي ثبت من وجوه عديدة.

ولكن هناك حديثا آخر أخرجه البخاري عن عمران، وقد فات الحافظ ابن حجر - في هدي الساري - والسخاوي أن ينبها عليه، وهو حديثه عن عائشة أنها حدثته: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا نقضه).^(٣٠٣)

وقد توبع عليه عمران: فروته دُفْرَةً أم عبدالرحمن بن أذينة^(٣٠٤) عن عائشة مثله. ^(٣٠٥)

ولم ينبه الحافظ ابن حجر إلى هذه المتابعة الهامة أثناء شرحه للحديث في فتح الباري. ^(٣٠٦)

- لكن من الذي وصف عمران بن حطان بأنه داعية إلى مذهبه من أئمة الحديث؟

لم أجد بعد البحث أحدا من الأئمة وصف عمران بالدعوة إلى بدعته، نعم ذكر بعضهم أنه يرى رأي الخوارج لكن لم يصفوه بالدعوة إلى مذهبه، بل إنهم أثنوا عليه في روايته للحديث، ومن وصفه بأنه من الخوارج:

- أحمد بن حنبل، فقد قال: (عمران يرى رأي الخوارج، روى عنه محمد بن

^(٣٠٢) فتح المغيث (١/ ٣٣٣)

^(٣٠٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب نقض الصور، انظر فتح الباري (١٠/ ٣٨٥)، حديث رقم: ٥٩٥٢، وأحمد في

المسند (٦/ ٥٢٧، ٢٣٧، ٢٥٢)، وأبو داود في السنن، كتاب: اللباس، باب: في الصليب في الثوب، (٤/ ٧٢)، رقم: ٤١٥١.

^(٣٠٤) ترجمتها في الجرح والتعديل (٣/ ٤٤٤)، والنفقات لابن حبان (٤/ ٢٢١)، وتهذيب الكمال (٣٥/ ١٦٨)، وتهذيب

التهذيب (١٢/ ٤١٧). روت عن: عائشة، وروى عنها: محمد بن سيرين، وبديل بن مسيرة، قال عنه الحافظ ابن حجر في

التقريب ص () : (مقبولة). ولم يذكرها الذهبي في الميزان أو في الضعفاء.

^(٣٠٥) عند أحمد في المسند (٦/ ٤٠، ١٤٠، ٢٢٥، ٢١٦) من طريقين: هشام بن حسان، وسلمة بن علقمة، كلاهما عن ابن سيرين

عنها به، لكن قال سلمة: نُبِئت عن دُفْرَةٍ أم عبدالرحمن بن أذينة عن عائشة، وقال هشام: حدثني دُفْرَةُ أم عبدالرحمن ابن أذينة

عن عائشة. وابن سيرين ممن ينتقي الرواة.

^(٣٠٦) انظر فتح الباري (١٠/ ٣٨٥)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٢٧﴾

سيرين).^(٣٠٧) وأحمد حينما يذكر أن ابن سيرين قد روى عنه فهو يشير إلى توثيقه وثبوت عدالته ، لأن ابن سيرين ممن ينتقي شيوخه ، كما أن أحمد ممن يتشدد في الرواية عن الدعاة إلى البدعة ، وقد روى عن عمران في مسنده .^(٣٠٨)

- وقال العجلي عن عمران : (تابعي، ثقة) .^(٣٠٩)

- وقال أبو داود : (ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ، ثم ذكر عمران ابن حطان، وأبا حسان الأعرج) .^(٣١٠) كما أنه خرج حديثه في سننه .^(٣١١)

- وقال قتادة : (كان عمران لا يتهم في الحديث) .^(٣١٢)

- وقال يعقوب بن شيبه : (صار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج) .^(٣١٣)

- وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٣١٤)، وقال : (كان يميل إلى مذهب الشراة) .^(٣١٥) ولم يترجم له في الجروحين كعادته مع رؤوس البدع .

كما أن آخرون ترجموا لعمران ولم يذكروا أنه يرى رأي الخوارج، منهم:

١- ابن سعد ترجم له في الطبقات ، ولم يذكر أنه من الخوارج ، فضلاً عن كونه داعية .^(٣١٦)

٢- والجوزجاني لم يذكره ضمن الجروحين في كتابه أحوال الرجال مع أنه يذكر المبتدعة غير الدعاة، وقد ذكر بعض رؤوس البدعة ، مثل : عمرو بن عبيد، الذي قاله عنه : (كان غالباً في

^(٣٠٧) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٤٦)

^(٣٠٨) انظر المسند (٦ / ٥٢٦ و ٢٣٧ و ٢٥٢)

^(٣٠٩) الثقات ص (٣٧٣)

^(٣١٠) تهذيب الكمال (٢٢ / ٣٢٣)

^(٣١١) انظر رقم (٤١٥١) .

^(٣١٢) المصدر السابق

^(٣١٣) المصدر السابق

^(٣١٤) انظر الثقات (٥ / ٢٢٢)

^(٣١٥) الشراة: من الأسماء التي تطلق على الخوارج . انظر الفرق بين الفرق ص (٧٤) .

^(٣١٦) الطبقات (٥٧ / ١٥٥)

القدر ، ما ينبغي أن يكتب حديثه).^(٣١٧) وقال في موضع آخر : (غير ثقة ، ضال).^(٣١٨)

٣- والبخاري لم يذكر أنه من الخوارج حينما ترجم له في التاريخ الكبير، فضلا عن كونه داعية إلى مذهبه ، بل ساق قولاً لمحارب بن دثار يدل على أنه لم يكن يدعو إلى بدعته ، ولم يكن يتشدد في بدعته ، فقد نقل عن محارب بن دثار أنه قال : (زاملت عمران بن حطان فما سألت واحدا منا صاحبه عن الهواء).^(٣١٩) فلو كان عمران داعية إلى بدعته لدعى لمحارب إليها . وجاء قول آخر عن محارب ، قال : (صحبت عمران بن حطان فما رأيت أحدا مثله).^(٣٢٠) فلو كان عمران خارجيا يرى السيف في أمة محمد لما صاحب أحدا من مخالفيه، فضلا عن إحسان الصحبة بدرجة عالية التي جعلت محارب يصفه بهذا الوصف، بل لو كان عمران خارجيا لقتل محارب بناءً على لازم مذهبه .

٤- ابن أبي حاتم ترجم لعمران في كتابه الجرح والتعديل، ولم يذكر أنه من الخوارج فضلا عن كونه داعية .^(٣٢١)

وقد ذكر الحافظ الثقة محمد بن بشر العبدي^(٣٢٢) أن عمران رجع عن رأي الخوارج فقال: (لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج).^(٣٢٣)

ولا شك أن محمد بن بشر لم يقل هذا إلا بناء على مستند عنده، لكن لم يذكره، ورجوع عمران بن حطان ممكن ، لأنه دخل مع الخوارج بسبب أنه تزوج ابنة عمه وكانت على رأي الخوارج، وكانت من أجهل الناس وأحسنهم عقلاً^(٣٢٤)، فلم يكن دخوله عن اقتناع تام، كما

^(٣١٧)أحوال الرجال ص(١٨٥)

^(٣١٨)المصدر السابق ص(١٠٨)

^(٣١٩)التاريخ الكبير (٤١٣/٦)

^(٣٢٠)العلل ومعرفة الرجال (٢٧٧/٣)

^(٣٢١)انظر الجرح والتعديل (٢٩٦/٦)

^(٣٢٢)محمد بن بشر العبدي، ثقة حافظ ، توفي : (٢٠٣) . انظر التقريب ص(٤٦٩)

^(٣٢٣)تهذيب التهذيب (١٢٨ / ٨)

^(٣٢٤)انظر تهذيب الكمال (٣٢٣/٢٥-٣٢٤) وسننها صحيح، قاله الحافظ في التهذيب (١٢٩ / ٨) .

أنه كان من المشهورين بطلب العلم والحديث ومجالسة السلف قبل دخوله مع الخوارج. (٣٢٥)
وأقدم من ذكر أن عمران من رؤوس الخوارج، هو الميرد، فقد قال: (كان رأس القعد من
الصفرية وفقبيهم وخطبيهم). (٣٢٦) ونقله عن الميرد من جاء بعده. (٣٢٧) حتى قال الذهبي
عن عمران: (من أعيان العلماء، لكنه من رؤوس الخوارج). (٣٢٨)
وعبارة الدارقطني - في كتابه التتبع - التي عاب بها على البخاري الإخراج لعمران فيها وقفات،
هي:

١- لم أقف على أحد من النقاد صرح بترك عمران بن حطان، كما أن بعض الأئمة خرجوا
أحاديثه في كتبهم، منهم: أحمد في المسند (٣٢٩)، والبخاري في صحيحه (٣٣٠)، وأبو داود في
السنن (٣٣١)، وابن حبان في صحيحه. (٣٣٢)

٢- أخذ الدارقطني على البخاري إخراجهم لعمران في الصحيح حديثاً عن ابن
عمر، وهذا الحديث ثابت من وجوه أخرى في صحيح البخاري، ولم يُنبه الدارقطني إلى أن
لعمران حديثاً آخر في صحيح البخاري - وهو حديث عائشة - مع أن البخاري بإخراجه لهذا
الحديث يكون قد احتج بعمران بن حطان، وليس له متابع في صحيح البخاري.

٣- لم يترك الدارقطني عمران بن حطان لكونه داعية من دعاة الخوارج، بل بسبب (سوء
اعتقاده، وخبث رأيه) كما نصّ عليه، وهذا الضابط ينطبق على جميع الخوارج، فيلزم
الدارقطني أن يحكم بترك حديث جميع الخوارج، وهذا مخالف لقول أئمة الحديث الذين أثنوا

(٣٢٥) انظر تهذيب التهذيب (٨/ ١٢٩)

(٣٢٦) الكامل في الأدب (٣/ ١٦٧)

(٣٢٧) كالحافظ ابن حجر في التهذيب (٨/ ١٢٩) وفي الإصابة (٣/ ١٧٨)، رقم: ٦٨٧٥

(٣٢٨) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٤)

(٣٢٩) انظر المسند (٦/ ٢٥٢ و ٢٣٧ و ٢٥٢)

(٣٣٠) انظر حاشية رقم (٢٨٥)

(٣٣١) السنن، كتاب اللباس، باب: في الصليب في الثوب (٤/ ٧٢)، رقم: ٤١٥١

(٣٣٢) انظر الإحسان (١١/ ٤٣٩)، رقم: ٥٠٥٥

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٣٠﴾

على مرويات الخوارج ، بل نقل الخطيب البغدادي اتفاق السلف على قبول مرويات الخوارج. (٣٣٣)

٤- إذا صح ما ذكره الحافظ من كون عمران من القعدية وهم لا يرون الخروج على المسلمين وإن كانوا يزيّنونه ، فإن مذهبه يعتبر من أمثل مذاهب الخوارج وأهونها شراً ، فكيف يترك هؤلاء ويؤخذ عن الذين سفكوا الدماء بأيديهم؟

ومما سبق يظهر لنا بأنه لاعتب على البخاري في الرواية عن عمران بن حطان للأسباب التالية: (١)- أن الأئمة المتقدمين قد وثقوه ، وأثنوا على حديثه وصدقه، وكذا المتأخرين ، قال الذهبي في الميزان: (عمران في نفسه صدوق). (٣٣٤) وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: (صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال رجوع عن ذلك). (٣٣٥)

(٢)- لم أجد نصاً عن أحد أئمة الجرح والتعديل يصف فيه عمران بأنه داعية إلى مذهبه، وإنما المنصوص عنهم مجرد كونه من الخوارج، كما أن بعض النقاد لم يصفوه بشيء من البدع. (٣)- من الرواة عن عمران : محمد بن سيرين ، وهو ممن ينتقي الرواة ، وهو قائل العبارة المشهورة: (إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذونه). (٣٣٦) وقال: (كان الناس في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد ، حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد ، ليحدث عن حديث أهل السنة ، ويترك حديث أهل البدعة). (٣٣٧) ومع هذا قد روى عن عمران، وهذا مما يقوي حال عمران.

(٤)- كما أن النص الذي نقله البخاري عن محارب بن دثار يدل بقوة على أنه لم يكن من الدعاة إلى بدعته ، هذا إن لم يكن حتى دليلاً على رجوعه عن رأي الخوارج . كما أن النقاد المشهورين بالتشدد مع الدعاة إلى البدع- مثل : أحمد بن حنبل ، وأبو داود ،

(٣٣٣) ذكرت نص كلامه في ص (٣٦٢)

(٣٣٤) الميزان (٢٣٥/٣)

(٣٣٥) التقریب (ص: ٤٢٩، رقم: ٥١٥٢)

(٣٣٦) الكفاية ص (١٢١)

(٣٣٧) الكفاية ص (١٢٢)

وابن حبان - قد أثنو عليه ، وخرجوا أحاديثه في كتبهم . (٣٣٨)

٥- كما أن عمران ليس من أولئك الخوارج الذين يخرجون بالسيف ويريقون الدماء ، ولا يعرف عنه أنه قتل مسلماً ، بل كان يخالط أهل السنة ، ويحسن صحبتهم . (٣٣٩)

٢- عبد الحميد بن عبدالرحمن الحماني ، أبو يحيى الكوفي (ت: ٢٠٢ هـ) (٣٤٠) :

اختلاف فيه النقاد ، واضطربت فيه أقوالهم ، وقد نقل الحافظ في ترجمته من هدي الساري أقوالهم فيه فقال : (عبد الحميد بن عبدالرحمن أبو يحيى الحماني قال ابن معين: كان ثقة، لكنه ضعيف العقل . وقال النسائي: ثقة . وقال مرة: ليس بالقوي . وضعفه ابن سعد ، والعجلي وقال أبو داود : كان داعية إلى الإرجاء . قلت : إنما روى له البخاري حديثاً واحداً في فضائل القرآن من روايته عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن أبي موسى في قول النبي صلى الله عليه وسلم: لقد أوتيت زمماراً من زمامر آل داود ، وهذا الحديث قد رواه مسلم من طريق أخرى عن أبي بريدة عن أبي موسى ، فلم يخرج له إلا ما له أصل والله أعلم) (٣٤١) . وقال الحافظ في التقييد: (صدوق ، يخطيء ، ورمي بالإرجاء) (٣٤٢) . ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب تضعيفه عن أحمد ، وابن عدي (٣٤٣) .

ونقل ابن عدي أن ابن معين قال فيه - في رواية ابن أبي مريم - : (ضعيف ، ليس بشيء) . (٣٤٤) وقال يعقوب بن سفيان : (رأيتهم يستقلون أبا يحيى الحماني ، ويتحفظون من حديثه) . (٣٤٥)

(٣٣٨) سبق ذكر بعض أحاديثه عند أحمد ، وأبو داود ، وابن حبان .

(٣٣٩) انظر قصته مع قتادة في تهذيب الكمال (٣٢٤/٢٢)

(٣٤٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٥٢/١٦) . روى عن : الثوري ، وابن عينة ، والأعمش ، وغيرهم . روى عنه : ابن نمير ، وعبد بن العلاء ، والدوري ، وغيرهم . أخرج له البخاري حديثاً واحداً في كتاب فضائل القرآن ، حديث رقم (٥٠٤٨) ، وهذا الحديث قد رواه مسلم في قصر الصلاة برقم (٧٩٣) ، من طريق طلحة بن يحيى ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى . فقد توبع عليه عبد الحميد .

(٣٤١) هدي الساري ص (٤١٦)

(٣٤٢) التقييد (ص: ٣٣٤ ، رقم: ٣٧٧١)

(٣٤٣) التهذيب (٦/ ١٢٠)

(٣٤٤) الكامل (٥/ ١٩٥٨)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٣٢﴾

ولم أجد أحدا وصفه ببدعة الإرجاء فضلاً عن كونه داعية إلا أبا داود، فقد وصفه أبو داود بأنه: (كان داعية في الإرجاء).^(٣٤٦) وفي رواية أخرى لم يصفه بأنه داعية، بل قال: (الحماني مرجيء).^(٣٤٧)

ومع هذا فإن البخاري لم يخرج له إلا ماله أصل، كما قال الحافظ، ونقل السخاوي جواب شيخه ابن حجر بأن البخاري لم يخرج له إلا حديثاً واحداً توبع عليه، ولم ينفرد به.^(٣٤٨)

٣- عباد بن يعقوب الأسدي الرواحني، أبو سعيد الكوفي (ت: ٢٥٠ هـ).^(٣٤٩)

رافضي مشهور، موصوف بالبدعة إلى بدعته، قال الحافظ في ترجمته من هدي الساري: (عباد ابن يعقوب الرواحني الكوفي أبو سعيد: رافضي مشهور، إلا أنه كان صدوقاً، وثقه أبو حاتم. وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة^(٣٥٠) في روايته، المتهم في رأيه عباد بن يعقوب. وقال ابن حبان: كان رافضياً داعية، وقال صالح بن محمد: كان يشتم عفان رضي الله عنه. قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً، وهو حديث ابن مسعود: أي العمل أفضل. وله عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره).^(٣٥١) وقال في فتح الباري: (عباد: مذكور بالرفض، لكنه موصوف بالصدق).^(٣٥٢) وهناك أمور في كلام الحافظ لا بد من التنبيه عليها:

^(٣٤٥) المعرفة والتاريخ (٨٢ / ٣)

^(٣٤٦) تهذيب الكمال (٤٥٤ / ١٦)

^(٣٤٧) سؤالات الآخرة (١٧٧ / ٣)

^(٣٤٨) فتح المغيب (٣٣٣ / ١)

^(٣٤٩) ترجمته في تهذيب الكمال (١٧٥ / ١٤). روى عن: عباد بن العوام، ومحمد بن الفضل، وشريك ابن عبد الله النخعي، وغيرهم. روى عنه: البخاري، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم. أخرج له البخاري حديثاً واحداً مقروناً في كتاب التوحيد، حديث رقم (٧٥٣٤)

^(٣٥٠) هناك تغيير في عبارة ابن خزيمة، فالمعروف أن عبارته هي: (حدثنا الصدوق في روايته، المتهم في دينه). هكذا ذكرها

الخطيب في الكفاية ص (١٣١)، والباجي في التعديل والتحريح (٩٣٠ / ٢)

^(٣٥١) هدي الساري ص (٤١٢)

^(٣٥٢) فتح الباري (٥١٠ / ١٣)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٣٣﴾

١- أن المنقول في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عن أبيه هو قوله فيه: (شيخ).^(٣٥٣) فقط، ولم يقل أبوحاتم فيه أنه: ثقة، نعم نقل توثيقه المزني في تهذيب الكمال^(٣٥٤)، وتبعه - في نقل توثيق أبي حاتم- من جاء بعده ممن اختصر كتابه تهذيب الكمال، كالحافظ ابن حجر في التهذيب^(٣٥٥)، وقد نقل الباجي في كتابه التعديل والتجريح قول أبي حاتم على ما هو مذكور في كتاب الجرح والتعديل- أي بدون توثيق- ونص قول أبي حاتم عنده: (شيخ كوفي).^(٣٥٦) والباجي يعتمد كثيرا على كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وما ذكر هذا اللفظ.

ولذا أرى أننا بحاجة ماسة إلى معرفة المصدر الذي نقل منه المزني هذا التوثيق، فقد يكون سبق قلم منه أو من النساخ أو من قبلهم، وقد ذكر المزني أن عامة نقله في الجرح والتعديل إنما هو من أربعة كتب فقال: (اعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك، فعامة منقول من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، ومن كتاب الكامل لابن عدي الجرجاني، ومن كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادى، ومن كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر الدمشقي).^(٣٥٧)

فلما لم نجد توثيق أبي حاتم في هذه الكتب قامت عندنا قرينة على وجود احتمال الخطأ، خاصة أن أباحاتم مشهور ومعروف بصعوبة إطلاقه للفظ الثقة على الثقات، فضلا عن إطلاقها على من دونهم.

٢- أن ابن خزيمة رجع عن توثيقه في آخر أمره، قال الخطيب: (قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عباد، وهو أهل لأن لا يروى عنه)^(٣٥٨).

ثم ساق الخطيب إلى ابن أحمد الدارمي قال: سئل ابن خزيمة عن أحاديث لعباد ابن

^(٣٥٣) الجرح والتعديل (٦/ ٨٨)

^(٣٥٤) تهذيب الكمال (١٤/ ١٧٧)

^(٣٥٥) التهذيب (٥/ ١٠٩)

^(٣٥٦) التعديل والتجريح (٢/ ٩٢٩-٩٣٠)

^(٣٥٧) تهذيب الكمال (١/ ١٥٢)

^(٣٥٨) الكفاية ص (١٣١)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٣٤﴾

يعقوب، فامتنع منها، ثم قال: (قد كنت أخذت عنه بشرطة، والآن فلاني أرى أن لأحدث عنه لغلوه) (٣٥٩) .

قال مغلطاي- بعد أن نقل قول الخطيب في ترك ابن خزيمة لعباد في آخر أمره-: (ثم إنني رأيت حديثه مثبتاً في صحيحه، فالله أعلم) (٣٦٠)

ولعل ابن خزيمة أدخل حديثه في صحيحه قبل ترك الرواية عنه .

وظاهر عبارة ابن خزيمة أن عباداً لم يكن يغلو في بدعته في أول الأمر، ثم وقع في الغلو بعد ذلك، ولا يستبعد أن يكون البخاري حدث عنه قبل غلوه (٣٦١)

٣- قول الحافظ: بأن البخاري إنما أخرج له حديثاً واحداً مقروناً بغيره:

وقد سبقه إلى هذا القول: الباجي في التعديل والتحريح (٣٦٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٦٣)، والذهبي في الميزان (٣٦٤)، وهو أقوى ما يعتذر به عن إخراج البخاري له .

وقد تكلم في عباد بن يعقوب: ابن حبان، وابن عدي، فوصفوه بأنه روى أحاديث مناكير في الفضائل والمثالب:

فقال ابن حبان: (كان رافضياً، داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك، وهو الذي روى عن شريك عن عاصم عن زر عن عبد الله

(٣٥٩) الكفاية ص (١٣٢)

(٣٦٠) إكمال تهذيب الكمال (٢٣٤/ب)

(٣٦١) لأن البخاري انتهى من تصنيف الجامع قبل وفاة عباد بسبع عشرة سنة، ودليله أن البخاري عرض صحيحه لما انتهى منه على ابن معين، انظر هدي الساري ص (٧) وابن معين توفي سنة (٢٣٣هـ) انظر التقريب (ص: ٥٩٧ رقم: ٧٦٥١)، وعباد توفي سنة (٢٥٠هـ) انظر تهذيب الكمال (١٤/ ١٧٩) .

وإذا وضعت في الاعتبار أن البخاري مكث ست عشرة سنة وهو يصنف الصحيح، زاد احتمال كون البخاري أخرج له قديماً قبل غلوه في بدعته . والغريب أننا لا نجد لأحد من أئمة الجرح والتعديل الذين عاصروا عباد بن يعقوب - كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني - كلاماً يشعر أنه داعية أو على الأقل يُشعر ببدعته، فعلة أظهر ذلك بعد وفاتهم، والله أعلم .

(٣٦٢) التعديل والتحريح (٢/ ٩٣٠)

(٣٦٣) تهذيب الكمال (٤/ ١٧٧)

(٣٦٤) الميزان (٢/ ٣٧٩)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٣٥﴾

مرفوعاً: إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه^(٣٦٥)، أخبرناه الطبري قال: حدثنا محمد بن صالح قال: حدثنا عباد بن يعقوب عن شريك^(٣٦٦).

وهذا الحديث منكر، والتهمة في عباد لازمة، فهذا الحديث دليل على عدم صدقه وأمانته، وهو جرح مفسر وقادح.

وقال ابن عدي: (فيه غلو فيما فيه من التشيع، روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم)^(٣٦٧).

قال الحافظ في التقریب: (صدوق، رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك)^(٣٦٨).

قال الذهبي عنه: (من غلاة الشيعة، ورؤوس البدع، لكنه صادق الحديث).^(٣٦٩)

أقول: عباد لم يصدق على الله حتى يصدق في الحديث، فقد زعم أن علي بن أبي طالب هو الذي حفر البحر، وأن الحسين بن علي هو الذي أجراه، فماذا أبقى الله عز وجل في خلق البحر؟^(٣٧٠) ولقد أحسن الخطيب بقوله: (هو أهل لأن لا يروى عنه).^(٣٧١)

٤- شبابة بن سوار الفزاري: تركه أحمد لكونه داعية إلى بدعة الإرجاء، إلا أن أبا زرعة ذكر أنه رجع عن بدعته، وقد سبق بيانه.^(٣٧٢)

٥- سالم بن عجلان الأفطس الجزري (ت: ١٣٢ هـ)^(٣٧٣):

^(٣٦٥) أخرجه أيضاً ابن عدي في ترجمة الحكم بن ظهير في الكامل (٢٢٦/٢-٦٢٧) لكن فيه: عن عباد حدثنا الحكم ابن ظهير عن عاصم به. والحكم بن ظهير متروك الحديث، وكذبه ابن معين كما في ترجمته عند ابن عدي.

^(٣٦٦) المجهول (١٧٢/٢)

^(٣٦٧) الكامل (١٦٥٣/٤)

^(٣٦٨) التقریب ص (١٦٤)

^(٣٦٩) الميزان (٣٧٩/٢)

^(٣٧٠) انظر قوله في تهذيب الكمال (١٧٨/١٤). وانظر فيه أيضاً تأليه على الله أن لا يدخل طلحة والزبير الجنة.

^(٣٧١) الكفاية ص (١٣١)

^(٣٧٢) انظر ترجمته ص (٤١٥)

^(٣٧٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٦٤/١٠). وأحاديثه عند البخاري:

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفى البدعة القادحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٣٦﴾

تكلم فيه الجوزجاني، فقال: (كان يخاصم في الإرجاء، داعية، وهو في الحديث متماسك). (٣٧٤)
فترجم له الحافظ في هدي الساري مدافعا عنه، فقال: (قال الجوزجاني: كان يخاصم في الإرجاء، داعية، وهو في الحديث متماسك. وليس له عند البخاري سوى حديثين، أحدهما حديثه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: الشفاء في ثلاث الحديث، والآخر بهذا الإسناد: أي الأجلين قضى موسى . ولكل منهما ما يشهد له). (٣٧٥)

ووصف الجوزجاني لسالم بأنه كان داعية لم أجده لغيره، وإنما وصفوه بأنه كان يرى الإرجاء فقط، بل قال أحمد عنه- مع اعتناءه الشديد بالتحذير من الأخذ عن الدعاة إلى البدع -: (ثقة، لم يكن يظهر الإرجاء). (٣٧٦) فكيف يكون داعية كما وصفه الجوزجاني، وهو لم يكن يظهر الإرجاء أصلا؟

ثم إن توثيق النقاد له مما يدل على أنه ليس بداعية، إذ أن جمهورهم يرون أن الدعوة إلى البدعة جرح لأوثق معها الراوي، ولذا أرجح أنه لم يكن داعية.

فهؤلاء الرجال السابقون هم ممن كانت بدعتهم قادحة باعتبار رميهم من قبل بعض النقاد بالدعوة إلى بدعهم، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن هؤلاء المبتدعة لم تكن بدعتهم قادحة في صحة مروياتهم التي أخرجها البخاري، فقال: (بيننا في ترجمة كل منهم: أنه ما لم يكن داعية، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع). (٣٧٧)

فبيّن الحافظ أن البخاري لم يحتج بمروياتهم، وإنما أخرج لهم في المتابعات، كما بيّن الحافظ أن من وُصف من رجال البخاري بالدعوة إلى بدعته، لا يتجاوز عددهم الخمسة، فأما أحدهم فقد

الأول: في كتاب الشهادات، حديث رقم (٢٦٨٤) وهو أثر تفسيري عن ابن عباس . الثاني: في كتاب الطب، حديث رقم (٥٦٨٠) وقد ذكر البخاري أنه توبع على بعضه، ونص الحديث مع قول البخاري هو: (عن سالم الأفطس عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الشفاء في ثلاثة شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وأنهى أمتي عن الكي . رفع الحديث ورواه القمي عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في العسل والحجم) .

(٣٧٤) أحوال الرجال ص (١٨١)

(٣٧٥) هدي الساري ص (٤٠٤)

(٣٧٦) إكمال تهذيب الكمال (٢١٢/ب)

(٣٧٧) هدي الساري ص (٤٥٩)

رجع عن بدعته ، وهو شبابة بن سوار، وآخر لم يثبت كونه داعية ، وهو سالم بن عجلان ، أما البقية، فلم يخرج لهم البخاري شيئاً مما انفردوا به ، وإنما أخرج عن كل من عباد بن يعقوب ، والحمامي، حديثاً واحداً متابعاً . وعمران بن حطان أخرج له البخاري حديثين لهما أصل من طريق غيره ، مع أنه لم يكن من غلاة الخوارج الذين يخرجون بالسيف ويستحلون دماء مخالفيهم بكيفية فرق الخوارج، كما أن بعضهم ذكر أن مروياته التي عند البخاري هي مما حدث به حينما كان على منهج السلف قبل دخوله في البدعة ، وقيل إنه رجع عن بدعته .

لكن ما رأي العلماء الآخرين في إخراج البخاري للمبتدع الداعية؟

أقول: رواية البخاري في صحيحه عن المبتدع غير الداعية، لم يُشك فيها ، فهي محل اتفاق، أما الدعاة فقد اختلف: هل أخرج لهم البخاري في صحيحه أم لم يخرج؟ فذهب ابن الصلاح إلى عدم الإخراج للمبتدع الداعية، وأما غير الداعية فكتب السنة مليئة بهم، فقال -وهو يستدل لمن قبل حديث المبتدع غير الداعية - : (فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول) (٣٧٨) . وقد تعقبه بعض العلماء، فذكروا أن البخاري قد أخرج لمبتدعة دعاء، فقال ابن كثير: (هذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي، مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة) . (٣٧٩)

وقال الزركشي : (قوله : وفي الصحيحين الرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، قلت -الزركشي - : بل والدعاة، منهم: عمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه ، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة ، خرج عنه البخاري ، ومنهم : عبد الحميد ابن عبد الرحمن أخرج له الشيخان، وقال فيه أبو داود السجستاني: كان داعية إلى الإرجاء، وغير ذلك ، فالظاهر أنه لا فرق، ولذلك أطلق الشافعي النص المشهور عنه، وهو قوله : أقبل

(٣٧٨) علوم الحديث ص(٥٥)

(٣٧٩) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الخثيث ص(١٠٠)

شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية (٣٨٠) .

وقد تعقب العراقي من ردّ قول ابن الصلاح في عدم إخراج الشيخين للدعاة من المبتدعة، فقال: (وقد أُعترض عليه - أي على ابن الصلاح - بأنهما احتجا أيضا بالدعاة، فاحتج البخاري بعمران بن حطان ، وهو من دعاة الشراة ، واحتج الشيخان بعبد الحميد ابن عبدالرحمن الحماني ، وكان داعية إلى الإرجاء، كما قال أبو داود انتهى . قلت -) القائل العراقي -): قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج . ثم ذكر عمران ابن حطان ، وأبا حسان الأعرج . ولم يحتج مسلم بعبد الحميد الحماني، إنما أخرج له في المقدمة، وقد وثقه ابن معين (٣٨١) .

وقد بين ابن حجر أن إخراج البخاري لعمران، لم يكن على سبيل الاحتجاج، وإنما متابعة، مع أنه قد قيل: إنه رجوع عن بدعته (٣٨٢) .

وكذا بين الحافظ ابن حجر أن الشيخين لم يخرجوا لعبد الحميد بن عبدالرحمن إلا ما علما أنه لم ينفرد به (٣٨٣) .

وقد صرح الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح بأن الشيخين لم يخرجوا للدعاة ولا للغلاة من أهل البدع إلا ماتوبعوا عليه، فقال: (وأما روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين، ففي الصحيحين عن خلق كثير من ذلك، لكنهم من غير الدعاة، ولا الغلاة، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم في غير الأحكام، نعم، وقد أخرجنا لبعض الدعاة الغلاة كعمران ابن حطان، وعباد بن يعقوب، وغيرهما إلا أنهما لم يخرجوا لأحد منهم إلا ماتوبع عليه) (٣٨٤)

ويرى ابن تيمية أن جميع الأمهات خلت من الرواية للدعاة المبتدعة، قال: (غالب أهل الحديث لا يرون الرواية عن الداعي إلى البدع ولا شهادته ، ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات

(٣٨٠) النكت للزركشي (الورقة ١٤٥ / أ-ب)

(٣٨١) التقييد والإيضاح ص (١٤٦)

(٣٨٢) انظر قول الحافظ ابن حجر ص (٤٢٣)

(٣٨٣) انظر قول الحافظ ابن حجر ص (٤٢٧)

(٣٨٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٣٦٩ - ٣٧٠)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القادحة عن رمي بها من رجال البخاري (٤٣٩)

كالصحيح ، والسنن، والمسانيد، الرواية عن المشهورين بالدعاء إلى البدع ، وإن كان فيها الرواية عن نوع من بدعة، كالخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية). (٣٨٥)

وقال ابن تيمية أيضا: (أخرج الشيخان من رواية المبتدعة من الخوارج، والشيعة، والقدرية، الذين لم يكونوا من الدعاة إلى بدعتهم، أو قبلوا من مروياتهم في المتابعات والشواهد، أو فيما لا مجال للدعوة إلى البدعة) (٣٨٦).

وذكر الدكتور نور الدين عتر بأن الشيخين قد أخرجوا لبعض الدعاة ممن تأكد الأئمة من صدقهم تأكدا تاما، وهم أفراد قليلون جدا، مستثنون من قاعدة رد حديث الداعية، فقال: (وأما ما وقع في الصحيحين من الرواية لبعض المبتدعة الدعاة فلا يخل بهذه القاعدة ، ولا يطعن في الكتائب، لأنه قليل نادر جدا كما حقق الحافظ ابن حجر ، وقد توفر فيهم من الصدق ما لو أن أحدهم يخر من السماء أهون عليه من أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. لذلك أستثني هؤلاء الرواة القلائل . وواضح أن هذا أمر لا يستطيع تقديره غير أولئك الأئمة المعاصرون للرواة أو قريبي العهد بهم، كما أن النادر لاحكم له) (٣٨٧).

وفي النهاية يمكن تلخيص أبرز الكلام المتعلق بإخراج البخاري للدعاة المبتدعة في النقاط التالية:
- لم يخرج البخاري لراي يصدق عليه أنه داعية إلى بدعته بشكل واضح وبين وسالم من الاعتراضات ، فالذين ذكر الحافظ ابن حجر أنهم رموا بالدعوة إلى بدعتهم من رجال البخاري هم الخمسة المذكورون ، ولا يسلم رميهم بالدعوة إلى بدعتهم من الاعتراض والرد والمناقشة ، فأحدهم ثبت رجوعه عن البدعة ، وهو شابة، وآخر لم نجد نصا عن أحد الأئمة بأنه داعية إلى بدعته ، وهو عمران بن حطان ، وأما سالم الأفطس فلم يصفه بذلك سوى الجوزجاني وقد نفى عنه أحمد بن حنبل ذلك ، وذكر أنه لم يكن يظهر البدعة فضلا عن أن يكون داعية، وأما الحماني فقد انفرد أبو داود بوصفه بالبدعة ، وبكونه داعية إليها ، ولم يصفه

(٣٨٥) منهاج السنة (١/ ٦٢-٦٣)

(٣٨٦) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٣)

(٣٨٧) منهاج النقد ص (٨٤)

أحد النقاد بشيء من ذلك غيره .

وأما عباد بن يعقوب، فيظهر إنه لم يكن يغلو في بدعته في أول الأمر، ثم وقع في الغلو والدعوة إلى بدعته آخر أمره ، وقد كان البخاري أخرج عنه قبل ذلك ، وكذا ابن خزيمة ، إلا أن ابن خزيمة تركه لما تبين له غلوه في تشييعه ، فلا عتب على البخاري في الإخراج عنه قبل غلوه ، خاصة أنه إنما روى له حديثاً واحداً مقروناً بغيره ، وهذا من أدنى أنواع إخراج البخاري للرواي .

ومع هذا كله، فإن البخاري لم يخرج لهؤلاء الرواة إلا أحاديث قليلة جداً شاركهم فيها آخرون ، قال ابن حجر، فعلى هذا فالمبتدعة الذين أخرج لهم البخاري لم تكن بدعتهم قادحة . وأخيراً أتبه إلى أن هناك راو من رجال البخاري قد رمي بالدعوة إلى البدعة ولم ينبه الحافظ ابن حجر على ذلك ، وهو أبو معاوية : محمد بن خازم التميمي (ت: ١٩٥ هـ) .^(٣٨٨)

وقد وصفه أبو زرعة بالدعوة إلى بدعة الإرجاء ، فقد قيل له : (أكان أبو معاوية يرى الإرجاء؟ قال : نعم ، كان يدعوا إليه) .^(٣٨٩) وقال أبو داود : (أبو معاوية رئيس المرجئة بالكوفة) .^(٣٩٠)

لكن نفى أحمد بن حنبل أن يكون أبو معاوية داعية إلى الإرجاء ، قال أحمد بن أبي يحيى : سمعت أحمد بن حنبل وذكر شبابة، فقال : تركته لم أرو عنه للإرجاء ، فقيل له : يا أبا عبد الله وأبو معاوية ؟ فقال: شبابة كان داعية) .^(٣٩١)

فواضح من قول أحمد أن أبا معاوية ليس بداعية، وقول أحمد أولى من قول غيره، لأنه تتلمذ على أبي معاوية ومسنده ممتلئ من الرواية عنه ، بخلاف أبي زرعة الذي لم يولد إلا بعد وفاة

^(٣٨٨) ترجمته في تهذيب الكمال (١٢٣ / ٢٥) . روى عن : الأعمش ، وشعبة بن الحجاج ، وهشام ابن عروة، وغيرهم . روى عنه : أحمد بن حنبل، وعلي بن المدني ، وابن معين ، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث ، منها :

في كتاب العلم ، حديث رقم (١٣٠) ، وفي كتاب الوضوء ، حديث رقم (٢١٨) .

^(٣٨٩) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (٧٠٤ / ٢)

^(٣٩٠) سوالات الآجري لأبي داود (١٦٠ / ٣)

^(٣٩١) الكامل (١٣٦٥ / ٤)

الباب الثاني: الفصل الثاني: نفي البدعة القاذحة عمن رمي بها من رجال البخاري ﴿٤٤١﴾

أبي معاوية بخمس سنين^(٢٩٢) وكذا أبي داود ، الذي لم يولد إلا بعد وفاة أبي معاوية بسبع سنين . (٢٩٣)

مع أن أحمد بن حنبل أشد عناية بترك المبتدعة الدعاة من غيره، ولعل أبا معاوية- إن صح عنه ذلك- كان يدعو إلى بدعته ثم ترك ذلك، أو كان يدعو بشكل فردي مع كتمانهم ، فليس هو مشهور بالدعوة إلى بدعته .

*** **

^(٢٩٢) فقد مات سنة (٢٦٤هـ) وله من العمر (٦٤) سنة . انظر التقريب ص(٣٧٣)

^(٢٩٣) ولد أبي داود سنة (٢٠٢) . انظر سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٠٤)

الفصل الثالث

افتقار الجرح إلى شروط

القبول

تمهيد

لكي يكون الجرح مقبولا هناك شروط لابد من توافرها فيه، ومن أبرز هذه الشروط أن يكون الجرح مفسرا بقادح، لأن مناهج المحدثين تختلف في الأسباب القادحة في قبول حديث الراوي، فقد يرى أحدهم أن أمراً ما كاف لإسقاط عدالة الراوي، بينما يخالفه آخرون، ولهذا اشترط لقبول الجرح أن يكون مفسرا بقادح.

ومن أبرز الشروط اللازمة لقبول الجرح أيضا كونه ثابتا عمن نقل عنه من النقاد، فليس كل ما يُنقل عن الأئمة من جرح في الرواة يكون صحيحا وثابتا عنهم، ولذا لا يُقبل الجرح إلا بعد التأكد من صحة صدره من الجراح.

ومما سبق يتأكد لنا أنه لابد لقبول الجرح من توافر هذين الشرطين، وهما:

١ - أن يكون الجرح مفسرا .

٢ - أن يكون الجرح ثابتا .

فهل اعتنى الحافظ ابن حجر أثناء دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم بالتأكد من توافر هذين الشرطين في الجروح الموجهة إليهم؟

ومن هم رجال البخاري الذين دافع الحافظ ابن حجر عنهم بعدم توافر هذين الشرطين في الجروح الموجهة إليهم؟

ما هي الجروح التي اعتبرها الحافظ ابن حجر جروحا مبهمة غير مفسرة؟

وما هي أسباب عدم ثبوت الجرح المنقول عن بعض النقاد عند الحافظ ابن حجر ؟

أبين هذا كله - إن شاء الله - من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: افتقار الجرح إلى تفسير

اتفق العلماء على قبول الجرح إذا كان مفسرا بقادح مقبول، أما إذا كان الجرح مبهما فهذا محل خلاف بين المحدثين ، وفيه قولان :-

القول الأول : عدم قبول الجرح المبهم:

ومنطلق هؤلاء أن هناك أمورا يعتبرها البعض جرحا ، وهي في حقيقتها ليست جروحا قاذحة:

قال القاضي أبو الطيب الطبري^(١) - فيما نقله عنه الخطيب - : (لا يقبل الجرح إلا مفسرا ، وليس قول أصحاب الحديث: فلان ضعيف ، وفلان ليس بشيء، مما يوجب جرحه ورده خيره ، وإنما كان كذلك، لأن الناس احتفلوا فيما يفسق به، فلا بد من ذكر سببه لينظر هل هو فسق أم لا؟)^(٢).

وقد ذكر ابن الصلاح أنه لا بد من بيان سبب الجرح، لأنه ربما جرح الرواي بما لا يندح، حيث قال : (أما الجرح: فإنه لا يقبل إلا مفسرا، مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا، وليس يجرح في نفس الأمر . فلا بد من بيان سببه. لينظر: أهو جرح أم لا؟)^(٣).

ومع أن ابن الصلاح يصرح بأن الجرح المبهم لا يقبل، فهو يرى أنه يلزم من الجرح المبهم التوقف عن قبول حديث من جرح به. لوجود ريبه قوية توجب ذلك، إلا من إنزاحت عنه الريبه يبحث عن حاله، أو جوب له الثقة، فيقبل حديثه.^(٤)

^(١) هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري أبو طاهر الطبري الشافعي: فقيه بغداد ، قال عنه الخطيب : (كان ورعا عاقلا ، عارفا بالأصول والفروع، حسن الخلق) ، (ت: ٤٥٠ هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧ / ٦٦٨)

^(٢) الكفاية ص (١٠٨)

^(٣) علوم الحديث : النوع الثالث والعشرون ص (٥١)

^(٤) انظر علوم الحديث ص: (٥١ - ٥٢)

وقد بين الحافظ في مقدمة الفصل التاسع - الذي دافع فيه عن رجال البخاري المتكلم فيهم - أن الراوي قد يُطعن عليه بأمور لا تندح، ولذا لا بد من ذكر سبب الجرح، فقال: (ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان، مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام . فلا يقبل لإلمين السبب، مفسرا بقادح يقدح، في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأثمة على الجرح متفرقة منها: ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، فلا يقبل الطعن في أحد منهم لإلحاق واضح).^(٥) ومن النصوص السابقة يتأكد لنا أنه لا بد لقبول الجرح عند الحافظ ابن حجر أن يكون مفسرا بقادح.

القول الثاني: قبول الجرح من غير بيان السبب، إذا كان الجارح عالما بأسباب الجرح، ميزا بين ما يقدح وما لا يقدح:

وقد نُسب هذا القول إلى الجمهور، قال الخطيب البغدادي: (وعن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب أنه قال: الجمهور من أهل العلم إذا جرح من لا يعرف الجرح، يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن . والذي يَقْوَى عندنا: ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالما . والدليل عليه نفس ما دللنا به على أنه لا يجب استفسار العدل عما به صار عنده المزكي عدلا . لأننا متى استفسرنا الجارح لغيره فإلما يجب علينا بسوء الظن، والالتزام له بالجهل بما يصير المحروح مجروحا، وذلك ينقض جملة ما بيننا عليه أمره من الرضا به والرجوع إليه، ولا يجب كشف ما به صار مجروحا وإن اختلفت آراء الناس فيما به يصير المحروح مجروحا، كما لا يجب كشف ذلك في العقود والحقوق وإن اختلف في كثير منها، فانظري في ذلك واحد . فأما إذا كان الجارح عاميا، وجب لاحتالة استفساره).^(٦)

(٥) هدي الساري ص (٣٨٤)

(٦) الكفاية ص (١٠٧-١٠٨)

وقد أيد هذا القول وذهب إليه إمام الحرمين الجويني، فقال: (والذي اختاره أن الأمر يختلف بالمعدل والجرح، فإن كان المعدل إماما موثوقا به في الصناعة لا يلبق به إطلاق التعديل إلا عند علمه بالعدالة الظاهرة ، فمطلق ذلك كاف منه ، فإننا نعلم أنه لا يطلقه إلا عن بحث واستفراغ وسع في النظر ، فأما من لم يكن من أهل هذا الشأن ، وإن كان عدلا رضا ، إذا لم يحيط علما بعلل الروايات ، فلا بد من البوح بالأسباب وإبداء المباحثة التامة).^(٧)

ومال إلى هذا القول الخطيب البغدادي، فقال: (إن كان الذي يرجع إليه في الجرح عدلا مرضيا في اعتقاده وأفعاله، عارفا بصفة العدالة والجرح، وأسبابهما، عالما باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك ، قبل قوله فيمن جرحه مجملا، ولم يسأل عن سببه).^(٨)

ومن اختار هذا القول ابن كثير، إلا أنه خصه بأئمة علم الجرح والتعديل ، قال: (أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن ، فينبغي أن يؤخذ مسلما من غير ذكر أسباب ، وذلك للعلم بمعرفتهم ، واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل ، أو كونه متروكا ، أو كذابا ، أو نحو ذلك، فالحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحتهم).^(٩)

وقد نبه السبكي إلى فائدتين مهمتين في موضوع بحثنا هذا، فقال في رسالته : قاعدة في الجرح والتعديل : ((وختتم هذه القاعدة بفائدتين عظيمتين ، لا يراهما الناظر أيضا في غير كتابنا هذا: إحداهما : أن قولهم : لا يقبل الجرح إلا مفسرا ، إنما هو أيضا في جرح من تثبت عدالته واستقرت ، فإذا أراد رافع رفعها بالجرح ، قيل له : إئت ببرهان على هذا ، أو فيمن لم يعرف حاله ، ولكن ابتدره جارحان ومزكيان ، فيقال إذا ذاك للجارحين : فسرا مارميتماه به . أما

(٧) الرهان في أصول الفقه (١/ ٢٦١ - ٢٦٢) تحقيق د/ عبدالعظيم الديب الطبعة الأولى - مطابع الدوحة بقطر -

١٣٩٩ هـ.

(٨) الكفاية ص(١٠١)

(٩) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ص(٩٥)

من ثبت أنه مجروح فيقبل قول من أطلق جرحه ، لجريانه على الأصل المقرر عندنا ، ولانطالبه بالتفسير ، إذا لاحاجة إلى طلبه .

والفائدة الثانية : أنا لانطلب التفسير من كل أحد ، وإنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً ، إما لاختلاف في الاجتهاد ، أو لتهمة يسيرة في الجراح ، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجراح ، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق ، بل يكون بينَ يَنَ ، أما إذا أنتفت الظنون ، واندفعت التهم ، وكان الجراح حراً من أخبار الأمة ، مبرئاً عن مظان التهمة ، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف ، متروكاً بين النقاد ، فلا نتلعثم عند جرحه ، ولا نخرج الجراح إلى تفسير منه - والحالة هذه - طلب لغية لاحاجة إليها .

فنحن نقبل قول ابن معين في إبراهيم بن شعيب المدني : شيخ روى عنه ابن وهب ، إنه ليس بشيء . وفي إبراهيم بن يزيد المدني : إنه ضعيف . وفي الحسن بن الفرج الخياط : إنه كذاب ، يسرق الحديث .

وعلى هذا - وإن لم يُبين الجرح - ، لأنه إمام مقدم في هذه الصناعة ، جرح طائفة غير ثابتي العدالة والثبت . ولانقبل قوله في الشافعي ، ولو فسر وأتى بألف إيضاح ، لقيام القاطع على أنه غير محق بالنسبة إليه^(١٠) .

وقول السبكي أقرب إلى الصواب ، فلانشرط أن يكون كل جرح مفسر ، ولانقبل كل جرح مبهم على الإطلاق ، بل هذا يختلف باختلاف حال الجراح والمجروح . فإذا كان الجراح من أئمة النقاد الجهابذة الذين عرف أنهم لا يقدحون في الراوي إلا بأمر قادح ، وكان هذا المجروح ممن لم يثبت توثيقه بعد أو أن من وثقه أقل منزلة ممن جرحه ، فإن ذلك الجرح يؤثر فيه بحسبه .

أما إذا كان قد اتفق النقاد على توثيقه وقبول حديثه ، فلا يقبل فيه قول ذلك الجراح إلا إذا فسر جرحه بقادح مقبول ، ومن قبل الجرح غير المفسر :

(١٠) رسالته (قاعدة في الجرح والتعديل) ص (٥٨-٥٩)

- ابن القطان: فقد قال - وهو يتكلم عن الحديث الحسن- : (الحسن : ماله من الحديث منزلة بين منزلي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسنا هكذا، إما بأن يكون أحد رواته مختلفا فيه، وثقه قوم ، وضعفه آخرون ، ولا يكون ماضع به جرحا مفسرا، فإنه إن كان مفسرا قدم على توثيق من وثقه ، فصار به الحديث ضعيفا).^(١١)

فيرى ابن القطان أن الجرح غير المفسر يُنزل حديث الراوي من الصحة إلى الحسن .

- وقد تبعه الذهبي على هذا، فقال- أثناء تقسيمه للنقاد من حيث التعت والتساهل- : (قسم منهم: متعت في الجرح ، مثبت في التعديل ، يغمر الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه ، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالو فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرا ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا : هو ضعيف ، ولم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب) .^(١٢)

والحافظ ابن حجر يرى أن الجرح لا يقدح فيمن ثبتت عدالته، إذا لم يكن مفسرا، أما من خلا من التوثيق، فإنه يعمل فيه بالجرح المبهم، قال: (الجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة. ولكن محله إن صدر مبينا من عارف بأسبابه، لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا، فإن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب، إذا صدر من عارف على المختار ، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو من حيز الجهول ، وإعمال قول المجرح أولى من أهماله ، ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه).^(١٣)

وقد دافع الحافظ ابن حجر عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم بكون المجروح التي

^(١١) بيان الزعم والإيهام (١٣/٤)

^(١٢) رسالة في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٧١-١٧٢)

^(١٣) شرح نخبة الفكر ص (٥٤)

وجهت إليهم غير مقبولة لكونها جروحا مبهمه غير مفسرة، وهذه الجروح هي:

١- قول الدارقطني: (يتكلمون فيه):

هذه العبارة تعتبر من أسهل عبارات الجرح وأدناها إلى مراتب التعديل، وقد ذكرها العراقي والسخاوي في المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح^(١٤)، وهي المرتبة التي تشتمل على أدنى وأقرب ألفاظ الجرح إلى مراتب التعديل^(١٥)، وأهل هذه المرتبة ممن يستشهد، ويعتبر بجديتهم عند العراقي، والسخاوي^(١٦).

نعم هناك من النقاد المتقدمين من يستعملها في الجرح الشديد، ويطلقها على من يُتهم بالكذب، ومن هؤلاء الإمام البخاري^(١٧) وكذا أبو حاتم، وكأنها اصطلاحه فيمن رمي بالكذب^(١٨).

(١٤) انظر فتح المغيب (١/ ٣٦٩، ٣٧٢)

(١٥) كما جعلها العراقي أيضا من أدنى ألفاظ الجرح في التقييد والإيضاح ص (١٦٥)

(١٦) فتح المغيب (١/ ٣٧٢ - ٣٧٣)

(١٧) ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله في ترجمة تليد أبي إدريس الخاربي: (تكلم ابن معين في تليد ورماه). التاريخ الكبير (٢/ ١٥٩)
- وقال في نفي بن الحارث: (يتكلمون فيه). التاريخ الكبير (٨/ ١١٤)، وقد قال عنه الحافظ: (متروك، وقد كذبه ابن معين). التقريب ص (٥٦٥)

- وقال أيضا في ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحماني: (يتكلمون فيه، رماه أحمد وابن غير). التاريخ الكبير (٨/ ٢٩١)
- وكذا قالوا البخاري في أيوب بن سويد وهو ممن يكذب. انظر تهذيب الكمال (٣/ ٤٧٦).
(١٨) من خلال التنبع وجدت أن أبحاثهم إذا قلنا في أحد الروا: (يتكلمون فيه). فإنه يعني أن هناك من يطعن في عدالته باتهامه بالكذب، ويتبنى أبو حاتم هذا القول، ومن الأمثلة على ذلك:
- أسيد بن زيد الهاشمي: قال أبو حاتم: (كانوا يتكلمون فيه). الجرح والتعديل (٢/ ٣١٨) وقد قال ابن معين فيه: (كذاب). المصدر السابق.

- محمد بن يزيد أبو هشام الرفاعي: قال أبو حاتم: (ضعيف، يتكلمون فيه، هو مثل مسروق بن المزيان). الجرح والتعديل (٨/ ١٢٩). وقد اتهمه بسرقة الحديث عثمان بن أبي شيبة كما في تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٦)، وكذا ابن غير كما في تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٧) حيث اتهمه بسرقة الحديث، وقال البخاري: (رأيتهم مجتمعين على ضعفه). تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٧)، وفي التاريخ الصغير (٢/ ٣٨٧) قال: (يتكلمون فيه).

والحافظ يعتبر قوهم: (يتكلمون فيه): لفظا مبهما غير مفسر، كما في ترجمة سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، المعروف بسعدويه^(١٩) الذي تكلم فيه أحمد، والدارقطني، فقال أحمد: (كان صاحب تصحيح ماشئت).^(٢٠) وقال الدارقطني: (تكلموا فيه)^(٢١).

وقد أورده الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم من أجل قوليهما، فقال في ترجمته من هدي الساري: (من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم: ثقة مأمون، ولعله أوثق من عفان. وقال الدوري عن ابن معين: كان أكيس من عمرو بن عون. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان صاحب تصحيح ماشئت. وقال الدارقطني: يتكلمون فيه. قلت: هذا تليين مبهم لا يقبل)^(٢٢).

فرد الحافظ جرحيهما بأنه مبهم غير مفسر، فأما التصحيح فلم يؤثر على مروياته، ولذا وثقه جمهور النقاد، حتى قال أبو حاتم عنه: (ثقة، مأمون، ولعله أوثق من عفان- إن شاء الله).^(٢٣) وقال ابن معين: (سعدويه أكيس من عمرو بن عون).^(٢٤) وقال ابن سعد:

- الحسين بن عبد الأول: قال الذهبي: (كذبه ابن معين، وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه). الميزان (٥٣٩/١) والجرح والتعديل (٥٩/٣). وقال ابن معين: (لم يكن بثقة). سوالات ابن الجنيدي (ص: ٤٥٩، رقم: ٧٥٠).

- سعيد بن عبد الملك بن واقد: قال أبو حاتم: (يتكلمون فيه، روى أحاديث كذب). الميزان (١٥٠/٢). الجرح والتعديل (٤٥/٤). وقال البخاري: (يتكلمون فيه). التاريخ الكبير (٣٠/٢)، ترجمة رقم: ١٥٨٣.

- حاتم بن ساء: قال أبو حاتم: (يتكلمون فيه). الجرح والتعديل (٣/٢٦١)، ثم نقل أن أهل الحديث اتهموه بسرقة الحديث.

^(١٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٨٣/١٠)، روى عن: عبد الله بن المبارك، ومبارك بن فضالة، والليث بن سعد، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأبو داود، والخوارجاني، وغيرهم. أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب النوض، حديث رقم (١٧١)، وفي كتاب العيدين، حديث رقم (٩٥٣).

^(٢٠) انظر ومعرفة الرجال (١/٤٢٧، رقم ٩٤٤).

^(٢١) سوالات الخاكم للدارقطني (ص: ٢١٤، رقم: ٣٣٢).

^(٢٢) هدي الساري ص (٤٠٥).

^(٢٣) الجرح والتعديل (٤/٢٦).

^(٢٤) تاريخ الدوري (٢/٢٠١).

كان ثقة ، كثير الحديث) .^(٢٥) وقال العجلي : (ثقة)^(٢٦) . وذكر ابن حبان في الثقات .^(٢٧)
وقال الذهبي : (حافظ ثقة ، وقال الدارقطني : تكلموا فيه)^(٢٨) . وقال أيضا : (الحافظ ، ثقة مشهور) .^(٢٩) وقال الحافظ ابن حجر : (ثقة حافظ) .^(٣٠) وقال في هدي الساري : (تكلموا فيه بلا حجة) .^(٣١)

وأما قول الدارقطني : (تكلموا فيه)^(٣٢) فهو كما قال الحافظ لا يقبل لما يلي :

- ١- الذين تكلموا فيه من علماء الجرح والتعديل وثقوه وأثنوا على مروياته ، ولم يضعفه أحد منهم ، وصيغة (تكلموا فيه) الأصل أنها يقال في حالة جرح كل أو أكثر علماء الجرح والتعديل للراوي ، وهو ما لا يوجد هنا .
- ٢- لا تدري بما تكلموا ، فنعله في أمر غير قادح ، ولذا فهو جرح مبهم لا يقبل بعد أن وثقه الجمهور من الأئمة .

٣- يظهر أن قصد الدارقطني حينما قال : (تكلموا فيه) . يعني به إجابته في الحنة ، فقد قال الخطيب : (كان سعدويه من أهل السنة ، وامتنح فأجاب في الحنة . قال العجلي : ثقة ، قيل له بعدما انصرف من الحنة ما فعلتم ؟ قال : كفرنا ورجعنا) .^(٣٣)

قال الذهبي : (وأما أحمد بن حنبل ، فكان يغض منه ، ولا يرى الكتابة عنه لكونه أجاب في

(٢٥) الفضيات الكبرى (٧ / ٣٤٠)

(٢٦) تاريخ الثقات ص : (١٨٥ ، رقم ٥٤٧)

(٢٧) الثقات (٨ / ٢٦٧)

(٢٨) من تكلموا فيه وهو موتى (ص : ٨٦ ، رقم : ١٢٩)

(٢٩) في الميزان (٢ / ١٤١)

(٣٠) التقريب (ص : ٢٣٧ ، رقم : ٢٣٢٩)

(٣١) هدي الساري ص (٤٦٢)

(٣٢) سوالات الحاكم للدارقطني (ص : ٢١٤ ، رقم : ٣٣٢)

(٣٣) تاريخ بغداد (٩ / ٨٦)

خنة تقيّة ، ويقول : صاحب تصحيح ما شئت^(٣٤) . وروى الذهبي بقوله: (الحافظ، الثبت، الإمام).^(٣٥) وقال أبو داود: (كان محمد بن داود بن صبيح ممن يتفقد الرجال ، ولم يكتب عن أبي كريب بحال الخنة، ولم يحدث عن سعدويه)^(٣٦) .

٢- قول بعض النقاد: (غمزه فلان):

هذه العبارة يطلقها بعض الأئمة عند نقل الجرح الشديد في الراوي، ومن هؤلاء الأئمة: البخاري ، والحميدي ، وغيرهم ، ومن أمثلة ذلك :
-مقاله الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعاني : (كان عبدالرزاق يكذبه، قال البخاري: غمزه عبد الرزاق).^(٣٧)

-وقال الذهبي في ترجمة محمد بن إبراهيم الكسائي-راوي صحيح مسلم عن ابن سفيان:-)
غمزه الحاكم ، وقال: روى الصحيح من غير أصل^(٣٨) .

-قال العقيلي في ترجمة ثوير بن أبي فاختة من الضعفاء الكبير: (قال الحميدي : ذكر سفيان ثويرا فمغمزه، وقال سفيان فيه: من أركان الكذب)^(٣٩) .

والحافظ يعتبر قومه: (غمزه فلان): لفظا مبهما غير مفسر، كما في ترجمة المنهال بن عمرو الأسدي ، مولاهم الكوفي^(٤٠) الذي وجهت له جروح كان منها ما نقله الحاكم، إذ

^(٣٤) السير (١٠ / ٤٨٢)

^(٣٥) السير (١٠ / ٤٨١)

^(٣٦) الجامع في الجرح والتعديل (١/ ٣٩٨ رقم ١٥٠١)

^(٣٧) الميزان (٢ / ٥٠٦)

^(٣٨) الميزان (٣ / ٤٥٠)

^(٣٩) الضعفاء الكبير (١ / ١٨٠ ، رقم ، ٢٢٦)

^(٤٠) ترجمته في : تهذيب التهذيب: (١٠/ ٣١٩) . روى عن : سعيد جبير ، وبجاهد ، وعلي بن ربيعة ، وغيرهم . روى عنه : الأعمش ، ومنصور بن المعتمر ، وشعبة بن الحجاج ، وغيرهم . أخرج له البخاري حديثين : قال الحافظ ابن حجر: (ما له في البخاري سوى حديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في تعويد الحسن والحسين من رواية زيد ابن أبي أنيسة عنه ، وحديث آخر في تفسير حه فصلت اختلف فيه الرواة هل هو موصول أو معلق) . هدي الساري ص (٤٤٦) . أقول: أما الحديث الأول ففي كتاب أحاديث الأنبياء حديث رقم (٣٣٧١) فهو من رواية منصور ابن

قال: (غمزه يحيى القطان).^(٤١)

ورّد الحافظ مانقله الحاكم عن القطان بكونه جرحاً مبهماً ، فقال في ترجمته من هدي الساري: (وذكر الحاكم أن القطان غمزه ، وحكاية الحاكم عن القطان غير مفسرة)^(٤٢) . فلم يقبل الحافظ جرح أحد رجال البخاري بها ، خاصة أن المنهال بن عمرو قد وثقه: ابن معين . ونعجي . والنسائي ، وغيرهم^(٤٣) ، وإن كان الحافظ ابن حجر قد قال في التقريب أن المنهال بن عمرو: (صدوق ، ربما وهم).^(٤٤)

٣- قول الدارقطني: (ليس بذلك):

جعل العراقي^(٤٥) ، والسخاوي^(٤٦) هذه العبارة في المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح. وهي من أسهل مراتب الجرح عندهما، ومن يستشهد بأهلها ويعتبر بهم.^(٤٧) والحافظ يعتبر هذه العبارة مبهمة غير مفسرة ، كما في ترجمة يزيد بن أبي مريم، أبو عبد الله الشامي الدمشقي (ت: ١٤٤) ^(٤٨) الذي تكلم فيه الدارقطني، فقال: (ليس بذلك).^(٤٩)

المعتمد عن المنهال، وليس من رواية زيد كما ذكر الحافظ ابن حجر. وأما الثاني فلم أجده في الموضوع الذي ذكره الحافظ ابن حجر، وإنما وجدت له آخر في كتاب الذبائح والصيد، حديث رقم (٥٥١٥)، وهو معلق في المتابعات، فقد تابعه أبو بشر.

^(٤١) التهذيب (١٠ / ٣٢٠)

^(٤٢) هدي الساري ص (٤٤٥)

^(٤٣) انظر أقوافهم في التهذيب (١٠ / ٣٢٠)

^(٤٤) انظر التقريب (ص: ٥٤٧، رقم: ٦٩١٨)

^(٤٥) فتح المغيب (١ / ٣٦٩)

^(٤٦) فتح المغيب (١ / ٣٧٢)

^(٤٧) جعلها العراقي أيضاً من أدنى ألفاظ الجرح في كتابه التقييد والإيضاح ص (١٥٥)

^(٤٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: (٣٢ / ٢٤٣). روى عن: الأوزاعي ، والوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد ، وغيرهم. روى عن: سالم بن عبد الله بن عمر، ومكحول الشامي ، وعطاء الخراساني، وغيرهم. أخرج له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الجمعة، برقم (٩٠٧) ، ولم يذكره متابعات.

^(٤٩) سؤالات أخاكم للدارقطني (ص: ٢٨٦، رقم: ٥٢٠)، تهذيب الكمال (٣٢ / ٢٤٥)

فذكره الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم للدفاع عنه، فقال: (يزيد ابن أبي مريم الدمشقي: وثقه الأئمة: ابن معين، ودحيم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، قال الدارقطني: ليس بذلك . قلت : هذا جرح غير مفسر فهو مردود)^(٥٠).

والدارقطني لم يذكر سبب تليينه له، حتى ينظر إن كان يُؤثر على حديثه، مع أن جرحه هذا معارض لقول الجمهور من أئمة النقاد، فقد وثقوه، مثل: ابن معين^(٥١)، ودحيم^(٥٢)، والعجلي^(٥٣)، والبخاري^(٥٤)، وأبو حاتم^(٥٥)، وقال أبو زرعة: (لابأس به)^(٥٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥٧)، وقال الحافظ في التقریب: (لابأس به)^(٥٨).

٤- قول الخليلي: (كان متهما بسرقة الحديث):

سرقة الحديث : هو أن يفرد راو بحديث، فيدعي آخر أنه من مسموعاته عن شيخ المنفرد، فيطلق على الآخر المدعي أنه يسرق الحديث .

قال الذهبي موضحا معنى سرقة الحديث : (من تعمد وركب متنا على إسناد ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث . ومن ذلك: أن يسرق حديثا ما سمعه ، فيدعي سماعه من رجل . وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لم تن لم يثبت سنده ، فهو أخف جرحا ممن سرق حديثا لم يصح متنه، وركب له إسنادا صحيحا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء . فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام ، فهو أعظم إثما، وقد تبوأ بيتا في

(٥٠) هدي الساري ص (٤٥٣)

(٥١) تاريخ الدارمي ترجمة (٨٩٢)

(٥٢) المصدر السابق

(٥٣) تاريخ الثقات (ص: ٤٨٠ ، رقم : ١٨٥٦)

(٥٤) علل الترمذي الكبرى (٢/ ٧٠٣)

(٥٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩١)

(٥٦) المصدر السابق

(٥٧) الثقات (٥/ ٥٣٦) و (٧/ ٦٢٩)

(٥٨) التقریب (ص : ٦٠٥ ، رقم : ٧٧٧٥)

(٥٩). جهنم.

وقال أيضا: (قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك يقول : دخلت على ابن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون ، قلت : آفته هذا الفعل ، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنا ، وهذا معنى قولهم : فلان سرق الحديث) (٦٠).

وقد جعل السخاوي هذه العبارة في المرتبة الثالثة من مراتب ألفاظ الجرح ، ومراتبه متدرجة من الأشد إلى الأخف . (٦١)

ومن ألفاظ الجرح في تلك المرتبة: (متهم بالكذب ، متروك ، ساقط ، هالك ، ذاهب) . ولا يستشهد بأهل هذه المرتبة أو يعتبر بهم ، قال السخاوي - وهو يتكلم عن ألفاظ الجرح في المرتبة الثالثة - : (وفلان يسرق الحديث : فإنها كما قال الذهبي : أهون من وضعه واختلافه في الإثم ، إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بمحدث ، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث . قلت - (السخاوي) - : أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقه . قال - (أي الذهبي) - : وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أخس بكثير من سرقة الراوة) (٦٢).

والحافظ يعتبر هذا الجرح مبهما ، كما في ترجمة عبد الملك بن الصباح المسمي ، أبو محمد الصنعاني البصري (ت: ١٩٩) (٦٣) الذي تكلم فيه الخليلي ، فقال: (عبد الملك بن الصباح الصنعاني عن مالك، متهم بسرقة الحديث). (٦٤)

(٥٩) الموقظة ص (٦٠)

(٦٠) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٠٤)

(٦١) فتح المغيب: (١/ ٣٧٠)

(٦٢) فتح المغيب (١/ ٣٧٠)

(٦٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: (١٨/ ٣٣١) . روى عن : الثوري ، وشعبة ، وهشام بن حسان ، وغيرهم . روى عنه : إسحاق بن راهوية ، والذهلي ، ومحمد بن المنثري ، وغيرهم . له عند البخاري حديث واحد متابعه في كتاب الدعوات ، حديث رقم (٦٣٩٨) ، وقد تابعه عنده معاذ بن معاذ في نفس الموضع .

(٦٤) الميزان: (٢/ ٦٥٦)

ولذا أورده الحافظ في رجال البخاري المتكلم فيهم، فقال: (عبد الملك بن الصباح: قال: أبرحتم: صالح. وذكره صاحب الميزان فنقل عن الخليلي أنه قال فيه: كان متهما بسرقة الحديث، وهذا جرح مبهم).^(٦٥)

وقد وَهَّم الحافظُ الخليليُّ في قوله بأنه روى عن مالك، فقال-بعد أن نقل قول الخليلي- في التهذيب: (كذا قال، ولم أر في الرواة عن مالك للخطيب ولا للدارقطني أحد يقال له عبد الملك بن الصباح، فإن كان محفوظاً، فهو غير المسمعي).^(٦٦)

وذكره الذهبي في الميزان من أجل قول الخليلي، وقال عنه: (صدوق، خرج له صاحبنا الصحيح).^(٦٧)

وجزم الحافظ في فتح الباري بأن من جرحه الخليلي هو راوٍ آخر، وليس عبد الملك بن الصباح المسمعي، فقال: (عبد الملك بن الصباح: ماله في البخاري سوى هذا الموضع، وقد أورد طريق معاذ عن معاذ عن شعبة عقبه إشارة إلى أنه لم ينفرد به، وعكس مسلم فصدر بطريق معاذ ثم أتبعه بطريق عبد الملك هذا، قال أبو حاتم الرازي: عبد الملك بن الصباح صالح. قلت: وهي من ألفاظ التوثيق، لكنها من الرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم. وقال: إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار، وعلى هذا فليس عبد الملك بن الصباح من شرط الصحيح، لكن اتفاق الشيخين على التخريج له يدل على أنه أرفع رتبة من ذلك، ولا سيما وقد تابعه معاذ بن معاذ وهو من الأثبات. ووقع في الارشاد للخليلي: عبد الملك بن الصباح الصنعاني عن مالك متهم بسرقة الحديث. حكاه الذهبي في الميزان، وقال: هو المسمعي، بصري صدوق، خرج له صاحب الصحيح. انتهى. والذي يظهر لي أنه غير المسمعي، فإن صنعايني إمامين صنعاء اليمن أو صنعاء دمشق. وهذا بصري قطعاً فافترقا).^(٦٨)

^(٦٥) هدي الساري ص (٤٢١)

^(٦٦) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٩)

^(٦٧) الميزان (٢/ ٦٥٧)

^(٦٨) فتح الباري (١١/ ١٩٧)

وما قاله الحافظ لا يكفي، فقد يوصف الراوي أحيانا بأنه من بلدتين، إذا كان - مثلا - ولد في إحداهما وعاش في الأخرى، وقد وصفه بأنه صنعاني ابن الجنيد حينما سأل ابن معين عنه، فقال: (سألت ابن معين: عن عبد الملك بن الصباح صنعاني الذي روى عن بكار عن وهب؟ فقال: ثقة، صدوق، قد رأيته، ولم أكتب عنه، من حدثكم عنه؟

قلت: حدثنا عنه نعيم حماد، قال: ثقة).^(٦٩)

وهذا الوصف ينطبق تماما على المسمعي، فهو الذي روى عن بكار عن وهب، وهو الذي روى عنه نعيم بن حماد.^(٧٠)

نعم، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير^(٧١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل^(٧٢)، وابن حبان في الثقات^(٧٣)، فلم يصفوه بأنه صنعاني، ولكن هذا لا ينفي ما قاله غيرهم، من أنه صنعاني.

والخليلي لم يذكر من اتهم عبد الملك بسرقة الحديث، كما أنه لم يذكر الحديث الذي سرقه عبد الملك حتى ينظر فيه، وقد وثق عبد الملك بعضُ النقاد: فقال ابن معين: (ثقة)^(٧٤)، وقال أيضا: (ثقة صدوق، قد رأيته ولم أكتب عنه).^(٧٥) وقال أبو حاتم: (هو صالح).^(٧٦) وذكره ابن حبان في الثقات^(٧٧)، وقواه الذهبي، فقال عنه في الكاشف: (صدوق)^(٧٨)، وقد

^(٦٩) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٧٩، رقم ٣٣٤)

^(٧٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: (١٨ / ٣٣١)

^(٧١) التاريخ الكبير: (٥ / ٤٢٠)

^(٧٢) الجرح والتعديل (٥ / ٣٥٤)

^(٧٣) الثقات (٨ / ٣٨٥)

^(٧٤) سؤالات ابن محرز ترجمة (٤٢٩)

^(٧٥) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٧٩، رقم: ٣٤٣)

^(٧٦) الجرح والتعديل (٥ / ٣٥٤)

^(٧٧) الثقات (٨ / ٣٨٥)

^(٧٨) الكاشف (٢ / ١٨٥، رقم ٣٥٠٤)

حكم عليه الحافظ بالتقريب بأنه صدوق^(٧٩)، فالأمر كما قال الحافظ لا يقبل الجرح، لأن الخليلي لم يذكر دليله في رمي له بسرقة الحديث .

٥- قول ابن سعد: (لم يكن بالقوي):

هذه العبارة من أسهل وأدنى عبارات مراتب الجرح إلى مراتب التعديل، ولذا جعلها انعرافي، والسخاوي في المرتبة السادسة من مراتب ألفاظ الجرح، وهي أهون مراتب ألفاظ الجرح وأسهلها^(٨٠).

فقول أحد النقاد في الراوي: (ليس بالقوي) أو (لم يكن بالقوي)، من عبارات الجرح الهينة عند أغلب النقاد^(٨١)، ومن أشار إلى أنها من عبارات الجرح الهينة:

- ابن القطان: حيث قال: (بكار بن بكار البصري: قال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التقوية أقرب، فإنهما إنما يعنيان بذلك أنه: ليس بأقوى ما يكون)^(٨٢).

- الذهبي: حيث قال: (قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتج به . وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي، ويخرجهم في كتابه، قال: قولنا: ليس بالقوي . ليس بمرح مفسد)^(٨٣).

- الحافظ ابن حجر: قال في ترجمة الحسن بن الصباح من هدي الساري: (قال النسائي فيه - في الكني- : ليس بالقوي . قلت - القائل الحافظ - : هذا تليين هين)^(٨٤).

(٧٩) التقريب (ص: ٣٦٣، رقم: ٤١٨٦)

(٨٠) فتح المغيب (١/ ٣٦٩ و ٣٧٠)

(٨١) ابن المديني، يطلقها أحياناً على الراوي لبيان أنه ليس بأقوى ما يكون انظر كتاب: الإمام علي بن المديني ومنحه في نقد الرجال (ص ٥٦٩)، فقد قال في أيمن بن نابل: (كان ثقة، وليس بالقوي) . سوالات محمد بن عثمان ابن أبي شيبة عني بن المديني: (ص ١٤٥) . وقال في سعيد بن سالم القداح: (كان ثقة، ولم يكن بالقوي) . المصدر السابق: (ص ١١٥) وقد قال ابن معين في أيمن بن نابل: (ثقة) . تاريخ الدوري (٣/ ٨٩)، وقال ابن معين في سعيد ابن سالم: (ثقة) تاريخ الدوري (٣/ ٨٢) .

(٨٢) بيان الوهم والايهام (٣/ ٤٦٢)

(٨٣) الموقظة (ص ٨٢)

(٨٤) هدي الساري ص (٣٩٧)

والحافظ قد اعتبر لفظ: (لم يكن بالقوي): جرحاً غير مفسر ولم يقبل الجرح بها، كما في ترجمة عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد القرشي، أبو همام البصري (ت: ١٨٩ هـ) (٨٥) الذي تكلم فيه ابن سعد، فقال: (لم يكن بالقوي في الحديث). (٨٦)

فأورده الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم لذلك، فقال في ترجمته في هدي الساري: (عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وابن نمير، وغيرهم. وكان ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه، وقال أحمد بن حنبل: كان يرمى بالقدر. قال ابن حبان في الثقات: كان متقناً، وكان لا يدعوا إلى القدر. وقال محمد بن سعد: لم يكن بالقوي. قلت: هذا جرح مردود غير مبين، ولعله بسبب القدر، وقد احتج به الأئمة كلهم). (٨٧)

وجرح ابن سعد مبهماً لا يعرف ماسببه فلا يقبل، كما أنه يتعارض مع توثيق الأئمة وتعديلهم لعبد الأعلى، فقد وثقه جمهور النقاد: كابن معين (٨٨)، وأبي زرعة (٨٩)، ويعقوب ابن سفيان (٩٠)، وكذا ابن نمير، وابن وضاح، وابن خلفون، نقله الحافظ عنهم في تهذيب التهذيب (٩١)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث). (٩٢)، وقال النسائي: (ليس به بأس). (٩٣)

(٨٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٦ / ٣٥٩). روى عن: حميد الطويل، وخالد الحذاء، ومعمربن راشد وغيرهم. روى عنه: إسحاق بن راهوية، وعلي بن المديني، وبندار، وغيرهم. أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الغسل، حديث رقم (٢٨٥)، وفي كتاب الآذان، حديث رقم (٦٤٣).

(٨٦) الطبقات الكبرى (٧ / ٢٩٠)

(٨٧) هدي الساري ص (٤١٦)

(٨٨) الجرح والتعديل (٦ / ٢٨)

(٨٩) المصدر السابق

(٩٠) المعرفة والتاريخ (٢ / ١١٩)

(٩١) تهذيب التهذيب (٦ / ٩٦)

(٩٢) الجرح والتعديل (٦ / ٢٨)

(٩٣) تهذيب الكمال (١٦ / ٣٦٢)

وقال ابن حبان: (كان متقنا في الحديث، قدريا غير داعية إليه)^(٩٤).

وأما البدعة فلم يكن داعية إلى بدعته، فهو مقبول الحديث، قال الذهبي في الرواة الثقات المتكلم فيهم: محالا يوجب ردهم: (ثقة، حديثه في الكتب، قال ابن سعد: لم يكن بالقوي، قلت: نعم، ماهو في قوة ابن عليه).^(٩٥) فحمله الذهبي على أنه من قبيل التضعيف النسي.

وقال في السير - بعد أن ذكر جرح ابن سعد -: (بل هو صدوق، قوي الحديث، لكنه رمي بالتندر، فالله أعلم). ثم قال: (تقرر الحال أن حديثه من قسم الصحيح، نعم ماهو بالقوة في رتبة القطان، وغندر).^(٩٦) وقال في الميزان: (صدوق، صاحب حديث ومعرفة).^(٩٧) وقال عنه الحافظ في التقريب: (ثقة).^(٩٨)

وقول الحافظ صواب، فإذا كان جمهور النقاد قد وثقوه، فكيف يقبل جرح ابن سعد دون أن يذكر سبب ذلك؟

٦- الإنكار على من أخرج للراوي في الصحيح:

نقل الحافظ ابن حجر عن أبي زرعة أنه جرح أحمد بن عيسى بن حسان البصري، أبو عبد الله العسكري المعروف بالتستري (ت: ٢٤٣)^(٩٩) دون أن يبين سبب ذلك، فقال الحافظ ابن حجر: (عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يبين سبب ذلك، وقد احتج به النسائي مع تعنته، وقال الخطيب: لم أر لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه).^(١٠٠)

^(٩٤) الثقات: (١٣٠ / ٧)

^(٩٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم: محالا يوجب ردهم (ص: ١١٩، رقم ٤٩)

^(٩٦) السير (٢٤٣ / ٩)

^(٩٧) الميزان (٥٣١ / ٢)

^(٩٨) التقريب (ص: ٣٣١، رقم ٣٧٣٤)

^(٩٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١ / ٤١٧)، روى عن: عبد الله بن وهب، وأزهر بن سعد السمان، والمفضل ابن فضالة، وغيرهم. روى عنه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وغيرهم. أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في

كتاب الحج، حديث رقم (١٦٤٢) و (١٧٩٦)، في كتاب التفسير، حديث رقم (٤٨٢٩).

^(١٠٠) هذي الساري ص (٣٨٧)

وفيما ذكره الحافظ ابن حجر وقفات، هي:

أولاً: هناك جروح لم يذكرها هي أشد مما ذكر ، وهو ما نقله أبو داود قال: (سمعت يحيى ابن معين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو : إنه كذاب)^(١٠١).

وقال أبو حاتم : (تكلم الناس فيه ، قيل لي بمصر إنه قدمها واشترى كتب ابن وهب وكتاب المفضل بن فضالة ، ثم قدمت بغداد ، فسألت : هل يحدث عن المفضل بن فضالة؟

فقالوا : نعم ، فأنكرت ذلك ، ذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان)^(١٠٢). وهذان جرحان شديدان ، فقد اتهم بالكذب من قبل أئمة يعتد بهم، ومع هذا فلم يذكر الحافظ هذا الجرح .

ثانياً: ذكر أن أبا زرعة لم يبين السبب في جرحه له، وهذا ليس بصحيح، فقد بين أبو زرعة سبب الجرح ، وقد ذكر هذا المزي في تهذيب الكمال^(١٠٣) ، والحافظ نفسه في تهذيب التهذيب^(١٠٤) والخطيب في تاريخ بغداد^(١٠٥).

وسبب الجرح هو ما ذكره البرذعي قال : (شهادة أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم بن الحجاج ، فقال : يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح! قال البرذعي: قال لي أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى - وأشار أبو زرعة إلى لسانه - كأنه يقول : الكذب) .

قال البرذعي: (فذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في كتابه الصحيح عن أسباط بن نصر ، وقطن بن نسير ، وأحمد بن عيسى ، فقال لي مسلم: إنَّ ما قلت صحيح ،

^(١٠١) تهذيب الكمال (٤١٨/١)

^(١٠٢) الجرح والتعديل (٦٤/٢)

^(١٠٣) تهذيب الكمال (٤١٩/١)

^(١٠٤) تهذيب التهذيب (٦٤/١)

^(١٠٥) تاريخ بغداد (٢٧٣/٤ - ٢٧٤)

وإنما أدخلت من حديثهم ما قد رواه الثقات عن شيوخهم) أهـ. ^(١٠٦) باختصار
فقد وضَّح أبو زرعة سبب جرحه لأحمد ، وقد وافقه مسلم على ذلك، واعتذر بأنه ما
أخرج عنهم إلا ما صح مما رواه الثقات عن شيوخهم .
فكيف يقول الحافظ بأن أبا زرعة لم يبين سبب ذلك ؟

ثالثاً: بسبب عدم ذكر الحافظ للجروح الشديدة فيه وكذا عدم ذكر سبب جرح أبي زرعة
له ، لم يدفع عنه الجرح، فاكتمى في هدي الساري بتحديد أحاديثه عنده ، وأنه لم يخرج له شيئاً
من أفرادها، وهذا لا يكفي، لكن في التقريب قال الحافظ ابن حجر: (صديق ، تكلم في بعض
سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة). ^(١٠٧)

وقد دافع عنه الخطيب، والذهبي:

فأما الخطيب فقال: (مارأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج
بحديثه ، وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي في جملة شيوخه الذين يَبْنِ أحوالهم، فقال: ليس به
بأس) ^(١٠٨).

وأما الذهبي، فقال: (احتج به أرباب الصحاح ، ولم أر له حديثاً منكراً فأورده) ^(١٠٩)، وقال
في السير: (العمل على الاحتجاج به ، فأين ما انفرد حتى نلينه به؟). ^(١١٠)، وقال في
الكاشف: (تكلم فيه بلا حجة). ^(١١١)

ودفاعهما ليس في محل الجرح ، ولذا فهو غير كاف، وقد أُلح إلى ذلك ابن حجر، فقال في
تهذيب التهذيب - بعد أن نقل قول الخطيب - : (قلتُ : إنما أنكروا عليه ادعاء السماع،

^(١٠٦) تهذيب الكمال (٤٢٠/١)

^(١٠٧) التقريب (ص: ٨٣، رقم: ٨٦)

^(١٠٨) تاريخ بغداد (٢٧٥/٤)

^(١٠٩) الميزان (١٢٦/١)

^(١١٠) السير (٧١/١٢)

^(١١١) الكاشف (٢٥/١)

ولم يتهم بالوضع ، وليس في حديثه شيء من المناكير ، والله أعلم^(١١٢) .
وما ذكره الحافظ صحيح ، فإن الأئمة لم يتهموا بالكذب بوضعه للحديث إنما اتهموه
بالكذب في ادعاء السماع من ابن وهب والمفضل ، و الأئمة لم ينكروا عليه شيئاً من
مروياته ، فدفاع الخطيب والذهبي في غير محل الجرح .
والذين كذبوه إنما أنكروا عليه ادعاء السماع من ابن وهب والمفضل بن فضالة ، هذا الذي
يظهر من كلام أبي حاتم وغيره ، ويُردّ عليهم بما يلي :

١ - عدم وجود دليل قاطع يعتمد عليه في بذلك .

٢ - أن هناك من الأئمة من نص على سماعه من ابن وهب ، فقد قال الإمام البخاري: (سمع
ابن وهب)^(١١٣) .

وقال أيضاً: (ومات فيها - (أي سنة أربع وأربعين ومائتين) - أحمد بن عيسى التستري سمع
ابن وهب)^(١١٤) ، فهذا نصٌّ من إمام معتمد في علم الرجال عن أحد شيوخه الذين لقيهم .
٣ - أن أحمد بن عيسى التستري من مصر ، وقد نشأ فيها فلا يبعد أن يسمع من علماء
بلاده ، قال المزني: (أحمد بن عيسى بن حسان المصري . . العسكري المعروف بالتُّسْتَرِيّ ،
كان يتجر إلى تستر فعرف بذلك ، وقيل : إن أصله من الأهواز)^(١١٥) .

٤ - أن شراءه لكتب ابن وهب والمفضل - على فرض صحته - لا يعني أنه لم يسمع هذه
الأحاديث منهما ، فلا يلزم ذلك لوجود احتمالات عديدة منها:-

أ - قد يكون سمع هذه الأحاديث منهما وحفظها وعرفها ، ثم بعد ذلك اشترى هذه
الكتب - التي تحتوي على أحاديثهما ، وتأكد أنها موافقة تماماً لما سمعه منهما - لكي يعود إليها
عند مراجعة حفظه ، ولم يكتب بنفسه لانشغاله بالسفر والتجارة .

(١١٢) تهذيب التهذيب (١/ ٦٥)

(١١٣) التاريخ الكبير (٦/٢)

(١١٤) التاريخ الصغير (٢/ ٣٤٩)

(١١٥) تهذيب الكمال (١/ ٤١٧)

ب- قد يكون اشترى هذه الكتب ثم عرضها على ابن وهب ، أو طلب منه أن يحدثه بها فحدثه أو طلب من ابن وهب أن يجيزه على الأقل ، ونحو ذلك من طرق التحمل المقبولة .

ت- مما يقوي سماعه من ابن وهب أنه لم يوجد له حديث منكر ، وقد جرت العادة أن الذين لا يأخذون من أفواه العلماء يقعون في الغلط والتصحيف والخطأ ورواية المناكير ، وقد تقدم قول الخطيب ، والذهبي في عدم وجود ما يقتضي القدح في مروياته ، وقد قال ابن حبان : (كان متقناً ، وكان راوياً لابن وهب) (١١٦) .

فالظاهر - لما تقدم - أنه ثقة ، ولم يخرج له البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه إلا من روايته عن ابن وهب فقط .

هـ- لم يذكر أبوحاتم من أخبره بذلك الجرح ، وكذا أبو زرعة لم يذكر من قدحوا فيه من أهل مصر ، فقد يكون شخصاً متحاملاً أو حاسداً ، ومثل هذا لا يثبت به الجرح ، إذ الأصل عدالته ولا ترتفع إلا بجرح قادح ثابت .

وأما رواية أحمد عن المفضل - والتي ذكرها أبو حاتم عن أهل بغداد - فقد لا يكون صرح أحمد بالسماع من المفضل ، وإنما ذكرها بصيغة : عن ، أو ذكر ، أو يذكر اسمه مباشرة ، كأن يقول : المفضل بن فضالة عن فلان ، ولا يصرح بالسماع .

وذكر الذهبي أحمد فيمن تكلم فيه وهو موثق ، فقال : (ثقة ثبت ، كان عصريه يحيى بن معين يكذبه ، حاشاه ، بل هو صادق متقن) . (١١٧)

فهذه هي العبارات التي لم يقبل الحافظ ابن حجر الجرح بها لكونها مبهمة غير مفسرة . وفي نهاية مبحث افتقار الجرح إلى تفسير أنبه على نقطتين هامتين لاحظتهما في منهج الحافظ ابن حجر عند تناوله الجروح المبهمة :

الأولى : أن الحافظ ابن حجر يقصد بكون الجرح مبهماً أحد أمرين :

(١١٦) الثقات (١٥/٨)

(١١٧) من تكلم فيه وهو موثق (ص : ٣٨ ، رقم : ١٩)

أ- كون لفظ الجرح لا يدل على معنى محدد من معاني الجرح:

مثل قوله في ترجمة أحمد عيسى: (عاب أبو زرعة على مسلم تخريجه لحديثه ، ولم يبين سبب ذلك). (١١٨)

فجرح أبي زرعة لاندري ماسببه : هل لعدم صدق أحمد ، أم لسوء حفظه وكثرة وهمه ، أم كونه من أهل البدع، ونحو ذلك .

ب- عدم ذكر الدليل الذي يثبت وجود ذلك الجرح:

فالحافظ يعتبر الجرح هنا مبهما حتى وإن كان يدل على معنى محدد وواضح ، ففي ترجمة عبد الملك بن الصباح اعتبر الحافظ قول الخليلي فيه : (متهم بسرقة الحديث). (١١٩) جرحا مبهما مع أن سرقة الحديث مفهومة المعنى، لكن أين الأحاديث التي نسب إلى عبد الملك سرقته؟ فهي أحاديث مبهمة غير مذكورة ، وكان ينبغي ذكرها لكي ينظر في مدى صحة مانسبه إليه، ولذا فالجرح غير مفسر .

*** **

(١١٨) هدي الساري ص (٣٨٧)

(١١٩) انظر هدي الساري ص (٤٢١)

المبحث الثاني: افتقار الجرح إلى الثبوت

ليس كل ما يُنقل عن الأئمة من جرح في الرواة يكون صحيحاً، ولذا فإن الحافظ يعتني بشكل كبير بالتأكد من صدور الجرح عن الناقد، ولذا دافع الحافظ ابن حجر عن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم بعدم صحة ما فيهم من جرح منقول عن النقاد، مستنداً على أسباب عديدة كانت وراء عدم تصحيحه لهذه الجروح المروية عن النقاد، وهذه الأسباب هي:

السبب الأول: ضعف الإسناد إلى الناقد:

لم يقبل الحافظ الجروح المنسوبة إلى بعض النقاد بسبب ضعف الإسناد إلى الناقد الخارج، ومن هؤلاء الرواة الذين نفى الحافظ ثبوت تخريجهم بسبب ضعف الإسناد إلى الناقد:

١- أبان بن يزيد العطار ، أبو يزيد البصري^(١٢٠) :

نقل الكليني عن ابن المديني أنه قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : (لا أروي عن أبان العطار) .^(١٢١)

ولذا ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم ، وبين عدم صحة هذا القول عن القطان ، فقال : (أبان بن يزيد العطار : قال أحمد : ثبت في كل المشائخ . وقال ابن معين : ثقة ، كان القطان يروي عنه . ونقل ابن الجوزي من طريق الكليني عن ابن المديني عن القطان أنه قال : أنا لا أروي عنه . وهذا مردود ، لأن الكليني ضعيف) .^(١٢٢)

وأبان ثقة عند الجميع فقد وثقه جمهور النقاد ، منهم : أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، والعجلي ، والنسائي ، وغيرهم^(١٢٣) ، وما نقله الكليني لا يصح جزماً لعدة اعتبارات ، هي :

^(١٢٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢ / ٢٤) . روى : عن الحسن البصري ، وقنادة بن دعامة ، ومطر الوراق ،

وغيرهم . روى عنه : عبد الله بن المبارك ، وعفان بن مسلم ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

^(١٢١) الكامل (١ / ٣٨١)

^(١٢٢) هذي الساري ص (٣٨٧)

^(١٢٣) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب (١ / ١٠١)

أ- ضعف الكديبي: وهو محمد بن يونس بن موسى الكديبي، أبو العباس البصري^(١٢٤)، فهو متهم بالكذب، كذبه أبو داود^(١٢٥)، وابن حبان، وقال: (كان يضع على الثقات الحديث وضعا، لعله قد وضع أكثر من ألف حديث).^(١٢٦)

وقال ابن عدي: (اتهم بوضع الحديث، وبسرقة، وادعى قوما لم يرههم، ورواية عن قوم لا يعرفون، وترك عامة مشائخنا الرواية عنه).^(١٢٧)

وقال أيضا: (وكان - مع وضعه للحديث، وادعاء مشائخ لم يكتب عنهم - يخلق لنفسه شيوخا).^(١٢٨)

ب- ثبت بطرق صحيحة عن يحيى بن سعيد القطان خلاف ما نقله الكديبي عن ابن المديني عنه، فروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال عنه: (ثقة، كان يحيى بن سعيد يروي عنه، وكان أحب إليه من همام).^(١٢٩) وروى الدوري عن ابن معين قوله: (كان يحيى ابن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه).^(١٣٠)

ج- ما نقله الكديبي عن ابن المديني عن القطان يخالف اتفاق المحدثين على توثيقه وتعديله وقبول حديثه، ومثل هذا الشذوذ لا يصدر عن مثل إمام ناقد بصير كالقطان، فلذا لا يصح عنه. وعنى فرض صحة ما نقله الكديبي قد يكون القطان رجع عن جرحه وحدث عنه، فقد قال الذهبي: (وأما محمد بن يونس الكديبي فروى عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: أنه لئن أبانا، وقال: لا أحدث عنه. فإن صحَّ هذا، فقد كان لا يروي عنه، ثم روى عنه، وتغير

^(١٢٤) ترجمته في تهذيب الكمال: (٦٦/٢٧). روى عن: الحميدي، وروح ابن عباد، وسليمان ابن

حرب، وغيرهم. روى عنه: علي بن محمد بن عبيد الحافظ، وإسماعيل بن محمد الصغار، وابن أبي الدنيا، وغيرهم.

^(١٢٥) تاريخ بغداد (٤٤١/٣)

^(١٢٦) الخوارزمي: (٣١٣/٢)

^(١٢٧) الكامل (٢٢٩٤/٦)

^(١٢٨) الكامل (٢٢٩٦/٦)

^(١٢٩) تهذيب الكمال (٢٥/٢)

^(١٣٠) أخرج والتعديل (٢٩٩/١)

اجتهاده ، والرجل ثقة حجة قد احتج به صاحبها الصحيح (١٣١) .
ولم ينجح به البخاري إنما أخرج له استشهاداً في المتابعات ، فقد ذكر الحافظ في ترجمته من
هذي الساري أن البخاري إنما أخرج له حديثاً واحداً موصولاً ، كما أنه أخرج له معلقاً ،
فقال : (إنما أخرج له قليلاً في المتابعات ، ومع ذلك لم أر له موصولاً سوى موضع ، قال في
المزارة (١٣٢) : أخرنا (١٣٣) مسلم قال حدثنا أبان فذكر حديثاً (١٣٤) . وقال الحافظ أيضاً :
البخاري لا يخرج له إلا استشهاداً (١٣٥) .

وقد دافع الحافظ ابن حجر عن أبان في التهذيب بكون الكليني لا يعتمد عليه لضعفه ولمخالفة
روايته للمعروف عن القطان من الرواية عن أبان ، فقال : (ذكره ابن الجوزي في الضعفاء ،
وحكى من طريق الكليني عن ابن المديني عن القطان قال : أنا لا أروي عنه . ولم يذكر من
وثقه ، وهذا من عيوب كتابه يذكر من طعن في الراوي ولا يذكر من وثقه ، والكليبي ليس
بمعتمد ، وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه فهو المعتمد (١٣٦) . وقال
الحافظ في التقريب : (ثقة له أفراد) (١٣٧) .

وقد سبق الإمام الذهبي ابن حجر إلى عدم صحة هذا الجرح عن القطان فقال عن
أبان : (حافظ ، صدوق ، إمام ، روى الكليني وليس بمعتمد - سمعت علياً يقول سمعت
القطان يقول : لا أروي عن أبان العطار . . . قال ابن عدي : هو حسن الحديث متماسك
يكتب حديثه ، وعامتها مستقيمة ، وأرجوا أنه من أهل الصدق . قلت : بل هو ثقة حجة .

(١٣١) السير (٤٣٢/٧)

(١٣٢) كتاب الحرف والمزارة ، باب : فضل الزرع والغرس إذا أكل منه . انظر فتح الباري : (حديث رقم : ٢٣٢٠ ، ٣/٥) .

(١٣٣) نص رواية النوصلي في كتاب المزارة ، قال : (وقال لنا مسلم حدثنا أبان) . هكذا الموجود في الفتح .

(١٣٤) هذي الساري ص (٣٨٧)

(١٣٥) فتح الباري (٣/٥) ، وقال أيضاً فتح الباري (٢٧٢/٢) : (أبان على شرطه في المتابعات) . وقال أيضاً في فتح

الباري (٢٥٧/١١) : (أبان ليس على شرطه) (يعنى في الاحتجاج) .

(١٣٦) التهذيب (١٠٢/١)

(١٣٧) التقريب (ص : ٨٧ رقم : ١٤٣)

وقد أورده أيضاً العلامة ابن الجوزي أبو الفرج في الضعفاء ، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه ، وهذا من عيوب كتابه ، يسرد الجرح ، ويسكت عن التوثيق ، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن زيد لما أورده أصلاً . (١٣٨)

وقال الذهبي: (روى عن يحيى القطان أنه قال : لا أحدث عنه ، وهذا لم يصح) . (١٣٩)

٢- حميد بن أبي حميد الطويل ، أبو عبيدة البصري (ت : ٤٣ هـ) (١٤٠) :

متفق على توثيقه (١٤١) ، إلا أن الحافظ ذكره ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم لأن أبا داود

الطيالسي روى عن شعبة أنه قال : (كل شيء سمع حميد أنس : خمسة أحاديث) . (١٤٢)

ولأن زائدة طرح حديث حميد الطويل ذكره عنه يحيى بن يعلى المحاربي . (١٤٣)

فبين الحافظ أن ما نقل عن شعبة لا يصح عنه ، ولا يؤثر على حديثه ، فقال : (حميد ابن أبي حميد الطويل البصري : مشهور من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم ، إلا أنه كان يدلّس حديث أنس ، وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه ، فروى مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سئمة قال : عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت . وقال أبو عبيد الحداد عن شعبة : لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً ، والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت . فهذا قول صحيح ، وأما ما روي عن أبي داود الطيالسي عن شعبة قال : كل شيء سمع حميد من أنس خمسة أحاديث . فالراوي لذلك عن أبي داود وغير معتمد) . (١٤٤)

(١٣٨) الميزان (١/٦)

(١٣٩) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثوق (ص : ٣٠ ، رقم : ٣)

(١٤٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٥) . روى عن : أنس بن مالك ، والحسن البصري ، وثابت البناني ، وغيرهم . روى عنه : شعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك ، ومالك بن أنس ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٤٩) ، في كتاب الوضوء ، حديث رقم (١٩٥) .

(١٤١) انظر أقوال النقاد في توثيقه في ترجمته في تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٥)

(١٤٢) تهذيب الكمال (٧/ ٣٦٠)

(١٤٣) كما في تهذيب الكمال (٧/ ٣٦٢)

(١٤٤) هدي الساري ص (٣٩٩)

وفي تهذيب التهذيب بين الحافظ ابن حجر أن ناقل الجرح غير معروف، فقال: (ما رواه عيسى ابن عامر- (أي الرواية السابقة)-: قول باطل، فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته).^(١٤٥) وعيسى بن عامر لم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال.

٣- عكرمة: مولى ابن عباس^(١٤٦):

نقل أبو خلف عبد الله بن عيسى الخراز عن يحيى البكاء قال: سمعت ابن عمر يقول لنافع: (اتق الله ويحك يا نافع، ولا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس).^(١٤٧)

وقد رد الحافظ هذا الجرح المنقول عن ابن عمر بعدم صحة صدره عنه، فقال: (قول ابن عمر لم يثبت عنه، لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء: أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحيى البكاء: متروك الحديث. قال ابن حبان: ومن المحال أن يجرح العدل بكلام الجروح).^(١٤٨)

ويحيى البكاء هو: يحيى بن مسلم، بصري من موالي الأزدي^(١٤٩)، ويحيى البكاء قال النسائي فيه: (ليس بثقة).^(١٥٠)، وقال: (متروك الحديث)^(١٥١)، وقد نقل الذهبي تضعيفه عن جمهور النقاد، مثل: القطان، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، وغيرهم.^(١٥٢)

^(١٤٥) تهذيب التهذيب (٤٠/١)

^(١٤٦) انظر ترجمته في فصل: نفي البدعة القادحة ص ()

^(١٤٧) تهذيب الكمال (٢٧٩ / ٢٠)

^(١٤٨) هدي الساري ص (٤٢٦)

^(١٤٩) انظر ترجمته في الميزان (٤ / ٤٠٨ - ٤٠٩)

^(١٥٠) تهذيب الكمال (٥٣٥ / ٣١)

^(١٥١) الضعفاء والمتروكين (ص: ٢٥٠، رقم ٦٣٦)

^(١٥٢) انظر ترجمته في الميزان (٤ / ٤٠٨ - ٤٠٩)

٤- المنهال بن عمرو الأسدي^(١٥٣):

وجهت له جروح كان منها : مارواه ابن أبي خيثمة قال حدثنا سليمان بن أبي شيخ حدثني محمد بن عمر الحنفي عن إبراهيم بن عبيد الطنافسي عن المغيرة بن مقسم أنه : كان ينهى الأعمش عن الرواية عن المنهال ، وأنه قال ليزيد بن أبي زياد : نشدتك بالله هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين ؟ قال : اللهم لا .^(١٥٤)

وقد نفى الحافظ صدور هذا الجرح عن المغيرة ، فقال في ترجمة المنهال بن عمرو من هدي الساري : (روى ابن أبي خيثمة بسند له عن المغيرة بن مقسم أنه : كان ينهى الأعمش عن الرواية عن المنهال ، وأنه قال ليزيد بن أبي زياد : نشدتك بالله هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين ؟ قال : اللهم لا . وهذه الحكاية لا تصح ، لأن راويها محمد بن عمر الحنفي لا يعرف ، ولو صحت فإنما كره منه مغيرة ما كره شعبة من القراءة بالنطرب ، لأن جريراً حكى عن مغيرة أنه قال : كان المنهال حسن الصوت ، وكان له لحن يقال له وزن سبعة . وبهذا لا يخرج الثقة^(١٥٥) وبعد أن أورد هذه الحكاية في تهذيب التهذيب قال : (محمد بن عمر الحنفي راوي الحكاية فيه نظر) .^(١٥٦)

وقد ساق الحافظ سند ابن أبي خيثمة في تهذيب التهذيب فقال : (قال ابن أبي خيثمة حدثنا سليمان بن أبي شيخ حدثني محمد بن عمر الحنفي عن إبراهيم بن عبيد الطنافسي عن المغيرة^(١٥٧) . وسليمان وثقه أبو داود^(١٥٨) ، وقال عنه الخطيب : (كان عالماً بالنسب ، والتواريخ ، وأيام الناس ، وأخبارهم ، وكان صدوقاً) .^(١٥٩)

^(١٥٣) سقت ترجمته عند الكلام على رد الجرح لافتقاره إلى تفسير ص (٤٥١)

^(١٥٤) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٢٠)

^(١٥٥) هدي الساري ص (٤٤٥)

^(١٥٦) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٢٠)

^(١٥٧) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٢٠)

^(١٥٨) تاريخ بغداد (٩ / ٥١)

^(١٥٩) المصدر السابق (٩ / ٥٠)

ولم أجد ترجمة لمحمد بن عمر الحنفي، ولم يذكره الحافظ في لسان الميزان فيستدرك.

د- عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، أبو يحيى البصري (ت: ٢١٩ هـ) (١٦٠):

وجهت إليه جروح كان منها ما قاله أحمد بن الحجاج بن رشدين، حيث قال: (رأيت عند أحمد بن صالح متروكا). (١٦١)

وقد نفى الحافظ ابن حجر صحة هذه الرواية، فقال في ترجمة عثمان بن صالح في هدي الساري: (عثمان بن صالح السهمي: من شيوخ البخاري، وثقه ابن معين، والدارقطني ما روى أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين عن أحمد بن صالح: أنه ترك عثمان بن صالح. فلا يقدح فيه، أما أولا فابن رشدين ضعيف، لا يوثق به في هذا، وأما ثانيا فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح) (١٦٢).

وأحمد بن محمد بن الحجاج (١٦٣) كذبه أحمد بن صالح وغيره (١٦٤)، وقال عنه ابن عدي: (هو ممن يكتب حديثه مع ضعفه). (١٦٥) وذكر أن له أحاديث منكورة، وذكر الذهبي أن له أحاديث أباطل (١٦٦)، فهو ممن لا يعتمد على روايته، وعثمان بن صالح ثقة، وثقه ابن معين،

(١٦٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٩ / ٣٩١)، روى عن: بكر بن مضر، والليث بن سعد، ومالك بن أنس،

وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأبو حاتم، وحديث بن زنجوية، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث، وهي:

- في كتاب المناقب، حديث رقم (٣٨٧٠). وتابعه عليه خلف بن خالد في كتاب المناقب، حديث رقم (٣٦٣٨)،

ويحيى بن بكير، في كتاب التفسير حديث رقم (٤٨٦٦).

- في كتاب التفسير، حديث رقم (٤٥١٥) تعليقا.

- وفي كتاب الأحكام، حديث رقم (٧١٧٥)، وتوبع متابعة ناقصة في كتاب الأذان برقم (٦٩٢). فهذه ثلاثة

أحاديث ليس له غيرها في الصحيح وقد توبع عليها جميعا.

(١٦١) تهذيب التهذيب (٧ / ١٢٣)

(١٦٢) هدي الساري ص (٤٢٣)

(١٦٣) انظر ترجمته في الميزان (١ / ١٣٣)، لسان الميزان: (١ / ٢٥٧)

(١٦٤) انظر الكامل لابن عدي: (١ / ٢٠١)

(١٦٥) المصدر السابق.

(١٦٦) الميزان (١ / ١٣٣)

والدارقطني^(١٦٧) وفي الأمثلة السابقة التي صرح الحافظ بضعف الإسناد إلى الناقد المجرح نجده يعقل ذلك بعدم أهلية الناقل، فهو عنده ممن لا يؤتق بنقله ولا بضبطه .
كما أن الحافظ يصرح باسم ناقل الجرح الضعيف في غالب التراجم التي حكم برّد الجرح بسبب ضعف الإسناد، كما يصرح بحكمه بالضعف عليه .
وفي جميع حالات ضعف الإسناد يجزم الحافظ بعدم صحة الجرح عن الناقد، كما في التراجم السابقة، ولم أجد الحافظ ابن حجر ضعف الإسناد صراحةً بغير وجود راوٍ ضعيف فيه .

السبب الثاني: خطأ ناقل الجرح :

ردّ الحافظ بعض الجروح الموجهة لبعض رجال البخاري المتكلم فيهم لعدم صحة ثبوتها بسبب خطأ ناقل الجرح، وليس لوجود ضعف فيه .
وفي هذه الحالة فإن ناقل الجرح ثقة يعتمد عليه إلا أنه لسبب ما أخطأ في نسبة جرح الراوي إلى الناقد، فما هي أسباب هذا الخطأ الذي وقع فيه ناقل الجرح عن الناقد؟
يمكن القول أن أسباب هذا الخطأ تعود إلى الأمور التالية:

١- الوهم في النقل :

فقد نفى الحافظ صحة صدور بعض الجروح عن النقاد في بعض رجال البخاري، وذكر أن الناقل للجرح قد وهم في نقله بسبب عدم دقته في النقل، ومن هؤلاء الرجال:

١- شيبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم، النحوي أبو معاوية البصري (ت: ١٦٤ هـ)^(١٦٨):

نقل الذهبي عن أبي حاتم أنه قال فيه: (صالح الحديث ، لا يحتج به)^(١٦٩) .

فترجم له الحافظ مدافعا عنه فقال : (شيبان بن عبد الرحمن النحوي : أحد الأثبات ، قال أحمد

^(١٦٧) انظر تهذيب التهذيب (٧/ ١٢٢ و ١٢٣)

^(١٦٨) ترجمته في تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٢) . روى عن : الحسن البصري ، وجابر الجعفي ، والأعمش، وغيرهم . روى عنه : أسد بن موسى ، وأبو حنيفة ، ويزيد بن هارون ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب العلم ، حديث رقم (١١٢) ، في كتاب الوضوء ، حديث رقم (١٧٩) .

^(١٦٩) الميزان (٢/ ٢٨٥)

ابن حنبل: ثبت في كل المشائخ، وقال ابن معين: هو ثقة، صاحب كتاب. وقال أيضا: ثقة في كل شيء. ووثقه النسائي، والعجلي، وابن سعد، والترمذي، والبخاري. وقرأت بخط الذهبي في الميزان قال أبو حاتم: صالح الحديث لا يحتاج به. قلت: وهو وهم في النقل، فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: كوفي حسن الحديث، صالح يكتب حديثه. وكذا نقل الباجي عنه، وكذا هو في تهذيب الكمال، وهو الصواب). (١٧٠)

وفي التهذيب ردّ الحافظ ابن حجر أيضا ما نقله الذهبي، فقال: (قرأت بخط الذهبي قال أبو حاتم: لا يحتاج به. انتهى، وهذه اللفظة ما رأيتها في كتاب ابن أبي حاتم فينظر، ليس فيه إلا يكتب حديثه فقط، وكذا نقله عنه الباجي). (١٧١)

فابن حجر وهم الذهبي في نقله ذلك عن أبي حاتم، واستند إلى أن ذلك هو الموجود في كتاب الجرح والتعديل، وكذا نقله الباجي عنه (١٧٢)، وكذا هو في تهذيب الكمال (١٧٣)، ورجّح أنه هو الصواب.

وما ذكره ابن حجر من وهم الذهبي غير صحيح، لأن العبارة موجودة في كتاب الجرح والتعديل (١٧٤) كما نقلها الذهبي.

وقد تطرق إلى ثبوت هذه اللفظة - (لا يحتاج به) - عن أبي حاتم محقق كتاب "الجرح والتعديل" المعلمي، فأثبت عدم وهم الذهبي في النقل، وأنها موجودة في نسخ الجرح والتعديل، ومال مع ذلك إلى عدم ثبوتها عن أبي حاتم. (١٧٥)

والراجح أن شيبان ثقة، فقد وثقه جمهور النقاد: كأحمد بن حنبل، وابن معين، وابن سعد،

(١٧٠) هدي الساري ص (٤١٠)

(١٧١) تهذيب التهذيب (٣٧٤/٤)

(١٧٢) في التعديل والتجريح (١١٦٥/٣)

(١٧٣) تهذيب الكمال (٥٥٦/١٢)

(١٧٤) انظر الجرح والتعديل (٣٥٦/٤)

(١٧٥) انظر الجرح والتعديل (٣٥٦/٤)

والعجني ، والنسائي وغيرهم^(١٧٦)، وقد وثقه الحافظ، فقال: (ثقة ، صاحب كتاب) .^(١٧٧) وكذا وثقه الذهبي فقال: (ثقة من رجال الكتب ، قال أبو حاتم : لا يحتج به ، قلت : بل هو حجة) .^(١٧٨) وقال أيضا: (قلت : قول أبي حاتم فيه : لا يحتج به ، ليس بجيد) .^(١٧٩) وقال أيضا: (ثقة حجة . قال أبو حاتم وحده: يكتب حديثه ، ولا يحتج به) .^(١٨٠)

٢- وقد يكون الوهم في النقل بسبب وجود سقط غير المعنى في نسخة الناقد التي ينقل منها، فهو معذور بذلك ، كما وقع في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة القرشي، مولا هم، أبو القاسم الحمصي (ت: ٢١٣هـ)^(١٨١)، حيث نقل الحافظ ابن حجر أن ابن حبان نقل عن البخاري أنه ترك حديثه ، فدافع عنه الحافظ ابن حجر بنفي ذلك موهما ابن حبان في نقله، فقال: (قال ابن حبان في كتاب الثقات : كان متقنا . ثم غفل غفلة شديدة فذكره في الضعفاء ، وروى عن البخاري أنه قال: تركناه . وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه: تركناه حيا سنة اثني عشرة . فسقط من نسخة ابن حبان لفظة حيا ، فتغير المعنى) .^(١٨٢)

وقال ابن حجر أيضا في تهذيب التهذيب: (ذكره ابن حبان في الضعفاء ونقل عن البخاري أنه قال: تركناه . وهذا خطأ نشأ عن حذف فالبخاري إنما قال: تركناه حيا كما تقدم) .^(١٨٣)

^(١٧٦) انظر أقوالهم في تهذيب الكمال (١٢ / ٥٩٤ - ٥٩٦)

^(١٧٧) التقريب (ص: ٢٦٩ ، رقم : ٢٨٣٣)

^(١٧٨) كتابه (الزوايا الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) (ص : ١١٠ ، رقم : ٤٤)

^(١٧٩) السمر (٤٠٨ / ٧)

^(١٨٠) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٠١ ، رقم : ١٦٢)

^(١٨١) ترجمته في تهذيب الكمال (٤ / ١٢٦) روى عن : أبيه . روى عنه: أحمد بن حنبل ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، والبخاري . وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه حديثا واحدا موصول في كتاب الاستئذان ، حديث رقم (٦٢٦٦) ، مقرونا بيونس وليس له غيرهما ، وعلق له علق في كتاب المناقب ، حديث رقم (٣٩٢٧) .

^(١٨٢) هدي الساري ص (٣٩٣)

^(١٨٣) تهذيب التهذيب (٤٥٢ / ١)

• قال أيضا في تقريب التهذيب: (ثقة ، من كبار العاشرة ، قال ابن حبان : قال البخاري :

تركناه ، فأخطأ ابن حبان ، وإنما قال البخاري : تركناه حياً سنة اثني عشرة) .^(١٨٤)

وقد بحث في كتاب المجروحين لابن حبان فلم أجد ما نقله عنه الحافظ ابن حجر^(١٨٥) ، بل إن

ابن حبان قد ذكره في الثقات ووثقه^(١٨٦) ، فلم يثبت عن ابن حبان ما ذكر ، والله أعلم .

وقد سبق الذهبي الحافظ ابن حجر في هذه الدعوى ، فقال: (صدوق أخطأ ابن حبان بذكره في

الضعفاء ، وعمدته أن البخاري قال : تركناه . كذا نقل فوهم على البخاري ، وإنما قال

البخاري : تركناه حياً سنة اثني عشرة ومائتين ، وقد روى عنه في صحيحه بواسطة ، وفي

غير الصحيح شفاهاً) .^(١٨٧)

٣- وقد يرفض الحافظ ابن حجر قبول الجرح المنسوب إلى بعض النقاد لعدم وجوده في

المصدر المقول منه ، كما في ترجمة يحيى بن واضح الأنصاري ، مولاهم ، أبو تميلة المروزي^(١٨٨)

حيث نقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: (ثقة في الحديث ، أدخله البخاري في كتاب

الضعفاء ، فسمعت أبي يقول : يحول من هناك) .^(١٨٩)

فدافع عنه الحافظ ابن حجر بنفي صحة ما نسب إلى البخاري ، فقال: (وثقه ابن معين ،

وأحمد ، وأبو حاتم ، وعلي بن المديني ، وصالح جزرة وغيرهم . وذكر ابن أبي حاتم أن

البخاري أدخله في الضعفاء ، وأن أباه قال يحول من هناك . وتعقبه صاحب الميزان بأنه : ليس

^(١٨٤) تقريب التهذيب (ص ١٢٣ رقم : ٦٨٨)

^(١٨٥) انظر المجروحين (١٨٦ / ١ - ١٩٠)

^(١٨٦) انظر الثقات (١٤١ / ٨)

^(١٨٧) ميزان الاعتدال (٣١٨ / ١)

^(١٨٨) ترجمته في تهذيب الكمال (٣٢ / ٢٢) . روى عن : محمد بن إسحاق ، والأوزاعي ، وابن حمزة السكري ،

وغيرهم . روى عنه : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن رهويه ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وغيرهم . أخرج له البخاري

في صحيحه حديثاً واحداً ، في كتاب العيدين ، حديث رقم (٩٨٦) مقروناً بيونس بن محمد .

^(١٨٩) الجرح والتعديل (٩ / ١٩٤)

له ذكر في ضعفاء البخاري . قلت : احتج به الجماعة^(١٩٠) . (١٩١)

وقال في فتح الباري : (وأبو تميلة قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء ، لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور، قاله الذهبي) . (١٩٢)

ونص قول الذهبي: (وهم أبو حاتم إذا زعم أن البخاري تكلم فيه ، وذكره في الضعفاء ، فلم أر ذلك ، ولا كان ذلك ، فإن البخاري قد احتج به ، ولولا أن ابن الجوزي ذكره في الضعفاء لما أورده) . (١٩٣) وقال أيضا : (وهم أبو حاتم حيث حكى أن البخاري تكلم في أبي تميلة ، ومشى على ذلك أبو الفرج بن الجوزي، ولم أر ذكرًا لأبي تميلة في كتاب "الضعفاء" للبخاري : لا في الكبير ولا في الصغير ، ثم إن البخاري قد احتج بأبي تميلة) . (١٩٤) وقال أيضا: (قال ابن الجوزي: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء . قلت : وهذا غلط من ابن الجوزي) . (١٩٥) وفي كتب أخرى أورد ما نقل عن البخاري على أنه ثابت عنه: فقال فيمن تكلم فيه وهو موثق: (وثقوه ، وقد لينه البخاري) . (١٩٦) وفي كتابه : (الرواة انتقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) : (وثقوه ، ولينه بعضهم) . (١٩٧)

وليس في أبي تميلة جرح إلا ما نقل عن البخاري فقط، لأن النقاد قد وثقوه: فقد وثقه ابن سعد^(١٩٨) ، وابن معين^(١٩٩) ، وقال أحمد : (ليس به بأس ، كتبنا عنه) . (٢٠٠) وقال

(١٩٠) لم يخرج به البخاري كما في حاشية رقم (١٨٨) ، كما أن مسلماً لم يخرج به، حيث أخرج له حديثاً واحداً في كتاب الجهاد رقم (١٨١٤) تابعه عليه في نفس الموضوع زيد بن الحباب .

(١٩١) هدي الساري ص (٤٥٢)

(١٩٢) فتح الباري (٢ / ٤٧٢)

(١٩٣) الميزان (٤ / ٤١٣)

(١٩٤) في سير أعلام النبلاء (٩ / ٢١١)

(١٩٥) في ديوان الضعفاء، والمتروكين (٢ / ٤٤٥ ، رقم ٤٦٩٤)

(١٩٦) من تكلم فيه وهو موثق (ص : ١٩٩ ، رقم ٣٧٨)

(١٩٧) كتابه: (الرواة انتقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) (ص : ١٩٥ ، رقم : ٨٨)

(١٩٨) الطبقات الكبرى (٧ / ٣٧٥)

(١٩٩) تاريخ الدوري (٢ / ٦٦٦)

النسائي: (ثقة).^(٢٠١) وذكره ابن حبان في الثقات.^(٢٠٢) وقال الحافظ في التقریب: (ثقة).^(٢٠٣)

٢- الإشباه براو آخر^(٢٠٤):

فقد نفى الحافظ صحة صدور بعض الجروح عن النقاد، وذكر أن الناقل للجرح قد وهم في نقله بسبب الإشباه براو آخر ، يشبه الراوي المخرج له عند البخاري من بعض الوجوه . فكثر من الرواة تكون أسمائهم متفقة تماما، مما يجعل الناقل عن المخرج يقع في الوهم، فينسب إلى أحدهما ما قيل في الآخر :

- كما وقع من الإمام النسائي، حينما جعل قول ابن معين في أحمد بن صالح بأنه: (كذاب)، في أحمد بن صالح الطبري، وإنما هو في الإثمومي.^(٢٠٥)

- وكذا ابن عدي حينما جعل قول ابن معين: (ليس بشيء) . في عمر بن نافع العدوي، وإنما هو في عمر بن نافع الثقفي.^(٢٠٦)

- وكذا المزني حينما جعل قول العجلي في صالح بن حيان بأنه: (ليس بالقوي) في صالح ابن حيان المهداني، وإنما هو في صالح بن حيان القرشي.^(٢٠٧)

فالناقد- في هذه النماذج- لم يجرح الراوي حقيقةً ، وإنما وهم ناقل الجرح بسبب الإشباه براو آخر .

^(٢٠٠) الجرح والتعديل (١٩٤/٩)

^(٢٠١) تهذيب الكمال (٢٥/٣٢)

^(٢٠٢) الثقات (٦٠١/٧)

^(٢٠٣) التقریب (ص: ٥٩٨ ، رقم ٧٦٦٣)

^(٢٠٤) خصصت فصلاً كاملاً في الباب الأول تناولت فيه ما يتعلق بالاشتباه الواقع من النقاد الجارحين، وهو الفصل

الخامس، كما ترجمت فيه لمن ذكرتهم تحت هذه الفقرة هنا فانظره في ص ()

^(٢٠٥) هدي الساري ص (٣٨٦)

^(٢٠٦) هدي الساري ص (٤٣١)

^(٢٠٧) هدي الساري ص (٤١٠)

٣- الفهم الخاطي لقول الناقد:

قد يتكلم الناقد عن الراوي المقصود بكلام يفهم منه الناقل له أنه جرح في ذلك الراوي ، ويكون الأمر ليس كذلك، فيقع الناقل لقول الناقد في الفهم الخاطي، وقد رد الحافظ بعض الجروح في بعض رواة البخاري بسبب ذلك، ولم يعتبرها قاذحة في الراوي، ويمكن القول بأن الحافظ يحكم بالفهم الخاطي لقول الناقد في الحالات التالية:

أ - الحالة الأولى: أن يكون الجرح المنقول عن الناقد مجرد ظن من الناقل: ولا يحكم الحافظ بهذا إلا إذا توافرت أمور عديدة، هي:

الأمر الأول- تصريح ناقل الجرح بأن هذا ما فهمه من قول الناقد، مع دلالة عبارته على عدم يقينه التام من كون ذلك هو رأي الناقد.

الأمر الثاني - ألا يصرح الناقد بلفظ الجرح بشكل واضح بين، بحيث لا يدع إشكالا عند المتلقي . بل يكون كلامه فيه نوع من الإبهام مما يكون سببا للفهم الخاطي عنه .
الأمر الثالث- أن تكون هناك رواية أخرى صريحة وثابتة عن المجرح تخالف ما ظنه ذلك الناقل .

الأمر الرابع - أن يكون ما ظنه من جرح مخالفا لاتفاق بقية الجمهور على تعديل الراوي .
فإذا اجتمعت هذه الأمور، ردّ الحافظ هذا النقل ولم يقبله، كما في ترجمة الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي (ت: ٢٠٩ هـ) ^(٢٠٨) الذي اتفق النقاد على توثيقه ^(٢٠٩)، إلا أن عبداً لله بن عني بن المديني ^(٢١٠) نقل عن أبيه أنه قال عنه: (كان ببغداد، وكأنه ضعفه). ^(٢١١)

^(٢٠٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٦/ ٣٢٨). روى عن: شعبة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن حنبل، وعبد بن حميد، وزهير بن حرب، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه حديثاً واحداً، في كتاب الأذان، حديث رقم (٦٩٤).

^(٢٠٩) انظر أقوال النقاد في ترجمته في تهذيب الكمال (٦/ ٣٢٨). فقد وثقه أحمد، وابن معين، وابن المديني وغيرهم .
^(٢١٠) هو: عبداً لله بن علي بن المديني السعدي البصري، روى أبيه بعض كتبه، روى عنه محمد بن عبداً لله المستعيني، ومحمد بن عمران بن موسى الصيرفي، انظر تاريخ بغداد (٩/ ١٠).

^(٢١١) تاريخ بغداد (٧/ ٤٢٨).

ولذا ترجح له الحافظ للدفاع عنه فقال: (أحد الأثبات ، اتفقوا على توثيقه ، والاحتجاج به . وروى عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه قال : كان ببغداد ، وكأنه ضعفه . قلت: هذا ظن لا تقوم به حجة ، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول سمعت علي بن المديني يقول : الحسن ابن موسى الأشيب ثقة . فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الفتن). (٢١٢)

وقد استغرب الخطيب هذه الرواية عن ابن المديني فقال - بعد أن ساق رواية عبد الله بن علي ابن المديني عن أبيه-: (لا أعلم علة تضعيفه إياه . وقد ثقة ابن معين وغيره) . (٢١٣)

وأما الذهبي فقد رجح رواية التوثيق عن ابن المديني فقال: (روى أبو حاتم عن ابن المديني أنه: ثقة . وروى عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه قال : كان ببغداد ، وكأنه ضعفه ، قلتُ :- الأول أثبت ، وقد وثقه ابن معين). (٢١٤) وقال أيضا: (ثقة). (٢١٥)، وقال الحافظ ابن حجر: (لم يثبت عن ابن المديني تضعيفه) . (٢١٦) وما قاله الحافظ هو الصواب لما يلي :

أ- ثبوت توثيق ابن المديني له بلفظه الصريح . (٢١٧)

ب- عدم التصريح بتضعيفه من لفظ علي بن المديني، بل هو من فهم ابنه ، والفهم قد يخطئ .

ج- أن تضعيفه مخالف لقول علماء الجرح والتعديل الذي وثقوه واحتجوا به ، بخلاف توثيقه فهو موافق لقولهم مما يؤكد صحته عنه ، ويدلّ على شذوذ رواية الجرح .

ب- تفسير قول الناقد في الراوي بأقوال أخرى للناقد في نفس الراوي:

الحافظ يحمل كلام الناقد الواحد بعضه على بعض ، فيفسر كلامه المبهم في رواية بكلامه

(٢١٢) هدي الساري ص (٣٩٧)

(٢١٣) تاريخ بغداد (٤٢٨/٧)

(٢١٤) ميزان الاعتدال (٥٢٤/١)

(٢١٥) السير (٥٥٩/٩)

(٢١٦) هدي الساري ص (٤٦١)

(٢١٧) انظر الجرح والتعديل (٣٨/٣)

النوارد في رواية أخرى، كما في ترجمة عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي (١١٥ هـ) ^(٢١٨) الذي نُقِلَ عن أحمد بن حنبل أنه تكلم فيه، حيث قال: (سليمان ابن بريدة ليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله ثم سكت). ^(٢١٩)

فدافع عنه الحافظ في هدي الساري، فقال: (عبد الله بن بريدة بن الحصيب: وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم. وقال الأثرم عن أحمد: سليمان بن بريدة ليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله ثم سكت. وعن محمد بن علي الجوزجاني عن أحمد: أنه ضعيف فيما يروي عبد الله عن أبيه. وقال إبراهيم الحربي: عبد الله أشهر من سليمان، ولم يسمعا من أيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكورة، وسليمان أصح حديثاً. قلت: ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد، ووافقه مسلم على إخرجه) ^(٢٢٠).

وقال الحافظ: (لم يثبت أن أحمد ضعفه، وإنما تكلم فيه للإرسال). ^(٢٢١) أي عن أبيه. وبناءً على هذه الرواية المفسرة، فأحمد يخص الضعف فقط فيما رواه عبد الله عن أبيه، لأنه لم يثبت سماعه منه، ولذا قال الحافظ: (لم يثبت أن أحمد ضعفه، وإنما تكلم فيه للإرسال). ^(٢٢٢) أي عن أبيه.

لكن هناك رواية هامة جداً عن أحمد، وهي التي ينبغي أن تفسر بها بقية الروايات الأخرى عن أحمد، فقد جاء عن عبد الله بن أحمد أنه قال: (قال أبي: عبد الله بن بريدة: الذي روى

^(٢١٨) ترجمته في تهذيب الكمال (١٤ / ٣٢٨). روى عن: أبيه، وأنس بن مالك، وعائشة، وغيرهم. روى عنه: عامر الشعبي، ومخارب بن دثار، وصالح بن حياب، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه، ومن أحاديثه عنده: في كتاب المغازي، حديث رقم (٤٣٥٠). وهو من روايته عن أبيه. وله حديث آخر عن أبيه أيضاً في كتاب المغازي، حديث رقم (٤٤٧٣). وليس له متابعات فيكون البخاري على هذا قد احتج برواية عبد الله عن أبيه.

^(٢١٩) تهذيب الكمال (١٤ / ٣٣١)

^(٢٢٠) هدي الساري ص (٤١٣)

^(٢٢١) هدي الساري ص (٤٦٢)

^(٢٢٢) في هدي الساري ص (٤٦٢)

عنه الحسين بن واقد ما أنكرها ، وأبو المنيب أيضا ، يقولون^(٢٢٣) : كأنها من قبل هؤلاء^(٢٢٤).

فهذه الرواية توضح -بجلاء- أن أحمد يرى أن هذه الأحاديث المنكرة -التي رواها عبد الله عن أبيه- الحمل فيها على الرواة عن عبد الله بن بريدة لأعليه، فيتفق قول أحمد مع رأي جمهور النقاد الذين وثقوا عبد الله بن بريدة: كابن معين، وأبي حاتم، والعجلي، وغيرهم^(٢٢٥).
ج- تفسير قول الناقد بأقوال النقاد الآخرين:

يفسر الحافظ أحيانا قول الناقد بكلام النقاد الآخرين، فيحمله على ما دلت عليه نصوصهم. ومن الأمثلة على ذلك: تفسير كلام أحمد الموهم بالقدح، بكلام ابن معين المفصل، وذلك في ترجمة عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز بن مروان^(٢٢٦) الذي نقل الخطابي عن أحمد بن حنبل أنه قال عنه: (ليس هو من أهل الحفظ والإتقان)^(٢٢٧).

فدافع الحافظ عنه، بنفي كون أحمد قد جرحه في عبارته تلك، فقال: (عبدالعزیز بن عمر ابن عبدالعزيز: وثقه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، وأبو زرعة ، وحكى الخطابي عن أحمد أنه قال: ليس هو من أهل الحفظ. يعنى بذلك سعة المحفوظ، وإلا فقد قال: يحى ابن معين: هو ثبت، روى شيئا يسيرا)^(٢٢٨).

^(٢٢٣) هذا لفظ كتاب العلل، جعله من قول غير أحمد، وأما عند العقيلي في الضعفاء الكبير (٢٣٨/٢)، وتهذيب الكمال (٣٣١/١٤) وسير أعلام النبلاء (٥١/٥) وغيرها، فلفظ: (. . وأبو المنيب ، يقول أيضا:)، ولفظ السير: (. . وأبو المنيب أيضا ، قال : يقول : كأنها . . .) وكونه من قول أحمد هو الأرجح، فهو نص سائر الكتب، ما عدا ما جاء في كتاب: (العلل ومعرفة الرجال) ، وقد يكون خطأ في النقل .

^(٢٢٤) العلل ومعرفة الرجال: (٢٢/٣ رقم: ١٤٢٠)

^(٢٢٥) انظر تهذيب الكمال (٣٣١ / ١٤)

^(٢٢٦) ترجمته في تهذيب الكمال (١٨/ ١٧٣). روى عن : صالح بن كيسان ، ومجاهد بن حب، ونافع، وغيرهم. روى عنه: شعبة بن الحجاج، وابن عيينة، وعبد الله بن نمير، وغيرهم. أخرجه له البخاري حديثا واحدا، في كتاب تفسير القرآن (٤٦١٦) ، وتابعه الليث بن سعد برقم (٧٣٣٧) ، ومالك بن مغول برقم (٤٦١٦).

^(٢٢٧) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٠)

^(٢٢٨) هدي الساري ص (٤٢٠)

فقول أحمد يُفهم منه بأن عبدالعزيز بن عمر سيئ الحفظ أضعف الحفظ لا يضبط مروياته، مما يترتب عليه عدم الاحتجاج بحديثه، إلا أن قول ابن معين: (ثبت روى شيئا يسيرا) • يدل على أن أحمد قصد بأن محفوظاته من الأحاديث قليلة، وبناء على ما ذكر قال الحافظ: (لم يثبت عن أحمد تضعيفه) (٢٢٩) •.

ولكن ما قاله الحافظ فيه نظر! وذلك لأن نص عبارة أحمد بتمامها هو: (ليس هو من أهل الحفظ، والاتقان) • (٢٣٠) ولم ينقل الحافظ الكلمة الأخيرة من نص عبارة أحمد، والتي تشعر بعدم ضبطه التام، فإذا لم يكن من أهل الاتقان فيعني هذا أنه يوجد له أخطاء وأوهام، لكن لاتنزله عن درجة الثقات ويدل على ذلك توثيقه من قبل الجمهور، فقد وثقه: ابن معين (٢٣١)، وقال ابن المديني: (كان ثبًا ثقة، وقد روى عنه الثقات) (٢٣٢)، وكذا وثقه وأبو داود (٢٣٣)، وقال أبو زرعة: (لا بأس به) • (٢٣٤) وقال النسائي: (ليس به بأس) • (٢٣٥) وقال ابن عمار: (ثقة، ليس بين الناس فيه اختلاف) • (٢٣٦) وقال ابن شاهين: (ثقة، ثقة، قاله أحمد، ويحيى) (٢٣٧) • وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ، يعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة) • (٢٣٨).

ولعل أحمد قصد الأمرين كليهما، فهو ليس بكثير المرويات، مع عدم بلوغه مرتبة الاتقان

(٢٢٩) هدي الساري ص (٤٦٢)

(٢٣٠) تهذيب التهذيب (٣٥٠/٦)

(٢٣١) تاريخ عباس الدوري (٣٦٧/٢)

(٢٣٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص (١٠٣، رقم ١١٢)

(٢٣٣) تهذيب الكمال (١٧٦/١٨)

(٢٣٤) الجرح والتعديل (٣٨٩/٥)

(٢٣٥) تهذيب الكمال: (١٧٦/١٨)

(٢٣٦) تهذيب الكمال (١٧٦/١٨)

(٢٣٧) الثقات ص (٢٣٥، رقم ٨٦٦)

(٢٣٨) الثقات (١١٤/٥)

الثام، فيكون ما قاله الحافظ صحيح من أن أحمد قصد بقوله: (ليس هو من أهل الحفظ). أي سعة المحفوظ.

السبب الثالث: نكارة الجرح وغرابته :

نفى الحافظ ثبوت قدح بعض النقاد في الرواة، لغرابة ماتضمنه هذا القول وشدة نكارتة، ففي ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي، أبو معمر القطيعي البغدادي (ت: ٢٣٦هـ). (٢٣٩) الذي تكلم فيه ابن معين فيما نقله الحسين بن فهم، حيث قال الحسين: قال لي جعفر الطيالسي: قال ابن معين - وذكر أبا معمر -: (لا صلى الله عليه، ذهب إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث أخطأ في ثلاثة آلاف). قال أبو علي: ما حدث أبو معمر حتى مات ابن معين. (٢٤٠)

فدافع الحافظ ابن حجر عن أبي معمر بأن ما نقل عن ابن معين لا يصح، فقال: (إسماعيل ابن إبراهيم بن معمر: روى عنه الشيخان، قال ابن معين: ثقة مأمون. وجاء عن جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين: أنه أخطأ في حديث كثير. واستنكر الخطيب صحة ذلك عن يحيى، ولا يصح عنه إن شاء الله تعالى). (٢٤١)

وقد وافق الحافظ ابن حجر الخطيب البغدادي في استنكاره لهذه الرواية، صرح بذلك هنا، ولم يوضح الحافظ ابن حجر سبب عدم صحة ما نقل عن ابن معين، فما وجه النكارة في هذه الرواية ؟

يمكن الإجابة عن هذا من خلال ما قاله الخطيب في رده لهذه الرواية - عن ابن معين - فقد قال الخطيب : (في هذا القول نظر ، ويبعد صحته عند من اعتبر ، ولو كان صحيحاً لدون

(٢٣٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٩ / ٣) روى عن : عبد الله بن إدريس ، وسفيان بن عيينة ، وحفص بن غياث ، وغيرهم . روى عنه : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب المناقب ، حديث رقم (٣٦٠٤) وتوبع في نفس الموضوع . وفي كتاب فضائل القرآن ، حديث رقم (٥٠١٤) معلقاً .

(٢٤٠) تاريخ بغداد (٦ / ٢٧٠)

(٢٤١) هذي الساري ص (٣٩٠)

أصحاب الحديث ما غلط أبو معمر فيه لعظمه وفحشه ، ولم يغفلوا عنه ، كما دونوا ما أخطأ فيه شعبة بن الحجاج ، ومعمر بن راشد ، ومالك بن أنس ، وغيرهم ، مع قلته في اتساع رواياتهم .

والأشبه في هذا المعنى ما أخبرنا البرقاني عن الإسماعيلي: سمعت أبا يعلى يحكى: أن أبا معمر حدث بالموصل بنحو ألفي حديث حفظاً ، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها نحو ثلاثين أو أربعين .^(٢٤٢)

لكن الحافظ في التهذيب مال إلى تضعيف سند الرواية ، فبعد أن ساق هذه الحكاية في تهذيب التهذيب قال: (الحسين بن فهم: قد قال فيه الدارقطني: ليس بالقوي).^(٢٤٣) وكذا قال الحاكم عن الحسين بن فهم^(٢٤٤)، وخالفهما الخطيب فوثقه^(٢٤٥)، وقال الذهبي: (هو الحافظ ، العلامة ، النسابة ، الأخباري ، أبو علي).^(٢٤٦)

فالحافظ يرى في كتابه التهذيب أنها لا تصح لضعف الإسناد بالحسين بن فهم، ولكن هذا لا يمنع أن يكون الحافظ ابن حجر ردها لكلا الأمرين فهي منكرة بل واضحة النكارة ، وأيضاً راويها ليس بذاك القوي، حتى يقبل منه ما خالف به من هو أوثق منه وأشهر . كما استنكر الذهبي في الميزان حكاية تضعيف ابن معين له، فبعد أن أوردها قال: (هذه حكاية منكورة).^(٢٤٧) وهي كما قال الذهبي منكورة لا تصح .

^(٢٤٢) تاريخ بغداد (٢٧٠/٦)

^(٢٤٣) تهذيب التهذيب (٢٧٤/١)

^(٢٤٤) انظر الميزان (٥٤٥/١) ، ولسان الميزان (٣٠٨/٢)

^(٢٤٥) كما في تاريخ بغداد (٩٣-٩٢/٨)

^(٢٤٦) سير أعلام النبلاء (٤٢٧/١٣)

^(٢٤٧) الميزان (٢٢١/١)

السبب الرابع: ثبوت التعديل، مع عدم وجود مستند قوي لرواية القدر:

الحافظ ابن حجر ينفي صحة نسبة الجرح إلى الناقد إذا لم يكن له مستند يعتمد عليه، وكانت هناك رواية ثابتة عن الناقد تؤثق الراوي المجروح.

فالحافظ يرى أن الجرح المنقول عن الناقد - في حالة ثبوت التعديل مع عدم وجود مستند قوي لرواية القدر - لا يصح عنه، وذلك لأمرين:

الأول: كون ناقل الجرح لم يدرك الناقد:

فإذا نقل أحد المصنفين أو غيرهم عن الناقد قدحا في أحد الرواة دون أن يذكر مصدره أو مستنده إلى ذلك الناقد، وثبت مع ذلك خلافها، فإن هذه الرواية لا تقبل، بل هي مردودة، ومن ذلك ما جاء في ترجمة:

١- عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي، أبو محمد البصري (ت: ٢٠٩) (٢٤٨) حيث وقال أبو حاتم: (صدوق، كان يحيى بن سعيد لا يرضاه). (٢٤٩)

ولذا ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم قال: (عثمان بن عمر ابن فارس العبدي البصري: أحد الأثبات، وثقه أحمد، وابن معين، وآخرون. وقال أبو حاتم: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. قلت: قد نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى ابن سعيد احتج به، ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه). (٢٥٠) وقال أيضا: (لم يثبت عن القطان أنه تركه). (٢٥١)

ولفظ ما نقله البخاري: (قال علي: احتج يحيى بن سعيد القطان بكتاب عثمان بن عمر،

(٢٤٨) ترجمته في تهذيب الكمال (١٩/٣٦١)، روى عن: إسرائيل بن يونس، وعبد الله بن عون، وشعبة، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وزهير بن حرب، وغيرهم. أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الغسل، حديث رقم (٢٧٥). في كتاب الخج، حديث رقم (١٧٠٦).

(٢٤٩) الجرح والتعديل (٦/١٥٩)

(٢٥٠) هدي الساري ص (٤٢٤)

(٢٥١) هدي الساري ص (٤٦٣)

بحديثين: عن أسامة عن عطاء بن جابر: عرفه كلها موقف (٢٥٢).

ولم يوضح الحافظ ابن حجر لماذا لم يصح الجرح عن القطان، ولعله لأن أباحتهم لم يذكر سنده إلى يحيى بن سعيد، ولأنه أيضا قد ثبت احتجاج القطان بعثمان بن عمر كما نقله عنه ابن المديني.

والذهبي جعل ما نقل عن القطان من قبيل التعنت دون نفي ثبوت الجرح، فبعد أن أورد قول أبي حاتم قال: (قلت: يحيى بن سعيد كثير التعنت في الرجال، وإلا فعثمان بن عمر ثقة، مافيه مغمز). (٢٥٣) والأمر كما قال الذهبي، فعثمان ليس فيه مغمز، فقد وثقه أحمد، وابن معين، وابن سعد، والعجلي، وغيرهم. (٢٥٤)

٢- داود بن عبد الرحمن العطار، أبو سليمان المكي (ت: ١٧٤ هـ) (٢٥٥): نقل الحاكم عن ابن معين أنه قال فيه: (ضعيف الحديث). (٢٥٦) وأشار الأزدي إلى تضعيفه، فقال: (يتكلمون فيه). (٢٥٧)

فترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، نافيا صدور الجرح من ابن معين، وذكر أن ابن معين وثقه، فقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: (وثقه ابن معين وغيره- فيما رواه إسحاق بن منصور عنه- (٢٥٨)، وأبو حاتم، والعجلي، والبراز. ونقل الحاكم أن

(٢٥٢) التاريخ الكبير (٢٤٠/٦)

(٢٥٣) سير أعلام النبلاء (٥٥٨/٩)

(٢٥٤) انظر أقواهم في تهذيب الكمال (٤٦٣/١٩)

(٢٥٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤١٣/٨)، روى عن: هشام بن عروة، ومعمّر بن راشد، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم. روى عنه: الشافعي، وقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن وهب، وغيرهم. أخرج له البخاري في صحيحه حديثا واحدا، في كتاب الأذان، حديث رقم (٨٥٩).

(٢٥٦) الميزان (١٢/٢)

(٢٥٧) المصدر السابق.

(٢٥٨) انظر رواية إسحاق بن منصور في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤١٧/٣)

ابن معين ضعفه . قلت: لم يصح عن ابن معين تضعيفه). (٢٥٩)

ولم أجد بعد البحث تضعيف ابن معين له، وقد نقل الذهبي قول ابن معين دون أن يرتاب في صحته، فقال: (وثقه ابن معين ، وقال الحاكم قال ابن معين : ضعيف الحديث). (٢٦٠)
وقال: (ثقة، ضعفه ابن معين) (٢٦١)، وقد وثقه ابن معين نفسه (٢٦٢)، وأبو داود ، والعجلي، وابن حبان ، والبيزار ، وغيرهم (٢٦٣)، ولم أجد أحدا قدح فيه. (٢٦٤)

٣- وأحيانا مع عدم وجود مستند لرواية الجرح عن الناقد، يكون الناقد المنسوب إليه الجرح قد أثنى على الراوي المخروح، ولا يذكر الحافظ ثناءه عليه، مع أهمية ذلك لدعم قوله بعدم صحة الجرح المنقول كما وقع في ترجمة روح بن عبادة القيسي، أبو محمد البصري (ت: ٢٠٥) (٢٦٥) الذي وجهت له جروح عديدة كان منها: مانسب إلى يحيى القطان أنه تكلم فيه ، ولكن أنكر ذلك ابن معين، قال يعقوب بن شيبة: (قلت ليحيى : زعموا أن يحيى القطان كان يتكلم فيه، فقال: باطل، ماتكلم فيه يحيى القطان بشيء ، وهو صدوق). (٢٦٦)

وقد ذكر الحافظ هذا النص في ترجمته في هدي الساري لبيان عدم صحة مانسب إلى يحيى من جرحه لروح . (٢٦٧)

(٢٥٩) هدي الساري ص (٤٠١ - ٤٠٢)

(٢٦٠) الميزان (١٢ / ١ - ١٢)

(٢٦١) من تكلم فيه وهو موثق ص (٧٧، رقم ١٠٨)

(٢٦٢) كما في تاريخ الدارمي ترجمه رقم (٣١٣) ، والجرح والتعديل (٤١٧/٣)

(٢٦٣) انظر أوقافهم في ترجمته في تهذيب التهذيب (١٩٢/٣)

(٢٦٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤١٣/٨ - ٤١٦)

(٢٦٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٣٨ / ٩)، روى عن: شعبة ، وعباد بن منصور ، وسفيان الثوري ، وغيرهم . روى عنه : أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، ويعقوب بن شيبة ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٤٧)، في كتاب الوصايا ، حديث رقم (٢٧٧٠)

(٢٦٦) تاريخ بغداد (٨ / ٤٠٤)

(٢٦٧) انظر هدي الساري ص (٤٠٢)

وفات الحافظ أن يذكر أن ابن المديني أنكر صحة ذلك أيضاً ، بل ونقل عن القطان أنه أثنى على روح بن عباد ، فقال ابن المديني: ((كانوا يقولون إن يحيى بن سعيد كان يتكلم في روح بن عباد . قال : عليّ : فإني لعند يحيى بن سعيد يوماً إذ جاءه روح بن عباد فسأله عن شيء من حديث أشعث، فلما قام قلت ليحيى بن سعيد: أما تعرف هذا؟ قال: لا- (يعني أنه لا يعرفه يحيى باسمه) - قلت: هذا روح بن عباد . قال : هذا روح ما زلت أعرفه يطلب الحديث ويكتبه). (٢٦٨) فلم يصح عن القطان فيه إلا الثناء الحسن، كما أن بعض النقاد قد وثقوه، منهم: ابن معين ، وابن سعد ، والبيزار. (٢٦٩)

وفي هذه التراجم نجد أن من نقلوا عن الناقد الجرح، لم يذكروا أسانيدهم أو مصادرهم إلى الناقد، مع مخالفة رواياتهم للروايات الثابتة عن الناقد، فلم يقبل ابن حجر ما نقلوه من جرح .
الثاني : نسبة الجرح إلى النقاد، مع عدم ثبوت ذلك عن أحد منهم:

فقد ذكر ابن خراش أن بعض النقاد قدحوا في بعض الرواة، وعند البحث نجد أن العلماء على اتفاق في توثيقهم ، ولذا يحكم الحافظ بعدم صحة قدح أحد النقاد في هؤلاء الرواة، ومن ذلك ما جاء في ترجمة سليمان بن داود العتكي ، أبو الربيع الزهراني البصري(ت: ٢٣٤هـ): (٢٧٠): قال عبدالرحمن بن يوسف بن خراش: (تكلم فيه الناس، وهو صدوق). (٢٧١) فترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم ، فنفي أن يكون قد جرح من قبل أحد النقاد ، فقال الحافظ : (سليمان بن داود العتكي . وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وآخرون، وشذ عبدالرحمن بن يوسف بن خراش ، فقال: تكلم فيه الناس ، وهو صدوق

(٢٦٨) تاريخ بغداد (٨/ ٤٠٤)

(٢٦٩) انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٥)

(٢٧٠) ترجمته في تهذيب الكمال (١١/ ٤٢٣). روى عن : حماد بن زيد ، وابن المبارك ، ومالك بن أنس، وغيرهم.

روى عنه: البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ، ومن أحاديثه عنده : في كتاب

الإيمان . حديث رقم (٣٣)، وفي كتاب الحج ، حديث رقم (١٥٥٤) .

(٢٧١) تهذيب الكمال (١١/ ٤٢٥)

انتهى . ولم نجد فيه لأحد كلاماً إلا بالتوثيق).^(٢٧٢) والأمر كما قال الحافظ ابن حجر لم أجد فيه إلا التوثيق، فقد وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي، وغيرهم.^(٢٧٣) وأشير في الختام إلى ملاحظتين :

الملاحظة الأولى : هناك رواية لم يصح فيها جرح الناقد ، ولم يُنبّه الحافظ إلى ذلك، منهم : عبدالرحمن بن أبي نعيم البجلي ، أبو الحكم الكوفي العابد:^(٢٧٤) وقد ترجم له الحافظ في هدي الساري لأن ابن معين ضعفه قال الحافظ : (عبدالرحمن ابن أبي نعيم البجلي : وثقه ابن سعد ، والنسائي، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف . قلت : اعتمده الشيخان ، وله عند البخاري ثلاثة أحاديث).^(٢٧٥)

وقد أنكر الذهبي ما نقله ابن القطان عن ابن معين فقال: (قال أحمد بن أبي خيثمة عن ابن معين: ابن أبي نعيم ضعيف، كذا نقل ابن القطان ، وهذا لم يتابعه عليه أحد)^(٢٧٦) . و قول الذهبي فيه قوة، لأن من صنفوا في الضعفاء لم يذكروه، مثل : العتيلي، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم .

ولم أجد أحدا نسب هذا القول إلى ابن معين، ولا استبعد أن يكون هذا التضعيف من ابن معين في عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، فقد ثبت عن ابن معين أنه قال فيه : (ضعيف)، ونقل ذلك ابن أبي خيثمة أيضاً^(٢٧٧)، كما ضعفه جمهور النقاد.^(٢٧٨)

^(٢٧٢) هدي الساري ص (٤٠٧)

^(٢٧٣) المصدر السابق (٤٢٤ / ١١)

^(٢٧٤) ترجمته في تهذيب الكمال (١٧ / ٤٥٦). روى عن : عبدالله بن عمر ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وغيرهم . روى عنه : قتادة بن دعامة ، وبكير بن عامر ، وسعيد بن مرزوق، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث، وهي : في كتاب المناقب ، حديث رقم (٣٧٥٣) . في كتاب المغازي ، حديث رقم (٤٣٥١) ، في كتاب الحدود ، حديث رقم (٦٨٥٨) .

^(٢٧٥) هدي الساري ص (٤١٩)

^(٢٧٦) في الميزان (٢ / ٥٩٥)

^(٢٧٧) انظر الجرح والتعديل (٢٣٥ / ٥)

فحصل اشتباه عند ابن القطان، لأنهما متفقان في الاسم الأول، فكلاهما عبد الرحمن، كما أنهما يتقاربان في النسبة، فالضعيف (أنعم)، والآخر (نعم).
وقد وثق ابن أبي نعم: ابن سعد^(٢٧٩)، والنسائي^(٢٨٠)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٨١)، وقال الذهبي عنه: (كان من الأولياء الثقات).^(٢٨٢) وقال الحافظ في التقریب: (صدوق).^(٢٨٣)
الملاحظة الثانية:

هناك ترجمة نفى الحافظ صحة الجرح المنقول عن الناقد في الراوي، ولم يذكر أو يُشر إلى سبب ذلك، وهي ترجمة أيوب بن النجار بن زياد الحنفي، أبو إسماعيل اليمامي^(٢٨٤):
تكلم فيه العجلي، فقال: (ضعيف).^(٢٨٥)، وابن البرقي^(٢٨٦)، وقال: (يُنسب إلى الضعف).^(٢٨٧)
ولذا ترجم له الحافظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، فقال: (أيوب بن النجار اليمامي: وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، وغيرهم. ونقل أبو الوليد الباجي في رجال البخاري عن العجلي وابن البرقي أنهما ضعفاه، وكان يقول: لم أسمع من يحيى بن

(٢٧٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٠٤/١٧)

(٢٧٩) الضقات الكبرى (٢٩٨/٦)

(٢٨٠) تهذيب التهذيب (٢٨٦/٦)

(٢٨١) الثقات (١١٢/٥)

(٢٨٢) الميزان (٥٩٥/٢)

(٢٨٣) التقریب: (ص: ٣٥٢، رقم ٤٠٢٨)

(٢٨٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٩٩/٣). روى عن: عبدالله بن عون، ويحيى بن أبي كثير، وهشام ابن حسان، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن حنبل، وعمر بن يونس، وقتيبة بن سعيد، وغيرهم.
أخرج له البخاري حديثاً واحداً متابعه وهو في كتاب تفسير القرآن، حديث رقم (٤٧٣٨). وتوابع متابعات ناقصة: عن حميد برقم (٧٥١٥)، وطائرس رقم (٦٦١٤)، ومحمد بن سيرين رقم (٤٧٣٨)، كلهم عن أبي هريرة به.
(٢٨٥) المصدر السابق.

(٢٨٦) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الزهري، أبو عبد الله الرقي، قال عنه الذهبي: (الحافظ العالم، صاحب كتاب

الضعفاء). (ت: ٢٤٩هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٥٦٩/٢)

(٢٨٧) التعديل والتجريح للباجي (٣٨٨/١)

أبي كثير سوى حديث التقي آدم وموسى . قلت : ما أخرج له الشيخان غيره، وهو عندهما متابعه) . (٢٨٨) وقال أيضا: (نقل عن العجلي أنه ضعفه ، ولم يثبت ذلك) . (٢٨٩)

ولم يذكر الحافظ سبب عدم صحة صدور الجرح عن العجلي، وقد ساق سنده إلى العجلي الباجي في كتابه التعديل والتجريح (٢٩٠)، وفي سنده محمد بن وضاح إمام مشهور ثقة (٢٩١)، لكن قال ابن الفرضي (٢٩٢): (له خطأ كثير محفوظ عنه ، ويغلط ويصحف) . (٢٩٣) كما أنني رجعت إلى كتاب العجلي (تاريخ الثقات) (٢٩٤) فما وجدته ذكر أيوب بن النجار في الثقات، وعلى فرض صحته لا يقبل، لأنه لم يذكر سبب الجرح، وجرح ابن البرقي مردود أيضاً لأنه لم ينسبه أحد إلى الضعف كما ادعاه، وجرحهما معارض لقول جمهور علماء الجرح والتعديل الذين وثقوا أيوب بن النجار ، فقد وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو زرعة، وغيرهم (٢٩٥).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا اهتمام الحافظ ابن حجر في التأكد من ثبوت الجرح عن الناقد، ويمكن القول أن نفي ثبوت الجرح المنقول عن الناقد من الأسس الهامة في دفاع الحافظ ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم، ولذا فإن الحافظ في الغالب متى وجد الجرح المنقول عن الناقد لا يثبت، فإنه يكتفي ببيان عدم صحته دون توجيهه أو مناقشته: ففي ترجمة أبان يزيد العطار حينما ردّ ما نقله الكديمي - من جرح فيه - عن القطان بأن الكديمي

(٢٨٨) هدي الساري ص (٣٩٢)

(٢٨٩) هدي الساري ص (٤٦١)

(٢٩٠) التعديل والتجريح (٣٨٨ / ١)

(٢٩١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٤٦ / ١٣)

(٢٩٢) هو: عبدالله بن محمد بن يوسف ، أبو الوليد القرطبي صاحب تاريخ الأندلس: قال عنه عبد البر: (كان فقيها ، عالماً

في جميع فنون العلم ، وفي الحديث والرجال) ، (ت: ٤٠٣ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٧٦) .

(٢٩٣) السير (٤٤٦ / ١٣)

(٢٩٤) باب : أيوب ص (٧٤)

(٢٩٥) انظر أقوازم في تهذيب الكمال (٣ / ٥٠٠)

ضعيف. ولم يُوجه الحافظ جرح القطان اكتفاءً بعدم صحته. (٢٩٦)
واكتفى برّد الجرح الذي نقله الحاكم عن ابن معين في داود بن عبد الرحمن العطار، بأنه لا يصح عن ابن معين. (٢٩٧)
وفي بعض الأحيان يقوم بالرد على الجرح وتوجيهه، حتى مع عدم ثبوته عنده:

قال في ترجمة عثمان بن صالح السهمي: (ما روى أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين عن أحمد بن صالح: أنه ترك عثمان بن صالح. فلا يقدح فيه، أما أولاً فابن رشدين ضعيف، لا يوثق به في هذا، وأما ثانياً فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح). (٢٩٨)

وكثيراً ما ينقل الحافظ أقوال الأئمة الآخرين أو اتفاقهم في تعديل المتكلم فيه وقبول حديثه، ليظهر بذلك شدوذ الحكم المذكور في هذه الرواية، ومثل هذا الشذوذ محل شك، ويستبعد صدوره عن الأئمة الكبار ثم لا يشتهر، فهذا مما يدعم عدم صحة ذلك الجرح، كما في ترجمة الحسن بن موسى.

*** **

(٢٩٦) انظر هدي الساري ص (٤٣٦)، وقد ذكرته في ص (٤٦٥).

(٢٩٧) هدي الساري ص (٤٠١-٤٠٢)، وقد ذكرته في ص (٤٨٧).

(٢٩٨) هدي الساري ص (٤٢٣).

الفصل الرابع

ضعف سبب الجرح

تمهيد

ليس كل جرح يُطلق على الراوي يكون جرحاً مقبولا ، لأن هناك أمورا قد يوصف بها الراوي ولا تعتبر جروحا مؤثرة في قبول مروياته، قال الخطيب: (مذاهب النقاد للرجال غامضة، دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن الذي سمعه موجبا لرد الحديث ، ولا مسقطا للعدالة).^(١)

وعقد الخطيب في هذا المعنى بابا ، فقال: (باب: ذكر بعض أخبار من أستفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة)^(٢)، وساق فيه أمثلة كثيرة على الجروح غير القادرة.^(٣)

ذكر ابن الصلاح أنه لا بد من بيان سبب الجرح، لأنه ربما جرح الراوي بما لا يقدح، قال: (أما الجرح: فإنه لا يقبل إلا مفسرا، مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا، وليس يجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه، لينظر: أهو جرح أم لا)^(٤).

وقد أكد الحافظ ابن حجر ما ذكره العلماء السابقون، من عدم قبول الجرح إلا إذا كان بسبب أمر قادر ، فجعل من شروط الناقد الذي يقبل قوله في الجرح والتعديل: أن يكون مميزا بين ما يقدح في الراوي وما لا يقدح، فقال: (الجرح مقدم على التعديل ، أطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبينا من عارف بأسبابه، لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا).^(٥)

وقد حدد الحافظ الأمور القادرة في قبول حديث الراوي ، في شرح نخبه الفكر، فقال: (الطعن يكون بعشرة أشياء، بعضها أشد في القدح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة ،

(١) الكفاية ص (١٠٩)

(٢) الكفاية ص (١١٠)

(٣) سيأتي ذكر بعضها عند القدح في الراوي لعدم رواية شعبة عنه ص (٥١٧)

(٤) علوم الحديث : النوع الثالث والاعترون ص (٥١)

(٥) شرح نخبه الفكر ص (٥٤)

وخمسة تتعلق بالضبط) ^(٦) ثم ذكر الأمور العشرة، مرتبة على حسب الأشد، وهي:

- ١- الكذب ٢- التهمة بالكذب ٣- فحش الغلط ٤- الغفلة ٥- الفسق ٦- الوهم ٧- المخالفة ٨- الجهالة ٩- البدعة ١٠- سوء الحفظ ^(٧)

وقد نبّه الحافظ في مقدمة الفصل التاسع- الذي دافع فيه عن رجال البخاري المتكلم فيهم- على أن الراوي قد يُطعن عليه بأمر لا تقدر، ولذا لا بد من ذكر سبب الجرح ، فقال: (ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، وحيث إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا بين السبب، مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه خير بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها: ما يقدح ومنها ما لا يقدح ، فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة أشياء : البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال ، أو دعوى الانقطاع في السند) ^(٨).

فهذه هي الأمور القادحة عند الحافظ، وما عداها فليس بقادح، ولذا ردّ الحافظ بعض الجروح الموجهة إلى بعض رجال البخاري لأنها غير قادحة :

فما هي تلك الجروح التي يرى الحافظ ابن حجر أنها ليست بقادحة؟

ومن هم رجال البخاري الذين دافع الحافظ ابن حجر عنهم بأن الجروح الموجهة إليهم غير قادحة؟ وما رأي العلماء الآخرين في كون تلك الجروح قادحة، هل وافقوه؟

من خلال دراستي لمنهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم وجدت العديد من الجروح التي اعتبرها الحافظ ابن حجر جروحا غير قادحة، ولم يقبل جرح رجال البخاري بها، فأذكر هذه الجروح في المباحث التالية:

^(٦) شرح نخبة الفكر ص (٢٥-٢٦)

^(٧) انظر شرح نخبة الفكر ص (٢٥-٢٦)

^(٨) هدي الساري ص (٣٨٤)

المبحث الأول: قول الناقد: (فلان أحب إلي من فلان):

مامن شأن أن الرواة الثقات ليسوا على درجة واحدة في الضبط ، فهم متفاوتون في ذلك ، فمن قيل فيه: (ثقة، ثبت، متقن) أعلى درجة ممن قيل فيه: (ثقة)، وهذا لا يعني القدر فممن فُضِّلَ غيره عليه ، فمن ظنَّ ذلك فقد أخطأ، بل غاية الأمر أنه أقل درجة من ذاك المُفَضَّل .

قال اللكنوي : (كثيرا ما يقول أئمة الجرح والتعديل في حق راي : إنه ليس مثل فلان ، كقول أحمد في عبد الله بن عمر العمري : إنه ليس مثل أخيه - أي عبيدا لله بن عمرا العمري - ، أو أن غيره أحب إلي ، ونحو ذلك ، وهذا كله ليس بجرح).^(٩)

وقد تكلم العقيلي في أحد رجال البخاري بسبب ذلك ، وهو :

أزهر بن سعد السمان ، أبو بكر الباهلي مولاهم البصري.^(١٠)

وثقه جمهور النقاد ، مثل : القطان^(١١)، وابن معين^(١٢)، وابن سعد^(١٣)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)^(١٤).

ولم يتكلم فيه أحد بجرح إلا ما كان من العقيلي، فإنه ذكره في كتابه : الضعفاء الكبير^(١٥)، وذكر أنه أخطأ في روايته لبعض الأحاديث، فترجم الحافظ لأزهر بن سعد من أجل الرد على العقيلي، فقال: (أزهر بن سعد السمان البصري صاحب ابن عون، أحد الأثبات، وثقه ابن معين، وابن سعد، وأحمد بن حنبل، وأورده العقيلي في الضعفاء بسبب حديث واحد خولف

^(٩) الرفع والتكميل ص (٢٦١)

^(١٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٢٣/٢). روى عن : سليمان التيمي ، وعبد الله بن عون ، ويونس بن عبيد ، وغيرهم. روى عنه : ابن الديني ، والفلاس ، وبندر ، وغيرهم. أخرجه له البخاري أحاديث منها: في كتاب المناقب ، حديث رقم (٣٦١٣)، في كتاب المغازي، حديث رقم (٤٣٣٣).

^(١١) المعرفة والتاريخ (٢ / ٢٤١)

^(١٢) تهذيب التهذيب (١ / ٢٠٢)

^(١٣) المصدر السابق

^(١٤) الجرح والتعديل (٢ / ٣١٥)

^(١٥) الضعفاء الكبير (١ / ١٢٣)

فيه . وحكى عن أحمد أنه قال: ابن أبي عدي أحب إليّ من أزهر . قلت: وهذا لا يوجب قدحاً فيه) .^(١٦) وكلام الحافظ فيه وقفات، هي:

أولاً: قوله في الهدي (بسبب حديث واحد): ليس بصحيح، وإنما ذكر له العقيلي حديثين .
ثانياً: قوله (خولف فيه): ليس بصحيح، وإنما انفرد بروايته عن ابن عون، وأيضاً لأن أزهر حدث به بخلاف ما في كتابه .

ثالثاً: زعمه بأن العقيلي استند على قول أحمد - وهو (ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر) - للقدح بأزهر .

والسبب في وقوع هذا الخطأ هو اعتماد ابن حجر على الذهبي ، الذي قال عن أزهر: (ثقة مشهور ، تناكد العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء، وما ذكر فيه أكثر من قول أحمد ابن حنبل: ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر السمان ، ثم ساق له حديثاً في أمر فاطمة بالتسييح لما شككتُ محل يديها ، وصله أزهر وخولف فيه ، فكان ماذا ؟) .^(١٧)

وبيان خطأ الحافظ ابن حجر والذهبي كما يلي :

أولاً: ذكر له العقيلي^(١٨) حديثين هما :

١ - حديثه عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي في التسييح عند النوم^(١٩)، قال العقيلي: (قال الحسن بن علي: سألت علياً عن حديث عبيدة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسييح . قلتُ : من يقول عن عبيدة ؟ فقال : حدثنا أزهر عن ابن عون عن محمد عن عبيدة عن علي ، قال علي : ورأيت في أصله مراسلاً عن محمد ، وكلمتُ أزهر في ذلك وشككته، فأبى ، وقال : عن عبيدة) .

^(١٦) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(١٧) الميزان (١٧٢/١)

^(١٨) في الضعفاء الكبير (١٣٢/١ ، رقم ١٦٤)

^(١٩) أخرجه الترمذي في السنن ، كتاب الدعوات ، باب: ما جاء في التسييح (٥/٤٤٤ رقم ٣٤٠٨) ، وعبد الله بن أحمد في

زوائد على المسند (١٢٣/١) ، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١٣٢/١) .

قال العقيلي: (والحديث معروف من غير حديث ابن عون بأسانيد صالحة عن علي، وإنما ينكر من حديث ابن عون) .

ولم يخالفه أحد كما زعم الذهبي وابن حجر، لأنه إنما انفرد بروايته عن ابن عون عن محمد عن عبيدة، وابن المديني لم يأخذ عليه هذا الانفرد بهذا السند، وإنما أخذ عليه أنه حدث بخلاف ما في كتابه، فليس في كتابه إلا عن ابن عون عن محمد، وليس فيه عبيدة، وحينما حدث به زاد عبيدة، فظن ابن المديني أنه وهم في ذلك، فكلمه وتبّه إلى أنه ليس في كتابه: عن عبيدة، وشككه بأن قال له: لعلك وهمت أو نسيت، فردّ عليه أزهر بأنه لم ينس ولم يهم، فتبين أنه حازم بأن الحديث عن عبيدة، وإن كان لم يكتب عمداً في كتابه: عن عبيدة .

ولعله تعتمد ترك كتابة (عن عبيدة) لأن الحديث كان ضمن مرويات عبيدة عن علي، فاكتمى بذلك في كتابه، وعند تحديثه يذكر السند كاملاً .

وبعض المحدثين يصنعون ذلك في كتبهم^(٢٠)، فيحذفون ما يتكرر من السند، لأن ذلك الجزء خاص به، أو يكتفون بكتابتها عند الحديث الأول فقط .

وما يدل على عدم وهمه أن جميع من رواه عنه من تلامذته روه عنه موصولاً عن عبيدة، ولم يحذف أحد منهم عبيدة، مثل:

- أحمد بن محمد القطان .^(٢١)

- وزيد بن يحيى .^(٢٢)

- ومحمد بن يحيى .^(٢٣)

- وعلى بن المديني كما ذكره العقيلي .^(٢٤)

^(٢٠) من ذلك ما حكاه أبو زرعة من حذف أحمد بن حنبل لشيوعه في كتبه كلها، وذكره لهم عند التحديث . انظر سير

أعلام النبلاء (١٨٧/١ - ١٨٨)

^(٢١) انظر زوائد عبد الله على المسند (١٢٣/١)

^(٢٢) انظر سنن الترمذي رقم: (٣٤٠٨)

^(٢٣) انظر سنن الترمذي رقم: (٣٤٠٩)

فاتفاقهم على ذلك عنه دليل على ضبطه وعدم وهمه .

ومما يدل على عدم وهمه أيضا قول العجلي: (كان ابن سيرين من أروى الناس عنه-أي عن عبيدة- وكل شيء روى محمد بن سيرين عن عبيدة -سوى رأيه- فهو عن علي) (٢٥).

فهذا النص من العجلي يكشف عن سبب عدم كتابة أزهر لاسم عبيدة في كتابه، وهو أن أحاديث علي بن أبي طالب التي رواها ابن سيرين إنما رواها عنه بواسطة عبيدة، ولمعرفة أزهر بذلك كان لا يكتب اسم عبيدة، لكن حينما يحدث يلفظ به .

الحديث الثاني: حديثه عن ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم (خير الناس قرني) . (٢٦)

قال العقيلي: (قال الفلاس: قت ليحيى: حدثنا أزهر عن ابن عون ، عن إبراهيم ، عن عبيدة، عن عبد الله ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم :خير الناس قرني . قال لي: ليس فيه عن عبد الله ، إنما هو عن عبيدة . قلت :أسمعت من ابن عون؟ قال: لا، حدثني به سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله قال :قال النبي -صلى الله عليه وسلم- : خير الناس قرني . قال: فقلت: أزهر عن ابن عون عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله؟ فقال لي: ليس في حديثه عبد الله . قال: قلت له : أسمعت من عبد الله؟ قال: لا ، ولكن رأيت أزهر يحدث به من كتابه لا يزيد عن عبيدة ، ليس فيه: عن عبد الله، قال: فأثبت أزهر ، فاختلفت إليه أياما ، فأخرج إلي كتابه ، فإذا فيه عن إبراهيم ، عن عبيدة ، كما قال يحيى) . (٢٧)

والقول فيه كالتقول في الحديث الأول ، فقد قال العجلي: (كل شيء يروي إبراهيم عن

(٢٤) انظر الضعفاء الكبير (١٣٢/١)

(٢٥) الثقات ص (٣٢٥ / ١٠٩٣)

(٢٦) أخرجه من طريق أزهر مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل الصحابة، ثم الذين يلونهم (١٩٦٣/٤، رقم: ٢٥٣٣)، وأخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة حور إذا شهد. انظر

فتح الباري (٢٥٩/٥، رقم: ٢٦٥٢) من طريق سفيان عن منصور به .

(٢٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٣/١)

عبيدة-سوى رأيه- فإنه عن عبد الله إلا حديثاً واحداً).^(٢٨)

وإنما لم يكتب أزهر في كتابه عن عبد الله لأن كل شيء روى إبراهيم عن عبيدة -سوى رأيه- فإنه عن عبد الله ، ولمعرفة أزهر بذلك لم يكتب اسم عبد الله .

وأزهر في ابن عون ثقة ثبت ، وهو من أصحاب الناس حديثاً عنه ، وأعرفهم به ، وأرواهم عنه ، هذا ما يراه كبار النقاد ، مثل : القطان ، وابن مهدي ، وحماد بن زيد ، وابن معين :

- قال علي بن المديني : (كان يحكى يقدم أزهر على سليمان ، وكان عبد الرحمن يقول مثلهم ، فكنت أقول ليحى ، فقال : اسكت ، أزهر لم يكن منهم أحد ألزم منه ولا أصح) .^(٢٩)

- وقال ابن معين : (لم يكن أحد أثبت في ابن عون من أزهر ، وبعده سليم بن أخضر) .^(٣٠)

وسليم بن أخضر هذا قال عنه الحافظ ابن حجر : (ثقة ضابط) .^(٣١) وقال ابن معين أيضاً : (أروى الناس عن ابن عون وأعرفهم به : أزهر) .^(٣٢) وقال عنه أيضاً : (ثقة) .^(٣٣)

- وقال الباجي : (قال عفان : كان حماد بن زيد يقدم أزهر على أصحاب ابن عون ، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقدم أزهر) .^(٣٤)

قلت : فلاحجة للعقيلي فيما ذكر لما ذكرناه ، ولأن هذا يدل على شدة ملازمته لابن عون ، وكثرة حديثه عنه ، ولهذا اعتبره هؤلاء الأئمة أوثق أصحاب ابن عون .

والقطان ، وابن المديني لم يستكرا الحديثين ، ولم يخطئنا أزهر فيهما أو يوهماه ، وإنما سئلا عن كيفية روايته لهذين الحديثين ، فأخبرا بما يعلمان ، والحديثان في الصحيح .

(٢٨) التفات (ص ٣٢٥ ، رقم ١٠٩٣)

(٢٩) المعرفة والتاريخ (٢ / ٢٤١)

(٣٠) التهذيب (١ / ٢٠٢)

(٣١) التقريب ص (٢٤٩ ، رقم : ٢٥٢٣)

(٣٢) الجرح والتعديل (١ / ٣١٥)

(٣٣) المصدر السابق .

(٣٤) التعديل والتجريح (١ / ٣٩٧)

ثالثاً : أما قول أحمد الذي نقله العقيلي^(٣٥) فنصه هو: (ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر السماء ، أزهر ربما حدث بالحديث فيقول : ما حدثت به).^(٣٦)

والذي يظهر أن موضع استشهاد العقيلي من كلام أحمد ليس في قوله: (ابن أبي عدي أحب إلي)، كما قال ذلك الذهبي وابن حجر ، وإنما في قول أحمد: (ربما حدث بالحديث فيقول : ما حدثت به) . وهذا لا يقدح فيه ، والجواب عنه هو:

(١) غاية ما تدل عليه عبارة أحمد هو أنه نسي أنه حدثهم بالحديث، فيحدثهم به مرة أخرى، لا أنه نسي أن الحديث من مرويات، ويظهر أن أزهر كان يحدثهم بالحديث ثم يحدثهم به مرة أخرى من الغد أو بعد أيام. فيقولون له: حدثتنا به! فينسى ذلك، ويقول: ما حدثتكم به، وهذا ظاهر العبارة، وهو غير قادح .

(٢) على فرض نسيانه أن الحديث من حديثه بعد أن حدث به، فإن هذا لا يقدح في حديثه، لأنه حينما كان ذاكرة له حدث به على الصواب ، وحينما نسيه لم يحدث به أصلاً، فلم يقع في الوهم أو الخطأ، أو قلب الأسانيد، ونحو ذلك مما يؤثر على حديث الثقة ، ومامن أحد إلا وينسى .

(٣) ندرة حدوث ذلك منه وقتله: فلعله قد وقع مرتين أو ثلاث أو نحو ذلك، كما تشعر به عبارة الإمام أحمد ، والناذر لاحكم له ، خاصة وأنه كثير الرواية ، فهو أروى الناس عن ابن عون، وأكثرهم حديثاً فليس في ذلك حجة للعقيلي .

*** **

^(٣٥)الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٣٣)

^(٣٦)العلل (١/ ٤٢١ - ٤٢٢، رقم ٩٢٢)

المبحث الثاني: مزاح الراوي :

يحصل أحيانا أن تصدر من أحد الرواة أفعالا على سبيل المزاح، قد لا يستسيغها الناقد، ويرى أنها تقدر في الراوي، فيتكلم فيه لذلك، ومن هؤلاء الرواة الذين تكلم فيهم بسبب ذلك: أحمد بن المقدم بن سليمان العجلي، أبو الأشعث البصري^(٣٧):

وثقه النقاد: فقال صالح جزرة: ثقة^(٣٨)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، محله الصدق)^(٣٩)، ووثقه النسائي^(٤٠)، وقال ابن خزيمة: (كان كيسا، صاحب حديث)^(٤١). وقال ابن عدي: (ثقة)^(٤٢) وقال ابن عبد البر: (ثقة)^(٤٣).

ولم يتكلم فيه أحد بجرح سوى أبي داود، فإنه قال: (أنا لا أحدث عن أبي الأشعث لأنه كان يعلم المجان المجون، كان مجان بالبصرة يصرون صرر الدراهم يطرحونه على الطريق، ويجلسونه ناحية، فإذا مر - يعني رجلا - بصرة فأراد أن يأخذها صاحوا: ضعها، ليخجل الرجل، فعلم أبو الأشعث المارة بالبصرة: هيئوا صرر زجاج كصررهم، فإذا مررتهم بصررهم فأردتم أخذها فصاحو بكم، فاطرحوا صرر الزجاج الذي معكم، وخذوا صرر الدراهم، ففعلوا، فأنا لأحدث عنه لهذا)^(٤٤).

^(٣٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٨٨/١ - ٤٨٩). روى عن: أمية بن خالد، وبشر بن المفضل، وخالد ابن الحارث، وغيرهم. روى عنه: البخاري، والترمذي، والنسائي، وغيرهم. أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب البيوع، حديث رقم (٢٠٥٧)، في كتاب المزارعة، حديث رقم (٢٣٣٨).

^(٣٨) تهذيب الكمال (٤٨٩/١).

^(٣٩) الإخراج والتعديل (٧٨/٢).

^(٤٠) التعديل والتحرير للباحثي (٣٤٢/١).

^(٤١) تهذيب الكمال (٤٨٩/١).

^(٤٢) التعديل والتحرير للباحثي: (٣٢٤/١).

^(٤٣) الإستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: تحقيق عبد الله مرحول السوالم ط/دار ابن تيمية - الرياض،

الطبعة الأولى، عام: ١٤٠٥ هـ.

^(٤٤) تهذيب الكمال (٤٨٩/١).

وقد ترجم له ابن عدي في الكامل^(٤٥) من أجل الدفاع عنه ، فردّ على أبي داود بأن مقالته ليس بقادح ، فقال : (هو من أحر الصدق ، حدث عنه أئمة الناس ، وسمعت أبا عروبة يثني عليه ويفتخر حين لقيه وكتب عنه إسناده ، فإنه كان عنده إسناده لحمام بن يزيد ونظرائه، ورأيت غيره يصدرون به ، وما قاله أبو داود لا يؤثر فيه ، لأنه من أهل الصدق^(٤٦) .

وكذا ردّ عليه الحافظ في هدى الساري، فقال: (أحمد بن المقدم بن سليمان العجلي، أبو الأشعث، مشهور بكنيته، وثقه أبو حاتم، وصالح جزرة، والنسائي، وقال أبو داود: لا أحدث عنه ، لأنه كان يعلم الجان المحون وتعقب ابن عدي كلام أبي داود هذا، فقال: لا يؤثر ذلك فيه، لأنه من أهل الصدق . قلت : ووجه عدم تأثيره فيه: أنه لم يعلم الجان، كما قال أبو داود، وإنما علم المارة الذين كان قصد الجان أن يخجلوهم . وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدّب بالمال، فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديبا للمجان، حتى لا يعودوا لتخجيل الناس، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم، والله أعلم . وقد احتج به البخاري^(٤٧) .

وقال ابن حجر في التقريب: (صدوق، صاحب حديث، طعن أبو داود في مروّته^(٤٨) .

وقال في هدي الساري: (طعن فيه أبو داود لمزاحه^(٤٩) .

وهذا التوجيه من الحافظ ابن حجر قد سبقه إليه الذهبي، فقد قال: (أحد الأثبات المستندين، إنما ترك أبو داود الرواية عنه لمزاح فيه^(٥٠) .

^(٤٥) الكامل (١٨٣/١ - ١٨٤)

^(٤٦) الكامل (١٨٤ / ١)

^(٤٧) هدي الساري ص (٣٨٧)

^(٤٨) التقريب (ص: ٨٥، رقم: ١١٠)

^(٤٩) هدي الساري ص (٤٦٠)

^(٥٠) الميزان (١٥٨/١)

وقال أيضاً: (ثقة ، لين لأجل مزاحه)^(٥١) . وفي المغني في الضعفاء قال : (ثقة ثبت) .^(٥٢)
وفي الكاشف وصفه بأنه : (ثقة) .^(٥٣) وفي السير قال : (الإمام المتقن الحافظ) .^(٥٤)
وقد ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد^(٥٥) وذكر حديثاً له عن شعبة وصفه بالغرابة ، فقال :
عن أبي الأشعث قال حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن الأسود بن قيس عن نبيح عن
جابر مرفوعاً : لا تمشوا بين يدي أو قال خلفي . وقال : هذا مكان أو مقام الملائكة) .
قال الخطيب : (وقال في هذا الحديث : جئت أسعى إلى نبي الله كأني شرارة . وهذا غريب
من حديث شعبة عن الأسود بن قيس ، لا أعلم رواه عنه غير صالح بن الحارث ، وتقرّد به
أبو الأشعث عنه) .

هكذا قال الخطيب ، وفيه نظر ، فقد توبع أبو الأشعث ، تابعه مسدد عند الحاكم^(٥٦) ، فانتفت
الغرابة من قبل أبي الأشعث ، وثبت أن خالد بن الحارث قد حدث به .
وشعبة تابعه سفيان عن الأسود به : رواه وكيع^(٥٧) ، وأبو أحمد^(٥٨) ، وقبيصة^(٥٩) ، وAbdulعزيز
ابن أبيان^(٦٠) : أربعتهم عن سفيان به . وتابع سفيان وشعبة : أبو عوانة فرواه عن الأسود .^(٦١)

^(٥١) ديوان الضعفاء (١ / ٣٦ ، رقم : ١٠٨)

^(٥٢) المغني في الضعفاء (١ / ٦٠)

^(٥٣) الكاشف (١ / ٢٨ رقم ٨٨)

^(٥٤) السير (١٢ / ٢١٩)

^(٥٥) تاريخ بغداد (٥ / ١٦٣)

^(٥٦) أخرجه الحاكم في كتاب الأدب (٤ / ٢٨١) ، فقال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا يحيى بن محمد بن يحيى
ثنا مسدد ثنا خالد بن الحارث به .

^(٥٧) أخرجه أحمد في المسند (٣ / ٣٠٢) ، وابن ماجه في السنن في المقدمة باب : من كره أن يوطأ عقباه (١ / ٩٠ رقم
٢٤٦) ، وابن حبان كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان في كتاب التاريخ باب : صفته صلى الله عليه وسلم
وأخباره : ذكر ما كان يستعمل عند مني النبي صلى الله عليه وسلم . (١٤ / ٢١٨ ، رقم : ٦٣١٢)

^(٥٨) أخرجه أحمد المسند (٣ / ٣٣٢)

^(٥٩) أخرجه الحاكم المستدرک (٤ / ٣٨١)

^(٦٠) أخرجه أبو نعيم في الخلية (٧ / ١١٧)

المبحث الثالث: امتحان الطالب لشيخه:

امتحان الطالب لشيخه ليتأكد من ضبطه أو ليعرف ما عنده من الأحاديث، أمر معتاد عند أهل الحديث ، وهو لا يستلزم القدرح فيمن قام بذلك، وقد كان النقاد يمتحنون الرواة، ويختبرونهم عن طريق تلقينهم أو عن طريق قلب مروياتهم .

والتلقين : هو أن يُعرض على الشيخ الحديث الذي ليس من مروياته ، ويقال له: إنه من أحاديثك، فيقبله، ويحدث به، فيسقط حديثه بهذا، أما إذا أنكره، وقال: ليس من حديثي، فيدل هذا على أنه ضابط . (٦٢)

قال المعلمي: (التلقين القادر في الملقن : هو أن يوقع الشيخ في الكذب ولايين ، فإن كان إنما فعل ذلك امتحانا للشيخ، وبين ذلك في المجلس لم يضره). (٦٣)

وأما قلب الأحاديث فهو: أن يبدل القالب شيئا بآخر، في السند أو المتن ، وقد يكون سهوا أو عمدا . (٦٤)

وقد كان النقاد يقلبون الأحاديث على الراوي امتحانا لحفظه وضبطه، كما فعل محدثي بغداد مع الإمام البخاري حينم قدم عليهم . (٦٥)

فامتحان أحد المحدثين لشيخه بتلقينه أو قلب الأحاديث عليه ، لا يُعتبر جرحا قادحا بالمتحن .

(٦١) أخرجه أحمد في المسند (٣٩٧/٣-٣٩٨)، والدرامي في سننه في المقدمة : باب : ما أكرم به النبي صلى الله عليه وسلم في بركة الطعام (١/٣٥ رقم ٤٥). وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/٣٦): (هذا إسناد صحيح- رجاله ثقات).

(٦٢) انظر منهج النقد في علوم الحديث ص (٨٦)

(٦٣) التنكيل (١ / ٢٢٨)

(٦٤) انظر منهج النقد في علوم الحديث ص (٤٣٥)

(٦٥) انظر القصة في تاريخ بغداد (٢ / ٢٠)، وانظر فتح المغيب (١ / ٢٧٢) حيث ذكر السخاوي أمثلة لقلب الأحاديث امتحانا للراوي .

وقد وجه هذا الجرح إلى أحد رجال البخاري، وهو: الحسن بن مدرك، أبو علي الطحان^(٦٦): حيث جرحه أبو داود، فقال: (كذاب كان يأخذ أحاديث فهد ابن عوف فيلقنها)^(٦٧) على يحيى ابن حماد^(٦٨).

فقال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدى الساري: (الحسن بن مدرك السدوسي: قال النسائي في أسماء شيوخه: لا بأس به . وقال ابن عدي: كان من حفاظ أهل البصرة ، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: كان كذابا، يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى ابن حماد . قلت : إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل، فهو لا يوجب كذبا ، لأن يحيى بن حماد، وفهد بن عوف جميعا من أصحاب أبي عوانه، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعة فحدثه به أولا ، فكيف يكون بذلك كذابا؟ وقد كتب عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، ولم يذكر فيه جرحا، وهما ما هما في النقد، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حماد، مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه).^(٦٩) وقال ابن حجر: (لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ)^(٧٠). وقد عدّل الحسن بن مدرك أكثر علماء الجرح والتعديل:

^(٦٦) ترجمته في تهذيب الكمال (٣٢٣/٦). روى عن: عبد العزيز بن عبد الله الأويسى، ومحبوب بن الحسن، ويحيى ابن حماد، وغيرهم. روى عنه: البخاري، والنسائي، وابن ماجة، وغيرهم. ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب الخيض، حديث رقم (٣٣٣) ، وخرج له متابعات كثيرة ناقصة أرقامها (٣٧٩، ٥١٧، ٥١٨، ٣١٠)، وفي كتاب الأشرطة، حديث رقم (٥٦٣٨)، وخرج له متابعة ناقصة برقم (٣١٠٩).

^(٦٧) هكذا في تهذيب الكمال ، وأمافي تهذيب التهذيب: (فيلقبها) (٢ / ٣٢٢) وفي هدى الساري ص: (٣٩٧): (فيقلبها) .

^(٦٨) تهذيب الكمال (٣٢٤ / ٦)

^(٦٩) هدى الساري ص (٣٩٧)

^(٧٠) التقريب (ص: ١٦٤ ، رقم ١٢٨٥)

فوثقه الصوفي^(٧١)، وقال النسائي : (لا بأس به)^(٧٢)، وقال في رواية : (صالح)^(٧٣)، وقال ابن عدي: (كان من حفاظ أهل البصرة)^(٧٤)، قال أبو زرعة (كتبنا عنه)^(٧٥)، وقال أبو حاتم : (شيخ)^(٧٦).

وما ذكره أبو داود لا يكفي لرمية بالكذب ، لأنه ليس فيه شيء من الكذب ، كما بين هذا الحافظ . وقال الحافظ أيضا: (تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عنت)^(٧٧).

ويظهر أن الحافظ لا يرى فعل الحسن بن مدرك من قبيل امتحان الطالب لشيخه، بل هو مجرد استفسار فقط، هل سمع هذه الأحاديث من شيخه أم لا؟

ولم يذكر الحافظ سبب استفسار الحسن بن مدرك من يحيى بن حماد عن أحاديث فهد ابن عوف، مع الأهمية البالغة لذلك في دفع الجرح عنه .

والسبب هو: أن فهد بن عوف تكلم فيه النقاد، بما يقدح في عدالته ، فقال ابن المديني عنه: (كذاب)^(٧٨)، وقال أبو زرعة : (اتهم بسرقة حديثين)^(٧٩) . وقال الفلاس : (متروك الحديث)^(٨٠)، وقال أبو حاتم: (تعرف وتنكر)^(٨١).

(٧١) انظر تهذيب الكمال (٦ / ٣٢٤)، والصوفي هو: أحمد بن الحسن بن عبد الجبار البغدادي ، أبو عبد الله الصوفي : قال عنه الذهبي : (وثقة الخطيب وغيره ، وكان صاحب حديث وإتقان)، (ت : ٣٠٦ هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٤ / ١٥٢)

(٧٢) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٢٢)

(٧٣) التعليل والتجريح (٢ / ٤٧٨)

(٧٤) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٢٢)

(٧٥) الجرح والتعليل (٣ / ١٣٩)

(٧٦) الجرح والتعليل (٣ / ١٣٩)

(٧٧) هدي الساري ص (٤٦١)

(٧٨) الميزان (٣ / ٣٦٦)

(٧٩) المصدر السابق

(٨٠) الجرح والتعليل (٣ / ٥٧٠)

(٨١) المصدر السابق

ولأنَّ كلام النقاد في فهد بن عوف شديد، خشى الحسن بن المدرك أن يكون أخذ عنه أحاديث باطلة وواهية، وأنه أراد امتحانه ليرى مدى صدقه، فكان يسأل يحيى بن حماد: إن كان سمع هذه الأحاديث أم لا؟ فيقول له: حدثكم فلان عن فلان بكذا وكذا .
فنههم أبو داود أنه يلقي عليه أحاديث فهد بن عوف ليلقنه إياها وليس الأمر كذلك، ولو كان كذلك ما ضره شيئاً .

المبحث الرابع: عدم رواية مالك أو شعبة عن أدركاه من الرواة :

قدح بعض النقاد في بعض رجال البخاري لعدم رواية مالك أو شعبة عنهم، ومن هؤلاء الرجال: الجعد بن عبد الرحمن بن أوس المديني^(٨٢)؛ وثقه جمهور النقاد: كابن معين^(٨٣)، والنسائي^(٨٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨٥)، وقال عنه الذهبي: (ثقة)^(٨٦) وكذا قال ابن حجر^(٨٧).
تكلم فيه الساجي، فذكره في الضعفاء، وقال: (روى عنه الأصاغر، ولم يرو عنه مالك، أحسبه لصغره)^(٨٨). وقال الأزدي: (فيه نظر)^(٨٩).
فذكره الحافظ في رجال البخاري المتكلم فيهم من أجل قوليهما، فقال: (وثقه ابن معين، وغيره، واحتج به الخمسة، وشذ الأزدي، فقال: فيه نظر. وتبع في ذلك الساجي، لأنه

^(٨٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥٦١/٤). روى عن: السائب بن يزيد، ويزيد بن خصيفة، وعائشة بنت سعد ابن أبي وقاص، وغيرهم. روى عنه: القاسم بن مالك، وإبراهيم بن سويد، وحاتم ابن إسماعيل، وغيرهم. أخرجه له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الوضوء، حديث رقم (١٩٠)، وفي كتاب الحدود، حديث رقم (٦٧٧٩).

^(٨٣) الجرح والتعديل (٥٢٩/٢)

^(٨٤) تهذيب الكمال (٥٦٢/٤)

^(٨٥) الثقات (١١٦/٤)

^(٨٦) الكاشف (١٢٨/١)

^(٨٧) التقريب (ص: ١٣٩، رقم: ٩٢٥)

^(٨٨) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦٢ ب)، تهذيب التهذيب (٨٠/٢)

^(٨٩) تهذيب التهذيب (٨١/٢)

ذكره في الضعفاء ، وقال : لم يرو عنه مالك . وهذا تضعيف مردود).^(٩٠)

ويلاحظ أن نقل الحافظ لقول لساجي لم يكن دقيقا ، لأن الساجي بين أن سبب عدم رواية مالك عنه بسبب صغر سنه ، لا لوجود قاذح فيه .

وأول من ذكر أن مالكا لم يرو عنه هو ابن المديني، فإنه قال: (لم يرو عنه مالك شيئا)^(٩١).

فهل عدم رواية مالك عن أدركه من الرواة المدنيين يُعْتَر قذحا فيهم ؟

يرى الإمام علي بن المديني أن الرواة المدنيين الذين أدركهم الإمام مالك بن أنس ، وأمكنه الأخذ عنهم فلم يفعل ، أن حديثهم فيه شيء .

فقد قال: (كل مدني لم يحدث عنه مالك في حديثه شيء ، ولا أعلم مالكا ترك إنسانا إلا إنسانا في حديثه شيء).^(٩٢)

ويظهر أن ابن المديني يستند على ما رواه عن بشر بن عمر، أنه أخبره فقال: (سألت مالكا عن رجل ، فقال : هل رأيته في كتيبي ؟ فقلت : لا ، قال : لو كان ثقة لرأيته في كتيبي).^(٩٣)

ويستند أيضا على ماسمعه من حبيب الوراق، إذ قال : (قال لي مالك : يا حبيب ، أدركت هذا المسجد، وفيه سبعون شيخا ممن أدرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عن التابعين ، فلم أحمل الحديث إلا عن أهلهم).^(٩٤)

وقد ردَّ بعض العلماء ما يدل عليه ظاهر رواية بشر بن عمر عن مالك، فقال ابن القطان: (وهذا لمن اعتمده غير معتمد من وجوه:

منها: أن شموله لمن لعنه قد غاب عن خاطره حين إطلاقه إياه غير معلوم .

ومنها: أن القول المذكور لا يدل من تأويله ، فإن ظاهره يعطي أن كل الثقات في كتبه، وهذا

^(٩٠) هدي الساري ص (٣٩٥)

^(٩١) التعديل والتحريج (١ / ٤٦٥)، تهذيب التهذيب (٢ / ٨٠)

^(٩٢) الكامل (١ / ١٠٣)

^(٩٣) الكامل (١ / ١٠٣)، سير أعلام النبلاء (١ / ٧١-٧٢)

^(٩٤) الكامل (١ / ١٠٣)، وانظر أيضا ص (١٠٤-١٠٥)

لا يصح ، ولا بد من تخصيصه ، فكم من ثقة من أهل المدينة لم يدخل له كتاباً^(٩٥) .
وقال الذهبي معلقاً على رواية بشر بن عمر السابقة: (فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا ممن هو عنده ثقة ، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه - وهو عنده ثقة - أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ، ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال)^(٩٦) .
وقد تعقب ابن رجب قول علي بن المديني بتليين من لم يرو عنه مالك ، فقال: (وهذا على إطلاقه فيه نظر ، فإن مالكا لم يحدث عن سعد بن إبراهيم ، وهو ثقة جليل ، متفق عليه)^(٩٧) .

وهو كما قال ابن رجب ، لأن هناك رواية لم يأخذ عنهم مالك بسبب جفوة بينهم وبينه ، لا بسبب أمر قاذح في مروياتهم ، كما وقع بين مالك وسعد بن إبراهيم ، قال الفضل ابن زياد: (سمعت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - وقيل له : لم لم يرو مالك عن سعد ابن إبراهيم؟ فقال: كان له مع سعد قصة . ثم قال: لا يبالي سعد إن لم يرو عنه مالك)^(٩٨) .
وقال ابن معين: (إنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك ، فكان مالك لا يروي عنه ، وهو ثبت لاشك فيه)^(٩٩) . وكذا قال علي بن المديني أيضاً ، ووصفه بأنه: (ثقة ثبت)^(١٠٠) .

ولكن يظهر أن ابن المديني لم يطلق الحكم بتليين من لم يرو عنه مالك ممن أدركه من الرواة المدنين استناداً فقط على ما علمه من قولي مالك السابقين ، بل درس بنفسه مرويات أولئك

(٩٥) بيان الوهم والابهام (٢ / ١٠٤ / ب)

(٩٦) السير (٧٢ / ٨)

(٩٧) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٧٩) ، انظر ترجمة سعد بن إبراهيم الزهري في تهذيب الكمال (١٠ / ٢٤٠)

(٩٨) المعركة والتاريخ (١ / ٤١١) و (٣ / ٣١)

(٩٩) تهذيب التهذيب (٣ / ٤٦٥)

(١٠٠) سؤالات ابن أبي شيبه ص (٩٣ ، رقم ٩١)

الرواة الذين أعرض عنهم مالك، وأصدر ذلك الحكم بناءً على نتيجة دراسته تلك، ولذا قال: (لأنهم مالكا ترك إنسانا إلا إنسانا في حديثه شيء) .

فظاهر قوله هذا: أنه وجد في مرويات أولئك الرواة شيئا، يوجب تليينهم أو ضعفهم . فعلى هذا متى ما وجدنا راويا مدنيا أدركه مالك ، ولم يأخذ عنه الحديث ، فإن في حديثه شيء من الضعف عند ابن المديني، وخاصة إذا نص ابن المديني نفسه على أن الراوي لم يرو عنه مالك، دون أن يعلل عدم الرواية عنه بأمر لعل له علاقة له بمروياته، كوقوع جفوة بينهما ، كما وقع بينه وبين سعد بن إبراهيم .

وقد نص ابن المديني على أن الجعد بن عبد الرحمن المدني - المخرج له عند البخاري - لم يرو عنه مالك شيئا^(١٠١)، فعلى هذا فإن في حديثه شيء عنده ، وخاصة أنه اكتفى بذلك، ولم يصفه بما يشعر بثقله عنده .

لأن جمهور النقاد وثقوه، دون أن يُشيروا إلى وجود شيء في مروياته، وما من شك أن تعديل الجمهور مقدم على الجرح غير المفسر بقادح معتد به . وقد أشار الساجي إلا أن عدم رواية مالك عنه ، قد تكون بسبب صغر سنه، فقال: (لم يرو عنه مالك ، أحسبه لصغره)^(١٠٢).

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن عدم رواية بعض النقاد عن بعض الرواة، قد تكون لأسباب غير قادحة في مروياتهم، فقال: (وأما قول من قال : تركه شعبة ، فمعناه أنه لم يرو عنه . كما قال أحمد بن حنبل: لم يسمع شعبة من عمر بن أبي سلمة شيئا . وشعبة، ويحيى ابن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومالك ، ونحوهم ، قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم، لا توجب رد أخبارهم ، فهم إذا رَووا عن شخص كانت رواياتهم تعديلا له . وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح ، هذا معروف في غير واحد قد

(١٠١) انظر التعديل والتحريح (١ / ٤٦٥)

(١٠٢) إكمال تهذيب الكمال (١ / ١٦٢ ب)

خرج له في الصحيح (١٠٣)٠

والذي يظهر أن من ثبت توثيقه من قبل النقاد، لا يقدح فيه مجرد عدم رواية من التزم أن يروي عن الثقات فقط إلا إذا أبان عن سبب ذلك بقادح مؤثر.

عدم رواية شعبة عن الزبير بن خريت :

كما تكلم في أحد رجال البخاري لعدم رواية شعبة عنه، ذلك الرجل هو: الزبير بن الخريت البصري (١٠٤) الذي وثقه جمهور النقاد: فقال أحمد (١٠٥)، وابن معين (١٠٦)، وأبو حاتم (١٠٧)، والنسائي (١٠٨): (ثقة)٠ وذكره ابن حبان في الثقات (١٠٩)، ووثقه الحافظ في التقريب (١١٠).

وذكره الحافظ في هدى الساري ضمن الرواة المتكلم فيهم من رجال البخاري لأن بعض النقاد تكلم فيه لعدم رواية شعبة عنه، فقال الحافظ ابن حجر: (وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وغيرهم. وحكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال: تركه شعبة. قلت: والذي رأيته عن علي أنه قال: لم يرو عنه شعبة. وبين اللفظين فرقان (١١١)، وقد روى له الجماعة سوى النسائي) (١١٢) وقال الحافظ ابن حجر في هدى

(١٠٣) مجموع الفتاوى (٢٤ / ٣٤٩)

(١٠٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٩ / ٣٠١). روى عن: عبدالله بن شقيق، وعكرمة، والسائب ابن الزبير، وغيرهم. روى عنه: جرير بن حازم، وهارون بن موسى الأعور، ومحمد بن زيد، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث، منها: في كتاب المظالم والغصب، حديث رقم (٢٤٧٣)، في كتاب تفسير القرآن، حديث رقم (٤٨٩٣)

(١٠٥) الجرح والتعديل (٣ / ٥٨١)

(١٠٦) المصدر السابق

(١٠٧) تهذيب الكمال (٩ / ٣٠٢)

(١٠٨) المصدر السابق

(١٠٩) الثقات (٦ / ٣٣٢)

(١١٠) التقريب (ص: ٢١٤)

(١١١) هكذا في هدى الساري ص (٤٠٢). والصواب (وبين اللفظين فرق)

(١١٢) هدى الساري ص (٤٠٢)

النساري: (تكلم فيه لأن شعبة لم يرو عنه).^(١١٣)

ونص عبارة الباجي في كتابه: التعديل والتجريح: (قال على المديني: تركه شعبة ، ولم يرو عنه، وهو صالح).^(١١٤)

وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب عبارة ابن المديني فقال: (قال ابن المديني: لم يرو عنه شعبة، وتركه، وهو صالح).^(١١٥)

فكيف يقول الحافظ هنا: (الذى رأيته عن علي أنه قال: لم يرو عنه شعبة)؟ فالصواب أن ابن المديني قال اللفظين معا .

وابن المديني لم يحتج بعدم رواية شعبة عنه على أنه ضعيف ، بل إنه ليعتب على شعبة لعدم روايته عنه ، لأنه صالح للرواية، هذا ظاهر كلام ابن المديني .

ومع أن هذا الراوي قد وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، مع هذا كله لم يذكر الباجي في ترجمته سوى قول ابن المديني هذا، وبعض هذه التوثيقات قد ذكرها ابن أبي حاتم في ترجمته من كتابه: الجرح والتعديل^(١١٦)، والباجي كثير النقل منه ، ومع هذا لم ينقل أقوال الموثقين وكأنه لم يوثقه أحد!

وأما قول الحافظ بوجود فرق بين اللفظين - أي بين قوله : تركه شعبة ، ولم يرو عنه شعبة - ففيه نظر! لأنه لا فرق بين اللفظي، ن فيقصدون بـ(تركه) أي لم يرو عنه عمدا، لأنه مجروح عنده، قال ابن تيمية: (وأما قول من قال: تركه شعبة، فمعناه: أنه لم يرو عنه).^(١١٧)

فيري شيخ الإسلام أنهما بمعنى واحد، وصنيع الأئمة يدل على ذلك، حيث يُعبرون عن عدم رواية الناقد عن أحد الرواة بقولهم: تركه فلان .

^(١١٣) هدي الساري ص(٤٦٢)

^(١١٤) التعديل والتجريح (٥٨٩/٢)

^(١١٥) تهذيب التهذيب (٣١٤/٣)

^(١١٦) الجرح والتعديل (٥٨١/٣)

^(١١٧) مجموع الفتاوي (٣٤٩/٢٤)

ومن ذلك أن الترمذي نقل عن علي بن المديني أنه قال: (لم يرو يحيى بن سعيد القطان عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة). ثم علق الترمذي، فقال: (وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم، وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة تركه، وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى: عبدا لله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة) (١١٨).

ف نجد أن الترمذي عبر عن عدم رواية يحيى بن سعيد القطان عن هؤلاء بأنه: تركهم. وما يدل على ذلك أيضا: ما رواه أمية بن خالد، قال: قلت لشعبة: مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سفيان؟ قال: تركت حديثه. قلت: تحدث عن محمد بن عبد الله وتدع عبد الملك بن أبي سليمان، وكان حسن الحديث؟ قال: من حسنها فررت) (١١٩).

وهنا أشير إلى بعض الأمور الهامة، وهي:
أولاً- معنى قولهم: (لم يرو عنه فلان) أي لم يحدث عنه، وليس: لم يكتب عنه، إذ كيف يعرف أنه ضعيف، وهو لم يسمع منه؟
وقد نبه على هذا ابن رجب، فقال: (فرق بين كتابة حديث الضعيف، وبين روايته، فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفة ما عرفتها ولم يرووها، كما قال يحيى: سجرنا بها التنوير) (١٢٠).

ثانياً- بعض الأئمة قد يطلق الترك ولا يريد به الترك الاصطلاحي، أو أن من تركه لم يرو عنه بسبب جرحه له، ومن ذلك:

ما جاء في ميزان الاعتدال في ترجمة عطاء بن أبي رباح قال علي بن المديني: (كان عطاء

(١١٨) شرح العلل لابن رجب (١/ ١٩٦)

(١١٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٧)

(١٢٠) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٤)

بآخرة تركه ابن جريج وقيس بن سعد) . فقال الذهبي معلقا: (قلت: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عني أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعتاء ثبت رضى) .^(١٢١)
وفي سير أعلام النبلاء علق عليها الذهبي أيضا، فقال: (قلت: لم يعن علي بقوله: تركه هذان . الترك العرفي ، ولكنه كبير وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا عنه، وتفقهها، وأكثرها عنه، فبطلا، فهذا مراده بقوله: تركاه)^(١٢٢) .

ثالثاً- هناك فرق بين قولهم: (تركوه)، وبين قولهم: (تركه فلان)، إذ اللفظ الأول بمعنى الترك الاصطلاحي، بأن: لا يكتب حديثه ، ولا يستشهد به، وأما اللفظ الثاني فإنه بمعنى: (لم يرو عنه) . وقد لا يكون لجرح قاذح^(١٢٣) .

وهذا من حيث الغالب، فقد لا يُقصد بـ (تركوه) الترك الاصطلاحي، ومن ذلك أنه جاء في ترجمة خليفة بن خياط من سير أعلام النبلاء: (قال الساجي: كان صدوقا ، تركوه لموضع الوقف) . فقال الذهبي معلقا: (معنى قوله: تركوه، أي أعرضوا عن الأخذ عنه، لا أن حديثه في حيز المتروك المطروح) .^(١٢٤)

رابعاً- بعض الأئمة من علماء الجرح والتعديل إذا لم يرضوا عن الراوي لم يحدثوا عنه ولم يرو عنه، لأنهم التزموا ألا يحدثوا إلا عن يرضون، ومن هؤلاء: شعبة، والقطان، وابن مهدي، فإذا ترك أحدهم الرواية عن أحد الرواة ولم يحدث عنه عمدا، فهذا يعني أنه مجروح عنده، ولهذا السبب قد يقول بعض النقاد عن أحد الرواة: لم يرو عنه أحد الأئمة، مثل: مالك، أو القطان، أو عبد الرحمن بن مهدي .

فيعود ذلك إلى أن هؤلاء الأئمة التزموا أن لا يروا إلا عن يُحتج به عندهم من الثقات . قال الذهبي في ترجمة شهر بن حوشب من سير أعلام النبلاء: (قال الفلاس: كان يحیی ابن

^(١٢١) ميزان الاعتدال (٧٠/٣)

^(١٢٢) سير أعلام النبلاء (٨٧/٥)

^(١٢٣) تَبَّه على هذا الشيخ أبو غدة في تعليقه على الرفع والتكميل ص (١٤١)

^(١٢٤) سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١)

سعيد لا يحدث عن شهر بن حوشب، وكان عبد الرحمن يحدث عنه) .
فعلق الذهبي على ذلك، فقال: (قلت: يعني الاحتجاج وعدمه). (١٢٥)

ومن ذلك أن ابن المديني سأل القطان عن سبب عدم رواية شعبة عن القاسم بن عوف الشيباني، قال: (قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يخيد، قلت ليحيى: ضعفه في الحديث؟ قال: لو لم يضعفه لروى عنه). (١٢٦)

ورواية شعبة عن أحد الرواة يعتبر توثيقاً منه له، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه: (إن بشر بن عمر زعم: أنه سأل مالكا عن أبي الحويرث، فقال: ليس بثقة. فأنكره، ثم قال: لا، قد حدث عنه شعبة). (١٢٧) وقال أبو حاتم: (إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلا نفراً بأعيانهم). (١٢٨) قال الذهبي: (شيوخ شعبة جياذ). (١٢٩).

لكن هل تعتبر عدم رواية شعبة، أو القطان، أو غيرهما ممن التزم أن لا يحدث إلا عن ثقة جرحاً قادحاً في الراوي؟

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن رواية هؤلاء عن أحد الرواة تعتبر تعديلاً له، أما عدم روايتهم عنه فلا يلزم منها القدح في مروياته، إذ قد يتركون الرواية عنه لأسباب لاعلاقة لها بصحة أو ضعف مرويات الراوي. (١٣٠)

وأكد على هذا العلامة العلمي، فقال: (ترك بعض الأئمة أو الرواة الرواية عن بعض المشايخ ليس منحصرًا في اعتقادهم ضعفهم، بل قد يكون لغير ذلك، كما امتنع ابن وهب من الرواية عن الفضل بن فضالة القتباني، لأنه قضى عليه بقضية، وامتنع مسلم من الرواية عن محمد بن

(١٢٥) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٧٥)

(١٢٦) مقدمة الجرح والتعديل ص (١٠٥)

(١٢٧) الميزان (٢/ ٥٩١)

(١٢٨) مقدمة الجرح والتعديل ص (١٢٨)

(١٢٩) الميزان (٢/ ٥٣٢)

(١٣٠) ذكرت قوله في ص (٥١١)

يحيى الذهلي لما جرى له معه في شأن اختلافه مع البخاري (١٣١).

وما قاله صواب ، فقد يترك الراوية عنه بسبب جفوة ، أو لوجود من هم أشهر منه في ذلك العصر ، أو أن أحاديثه قليلة، أو مشهورة من طريق غيره، أو لأنه رأى منه شيئاً مباحاً لا يستسيغه. أو لأنه لم يدركه، إلى غير ذلك من الأمور، ومن الأمثلة على ذلك :

قول الذهبي في ترجمة علي بن صالح بن حي : (وأما قول محمد بن المثني الزمن : مارأيت عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه بشيء . فهذا لا يدل على ضعفه ، بل لم يدرك عبدالرحمن عنياً فيما أظن) . (١٣٢)

وقال في الميزان في ترجمة علي بن صالح بن حي : (وثقه ابن معين والنسائي ، وقال محمد ابن المثني : ما سمعت عبدالرحمن بن مهدي يحدث عن علي بشيء) . فقال الذهبي : (لا يدل هذا على قرح ولا بد) . (١٣٣)

وقد لا يروى عنه لأمر غير قادح في ضبطه، كما في الميزان في ترجمة محمد بن الزبير التميمي، قال أبو داود : (قلت لشعبة: مالك لا تحدث عن محمد بن الزبير الحنظلي؟ قال: مر به رجل فافتى عليه . فقلت : هذا من مثلك كثير؟ قال: إنه غاطني) . (١٣٤)

وقد يكون ذلك لنظر الراوي في الرأي، كما في ترجمة معلى بن منصور الرازي الفقيه قال أبو داود : (كان أحمد لا يروى عن معلى لأنه كان ينظر في الرأي) . (١٣٥)

قال الذهبي : (قد وثقه ابن معين وغيره) . (١٣٦)

وقد عقد الخطيب في كتابه الكفاية باباً سماه : (باب : ذكر بعض اخبار من استفسر في

(١٣١) التنكيل ص (٩٢٥)

(١٣٢) سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٧٢)

(١٣٣) الميزان (٣ / ١٣٢)

(١٣٤) الميزان (٣ / ٥٤٧)

(١٣٥) الميزان (٤ / ١٥٠)

(١٣٦) الميزان (٤ / ١٥٠)

الجرح فذكر مالا يسقط العدالة) .^(١٣٧) وذكر أمثلة كثيرة على ترك بعض الأئمة الرواية عن بعض الرواة لأمر لاتعتبر قاذحة عند جمهور النقاد .

وحتى يتأكد أن عدم رواية شعبة - خاصة - عن أحد الرواة لاتستلزم القدح فيه، أسوق بعض الأمثلة عن الرواة الذي ترك شعبة الرواية عنهم لأسباب غير قاذحة ، فمن ذلك:

١- عن أبي عبيدة الحداد قال: (حدثنا شعبة يوماً عن رجل بنحو من عشرين حديثاً ، ثم قال اخبرنا، قلنا له لم؟ قال: ذكرت شيئاً رأيته منه ، فقلنا: أخبرنا به أي شيء هو؟ قال: رأيته على فرس يجري ملء فروجه) .

٢- وقال محمد بن جعفر -يعني المدائني- : قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان ؟ قال: رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه .

٣- وعن وكيع قال: قال شعبة: لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق، فرأيته يلعب بالشطرنج، فتركته فلم أكتب عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه .

٤- وقال وهب بن جرير: قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت . قلت: فهلا سألت ؟ عسى أن لا يعلم هو؟

٥- وقال شعبة: قلت للحكم بن عتيبة: لم لم ترو عن زاذان ؟ قال: كان كثير الكلام .

٦- وقال هارون بن سعيد الأيلي: سألت أيوب بن سويد عن الذي كان شعبة يطعن به على الحسن بن عمار ، فقال لي: كان يقول إن الحكم بن عتيبة لم يحدث عن يحيى بن الجزار إلا ثلاثة أحاديث ، والحسن يحدث عن الحكم عن يحيى أحاديث كثيرة . قال: فقلت ذلك للحسن بن عمار ، فقال: إن الحكم أعطاني حديثه عن يحيى في كتاب لأحفظه فحفظته .

٧- وعن هشيم قال: قلت لشعبة: مالك ولأبي الربيع ماتريد منه ؟ قال: يحدث عن أبي بشر بأحاديث ليست من حديثه ، قلت: أي شيء هو ؟ قال: يحدث عن أبي بشر عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر: أنه مرّ بقوم قد نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال: يا عباد الله لاتخذوا

الروح غرضاً، قال: قلت فأشهد على أبي بشر أنه قد حدثني، فقال: إنه قد أكثر ، إنه قد أكثر .

٨- وقال حماد بن زيد: لقيني شعبة ومعه طين ، قلت: أين تريد ؟ قال: صاحب المنكث، قال قلت تصنع ماذا ؟ قال: أستعدي على هذا الذي يكذب على أيوب أبو جري، قلت: في أي شيء ؟ قال: كذا وكذا ، قلت: حدثني أيوب، فرمى بالطينة .

٩- وعن شبابة قال: قلت أو قيل لشعبة: ما شأن حسام بن مصك ؟ قال: رأيته يبول مستقبل القبلة .

١٠- وقال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: ترك شعبة أباً غالب أنه رآه يحدث في الشمس، وضعه شعبة على أنه تغير عقله . (١٣٨)

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن عدم رواية أحد هؤلاء النقاد -الذين التزموا أن لا يرووا إلا عن ثقة- عن راو قد أدركوه لا يعتبر جرحاً قادحاً، بل هي من قبيل الجرح غير المفسر، فإذا ثبت أن أحد هؤلاء النقاد تعمد ترك الرواية عن الراوي، وعارض فعله هذا توثيق الجمهور للراوي، فيقدم قولهم دون تردد، كما هو الحال في عدم رواية شعبة عن الزبير بن الخريت، وكما هو الحال في عدم رواية مالك عن الجعد بن عبدالرحمن .

*** **

المبحث الخامس: انفراد الراوي بالحديث، وعدم وجود متابع له :

يُقصد بانفراد الراوي بالحديث: أن يروي الراوي حديثاً لا يشاركه غيره في روايته، سواء انفرد مطلقاً، بأن لم يروه أحد غيره ، أو انفرد به بالنسبة إلى شيخه أو إلى جهة خاصة . (١٣٩)

وقد يُعبر النقاد عن تفرد الراوي بالحديث بقولهم: لا يتابع عليه، أو لا يعرف إلا من هذا الوجه، ونحو هذه العبارات المشعرة بتفرد الراوي .

وقد نبّه بعض العلماء إلى أن تفرد الراوي بالحديث، لا يعتبر قادحاً فيه إلا إذا كثر منه ذلك، قال الذهبي في ترجمة علي بن المديني من ميزان الاعتدال-رداً على العقيلي لذكره ابن المديني في كتابه الضعفاء -: (وأنا أشتبه أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ماغلط ولا انفرد بمالا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدلاً على اعتناؤه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك ، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون ؛ كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم ، والغرض هذا ، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث . وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث) (١٤٠).

وقال التهانوي: (ربما يطعن العقيلي أحداً ويحججه بقوله: فلان لا يتابع على حديثه . فهذا ليس من الجرح في شيء، وقد رود عليه العلماء في كثير من المواضع يحججه الثقات بذلك). (١٤١)

وقد سئل شعبة: (من الذي يترك حديثه ؟ فقال: الذي إذا روى عن المعروفين مالا يعرفه

(١٣٩) انظر منهج النقد في علوم الحديث ص (٣٩٩ - ٤٠٠)

(١٤٠) الميزان (١٤٠/٣ - ١٤١)

(١٤١) قواعد في علوم الحديث ص (٢٧٧)

المُعرفون فأكثر طرح حديثه (١٤٢).

قال ابن المديني: (لأنكر لرجل سمع من رجل ألفا، أو ألفين أن يجيء بحديث غريب). (١٤٣) قاله في حق شبابة حينما انفرد عن شعبة بحديث.

كما أن الذهبي رد من جرح بعض الرواة لانفراده بحديث، فقال في ترجمة عبد الوهاب ابن عبد المجيد بن الصلت الثقفي: (ثقة مشهور، لا ينكر له إذا انفرد بحديث، بل بعشرة). (١٤٤)

وقال في ترجمة عثمان بن أبي شيبة: (قال الأزدي: رأيت أصحابنا يذكر أن عثمان روى أحاديث لا يتابع عليها. قلت: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا يُنكر له أن ينفرد بأحاديث نسعة ماروى). (١٤٥)

ومما سبق من كلام الأئمة يظهر أنهم يرون أن انفرد من عرف بالثقة لا يقدح في قبول مروياته مطلقا، إلا إذا توافرت الأمور التالية:

١- ثبوت كون هذه الأحاديث من الغرائب.

٢- كثرة هذه الغرائب.

٣- أن تكون منكورة سنداً أو متناً.

٤- أن لا تُحتمل منه هذه الغرائب، لعدم أمانته، وقلة رحلته في الطلب، أو عدم شهرته، أو انفرد عن إمام له تلاميذ كثيرون، قد عرفوا حديثه كله، مثل: الزهري، أو هشام ابن عروة (١٤٦).

وقد جرح بعض النقاد رواة أخرج لهم البخاري لأنهم رَوَوْا أحاديث لم يتابعوا عليها، فدافع

(١٤٢) الكفاية ص (١٤٢)

(١٤٣) الكامل (٤ / ١٣٦٥)

(١٤٤) للميزان (٢ / ٦٨٠ - ٦٨١)

(١٤٥) للميزان (٣ / ٣٧)

(١٤٦) انظر قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١ / ١٩) فيمن ينفرد عن الزهري أو هشام بن عروة حيث نص على عدم قبول حديث من ينفرد عنهما بأحاديث مع عدم كونه من الحفاظ الموثقين.

عنهم الحفاظ بأن هذا لا يقدح فيهم ، ومن هؤلاء الرواة:

١- عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي، أبو أمية المكي ^(١٤٧) :

لم يُشر أحد إلى لين فيه سوى أن ابن عدي أورده في الكامل في الضعفاء، وذكر له حديثين، وقال: (حديث رعي الغنم ^(١٤٨)) يعرف بعمر بن يحيى بن سعيد هذا ، ولأعلم يرويه غيره، وليس له من الحديث إلا القليل). ^(١٤٩)

وقد ترجم له الحفاظ ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم من أجل قول ابن عدي هذا ، فقال: (قال ابن معين : لا بأس به ، ووثقه الدارقطني، وذكره ابن عدي في الكامل، إلا أنه لم يقل فيه شيئا يقتضي ضعفه، بل أورد له حديثا ذكر أنه تفرد به ، وهذا لا يوجب فيه قدحا بعد أن ثبت توثيقه) ^(١٥٠).

وقال الحفاظ في التهذيب : (ذكره ابن عدي في الكامل ، وأورد له حديثين، أحدهما في صحيح البخاري ، ولم ينقل عن أحد فيه جرحا ، وقال: ليس له في الحديث إلا القليل). ^(١٥١)

وذكره الذهبي في الميزان، فقال: (صدوق، أورد له ابن عدي حديثين ، وما نطق فيه بحرف، ولولا أنه ذكره لما ذكرته ، لأنه احتج به البخاري). ^(١٥٢)

ويكفي في الرد على ابن عدي أن البخاري أخرج له هذا الحديث الذي انفرد به ، فقد احتج

^(١٤٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٩٤/٢٢) . روى عن: جده سعيد بن عمرو ، وعن أبيه . روى عنه: روح ابن عبادة ، وسفيان بن عيينة ، وأحمد بن محمد الأزرقى . أخرجه له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الوضوء حديث رقم (١٥٥) ، في كتاب الإجارة حديث رقم (٢٢٦٢) .

^(١٤٨) حديث رعي الغنم هو قوله صلى الله عليه وسلم: (ما بعث الله عز وجل نبيا إلا رعي الغنم) . أخرجه البخاري في كتاب الإجارة برقم (٢٢٦٢)، وأخرجه ابن ماجة في كتاب التجارات، حديث رقم (٢١٤٩)

^(١٤٩) الكامل (١٧٧٤/٥)

^(١٥٠) هدي الساري ص (٤٣٢)

^(١٥١) تهذيب التهذيب (١٨/٨)

^(١٥٢) الميزان (٢٩٣/٣)

به، ولم ينتقد أحد على البخاري إخراج حديثه هذا، فالإجماع منعقد على تصحيح حديثه، وقد وثق عمرو بن يحيى: ابن معين، فقال: (ليس به بأس).^(١٥٣) وكذا وثقه الدارقطني^(١٥٤)، وذكره ابن حبان في الثقات.^(١٥٥) وقال الحافظ في التقریب: (ثقة).^(١٥٦)

٢- ثابت بن عجلان الأنصاري السلمي، أبو عبد الله الشامي^(١٥٧) :
لَّيْنَهُ بعض النقاد: فقد ترجم له العقيلي في الضعفاء الكبير، ونقل عن عبد الله بن أحمد أنه قال: (سألت أبي: هو ثقة؟ فسكت، كأنه مرض في أمره). وذكر له العقيلي حديثاً ثم قال: (لا يتابع عليه).^(١٥٨)

وكذا ترجم له ابن عدي في الكامل، واستنكر له ثلاث أحاديث، ثم قال: (له غير هذه الأحاديث، وليس بالمكثّر).^(١٥٩)

وقد ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم بسبب أقوال هؤلاء المجرحين، فقال مدافعاً عنه: (وثقه ابن معين، ودحيم، وقال أبو حاتم، والنسائي: لا بأس به). وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي، فقلت: أهو ثقة؟ فسكت، وكأنه مرض أمره. واستغرب ابن عدي من حديثه ثلاثة أحاديث، وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان

^(١٥٣) تاريخ الدوري (٢/ ٤٥٦)

^(١٥٤) تهذيب التهذيب (٨/ ١١٨)

^(١٥٥) الثقات (٧/ ٢١٧)

^(١٥٦) التقریب (ص: ٤٢٨، رقم ٥١٣٨)

^(١٥٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤/ ٣٦٣). روى عن: أنس بن مالك، وثابت البناني، والحسن البصري، وغيرهم. روى عنه: محمد بن حمير، وبقية بن الوليد، وإسماعيل بن عياش، وغيرهم.

لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد، وهو في كتاب الذبائح برقم (٥٥٣٢): باب جلود الميتة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وقد توبع شيخه سعيد بن جبير تابعه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة برقم (٢٢٢١) في البيوع، وبرقم (١٤٩٢) في الزكاة، وفي الذبائح (٥٥٣١). وقول الحافظ في هدي الساري ص (٣٩٤) بأن البخاري أخرج له حديثاً آخر في التاريخ وهم، وقد عدت إلى ترجمة محمد بن حميد فلم يذكر سوى هذا. انظر هدي الساري ص (٤٣٨)

^(١٥٨) الضعفاء الكبير (١/ ١٧٥ - ١٧٦)

^(١٥٩) الكامل (٢/ ٥٢٤)

بأن: ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه روايه المناكير، ومخالفة الثقات، وهو كما قال^(١٦٠).
وفي التهذيب اعتمد الحافظ ابن حجر دفاع ابن القطان، فقال: (قال عبد الحق في الأحكام:
لا يحتج به . ورد عليه ابن القطان ذلك ، وقال في قول العقيلي: لا يتابع . إنَّ هذا لا يضر إلا
من لا يعرف بالثقة ، وأما من وثق فانفراده لا يضره، وصدق فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفته
الثقات - لا غير - فيكون حديثه حينئذ شاذ).^(١٦١)

ولم يوافق الذهبي ابن القطان في دفاعه عن ثابت، فهو يرى أن هناك فرقاً بين أن يُعرف
الراوي بكونه ثقة، بأن يوثق من قبل النقاد دون أن يجرحه أحد، وبين كونه قد وثق من
بعض النقاد دون بعض، فالأول تقبل أفراد مروياته ، وأما الآخر فلا تقبل بل تعتبر مناكير،
قال الذهبي: (قال الحافظ عبدالحق : ثابت لا يحتج به . فناقشه على قوله أبو الحسن ابن
القطان، وقال : قول العقيلي أيضاً فيه تحامل عليه . وقال : إنما يُمس بهذا من لا يعرف بالثقة
مطلقاً، وأما من عُرف بها فانفراده لا يضره ، إلا أن يكثر ذلك منه . قلت - الذهبي - : أما مَنْ
عرف بالثقة نفع ، وأما من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول : صالح
الحديث ، فلا تُرقِّيه إلى رتبة الثقة ؛ فتفرّد هذا يعدّ منكراً، فرجح العقيلي وعبدالحق . وهذا
شيخ حمص ليس بالمكثر).^(١٦٢)

وقد ذكر له ابن عدى ثلاثة أحاديث، ثم قال: (له غير هذه الأحاديث، وليس بالمكثر)^(١٦٣).
فإذا لم يكن مكثراً ومع ذلك انفرد بثلاثة أحاديث وله غيرها - كما قال ابن عدى - فمثله
كيف يُوثق؟

وقد تتبعت أحاديث أخرى له فلم أجد له متابعا سوى في حديثه الذى عند

^(١٦٠) هدي الساري ص (٣٩٤)

^(١٦١) التهذيب (١٠ / ٢)

^(١٦٢) الميزان (٣٦٥ / ١)

^(١٦٣) الكامل (٥٢٤ / ٢)

البخارى^(١٦٤)، كما أنه أخطأ في منته أيضاً، وذلك في قوله (مر النبي صلى الله عليه وسلم بعنز ميتة) بينما بقية الروايات عن ابن عباس ذكرت أنها شاة .

وفي روايته التي أخرجها النسائي قال: (مر النبي صلى الله عليه وسلم بعنز ميتة، فقال: ما كان على أهل هذه الشاة لو انتفعوا بها).^(١٦٥) فخالف في أوله لقوله: عنز، ووافق في آخره لقوله: شاة، كما أنه لم يتابع متابعة تامة في روايته عن سعيد بن جبير .

فقول الحافظ في هدي الساري: (ذكره العقيلي بلا موجب قدح)،^(١٦٦) فيه نظر لما سبق . وما قاله ابن القطان صحيح، لكن لا ينطبق على هذا الراوي كما قال الذهبي، لأنه لم يثبت توثيقه بعد ، ولأنه أكثر من من رواية المناكير مع قلت روايته .

وقد أجاب ابن القطان على ما نقل عن أحمد في تليينه لسكوته عن الجواب حينما سئل عنه، فقال: (قد يسكت لأنه لا يعرف حاله ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، وقد يسكت لأنه لم يستحق عنده أن يقال فيه ثقة ، وليس إذا لم يُنحل اسم الثقة فهو ضعيف ، بل قد يكون صدوقاً، وصالحاً، ولا بأس به، وألفاظ آخر من مصطلحاتهم).^(١٦٧) ويرى الحافظ ابن حجر أن ثابتاً في درجة الصدوق، فقد قال عنه في التقریب: (صدوق، من الخامسة).^(١٦٨)

ولعل هذا هو الأرجح، فقد أئني بعض الأئمة على ثابت، فوثقه ابن معين^(١٦٩)، وقال دحيم^(١٧٠): (ليس به بأس)^(١٧١)، وقال أبو حاتم: (لا بأس به ، صالح الحديث)^(١٧٢)، وقال

^(١٦٤) ذكرت حديثه في حاشية رقم (١٥٧)

^(١٦٥) سنن النسائي، كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الفارة تقع في السمن (١٧٨/٧ برقم: ٤٢٦١)

^(١٦٦) هدي الساري ص (٤٦١)

^(١٦٧) كتابه: الوهم والايهام (٣٦٤/٥) وفيه أيضاً ما نقله عنه الذهبي وابن حجر .

^(١٦٨) التقریب (ص: ١٣٢ رقم: ٨٢٢)

^(١٦٩) تاريخ الدارمي عن ابن معين رقم (٨٤)

^(١٧٠) هو: عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو ، أبو سعيد الأموي مولاهم الدمشقي: قال عنه أبوداود: (حجة، لم يكن بدمشق في زمانه مثله) ، وقال النسائي: (ثقة مأمون) ، (ت: ٤٥٠ هـ) . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)

الانسائي: (لأبأس به) ^(١٧٣)، وقال أيضا: (ثقة). ^(١٧٤) وذكره ابن حبان في الثقات. ^(١٧٥)
 ٣- عبدا لله بن عبد المجيد، أبو علي الحنفي البصري (ت: ٢٠٩ هـ) ^(١٧٦):
 عدله جمهور النقاد: فقال ابن معين، وأبو حاتم: (ليس به بأس) ^(١٧٧). زاد أبو حاتم: (صالح)،
 وقال العجلي: (ثقة). ^(١٧٨) وثقه الدارقطني ^(١٧٩)، وذكر ابن حبان في الثقات ^(١٨٠).
 لم يجرحه أحد سوى العقيلي، فإنه ذكره في كتابه الضعفاء الكبير ^(١٨١)، ونقل عن الدارمي أنه
 قال: قلت ليحيى: عبدا لله بن عبد المجيد الحنفي، أخو أبي بكر الحنفي ماحاله؟ قال: ليس
 بشيء. وساق له العقيلي حديثا، ثم قال: (لا يتابع عليه). ^(١٨٢)
 وقد تعقب الذهبي العقيلي، فقال: (ذكره العقيلي في كتابه، وساق له حديثا لا أرى به
 بأسا). ^(١٨٣) وبسبب جرح العقيلي هذا ذكره الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم،
 فترجم له مدافعا عنه، فقال في هدي الساري: (عبدا لله بن عبد المجيد الحنفي. قال ابن

(١٧١) أخرج والتعديل (٢/ ٤٥٥)

(١٧٢) المصدر السابق.

(١٧٣) التعديل والتجريح (١/ ٤٤٨)

(١٧٤) الميزان (١/ ٣٦٥)

(١٧٥) الثقات (٦/ ١٢٥)

(١٧٦) ترجمته في تهذيب الكمال (١٩/ ١٠٤-١٠٦). روى عن: إسرائيل بن يونس، وسليم بن حيان وهشام الدستوائي، وغيرهم. روى عنه: الجوزجاني، وأبو عبيدة، وإسحاق الكوسج، وغيرهم. أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب مواقيت الصلاة، حديث رقم (٦٠٠)، وفي كتاب البيوع، حديث رقم (٢١٥٩).

(١٧٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٤)

(١٧٨) تاريخ الثقات (ص: ٣١٨، رقم: ١٠٦٢)

(١٧٩) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤)

(١٨٠) الثقات (٨/ ٤٠٤)

(١٨١) الضعفاء الكبير (٣/ ١٢٣)

(١٨٢) الضعفاء الكبير (٣/ ١٢٣)

(١٨٣) الميزان (٣/ ١٣)

معين. وأبو حاتم: لا بأس به، ووثقه العجلي، والدارقطني، وغير واحد. وأخرجه العقيلي في الضعفاء. وأورد له حديثاً تفرد به ليس بمكرر، واحتج به الجماعة). (١٨٤)
وقال أيضاً: (ضعفه العقيلي بلا مستند). (١٨٥)
والعقيلي استند لذكره في الضعفاء على أمرين - ذكر الحافظ هنا أحدهما فقط - هما:
الأول: أن ابن معين قال فيه: (ليس بشيء) .

الثاني: أنه روى حديثاً لم يتابع عليه، وهو حديثه عن أبي العوام القطان عن قتادة وأبان كلاهما: عن خليلد العصري عن أبي الدرداء مرفوعاً: (خمس من جاء بهن يوم القيامة مع إيمان دخل الجنة). (١٨٦) الحديث . قال العقيلي بعده: (ولا يتابع عليه، وإنما روى الناس عن قتادة عن خليلد عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما طلعت شمس إلا بجنبتيها ملكان). (١٨٧)

والحافظ ذكر في هدي الساري الأمر الثاني فقط، وأما الأمر الأول فلم يذكره هنا، نعم ذكره في التهذيب، فقال: (ضعفه العقيلي . وروى عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء). (١٨٨)
ويمكن أن يناقش العقيلي في استناده على هذين الأمرين:

فأما الأمر الأول: فلا يصح مانقله عن عثمان الدارمي، من نقله عن ابن معين أنه قال فيه: (ليس بشيء) لأن المذكور في كتاب عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه: (ليس به بأس). وهو مانقله ابن أبي حاتم في كتاب: الجرح والتعديل عن عثمان الدارمي عن ابن

(١٨٤) هدي الساري ص (٤٢٣)

(١٨٥) هدي الساري ص (٤٦٢)

(١٨٦) أخرجه أبوداود في السنن، كتاب الصلاة، باب: في المحافظة على الصلاة (١١٦/١)، رقم: (٤٢٩)، والعقيلي في الضعفاء

الكبير (١٢٣/٣).

(١٨٧) أخرجه أحمد في المسند (١٩٧/٥) عن هشام، وعبد بن حميد كما في المنتخب رقم (٢٠٧) عن شيبان، كلاهما عن

قتادة به .

(١٨٨) التهذيب (٣٤/٧)

معين. (١٨٩)

والسياق الذي حكم به ابن معين على عبيد الله بن عبد المجيد واحد عند العقيلي، والدارمي في تاريخه، وعند ابن أبي حاتم، ونص السياق: قال عثمان الدارمي: (قلت ليحيى: عبيدا لله ابن عبد المجيد الحنفي، أخو أبي بكر الحنفي ماحاله؟ فقال: ليس به بأس).

وهذا نص السياق عند الدارمي في تاريخه^(١٩٠)، وعند ابن أبي حاتم^(١٩١)، وهو السياق نفسه عند العقيلي في الضعفاء الكبير إلا أن في آخره: (ليس بشيء).^(١٩٢)

فتعارض ما نقله العقيلي عن الدارمي، مع ما هو منصوص عليه في تاريخ الدارمي، وما نقله ابن أبي حاتم عن الدارمي، فيقدم ما هو منصوص عليه في تاريخ الدارمي، وما نقله ابن أبي حاتم، فلا يصح ما نقله العقيلي عن عثمان الدارمي.

أما الأمر الثاني: وهو تفرده بحديث: فقد رد عليه الحافظ بأن هذا الحديث وإن تفرد به فلا يضره، لأنه ليس بحديث منكر، فمجرد التفرد لا يضر، إلا إذا كان منفردا بحديث منكر، وما ذكره الحافظ من أن هذا الحديث ليس بحديث منكر، هو معنى ما قاله الذهبي - في رده على العقيلي -: (ساق له حديثا لأرى به بأسا)^(١٩٣).

لكن لا يكفي هذا عند العقيلي، لأن عدم المتابعة للراوي مما يقدح فيه عند العقيلي، ولذا لا بد من إثبات أن الراوي قد توبع لكي يبطل جرحه بلا نقاش.

وبعد البحث والتقصي وجدت أن عبد المجيد لم ينفرد به، بل توبع عليه، تابعه النعمان ابن عبد السلام عن عمران أبي العوام القطان به.^(١٩٤)

(١٨٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٤)

(١٩٠) تاريخ الدارمي عن ابن معين ترجمة رقم (٦٤٤)

(١٩١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٤)

(١٩٢) الضعفاء الكبير (٣/ ١٢٣)

(١٩٣) الميزان (٣/ ١٣)

(١٩٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٢٣٤) من طريق محمد بن المغيرة، وأخرجه في كتابه ذكر أخبار أصبهان

أيضا (٢/ ١٨٩) من طريق محمد بن أشتة، كلاهما قال: حدثنا النعمان بن عبد السلام به.

والنعمان ثقة، حيث قال الحافظ فيه: (ثقة عابد فقيه) ^(١٩٥). فثبت بهذا عدم تفرد عبد المجيد، وأن ما زعمه العقيلي من تفرده ليس بصحيح، وهذا الإسناد فيه ضعف: فعمران القطان قد ضعفه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم ^(١٩٦)، وله أفراد، ومناكير عن قتادة، وهذا منها .

وقد فات الذهبي، وابن حجر أن ينباها على هذه المتابعة الصحيحة لعبد المجيد . فهوؤلاء هم رجال البخاري الذين طعنَ فيهم بسبب انفرادهم بأحاديث، وهذا لا يقدح فيهم عند الحافظ ابن حجر، لأنهم:

أولاً : ثقات، ثبت توثيقهم عنده . وثانياً: لم ينفردوا بأحاديث مناكير . وثالثاً: أن ذلك لم يكسر منهم، ولا تضرهم إلا كثرة رواية المناكير ومخالفة الثقات .

*** **

المبحث السادس: القدح في الراوي لإكثاره من الرواية عن الضعفاء:

الإكثار من الرواية عن الضعفاء والمجاهيل من الأمور التي عابها النقاد على بعض الرواة، إذ أن ذلك يؤدي إلى انتشار الأحاديث الواهية، وفشوها، كما أن الراوي بقدر ما يأخذ من الأحاديث الواهية بقدر ما يترك من الأحاديث الصحيحة .

وقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية باباً في هذا المعنى، سماه: (باب: في اختيار السماع من الأمناء، وكرهية النقل والرواية عن الضعفاء). ^(١٩٧)

قد أورد في هذا الباب بعض أقوال علماء الحديث في الحث على الرواية عن الثقات دون غيرهم، فنقل عن الشافعي أنه قال: (كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وغير واحد من التابعين، يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا ممن عرف وحفظ، وما رأيت أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب، وكان طائوس إذا حدثه رجل حديثاً قال: إن كان

^(١٩٥) انظر التقریب (ص: ٥٦٤ - رقم: ٧١٥٨)

^(١٩٦) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب (٨ / ١٣١)

^(١٩٧) الكفاية (ص: ١٣٢)

حدثك حافظ مليء، وإلا فلا تحدث عنه). (١٩٨)

ونقل الخطيب عن ابن مهدي أنه قال: (لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضعاف، فإن أقل ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف يفوته من حديث الثقات). (١٩٩)

وقد تكلم ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي عن حكم الرواية عن الضعفاء، فقال: (المسألة الثانية: الرواية عن الضعفاء: أهل التهمة بالكذب، والغلط، والغفلة، وكثرة الخطأ. وقد ذكر الترمذي للعلماء في ذلك قولين: أحدهما: جواز الرواية عنهم. حكاه عن سفيان الثوري، لكن كلامه في روايته عن الكلبي يدل على أنه لم يكن يحدث عنه إلا بما يعرف أنه صدق. والثاني: الامتناع عن ذلك. ذكره عن أبي عوانة وابن المبارك، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل الحديث من الأئمة). (٢٠٠)

وقد عقد أبو الوليد الباجي أيضا في مقدمة كتابه (التعديل والجريح) بابا في هذا المعنى، سماه: باب: في وجوب التحرز في الأخذ عن العدول). (٢٠١)

وذكر فيه أن أخذ الحديث يكون على وجهين:

أحدهما: للعمل به واتخاذ دينا، فهذا لا يؤخذ إلا عن الثقات.

والثاني: أن يؤخذ ليعلم أنه قد روي، ويعلم وجه ضعفه، فهذا يجوز أن يؤخذ عن كل ضرب، لكن إن حدث به فيجب عليه أن يبين ضعفه). (٢٠٢)

مع أن الوجه الثاني لا ينبغي إلا للثقاة الذين يدرسون المرويات، ويمحصونها، حتى يدركوا مواضع الخطأ في المرويات، كما فعل ابن معين حينما كتب مرويات أبان بن أبي عيش عن

(١٩٨) الكفاية ص (١٣٢)

(١٩٩) الكفاية ص (١٣٣)

(٢٠٠) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (٣٨٢/١)

(٢٠١) التعديل والتجريح (٢٨٩/١)

(٢٠٢) انظر المصدر السابق (٢٨٩/١ - ٢٩٠)

أنس، مع أنها موضوعة ، فقال له أحمد: (تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، وتعلم أنها موضوعة ، فلو قال قائل : أنت تتكلم في أبان ، وتكتب حديثه على الوجه ؟ فقال ابن معين : أكتبها وأحفظها ، وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء بعد إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا ، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس ، فأقول له: كذبت ، وإنما أبان لاثبت). (٢٠٣)

وقد اعتنى جهابذة النقاد بكتب المرويات الواهية والمكذوبة لهذا المعنى ، وخاصة بعد أن كثر الكذابين والمتروكون، قال ابن رجب -موضحا غرض النقاد من كتابة الأحاديث الواهية والمكذوبة-: (فرق بين كتابة حديث الضعيف ، وبين روايته فإن الأئمة كتبوا أحاديث لضعفاء معرفتها ، ولم يرووها ، كما قال يحيى: سجرنا بها التنور ، وكذلك أحمد حرق حديث خلق من كتب حديثهم ، ولم يحدث به). (٢٠٤)

وقال أيضا: (أما الذين كتبوا حديث الكذابين ، من أهل المعرفة والحفظ ، فإنما كتبوه لمعرفة، وهذا كما ذكروا أحاديثهم في كتب الجرح والتعديل ، ويقول بعضهم في كثير من أحاديثهم : لا يجوز ذكرها إلا ليعين أمرها، أو معنى ذلك). (٢٠٥)

ومن خلال ماسبق يتبين لنا أن المحدثين يُحذرون من رواية الأحاديث الواهية والمكذوبة، كما أنهم يعيون كتابتها، إلا على سبيل المعرفة لمن كان من النقاد المحصنين للرويات، وأما أن يحدث بها الراوي مع عدم تبين ضعفها فهذا لا يجوز عندهم .

ومجرد الرواية عن الضعفاء والمتروكين لاتعتبر طعنا ولا جرحا في الراوي، وإن كانت عيبا يشين صفاء حديث الراوي، ولهذا اتفق النقاد على توثيق الإمام سفيان بن سعيد الثوري مع اتفاقهم على أنه أكثر من الرواية عن الضعفاء والمتروكين، قال النسائي: (أمناء الله على علم رسول الله صلى الله عليه وسلم : شعبة بن الحجاج ، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان ، قال: والثوري إمام، لأنه كان يروي عن الضعفاء، وكذلك ابن المبارك من أجل

(٢٠٣) تهذيب التهذيب (١/١٠١)

(٢٠٤) شرح علل الترمذي (١/٣٨٤)

(٢٠٥) شرح الغعل (١/٣٨٧)

أهل زمانه، إلا أنه يروي عن الضعفاء^(٢٠٦).

وقد نه ابن حبان إلى أن الرواية عن الضعفاء والمتروكين لا تعتبر جرحاً، ووضح أيضاً حكم مرويات من أكثر عن الضعفاء والمتروكين، وبين كيف تنصرف حيال مروياته، فقال في ترجمة مُصَرِّح بن يزيد الكناني: (قال ابن معين فيه: ليس بشيء).

قال أبو حاتم: هذا الذي قاله أبو زكريا ليس مما يعتمد عليه مطلقاً، لأننا لانستحل القدح في مسلم بغير بينة، ولا الجرح في محدث من غير علم، ومطرح بن يزيد هذا ليس يروي إلا عن عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، وكلاهما ضعيفان، وإنما رواية علي بن يزيد وعبيد الله بن زحر عن القاسم بن عبد الرحمن والقاسم وإي، فكيف يتهماً إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء؟ وهل يتهماً السبر في أمر الحديثين، والاعتبار بالثقات والمتروكين، إلا بتميز رواية العدول عن الثقات والضعفاء، ورواية المتروكين عن الثقات والمدلسين.

فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان، أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، فيروي عنهما، لا يتهماً إطلاق الجرح عليه إلا بعد الاعتبار بمحدثه من رواية الثقات هل خالف الأئمة فيهما أم لا؟ أو روى عن ثقة مالا أصل له؟ فمتى عدم هذه الدلائل لم يستحق القدح فيه. ومطرح هذا لا يحتج بروايته بحال من الأحوال، لما روى عن الضعفاء.

فإن وجد له خبر صحيح، روى عن ثقة عن عدل كذلك إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - موصولاً حكم عليه. ثم يترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما روى عن الثقات، وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال. هذا حكم الاعتبار بين الحديثين والمتروكين^(٢٠٧).

كما نبّه الذهبي إلى أن الرواية عن غير الثقات لا تعتبر جرحاً، فقال في ترجمة يزيد بن عبد الله ابن الهادي من ميزان الاعتدال: (من ثقات التابعين وعلمائهم، لم أذكره إلا لأن أبا عبد الله ابن الحناء أوردته في باب من ذكر بجرح من رجال الموطأ، فلم يأت بشيء أكثر من قول ابن

^(٢٠٦) شرح علل الترمذي (١/ ١٨٥) تحقيق د/ عتر.

^(٢٠٧) إخراج ابن (٢٧/ ٣)

معين: يروي عن كل أحد . وما هذا بجرح ، فإن الثوري كذلك يفعل ، وهو حجة^(٢٠٨) .
وقد عاب بعض النقاد رواة - أخرج لهم البخاري - بسبب إكترأهم من الرواية عن الضعفاء
والجاهيل والمتروكين ، فتصدى الحافظ للدفاع عنهم ، ويُن أن هذا العيب لا يقدح في
مروياتهم الأخرى عن شيوخهم الثقات المعروفين بالحفظ والإتقان ، ومن هؤلاء الرواة:

١ - مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري ، أبو عبد الله الكوفي ، (ت: ١٩٣ هـ) ^(٢٠٩) :

أخذ عليه بعض النقاد كثرة روايته عن الضعفاء ، فقال ابن المديني: (ثقة فيما روى عن
المعروفين ، وضعفه فيما روى عن المجهولين) ^(٢١٠) ، وقال العجلي: (ثقة ثبت ، ما حدث عن
المعروفين فصحيح ، وما حدث عن المجهولين ففيه مافيه ، وليس بشيء) ^(٢١١) قال ابن نمير: (كان يلتقط الشيوخ من السكك) ^(٢١٢) ، وقال أبو حاتم: (صدوق ، لا يدفع عن صدق ،
وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين) ^(٢١٣) .

وعلق الذهبي على من ضعف أحاديثه عن غير الثقات ، فقال: (إنما الضعف من قبلهم ، كان
يروى عن كل ضرب ، وقد كان سفيان الثوري مع جلالته يفعل ذلك) ^(٢١٤) .
وقال الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال: (ثقة ، عالم ، صاحب حديث ، لكن يروى عمن
دب ودرج ، فيستأني في شيوخه) ^(٢١٥) .

^(٢٠٨) ميزان الاعتدال (٤ / ٤٣٠)

^(٢٠٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٠٣ / ٢٧) . روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري ، والأعمش ، وعاصم الأحول ،
وغيرهم . روى عنه: قتيبة بن سعيد ، وعلي بن المديني ، وابن معين ، وغيرهم . وهو ممن أخرج له البخاري ، ومن
أحاديثه عنده: في كتاب الحج ، حديث رقم (١٦٣٧) ، كتاب الصلح ، حديث رقم (٢٧٠٣)

^(٢١٠) المصدر السابق (١٣ / ١٥١)

^(٢١١) تاريخ الثقات (ص: ٤٢٤ ، رقم ١٥٥٦)

^(٢١٢) الجرح والتعديل (٨ / ٢٧٣)

^(٢١٣) المصدر السابق .

^(٢١٤) سير أعلام النبلاء (٩ / ٥٣)

^(٢١٥) ميزان الاعتدال (٤ / ٩٣)

وقد ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم من أجل القدح فيه، لأكثره عن الضعفاء والمجاهيل، وبين أن البخاري لم يخرج له إلا عن شيوخه الثقات المشهورين، فقال في ترجمته من هدي الساري: (مروان بن معاوية الفزاري من شيوخ أحمد، ثقة، مشهور، تكلم فيه بعضهم لكثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين، فقال علي بن المديني: (كان ثقة فيما يروي عن المعروفين. وقال أحمد: كان ثقة، حافظا، يحفظ حديثه كله نصب عينيه. احتج به الأئمة، وأخرج البخاري من حديثه عن خمسة من شيوخه المعروفين، وهم: حميد، وعاصم الأحوال، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبو يعقوب العبدى، وهاشم بن هاشم). (٢١٦)

وقال أيضا: (غمز لإكثره عن الضعفاء). (٢١٧)

ومع روايته الكثيرة عن الضعفاء والمجاهيل، قد كان يدللس أسمائهم تدليسا شديدا، وفات الحافظ أن يبينه على هذا في ترجمته من هدي الساري، وقد وصفه بذلك ابن معين، فقال: (والله ما رأيت أحيل للتدليس منه). (٢١٨) وقال أيضا: (كان يغير الأسماء، يعمي على الناس). (٢١٩) وكذا وصفه بذلك أبو داود، فقال: (مروان بن معاوية يقلب الأسماء). (٢٢٠) ونبه الحافظ ابن حجر على هذا في التقریب، فقال: ثقة حافظ، وكان يدللس أسماء الشيوخ). (٢٢١)

ومامن شك أن أحاديثه عن شيوخه الثقات المعروفين مقبولة، أما عن غير الثقات فهي مردودة من أجل هؤلاء الضعفاء، وقد اتفق جمهور النقاد على توثيقه إذا روى عن الثقات، قال أحمد: (ثقة، ما كان أحفظه، كان يحفظ حديثه). (٢٢٢) وقال أيضا: (ثبت

(٢١٦) هدي الساري ص (٤٤٣)

(٢١٧) هدي الساري ص (٤٦٣)

(٢١٨) تهذيب الكمال (٤٠٨/٢٧)

(٢١٩) تهذيب الكمال (٩٨/١٠)

(٢٢٠) سؤالات الآجري عن أبي داود (١٩١/٣)

(٢٢١) التقریب (ص: ٥٢٦، رقم: ٦٥٧٥)

(٢٢٢) تاريخ بغداد (١٣/١٥١)

حافظ).^(٢٢٣)، وقال ابن معين: (ثقة)^(٢٢٤). وكذا قال يعقوب بن شيبة^(٢٢٥)، والنسائي^(٢٢٦)، ووثقه ابن سعد^(٢٢٧)، ويعقوب بن سفيان^(٢٢٨)، كما ذكره ابن حبان في الثقات.^(٢٢٩)

٢- سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي، أبو أيوب الدمشقي (ت: ٢٣٢ هـ)^(٢٣٠):
وثقه النقاد إلا أن بعض النقاد أخذ عليه إكثاره عن الضعفاء والمجاهيل:

فقال ابن معين: (ثقة، إذا روى عن المعروفين).^(٢٣١) وقال صالح الجزرة: (لا بأس به، ولكنه يحدث عن الضعفاء).^(٢٣٢) وقال أبو حاتم: (صدوق، مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميز).^(٢٣٣)

وعن الذهبي على قول أبي حاتم فقال: (بلى والله، كان يميز ويدري هذا الشأن).^(٢٣٤)

^(٢٢٣) الخرج والتعديل (٢٧٣ / ٨)

^(٢٢٤) المصدر السابق

^(٢٢٥) تاريخ بغداد (١٥٢ / ١٣)

^(٢٢٦) المصدر السابق

^(٢٢٧) الطبقات الكبرى (٣٠٩ / ٧)

^(٢٢٨) المعرفة والتاريخ (٢٤١ / ٣)

^(٢٢٩) الثقات (٤٧٣ / ٧)

^(٢٣٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٦ / ١٢)، روى عن: إسماعيل بن عياش، وبشر بن عاون، وبقية بن الوليد، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأبو داود، والجززجاني، وغيرهم. وهو ممن أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب المناقب، حديث رقم (٣٧٣٧)، في كتاب المغازي، حديث رقم (٤٢٨٣)

^(٢٣١) تهذيب الكمال (٣٠ / ١٢)

^(٢٣٢) المصدر السابق

^(٢٣٣) المصدر السابق

^(٢٣٤) الميزان (٢١٣ / ٣)

وقال الفسوي: (ثقة).^(٢٣٥) وقال أبو داود: (ثقة، يخطيء كما يخطيء الناس).^(٢٣٦) وقال ابن معين في رواية أخرى: (ليس به بأس)^(٢٣٧)

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة، لا اعتبار بها، وإنما يقع السير في الأخبار والاعتبار بالآثار، برواية العدول والثقات، دون الضعفاء والمجاهيل)^(٢٣٨).

وقال الحاكم: (قلت للدارقطني: سليمان بن عبد الرحمن؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، أما هو فتقة).^(٢٣٩)

وقد ترجم له الذهبي في الميزان للدفاع عنه، فقال: (للم يذكره العقيلي في كتاب الضعفاء لما ذكرته، فإنه ثقة مطلقاً).^(٢٤٠) وقال في السير (هو في نفسه صدوق، لكنه لهج برواية الغرائب عن المجاهيل والضعفاء).^(٢٤١)

وقد ترجم له ابن حجر ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، ويبين أن البخاري إنما أخرج له عن شيخ واحد معروف، وهو الوليد بن مسلم، أحد الثقات المشهورين^(٢٤٢)، فقال في هدي الساري: (قال أبو حاتم: كان صدوقاً، مستقيم الحديث، ولكنه كان أروى الناس عن الضعفاء، والمجاهيل، وكان في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز. وقال الحاكم: قلت للدارقطني: أليس عنده مناكير؟ قال: بلى، حدث بها عن قوم ضعفاء، وأما هو فتقة).

^(٢٣٥) المعرفة والتاريخ (٤٥٣/٢)

^(٢٣٦) تهذيب الكمال (٣٠ / ١٢)

^(٢٣٧) الجرح والتعديل (١٢٩ / ٤)

^(٢٣٨) الثقات (٢٧٨ / ٨)

^(٢٣٩) سوالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢١٧، رقم: ٣٣٩)

^(٢٤٠) الميزان (٢١٣/٢)

^(٢٤١) السير (١٣٨ / ١١)

^(٢٤٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٨٦ / ٣١)

قت : وروى عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن الوليد بن مسلم فقط .^(٢٤٣)
وسليمان بن عبد الرحمن مكثراً جداً ، فعنده ما يقارب ثلاثمائة ألف حديث^(٢٤٤) ، وكان ذا
استقصاء في طلب الحديث ، فجمع الكثير ، واستبحر في جمع المرويات ، ولذا أخذ عن الثقات
وغيرهم ، وهو ثقة ، وحديثه عن المعروفين صحيح ، وأما عن غير الثقات فضعيف مردود .
وقول الحافظ عنه في التقريب : (صدوق يخطيء) .^(٢٤٥) : فيه نظر ! لأنه قد وثقه ابن معين ،
وأبو حاتم ، والفسوي ، وأبو داود ، والدارقطني ، وغيرهم ، ومن سبق ذكر أقوالهم ، فكيف إذا
يكون في مرتبة الصدوق الذي يخطيء مع توثيق هؤلاء الأئمة ؟ وأما وقوعه في الخطأ :
فأولاً : لم يصفه أحد بكثرة الخطأ .

وثانياً : أن من وصفه بالخطأ - وهو أبو داود - حكم بأنه ثقة ، ويبين أن هذا الخطأ لا يؤثر على
حديثه ، لأنه من الخطأ الذي لم يسلم منه أحد ، فقد قال أبو داود عنه : (ثقة ، يخطيء كما
يخطيء الناس) .^(٢٤٦) مع أن أحداً من النقاد لم يشارك أبا داود في وصفه بالخطأ .
وخلاصة القول : أن رواية المحدث عن الضعفاء والجاهيل والمتروكين ، لا تقدر في روايته عن
شيوخه الآخرين من الثقات المشهورين ، والله أعلم .

*** **

^(٢٤٣) هدي الساري ص (٣٠٧)

^(٢٤٤) انظر تهذيب الكمال (٣١ / ١٢)

^(٢٤٥) التقريب (ص : ٢٥٣ ، رقم ، ٢٥٨٨)

^(٢٤٦) تهذيب الكمال (٣٠ / ١٢)

المبحث السابع: الدخول على السلاطين:

من الجروح غير القادحة عند الحافظ : دخول الرواة على السلاطين والأمرء من أجل شيء من الدنيا، ووجود علاقة صلة بين الراوي والسلطان .

فقد أكد الحافظ - في مقدمة الفصل الذي دافع فيه عن رجال البخاري المتكلم فيهم - على أن هذا لا يؤثر في قبول حديث الراوي فقال : (عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا ، فضغفروهم لذلك ، ولا أثر لذلك للتضعيف مع الصدق والضبط) . (٢٤٧)

وقد كان العلماء الورعون يعضون الاتصال بالسلطان ، أو تولي شيء من أعماله، لما قد يحصل منهم من الظلم والاعتداء أو الفساد ، وكانوا يحذرون أيضا من العلماء الذين يتصلون بالسلطان ويتقربون إليه .

وقد ذكر الذهبي أن هذا لا يقدح في الثقة، فقال في ترجمة عبدالرحمن بن أبي ليلى من الميزان: (من أئمة التابعين وثقاتهم، ذكره العقيلي في كتابه متعلقا بقول إبراهيم النخعي فيه: كان صاحب أمراء، وبمثل هذا لا يلين الثقة) . (٢٤٨)

ومن هؤلاء الرواة الذين تكلم فيهم بسبب ذلك:

١- أحمد بن عبد الملك بن واقد الأسدي مولاهم، أبو يحيى الحراني . (٢٤٩)

ذكره الحافظ في رجال البخاري المتكلم فيهم بسبب طعن بعضهم فيه بأنه يغشى السلطان ، وقد رد الحافظ على ذلك ، فقال: (أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، قال : ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده . وقال الميموني: قلت لأحمد: إن أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال: أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له . قلت : فأفصح

(٢٤٧) هدي الساري ص (٣٨٥)

(٢٤٨) الميزان (٥٨٤ / ٢)

(٢٤٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٩١/١) . روى عن : أبي عوانة ، ومحمد بن زيد، وبقية بن الوليد، وغيرهم . روى عنه : البخاري ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم . وقد أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث، في كتاب الصلاة، حديث رقم (٤٦٠) ، كتاب الجهاد، حديث رقم (٢٨٢٠) ، كتاب المناقب، حديث رقم (٣٧٥٧) .

أحمد عن السبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله، وهو غير قاذح . وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان). (٢٥٠)

ولم أجد من تكلم فيه من أهل حران ، وقد تبع ابن غير أهل حران في جرحه ، فقال: (أهل بلده يسيئون الثناء عليه ، فترك حديثه). (٢٥١)

وقال مغلطاي: (ذكره صاحب تاريخ حران ، ولما ذكره ابن حبان كناه أبا سعيد ، وخرج حديثه في صحيحه (٢٥٢) ، وقال ابن خلفون : ثقة، مشهور ، وقد زعم بعض الناس أن أهل بلده كانوا يسيئون الثناء عليه، فترك حديثه لذلك ، ولم يصنع شيئا ، وذكره الكلاباذي، والباجي، وقال : وهو متروك) إ.هـ (٢٥٣) باختصار .

وقول مغلطاي إذا: (كناه ابن حبان أبا سعيد). وهم منه ، بل كناه أبا يحيى لكن نبه إلى أن هناك من كناه أبا سعيد، فقال: (كنيته أبو يحيى ، وقد قيل : أبو سعيد ، وهو أخو سعيد ابن عبد الملك). (٢٥٤) .

وكذا ما نسبته مغلطاي إلى الباجي من أنه قال فيه: (متروك) لا يصح، وإنما قال الباجي ذلك في أخيه سعيد بن عبد الملك ، حيث قال : (أحمد بن عبد الملك بن واقد أبو يحيى الحراني ، وهو أخو سعيد بن عبد الملك متروك الحديث ، قال ابن منده : هو مولى بني أسد أخرج البخاري). (٢٥٥) وسعيد متروك الحديث، وقد كذبه أبو حاتم وغيره. (٢٥٦)

ولم يقبل الأئمة هذا الجرح في أحمد بن عبد الملك، فوثقوه، فقال أحمد: (رأيت كيسا، وما رأيت

(٢٥٠) هدي الساري ص (٣٨٦)

(٢٥١) التعديل والتحريج : (٣٣١/١)

(٢٥٢) وهو حديث واحد فقط في الصلاة باب : فرض الجماعة (٤٢١/٥ رقم ٢٠٦٨) وقد تابع شيخه عند ابن وهب

رقم (٢٠٦٦) ، والحديث مشهور جدا ولم يخرج له ابن حبان في موضع غيره

(٢٥٣) إكمال تهذيب الكمال (١٩/١ ب)

(٢٥٤) التفقات: (٧/٨)

(٢٥٥) التعديل والتحريج (٣٣١/١)

(٢٥٦) الجرح والتعديل (٤٥/٤) الميزان (١٥٠/٢)

بأسا ، رأيت حافظا لحديثه ، وما رأيت إلا خيرا، صاحب سنة، قد كتبنا عنه). (٢٥٧) قال الميموني : (رأيت أمره عند أبي عبد الله حسنا، يتكلم فيه بكلام حسن). (٢٥٨) وقال يعقوب ابن شيبه: (كان ثقة). (٢٥٩)

وقال أبو حاتم: (كان نظير النفيلى - يعني في الصدق والإتقان -) (٢٦٠)، وقد ذكره ابن حبان في الثقات. (٢٦١) وقال الذهبي عنه: (الإمام الحافظ المتقن). (٢٦٢)

وقد روى عنه الأئمة الكبار : أحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبه ، وهو ثقة يحنج به .

٢- حميد بن هلال بن هبيرة، أبو نصر البصري (٢٦٣):

من كبار التابعين، ترجم له الحافظ ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم بسبب أن ابن سيرين: كان لا يرضاه (٢٦٤)، فبين أن ذلك بسبب دخوله في شيء من عمل السلطان، وهو غير قادح، فقال: (وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وآخرون، وقال القطان : كان ابن سيرين لا يرضاه . قلت : بين أبو حاتم الرازي (٢٦٥) أن ذلك بسبب أنه دخل في شيء من عمل السلطان، وقد احتج به الجماعة). (٢٦٦)

(٢٥٧) تاريخ بغداد : (٢٦٦/٤)

(٢٥٨) المصدر السابق

(٢٥٩) تهذيب الكمال (٣٩٣/١)

(٢٦٠) الجرح والتعديل (٦٢/٢)

(٢٦١) الثقات: (٧/٨)

(٢٦٢) السير (٦٦٢/١٠)

(٢٦٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٠٣/٧). روى عن : أنس بن مالك ، والأحنف بن قيس ، وأسير بن جابر ، وغيرهم . روى عنه : أيوب السخيتاني ، وحرير بن حازم ، وخالد الحذاء، وغيرهم . أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: في كتاب الصلاة، حديث رقم (٥٠٩)، في كتاب الجنائز، حديث رقم (١٢٤٦).

(٢٦٤) وهو في الجرح والتعديل (٢٣٠/٣)

(٢٦٥) وهو في الجرح والتعديل (٢٣٠/٣)

(٢٦٦) هذي الساري ص(٤٠٠)

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: (ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان).^(٢٦٧) ومن وثقه أيضاً: ابن معين^(٢٦٨)، والنسائي.^(٢٦٩)

*** **

المبحث الثامن: حفظ الكفيف من كتابه بقراءة غيره:

وجود كتاب عند الراوي فيه مسموعاته من الحديث ، هو أمر ضروري لكي يراجع محفوظاته من المرويات، ولكي يتأكد من صوابه عند الشك، وهذا إذا كان الراوي مبصراً لإشكال فيه، لأنه يستطيع أن يرجع إليه بنفسه دون عون من أحد، أما إذا كان الراوي كفيفاً - لا يبصر - فإنه لا يستطيع قراءة كتابه بنفسه، بل هو بحاجة إلى من يقرأه له .

ولابد أن يكون هذا القارئ في محل الثقة والعدالة ، كما أنه لابد أن يكون محسناً للقراءة، مجيداً لها ، حتى لا يُحفظ الكفيف خطأ ، فيدخل الأحاديث في بعضها البعض ، أو يُصحف في قراءته ، أو يختلق له أحاديث مكذوبة، ونحو ذلك من الأشياء المحذورة، قال الخطيب البغدادي: (السمع من البصير الأمي والضرير - اللذين لم يحفظا من الحديث مسموعاه لكنه كتب لهما - بمثابة واحدة . قد منع منه غير واحد من العلماء، ورخص فيه بعضهم).^(٢٧٠)

ثم بين الخطيب سبب المنع عند القائلين به، فقال: (نرى العلة التي لأجلها منعوا صحة السماع من الضرير والبصير الأمي، هي جواز الإدخال عليهما مالم يس من سماعهما ، وهي العلة التي ذكرها مالك فيمن له كتب، وسماعه صحيح فيها، غير أنه لا يحفظ ماتضمنت ، فمن احتاط في حفظ كتابه ، ولم يقرأ إلا لأمه، وسلم من أن يدخل عليه غير سماعه ، جازت روايته).^(٢٧١)

^(٢٦٧) التقریب (ص: ١٨٢، رقم: ١٥٦٣)

^(٢٦٨) الجرح والتعديل (٣ / ٢٣٠)

^(٢٦٩) تهذيب الكمال (٧ / ٤٥٥)

^(٢٧٠) الكفاية (ص: ٢٢٨)

^(٢٧١) الكفاية (ص: ٢٢٩)

كما بين ابن الصلاح متى تقبل رواية الضرير، فقال: (إذا كان الراوي ضريرا، ولم يحفظ حديثه من فم من حدثه، واستعان بالمأمونين في ضبط سماعه وحفظ كتابه، ثم عند روايته في القراءة منه عليه، واحتاط في ذلك على حسب حاله، بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير، صحت روايته).^(٢٧٢)

وفصل ابن رجب في حكم رواية الضرير، فقال: (الضرير والأمي إذا لم يحفظا الحديث فإنه لا تجوز الرواية عنهما، ولا تلقينهما، ولا القراءة عليهما من كتاب، وقد نص على ذلك أحمد - في رواية عبد الله - في الضرير والأمي: لا يجوز أن يحدثا إلا بما يحفظان. وقال: كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي نرى أنه لا يحفظه يقول: في كتابي كذا وكذا، ولا يقول: حدثنا، ولا سمعت).

وكذلك قال يحيى بن معين في الضرير والأمي، نقله عنه عبد الله بن أحمد، وعباس الدوري. وقال أبو خيثمة: كان يعاب على يزيد بن هارون أنه كان بعدما أضر يأمر من يلقيه حديثه من كتابه ويتحفظه.

وأنكر طائفة على من كان يكتب من كتب موسى بن عبيدة الربذي ثم يقرؤها عليه وكان أعمى. وذكر ابن المديني عن أبي معاوية الضرير أنه قال: ماسمعت من الشيخ وحفظته عنه قلت: حدثنا، وما قرئ علي من الكتب قلت: ذكر فلان.

وكان عبدالرزاق يتلقن ممن يثق به، كما كان يزيد بن هارون يفعل. وعلى قول هولاء: يجوز العرض على الشيخ، وإن كان ضريرا لا يحفظ، أو أميا لا كتاب بيده، إذا كان العرض ممن يوثق به. وقد رخص ابن معين في السماع ممن يتلقن، إذا كان يعرف حديثه، ويعرف ما يدخل عليه، فإن لم يعرف ما يدخل عليه فإنه كرهه.

وحاصل الأمر أن الناس ثلاثة أقسام: حافظ متقن، يحدث من حفظه، فهذا لا كلام فيه. وحافظ نسي، فلنن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب، فرجع إليه حفظه الذي كان

نسيه، وهذا أيضا حكمه حكم الحافظ . وكان شعبة أحيانا يتذكر حديثه من كتاب، ومن لا يحفظ شيئا وإنما يعتمد على مجرد التلقين ، فهذا هو الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه). (٢٧٣)

قال المعلمي : (هنالك من كان يروي من كتبه بعد ماعمي ، ومنهم: يزيد بن هارون ، وأبو معاوية محمد بن خازم ، وعبدالرزاق ، والذين حكى عنهم المنع من ذلك، اعتلوا بخشية أن يزداد في كتاب الأعمى وهو لا يدري . وغيرهم يقول : المدار في هذا الأمر على الوثوق ، فإذا كان الضرير واثقا يحفظ كتابه، ثم قرأ عليه منه ثقة مأمون متيقظ ، فقد حصل الوثوق). (٢٧٤)

ويستفاد من النصوص السابقة أن رواية الضرير مقبولة إذا كان حافظا لحديثه عارفا به، وهذا محل اتفاق بين المحدثين ، وأما إذا كان لا يحفظ ، واختار من يقرأ عليه الأحاديث ممن يشق بدينه، وفهمه، فهذا محل خلاف ، والراجح أنه لا بأس به ، لعدم وجود ما يحذر .

وقد تكلم في أحد رجال البخاري لأنه كان كفيفا يأمر من يقرأ عليه مروياته من كتابه، وهذا الراوي هو: الإمام يزيد بن هارون السلمي ، أبو خالد الواسطي (٢٧٥).

اتفق النقاد على أنه إمام، ثقة، حجة، حافظ .

فقال ابن المديني : (مارأيت قط أحفظ منه). (٢٧٦) وقال أحمد : (كان حافظا، متقنا للحديث). (٢٧٧) وقال ابن معين : (ثقة). (٢٧٨) وقال أبو حاتم : (ثقة إمام صدوق في

(٢٧٣) شرح العلل (١/ ٥١٠)

(٢٧٤) التنكيل (١/ ٣٩٠)

(٢٧٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٦١/ ٣٢). روى عن : عاصم الأحول ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وحميد الطويل ، وغيرهم . روى عنه : ابن المديني ، وابن غير ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . أخرج له البخاري، ومن أحاديثه عنده: أخرج له البخاري في كتاب الوضوء ، حديث رقم (١٤٩)، و(١٨١). وفي كتاب الغسل، حديث رقم (٢٥١).

(٢٧٦) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٩)

(٢٧٧) الجرح والتعديل (٩/ ٣٩٥)

(٢٧٨) للمصدر السابق

الحديث، لايسأل عن مثله (٢٧٩). وقال العجلي: (ثقة ثبت متعبد) (٢٨٠)

وأقوال النقاد في ذكر حفظه، وإتقانه، وفضائله، كثيرة جدا. (٢٨١)

ولم يجرحه أحد، وإنما عابه بعض المحدثين لأنه كان يحفظ بقراءة جاريته عليه، وذلك بعد أن كفَّ بصره، قال أبو خيثمة: (كان يعاب على يزيد حيث ذهب بصره، ربما سُئل عن حديث لا يعرفه، فيأمر جارية له تُحفظُ إياه من كتابه). (٢٨٢)

قال الخطيب: (قد وصف غير واحد من الأئمة حفظ يزيد بن هارون لحديثه، وضبطه له، ولعله ساء حفظه لما كفَّ بصره، وعلتُ سنه، فكان يستثبت جاريته فيما شك فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه ذلك). (٢٨٣)

وقد ترجم له الحافظ في رجال البخاري المتكلم فيهم من هدي الساري من أجل قول أبي خيثمة، فقال: (يزيد بن هارون الواسطي أحد الثقات الأثبات المشاهير، ذكر ابن أبي خيثمة عن أبيه أنه: كان بعد أن كف بصره إذا سُئل عن الحديث لا يعرفه أمر جاريته أن تحفظه له من كتابه، وكان ذلك يعاب عليه. قلت: كان المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل، لأن هذا يلزم منه اعتماده على جاريته، وليس عندها من الإتقان ما يميز بعض الأجزاء من بعض، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل، وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التلين، وقد احتج به الجماعة كلهم). (٢٨٤)

وقول الحافظ: (وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التلين). فيه نظر! كيف لا يلزم منه الضعف أو التلين، وهو إنما يتلن منها مالا يعرفه من الأحاديث؟

(٢٧٩) المصدر السابق

(٢٨٠) تاريخ الثقات (ص: ٤٨١، رقم: ١٨٥٩)

(٢٨١) انظر ذلك في ترجمته في تهذيب الكمال (٣٢/ ٢٦٦)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٥٨)

(٢٨٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٨ - ٣٣٩)

(٢٨٣) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٨ - ٣٣٩)

(٢٨٤) هدي الساري ص (٤٥٣)

فقد تخطيء في الإسناد أو المتن، أو ترفع مرسلا ، أو تصل مقطوعا ، أو تلقنه مالمس من حديثه، فهذه أمور محتملة وممكنة، ولذا فرد الحافظ ليس بكافٍ .

وقد رد الذهبي على ما قاله أبو خيثمة، فقال: (ما بهذا الفعل بأس، مع أمانة من يلقنه ، ويزيد حجة بلا مثنوية) . (٢٨٥)

ورد الذهبي أوجه من رد الحافظ ، فلعل يزيد بن هارون علم من جاريته الثقة ، والعدالة ، والفهم، بأن يكون اختبرها، وتأكد من دقتها وفهمها، ولذا لم يؤثر ذلك على حديثه، بدليل اتفاق المحدثين على أنه: ثقة، ثبت، متقن .

*** **

فني هذا الفصل قام الحافظ ابن حجر بالدفاع عمن تكلم فيه من رجال البخاري ببيان أن ما وجه إليهم من جروح، هي جروح غير معتبرة، فلا تقدح في مروياتهم .

*** **

الباب الثالث

قبول ابن حجر لما جرح

به بعض رجال البخاري

وتقويته لمروياته

تمهيد

إذ كان الحافظ ابن حجر - كما جاء في الأبواب المتقدمة - قد دافع عن بعض رجال البخاري ببيان مافي أقوال مجرحيهم من نقص منهجيا كان أو معرفيا أو سلوكيا، فهل هناك من رجال البخاري من لم يدفع عنهم الحافظ ابن حجر ماؤجّه إليهم من جروح من قبل النقاد لثبوته وقوته؟

ماموقف الحافظ ابن حجر في هذه الحالة من مرويات أولئك المجروحين؟ هل ردها أم بحث لها عن مقويات تبرر رواية الإمام البخاري عن هؤلاء المجروحين في صحيحه؟ وماموقف العلماء الآخرين من هذه المشكلة؟

سبق أن ذكرت أن العلماء افرقوا إزاء هذه المشكلة إلى فريقين^(١):

الفريق الأول: من يرد الجرح، ويرى أن من احتج به البخاري فقد قفز القنطرة، ولا يؤثر فيه الجرح.

الفريق الثاني: من يرى قبول الجرح واعتماده، وهذا مما يؤثر على درجة مرويات ذلك الراوي، وينزها إلى درجة الضعف، ومن هؤلاء الدارقطني كما في كتابه التتبع^(٢).
فما موقف الحافظ ابن حجر تجاه هذه المشكلة العلمية؟

استطاع الحافظ ابن حجر أن يواجه هذه المشكلة، وأن يوجد لها حلا علميا مقنعا، فقال - وهو يوضح مضمون الفصل التاسع - (الفصل التاسع: في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله عن ترتيب الحروف، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنف في التحريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدح فيه، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه، وإما لغير ذلك من الأسباب)^(٣).

^(١) ذكرت أقوال العلماء بالتفصيل في تمهيد الرسالة: المبحث الثاني: "النقاد ورجال البخاري". فانظره ص(٤٠)

^(٢) ذكرت قوله في تمهيد الرسالة- المبحث الثاني: "النقاد ورجال البخاري". فانظره ص(٤٣)

^(٣) هدي الساري ص(٤)

ومن هذا النص تظهر لنا أسس المنهج الذي تبعه الحافظ ابن حجر لحل هذه المشكلة، فهو يبنى على أساسين، هما :

١- عدم ردّ الجرح في الراوي لقوته .

٢- عدم تأثير هذا الجرح القوي على صحة مرويات الراوي التي في صحيح البخاري .

فمن هم رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم الذين دافع الحافظ ابن حجر عن مروياتهم بهذه الطريقة؟

وكيف استطاع الحافظ ابن حجر أن يجمع بين هذين الأساسين : قبول الجرح في الراوي مع تصحيح مروياته ؟

الإجابة عن هذه الأسئلة سوف تكون في الفصلين التاليين، وهما :

الفصل الأول : المقويات المصححة لأحاديث الراوي المجروح .

الفصل الثاني : توجيه الحافظ ابن حجر للجرح المقبول .

ومن خلال حل ابن حجر لهذه المشكلة سينكشف جزء من منهج الإمام البخاري في تصنيفه لصحيحه ، إذ أن إخراج البخاري -وكذا مسلم - لبعض المتكلم فيهم يدعو إلى التساؤل عن سبب ذلك ، فهما قد التزما الصحة فيما يوردانه^(٤)، فهل نستنتج من أقوال الحافظ ابن

^(٤) وهذا التساؤل قد بدء مبكراً فقد أنكر أبو زرعة على مسلم إدخاله للرواة ضعفاء في كتابه الصحيح، فنوقش مسلم في هذه الأمر : لماذا تخرج في الصحيح مرويات المتكلم فيهم مع أنك قد التزمت الصحة في كتابك ، فأبان عن السبب، وأسوق الحكاية بتسامها لأهميتها في بحثنا ، قال البرذعي: (شهدت أبا زرعة وأناه ذات يوم - وأنا شاهد- رجل بكتاب "الصحيح" من رواية مسلم ، فجعل ينظر فيه ، فإذا حديث عن أسباط بن نصر ، فقال أبو زرعة : ما أبعد هذا من الصحيح ، يدخل في كتابه أسباط ابن نصر! ثم رأى في كتابه قطن بن نسير ، فقال لي : وهذا أضمر من الأول ! قطن ابن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس! ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه "الصحيح" إقال لي أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى - وأشار أبو زرعة إلى لسانه كأنه يقول : الكذب - ثم قال لي : يحدث عن أمثال هؤلاء ، ويترك محمد بن عجلان ونظراءه، ويترك لأهل البدع علينا، فيجدوا السبيل بأن يقولوا للنحديث إذا احتج به عليهم ليس هذا في كتاب "الصحيح" ، وأنته يذم من وضع هذا الكتاب ويؤنبه .

فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ، ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته فسي كتاب "الصحيح" عن أسباط بن نصر ، وقطن بن نسير ، وأحمد بن عيسى ، فقال لي مسلم : إن ما قلت صحيح ، وإنما أدخلت من

حجر منهج الشيخين في الرواية عمن تُكَلَّم فيهم؟

وهل نخلص إلى تأكيد الافتراض الذي يذهب إلى القول بأن الإمام البخاري كان ينتقي من أحاديث الرواة الذين روى عنهم وجرهم غيره؟

حديث أسباب، وقصن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع لي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات، تاريخ بغداد (٢٧٣/٤-٢٧٤) فهذا النص يكشف لنا عن منهج أصحاب الصحيح في إخراج الحديث من طريق التكلم فيهم، فالسبب هو أن الحديث ثابت من طرق أخرى برواية الثقات.

الفصل الأول

المقويات المصححة لأحاديث

الراوي المجروح

تمهيد

من الأمور المسلم بها عند أكثر المحققين أن الشيخين - البخاري ومسلما - قد أخرجا لرواة صح فيهم الجرح من قبل النقاد، وهؤلاء الرواة المجروحون قد أخرج الشيخان من أحاديثهم أحاديث عديدة يريان صحتها وثبوتها، ووافقهما جمهور النقاد.

فكيف صحت هذه المرويات مع أن الجرح قد صح في رواتها؟

والإجابة هي: أن الشيخين قد انتقيا من حديث الراوي المتكلم فيه ما علما صحته، وتبين لهما أن الراوي قد ضبطه وأحسن روايته، بناء على دلائل وضوابط محددة عندهما، وقد أكد على هذا كبار المحققين من أهل الحديث:

- فقال ابن عبد الهادي^(٥): (خُرِّجَ فِي "الصحيح" لخلق من تكلم فيهم، ومنهم: جعفر ابن سليمان الضبعي، والحارث بن عبد الأيادي، وأيمن بن نابل الحبشي، وخالد بن مخلد القطواني، وسويد بن سعيد الحرثاني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وغيرهم، ولكن صاحباً الصحيح - رحمهما الله - إذا أخرجاً لمن تكلم فيه، فإنهما ينتقيا من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهد، وعلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي": لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة، فصار حديثه متابعاً).^(٦)

وقد ذكر ابن رجب الحنبلي أن أصحاب الصحيح قد يخرجون للمتكلم فيه، ويبين سبب

^(٥) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي، أبو عبد الله شمس الدين، قال عنه الذهبي: (اعتنى بالرجال والعلل وبرع وجمع، وله توسع في العلوم وذهن سيال)، (ت: ٧٤٤هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠٨).

^(٦) نصب الراية (١/ ٣٤١) وهو مقطع من كلام ابن عبد الهادي ضمن نص نفيس طويل جدا نقله الزيلعي عنه يبدأ منه (١/ ٣٣٥) إلى (١/ ٣٥٨)، وما جاء فيه قول ابن عبد الهادي أيضاً: (أصحاب الصحيح إذا رروا لمن تكلم فيه، فإنهم

يدعون من حديثه ما تفرد به، ويتفقون ما وافق فيه الثقات، وقامت شواهد عندهم). نصب الراية (٢/ ٤٨٠).

وقال أيضاً: (هكذا عادت مسلم غالباً: إذا روى لرجل قد تكلم فيه، ونسب إلى الضعف، وسوء الحفظ، وقلة الضبط، إنما يروي له في الشواهد والمتابعات، ولا يخرج له شيئاً تفرد به ولم يتابع عليه). الصارم المنكي ص (٢٥٨).

ذلك، ومثل له، فقال: (اعلم أنه قد يُخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعمر، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحاب خرجه عنه، وهذا قسم آخر ممن خرج له في الصحيح على غير وجه المتابعة والاستشهاد، ودرجته تقصر عن درجة رجال الصحيح عند الإطلاق).^(٧)

كما بين الحافظ ابن حجر أن الحديث قد يكون سنده ضعيفاً لكن يصح لوجود أمور مقوية، فقال: (وإذا كان الانقطاع فيه - (أي في حديث أخرجه البخاري) - ظاهراً، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح: أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ماحفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع).^(٨)

ومن خلال هذه النصوص السابقة عن كبار المحققين يظهر بجلاء أن الشيخين قد انتقيا من حديث المخرج الأحاديث الصحيحة التي أتقن روايتها، وأحسن ضبطها، فهي من صحيح حديثه السالم من الوهم والخطأ. وهذا الانتقاء من الشيخين مبني على ضوابط محددة وواضحة، وهي تلك المقويات الدالة على صحة هذه الأحاديث من أحاديث المتكلم فيه.

وقد دافع الحافظ ابن حجر في هدي الساري عن المرويات التي أخرجها البخاري في صحيحه عن الرواة المتكلم فيهم بجرح قوي، بأن لهذه المرويات مقويات تدل على صحتها وتلزم بقبولها عند النقاد، فما هي تلك المقويات التي استند الحافظ ابن حجر عليها للدلالة على صحة أحاديث الراوي المتكلم فيه التي أخرجها البخاري في صحيحه؟

يمكن بيان تلك المقويات عند الحافظ ابن حجر من خلال المباحث التالية:

^(٧) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٣١ - ٨٣٢)

^(٨) هدي الساري ص (٣٤٧)

المبحث الأول: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بالمتابعات:

المتابعة: هي أن يُوافق راوي الحديث على روايته من قِبَلِ راوٍ آخر، فيرويه عن شيخه أو عن فَوْقَهُ من حديث ذلك الصحابي، وأما إن كان من حديث صحابي آخر، فهذا يطلق عليه شاهد.^(٩)

وهناك مفهوم آخر للمتابعة والشاهد عند بعض المحققين، قال الحافظ ابن حجر: (خصَّ قُومُ المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل).^(١٠) ومن أطلق المتابعة بما حصل باللفظ - سواء كان من رواية ذلك الصحابي أو غيره - ابن الصلاح^(١١)، والنووي.^(١٢)

ورجح ابن حجر أن الفرق بين المتابعة والشاهد بالصحابي فقط، فقال: (المتابعة لمن دون الصحابي، والشاهد أن يُروى حديث آخر بمعناه يعني من حديث صحابي آخر).^(١٣) ونقله عنه تلميذه السخاوي فقال: (رَجَّحَ - أي ابن حجر - أنه لا إقتصار في التابع على اللفظ، ولا في الشاهد على المعنى، وأن افتراقهما بالصحابي فقط، فكل ما جاء عن ذلك الصحابي فتابع، أو عن غيره فشاهد).^(١٤) والمتابعة قسمان: تامة، وقاصرة:

وصحهما الحافظ ابن حجر، فقال: (المتابعة على مراتب: إن حصلت للراوي نفسه فهي

^(٩) انظر شرح نخبة الفكر ص (١٩)، فتح المغيب (٢٠٨/١)، منهج النقد في علوم الحديث ص (٤١٨)

^(١٠) نرح نخبة الفكر ص (٢٠)

^(١١) انظر علوم الحديث ص (٣٩)

^(١٢) انظر التقريب مع تدريب الراوي (٢٨٣/١) ومقدمة النووي لشرح صحيح مسلم (١٥٤/١)

^(١٣) انكبت على كتاب ابن الصلاح (٦٨٢/٢)

^(١٤) فتح المغيب (٢٠٨ / ١)

التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فرقها فهي القاصرة)، (١٥)

والمتابعة التامة أقوى من غيرها، قال السخاوي : (كُلَّمَا بَعُدَ الْمَتَابِعُ كَانَ أَنْقَضَ) . (١٦)
ولا يشترط لقبول المتابعة أن تكون بنفس اللفظ ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى إذا كانت من
رواية ذلك الصحابي . (١٧)

وأما فائدة المتابعات فهي : تقوية الحديث ، وإثبات أن الراوي المتابع قد حفظه وضبطه ، ولم
يهم فيه ، ولذا فإن النقاد يقبلون في المتابعات مرويات من خف ضبطه ما لم يكن ضعيفا جدا
أو مجروح العدالة ، لأن وجود متابع له دليل على حفظه لذلك المتن، وأنه لم يَهِم فيه كما
وقع منه في غيره، وقد تضافرت أقوال العلماء التي تؤكد على قبول ما رواه الضعيف في
المتابعات، منها:

قال ابن الصلاح: (اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه
وحده ، بل يكون معدودا من الضعفاء ، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء
ذكرهم في المتابعات والشواهد ، وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطني
وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به ، وفلان لايعتبر به) . (١٨) وقال النووي: (ويدخل في
المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج به ، ولا يصلح لذلك كل ضعيف) . (١٩)
وقال أيضا معللا دخول الضعفاء في المتابعات والشواهد: (لكون التابع لا اعتماد عليه ، وإنما
الاعتماد على من قبله) . (٢٠)

وقال ابن كثير: (ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف

(١٥) شرح نخبة الفكر ص(١٩)، وانظر كتابه : النكت على ابن الصلاح (٦٨٢/٢)

(١٦) فتح المغيب (٢٠٨/١)

(١٧) انظر شرح نخبة الفكر ص(٢٠) ، ومنهج النقد ص(٤١٨)

(١٨) علوم الحديث ص(٣٩)

(١٩) في التقريب مع التدريب (٢٨٥/١)

(٢٠) مقدمته لشرح صحيح مسلم (١٥٤/١)

ما لا يغتفر في الأصول ، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك). (٢١)

وقال السخاوي: (كما أنه لا انحصار للمتابعات في الثقة كذلك الشواهد). (٢٢)

وقد أكد الحافظ ابن حجر على قبول ما رواه الضعيف في المتابعات، فقال: (قال الكرمانى: هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها متبعة ، ويغتفر فيها مالا يغتفر في الأصول .

قلت- (القاتل ابن حجر) - : وهذا صحيح). (٢٣)

وقال الحافظ ابن حجر أيضا : (قال النووي : المتابعات يغتفر فيها مالا يغتفر في الأصول، وهو كما قال) (٢٤) ، بل جعل الحافظ ابن حجر حديث الضعيف في مرتبة الصحيح إذا كان له عاضد من متابع ونحوه، فقال: (ينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال : هو الحديث الذي يتصل بإسناده بنقل العدل التام الضبط-أو القاصر عنه إذا اعتضد- عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا. وإنما قلت ذلك لأنني أعتبر كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك). (٢٥)

ولذا نبه الحافظ ابن حجر على أن الإمام البخاري قد أخرج في صحيحه لرواة ثبت جرحهم أحاديث توبعوا عليها ولم ينفردوا بها، مما لا يؤثر على صحة تلك الأحاديث لقيام دليل فاصل على صحتها ، فذكر أن البخاري كان يخرج من حديث المتكلم فيه ماله متابعات:

فقال الحافظ ابن حجر : (أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم يخرج البخاري أحاديثهم في الاستشهادات ، والمتابعات ، والتعليقات). (٢٦)

وقال أيضا: (إنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديث الرواة على الثقة والعدالة وقلة الخطأ،

(٢١) انحصار غنم الحديث مع الباعث الخبيث ص(٥٩)

(٢٢) فتح المغيث (٢٠٩/١)

(٢٣) فتح الباري (٢٩٦/١)

(٢٤) فتح الباري (٢٢٢ / ١٢)

(٢٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤١٧/١-٤١٨)

(٢٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٨٨/١)

لكن منهم من قوي الاعتماد عليه ، فأخرج ما تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومنهم من لم يقوي الاعتماد عليه فأخرج له ما شاركه فيه غيره ، وهو الأكثر .^(٢٧)

وقال - وهو يوضح مضمون الفصل التاسع - : (الفصل التاسع: في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف ، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل ، والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدح فيه، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه ، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه ، وإما لغير ذلك من الأسباب) .^(٢٨)

ومن رجال البخاري المتكلم فيهم الذين ذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج لهم في المتابعات :

١- يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي ، أبو زكريا المصري (ت: ٢٣١ هـ) ^(٢٩) :
تكلم فيه بعض النقاد : فقال ابن معين: (سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حبيب ^(٣٠) كاتب الليث ، وكان شر عرض ، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ، ويصفح ورقتين ثلاثة . قال يحيى : وسألني عنه أهل مصر ، فقلت : ليس بشيء) .^(٣١)
وقال البخاري - فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر - : (ماروى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فلاني أتقيه) .^(٣٢)

^(٢٧) هدي الساري ص (١٠)

^(٢٨) هدي الساري ص (٤)

^(٢٩) ترجمته في تهذيب الكمال (٤٠١/٣١) روى عن : مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، والمغيرة بن عبد الرحمن الخزامي ، وغيرهم . روى عنه البخاري ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم . أخرج له البخاري في صحيحه أحاديث منها :

في كتاب آفة ، حديث رقم (٢٦٢٩) ، وفي كتاب الخمس ، حديث رقم (٣١٤٩)

^(٣٠) حبيب هو: حبيب بن أبي حبيب المصري ، كاتب الليث ، قال عنه الحافظ ابن حجر : (متروك ، كذبه أبو داود

وجماعة ، مات سنة ثمان مائة ومائتين) . التقريب (ص: ١٥٠ ، رقم: ١٠٧٨)

^(٣١) تهذيب التهذيب (٢٣٨/١١)

^(٣٢) المصدر السابق

وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به ، وكان يفهم هذا الشأن) .^(٣٣)
 وقال النسائي: (ضعيف) .^(٣٤) وقال في موضع آخر: (ليس بثقة) .^(٣٥)
 فهذه أقوال الجارحين ، وقد وثقه يعقوب بن سفيان^(٣٦) ، والخليلي ، وابن قانع^(٣٧) ، وقال ابن عدي: (هو أثبت الناس في الليث) .^(٣٨) وذكره ابن حبان في الثقات .^(٣٩)
 وقد وثقه الذهبي في العديد من كتبه ودافع عنه ، فقال في سير أعلام النبلاء: (كان غزير العلم ، عارفا بالحديث ، صادقا ديناً ، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه ، وقال مرة: ليس بثقة ، وهذا جرح مردود ، فقد احتج به الشيخان ، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أوردته) .^(٤٠) وقال في الميزان: (ثقة ، صاحب حديث ومعرفة ، يحتج به في الصحيحين)^(٤١) .
 وأما الحافظ ابن حجر فقد ترجم ليحيى بن عبد الله بن بكير ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم ، ودافع عن مروياته بكون البخاري قد أخرج من مروياته عن الحجازيين - والتي قد تكلم فيه لأجلها - متابعه عليها الثقات ، فقال في ترجمته من هدي الساري: (لقيه البخاري ، وحدث أيضاً عن رجل عنه ، روى عن مالك في الموطأ ، وأكثر عن الليث ، قال ابن عدي: هو أثبت الناس فيه . وضعفه النسائي مطلقاً ، وقال البخاري في تاريخه الصغير: ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه . قلت : فهذا يدل على أنه ينتقي

^(٣٣) الجرح والتعديل (١٦٥/٩)

^(٣٤) الضعفاء والمتركون (ص: ٢٤٨ ، رقم: ٦٢٤)

^(٣٥) كما في تهذيب الكمال (٤٠٣ / ٣١)

^(٣٦) انظر المعرفة والتاريخ (٣٤٧/١)

^(٣٧) انظر تهذيب التهذيب (٢٣٨٩/١١)

^(٣٨) أسامي من روى عنهم البخاري ص (١٧٠)

^(٣٩) الثقات (٢٦٢ / ٩)

^(٤٠) سير أعلام النبلاء (٦١٤/١٠)

^(٤١) الميزان (٣٩١/٤)

حديث شيوخه ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة^(٤٢)، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث^(٤٣).

أما في التقريب فقال عن يحيى : (ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك) .^(٤٤)

وقال في فتح الباري : (هو من كبار الحفاظ ، وهو من أثبت الناس في الليث) .^(٤٥)

ونلاحظ من خلال أقوال النقاد السابقة أن غالب النقاد المتقدمين تكلموا في يحيى، فمنهم من ضعفه مطلقاً كأبي حاتم والنسائي ، ومنهم من تكلم في روايته عن الحجازيين عموماً كالبخاري ، ومنهم من خص مالك فقط من الحجازيين: كابن معين .

وأما النقاد المتأخرون فقد وثقوه مطلقاً، وتوثيقهم لا يمكن تقديسه على قول المتقدمين الذين جرحوه بجرح قادح، ولذا انتقل الحفاظ ابن حجر إلى الدفاع عن مروياته عن مالك التي أخرجها البخاري في صحيحه، فبين الحفاظ أن البخاري لم يخرج له من مروياته عن مالك إلا

^(٤٢) مروياته عن مالك في البخاري هي :

١- حديث لأنس بن مالك، في كتاب المغازي، وهو حديث رقم (٤٠٩٥) ، وتابعه إسماعيل بن عبدالله الأويسي متابعة تامة في كتاب الجهاد ، حديث رقم (٢٨١٤)، وله متابعات ناقصة كثيرة . انظر الأحاديث ذات الأرقام التالية: (٢٨٠١ ، ٤٠٩١ ، ٤٠٩٦ ، ٤٣٩٤) .

٢- حديث لابن عمر في كتاب المغازي رقم (٤٤٢٠) ، وتابعه إسماعيل بن عبدالله في كتاب الصلاة ، حديث رقم (٤٣٣) ، ومعن بن عيسى في كتاب التفسير ، حديث رقم (٤٧٠٢) .

٣- حديث آخر لابن عمر : في كتاب الطلاق ، حديث رقم (٥٣١٥) ، وتابعه يحيى بن قزعة في كتاب التفسير ، حديث رقم (٦٧٤٨) .

٤- حديث أبي هريرة : في كتاب الهبة ، حديث رقم (٢٦٢٩) وتابعه في نفس الموضوع : عبدالله بن يوسف ، وإسماعيل الأويسي .

٥- حديث لأنس بن مالك : في كتاب الخمس ، حديث رقم (٣١٤٩) ، وتابعه عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي في كتاب الآداب ، حديث رقم (٦٠٨٨) وإسماعيل بن عبدالله الأويسي في كتاب اللباس ، حديث رقم (٥٨٠٩) .

^(٤٣) هذي الساري ص (٤٥٢)

^(٤٤) التقريب (ص: ٥٩٢ ، رقم : ٧٥٨٠)

^(٤٥) فتح الباري (٢٢/١)

خمسة أحاديث مشهورة متابع عليها في الصحيح نفسه، وهذا من نتائج استقرار الحافظ .
وعبارة البخاري السابقة في جرح يحيى مع إخراجها لبعض مروياته عن الحجازيين متابعة، تدل بشكل واضح على أن البخاري فعلاً ينتقي من مرويات المتكلم فيهم ما علم صحته، ولهذا قال الحافظ ابن حجر معلقاً على عبارة البخاري السابقة في جرح يحيى: (هذا يدلّك على أنه ينتقي حديث شيوخه ، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة). (٤٦)

ومع أن جرح البخاري ليحيى هو في روايته عن الحجازيين عموماً، إلا أن الحافظ ابن حجر خصّ تبعه بما رواه يحيى عن ملك فقط، فلم يتتبع الحافظ ابن حجر مرويات يحيى عن بقية الحجازيين في صحيح البخاري، وقد تتبع مرويات يحيى عن بقية شيوخه الحجازيين التي في صحيح البخاري ، فوجدت أن البخاري قد أخرج له عن :

- (١) - يعقوب بن عبد الرحمن القاري المدني (ت: ١٨١هـ)^(٤٧): روى عنه يحيى أربعة أحاديث عن أبي حازم عن سهل بن سعد أخرجه البخاري، وقد توبع عليها جميعاً. (٤٨)
 - (٢) - المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي المدني^(٤٩): أخرج له البخاري حديثاً واحداً من رواية يحيى بن عبد الله بن بكير عنه، وقد تابعه سعيد بن أبي مريم في الموضوع نفسه^(٥٠).
- ومما سبق نلاحظ أن مرويات يحيى بن عبد الله بن بكير عن الحجازيين في صحيح البخاري

^(٤٦) هذي الساري ص(٤٥٢)

^(٤٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٤٨/٣٢)

^(٤٨) وهي: ١- في كتاب البيوع، حديث رقم (٢٠٩٣)، وتابعه فتيبة بن سعيد في كتاب اللباس حديث رقم (٥٨١٠) .

٢- في كتاب النكاح ، حديث رقم (٥١٨٣) ، وتابعه فتيبة في كتاب : الأشربة ، حديث رقم (٥٥٩١) .

٣- في كتاب الأطعمة ، حديث رقم (٥٤٠٣) ، وتابعه فتيبة في كتاب المزارعة ، حديث رقم (٢٣٤٩) .

٤- وفي كتاب الفتن ، حديث رقم (٧٠٥١) ، وقد توبع شيخه يعقوب تابعه : محمد بن مطرف في كتاب الرقائق ، حديث رقم (٦٥٨٥) .

^(٤٩) انظر ترجمته في التقريب (ص: ٥٤٣ ، رقم : ٦٨٤٥)

^(٥٠) وهو في كتاب التفسير ، حديث رقم (٤٧٢٩)

قينة جدا، كما أن إخراج البخاري لها كان بحذر شديد ، ولذا لم يخرج ليحيى عن الخجازيين إلا ماتوبع عليه .

ويتلخص لنا مما سبق: أن الحافظ ابن حجر برهن على أن البخاري ينتقي من أحاديث المتكلم فيهم ما علم صحته وقام الدليل على ضبطه لذلك الحديث، بكون الراوي قد توبع في روايته تلك، كما فعل البخاري مع يحيى بن عبد الله بن بكير حيث تكلم فيه وجرحه في روايته عن الخجازيين. ومع ذلك أخرج البخاري بعض مروياته عنهم مما يدل على أن من منهجه انتقاء ماتوبع عنه المتكلم فيه، كما استنتجه الحافظ ابن حجر .

٢- أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي^(٥١):

تكلم فيه جمهور النقاد وضعفوه، فقال أحمد عنه : (منكر الحديث) .^(٥٢) وقال ابن معين (ضعيف) .^(٥٣) وقال أيضاً: (عبدالمهيمن من ولد سهل بن سعد و أبي بن العباس بن سهل، وهما أخوان ، وأبي أقربهما) .^(٥٤) أي أبي أقراهما لأنه ضعيف ، بينما عبدالمهيمن ضعيف جداً. ونقل العقيلي في الضعفاء الكبير عن ابن معين قوله: (أبي، وعبدالمهيمن: ضعيفان) .^(٥٥) وضعفه البخاري نفسه، فقال فيه: (ليس بالقوي) .^(٥٦)

وقال النسائي: (ليس بالقوي) .^(٥٧)، وقال العقيلي في الضعفاء الكبير: (ولأبي أحاديث لا يتابع على شيء منها) .^(٥٨)

^(٥١) ترجمته في تهذيب الكمال (٢/ ٢٥٩) . روى عن : أبيه ، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . روى عنه : زيد ابن الخطاب ، ومعن بن عيسى القزاز ، ومحمد بن عمرو الواقدي ، وغيرهم .

^(٥٢) تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٠)

^(٥٣) تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٠)

^(٥٤) تاريخ الدوري (٢/ ٣٧٦) الكامل (١/ ٤١١)

^(٥٥) المصدر السابق (١/ ١٦٦)

^(٥٦) تهذيب التهذيب (١/ ١٨٦)

^(٥٧) الضعفاء والمتروكين (رقم ٢٣ ص ١٤٩)

^(٥٨) الضعفاء الكبير (١/ ١٦-١٧)

وذكره ابن عدي في الكامل وأورد له ثلاثة أحاديث، منها حديثان من روايته عن أبيه عن جده، أحدهما الذي أخرجه البخاري، ثم قال: (ولأبي هذا غير ما ذكرت من الحديث يسير، وهو يكتب حديثه، وهو فرد المتون والأسانيد).^(٥٩) وذكره ابن حبان في الثقات^(٦٠)، لكن لم ينص على توثيقه.

وبعد تتبع أقوال علماء الجرح والتعديل المتقدمين يظهر بجلاء أن أبي بن عباس ضعيف لم يوثقه أحد، فكيف إذاً يقول الذهبي في الميزان في ترجمة أبي: (أبي، وإن لم يكن بالثبت، فهو حسن الحديث، وأخوه عبدالمهين وإ).^(٦١)

ولعل الذهبي حسن حديثه لأن البخاري قد احتج به، فقد قال الذهبي في الكاشف: (ضعفه، قال أحمد: منكر الحديث، قال ابن معين: ضعيف، وقد احتج البخاري به)^(٦٢).

أو نعل الذهبي حسن حديثه لأن الدارقطني قوّاه، فقد ذكر الذهبي في كتابه "من تكلم فيه وهو موثق" أبي بن عباس فقال عنه: (قليل الرواية، وغيره أمتن منه، ضعفه ابن معين وغيره، وقال أحمد: منكر الحديث، وقوّاه الدارقطني).^(٦٣)

والنقاد متفقون على ضعف أبي بن عباس، ولم يصرح أحد بتوثيقه، ففي ذكر الذهبي له في كتابه "من تكلم فيه وهو موثق" تجوز، والبخاري وإن احتج به في صحيحه إلا أنه قد جرحه بقوله عنه: (ليس بالقوي).^(٦٤) وهذا مما يدل بوضوح على أن البخاري يخرج عن الضعيف بأن ينتقي من أحاديثه ما يراه صحيحاً.

والدارقطني لم يوثقه، بل ضعفه وعاب على البخاري إخراج حديثه، فقد أورد الدارقطني

(٥٩) الكامل (٤١١/١)

(٦٠) الثقات (٥١/٤)

(٦١) الميزان (٧٨/١)

(٦٢) الكاشف (٥٢/١)، رقم ٢٢٨

(٦٣) من تكلم فيه وهو موثق (ص ٣٤ رقم ١٢)

(٦٤) تهذيب التهذيب (١٨٦/١)

حديث أبي في كتابه التتبع - وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة - فقال: (وأخرج البخاري حديث أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيث، وأبي هذا ضعيف). (٦٥)

فهذا هو النص البين عن الدارقطني، وهو تضعيفه لأبي، وأما عبارة الدارقطني في تقوية أبي ابن عباس - والتي أشار إليها الذهبي - فهي ما قاله ابن بكير: سألت أبا الحسن عن أبي ابن عباس بن سهل بن سعد، فقال: (لأبأس به). (٦٦)

وعبارة الدارقطني هذه لا تفيد تقوية أبي بن عباس إلى درجة الحسن لأمر: فأولاً: قد نص الدارقطني على أن أبي بن عباس ضعيف كما سبق فيما نقلته عنه في كتابه التتبع، وقد قال الحاكم للدارقطني: (فأبي بن عباس بن سهل بن سعد؟ قال: هذا تكلموا فيه). (٦٧)

وثانياً: تقويته هذه لا تقابل جرح: ابن معين، وأحمد، والبخاري، والنسائي، وغيرهم من النقاد.

وثالثاً: هي لا تفيد الحديث الذي أخرجه البخاري شيئاً، لأن الدارقطني ضعفه بخصوصه بذكره له في كتابه التتبع، وقد قال الدارقطني في ابتداء كتابه التتبع: (ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، يثبت عللها والصواب منها). (٦٨) وقد نص الدارقطني على ضعف أبي وأنه علة الحديث الذي أخرجه البخاري، وكذا أورد حديثه ابن عدي في الكامل وجعله من منكراته (٦٩).

(٦٥) التتبع (ص ٢٠٣ رقم ٧٣)

(٦٦) سوالات ابن بكير لأبي الحسن الدارقطني (ص: ٤١، رقم الترجمة: ٣١)

(٦٧) سوالات الحاكم للدارقطني (ص ١٨٦ رقم: ٢٨٤)

(٦٨) كتابه التتبع (ص ١٢٠)

(٦٩) انظر الكامل (٤١١/١)

والحافظ ابن حجر حينما ترجم لأبي بن عباس في التقريب ضعفه بقوله: (فيه ضعف).^(٧٠) وحينما تصدى للدفاع عن أبي بن عباس ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم لم يدفع عنه الجرح لكونه من قِبَل جمهور النقاد المعترين، وإنما يبين أن البخاري قد أخرج من أحاديثه حديثاً واحداً^(٧١) تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن العباس^(٧٢)، مما يدل على أنه حفظ الحديث وضبطه، فقال الحافظ في ترجمة أبي بن عباس من هدي الساري: (ضعفه أحمد، وابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم وقد تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن العباس)^(٧٣).

وفي فتح الباري أشار الحافظ ابن حجر إلى متابعة عبدالمهيمن بن العباس هذه، فقال: (قوله- أي البخاري-: وقال بعضهم اللخيف . . هذه رواية عبدالمهيمن بن العباس، وهو أخو أبي، ولفظه عند ابن مندة: كان لرسول صلى الله عليه وسلم عند سعد والد سهل ثلاثة أفرس).^(٧٤)

وفي النكت على كتاب ابن الصلاح جعل الحافظ ابن حجر حديث أبي بن عباس بن سهل الذي عند البخاري مثالا على الحديث الضعيف السند الذي صح لوجود متابع عاضد، فقال: (ينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط-أو القاصر عنه إذا اعتضد- عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً. وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك، ومن ذلك: حديث أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده

^(٧٠) التقريب (ص: ٦٩، قم: ٢٨١)

^(٧١) في كتاب الجهاد باب: اسم الفرس والحمار، انظر فتح الباري (٥٨/٦، رقم: ٢٨٥٥)

^(٧٢) متابعة عبدالمهيمن بن العباس لم يخد الحافظ ابن حجر في هدي الساري مكانها، وفي فتح الباري (٥٩/٦) نسبها إلى ابن مندة دون تعيين الكتاب، ووحدت هذه المتابعة عند ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤٩٠/١)

^(٧٣) هدي الساري ص (٣٨٩)

^(٧٤) فتح الباري (٥٩/٦)

في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم .

وأبي هذا قد ضعفه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والنسائي ، لكن تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن عباس . وعبدالمهيمن أيضا فيه ضعف فاعتضد . وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام ، فهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته . (٧٥)

لكن ما حال عبدالمهيمن بن عباس الذي تابع أخاه على رواية هذا الحديث؟

في " النكت على كتاب ابن الصلاح " - كما في النص السابق - قال الحافظ ابن حجر عن عبدالمهيمن : (فيه ضعف) ، وأما في التقريب فقد قال عنه : (ضعيف) . (٧٦)

وما قاله الحافظ ابن حجر فيه نظر ، لأن كلام الأئمة يدل على أن عبدالمهيمن بن عباس ضعيف جدا ، فقد قال البخاري : (منكر الحديث) (٧٧) ، وقال أبو حاتم : (منكر الحديث) . (٧٨) وقال النسائي : (متروك الحديث) . (٧٩) وعبارتهم الشديدة في تضعيفه كثيرة ، ولذا قال الذهبي عن عبدالمهيمن : (وإي) . (٨٠) فمثله لا يصلح للمتابعات لضعفه الشديد ، فلا تنقري به رواية أخيه بدون مقويات أخرى تؤكد ثبوته ، ولذا فالجواب عن البخاري في إخرجه لهذا الحديث :

هو أن هذا الحديث ليس في الحلال والحرام ، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام ، وليس فيه إلا ذكر اسم فرس النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل هذه المواضع لا بأس من ذكر حديث الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك كأبي بن عباس ، مع أنه من روايته عن أبيه عن جده ، وهذا مما يقوي الحديث ، كما أن أخاه عبدالمهيمن قد تابعه ، فنعله بتجموع هذه الأمور

(٧٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤١٧/١ - ٤١٨)

(٧٦) في التقريب (ص: ٣٦٦ رقم: ٤٢٣٥)

(٧٧) التاريخ الكبير (١٣٧/٦)

(٧٨) الإخراج والتعديل (٦٨/٦)

(٧٩) الضعفاء والمتروكين (ص: ٢١٠ ، رقم: ٣٨٦)

(٨٠) الميزان (٧٨/١)

صحح البخاري حديثه .

خلاصة القول في أبي بن عباس: أن هناك اتفاق بين النقاد على ضعفه، بل إن البخاري نفسه قد جرح أبي بن عباس ، ومع هذا أخرج له في صحيحه حديثاً واحداً أثبت الحافظ ابن حجر أنه تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن ، مما يدل على أن البخاري يخرج من أحاديث المجروحين ماتوبعوا عليه .

٣- أسيد بن زيد الجمال^(٨١):

أجمع النقاد على ضعفه، وقال ابن معين: (كذاب، سمعته يحدث بأحاديث كذب).^(٨٢) وقال الدارقطني: (ضعيف).^(٨٣) وقال أبو حاتم: (رأيتهم يتكلمون فيه).^(٨٤) وقال النسائي: (متروك).^(٨٥) وقال ابن حبان: (يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث).^(٨٦) فبين الحافظ ابن حجر أن البخاري قد أخرج من أحاديثه حديثاً واحداً^(٨٧) تابعه عليه غيره^(٨٨)، مما يدل على أنه قد حفظ الحديث وضبطه، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدي الساري: (قال النسائي: متروك. وقال ابن معين: حدث بأحاديث كذب. وضعفه الدارقطني. وقال أبو حاتم: رأيتهم يتكلمون فيه. وقال ابن عدي: وإنما أخرج له البخاري

^(٨١) ترجمته في تهذيب الكمال (٣ / ٢٣٨) ، روى عن : شريك بن عبد الله النخعي ، والليث بن سعد ، وهشيم ابن بشير ، وغيرهم . روى عنه : البخاري ، ومحمد بن العلاء ، وهارون بن سفيان المستملي ، وغيرهم .

^(٨٢) تاريخ بغداد (٤٨ / ٧)

^(٨٣) تاريخ بغداد (٤٨ / ٧)

^(٨٤) أخرج والتعديل (٣١٨ / ٢)

^(٨٥) انضعفاء والمتروكين ص (١٥٥)

^(٨٦) انجروحين (١٨٠ / ١)

^(٨٧) أخرج له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره ، فقال: حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا محمد بن فضيل أخبرنا حصين ، وحدثني أسيد بن زيد حدثنا هشيم عن حصين قال: كنت عند سعيد بن جبير فذكر عن ابن عباس حديث: عرضت علي الأعم . وهو في كتاب الرقائق ، باب : يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، انظر فتح الباري (٤٠٥ / ١١ ، رقم : ٦٥٤١)

^(٨٨) انظر الخاشية السابقة .

حديث هشيم، لأن هشيمًا كان أثبت الناس في حصين . انتهى . وقال ابن عدي : لا يتابع علي روايته وقال ابن حبان : يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث . قلت : لم أر لأحد فيه توثيقًا ، وقد روى عنه البخاري في كتاب الرقاق حديثًا واحدًا مقرونا بغيره ، فإنه قال : حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا محمد بن فضيل أخبرنا حصين وحدثني أسيد بن زيد حدثنا هشيم عن حصين قال : كنت عند سعيد بن جبير فذكر عن ابن عباس حديث عرضت علي الأمم فذكر . وهو عند البخاري من طرق أخرى غير هذه ، وقد أخرجه مسلم في الإيمان من صحيحه عن سعيد ابن منصور عن هشيم به) . (٨٩)

وكذا أكد المزني على أن البخاري إنما أخرج له حديثًا واحدًا متابعه ، فقال: (روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونا بغيره) . (٩٠)

وفي شرح الحافظ ابن حجر لحديث أسيد يبين حال أسيد عند النقاد، كما بين سبب إخراج البخاري له في المتابعات مقرونا بغيره ، وأن الذي حمله على ذلك هو: الفرار من تكرار السند الآخر المقرون مع أسيد لأنه سبق أن أخرجه، كما نقل الحافظ ابن حجر احتمالات عديدة في بيان سبب إخراج البخاري لأسيد في المتابعات نقلها عن بعض المحققين، وبين أن حديث أسيد له متابعات كثيرة تامة وناقصة في صحيح البخاري أو خارجه - وسيأتي بيانها أثناء شرح ابن حجر وبعده - ، فقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري - وهو يتحدث عن أسيد-: (كوفي حدث في بغداد ، قال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه . وضعفه جماعة ، وأفحش ابن معين فيه القول . وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه بغيره ، ولعله كان عنده ثقة قاله أبو مسعود . ويحتمل ألا يكون خبر أمره كما ينبغي ، وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد ، وقد وافقه عليه جماعة منهم : شريح بن النعمان عند أحمد ، وسعيد بن منصور عند مسلم ، وغيرهما ، وإنما احتاج إليه فرارا من تكرير الإسناد بعينه ،

(٨٩) هدى الساري ص (٣٩١)

(٩٠) في تهذيب الكمال (٣ / ٢٣٩)

فإنه أخرج سند الأول في الطب في باب : من اكتوى ^(٩١) ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم ، وقد تقدم له في الطب أيضا في باب من لم يرق ^(٩٢) من طريق حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن ، وتقدم باختصار قريبا من طريق شعبة عن حصين ابن عبد الرحمن ^(٩٣) (٩٤) .

وتعليل الحافظ لإخراج البخاري لرواية أسيد عن هشيم بأن البخاري أراد الفرار من تكرار السند المقرون معه غير سديد ، فكيف يخرج البخاري رواية هشيم من طريق هذا المزكوك ، ويترك رواية كبار الثقات الأثبات من تلاميذ هشيم إن كان قصده مجرد الفرار من تكرار السند المقرون معه ؟ ألم يكن الأليق أن يفر إلى رواية الثقات الأثبات من تلاميذ هشيم ؟ فهذا الحديث قد رواه عن هشيم :

سعيد بن منصور ^(٩٥) ، وسريج بن النعمان ^(٩٦) ، وشجاع بن مخلد ^(٩٧) .

وعلى كل فإن البخاري لم يحتج بأسيد، وإنما أخرج له حديثا واحدا توبع عليه في نفس الموضع، فالحديث صحيح من رواية ثقات آخرين .

٤ - أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحراني ^(٩٨) :

تكلم فيه أبو حاتم، فقال : (ضعيف) . ^(٩٩) فبين الحافظ ابن حجر أن البخاري قد

^(٩١) انظر فتح الباري (١٥٥ / ١٠ ، رقم : ٥٧٠٥)

^(٩٢) انظر فتح الباري (٢١١ / ١٠ ، رقم : ٥٧٠٢)

^(٩٣) في كتاب الرقائق باب : (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) ، انظر فتح الباري (٣٠٥ / ١١ ، رقم : ٦٤٧٢)

^(٩٤) فتح الباري (٤٠٦ / ١١)

^(٩٥) عند مسلم في كتاب الإيمان رقم (٢٢٠)

^(٩٦) عند أحمد في المسند (٢٧١ / ١)

^(٩٧) عند أحمد في السند (٢٧١ / ١)

^(٩٨) ترجمته في تهذيب الكمال (٥٢٠ / ١) . روى عن : زهير بن معاوية ، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، وعيسى ابن يونس ، وغيرهم . روى عنه : محمد بن يوسف البيكندي ، ومحمد بن جوشن ، وفهد بن سليمان النحاس ، وغيرهم .

^(٩٩) أخرج والتعديل (٨٢ / ٢)

أخرج من أحاديثه حديثاً واحداً^(١٠٠) تابعه عليه غيره^(١٠١)، مما يدل على أنه قد حفظ الحديث وضبطه، فقال الحافظ في ترجمته من هدي الساري: (قال أبو حاتم : ضعيف الحديث، أدرسته ولم أكتب عنه . قلت: روى له البخاري حديثاً واحداً في علامات النبوة متبعة، وهو حديث أبو بكر في قصة الهجرة^(١٠٢) . رواه البخاري عن محمد بن يونس الليكندي عنه عن زهير بن معاوية . وقد تابعه عليه الحسن بن محمد بن أعين عن زهير^(١٠٣)، وأخرجه البخاري من حديث إسرائيل في اللقطة^(١٠٤)، ومن حديث يوسف بن أبي إسحاق السبيعي في المناقب^(١٠٥) كلهم عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر . فتبين أن تخريجه لهذا في المتابعة لا في الأصول) .^(١٠٦)

وعلماء الجرح والتعديل مختلفين في حال أحمد بن يزيد: فوثقه النسائي، ومسلمة ابن القاسم^(١٠٧)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يُغْرَبُ) .^(١٠٨)

وأما أبو حاتم فذكر له حديثاً من روايته عن فليح عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً : (نعم موضع الحمام . . .)^(١٠٩) ثم قال: (هذا حديث باطل ، وليس له أصل ، والورئيس أدرسته

^(١٠٠) في كتاب المناقب ، باب : علامات النبوة في الإسلام، انظر فتح الباري (٦ / ٦٢٢ ، رقم : ٣٦١٥) .

^(١٠١) تابعه عند البخاري متبعة ناقصة: يوسف بن إسحاق (٣٩١٨) ، وشعبة (٥٩٠٨ و ٥٦٠٧) ، وقد تابعه متبعة تامة عند مسلم (٢٠٠٩) الحسن بن محمد بن أعين، وليس له في الكتب الستة ومسنند أحمد - فيما علمت - سوى هذا الحديث .

^(١٠٢) في المناقب رقم (٣٦١٥)

^(١٠٣) وهو عند مسلم رقم (٢٠٠٩)

^(١٠٤) انظر كتاب اللقطة ، حديث رقم (٢٤٣٩)

^(١٠٥) في المناقب، حديث رقم (٣٩١٨)

^(١٠٦) هدي الساري ص (٣٨٧)

^(١٠٧) انظر إكمال تهذيب الكمال (١ / ٣٩ / أ)

^(١٠٨) الثقات (٨ / ٧٧)

^(١٠٩) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢ / ٣١٥) ، والطبراني في المعجم الكبير (١ / ٣٢٠)

وكان ضعيف الحديث (١١٠).

وإن كان مستند أبي حاتم هو هذا الحديث في تضعيفه فلا يكفي ، لأن في سنده من هو أولى بالحمل عليه، وهو فليح فقد ضعفه :ابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم،^(١١١) وإنما ضعفه لرواية المناكير أمثال هذا الحديث ، ولم يصرح أبو حاتم بأن الحمل على أحمد في هذا الحديث ، لكن العبارة تشعر بذلك .

د - أحمد بن أبي الطيب البغدادي، أبو سليمان، المعروف بالمروزي (ت: ٢٣٠ هـ) ^(١١٢) :
تكلّم فيه أبو حاتم، فقال: (ضعيف) ^(١١٣) ، فبيّن الحافظ ابن حجر أن البخاري قد أخرج من أحاديثه حديثاً واحداً ^(١١٤) تابعه عليه ابن معين ^(١١٥) ، مما يدل على أنه قد حفظ الحديث وضبطه، فقال الحافظ في ترجمته من هدي الساري: (قال أبو زرعة : كان حافظاً . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث . قلت: روى البخاري في فضل أبي بكر عنه عن إسماعيل ابن مجاهد حديث عمار ، وقد أخرجه في موضع آخر من رواية يحيى بن معين عن إسماعيل ، فتبين أنه عند البخاري غير محتج به) . ^(١١٦)

ونلاحظ أن الحافظ ابن حجر هنا لم يدافع عنه ولم يقل شيئاً سوى أن البخاري لم يحتج به، وإنما أخرج له متابعة ، أما في التهذيب فقد مال الحافظ ابن حجر إلى عدم صحة ما نقل عن

^(١١٠) علل الحديث (٣ / ٣١٥)

^(١١١) انظر تهذيب التهذيب (٨ / ٣٠٣)

^(١١٢) ترجمته في تهذيب الكمال (١ / ٣٥٧) روى عن : إسماعيل بن مجاهد ، وجرير بن عبد الحميد ، وعبد الله بن سنان ، وغيرهم . روى عنه : البخاري ، وأبو زرعة الرازي ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وغيرهم .

^(١١٣) الجرح والتعديل (٢ / ٥٢)

^(١١٤) في كتاب فضائل الصحابة : باب : قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لو كنت متخذاً خليلاً) انظر فتح الباري

(٧ / ١٨ ، رقم : ٣٦٦٠)

^(١١٥) متابعة ابن معين : أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار ، باب : إسلام أبي بكر الصديق . انظر فتح

الباري (٧ / ١٧٠ ، رقم : ٣٨٥٧)

^(١١٦) هدي الساري ص (٣٨٦)

أبي حاتم قال - بعد نقله عن المزي تضعيف أبي حاتم لأحمد بن أبي الطيب - : (قلت: لكن الذي في كتاب ابن أبي حاتم : أدركه أبي ولم يكتب عنه، وكذا ذكره ابن حبان في الثقات). ثم أشار الحافظ ابن حجر إلى أن حديثه عند البخاري هو بمتابعة ابن معين له. ^(١١٧) وبعد البحث لم أجد أحمد بن أبي الطيب في الثقات لابن حبان ، كما أنني قد وجدت تضعيف أبي حاتم له مذكوراً في كتاب الجرح والتعديل ^(١١٨)، وكذا ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ^(١١٩)، وذكره الباجي في كتابه التعديل والتجريح ^(١٢٠).

والحافظ ابن حجر نفسه أقر بتضعيف أبي حاتم له ، فقال في كتابه التقريب: (صدوق حافظ، له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم). ^(١٢١)

وقال في فتح الباري : (وصفه أبو زرعة بالحفظ ، وضعفه أبو حاتم ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث وقد أخرجه من رواية غيره). ^(١٢٢)

ولم يصرح بتقويته أحد من المتقدمين سوى أبي زرعة ، أما المتأخرون فقد قال الذهبي عنه: (ثقة ، ضعفه أبو حاتم وحده). ^(١٢٣)

وفي الجملة فحديثه المخرج في صحيح البخاري صحيح لأنه قد تابعه عليه الثقات كما سبق.

*** **

وهكذا نجد الحافظ ابن حجر في النماذج السابقة قام بتقوية المرويات التي أخرجه البخاري لمن تكلم فيه بالبحث لها عن متابعات مقوية، ونلاحظ في النماذج السابقة أن منهج الحافظ ابن حجر في إثبات وجود متابعات قائم على أمرين، هما:

^(١١٧) انظر تهذيب التهذيب (١ / ٤٥)

^(١١٨) انظر الجرح والتعديل (٢ / ٥٢)

^(١١٩) انظر تاريخ بغداد (٤ / ١٧٤)

^(١٢٠) انظر التعديل والتجريح (١ / ٣٣٥)

^(١٢١) التقريب (ص : ٨٠ ، رقم : ٥١)

^(١٢٢) فتح الباري (٧ / ٢٤)

^(١٢٣) من تكلم فيه وهو موتى (ص : ٣٥ ، رقم : ١٤)

الأمر الأول: استقراء مرويات من تكلم فيه التي في صحيح البخاري: فالحافظ ابن حجر يقوم بتتبع مرويات من تُكَلِّم فيه بالبحث والتفتيش عنها في صحيح البخاري، وبالتالي يقوم بخصرها لكي يقوم بعد ذلك بالأمر الثاني.

الأمر الثاني: وهو البحث والتفتيش عن متابعات تؤيد صحة حديث المتكلم الذي أخرجه البخاري في صحيحه، كما أن الحافظ ابن حجر يأخذ في اعتباره اختلاف درجات المتابعة، فهو يبدأ بالبحث عن متابعة تامة - لحديث الراوي المتكلم فيه - في صحيح البخاري نفسه، فإن وجد شيئاً ثبّه عليه، كما وقع في ترجمة أحمد بن أبي الطيب. (١٢٤)

وإذا لم يجد يبحث له عن متابعة ناقصة في نفس صحيح البخاري، كما يبحث له عن متابعة تامة خارج صحيح البخاري كما وقع في ترجمة أسيد بن زيد (١٢٥)، الذي لم يتابع متابعة تامة في الصحيح، وإنما توبع في الصحيح متابعة ناقصة.

وإذا لم يجد له الحافظ ابن حجر متابعات ينتقل إلى البحث عن شواهد مقوية كما سنراه في المبحث الثاني.

*** **

(١٢٤) انظر ص (٥٦٦)

(١٢٥) انظر ص (٥٦٣)

المبحث الثاني: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بالشواهد:

الشاهد : هو حديث مروى عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده ، سواء شابهه في اللفظ أو في المعنى فقط . (١٢٦)

إلا أن هناك مفهوما آخر للشاهد عند بعض المحققين ، فقد أطلقه بعضهم على المتابعة أيضا ، وقد سبق ذكر ذلك عند تعريف المتابعة . (١٢٧)

وفائدة الشواهد كفائدة المتابعات : وهي تقوية الحديث لتعدد من رواه وكثرتهم ، إلا أن الشواهد دون المتابعات في ذلك ، فالمتابعات أقوى في الدلالة على أن الراوي قد ضبط الحديث وأتقنه ، وذلك لعدم تفرده بذلك الإسناد أساساً .

وقد أكد على فائدة الشواهد في تقوية حديث المتكلم فيهم بعض المحققين من أهل الحديث سبق ذكر بعض نصوصهم عند الكلام على فائدة المتابعات . (١٢٨)

والحافظ ابن حجر يرى أن الحديث قد يتقوى بالشواهد ، فقد قوى في الفتح حديثاً ضعيفاً - ورد في الشرح - لأن له شواهد ، فقال: (لكن له شواهد يتقوى بها) . (١٢٩)

وتبّه الحافظ ابن حجر على أن الإمام البخاري قد أخرج في صحيحه لرواة ثبت جرحهم أحاديث لها شواهد ، مما لا يؤثر على صحة تلك الأحاديث لوجود ما يدل على صحتها ، فقال الحافظ ابن حجر : (أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم يخرج البخاري أحاديثهم في الاستشهادات ، والمتابعات ، والتعليقات) . (١٣٠)

وقال أيضاً : (إنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديث الرواة على الثقة والعدالة وقلة الخطأ ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه ، فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري ، ومنهم

(١٢٦) انظر: شرح نخب الفكر ص (٢٠) ، النكت لابن حجر (٢/٦٨٢) ، فتح المغيب (١/٢٠٨) ، ومنهج النقد ص (٤١٨)

(١٢٧) انظر ص (٥٥٠)

(١٢٨) انظر ص (٥٥١)

(١٢٩) فتح الباري (١/١٦٠)

(١٣٠) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٢٨٨)

من لم يقر الاعتماد عليه فأخرج له ما شاركه فيه غيره ، وهو الأكثر ^(١٣١) .
والشواهد تدخل ضمن الإخراج للمتكلم فيه ما شاركه عليه غيره لوجود التوافق والمشاركة بين معنيي الحديثين، وإن اختلفت المخارج .

ولأن الشواهد من المقويات لحديث المجرّح، سعى الحافظ ابن حجر إلى تقوية مرويات بعض رجال البخاري المتكلم فيهم بأن ذكر أن لها شواهد مقوية ومصححة ، ومن هؤلاء :
١ - الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ^(١٣٢) :

ضعفه جمهور النقاد، فقال أحمد: (أحاديثه بواطيل) ^(١٣٣)، فقال ابن معين: (صاحب الأوابد، منكر الحديث)، ^(١٣٤) كما ضعفه ابن المديني، وأبو حاتم، والنسائي ^(١٣٥) .

فأكد الحافظ ابن حجر أن البخاري قد أخرج من أحاديثه حديثاً واحداً ^(١٣٦) له شواهد كثيرة - سيأتي ذكر بعضها - تدل على صحته، فقال الحافظ ابن حجر: (ضعفه أحمد ، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، والنسائي . روى له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقائق من روايته عن أبي رجاء العطاردي عن عمران بن حصين : يخرج من النار بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم . . . الحديث ^(١٣٧) ، ولهذا الحديث شواهد كثيرة) ^(١٣٨) .

وحينما شرح الحافظ ابن حجر حديثه هذا في فتح الباري ذكر أن الحسن بن ذكوان قد توبع، فقال: (الحسن بن ذكوان: هو أبو سلمة البصري : تكلم فيه أحمد، وابن معين ،

^(١٣١) هدي الساري ص (١٠)

^(١٣٢) ترجمته في تهذيب الكمال (١٤٥/٦) . روى عن : الحسن البصري ، وسليمان الأحول ، وطاوؤس ابن كيسان ، وغيرهم . روى عنه : يحيى بن سعيد القطان ، وعبد بن كثير ، وعبد الله بن المبارك ، وغيرهم .

^(١٣٣) تهذيب التهذيب (٢/٢٧٧)

^(١٣٤) تهذيب التهذيب (٢/٢٧٧)

^(١٣٥) انظر تهذيب الكمال (١٤٦/٦-١٤٧)

^(١٣٦) أخرجه البخاري في كتاب الرقائق ، باب : صفة الجنة والنار، انظر: فتح الباري (١١/٤١٨) ، رقم : (٦٥٦٦) .

^(١٣٧) وقامه : (فيدخلون الجنة، يُسمون أجنيبين) . انظر: فتح الباري (١١/٤١٨) ، رقم : (٦٥٦٦) .

^(١٣٨) هدي الساري ص (٣٩٧)

وغيرهما. لكنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه مع تعنته في الرجال، ومع ذلك فهو متابعة). (١٣٩)

ولم يذكر الحافظ هذه المتابعة، ولم أجد لها بعد البحث، لكن للحديث شواهد ذكرها البخاري في نفس الباب مع هذا الحديث، منها:

- حديث أنس: (يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفح، فيدخلون الجنة، فيسميهم أهل الجنة: الجهنميين). (١٤٠)

- حديث جابر: (يخرج من النار بالشفاعة كأنهم الثعالب). (١٤١)

فالحسن بن ذكوان وإن كان ضعيفا عند جمهور النقاد، إلا أن البخاري لم يخرج له إلا حديثا واحدا له شواهد تدل على صحته.

٢- إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، أبو إسماعيل الكوفي (١٤٣):

ضعفه جمهور النقاد، فقال أحمد: (ضعيف) (١٤٤) وقال النسائي: (ليس بذاك القوي، يكتب حديثه) (١٤٥)، وقال الحاكم للدارقطني: (لم ترك مسلم حديثه؟ فقال: تكلم فيه يحيى ابن سعيد. قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف). (١٤٦)

ويبين الحافظ ابن حجر أن البخاري قد أخرج من أحاديثه حديثين لهما شواهد تدل على

(١٣٩) فتح الباري (٤١١/١١)

(١٤٠) أخرجه البخاري في كتاب الرقائق، باب: صفة الجنة والنار، انظر: (٤١٦/١١)، حديث رقم: (٦٥٥٩)

(١٤١) الثعالب: قال ابن الأعرابي: هي قنأ صغار. فتح الباري (٤٢٦/١١)

(١٤٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقائق، باب: صفة الجنة والنار، انظر: فتح الباري (٤١٦/١١)، حديث رقم: (٦٥٥٨)

(١٤٣) ترجمته في تهذيب الكمال (١٣٢/٢) روى عن: عبدالله بن أبي أوفى، وشقيق بن أبي سلمة، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري، ويزيد بن أبي كبشة. روى عنه: مسعر بن كدام، والعوام بن حوشب، وحجاج بن أرطاة، وغيرهم. أخرجه له البخاري حديثين سيأتي الحديث عنهما.

(١٤٤) تهذيب الكمال (١٣٢/٢)

(١٤٥) تهذيب الكمال (١٣٢/٢)

(١٤٦) سؤالات الحاكم للدارقطني ص (١٧٨)

صحتهما، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدي الساري: (قال أحمد: ضعيف . وقال اسائي: يكتب حديثه، وليس بذلك القوي . وقال ابن عدي : لم أجد له حديثا منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب . وقال الحاكم للدارقطني : لم ترك مسلم حديثه ؟ فقال : تكلم فيه يحيى بن سعيد . قلت : بحجة ؟ قال : هو ضعيف . قلت: له في الصحيح حديثان: أحدهما: عن عبد الله بن أبي أوفى في نزول قوله تعالى: (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا) . الآية أخرجه في التفسير وغيره، وهذا له أصل من حديث ابن مسعود فهو شاهد له . والثاني: من حديثه عن أبي بردة عن أبيه: إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له صالح ما كان يعمل . . الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في الفصل الذي قبل هذا في الحديث الثاني والأربعين^(١٤٧) .)^(١٤٨) وهو كما قال الحافظ ، فقد أخرج له البخاري حديثين هما :

١- حديث عبد الله بن أبي أوفى: (أقام رجل سلعة فحلف بالله لقد أعطني بها ما لم يعطها، فنزلت "إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا")^(١٤٩) .

وقد أخرج البخاري بعده مباشرة في الباب نفسه حديث ابن مسعود مرفوعا: (من حلف على يمين كاذبا ليقطع مال الرجل - أو قال : أخيه - لقي الله وهو عليه غضبان . وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن: (إن الذين يشترون بعهد الله) الآية .^(١٥٠))
فحديث ابن مسعود هذا يشهد لصحة حديث إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى .

٢- حديث أبي بردة عن أبيه مرفوعا: (إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له صالح ما كان

^(١٤٧) انظر هدي الساري ص(٣٦٣)

^(١٤٨) هدي الساري ص (٣٨٨)

^(١٤٩) في كتاب الشهادات ، باب : قول الله تعالى : (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا) الآية (٧٧) من

سورة آل عمران، انظر فتح الباري (٥ / ٢٨٦ ، رقم : ٢٦٧٥)

^(١٥٠) انظر فتح الباري (٥ / ٢٨٦ ، رقم : ٢٦٧٦)

يعمل). (١٥١)

وقد تكلم عليه الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن ضمن كلامه على الأحاديث التي انتقدت على البخاري. (١٥٢) حيث انتقد الدارقطني على البخاري إخراجاً لهذا الحديث (١٥٣)، لكن ليس بسبب وجود إبراهيم السكسكي، وإنما بسبب اختلاف الرواة الذين رواه عن العوام ابن حوشب راويه عن إبراهيم السكسكي (١٥٤).

ولم يتعرض الحافظ ابن حجر لعلّة الحديث الأخرى وهي وجود راوٍ قد ضعفه بعض النقاد - وهذا الراوي هو إبراهيم السكسكي - أثناء شرحه لحديثه في فتح الباري، فذكر أن إبراهيم قد توبع، فقال: (ولرواية إبراهيم السكسكي عن أبي بردة متابع، أخرجه الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ: إن الله يكتب للمريض أفضل ما كان يعمل في صحته مادام في وثاقه الحديث، وفي حديث عائشة عند النسائي: ما من أمرئ تكون له صلاة من الليل يغلبه عليها نوم أو وجع إلا كتب له أجر صلاته، وكان نومه عليه صدقة). أهـ (١٥٥)

وبقية الحديث الأول: (وللمسافر أحسن ما كان يعمل في حضره). أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط عن شيخه مسعود بن محمد الرملي عن محمد بن أبي السري العسقلاني عن رواد ابن الجراح عن مسعر بن كدام عن سعيد بن أبي بردة به. (١٥٦)

وقال الطبراني بعد إخراجها: (لم يرو هذا الحديث عن مسعر عن سعيد إلا رواد، تفرد به محمد

(١٥١) في كتاب الجهاد، باب: يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة. انظر فتح الباري (٦/ ١٣٦)، رقم: ٢٩٩٦، وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الجنائز، باب: إذا كان يعمل عملاً صالحاً فشغله عنه مرض أو سفر (٣/ ١٨٣)، رقم: ٣٠٩١.

(١٥٢) انظر هدي الساري ص (٣٦٣)

(١٥٣) انظر قول الدارقطني في كتابه التنقيح (ص: ١٦٥، رقم: ٣٩٠)

(١٥٤) انظر هدي الساري ص (٣٦٣)

(١٥٥) فتح الباري (٦/ ١٣٧)

(١٥٦) انظر المعجم الأوسط (٩/ ٢٧٧، رقم: ٨٦٠٤)

ابن أبي السري ، ورواه حفص بن غياث عن مسعر عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة عن أبي موسى ، ولم يروه عن حفص إلا أحمد بن أبي الخوارى . (١٥٧)

وأخرجه الطبراني أيضا في المعجم الصغير^(١٥٨) بالإسناد بنفسه، وعلق عليه كما علق في المعجم الأوسط، وهذا السند لا يصح، فقد تُكلم في بعض رواته:

- فمحمد بن أبي السري: وثقه ابن معين ، وقال فيه أبو حاتم: (لين الحديث) . وقال ابن عدي: (كثير الغلط) . (١٥٩)

- ورواد بن الجراح: تكلم فيه النسائي ، وأبو حاتم ، وقال الدارقطني: (متروك) . وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس) . (١٦٠)

كما أن إسناد الحديث مخالف للمعروف من رواية مسعر ، لأن مسعر رواه عن إبراهيم السكسكي^(١٦١) ، وليس عن سعيد بن أبي بردة، فهي رواية منكرة لا تقبل في المتابعات .
والحديث له شواهد، منها :

أ - حديث عائشة الذي ذكره الحافظ . (١٦٢)

ب - حديث عبد الله بن عمر مرفوعا: (ما من أحد يمرض إلا كتب له مثل ما كان يعمل وهو صحيح) . (١٦٣)

ج - حديث أنس مرفوعا: (ما من مسلم ابتلاه الله في جسده إلا كتب له ما كان يعمل في

(١٥٧) المعجم الأوسط (٩/ ٢٧٧، رقم: ٨٦٠٤)

(١٥٨) انظر المعجم الصغير (٢/ ٢٣٨، رقم: ١٠٩٢)

(١٥٩) انظر ذلك كله في ترجمته من ميزان الاعتدال (٤ / ٢٣ - ٢٤)

(١٦٠) انظر ترجمته من الميزان (٢ / ٥٥)

(١٦١) نص عليه الدارقطني في كتاب التنبيه (١٦٦)، وكذا الطبراني كما سبق آنفا .

(١٦٢) أخرجه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: من كان له صلاة بالليل فقلبه عليها النوم

(٢٥٧/٣، رقم: ١٧٨٤) لكن لم أجد فيه محل الشاهد منه، وهي كلمة: (أو جمع) .

(١٦٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، باب : يكتب للمريض ما كان يعمل وهو صحيح (١/ ٥٩٠، رقم: ٥٠٠) .

صحته ما كان مريضا . (١٦٤)

٣- إبراهيم بن سويد بن حيان المدني (١٦٥):

تكم فيه ابن حبان في الثقات فوصفه بأنه: (ربما أتى بمناكير) (١٦٦)، فبين الحافظ ابن حجر أن البخاري قد أخرج من أحاديثه حديثاً واحداً (١٦٧) له شواهد تدل على صحته وثبوته، فقال: (روى له البخاري حديثاً واحداً في الحج من روايته عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس: في الأمر بالسكينة عند الدفع من عرفة (١٦٨) ولهذا المتن شواهد، ووثقه ابن معين وأبوزرعة . وقال ابن حبان في الثقات: ربما أتى بمناكير . قلت : أوضحنا أن الذي أخرج له البخاري غير منكر). (١٦٩)

أقول: قول الحافظ : (ولهذا المتن شواهد) يوهم بأنه ليس به متابعات، إذ ينبغي أولاً توضيح: هل توبع الراوي أم لا ؟ وإذا لم يتابع يبحث آنذاك للحديث عن شواهد تقويه وتدلل على صحته، وهذا الحديث له متابعات عديدة لم ينبّه عليها الحافظ، ومن تلك المتابعات ما يلي:

١- رواية عطاء عن ابن عباس قال : (إنما كان بدء الإيضاح من قبل أهل البادية ، كانوا يقفون حافتي الناس حتى يعلقوا العصي والجعب والعقاب ، فإذا نفروا تقععت تلك ، فنفروا

(١٦٤) المصدر السابق (١/٥٩٢، رقم: ٥٠١)

(١٦٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٢/١٠٢). روى عن : أسامة بن زيد اللبني ، والجعيد بن عبد الرحمن ، وحديد بن زياد الخراط ، وغيرهم . وروى عنه : سعيد بن الحكم . وعبد الله بن وهب .

(١٦٦) الثقات (٦/١٢)

(١٦٧) أخرج له البخاري في الحج، باب : أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة عند الإفاضة، انظر فتح الباري (٣/ ٥٣٣ رقم: ١٦٧١) ولفظه برواية سعيد بن جبير: (حدثني ابن عباس: أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وراءه زحواً شديداً وضرباً وصوتا للإبل ، فأشار بسوجه إليهم ، وقال : أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن المر ليس بالإيضاح) . ولم يخرج أحد من الكتب الستة من طريق سعيد بن جبير سوى البخاري .

(١٦٨) هو المذكور في التعليق السابق .

(١٦٩) هدي الساري ص (٣٨٨)

بالناس ، قال : ولقد رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول بيده : يا أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، يا أيها الناس ، عليكم بالسكينة). (١٧٠)

٢- رواية مقسم عن ابن عباس ، وفيهما : (ثم قال : يا أيها الناس ، ليس البر بإيجاف الخيل ، ولا الإبل ، فعليكم بالسكينة). (١٧١)

٣- رواية أبي غطفان بن طريف عن ابن عباس ولفظه : (لما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم شئنا نافته ، حتى أن رأسها لمس واسطة رحله، وهو يقول للناس : السكينة ، السكينة - عشية عرفة-). (١٧٢)

فهذه متابعات عديدة لرواية إبراهيم بن سويد، وإن كانت متابعات ناقصة لكنها أولى بالذكر والتنويه من الشواهد .

لكن عند شرح الحافظ ابن حجر للحديث ذكر أن إبراهيم بن سويد توبع، فقال: (وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الإسماعيلي). (١٧٣)

ومع أن الحافظ ابن حجر دافع عن الحديث بأن له شواهد إلا أنه لم يذكر شيئاً منها، فمن هذه الشواهد :

١- حديث علي بن أبي طالب: (٨٨٥ حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو أحمد الزبيري حدثنا سفيان عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال هذه عرفة وهذا هو الموقف وعرفة كلها موقف ثم أفاض حين غربت

(١٧٠) أخرجه أحمد (٢٤٤/١) من طريق يونس ، وابن خزيمة في صحيحه في كتاب الحج، باب: السكينة في الإفاضة من

عرفة (٢٨٦٣) من طريق أبو النعمان كلاهما قالوا: حدثنا حماد بن زيد عن كثير بن شظير عن عطاء به .

(١٧١) أخرجه أحمد : (٢٣٥/١ و ٢٥١ و ٣٥٣) من طريق عن المسعودي، وفي (٣٢٦/١) يحيى بن آدم، قال : حدثنا

أبو الأحوص والأعمش، ثلاثهم عن الحكم بن عتيبة عن مقسم به .

(١٧٢) أخرجه النسائي في كتاب الحج، باب: الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة (٥/ ٢٥٧)

(١٧٣) في الفتح (٣/ ٥٢٣)

الشمس وأردف أسامة بن زيد وجعل يشير بيده على هينته والناس يضربون يمينا وشمالا يلتفت إليهم ويقول يا أيها الناس عليكم السكينة). (١٧٤)

٢- حديث جابر الطويل في وصف حج النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه: (ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شقق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى: أيها الناس السكينة السكينة). (١٧٥)

وإبراهيم على كل ثقة، قال الحافظ في التقریب: (ثقة يُغرب). (١٧٦) وقال في فتح الباري: (ثقة، لكن قال ابن حبان: في حديثه مناكير). (١٧٧)

وأما جرح ابن حبان، فهو لا يوافق عليه، ولم يذكر شيثامن المناكير، ثم إذا كانت هذه المناكير موجودة وتؤثر على قبول حديث إبراهيم عنده، فلماذا يذكره ابن حبان في الثقات؟ وليس الأولى والحالة هذه أن يذكره في كتابه المجرع؟

٤- حرمي بن عمار، أبو روح البصري (ت: ٢٠١ هـ) (١٧٨):

نقل العقيلي عن أحمد بن حنبل أنه أنكر حديثين من أحاديث حرمي بن عمار - سيأتي ذكرهما - أحدهما عند البخاري، وأن أحمد قال كلاما معناه أن حرمي بن عمار: (صدوق، إلا أنه فيه غفلة). (١٧٩)

(١٧٤) أخرجه أحمد (١٥٧/١ و١٥٧)، والترمذي في كتاب الحج، باب: ما جاء أن عرفة كلها موقف (٢٣٢/٣، رقم: ٨٨٥)، وأبو داود في كتاب الحج، باب: الصلاة بجمع (١٩١/٢، رقم: ١٩٣٥)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب: الموقف يعرفات (٣٠١٠).

(١٧٥) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: حجة النبي صلى الله عليه وسلم (٨٨٦/٢، رقم: ١٢١٨).

(١٧٦) التقریب (ص ٩٠ رقم ١٨٣).

(١٧٧) الفتح (٥٢٢/٣).

(١٧٨) ترجمته في تهذيب الكمال (٥٥٦/٥). روى عن: خالد بن دينار، وهشام بن حسان، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم. روى عنه: علي بن المدين، ومحمد بن بشار، وعمر بن علي الفلاس، وغيرهم.

وقد أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الرقائق، باب: في الخوض، حديث رقم (٦٥٩١)، وفي كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى (وهو العزيز الحكيم). انظر فتح الباري (٣٦٩/٣، رقم: ٧٣٨٤).

(١٧٩) انظر الضعفاء الكبير (٢٧٠/١)، تهذيب التهذيب (٢٣٣/٢).

فدافع الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث الذي استنكره أحمد بأن له شواهد، فقال في ترجمة حرمي: (قال أحمد، وابن معين : صدوق. زاد أحمد: كان فيه غفلة. وذكره العقيلي في الضعفاء، وحكى عن الأثرم عن أحمد: أنه أنكر من حديثه عن شعبة حديثين: أحدهما عن قتادة عن أنس: من كذب عليّ، والآخر: عن معبد بن خالد عن حارثة: في الحوض، قال العقيلي: الحديثان معروفان من حديث الناس، وإنما أنكرهما أحمد من حديث شعبة. قلت: حديث الحوض هذا أخرجه الشيخان في صحيحهما من حديثه، وللحديث شواهد).^(١٨٠)

والعقيلي استند على قول أحمد الذي نقله الحافظ ابن حجر^(١٨١)، وما ذكره العقيلي عن الحديثين فيه نظر لما يلي :

الحديث الأول: عن حرمي عن شعبة عن معبد بن خالد عن حارثة : سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول -وذكر الحوض- فقال : كما بين المدينة وصنعاء).^(١٨٢)

وهذا الحديث لم ينفرد به حرمي عن شعبة، بل توبع عليه ، تابعه محمد بن أبي عدي فرواه عن شعبة ، وقد ذكر البخاري هذه المتابعة في صحيحه، وفات الحافظ ابن حجر التنبيه عليها، فبعد أن أخرج البخاري حديث حرمي عن شعبة قال: (وزاد ابن أبي عدي عن شعبة عن معبد ابن خالد عن حارثة : سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : حوضه ما بين صنعاء والمدينة).^(١٨٣) وذكر له البخاري شواهد كثيرة في الباب نفسه.^(١٨٤)

وقد وصل مسلم في صحيحه متابعة ابن أبي عدي^(١٨٥)، فظهر بما لاشك فيه أن حرمي لم

^(١٨٠) هدي الساري ص (٣٩٦)

^(١٨١) انظر الضعفاء الكبير (٢٧٠/١)

^(١٨٢) في كتاب الرقائق ، باب في الحوض، انظر فتح الباري (١١ / ٤٦٥ ، رقم : ٦٥٩١)

^(١٨٣) كتاب الرقائق ، باب في الحوض، انظر فتح الباري (١١ / ٤٦٥ ، رقم : ٦٥٩٢)

^(١٨٤) كتاب الرقائق ، باب في الحوض، انظر فتح الباري (١١ / ٤٦٥ ، رقم : ٦٥٩٢)

^(١٨٥) في كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم (١٧٩٧/٤ ، رقم: ٢٢٩٨)

ينفرد برواية هذا الحديث بل توبع عليه، فليس هو بمنكر من حديث شعبة، ولهذا أخرجه البخاري في صحيحه .

والحافظ حينما شرح الحديث لم يوضح أهمية هذه المتابعة، بل تكلم عن حال ابن أبي عدي وذكر من وصل طريقه هذا، فقال: (هو محمد ابن إبراهيم، وهو مصري، ثقة، كثير الحديث، وقد وصل مسلم والإسماعيلي طريقه) ^(١٨٦).

وكذلك الذهبي لم يُشر إلى هذا المتابعة الهامة النافية لقبح أحمد والعقبلي حينما ترجم لحرمي في الميزان ^(١٨٧).

الحديث الثاني: رواه حرمي عن شعبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً ولفظه: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) . ^(١٨٨)

ومتن الحديث له أصل من رواية شعبة من حديث أنس، لكن ليس من طريق شعبة عن قتادة عن أنس، فهذا لم يذكره سوى حرمي، ومن الروايات العديدة عن شعبة لهذا المتن من حديث أنس :

١ - شعبة عن سليمان التيمي عن أنس به: ^(١٨٩)

٢ - شعبة عن عتاب عن أنس به: ^(١٩٠)

٣ - شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن أنس: ^(١٩١)

^(١٨٦) في فتح الباري (٤٧٥/١١)

^(١٨٧) الميزان (٤٧٤/١)

^(١٨٨) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند عن عبيد الله بن عمر (٢٧٩/٣)، والعقبلي من طريق ابن المديني

١/ (٢٧٠)، كلاهما عن حرمي به .

^(١٨٩) أخرجه الدارمي في مقدمة سننه، باب: اتقاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٨٨/١ رقم ٢٣٦) من طريق

أبي داود، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٢٧٨/ ٣) من طريق حرمي بن عماره: كلاهما عنه به .

وقد تابع شعبة : القطان عند أحمد (١١٦/ ٣)، ومعتمر عند أحمد أيضا (٦٦/٣)

^(١٩٠) أخرجه أحمد (١٧٢/ ٣) قال : حدثنا حجاج وهاشم عنه به ، وتابعهما آخرون مثل أسد بن موسى عند الدارمي

(٨٨/١ رقم ٢٣٥) .

٤ - ٥ - شعبة عن حماد، وعبد العزيز بن رفيع، وعتاب ورافع: (١٩٢)

فثبت من هذه الروايات العديدة عن شعبة أن الحديث له أصل من رواية شعبة من حديث أنس، بل رواه عن أنس العدد الكثير، فيحتمل أن يكون قتادة قد حدث به فعلاً، فهو أكثر عن أنس وشعبة أكثر عنه، فلا يبعد أن يكون عند قتادة عن أنس أيضاً، ومثل هذا الحديث المشهور العظيم استبعد أن لا يوجد عند قتادة مع أهميته البالغة للمحدثين، فهذا الحديث يُعتبر من الأحاديث المتواترة. (١٩٣)

وخلاصة الأمر في هذا الحديث: أنه لا نكارة البتة في هذا الحديث، وما ذكره العقيلي لا يؤثر على حديث حرمي، لأن هذا الحديث له أصل من رواية شعبة من حديث أنس، وإن لم يكن عن قتادة إلا من حديث حرمي، وقد غلط العقيلي في استنكاره الحديث الأول السابق على حرمي لأن حرمي توبع عليه، فما المانع من غلطه هنا أيضاً؟ وعلى أقل الأحوال قد يكون حرمي غلط في شيخ شعبة فجعله عن قتادة، ومثل هذا خطأ يسير لا يجرح بمثله الثقة، ولم يسلم أحد من الخطأ والوهم، ولذا استنكر الذهبي على العقيلي إيراده لحرمي في الضعفاء، فقال: (ذكره العقيلي في الضعفاء فأساء). (١٩٤)

وحرمي ثقة، لم أجد ما يحطه من درجة الثقة إلى درجة الصدوق، وإن كان الحافظ ابن حجر قال عنه في التقريب: (صدوق بهم). (١٩٥) إلا أن الذهبي أجاد فقال عن حرمي: (ثقة). (١٩٦) وقد وثقه الدارقطني فقال في السنن - بعد أن ساق أحد مرويات حرمي -: (رجاله

(١٩١) أخرجه أحمد (٢٠٣/٣) قال : حدثنا يزيد وأبو فطن قالوا : حدثنا شعبة به .

(١٩٢) أخرجه أحمد (٢٠٩/٣) قال : حدثنا سليمان بن داود حدثنا شعبة به .

وأخرجه الدارمي (٨٨/١ رقم ٢٣٦) عن محمد بن عبد الله حدثنا أبو داود به . لكن ذكر التميمي بدلا من رافع . (١٩٣) للطبراني جزء جمع فيه طرق هذا الحديث، وقد طبع هذا الجزء بتحقيق د/محمد بن حسن الغماري - دار البشائر

الإسلامية - بيروت - ١٤١٧هـ .

(١٩٤) في الميزان (٤٧٤/١)

(١٩٥) التقريب (١٥٦ رقم ١١٧٨)

(١٩٦) الكاشف (١٠٤/١، رقم ٩٨٨)

(١٩٧) ثقات).

*** **

المبحث الثالث: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بكونه ليس في أحكام الحلالوالحرام (١٩٨)

جرى جمهور أهل الحديث على التساهل في الأخذ بأحاديث الرواة المتكلم فيهم التي ليس لها تعنى بالأحكام الشرعية من حلال أو حرام ، وإنما هي أحاديث في فضائل الأعمال أو الترغيب والترهيب والرقائق^(١٩٩)، قال الذهبي: (أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام والترخص قليلاً- لا كل الترخص - في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده ، لا ما اتهم رواته، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها).^(٢٠٠) ومن أقوالهم المؤيدة لذلك:

- قول سفيان الثوري: (خذ الحلال والحرام من المشهورين في العلم ، وما سوى ذلك فمن المشيخة).^(٢٠١)

- وقال أيضا : (لاتأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم

(١٩٧) انظر سنن الدارقطني، باب : التيمم (١٨١/١)، حديث رقم: (٢٢)

(١٩٨) مسألة " قبول ما رواه الضعيف من أحاديث لاتتعلق بأحكام الحلال والحرام " بحثها بحثنا موسعا العلامة الألباني في كتابه تمام المنة ص (٣٤) في القاعدة الثانية عشر ، ورجح قبول رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال التي ثبتت بغير ذلك الحديث الضعيف ، قال : (وعلى هذا فالعمل به جائز إن ثبت مشروعية العمل الذي فيه بغيره مما تقوم به الحق) . وانظر ص (٣٥) من تمام المنة ، وقرر رأيه هذا أيضا في كتابه صحيح الترغيب والترهيب ص (١٦ - ٣٦) ، ونقل نصوص مؤيدة لرأيه عن شيخ الإسلام ابن تيمية، منها : قول شيخ الإسلام : (وكذا ما عليه العلماء من العمل بأحاديث الضعيف في فضائل الأعمال : ليس معناه إثبات الاستحباب بأحاديث الذي لا ينجح به ، فان الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي (. . . .) . مجموع الفتاوى (٦٥/١٨) . وممن بحث هذه المسألة بحثنا موسعا اللكنوني في كتابه الأحوبة الفاضلة للأسئلة العشر الكاملة ضمن جواب السؤال الأول ص (٣٦ - ٦٥) .

(١٩٩) انظر فتح المغيب (٢٨٧/١)

(٢٠٠) سير أعلام النبلاء (٥٢٠/٨)

(٢٠١) اخذت الفاصل ص (٤٠٦ و ٤١٧ - ٤١٨) تحقيق: د/ محمد عجاج الخطيب- دار الفكر- ط: الثالثة - ١٤٠٤ هـ .

الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، ولا بأس بسوى ذلك من المشايخ (٢٠٢) .

- وقال ابن عينة : (لا تسمعوا من بقية (٢٠٣) ما كان في سنة ، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره) . (٢٠٤)

- وقال الإمام أحمد بن حنبل : (إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال ومالا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد) . (٢٠٥)

- وكذا نبه ابن أبي حاتم على أن الضعفاء لا بأس برواية مروياتهم في غير الحلال والحرام ، فقال : (ومنهم - أي من طبقات الرواة - : الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والأدب ، ولا يحتاج بحديثه في الحلال والحرام) . (٢٠٦)

- وقال الخطيب البغدادي : (قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحریم إلا عمن كان بريئا من التهمة بعيدا من الظنة ، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك ، فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ) . (٢٠٧)

- وقال ابن الصلاح : (يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ماسوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها ، فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما . وذلك كالمواعظ ، والقصص ، وفضائل الأعمال ، وسائر فنون الترغيب والترهيب ، وسائر مالا تعلق له بالأحكام والعقائد . ومن

(٢٠٢) الكفاية ص (١٣٤)

(٢٠٣) هو : بقية بن الوليد بن صائد ، أبو يُحمد الكلاعي ، اختلف النقاد فيه ، قال الحافظ ابن حجر : (صدوق ، كثير التدليس عن

الضعفاء) . (ت : ١٩٧ هـ) . انظر التقریب ص (١٢٦) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٤٧٣)

(٢٠٤) المصدر السابق .

(٢٠٥) الكفاية ص (١٣٤)

(٢٠٦) مقدمة الجرح والتعديل (١ / ٦ - ٧)

(٢٠٧) الكفاية ص (١٣٣)

روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك: عبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما). (٢٠٨)

وحكى النووي إجماع أهل الحديث وغيرهم على العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها (٢٠٩)، ومع ذلك فهناك من العلماء من منع الأخذ بالحديث الضعيف حتى في غير الحلال والحرام (٢١٠) قال السخاوي: (في الضعيف ثلاث مذاهب: لا يعمل به مطلقاً، ويعمل به إذا لم يكن في الباب غيره، ثالثها هو ما عليه الجمهور: يعمل به في الفضائل دون الأحكام بشروطه). (٢١١)، وقد ذكر الخلاف مفصلاً في الأخذ بالحديث الضعيف واعتماد العمل به في الفضائل جمال الدين القاسمي، فقال: (ليعلم أن المذاهب في الضعيف ثلاث:

الأول: لا يعمل به مطلقاً، لافي الأحكام، ولافي الفضائل: حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر، عن يحيى بن معين، ونسبه في فتح المغيب، لأبي بكر بن العربي. والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً، يدل عليه شرط البخاري في صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواية الضعيف كما أسلفناه، وعدم إخراجهما في صحيحهما شيء منه. الثاني: أنه يعمل به مطلقاً: قال السيوطي: وعُزي ذلك إلى أبي داود، وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال.

الثالث: يعمل به في الفضائل بشروطه - الآتية -، وهذا هو المعتمد عند الأئمة، قال ابن عبدالبر: أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى ما يحتج به. وقال الحاكم: سمعت أبو زكريا العنبري يقول: الخبر إذا ورد لم يحرم حالاً ولا لم يخل حراماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أغمض عنه وتسوهد في روايته.

(٢٠٨) علوم الحديث، النوع الثاني والعشرون: معرفة المقلوب ص (٤٩).

(٢٠٩) انظر فتح المغيب (٢٨٩/١).

(٢١٠) انظر الخلاف في هذا في فتح المغيب (٢٨٩/١)، والقول البديع في فضل الصلاة على الحبيب الشفيع: ص (٣٦٣).

حيث نقل المنع مطلقاً عن ابن العربي.

(٢١١) القول البديع في فضل الصلاة على الحبيب الشفيع: ص (٣٦٥).

ولفظ ابن مهدي فيما أخرجه البيهقي في المدخل : إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام ، شددنا في الأسانيد ، وانتقدنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتساهلنا في الرجال . ولفظ أحمد في رواية الميموني عنه : الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم .

وقال في رواية عباس الدوري عنه : ابن اسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا - وقضى أصابع يده الأربع . انتهى كلام القاسمي . (٢١٢)

ويرى الحافظ ابن حجر أن يُعمل بالحديث الضعيف بشروط نقلها عنه تلميذه السخاوي ، فقال : (سمعت شيخنا مرارا يقول - وكتبه لي بخطه - : إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة : الأول : متفق عليه ، أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب . ومن فحش غلطه .

الثاني : أن يكون مندرجا تحت أصل عام ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلا . الثالث : أن لا يعتد عند العمل به بثبوته ، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله . قال - أي ابن حجر - : والأخيران عن ابن عبدالسلام وعند صاحبه ابن دقيق العيد ، والأول نقل العلائي الإتفاق عليه) . (٢١٣)

ومما سبق نجد أن هناك خلافا في حكم العمل بالحديث الضعيف ، فالأكثر على جوازه بالشروط التي ذكرها الحافظ ابن حجر والمستنبطة من أقوالهم وتطبيقاتهم العملية . ومن منطلق قول الجمهور بجواز العمل في فضائل الأعمال بالحديث الذي رواه من تكلم فيه ، دافع الحافظ ابن حجر عن مرويات بعض المتكلمين فيهم ممن أخرج لهم البخاري ، ومن هؤلاء :

(٢١٢) قواعد التحديث من فتون مصطلح الحديث ص (١١٣-١١٤)

(٢١٣) القول البديع في فضل الصلاة على الحبيب الشفيع : ص (٣٦٣-٣٦٤) ، وانظر هذه الشروط في كتاب الحافظ ابن

حجر : تبين العجب بماورد في فضل رجب ص (٣-٤) .

١- محمد بن طلحة بن مصرف الكوفي (ت: ١٦٧ هـ) (٢١٤):

تكلم فيه بعض النقاد، فقال ابن سعد: (كانت له أحاديث منكورة، وكان الناس كأنهم يكذبونه). (٢١٥) وقال ابن معين: (ضعيف). (٢١٦) وقال النسائي: (ليس بالقوي). (٢١٧)
وبين الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج له أحاديث عديدة (٢١٨) لكن لم يخرج له من أحاديثه الأفراد إلا حديثاً واحداً ليس له تعلق بأحكام الحلال والحرام، وإنما هو في فضائل الأعمال، فقال الحافظ في ترجمته من هدي الساري: (قال العجلي: ثقة، إلا أنه سمع من أبيه، وهو صغير، وقال ابن سعد: كانت له أحاديث منكورة. وقال عفان: كان يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه. وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي).

له في البخاري ثلاثة أحاديث: أحدهما: في المغازي (٢١٩) عنه عن حميد عن أنس قال: غاب عمي عن قتال بدر... الحديث. وهو عنده بمتابعة عبد الأعلى السامي (٢٢٠) وغير واحد (٢٢١) عن حميد. ثانيها: في العيدين (٢٢٢) عنه عن زبيد عن الشعبي عن البراء في الذبح قبل الصلاة وهو عنده بمتابعة شعبة، ثالثها: في الجهاد (٢٢٣) عنه عن أبيه عن مصعب بن سعد عن أبيه في

(٢١٤) ترجمته في تهذيب الكمال (٤١٧/٢٥) روى عن: حميد الطويل، وزبير اليامي، والأعمش، وغيرهم. روى عنه: الفضل بن دكين، وسليمان بن حرب، وحسان بن حسان، وغيرهم.

(٢١٥) الضقات الكبرى (٣٧٦/٧)

(٢١٦) الجرح والتعديل (٢٩٢/٧)

(٢١٧) الضعفاء والمتركون ص (٢٣٤)

(٢١٨) سيأتي بعد قليل ذكر أحاديثه عند البخاري من قول الحافظ ابن حجر في هدي الساري.

(٢١٩) كتاب المغازي، حديث رقم (٤٠٤٨)

(٢٢٠) في الجهاد، برقم (٢٨٠٦)

(٢٢١) منهم: محمد بن عبد الله بن المنثي برقم (٦٨٩٤)، مروان بن معاوية في الصلح برقم (٢٧٠٣)، زياد ابن

عبد الله برقم (٢٨٠٦)، عبد الله بن بكر في التفسير برقم (٤٥٠٠).

(٢٢٢) في العيدين، حديث رقم (٩٧٦)، ومتابعة شعبة في كتاب الأضاحي، برقم (٥٥٤٥)

(٢٢٣) في الجهاد، باب: من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، حديث رقم (٢٨٩٦)

الانتصار بالضعفاء، وهو فرد إلا أنه في فضائل الأعمال). (٢٢٤)

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هنا أن محمد بن طلحة انفرد بالحديث الثالث وقيل لكونه في فضائل الأعمال، أما في شرحه لهذا الحديث في فتح الباري فقد ذكر أن له متابعات، كما أن للحديث شواهد، فقال: (أخرجه النسائي من طريق مسعر عن طلحة به في الجهاد^(٢٢٥))، ورواه عمرو بن مرة عن مصعب: أخرجه أبو نعيم في ترجمته في الحلية من رواية عبد السلام ابن حرب عن أبي خالد الدالاني عن عمرو بن مرة، وقال: غريب من حديث عمرو تفرد به عبد السلام. (٢٢٦)

وله شاهد من حديث أبي الدرداء عند النسائي^(٢٢٧) بلفظ: إنما تنصرون وترزقون بضعفائكم. (٢٢٨)

ومن هنا يظهر أن لمحمد بن طلحة متابعات وشاهد، وهناك متابعات أخرى له لم ينبه الحافظ ابن حجر عليها، وهي:

١- ما رواه أحمد بن حنبل عن وكيع بن الجراح عن محمد بن راشد عن مكحول عن سعد به. (٢٢٩) لكن مكحول لم يدرك سعد بن أبي وقاص، ففيه انقطاع، نص على عدم سماعه منه أبو مسهر. (٢٣٠)

٢- والمتابعة الأخرى: عن الحسن بن عمار عن طلحة بن مصرف. أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء^(٢٣١) لكن الحسن بن عمار متروك. (٢٣٢)

(٢٢٤) هدي الساري ص (٤٣٩)

(٢٢٥) في كتاب الجهاد، باب: الاستنصار بالضعيف (٤٥/٦)، حديث رقم: (٣١٧٩)

(٢٢٦) حلية الأولياء (١٠٠/٥)

(٢٢٧) أخرجه النسائي في كتاب الجهاد، باب: الاستنصار بالضعيف (٤٥/٦-٤٦) حديث رقم: (٣١٧٩)

(٢٢٨) فتح الباري (٨٨/٦)

(٢٢٩) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٣/١)

(٢٣٠) انظر تهذيب التهذيب (٢٩٠/١٠)

(٢٣١) حلية الأولياء (٢٩٠/٨)

وأُنبه أخيراً إلى أن محمد بن طلحة له حديث رابع عند البخاري لم يشر إليه الحافظ ابن حجر، وهو حديث ابن عمر مرفوعاً: (إن من الشجر شجرة تكون مثل المسلم، وهي النخلة). أخرجه البخاري^(٢٣٣) وقد تابع محمد بن طلحة الأعمش^(٢٣٤).

والخلاصة: أن الحافظ ابن حجر قوى حديث محمد بن طلحة الفرد بكونه في فضائل الأعمال هذا في هدي الساري، وأما في فتح الباري أثناء شرحه للحديث فذكر للحديث متابعات وشواهد تتقوى بها رواية محمد بن طلحة، وهو كما قال.

٢- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، أبو المنذر البصري (ت: ١٩٥هـ) (٢٣٥):

تكلم في حفظه بعض النقاد: فقال أحمد: (كان يدلّس)^(٢٣٦)، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث)^(٢٣٧)، وقال أيضاً: (ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهيم أحياناً)^(٢٣٨)، وقال أبو زرعة: (منكر الحديث)^(٢٣٩)، وقال أيضاً: (ينكر، إلا أن أحمد حدثنا عنه)^(٢٤٠)، وقال أيضاً: (صدوق، إلا أنه يهيم أحياناً).^(٢٤١)

وساق ابن عدي في ترجمة الطفاوي في الكامل بعض أحاديثه التي استنكرها، ثم قال: (رواياته عامتها عن روى أفراداً وغرائب، كلها مما يحتمل ويكتب حديثه، ولم أر للمتقدمين فيه

^(٢٣٣) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (٥١٣/١)

^(٢٣٤) في كتاب الأطعمة، باب: بركة النخلة. فتح الباري (٥٧٢/٩)، حديث رقم: ٥٤٤٨

^(٢٣٥) في كتاب الأطعمة، رقم (٥٤٤٤)

^(٢٣٦) ترجمته في تهذيب الكمال (٦٥٢/٢٥). روى عن: أيوب السخيتاني، وهشام بن عروة، ويونس بن عبيد، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وعمر بن محمد الناقد، وغيرهم.

^(٢٣٧) نقله عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٠٨/٢)

^(٢٣٨) نقله عنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٠٩/٩)

^(٢٣٩) نقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٢٤/٧)

^(٢٤٠) نقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٢٤/٧)

^(٢٤١) سؤالات البرزعي (٣٨٩/٢)

^(٢٤٢) نقله عنه ابن أبي حاتم في علل الحديث (١٣/١)

كلاماً). (٢٤٢) وقال الحافظ في التقریب عن الطفاوي: (صدق بهم). (٢٤٣)

ولوجود هذه الجروح في الطفاوي بين الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج له أحاديث عديدة^(٢٤٤) لكن لم يخرج له من أحاديثه الأفراد إلا حديثاً واحداً ليس له تعلق بأحكام الحلال والحرام، وإنما هو في الترغيب أو الترهيب، فقال عن الطفاوي: (وثقه ابن المديني، وقال أبو حاتم: صدوق، إلا أنه بهم أحياناً). وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، وقال: إنه لا بأس به. قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث ليس فيها شيء مما استكرهه ابن عدي: أحدها: في البيوع^(٢٤٥) عن أبي الأشعث عنه أبيه عن عائشة قالوا: إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ قال: سموا الله عليه وكلوه، وتابعه عنده أبو خالد الأحمر وأسامة بن حفص^(٢٤٦)، الثاني في البيوع^(٢٤٧): عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة حديث: أعطيت جوامع الكلم. الثالث في الرقائق^(٢٤٨): عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر حديث: كن في الدنيا كأنك غريب. فهذا الحديث قد تفرد به الطفاوي، وهو من غرائب الصحيح، وكأن البخاري لم يشدد فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب). (٢٤٩)

ومحل الشاهد الحديث الثالث، حيث يرى الحافظ أن البخاري لم يشدد فيه لكونه من

(٢٤٢) الكامل (٦/ ٢٢٠٢)

(٢٤٣) التقریب (ص: ٤٣٩، رقم: ٦٠٨٧)

(٢٤٤) سيأتي بعد قليل ذكر أحاديثه عند البخاري من قول الحافظ ابن حجر في هدي الساري.

(٢٤٥) كتاب البيوع، حديث رقم (٢٠٥٧)

(٢٤٦) ومتابعة أبي خالد في كتاب التوحيد برقم (٧٣٩٨)، ومتابعة أسامة بن حفص في كتاب الذبائح والصيد برقم (٥٥٠٧).

(٢٤٧) والمتابعهم عبدالعزيز بن محمد بن عبيد برقم (٥٥٠٧).

(٢٤٨) والحديث الثاني ليس في البيوع وإنما في كتاب التعبير، حديث رقم (٦٩٩٨)، وقد تويع متابعة ناقصة حيث رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. أخرجه البخاري في كتاب الجهاد برقم (٢٩٧٧)، وفي كتاب التعبير (٧٠١٣).

(٢٤٩) في كتاب الرقائق، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم (كن في الدنيا كأنك غريب). فتح الباري (١١/ ٢٣٣، حديث رقم: ٦٤١٦)

(٢٤٨) في كتاب الرقائق، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم (كن في الدنيا كأنك غريب). فتح الباري (١١/ ٢٣٣، حديث رقم: ٦٤١٦)

(٢٤٩) هدي الساري ص (٤٤٠)

أحاديث الترغيب والترهيب التي لا بأس فيها بروايات المتكلم فيها .
ولكن عند تناول الحافظ لهذا الحديث في شرحه لصحيح البخاري بين أن الطفاوي قد توبع .
فقال: (قد أخرجه أحمد في المسند^(٢٥٠)، والترمذي^(٢٥١) من رواية سفيان الثوري عن ليث ابن أبي سليم عن مجاهد ، وأخرجه ابن عدي في الكامل^(٢٥٢) من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى القتات عن مجاهد ، وليث وأبي يحيى ضعيفان^(٢٥٣)، والعمدة على طريق الأعمش .
وللحديث طرق أخرى : أخرجه النسائي^(٢٥٤)، وأخرجه أحمد في مسنده^(٢٥٥) من رواية عبدة ابن أبي لبابة عن ابن عمر مرفوعاً، وهذا مما يقوي الحديث المذكور، لأن رواته من رجال الصحيح ، وإن كان اختلف في سماع عبدة من ابن عمر) .^(٢٥٦)
ومن رواه عن ليث بن أبي سليم أيضاً: أبو معاوية وهو عند أحمد^(٢٥٧)، وحماد بن زيد عن عند الترمذي^(٢٥٨) وابن ماجه^(٢٥٩)، وهذه المتابعات لا تخلو من مقال، كما بينه الحافظ ابن حجر .
والخلاصة: أن الحافظ ابن حجر قوى الحديث بكونه في الترغيب والترهيب وهذا في هدي الساري، وأما في فتح الباري أثناء شرحه للحديث فذكر للحديث متابعات لا تخلو من مقال، ومجموع الأمرين يتقوى الحديث .

(٢٥٠) المسند (٢٤/٢)

(٢٥١) في السنن، في كتاب الزهد، باب: ما جاء في قصر الأمل، (٤/٤٩٠، رقم: ٢٣٣٣)

(٢٥٢) الكامل (٦٦١/٢)، وقال ابن عدي بعد إخراجها: (لا أعلم رواه عن أبي يحيى القتات غير حماد بن شعيب ، وعن

حماد غير زيد بن أبي الزرقاء ، وعن زيد ابنه هارون ، وحماد مع ضعفه يكتب حديثه) .

(٢٥٣) انظر: ميزان الاعتدال: ترجمة ليث في (٥٨٦/٣) ، و ترجمة أبي يحيى القتات (٤/٥٨٦) .

(٢٥٤) في كتاب الرقائق كما في تحفة الأشراف (٥/٤٨١ ، رقم: ٧٣٠٤) ولم أجده في المطبوع .

(٢٥٥) أحمد في المسند (١٣٢/٢)

(٢٥٦) فتح الباري (١١ / ٢٣٤)

(٢٥٧) في المسند (٤١/٢)

(٢٥٨) في السنن ، كتاب الزهد، باب: ما جاء في قصر الأمل (٤/٤٩٠، رقم: ٢٣٣٣)

(٢٥٩) في السنن ، كتاب الزهد ، باب: مثل الدنيا (٢/١٣٧٨، رقم: ٤١١٤)

المبحث الرابع: تقوية الحديث بكونه عن شيخ أو تلميذ له خصوصية بالراوي المتكلم فيه:

نعمق فهم البخاري ووسع معرفته قد يخرج أحاديث الراوي المتكلم فيه التي رواها عن شيخ معين لعلمه أنها أحاديث صحيحة، قد أتقن المتكلم فيه حفظها وأحسن ضبطها، إما لطول الملازمة أو لمزيد عناية بأحاديثه، كأن يكون المتكلم فيه قد جرح بالتدليس مثلاً، وتلميذه هذا لم يأخذ عنه إلا ما صرح به بالسماع، أو أنه لم يأخذ إلا ماصح، أو لغير ذلك من الأسباب، كما أن البخاري لا يخرج بقية أحاديث الراوي المتكلم فيه لعلمه بعدم صحتها، وهذا منهج الإمام مسلم في صحيحه أيضاً، وقد بين هذا المنهج للشيخين بعض المحققين :

فقال ابن عبد الهادي: (اعلم أن كثيراً ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به ومعرفته بخديثه وضبطه له، ولا يخرجون حديثه عن غيره لكونه غير مشهور بالرواية عنه ولا معروف بضبط حديثه أو لغير ذلك).

فيجيء من لا تحقيق عنده فيرى ذلك الرجل المخرج له في الصحيح قد روى حديثاً عمن خرج له في الصحيح من غير طريق ذلك الرجل، فيقول هذا على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم، لأنهما احتجا بذلك الرجل في الجملة وهذا فيه نوع تساهل، فإن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره، فلا يكون على شرطهما. وهذا كما يخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان ابن بلال وعلي بن مسهر وغيرهما، ولا يخرجان حديثه عن عبد الله بن المثنى، وإن كان البخاري قد روى لعبد الله بن المثنى من غير رواية خالد عنه). انتهى باختصار (٢٦٠).

وقد دافع الحافظ ابن حجر عن مرويات بعض من خرج لهم البخاري ممن تكلم فيهم بأن البخاري قد أخرج من أحاديثهم ما كان عن شيخ أو تلميذ له خصوصية بمن تكلم فيه، ومن هؤلاء:

(٢٦٠) الفارم المكي ص (٢٥٦)، وله قول آخر قريب المعنى من هذا نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٤٢/١) فانظره.

١- حفص بن غياث الكوفي(ت:١٩٤هـ) (٢٦١):

تكلم فيه بعض النقاد، فقال أبو زرعة: (ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه). (٢٦٢) وقال أبو داود: (كان حفص بأخيه دخله نسيان، وكان يحفظ). (٢٦٣)، وقال ابن عمار: (كان لا يحفظ حسناً). (٢٦٤)

ونبه الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري قد أخرج من حديث حفص ما كان عن الأعمش، لأنه أتقن الرواية عنه فكان من أوثق أصحابه وأتقنهم حتى أنه كان يميز بين ما ما صرح به الأعمش وبين ما لم يصرح به، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمة حفص: (من الأئمة الأثبات، أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه، قاله أبو زرعة، قال ابن المديني: كان يحيى بن سعيد القطان يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، قال: فكنت أنكر ذلك، فلما قدمت الكوفة بأخرة أخرج إلى ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على القطان . قلت : اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش، لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلّسه، نَبّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال). (٢٦٥)

وقال الحافظ ابن حجر عن حفص في التقريب: (ثقة، فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر). (٢٦٦) وحفص يعتبر من أثبت الناس عن الأعمش (٢٦٧) كما قاله يحيى بن القطان، وقد قال

(٢٦١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥٦/٧) . روى عن : الأعمش ، والثوري ، وهشام بن عروة ، وغيرهم . روى عنه : ابن معين ، وابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . ومن مرويات حفص عن الأعمش في صحيح البخاري: في كتاب الغسل . حديث رقم (٢٥٩) ، في كتاب التيمم، حديث رقم (٣٤٦) .

(٢٦٢) تهذيب التهذيب (٤١٦/٢)

(٢٦٣) تهذيب التهذيب (٤١٦/٢)

(٢٦٤) تهذيب التهذيب (٤١٦/٢)

(٢٦٥) هدي الساري ص (٣٩٨)

(٢٦٦) التقريب (ص: ١٧٣، رقم: ١٤٣٠)

(٢٦٧) انظر ضبقات أصحاب الأعمش في شرح علل الترمذي (٦٢٠/٢)

أبوداود: (كان ابن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث)^(٢٦٨) ولهذا قال الحافظ ابن حجر بأن البخاري لم يعتمد على حفص إلا عن الأعمش .
نكن اعتمد البخاري على حفص في غير حديث الأعمش، فقد احتج به في حديثه عن عاصم ابن سليمان عن عامر عن ابن عباس في النهي عن لحوم الحمر الأهلية^(٢٦٩)، ولم ينبه الحافظ ابن حجر على هذا .

وما ذكره ابن طاهر من انتقاء حفص لمرويات الأعمش المصرح بالسماع فيها، قد سبقه إليه ابن عمار، فإنه قال : (كان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخير والسماع) .^(٢٧٠)

٢- شبيب بن سعيد الحبطي (ت: ١٨٦هـ)^(٢٧١):

تكلم فيه ابن عدي، فضعف مارواه عنه ابن وهب لأنها منكورة عنده، وصحح ما كان من رواية ابنه أحمد عنه لأنها مستقيمة^(٢٧٢)، فقال: (كأن شبيباً إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري - إذ هي أحاديث مستقيمة - ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعل شبيباً بمصر في تجارتها إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم ، وأرجو أن لا يعتمد شبيب هذا الكذب)^(٢٧٣).

فتبّه الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري قد أخرج من حديث شبيب بن سعيد ما كان من رواية ابنه أحمد عنه فقط، فقال الحافظ ابن حجر: (وثقه ابن المديني، وأبو زرعة،

^(٢٦٨) تهذيب التهذيب (٤١٦/٢)

^(٢٦٩) كتاب المغازي ، حديث رقم (٤٢٢٧)

^(٢٧٠) تاريخ بغداد (١٩٨/٨ - ١٩٩)

^(٢٧١) ترجمته في تهذيب الكمال (٣٦٠/١٢) روى عن : شعبة بن الحجاج ، ومحمد بن عمرو بن علقمة ، ويونس ابن يزيد الأيلي ، وغيرهم . روى عنه : ابنه أحمد ، وعبد الله بن وهب، ويحيى بن أيوب ، ويزيد بن بشر الحضرمي . ومن مروياته عند البخاري عن يونس: في كتاب الجنائز، حديث رقم (١٣٢٥)، وفي كتاب الإستقراض، حديث رقم (٢٣٨٩)

^(٢٧٢) انظر الكمال (١٣٤٦/٤)

^(٢٧٣) الكمال (١٣٤٧/٤)

وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والذهلي، وقال ابن عدي: عنده نسخة عن يونس عن الزهري مستقيمة، روى عنه ابن وهب أحاديث مناكير^(٢٧٤)، فكانه لما قدم مصر حدث من حفظه فغلط، وإذا حدث عنه أبوه أحمد فكانه شبيب آخر، لأنه يجود عنه. قلت: أخرج البخاري من روايه ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً^(٢٧٥).

وقال الحافظ ابن حجر: (لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب).^(٢٧٦) فالبخاري أخرج من أحاديث شبيب بن سعيد ما رواه عن يونس، ورواه عنه ابنه أحمد. ولم يخرج له غير هذه الأحاديث، وهي تسعة أحاديث.^(٢٧٧)

٣- محمد بن خازم أبو معاوية الضرير (ت: ١٩٥ هـ)^(٢٧٨):

اتفق النقاد على صحة رواياته عن الأعمش، وأما روايته عن غيره فتكلموا فيها، فنَّبَّه الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري قد أخرج من حديثه ما كان من روايته عن الأعمش فقط، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمته: (قال يحيى بن معين: كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان. وقال النسائي: ثقة. وكذا قال ابن خراش، وزاد: في حديثه عن غير الأعمش اضطراب. قلت: لم يحتج به البخاري إلا في الأعمش، وله عنده عن هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها، وله عنده عن يزيد بن أبي بردة حديث واحد تابعه عليه أبو أسامة

^(٢٧٤) درست هذه الأحاديث التي استنكرها ابن عدي دراسة وافية، فتبين لي خطأ ابن عدي في استنكارها، وأن توثيق شبيب مطلقاً من قبل أئمة النقاد المتقدمين هو الصواب، وانظر دراستي المشار إليها في "ملحق: في إتمام الكلام على بعض التراجم" وهو في آخر الرسالة ص () .

^(٢٧٥) هدي الساري ص (٤٠٩)

^(٢٧٦) في التقريب (ص ٢٦٣ رقم ٢٧٣٩)

^(٢٧٧) وهي الأحاديث ذات الأرقام: (١٧٤، ١٤٠، ٢٣٨٩، ٢٦٣، ٣٦٩٦، ٤٢٠، ٤٤٥، ٦٥٨٥)

^(٢٧٨) ترجمته في تهذيب الكمال (١٢٣/٢٥) . روى عن: الأعمش، ويزيد بن عبدالله بن أبي بردة، وعاصم الأحول، وغيرهم. روى عنه: ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. ومن مروياته عن الأعمش عند البخاري: في كتاب الوضوء، حديث رقم: (٢١٨)، وفي كتاب الصلاة، حديث رقم: (٣٦٣) .

عند الترمذي (٢٧٩)، (٢٨٠) وقد أكد الحافظ ابن حجر في التقريب على ما في هدي الساري، فقال: (ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهمل في حديث غيره). (٢٨١)

فقد احتج البخاري في رواية أبي معاوية عن الأعمش، لأنه أتقن حديثه وضبطه كما قال النقاد، وأما عن غير الأعمش فقد كان أبو معاوية يهمل لأنه لم يكن له مزيد عناية بها.

لكن ليس الأمر كما قال الحافظ ابن حجر من أن البخاري لم يحتج بأبي معاوية إلا في روايته عن الأعمش فقط، فقد احتج به البخاري في روايته عن سليمان بن أبي سليمان الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة. (٢٨٢) كما أن لأبي معاوية حديثاً آخر عن الشيباني لكنه توبع عليه. (٢٨٣)

فالحافظ ابن حجر في هذا المبحث دافع عن بعض مرويات من تكلم فيه من رجال البخاري بكونها عن شيخ أو تلميذ له خصوصية. من تكلم فيه تدل على صحة أحاديثه تلك وقوتها.

*** **

(٢٧٩) حديثه عن بريدة في كتاب التفسير، حديث رقم (٤٦٨٦)، وتابعه أبو أسامة عند الترمذي في كتاب التفسير،

حديث رقم (٣١١٠).

(٢٨٠) هدي الساري ص (٤٣٨)

(٢٨١) التقريب ص (٤٧٥)

(٢٨٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: بيع المزابنة، انظر فتح الباري (٥/٣٨٤ رقم: ٢١٨٧)

(٢٨٣) في كتاب الجنائز، حديث رقم (١٢٤٧) وهو: عن أبي معاوية عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال: (مات إنسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوده، فمات بالليل فدفنوه ليلاً فلما

أصبح أخبروه، فقال: ما منعكم أن تعلموني؟ قالوا: كان الليل، وكانت ظلمة، فكرهنا أن نشق عليك، فأثنى قبره

فصلى عليه). وتابعه شعبة عند البخاري برقم (١٣١٩).

المبحث الخامس: تقوية الحديث بكون الراوي المتكلم فيه من شيوخ البخاري الذين لقيهم**وعرف مروياتهم واطلع على أصول كتبهم وانتقى من صحيح حديثهم:**

أخرج البخاري لشيوخ قد لقيهم وعرفهم واطلع على أصول كتبهم الصحيحة، واستطاع بذلك أن يفرق بين ما أئقنوا روايته وبين ما وهموا فيه ، وشيوخه هؤلاء هم ممن قد تكلم فيهم النقاد، فانتقى البخاري من حديثهم ما صح وأعرض عما لا يصح ، وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر، فقال: (الحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمهم وتكلم فيهم غيره، أنه لا يدعى أن جميع أحاديثهم من شرطه ، فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته). (٢٨٤)

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: (الذين انفرد بهم البخاري - أي عن مسلم - ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم ، وحالسمهم ، وعرف أحوالهم ، واطلع على أحاديثهم ، وميز جيدها من موهمها، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه). (٢٨٥)

كما أن الحافظ ابن حجر نبه في هدي الساري في تراجم المتكلم فيهم من شيوخ البخاري إلى أن ما فيهم من جرح لا يؤثر على مروياتهم التي في صحيح البخاري، لأن البخاري قد أخرج ما علم صحته، ومن ذلك:

١- إسماعيل بن أبي أويس عبد الله الأصبحي ابن أخت مالك بن أنس (ت: ٢٢٦هـ) (٢٨٦):

تكلم فيه النقاد وضعفوه ومنهم من قدح في عدالته وصدقه:

فقال يحيى بن معين: (صدوق، ضعيف العقل ، ليس بذاك ، يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه). (٢٨٧)

(٢٨٤) قاله الحافظ ابن حجر في ترجمة عثمان بن صالح السهمي، انظر هدي الساري ص (٤٢٣)

(٢٨٥) هدي الساري ص (١٢)، وكرره الحافظ أيضا في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٨٨/١)

(٢٨٦) ترجمته في تهذيب الكمال (١٢٤/٣). روى عن : مالك بن أنس ، وسليمان بن بلال ، وعبد العزيز ابن أبي حازم، وغيرهم . وروى عنه : البخاري ، ومسلم ، وأبو حاتم الرازي ، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث منها : في كتاب الإيمان (٢٢)، (٣٧)، (٤٦)، في كتاب العلم حديث رقم (٦٤).

وقال يحيى أيضاً: (أبو أويس وابنه ضعيفان).^(٢٨٨) وقال: (ابن أبي أويس وأبوه يسرقان

الحديث)^(٢٨٩). وقال أيضاً: (مخلط ، يكذب ، ليس بشيء).^(٢٩٠)

وقال أبو حاتم: (محله الصدق ، وكان مغفلاً).^(٢٩١) وقال النسائي: (ضعيف)^(٢٩٢). وقال في

موضع آخر: (ليس بثقة).^(٢٩٣)

وقال النضر بن سلمة المروزي: (ابن أبي أويس كذاب ؛ كان يحدث عن مالك بمسائل

عبد الله بن وهب).^(٢٩٤) وقال أبو القاسم اللالكائي: (بالغ النسائي في الكلام عليه ، إلى

أن يؤدي إلى تركه ، ولعله بان له ما لم يبين لغيره ، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه

ضعيف).^(٢٩٥)

وقال الحافظ ابن حجر: (قال أبو الحسن الدارقطني: ذكر محمد بن موسى الهاشمي - وهو

أحد الأئمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده - فذكر عن أبي عبد الرحمن النسائي

قال: حكى لي سلمة بن شبيب، فتوقف أبو عبد الرحمن ! قال - محمد بن موسى الهاشمي -:

فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكى لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت

إسماعيل بن أبي أويس يقول: "ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما

بينهم". ثم قال الحافظ ابن حجر: (وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه

وأطلق القول فيه بأنه: ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما

(٢٨٧) تهذيب الكمال (١٢٧/٣)

(٢٨٨) الكامل (٣١٧/١)

(٢٨٩) المصدر السابق.

(٢٩٠) تهذيب الكمال (١٢٧/٣)

(٢٩١) الجرح والتعديل (١٨١/٢)

(٢٩٢) الكامل (٣١٧/١)

(٢٩٣) تهذيب الكمال (١٢٨/٣)

(٢٩٤) الكامل (٣١٧/١)

(٢٩٥) تهذيب الكمال (١٢٨/٣)

الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقد أوضحت ذلك في مقدمتي على البخاري، والله أعلم. (٢٩٦)

والذي أوضحه الحافظ ابن حجر في مقدمته هو ما قاله في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس ضمن دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم، حيث قال: (احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكترا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وروى له الباقرن سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه، وروى عنه سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته، واختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: كان يسرق الحديث هو وأبوه. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا. وقال أحمد ابن حنبل: لا بأس به. وقال الدارقطني: لا أختره في الصحيح. قلت: رويناه في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه). (٢٩٧)

فإسماعيل بن أبي أويس ضعيف عند جمهور النقاد بسبب هذه الجروح المؤثرة، واحتجاج البخاري بحديثه إنما هو نتيجة لاطلاعه على أصول كتبه وانتقائه الصحيح منها، بدليل تلك القصة التي ذكرها الحافظ ابن حجر.

٢- إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفزاري (ت: ٢٢٦ هـ) (٢٩٨):

تكلم فيه النقاد: فقال الآجري: (سألت أبا داود عنه فواه جدا، ونقم عليه روايته عن مالك

(٢٩٦) تهذيب التهذيب (٣١٢/١)

(٢٩٧) هدي الساري ص (٣٩١)

(٢٩٨) ترجمته في تهذيب الكمال (٤٧١/٢). روى عن: مالك بن أنس، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وثابت ابن قيس المدني، وغيرهم. روى عنه: البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وغيرهم. وستأتي أحاديثه في تعليلي على قول الحافظ ابن حجر.

حديث الإفك).^(٢٩٩) وقال أبو حاتم: (كان صدوقا، ولكن ذهب بصره فرمما لقن وكتبه صحيحة).^(٣٠٠) وقال النسائي: (ليس بثقة)^(٣٠١).

وقال أبو الحسن الدارقطني حينما سأله حمزة: (ضعيف، وقد روى عنه البخاري ويؤخونه في هذا).^(٣٠٢) وقال الدارقطني مرة أخرى: (ضعيف، تكلموا فيه، قالوا فيه كل قول)^(٣٠٣). وقال العتيلي : (جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها).^(٣٠٤)

وبسبب هذه الجروح المؤثرة دافع الحافظ ابن حجر عن مرويات إسحاق بن محمد بكونه من شيوخ البخاري الذين اطلع على أصول كتبهم، فقال: (قال أبو حاتم: كان صدوقا، ولكن ذهب بصره فرمما لقن وكتبه صحيحة. ووهاه أبو داود والنسائي، والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم، وقال الدارقطني، والحاكم: عيب على البخاري إخراج حديثه. قلت: روى عنه البخاري في كتاب الجهاد^(٣٠٥) حديثا وفي فرض الخمس آخر^(٣٠٦) كلاهما عن مالك، وأخرج له في الصلح^(٣٠٧) حديثا آخر مقرونا بالأويسى، وكأنها مما أخذها عنه من كتابه قبل ذهاب بصره).^(٣٠٨) فالحافظ ابن حجر يرى أن أحاديث إسحاق بن محمد التي عند البخاري هي مما أخذها البخاري من كتاب إسحاق بن محمد، وهي كتب صحيحة لم يؤثر فيها ما وجه إليه من جرح كما يشهد به قول أبي حاتم.

^(٢٩٩) تهذيب التهذيب (٢٤٨/١)

^(٣٠٠) الإخراج والتعديل (٢٣٣/٢)

^(٣٠١) الضعفاء والمتروكين (ص: ١٥٤، رقم: ٤٩)

^(٣٠٢) سؤالات السهمي (ص: ١٧٢، رقم: ١٩٠)

^(٣٠٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٥، رقم: ٢٨١)

^(٣٠٤) الضعفاء الكبير (١٠٦/١)

^(٣٠٥) في الجهاد: حديث رقم (٢٩٢٥)

^(٣٠٦) في فرض الخمس : حديث رقم (٣٠٩٤)

^(٣٠٧) في الصلح : حديث رقم (٢٦٩٣)

^(٣٠٨) هدي الساري ص (٣٨٩)

ففي النموذجين السابقين وغيرهما ^(٣٠٩) نجد الحافظ ابن حجر قد دافع عن مرويات المتكتم
فيهم بكونهم من شيوخ البخاري الذين لقيهم و أخرج من حديثهم ما علم صحته .

*** **

^(٣٠٩) منها ترجمة: إبراهيم بن المنذر الحزامي أحد شيوخ البخاري: قال الحافظ ابن حجر في ترجمته (اعتمده البخاري،
وانتفى من حديثه) . هدى السارى ص (٣٨٨) ، وقال الحافظ في ترجمة أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحارثي: (قال أبو حاتم:
ضعيف الحديث، أدر كنهه ولم أكتب عنه . قلت- القائل ابن حجر-: روى له البخاري حديثا واحدا في علامات النبوة
متابعة ، فبين أن تخريجه لهذا في المتابعة لا في الأصول ، على أن البخاري قد لقي أحمد هذا ، وحدث عنه في التاريخ فهو
عارف بحديثه) هدى السارى ص (٣٨٧) . فالخافظ ابن حجر يرى أن البخاري عارف بحديث شيخه أحمد بن يزيد
لأنه قد لقيه وسمع منه ، فلذا يميز البخاري بين صحيح حديثه من ضعفه .

- عبدالله بن صالح الجهني، أبو صالح كاتب الليث: قال الحافظ ابن حجر: (لقيه البخاري، وأكثر عنه ، وليس هو من
شرطه في الصحيح ، وإن كان حديثه عنده صالحا ، فإنه لم يورد له في كتابه إلا حديثا واحدا، وعلق عن الليث بن سعد
شيئا كثيرا كله من حديث أبي صالح عن الليث . قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: كان في أول أمره
مناسكا ثم فسد بآخرة . وقال صالح جزرة: كان ابن معين يوثقه ، وعندني أنه يكذب في الحديث . وقال على ابن
المديني: ضربت على حديثه . وقال النسائي: ليس بثقة . قلت: والأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة
حدثنا أو قال لي أو قال اخبرنا قليلة ، وأما التعليق عن الليث من رواية عبدالله بن صالح عنه فكثيرة جدا ، وقد عاب
ذلك الإسماعيلي على البخاري وتعجب منه: كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها! فقال: هذا عجيب! يحتاج به إذا كان
منقطعا ولا يحتاج به إذا كان متصلا! وجواب ذلك: أن البخاري إنما صنع ذلك لما قررناه أن السدى يورده من أحاديثه
صحيح عنده قد انتقاها من حديثه، لكنه لا يكون على شرطه -الذي هو أعلى شروط الصحة- هدى الساري ص
(٤١٣) باختصار .

المبحث السادس: تقوية الحديث بكون الراوي المتكلم فيه حدث به قبل وقوعه في القادح:

نَبّه الحافظ ابن حجر إلى أن بعض رجال البخاري المتكلم فيهم قد أخرج البخاري من حديثهم ما حدثوا به قبل وقوعهم فيما يوجب الجرح ، مما يستلزم عدم تأثير الجرح على مروياتهم التي أخرجها البخاري ، ومن هؤلاء:

١- مروان بن الحكم بن أبي العاص (ت: ٦٤ هـ) (٣١٠):

نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن الإسماعيلي تكلم فيه ، فقال الحافظ ابن حجر: (عاب الإسماعيني على البخاري تخريج حديثه ، وعدّ من موبقاته أنه رمى طلحة -أحد العشرة -يوم الجمل ، وهما جميعا مع عائشة ، فقتل ، ثم وثب على الخلافة بالسيف ، واعتذرت عنه في مقدمة شرح البخاري) . (٣١١)

وقال الذهبي: (له أعمال موبقة ، نسأل الله السلامة ، رمى طلحة بسهم وفعل وفعل) . (٣١٢) واعتذر الحافظ ابن حجر المشار إليه في تهذيب التهذيب هو ما قاله الحافظ ابن حجر في ترجمة مروان بن الحكم من هدي الساري حيث قال: (يقال: له رؤية ، فإن ثبت فلا يعرج على قول من تكلم فيه ، وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يُتهم في الحديث ، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتمادا على صدقه . وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى (٣١٣) . فأما قتل طلحة فكان متأولا فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره ، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، وهؤلاء أخرج

(٣١٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٨٧/٢٧) ، روى عن : عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، وغيرهم . روى عنه : سهل بن سعد الساعدي ، وسعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وغيرهم . ومن مرويات مروان عند البخاري : في كتاب الأذان ، حديث رقم (٧٦٤) ، في كتاب الحج ، حديث رقم (١٥٦٣)

(٣١١) في تهذيب التهذيب (٩٢/١٠)

(٣١٢) ميزان الاعتدال (٨٩/٤)

(٣١٣) انظر الحديث عن طلب مروان للخلافة في البداية والنهاية لابن كثير ، في تاريخ سنة أربع وستين (٢٢٦/٨) .

البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا والله أعلم . وقد اعتمد مالك على حديثه^(٣١٤) .
فالبخاري أخرج من مروياته ما أخذته الرواة عنه حينما كان أميراً على المدينة قبل خروجه بالسيف وطلبه للملك وإيراقه الدماء .

ومن إخراج البخاري للراوي المتكلم فيه قبل حصول ما يقدح فيه، إخراج البخاري لرواة مختلطين^(٣١٥) ساء حفظهم في آخر عمرهم:

وقد بين ابن الصلاح حكم مرويات من اختلط عموماً ، فقال : (الحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده) .^(٣١٦)

كما بين ابن الصلاح حكم المختلطين من رجال الصحيح ، فقال : (واعلم أن من كان من هذا القبيل - (أي من المختلطين) - محتجاً له في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز ، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط) .^(٣١٧)

وقد أكد الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم على ما قاله ابن الصلاح ، فنبّه في تراجم عديدة إلى أن ما أخرجه البخاري من مروياتهم هو مما حدثوا به قبل وقوعهم في الاختلاط، ولهذا فإن مروياتهم التي في البخاري لا يؤثر فيها هذا الجرح ، ومن نماذج ذلك :

١ - قول الحافظ ابن حجر في ترجمة سعيد بن إياس الجريري (ت: ١٤٤ هـ)^(٣١٨): (قال أحمد:

^(٣١٤) هدي الساري ص (٤٤٣)

^(٣١٥) انظر حول الاختلاط كتاب: علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٩٤)، منهج النقد في علوم الحديث / للدكتور نور

الدين عزّ ص(١٣٣) .

^(٣١٦) علوم الحديث ص(١٩٥)

^(٣١٧) علوم الحديث ص(١٩٧)

^(٣١٨) ترجمته في تهذيب الكمال (١٠ / ٣٣٨)، وفيها أقوال النقاد في سعيد بن إياس . روى عن : الحسن البصري، وطريف بن مجالد ، وعبدالله بن بريدة ، وغيرهم . روى عنه : الثوري ، وعبدالله بن المبارك ، ومحمد بن دينار،

كان يحدث أهل البصرة . وقال يحيى بن سعيد القطان عن كههمس: أنكرنا الجريري أيام الطاعون . قال ابن حبان: اختلط قبل موته بثلاث سنين، ولم يفحش اختلاطه . قلت: اتفقوا على ثقته، وقال العجلي: عبد الأعلى من أصحابهم عنه حديثا سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين انتهى . وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر ابن الفضل وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه ولم يتحرر لى أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن الفضل كلاهما عنه). (٣١٩)

واختلاط سعيد قد أكد عليه النقاد ، لكن لم يؤثر ذلك على مروياته التي في صحيح البخاري، لأنها مما حدث به قبل حصول ما يقدح فيه .

٢- وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة حجاج بن محمد الأعور (ت: ٢٠٦ هـ) (٣٢٠): (أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه، وذكره أبو العرب في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط، لكن ماضره الاختلاط فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يَدْخُل عليه بعد اختلاطه أحداً). (٣٢١)

وإذا كان لم يحدث بعد اختلاطه، فهذا يعني أن جميع ما أخرجه له البخاري هو مما حدث به قبل الاختلاط، مما لا يجعل لذلك الجرح أثراً على صحة مروياته .

وغيرهم . ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب الزكاة ، حديث رقم (١٤٠٨)، وفي كتاب الشهادات ، حديث رقم (٢٦٥٤)

(٣١٩) هدي الساري ص (٤٠٥)

(٣٢٠) ترجمته في تهذيب الكمال (٥/ ٤٥١) وفيها أقوال النقاد في حجاج بن محمد . روى عن : شعبة بن الحجاج ، وابن أبي ذئب، وزهير بن معاوية ، وغيرهم . روى عنه : ابن معين ، وأحمد بن حنبل ، وزهير بن حرب، وغيرهم . ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب الزكاة ، حديث رقم (١٤٣٤) ، وفي كتاب الحج ، حديث رقم (١٥٦٩)

(٣٢١) هدي الساري ص (٣٩٥)

ففي هذين النموذجين وغيرهما^(٣٢٢) نجد أن الحافظ ابن حجر أكد على أن البخاري قد أخرج من حديث المختلط ما حدث به قبل اختلاطه ، ولذا فإن مروياتهم التي في البخاري صحيحة لا يؤثر فيها هذا الجرح مع ثبوته .

*** **

(٣٢٢) مثل: عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني : ترجمته في تهذيب الكمال (٥٢/١٨) قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدي الساري: (عبد الرزاق بن همام الصنعاني أحد الحفاظ الأثبات صاحب التصانيف وثقة الأئمة كلهم. وعن أحمد قال : من سمع منه بعد ما عمى فليس بشئ وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن . قلت : احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك: من سمع منه قبل المائتين فأما بعدها فكان قد تغير، وفيها سمع منه أحمد بن شبيب فيما حكى الأثرم عن أحمد وإسحق الدبري وطائفة من شيوخ أبي عوانة والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين) . هدي الساري ص (٤١٩)

- وعمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي : ترجمته في تهذيب الكمال: (١٠٢/٢٢) قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدي الساري: (عمرو بن عبد الله بن أبي إسحاق السبيعي أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه، ولم أر في البخاري من الرواية عنه ألا عن القدماء من أصحابه كالثوري وشعبة لا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره) . هدي الساري ص (٤٣١)

- وقرش بن أنس : ترجمته في تهذيب الكمال (٥٥٨/٢٣) قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدي الساري: (وثقه ابن المديني، وقال أبو حاتم: لا بأس به إلا أنه تغير . وقال البخاري: اختلط ست سنين . قلت : لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد عن الحسن = عن سمرة في العقبة أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه) . هدي الساري ص (٤٣٦)

- ومحمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان ولقبه عارم: ترجمته في تهذيب الكمال (٢٨٧/٢٦) قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من هدي الساري : (من شيوخ البخاري، كان سليمان بن حرب يقدمه على نفسه، وقال أبو حاتم: إذا حدثك عارم فاحتج عليه ، عارم لا يتأخر عن عفان . وقال أبو حاتم أيضاً والبخاري : اختلط عارم في آخر عمره زاد أبو حاتم: من سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد، وقال الدارقطني: تغير بآخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكروه وثقة . قلت : إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه، مدة وقد اعتمده في عدة أحاديث) . هدي الساري ص (٤٤١)

المبحث السابع: التقوية بكون البخاري اجتنب الأحاديث التي تُكَلِّم في الراوي لأجلها:

هناك رواية تمكن النقاد من تحديد مواضع الخطأ والضعف في مروياتهم ، وتكلموا فيهم من أجل هذه المواضع فقط، فهم ثقات إلا في هذه المواضع، وقد يئس الحافظ ابن حجر أن البخاري قد اجتنب ما أُخِذَ على أولئك الرواة المتكلم فيهم فلم يخرج منها شيئاً في صحيحه فقال - وهو يوضح مضمون الفصل التاسع - : (الفصل التاسع: في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف ، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنف في التحريج لبعضهم ممن يَقْوَى جانب القدر فيه، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه ، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى منه ، وإما لغير ذلك من الأسباب). (٣٢٣)

ومن النماذج على أولئك الرواة المتكلم فيهم الذين اجتنب البخاري ما أُخِذَ عليهم :
١ - أفلح بن حميد الأنصاري (ت: ١٥٨ هـ) (٣٢٤):

أنكر يحيى بن سعيد القطان حديثين من أحاديثه، ولم يحدث عنه بسبب ذلك، فبين الحافظ ابن حجر أن البخاري قد اجتنب هذين الحديثين فلم يخرجهما في صحيحه، فقال : (أحد الأثبات وثقه: ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وذكره ابن عدي (٣٢٥)، فقال: قال ابن صاعد: كان أحمد ينكر على أفلح حديث ذات عرق (٣٢٦)، وقال ابن عدي: لم ينكر عليه

(٣٢٣) هدي الساري ص(٤)

(٣٢٤) ترجمته في تهذيب الكمال (٣/٣٢١). روى عن : أبيه حميد ، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد ، وأبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم ، وغيرهم . روى عنه : عبد الكبير بن عبد الحميد ، وحاتم بن إسماعيل ، وعبد الله بن وهب ، وغيرهم . ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب الغسل ، حديث رقم (٢٦١) ، وفي كتاب الحج ، حديث رقم (١٥٦٠) .

(٣٢٥) انظر الكامل (١/٤٠٨)

(٣٢٦) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب: في المواقيت (٢/١٤٣)، رقم: (١٧٣٩)، قال: حدثنا هشام بن بهرام المدائني حدثنا المعافي ابن عمران عن أفلح يعني ابن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق) . وأخرجه النسائي في كتاب الحج، باب: ميقلت أهل مصر

أحمد غير هذا^(٣٢٧)، وقد انفرد به عن أفلح المعافي بن عمران، وأفلح صالح، وأحاديثه مستقيمة. قلت: قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يحدث يحيى القطان عن أفلح، روى أفلح حديثين منكرين: أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر^(٣٢٨)، وحديث: وقت لأهل العراق ذات عرق. قلت: لم يخرج له البخاري شيئاً من هذا^(٣٢٩). (٣٣٠)

والحديث الأول الذي نفى الحافظ ابن حجر كون البخاري أخرجه، وجدته في صحيح البخاري نفسه، فقد قال البخاري: (حدثنا أبو نعيم حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت: فتلث فلائد بدن النبي صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قلدها وأشعرها وأهداها فما حرم عليه شيء كان أحل له). (٣٣١)

(١٢٣/٥، رقم: ٢٦٥٣) ونصه: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام ومصر الخجعة ولأهل العراق ذات عرق ولأهل اليمن يللمم).

وهناك أحاديث أخرى في هذا المعنى. وقد ضعف جميع الأحاديث الواردة في ذات عرق: الشافعي، وابن خزيمة، وابن المنذر، وغيرهم من علماء الحديث. انظر كلام الحافظ ابن حجر في هذا كله في فتح الباري (٣٨٩/٣)

لم ينكر أحمد على أفلح جميع الحديث كما توهم بذلك عبارة ابن حجر، فقد قال ابن عدي: (أنكر أحمد على أفلح في هذا الحديث قوله: ولأهل العراق ذات عرق، ولم ينكر الباقي من إسناده ومثته). الكامل (٤٠٨/١)

(٣٣٨) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: من أشعر وقُلد بذِي الحليفة ثم أحرم، انظر فتح الباري (٥٤٢/٣، رقم: ١٦٩٦)،

ومسلم في كتاب الحج، باب: باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل القلائد وأن باعته لا يصير محرماً ولا يجرم عليه شيء بذلك (٩٥٧/٢، رقم: ١٣٢١)، وأبو داود في كتاب الحج، باب: من بعث بهديه وأقام (١٤٧/٢، رقم: ١٧٥٧)، والنسائي أيضاً في كتاب الحج (١٧٣/٥، رقم: ٢٧٨٣)، وابن ماجة في كتاب

المناسك، حديث رقم (٣٠٩٨).

(٣٢٩) أخرج البخاري أحدهما كما في الحاشية أعلاه.

(٣٣٠) هدي الساري ص (٣٩١)

(٣٣١) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: من أشعر وقُلد بذِي الحليفة ثم أحرم، انظر فتح الباري (٥٤٢/٣، رقم: ١٦٩٦)،

وأخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل القلائد وأن باعته لا يصير محرماً ولا يجرم عليه شيء بذلك (٩٥٧/٢، رقم: ١٣٢١)، وأبو داود في كتاب الحج، باب: من بعث بهديه وأقام (١٤٧/٢، رقم: ١٧٥٧)، والنسائي أيضاً في كتاب الحج، باب: تقليد الإبل

(١٧٣/٥، رقم: ٢٧٨٣)، وابن ماجة في كتاب المناسك، باب: باب إشعار البدن (١٠٣٤/٢، رقم: ٣٠٩٨).

وقد توبع أفلح متابعة تامة على أصل الحديث دون ذكر الإشعار ،منها متابعة ابن عون له عند البخاري^(٣٣٢)، وبعد تبعي لم أحد من ذكر الإشعار من حديث عائشة سوى أفلح، نعم رَوِيَ الإشعار من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم جميعا وهو عند البخاري^(٣٣٣)، ومن حديث ابن عباس، وهو عند مسلم^(٣٣٤)، وعلى هذا لم يُصَبِّ الحافظ ابن حجر حينما نفى وجود ما استكره أحمد في صحيح البخاري، وعلى كلٍ فهذه اللفظة صحيحة بلاشك لورودها عن صحابة آخرين، كما تقدم.

٢- جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وحشية(ت: ١٢٥ هـ) (٣٣٥):

نقل يحيى القطان عن شعبة أنه قال : (لم يسمع أبو بشر من مجاهد شيئا) .^(٣٣٦)

وقال ابن معين: (طعن شعبة عليه في تفسيره عن مجاهد قال : من صحيفه) .^(٣٣٧)

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن شعبة قد نص على عدم سماع جعفر بن إياس من مجاهد وحبیب بن سالم، كما بين الحافظ ابن حجر أن البخاري لم يخرج شيئا من مروياته عنهما، فقال الحافظ ابن حجر: (وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وكان شعبة يقول: إنه لم يسمع من مجاهد، ولا من حبيب بن سالم. قلت : احتج به الجماعة، لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم).^(٣٣٨)

^(٣٣٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: باب القلائد من العهن، انظر فتح الباري (٥٤٨/٣)، رقم: (١٧٠٥)

^(٣٣٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: من أشعر وقُلت بلذي الخليفة ثم أحرم، انظر فتح

الباري (٥٤٢/٣) رقم: (١٦٩٥ و ١٦٩٤)

^(٣٣٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام (٩١٢/٢) برقم: (١٢٤٣)

^(٣٣٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٥/٥)، روى عن: بشير بن ثابت، وحبیب بن سالم، وحسان ابن بلال، وغيرهم .

روى عنه: أيوب السخيتاني، والأعمش، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم . ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب العلم،

حديث رقم (٦٠)، وفي كتاب الوضوء، حديث رقم (٢٦٣)

^(٣٣٦) المرسل لابن أبي حاتم ص (٢٥)، تهذيب الكمال (٩/٥)

^(٣٣٧) تهذيب الكمال (٨/٥)

^(٣٣٨) هدي الساري ص (٣٩٥)

وقد صرح جعفر بن إياس بالسماع من مجاهد عند البخاري^(٣٣٩)، كما أن البخاري قد أخرج لجعفر بن إياس من روايته عن مجاهد في أربعة مواضع^(٣٤٠)، خلافاً لقول الحافظ ابن حجر . وهناك أمثلة أخرى بين الحافظ ابن حجر فيها أن البخاري لم يخرج شيئاً مما أخذ على الرواة المتكلم فيهم^(٣٤١).

ومن اجتناب البخاري لما تكلم في الراوي لأجله: اجتناب أحاديث المدلس التي لم يصرح فيها بالسماع^(٣٤٢):

فقد بين الحافظ ابن حجر في تراجم عديدة أن البخاري قد أخرج من حديث المدلس ما صرح

^(٣٣٩) صرح بالسماع منه عند البخاري معلقاً في كتاب المغازي برقم (٤٣١٠) من رواية شعبة عنه، فقال البخاري: (وقال النظر أخرنا شعبة أخرنا أبو بشر سمعت مجاهداً ٠٠٠) . والغريب أنه من رواية شعبة نفسه!

^(٣٤٠) أخرج البخاري لجعفر بن إياس من روايته عن مجاهد في أربعة مواضع هي:

١- في البيوع برقم (٢٢٠٩)، وتابعه الأعمش برقم (٥٤٤٤)، وعبد الله بن يسار برقم (٧٢)، والزبير بن الحارث برقم (٥٤٤٨).

٢- في المغازي برقم (٤١٩١)، وتابعه عبد الله بن يسار برقم (١٨١٨)، وأيوب برقم (٥٦٦٥)، وحديد بن قيس برقم (١٨١٤)، وابن عون برقم (٦٧٠٨).

٣- في المغازي برقم (٤٣١٠) من رواية شعبة عنه، وذكر البخاري بعده معلقاً تصريحه بالسماع من مجاهد فقال: (وقال النظر أخرنا شعبة أخرنا أبو بشر سمعت مجاهداً ٠٠٠)، وقد تابعه عنده عبدة بن أبي لبابة برقم (٣٨٩٩).

٤- في تفسير القرآن برقم (٤٩٤٠)، وهو موقوف من قول ابن عباس، وتابعه عن ابن عباس: علي بن أبي طلحة عند الطبري في تفسيره (٥١٤/١٢، رقم: ٣٦٧٩٢)، والوعوفي عند الطبري في تفسيره (٥١٤/١٢، رقم: ٣٦٧٩٣).

وأما رواية جعفر بن حبيب بن سالم فلم أجد شيئاً منها في صحيح البخاري، فهو كما قال الحافظ .

^(٣٤١) منها: مجاء في ترجمة الحسن بن بشر بن سالم البجلي الكوفي: (قال أحمد: ما أرى كان به بأس في نفسه، وروى عن زهير أشياء منكرت قلت: لم يخرج عنه البخاري من أفرادها شيئاً، ولا من أحاديثه عن زهير التي ستكرها أحمد). هــدي الساري ص(٣٩٦)، وفي ترجمة عباد بن العوام: (قال ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وأبو داود، والنسائي: ثقة. وعن أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة . قلت: لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئاً، واحتج به هو والباقون). هــدي الساري ص(٤١٢)

^(٣٤٢) انظر ما يتعلق بالتدليس: وأحكامه وأقسامه وغير ذلك من أموره في كتاب الدكتور/مسفر غرم الله الدميني: (التدليس في الحديث: حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به)، الطبعة الأولى عام: ١٤١٢هـ، ويقع في (٤٥٧ ص)

فيه بالسماع، ومن هؤلاء المدلسين:

١- حميد بن أبي حميد الطويل (٣٤٣):

الذي رمي بالتدليس في روايته عن أنس، فذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري لم يخرج له عن أنس إلا ما سمعه منه، فقال الحافظ: (من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم، إلا أنه كان يدلس حديث أنس، وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه، فروى مؤمل ابن إسماعيل عن حماد بن سلة قال: عامة ما روى حميد عن أنس سمعه من ثابت. وقال أبو عبيد الحداد عن شعبة: لم يسمع حميد عن أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت. فهذا قول صحيح. وقد اعتنى البخاري في تخرجه لأحاديث حميد بالطرق التي فيها تصريحه بالسماع، فذكرها متابعة وتعليقاً). (٣٤٤)

٢- وفي ترجمة هشيم بن بشير الواسطي (ت: ١٨٣ هـ) (٣٤٥):

مشهور بالتدليس (٣٤٦)، فبين الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج من حديثه ما سمعه من شيوخه، كما أنه لم يخرج عنه من روايته عن الزهري شيئاً، لأنه قد تكلم فيها، فقال الحافظ ابن حجر: (هشيم بن بشير الواسطي: أحد الأئمة متفق على توثيقه إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس، وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم، فأما التدليس فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت أنا هذا في حديثه، فوجدته كذلك، إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد، أو صرح به من وجه آخر، وأما روايته عن الزهري، فليس في الصحيحين منها شيء، واحتج به الأئمة كلهم). (٣٤٧)

(٣٤٣) سبق ترجمته في فصل: افتقار الجرح إلى شروط القبول: المبحث الأول: افتقار الجرح إلى الثبوت ص (٤٦٨)

(٣٤٤) هدي الساري ص (٣٩٩)

(٣٤٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٧٢/٣٠) وفيه أقوال النقاد في هشيم. روى عن: أيوب السختياني، وحميد الطويل، وشعبة ابن الخجاج، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وغيرهم. ومن أحاديثه عند البخاري: في كتاب التيمم، حديث رقم (٣٣٥)، وفي كتاب الصلاة، حديث رقم (٥١٧).

(٣٤٦) انظر تهذيب الكمال (٢٧٢/٣٠)

(٣٤٧) هدي الساري ص (٤٤٩)

الفصل الثاني

توجيه الجرح المقبول

تمهيد

في بعض الحالات التي لم يردّ فيها الحافظ ابن حجر الجرح قام بتوجيه هذا الجرح بحيث لا يؤثر على سائر أحاديث الراوي المجروح، وخاصةً التي في صحيح البخاري، حيث حمل الحافظ ابن حجر الجرح على جانب واحد من جوانب رواية المتكلم فيه.

وإذا كان الجرح قصد به جانباً واحداً من جوانب رواية المتكلم فيه، فلا ينبغي - والحالة هذه - تعميم الجرح على جميع جوانب روايته، وقد قرر هذا الأصل الحافظ ابن حجر، فقال: (مما ينبغي أن يُتوقف فيه إذا جُرح الرجل بكونه أخطأ في حديث أو وهم أو تفرد: لا يكون ذلك جرحاً مستقراً، ولا يرد به حديثه، ومثل هذا إذا ضعف الرجل في سماعه من بعض شيوخه خاصة، فلا ينبغي أن يرد حديثه كله لكونه ضعيفاً في ذلك الشيخ. ومع ذلك فلا يخرج الرجل بذلك عن العدالة، لأنه ليس بمعصوم من الخطأ أو الوهم إلا إذا تبين له الخطأ فأصر، قال ابن المبارك: من ذا سلم من الوهم. وقال ابن معين: لست أعجب ممن يحدث فيخطيء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب). (٣٤٨)

ويمكن حصر جوانب توجيه الحافظ ابن حجر للجرح في الأمور التالية:

الأول: توجيه الجرح بتخصيصه بحديث واحد أو أكثر.

الثاني: توجيه الجرح على أنه من قبيل التضعيف النسبي.

الثالث: توجيه الجرح بتخصيصه بما حدث به الراوي من حفظه لا بما حدث به من كتابه.

الرابع: توجيه الجرح على شيء مخصوص وليس بمخصوص.

وأوضح هذه الجوانب من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: توجيه الجرح بتخصيصه بحديث واحد أو أكثر:

من صور توجيه الحافظ ابن حجر للجرح - لكي لا يؤثر على بقية مرويات الراوي المجروح الأخرى وخاصة التي في صحيح البخاري - حمله الجرح المطلق الصادر من الناقد على حديث أو أحاديث معينة، أخطأ المجروح ووهم عند تحديته بها، فأطلق الناقد الجرح بصيغة العموم على الراوي قاصداً به تلك الأحاديث ولا يعني بالجرح جميع مرويات من تكلم فيه.

والحافظ ابن حجر ينطلق من اعتبارات عديدة لكي يثبت أن الجرح يقصد به أحاديث معينة وليس جميع أحاديث الراوي المتكلم فيه، وهذه الاعتبارات هي:

١- وجود رواية أخرى عن الجراح يُوثق فيها من تكلم فيه، إضافة إلى أن جمهور النقاد على توثيق الراوي المتكلم فيه، ومن هؤلاء الرواة:

(١)- محمد بن عبيد الطنافسي (ت: ٢٠٥هـ) (٣٤٩):

تكنم فيه أحمد بن حنبل، فروى صالح بن أحمد - فيما نقله ابن أبي حاتم - قال: (سألت أبي عن يعلى ومحمد ابني عبيد، فقال: كان محمد يخطئ ولا يرجع عن خطأه، وكان يظهر السنة). (٣٥٠) مع أن أحمد قد قال عن محمد بن عبيد في رواية أخرى: (كان رجلاً صدوقاً، وكان يعلى أثبت منه). (٣٥١)

وحمل الحافظ ابن حجر جرح أحمد الموجه إلى محمد بن عبيد على حديث واحد من أحاديثه، فقال عن محمد بن عبيد: (من شيوخ أحمد بن حنبل، وقال عنه: إنه كان صدوقاً، ولكن أخوه أثبت منه، وقال في رواية أخرى: كان يخطئ ويصيب، وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث، لكن وثقه في رواية الأثرم). قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، ولعل ما

(٣٤٩) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٦ / ٥٤). روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الله بن عمر العمري، والعوام ابن حوشب، وغيرهم. روى عنه: ابن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث رقم (٣٣٤٠)، وفي كتاب المناقب حديث رقم (٣٧٥٥).

(٣٥٠) الجرح والتعديل (١٠ / ٨)

(٣٥١) الجرح والتعديل (١١ / ٨)

أشار إليه أحمد كان في حديث واحد). (٣٥٢)

ولم أجد لفظ: (كان يخطئ ويصيب) عن أحمد في شيء من الكتب سوى ما ذكره الذهبي في الميزان قال: (قال أحمد بن حنبل: يخطئ ويصّر، وهو ثقة) (٣٥٣)، وأشار محقق الميزان إلى أن المذكور في نسخة أخرى من الميزان هو (يخطئ ويصيب) (٣٥٤)، ويغلب على ظني أن الحافظ نقلها من الميزان، وأن الذهبي إنما ذكرها بالمعنى لانصاً كما قالها أحمد، وقد أخذها مما رواه صالح ابن أحمد قال: (سألت أبي عن يعلى ومحمد ابني عبيد، فقال: كان محمد يخطئ ولا يرجع عن خطأه، وكان يظهر السنة) (٣٥٥).

واللفظة الصحيحة من نسخ الميزان هي ما جاء في المطبوع (يخطئ ويصّر)، لأنها تتوافق مع مقولة أحمد عن محمد بن عبيد بأنه: (يخطئ ولا يرجع عن خطأه) .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر مستنده في حمل جرح أحمد على حديث واحد، ومستنده على ذلك أن أحمد قد وثق محمد بن عبيد في رواية أخرى، إضافة إلى توثيقه من قبل جمهور النقاد. وهناك توجيه آخر قوي لجرح أحمد لمحمد بن عبيد لم يذكره الحافظ ابن حجر، وهو أن قول أحمد هذا إنما هو على سبيل المفاضلة بين محمد بن عبيد وبين أخيه يعلى، حينما سُئل عنهما فأجاب بذلك، ولذى وثق محمداً في رواية أخرى، وليس هناك ما يمنع من الأخذ بالتوجيهين كليهما، فالأخطاء التي أشار إليها أحمد قليلة جداً ونادرة، وهي مع ذلك لا تمنع من الاحتجاج المطلق بحديثه عدا ما أخطأ فيه، كما أنها نسبية فهي بالنسبة إلى أخطاء أخيه .

والحافظ ابن حجر لم يذكر الحديث الواحد الذي عناه أحمد بالجرح، وقد بحثتُ لعلني أجد ما يؤكد قول الحافظ ابن حجر من أن ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد، وبعد البحث وجدت حديثاً واحداً ذكر أحمد أن محمد بن عبيد أخطأ فيه، وهو ما رواه عبد الله بن أحمد

(٣٥٢) هدي الساري (٤٤١)

(٣٥٣) الميزان (٦٣٩/٣)

(٣٥٤) الميزان (٦٣٩/٣)

(٣٥٥) الجرح والتعديل (١٠/٨)

قال: (قرأت على أبي: محمد بن عبيد، عن محمد - يعني ابن عمرو -، عن سعيد^(٣٥٦) بن منذر، عن أبي حميد الأنصاري، عن ابن أبي أسيد الأنصاري، عن الحارث بن زياد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أحب الأنصار أحبه الله^(٣٥٧). سمعت أبي يقول: كذا قال محمد بن عبيد! وأخطأ فيه^(٣٥٨)).

ولم يُحدد الإمام أحمد وجه الخطأ، والذي ظهر لي أن وجه الخطأ إنما هو في اسم أحد الرواة فقط، فقد تابع محمد بن عبيد يزيد بن هارون في رواية هذا الحديث^(٣٥٩) لكن خالفه في سياق اسم أحد رجال السند، فقال: (عن محمد بن عمرو عن سعد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي عن حمزة بن أبي أسيد عن الحارث) به .

وموضع الخطأ في رواية محمد بن عبيد هو قوله: (عن سعد بن المنذر عن أبي حميد) بينما قال يزيد بن هارون: (عن سعد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي)، وهو الصواب، لأن أبا حميد هو جد سعد وهو صحابي مشهور^(٣٦٠) .

وأخشى ألا يكون هذا الخطأ هو الذي عناه أحمد، فقد يكون هذا الخطأ الذي ذكرته من النسخ، ويبقى الأمر محتملاً لذا وذاك، وعلى فرض أن محمداً أخطأ هنا، فهذا من الأخطاء اليسيرة التي يقع في مثلها كل الثقات .

وأما عدم رجوعه عن هذه الأخطاء، فذلك يعود لشدة ثقته بحفظه وضبطه، ولم يتبين له أنه أخطأ، أو لعله سمعها هكذا من شيخه وحدث بها كما سمع، فالرجل حافظ جداً، ويدل على ذلك ما ذكره عن نفسه إذ قال: (طلبت الحديث سنتين، فخرجت إلى بغداد، فجعلت

^(٣٥٦) قوله: "سعيد" هكذا في المطبوع، وهو تصحيف لأنه "سعد"، كما في تقريب التهذيب (ص: ٢٣٢، رقم ٢٢٥٧) .

^(٣٥٧) أخرجه أحمد (٢٢١/٤)، والطبراني في الكبير رقم (٣٣٥٨) من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن عمر به، وتابع محمد بن عمر محمد بن بشر عند ابن أبي شيبه (١٥٨/١٢) والطبراني رقم (٣٣٥٧)، وتابع سعدا عبد الرحمن ابن الغسيل عند أحمد (٤٢٩/٣) والطبراني رقم (٣٣٥٦) ورقم (٣٦٠١) .

^(٣٥٨) الخامع في العلل ومعرفة الرجال (١٥٥/٢)، رقم: ١٤٣٠ .

^(٣٥٩) انظر حاشية رقم (٣٥٧)

^(٣٦٠) انظر تقريب التهذيب (ص: ٦٣٥، رقم: ٨٠٦٥)

أذاكرهم، وأقول: تعالوا أبرزوا إلي). (٣٦١)

فخلال سنتين من طلبه للحديث حفظ ما يرى معه أنه لا يُعَرَّب عليه أحد من علماء الحديث في بغداد مع كثرتهم وإمامتهم في علم الحديث، فهذا يدل على سرعة حفظه وسعة محفوظاته وكثرتها، فلعله مع هذه العجلة والسرعة في حفظ الحديث حفظ بعض الأحاديث على غير الصواب، لكن لم يؤثر ذلك على قبول حديثه، إما لأن هذه الأخطاء نادرة جداً وغير مؤثرة على السند والمتن، وإما لكونه قد ترك ما أخطأ فيع وعاد إلى الصواب بدليل أن أحمد نفسه وثقه في رواية الأثرم (٣٦٢)، وكذا الأئمة عدلوه، فقد وثقه ابن معين في روايات عديدة (٣٦٣)، وقال ابن المديني: (كان كيساً). (٣٦٤) وقال ابن عمار: (ثبت، وهو أبصرهم بالحديث). (٣٦٥) أي أبصر من بقية إخوته. وقال أبو حاتم: (صدوق، ليس به بأس). (٣٦٦) وقال النسائي: (ثقة). (٣٦٧) ووثقه الدارقطني (٣٦٨)، وقال الذهبي: (صدوق مشهور). (٣٦٩) وقال الحافظ في التقريب: (ثقة يحفظ). (٣٧٠)

الحافظ ابن حجر حمل جرح أحمد على حديث واحد، وذكر أن مستنده على ذلك أن أحمد قد وثق محمد بن عبيد في رواية أخرى، إضافة إلى توثيقه من قبل جمهور النقاد. (٣٧١)

(٣٦١) الجرح والتعديل (١١/٨)

(٣٦٢) انظر تاريخ بغداد (٣٦٨/٢)

(٣٦٣) منها: رواية الدارمي في تاريخه رقم (٥٤٣)، ورواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ورواية الغلابي، رواية ابن أبي

مريم. انظرها في تاريخ بغداد (٣٦٨/٢).

(٣٦٤) تاريخ بغداد (٣٦٩/٢)

(٣٦٥) المصدر السابق (٣٦٨/٢)

(٣٦٦) الجرح والتعديل (١١/٨)

(٣٦٧) المصدر السابق (٣٦٩/٢)

(٣٦٨) تاريخ بغداد (٣٦٧/٢)

(٣٦٩) الميزان (٦٣٩/٣)

(٣٧٠) التقريب (ص ٤٩٥ رقم ٦١١٤)

(٣٧١) انظر ص (٦١١)

(٢) - عبد المتعال بن طالب (ت: ٢٢٦ هـ) (٣٧٢):

تكم فيه يحيى بن معين، فنقل ابن عدي في الكامل عن عثمان الدارمي أنه قال: قلت ليحيى: حدثنا عبد المتعال بن طالب عن ابن وهب عن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن صلة عن حباب قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: الخيل ثلاثة. فقال ابن معين: ليس هذا بشيء (٣٧٣).

وقد حمل الحافظ ابن حجر جرح ابن معين السابق، على حديث واحد من أحاديثه، فقال: (وتقه ابن معين، ويعقوب بن شيبه، وغيرهما، وأورده ابن عدي في الكامل (٣٧٤)، ونقل عن عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال: ليس هذا بشيء. قلت: وهذا ليس بصريح في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوي هذا أن عثماناً هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال: ثقة (٣٧٥)، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين (٣٧٦). (٣٧٧)

وأكد على كون نص ابن معين محتمل في تهذيب التهذيب، فقال: (ذكره ابن عدي في الكامل، وروى عن عثمان الدارمي: أنه سأل ابن معين عن حديث هذا عن ابن وهب، فقال: ليس هذا بشيء. وهذا أمر محتمل، لا يوجب تضعيف هذا الرجل). (٣٧٨)

والحافظ ابن حجر استند لحمل جرح ابن معين على حديث واحد، بكون ابن معين قد وثق عبد المتعال بن طالب في روايات أخرى، إضافة إلى أن عبارة ابن معين نفسها ليست صريحة

(٣٧٢) ترجمته في تهذيب الكمال: (٢٦٧/١٨). روى عن: عباد بن العوام، وعبد الله بن وهب، وضمرة بن ربيعة، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم. أخرج له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الحج، حديث رقم (١٧٦٤) وقد تابعه عنده أصبغ بن الفرغ برقم (١٧٥٦).

(٣٧٣) الكامل (١٩٨٥/٥)

(٣٧٤) انظر الكامل (١٩٨٥/٥)

(٣٧٥) انظر تاريخ الدارمي ترجمة رقم (٦٨٣)، والكامل (١٩٨٥/٥)

(٣٧٦) انظر تاريخ بغداد (١٣٥/١١)

(٣٧٧) هدي الساري ص (٤٢١)

(٣٧٨) في تهذيب التهذيب (٣٨٠/٦)

في تضعيف عبد المتعال، وأسوق نص ما ذكره ابن عدي كي يتضح صواب ما قاله الحافظ ابن حجر، قال ابن عدي: (قال الدارمي: سألت: ابن معين عن عبد المتعال؟ فقال: ثقة، أو قال: صدوق. قلت ليحيى: حدثنا عبد المتعال بن طالب عن ابن وهب عن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن صلة عن خباب قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: الخيل ثلاثة.^(٣٧٩) فقال ابن معين: ليس هذا بشيء. قال ابن عدي: وهذا الذي ذكره في هذه الحكاية أن ابن وهب رواه عن عمرو بن الحارث: لم يروه ابن وهب هذا عن عمرو، وإنما رواه عن مسلمة بن علي عن إسماعيل^(٣٨٠)، ومسلمة ضعيف، وعمرو ثقة).^(٣٨١)

ثم قال ابن عدي: (ولعبد المتعال أحاديث، ولم أرها إلا مستقيمة).^(٣٨٢) وواضح جدا من سياق النص مع تعقيب ابن عدي أن قول ابن معين: (ليس بشيء). لا يقصد به عبد المتعال، وإنما الحديث المذكور لأن فيه وهماً، ويؤكد تعقيب ابن عدي على هذه الحكاية.

ففي ترجمة عبد المتعال بن طالب استند الحافظ ابن حجر لحمل جرح ابن معين فيه على حديث واحد، بكون ابن معين قد وثق عبد المتعال في روايات أخرى، إضافة إلى أن عبارة ابن معين نفسها ليست صريحة في تضعيف عبد المتعال، كما أن أحدا من النقاد لم يجرحه.

٢- وجود نص آخر عن الجراح يوضح أن مقصده بعبارة الجرح أحاديث محددة، ومن هؤلاء الرواة:

(١)- عمرو بن يحيى بن عمار المازني^(٣٨٣): تكلم فيه يحيى بن معين، فقال: (صويلح، وليس

^(٣٧٩) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٨٠/٤)، رقم: ٣٧٠٧. من طريق أصبغ عن ابن وهب عن مسلمة، وابن عدي

في الكامل (١٩٨٥/٥) من طريق عبد المتعال عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث.

^(٣٨٠) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٨٠/٤)، رقم: ٣٧٠٧. عن أصبغ عن ابن وهب عن مسلمة على الصواب.

^(٣٨١) الكامل (١٩٨٥/٥)

^(٣٨٢) المصدر السابق.

^(٣٨٣) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٢/٢٩٥). روى عن: عباد بن ثميم، وعباس بن سهل، وأبيه يحيى، وغيرهم. روى

عنه: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسليمان بن بلال، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب

الإيمان. حديث رقم (٢٢) وفي كتاب الوضوء، حديث رقم (١٩٧).

(٣٨٤) ، بالقوي.

فحمل الحافظ ابن حجر جرح ابن معين فيه على أنه قصد حديثين من أحاديث عمرو بن يحيى، فقال: (وثقه الجمهور^(٣٨٥))، وقال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: صويلح، وليس بالقوي. قلت: قد بين معاوية بن صالح^(٣٨٦) عن يحيى بن معين سبب تضعيفه له، فإنه قال: قال ابن معين عن عمرو بن يحيى: ثقة إلا أنه اختلف عليه في حديثين:

حديث: الأرض كلها مسجد، وحديث: كان يسلم عن يمينه. قلت: لم يخرج البخاري له واحدا منها، وقد قال أبو حاتم فيه: ثقة صالح. (٣٨٧)

ومعتمد الحافظ ابن حجر في توجيه جرح ابن معين في عمرو بن يحيى على أنه إنما قصد حديثين من أحاديثه، هو وجود رواية أخرى عن الجراح- ابن معين- توضح مقصده بعبارة الجرح، وتبين أنه لم يجد في حديثه ما يعاب عليه سوى حديثين فقط.

ومع هذا فالاختلاف الواقع في هذين الحديثين لم يكن من قبل عمرو بن يحيى، بل من الرواة عنه، ثم إنه اختلاف يسير فيما يظهر، وحاصله في الحديث الأول: أن أربعة من الرواة روه عن عمرو بن يحيى مرفوعا، وهم: (١) محمد بن إسحاق^(٣٨٨) (٢) حماد بن سلمة. (٣٨٩) (٣) عبد الواحد بن زياد. (٣٩٠) (٤) عبد العزيز بن محمد الدراوردي^(٣٩١)، أربعتهم قالوا: عن

(٣٨٤) تاريخ الدارمي ترجمة رقم (٤٥٦)، والكامل (١٧٨٩/٥)

(٣٨٥) منهم: أبو حاتم، والنسائي، انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٩٧/٢٢)

(٣٨٦) ليس معاوية بن صالح هو الذي نقل هذا النص عن ابن معين، وإنما ابن أبي مريم كما في تهذيب التهذيب: (١١٩/٨)

(٣٨٧) هدي الساري ص (٤٣٢)

(٣٨٨) عند أحمد في مسنده (٨٣/٣)

(٣٨٩) عند أحمد في مسنده (٨٣/٣)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: في المواضع التي لا تحوز فيها الصلاة (١٣٢/١)،

رقم: (٤٩٢)، وابن ماجه في كتاب المساجد، باب: المواضع التي تكره فيها الصلاة، (٢٤٦/١)، رقم: (٧٤٥)

(٣٩٠) عند أحمد في مسنده (٩٦/٣)، وأبو داود (٤٩٢)، وابن خزيمة في كتاب الصلاة، باب: الزجر عن الصلاة في المقبرة

والحمام، (٧/٢)، رقم: (٧٩١)

عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري به .

وخالفهم الثوري: فرواه عنه يزيد بن هارون ^(٣٩٢) فلم يذكر أبا سعيد الخدري قال البيهقي: (حديث الثوري مرسل) . ^(٣٩٣) وقال ابن حجر: (التحقيق أن رواية الثوري ليس فيها : عن أبي سعيد) ^(٣٩٤) ، فهذا هو الاختلاف الذي عناه ابن معين، وهو اختلاف يسير كما ذكرت، لأن جميع من رواه عن عمرو رواه موصولا باستثناء رواية واحدة وهي رواية يزيد بن هارون عن الثوري، فهذا ليس من قبيل الاضطراب الشديد .

ويؤكد كون الحديث موصولا مرفوعا أن عمرو بن يحيى توبع عليه متابعة تامة: قال ابن خزيمة ^(٣٩٥): حدثنا بشر بن معاذ حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عمارة بن عزيزة عن يحيى ابن عمارة، وهذه متابعة تامة تؤكد ما رواه الرواة الأربعة من وصل الحديث عن عمرو بن يحيى . أما الحديث الثاني: رواه عمرو بن يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن يمينه . ورواه: ابن جريج ^(٣٩٦) ، وعبد العزيز بن محمد الدارودي ^(٣٩٧) ، كلاهما: عن عمرو بن يحيى من دون اختلاف، فليس فيه شيء من الاختلاف على عمرو بن يحيى فيما وجدته من طرق هذا الحديث . والله أعلم .

ففي ترجمة عمرو بن يحيى وجه الحافظ ابن حجر جرح ابن معين فيه على أنه قصد حديثين من

^(٣٩١) عند الترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقرة والحمام (١٣١ / ٢)، رقم: (٣١٧)،

وابن خزيمة (٧٩١)

^(٣٩٢) عند أحمد في مسنده (٨٣/٣) ، وابن ماجة (٧٤٥)

^(٣٩٣) السنن الكبرى (٤٣٥-٤٣٤/٢)

^(٣٩٤) في النكت الظرف، كما في تحفة الأشراف (٤٨٥، ٣) حديث رقم: (٤٤٠٦)

^(٣٩٥) في صحيحه رقم (٧٩٢)

^(٣٩٦) عند أحمد في مسنده (١٥٢/٢)، والنسائي في سننه في كتاب الصلاة، باب: كيف السلام على اليمين (٦٣/٣ و ٦٣،

وابن خزيمة في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: ذكر تحريم في تكبيره في الصلاة في كل خفض ورفع بلفظ عام مراده

خاص (٢٨٩/١)، رقم: (٥٧٦)

^(٣٩٧) عند أحمد في مسنده (٧١ / ٢) ، وابن خزيمة في صحيحه (٥٧٦) كلاهما: عن عمرو بن يحيى به .

أحاديث عمرو بن يحيى، واعتمد الحافظ ابن حجر في هذا التوجيه على وجود رواية أخرى عن الجرح- ابن معين- توضح مقصده بعبارة الجرح، وتبين أنه لم يجد في حديثه ما يعاب عليه سوى حديثين فقط. (٣٩٨)

(٢)- ثامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري (٣٩٩):

تكلم فيه ابن معين، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمة ثامة بن عبد الله من تهذيب التهذيب: (ذكره ابن عدي في الكامل^(٤٠٠))، وروى عن أبي يعلى أن ابن معين أشار إلى تضعيفه). (٤٠١)

ولذا ترجم الحافظ ابن حجر لثامة بن عبد الله ضمن رجال البخاري المتكلم فيهم، وحمل جرح ابن معين فيه على حديث واحد من أحاديثه، فقال الحافظ ابن حجر: (وثقه: أحمد، والنسائي، والعجلي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وروى عن أبي يعلى: أن ابن معين أشار إلى لينه. قلت: قد بين غيره السبب في ذلك، وهو من أجل حديث أنس في الصدقات^(٤٠٢))-الذي قدمناه في الفصل الذي قبل هذا^(٤٠٣)-لكون ثامة قيل: إنه لم يأخذه عن أنس سماعاً، وقد بينا أن ذلك لا يقدر في صحته). (٤٠٤)

والحافظ ابن حجر استند لحمل جرح ابن معين على حديث أنس في الصدقات فقط، بوجود رواية أخرى عن ابن معين تبين سبب الجرح، وأنه لا يقصد به سوى حديث أنس في

(٣٩٨) انظر ص (٦١٧)

(٣٩٩) ترجمته في تهذيب الكمال (٤٠٦/٤). روى عن: حذه أنس بن مالك، والبراء بن عازب، وأبي هريرة. روى عنه: قتادة بن دعام، ومالك بن دينار، وعبد الله بن المنثري، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب العلم، حديث رقم (٩٤)، وفي كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٤٨).

(٤٠٠) الكامل (٥٣٥/٢)

(٤٠١) تهذيب التهذيب (٢٩/٢)

(٤٠٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، انظر فتح الباري

(٣١٤/٣، رقم: ١٤٥٠)

(٤٠٣) انظر الفصل الثامن من هدي الساري ص (٣٥٧)، وسيأتي نص دفاع الحافظ ابن حجر بعد قليل.

(٤٠٤) هدي الساري ص (٣٩٤)

الصدقات، ولذا قال الحافظ ابن حجر هنا: (قد بين غيره السبب في ذلك): والضمير في (غيره) يعود على أبي يعلى ناقل الجرح هنا عن ابن معين، ولم يوضح الحافظ ابن حجر ذلك الغير الذي بين أن السبب هو من أجل حديث أنس في الصدقات، ففيه ابهام، بل وفيه وهم أيضاً! لأن الذي بين أن حديث أنس في الصدقات هو السبب في جرح ابن معين لثمامة بن عبد الله، هو أبو يعلى نفسه، وسيأتي بيانه في نص قول ابن عدي.

ويظهر أن الحافظ ابن حجر قد نقل جرح ابن معين في ثمامة بن عبد الله من الذهبي الذي قال في ترجمة ثمامة في الميزان: (ذكره ابن عدي و روى عن أبي يعلى عن أبي معين أنه أشار إلى تضعيفه). (٤٠٥)

وقد عدتُ إلى كتاب الكامل لابن عدي، فما وجدتُ ابن معين أشار إلى تضعيفه، بل ضعف أحد مروياته عن أنس فقط، لأنه لم يسمعه منه وإنما هو وجادة فيما يبدو، وأسوق نص ابن عدي ليتضح الأمر، قال ابن عدي: (قال أبو يعلى ليحيى بن معين : حديث ثمامة عن أنس: وجدت كتابا في الصدقات ؟ فقال ابن معين : لا يصح ، وليس بشيء، ولا يصح في هذا حديث في الصدقات). (٤٠٦)

فواضح أن ابن معين نص على تضعيف الحديث لا الراوي، لأن هذا الحديث قيل: إنه وجادة، وليس فيه سماع لثمامة بن عبد الله من أنس.

وتبع الدارقطني ابن معين على تضعيفه لهذا الحديث الذي أخرجه البخاري لعدم اتصال سنده عنده، فقال في التتبع: (وأخرج البخاري حديث الأنصاري عن أبيه عن ثمامة عن أنس عن أبي بكر: حديث الصدقات، وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس، ولا عبد الله بن المثني من ثمامة، قال علي بن المديني: حدثني عبد الصمد حدثني عبد الله بن المثني قال: دفع إلي ثمامة هذا الكتاب. قال-(علي بن المديني)-: وحدثنا عفان حدثنا حماد قال: أخذت من ثمامة كتابا عن أنس نحو

(٤٠٥) ميزان الاعتدال (٣٧٢/١)

(٤٠٦) الكامل (٥٣٥/٢)

هذا، وكذا قال حماد بن زيد عن أيوب أعطاني ثمانية كتابا فذكر هذا (٤٠٧).

وتعقبه الحافظ بأن السماع في هذا الحديث قد ثبت بطرق أخرى صحيحة عند البخاري، فقال: (ليس فيما ذكر ما يقتضي أن ثمانية لم يسمعه من أنس كما صدر به كلامه، فأما كون عبد الله بن المثنى لم يسمعه من ثمانية فلا يدل على قبح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة أن ثبت أنه لم يسمعه، مع أن البخاري رواه عن عبد الله بن المثنى: حدثني ثمانية أن أنسا حدثه (٤٠٨)، وليس عبد الصمد فوق محمد بن عبد الله الأنصاري في الثقة ولا أعرف بحديث أبيه منه). (٤٠٩)

وهناك احتمال آخر لتضعيف ابن معين لهذا الحديث، فقد يكون تضعيف ابن معين لهذا الحديث بسبب وجود راو قد ضعفه ابن معين، وهو عبد الله بن المثنى - رواه عن عمه ثمانية، إلا أن عبد الله توبع، قال الحافظ في شرحه لهذا الحديث: (عبد الله بن المثنى: اختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: صالح، ومرة: ليس بشيء، وقواه أبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي. وأما النسائي فقال: ليس بالقوي. وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه انتهى. وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة، فروى عن ثمانية أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس، وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه مصدقا، فذكر الحديث. هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه (٤١٠).

ورواه أحمد في مسنده (٤١١) قال: حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال: أخذت هذا الكتاب من ثمانية بن عبد الله بن أنس عن أنس: أن أبا بكر فذكره.

وقال إسحاق بن راهوية في مسنده: أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمانية يحدثه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره، فوضح أن حمادا

(٤٠٧) التتبع ص (٢٥١)

(٤٠٨) أخرجه البخاري في الزكاة رقم (١٤٥٠) و (١٤٥٣) وغيرهما.

(٤٠٩) هدي الساري ص (٣٥٧)

(٤١٠) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب: في زكاة السائمة (٩٦/٢)، رقم: (١٥٦٧)

(٤١١) للسند (١١/١)

سمعه من ثامة وأقرأه الكتاب، فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة، وانتفى تعليل من أعله بكون عبد الله لم يتابع عليه).^(٤١٢)

فتبين مما سبق أن ابن معين لم يتكلم في ثامة بن عبد الله أصلاً، وإنما حكم على أحد مروياته بعدم الصحة إما لوجود انقطاع في السند وهو الأظهر لما سبق، وإما لوجود راو ضعيف عنده وهو عبد الله بن المثنى.

ففي ترجمة ثامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، حيث استند الحافظ ابن حجر لحمل جرح ابن معين فيه على حديث أنس في الصدقات فقط، بوجود رواية أخرى عن ابن معين تبين سبب الجرح، وأنه لا يقصد به سوى حديث أنس في الصدقات.^(٤١٣)

٣- حصر إمام معتمد قام باستقراء حديث المتكلم فيه للأحاديث التي وهم فيها المتكلم فيه، ومن هؤلاء الرواة:

(١)- محمد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب الزهري، ابن أخي الزهري (ت: ١٥٧ هـ).^(٤١٤):
تكلم فيه يحيى بن معين فقال: (ضعيف).^(٤١٥) وقال مرة: (ليس بذلك القوي).^(٤١٦)، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي، يكتب حديثه)^(٤١٧). وقال النسائي: (ليس بذلك القوي، عنده غير ما حديث منكر عن الزهري).^(٤١٨)، وقال الساجي: (تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها)^(٤١٩)، وقال عنه ابن حبان في كتابه المجروحين: (كان رديء الحفظ، كثير الوهم،

^(٤١٢) فتح الباري (٣/٣١٨)

^(٤١٣) انظر (٦١٩)

^(٤١٤) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٥/٥٥٤). روى عن: أبيه، وعمه محمد بن مسلم الزهري، وصالح بن عبد الله أبي فروة. روى عنه: إبراهيم بن سعد، وأصرم بن حوشب، ومعن بن عيسى القزاز، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الصلاة حديث رقم (٣٦٩)، وفي كتاب الحج، حديث رقم (١٨٥٧).

^(٤١٥) تاريخ الدارمي ترجمة رقم (٣٣)، ونقله العقبلي في الضعفاء الكبير (٤/٨٨)

^(٤١٦) الجرح والتعديل (٧/٣٠٤)

^(٤١٧) الجرح والتعديل (٧/٣٠٤)

^(٤١٨) عمل اليوم والليلة رقم (٥٩٩)

^(٤١٩) تهذيب التهذيب (٩/٢٨٠)

يخطيء عن عمه في الروايات ، ويخالف فيما يروي عن الأئبات ، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد).^(٤٢٠)، ووصفه الدارقطني بالضعف^(٤٢١)

والحافظ ابن حجر حمل الجروح الموجهة إلى محمد بن عبد الله من قبل النقاد على ثلاثة أحاديث من أحاديثه فقط، فقال الحافظ ابن حجر: (ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع محمد بن إسحاق وفليح ، وقال^(٤٢٢): إنه وجد له ثلاثة أحاديث لا أصل لها: أحدها: حديثه عن عمه عن سالم عن أبي هريرة مرفوعاً: كل أمتى معافى إلا المجاهرين .^(٤٢٣)

ثانيها: بهذا الإسناد: كان إذا خطب قال: كل ما هو آت قريب: موقوف^(٤٢٤).
ثالثها: عن امرأته أم الحجاج بنت الزهري عن أبيها أن النبي صلى الله عليه وسلم: كان يأكل بكفه كلها^(٤٢٥): مرسل . وقال الساجي: تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها . كأنه يعني هذه . وقال أبو داود: ثقة سمعت أحمد يثني عليه، وأخيرني عباس عن يحيى في التناء عليه^(٤٢٦) . وقال يحيى بن معين: هو أمثل من أبي أويس وقال مرة: ليس بذلك القوي، ومرة: ضعيف . وقال أبوحاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه . قلت: الذهلي أعرف بحديث الزهري، وقد بين ما أنكر عليه، فالظاهر أن تضعيف من ضعفه لسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها، ولم أجد له في البخاري سوى أحاديث قليلة) . ثم ذكر الحافظ ابن حجر ثلاثة من هذه

(٤٢٠) كتاب أخرجه (٢/٢٤٩)

(٤٢١) انظر كتابه العلل (١/١٧١)

(٤٢٢) قول الذهلي نقله عنه العقيلي في الضعفاء الكبير (٨٩/٤-٩٠)

(٤٢٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب : ستر المؤمن على نفسه، فتح الباري (١٠/٤٨٦ ، رقم: ٦٠٦٩)، ومسلم في كتاب الزهد، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء ،

(٤٢٤) (٢٢٣٢، رقم: ٢٩٩٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٨٩/٤-٩٠)

(٤٢٥) وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٨٩/٤-٩٠)

(٤٢٥) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٨٩/٤-٩٠)

(٤٢٦) وقد قال ابن معين أيضاً: (صالح) . الجرح والتعديل (٧/٣٠٤)

الأحاديث، ثم قال: (وله عنده غير هذه مما توبع عنه موصولاً ومعلقاً) ^(٤٢٧).

فحمل الحافظ ابن حجر أقوال الجرحين على تلك الأحاديث الثلاثة بناءً على ما قاله محمد ابن يحيى الذهلي من أنه وجد له ثلاثة أحاديث لا أصل لها في روايته عن الزهري، وإنما اعتمد الحافظ ابن حجر على قول الذهلي لأنه كان له اعتناء فائق بحديث الزهري، مما جعله مرجعاً معتمداً عند النقاد جميعاً في حديث الزهري، وقد شهد له بذلك الأئمة الكبار:

فقال أحمد بن حنبل: (ما رأيت أحداً أعلم بحديث الزهري منه، ولا أصح كتاباً منه) ^(٤٢٨).

ولما قيل لابن معين: (لم لا تجمع حديث الزهري؟) قال: كفانا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري) ^(٤٢٩).

وقال علي بن المديني: (كفى محمد بن يحيى جمع حديث الزهري) ^(٤٣٠)، وقال علي بن المديني لمحمد بن يحيى: (أنت وآرث الزهري) ^(٤٣١).

وقال الخطيب البغدادي: (كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والثقات المأمونين، صنف حديث الزهري وجوده) ^(٤٣٢).

وأرى أن حصر الحافظ ابن حجر للجرح في هذه الأحاديث الثلاثة فيه نظر، لأن الذهلي إنما نبه على الأحاديث التي لا أصل لها، ولم ينبه على الأحاديث التي وجد فيها أخطاء وأوهام لمحمد بن عبد الله الزهري، هذا أولاً.

ثانياً: كلام الذهلي محصور في رواية محمد بن عبد الله عن عمه الزهري فقط، ولم يبين الذهلي حاله في روايته عن مشايخه الآخرين.

ومما يؤيد النقطة الأولى:

^(٤٢٧) هدي الساري ص (٤٤٠)

^(٤٢٨) تاريخ بغداد (٤١٦/٣)

^(٤٢٩) تهذيب الكمال (٦٢٥/٢٦)

^(٤٣٠) تاريخ بغداد (٤١٨/٣)

^(٤٣١) تاريخ بغداد (٤١٧/٣)

^(٤٣٢) تاريخ بغداد (٤١٥/٣)

- قول ابن حبان في ترجمة محمد بن عبد الله من كتاب المجروحين: (كان رديء الحفظ، كثير الزهيم، يخطيء عن عمه في الروايات، ويخالف فيما يروي عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد) ^(٤٣٣). فهذا جرح آخر ليس من جنس الجرح بروايته أحاديث لأصل لها.

- وحينما نقل العقيلي وصف أصحاب الزهري من الطبقة الثانية عن الذهلي - ومنهم محمد ابن عبد الله الزهري - قال: (وهؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب). ^(٤٣٤)

ثم إن الحافظ ابن حجر ذكر أن البخاري لم يخرج شيئا من هذه الأحاديث الثلاثة التي ذكر الذهلي أنه لأصل لها، وهذا ليس بصحيح، فالحديث الأول منها أخرجه البخاري في صحيحه بالسند نفسه ^(٤٣٥)، فيكون البخاري على هذا قد احتج بمحمد بن عبد الله بن مسلم، ولم يتنبه الحافظ إلى أن هذا الحديث عند البخاري، ولذا ذكر أن البخاري إنما أخرج له ماتويع عليه، وأيضاً لم يدافع عن هذا الحديث عند شرحه له في فتح الباري. ^(٤٣٦)

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً مسلم في صحيحه ^(٤٣٧)، فوافق البخاري على صحته، فعلى هذا يكون مسلم قد احتج بمحمد بن عبد الله أيضاً خلافاً لما قاله الحاكم، حيث قال: (إنما أخرج له مسلم في الاستشهاد). ^(٤٣٨)

ولم أجد أحداً من النقاد طعن في صحة هذا الحديث سوى ما قاله الذهلي من أنه لأصل له، لكن الملاحظ أن أحمد بن حنبل لم يخرج في مسنده، وكذا أصحاب السنن الأربعة.

ففي ترجمة محمد بن عبد الله الزهري، فقد حمل الحافظ ابن حجر أقوال الجارحين له على أحاديث ثلاثة فقط، بناء على ما قاله الذهلي من أنه وجد له ثلاثة أحاديث لا أصل لها في روايته عن الزهري، وإنما اعتمد الحافظ ابن حجر على قول الذهلي، لأن الذهلي كان له اعتناء

^(٤٣٣) كتاب المجروحين (٢/٢٤٩)

^(٤٣٤) نقله العقيلي في الضعفاء الكبير (٨٨/٤)

^(٤٣٥) في كتاب الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه، انظر فتح الباري (١٠/٤٨٦)، رقم: ٦٠٦٩.

^(٤٣٦) انظر فتح الباري (١٠/٤٨٦)، رقم: ٦٠٦٩.

^(٤٣٧) في كتاب الزهد، باب: النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه (٤/٢٢٩١)، رقم: ٢٩٩٠.

^(٤٣٨) تهذيب التهذيب (٩/٢٨٠)

فائق واستقراء تام بحديث الزهري، شهد له بذلك الأئمة الكبار. (٤٣٩)

*** **

وهكذا نجد الحافظ ابن حجر قام بتوجيه الجرح بحمله على حديث أو أحاديث معينة من أحاديث الراوي، بحيث لا يؤثر الجرح على بقية مرويات الراوي المتكلم فيه، وبالأخص مروياته التي في صحيح البخاري.

*** **

المبحث الثاني: توجيه الجرح على أنه من قبيل التضعيف النسبي:

من الأمور الهامة جدا التي ينبغي للمشتغل بعلم الجرح والتعديل مراعاتها : الاعتبار بمناسبات كلام النقاد عند تقديمهم للرواة، وهذا من الأهمية بمكان كي يتضح مقصدهم من كلامهم، ويفهم على حقيقته ، فلا يكون هناك سوء فهم لما أرادوه ، مما يجعل كلامهم متعارض، بل متناقض في بعض الأحيان .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الكثير من أحكام النقاد على الرواة لا يمكن تعميمها على جميع مروياتهم، وجعلها هي الحكم المستقر في بيان درجته وحاله من حيث الثقة والضعف . فهناك أحكام على الرواة صدرت من النقاد على سبيل المقارنة والموازنة استخدمت فيها ألفاظا يُفهم منها التضعيف المطلق إذا أخذت دون مناسباتها، وأما مع الاعتبار بمناسبة الاقتران براو آخر عند الحكم فلا يكون إلا بالنسبة إلى ذلك الراوي الذي قرن معه، وهذا ما يعرف بالتضعيف النسبي، وقد قرر كثير من المحققين هذا الأصل وأكدوه ، ومن هذا :

- أن الباجي خصص بابا في مقدمة كتابه : التعديل والتجريح (٤٤٠) لتقرير وتأصيل الجرح والتعديل النسبيين، ولعله هو أول من أصلهما، ومن جاء بعده إنما استفاده منه .

وقد أطال الباجي في تأصيل الجرح والتعديل النسبيين وأفاد، فأكتفي بنقل أهم النقاط الواردة في قوله، قال: (اعلم أنه قد يقول المعدل: فلان ثقة . ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه . ويقول: فلان

(٤٣٩) انظر ص (٦٢٢)

(٤٤٠) انظر التعديل والتجريح (٢٨٨-٢٨٣/١)

لابأس به . ويريد أنه يحتج بحديثه ، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له ، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه ، فيقرن بالضعفاء ، فيقال : ماتقول في فلان وفلان ؟ فيقول : فلان ثقة . يريد أنه ليس من نمط من قرن به ، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره . وقد يسأل عنه على غير الوجه ، فيقول : لابأس به . فإذا قيل : أهو ثقة ؟ قال : الثقة غير هذا .

يدل على هذا ما رواه عمرو بن علي قال : أخبرنا عبدالرحمن بن مهدي : حدثنا أبو خلدة فقال رجل : يا أباسعيد أكان ثقة ؟ فقال : " كان خيارا ، وكان مسلما ، وكان صدوقا ، الثقة : شعبة وسفيان " . وإنما أراد عبدالرحمن بن مهدي - رحمه الله - التناهي في الإمامة ، لو لم يُوثَّق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري لقلَّ الثقات ، ولبطل معظم الآثار ، ولكن عبدالرحمن لم يرد أن ينبغي مبلغ غيره ممن هو أتقن منه وأحفظ وأثبت ، وذهب إلى أن يُبين أن درجته دون ذلك ، ولذلك قال : كان خيارا ، كان صدوقا ، وهذا معنى الثقة ، إذا جمع الصدق والخير مع الإسلام ؛ وقد روى عباس بن محمد الدوري عن ابن معين أنه قال : " محمد بن إسحاق ثقة ، وليس بحجة " . وأصل ذلك أنه سئل عنه وعن موسى ابن عبيدة الربذي : أيهما أحب إليك ؟ فقال : " محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة " . وإنما ذهب إلى أنه أمثل في نفسه من موسى بن عبيدة الربذي .

وقال عبدالرحمن الرازي : قيل لأبي حاتم : أيهما أحب إليك : يونس أو عقيل ؟ فقال : عقيل لابأس به . فقد قال في مثل عقيل : لابأس به ، ويريد بذلك تفضيله على يونس ، ولو قرن له بعد الجبار بن عمر لقال : عقيل ثقة ، ثبت ، متقدم ، متقن . وقد سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال : ثقة صدوق ، فوصفه بصفته لما لم يقرن بغيره .

وقد ذكر لأبي عبدالرحمن النسائي تفضيل ابن وهب الليث على مالك ، فقال : وأي شيء عند الليث ، لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة ، ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والتثبت ، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به .

وقال يحيى بن سعيد القطان : لو لم أحدث إلا عن كل من أرضى لما حدثت إلا عن خمسة . وهذا لا خلاف أنه أراد بذلك النهاية فيما يُرضيه ، لأنه قد أدرك من الأئمة الذين لا يطعن

عليهم أكثر من هذا العدد.

فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال ، وتختلف بحسب ذلك، وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض.

وقد يُحكم بالجرح على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به، لما شُهرَ من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك.

فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل مَنْ فَهِمَ أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصنعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذُه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الإتفاق عليه، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم).^(٤٤١)

وقد أكد الحافظ ابن حجر على الأهمية البالغة لمعرفة التعديل والتجريح النسيين، لكي يفهم كلام النقاد في حكمهم على الرواة على وجهه الصحيح، وبين أن معرفته سوف تُنهي كثيراً من التعارض الوارد في كلام النقاد، فقال: (ينبغي أن يتأمل أيضا أقوال المزيين ومخارجها، فقد يقول العدل: فلان ثقة. ولا يريد به أنه ممن يحتاج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ماتقول في فلان وفلان. فيقول: فلان ثقة. يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط، فمن ذلك أن الدوري قال عن ابن معين: إنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي، أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده؟ فقال: صدوق وليس بحجة. ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل ليس به بأس. وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح، فقال: عقيل ثقة متقن.

وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يحمل أكثر ماورد من اختلاف كلام أئمة أهل

(٤٤١) التعديل والتجريح (٢٨٨-٢٨٣/١)

الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر .

وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح ، بمعنى لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتين منها ماله خفي على كثير من الناس إذا عُرِضَ على ما أصلناه). (٤٤٢)

وقد وصف الحافظ ابن حجر قاعدة التعديل والتجريح النسييين بأنها قاعدة جلييلة، وأشار إلى أن أبا الوليد الباجي قد نبه عليها، فقال الحافظ ابن حجر في كتابه بذل الماعون في فصل الطاعون - وهويتكلم عن حال أبي بلج: (وثقه يحيى بن معين ، والنسائي ، ومحمد بن سعد، والدارقطني . وقال البخاري: فيه نظر - وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً - ، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين: أنه ضعفه ، فإن ثبت ذلك، فقد يكون سئل عنه وعمن فوقه، فضعفه بالنسبة إليه . وهذه قاعدة جلييلة فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه ، نبه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه رجال البخاري). (٤٤٣)

- ومن قرر وأصل التعديل والتجريح النسييين : السخاوي، فقد قال: (ينبغي أن تتأمل أقوال المزيين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة ، أو ضعيف ، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه ، ولا ممن يرد ، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه ، على وفق ماوجه إلى القائل من السؤال، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء، فيقال: ماتقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به ، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط، وأمثلة ذلك كثيرة لانطيل بها ، ومنها : قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما ؟ فقال: ليس به بأس ، فقلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري ، سعيد أو وثق والعلاء ضعيف .

وعلى هذا يحمل أكثر ماورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت

(٤٤٢) لسان الميزان (١/١٧)

(٤٤٣) بذل الماعون في فضل الطاعون ص(١١٧) تحفيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب - ط: الأولى - دار العاصمة -

وجرحه في آخر ، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين ماله خفي منها على كثير من الناس).^(٤٤٤)

وانطلاقاً من هذا المبدأ الذي قرره الحافظ ابن حجر والمحققون من العلماء، نبّه الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم إلى أن ماوجه إلى بعضهم كان من قبيل التحريج النسبي الذي لا يصل تأثيره على مرويات الراوي المتكلم فيه إلى درجة الضعف وعدم الاحتجاج بها، ومن هؤلاء:

(١) - عبدالرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المدني (ت: ١٧١ هـ) ^(٤٤٥):

تكلم فيه بعض النقاد: فقد ترجم له ابن حبان في كتابه المجروح، ونقل عن أحمد ويحيى أنهما مرّضاً القول فيه، فقال: (كان ممن يخطئ ويهم كثيرا على صدق فيه، مرّض الشيخان القول فيه أحمد ويحيى. فقال يحيى: صويلح، وقال أحمد: صالح).^(٤٤٦)

وقال النسائي مرة: (ليس بالقوي).^(٤٤٧) وقال ابن عدي: (هو ممن يعتبر حديثه ويكتب).^(٤٤٨)

وقد دافع عنه الحافظ ابن حجر فقال: (وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، والدارقطني، وقال النسائي: مرة ليس به بأس، ومرة: ليس بالقوي).^(٤٤٩) وقال ابن حبان: كان يخطئ ويهم كثيرا مرّض القول فيه أحمد ويحيى، وقالوا: صالح. وقال الأزدي: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن عدي: هو ممن يعتبر حديثه ويكتب. قلت: تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه).^(٤٥٠)

^(٤٤٤) فتح المغيب (١/٣٧٤ - ٣٧٥)

^(٤٤٥) ترجمته في تهذيب الكمال (١٧/١٥٤). روى عن: عاصم بن عمرو بن قتادة، وعباس بن سهل، وموسى ابن يسار، وغيرهم. روى عنه: وكيع بن الجراح، وزيد بن الحباب، وبشر بن الوليد، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الجهاد، حديث رقم (٢٩٠٠)، وفي كتاب المناقب، حديث رقم (٣٦٢٨).

^(٤٤٦) انجروحين (٢/٥٧)

^(٤٤٧) الكامل (٤/١٥٩٤)

^(٤٤٨) الكامل (٤/١٥٩٤)

^(٤٤٩) انظر أقوالهم في تهذيب الكمال (١٧/١٥٦)

^(٤٥٠) هدي الساري ص (٤١٧)

فالحافظ ابن حجر وجه الجروح الموجهة إلى عبدالرحمن بن سليمان على أنها من قبيل التجريح النسي، مستندا على أنه قد وثق في روايات أخرى من قبل بعض المجرحين، مثل: ابن معين، والنسائي، ولم ينه الحافظ ابن حجر إلى أن ابن حبان عاد فذكر عبدالرحمن بن سليمان في كتابه الثقات،^(٤٥١) كما أن عبدالرحمن بن سليمان قد وثق من نقاد آخرين.

(٢) - إبراهيم بن يوسف بن عمرو السبيعي (ت: ١٩٨ هـ) ^(٤٥٢) :

تكلم فيه ابن المديني، فقال: (ليس هو كأقوى مايكون) ^(٤٥٣).

ويرى الحافظ ابن حجر أن هذه الجروح جروح نسيية، قال: (قال ابن المديني: ليس هو كأقوى مايكون، قلت: هذا تضعيف نسي) ^(٤٥٤).

فوجه الحافظ ابن حجر جرح ابن المديني فيه على أنه من قبيل التجريح النسي، مستندا - فيما يبدو - على دلالة العبارة نفسها، فهي لا تشعر بالتضعيف المطلق.

(٣) - عبدربه بن نافع الكنانى (ت: ١٧٢ هـ) ^(٤٥٥):

تكلم فيه بعض النقاد: فقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: (لم يكن بالحافظ، ولم يرض يحيى أمره). ^(٤٥٦) وقال يعقوب بن شيبة: (كان ثقة، كثير الحديث، لم يكن بالمتين، تكلموا في حفظه). ^(٤٥٧) وقال النسائي: (ليس بالقوي). ^(٤٥٨)

^(٤٥١) انظر الثقات (٨٥/٥)

^(٤٥٢) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٤٩/٢). روى عن أبيه، وحده عمرو بن عبدالله، وعبد الجبار بن العباس. روى عنه: محمد بن العلاء، وإسحاق بن منصور السلولي، وشريح بن مسلمة التونخي، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الوضوء، حديث رقم (٢٤٠)، وفي كتاب الحج، حديث رقم (١٧٨١).

^(٤٥٣) تهذيب التهذيب (١٨٣/١)

^(٤٥٤) هدي الساري ص (٣٨٨)

^(٤٥٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٤٨٥ / ١٦). روى عن: الثوري، والأعمش، وشعبة، وغيرهم. روى عنه: سعيد ابن منصور، والحسن بن موسى الأشيب، وداد بن عمرو الضبي، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٤٦)، وفي كتاب الجهاد، حديث رقم (٢٨٤٨).

^(٤٥٦) الخرج والتعديل (٤٢/٦)

^(٤٥٧) تاريخ بغداد (١٣٠/١)

وقد حمل الحافظ ابن حجر ما وجّه إليه من جروح على أنها تضعيف نسبي، فقال في ترجمته من هدي الساري: (قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: لم يكن بالحافظ، ولم يرض أمره . وقال أحمد: ما بحديثه بأس، وقال ابن معين، والعجلي، وابن سعد، والبيزار، وابن نير، وغيرهم: ثقة . وقال يعقوب بن شيبه: تكلموا في حفظه . وقال النسائي: ليس بالقوي . وقال الساجي: يهيم في بعض حديثه . قلت: الظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عوانة وأنظاره). (٤٥٩)

فحمل الحافظ ابن حجر الجروح الموجهة إليه على أنها من قبيل التجريح النسبي، مستندا على أنه قد وثق من قبل نقاد آخرين .

ولم يقل أحمد قول القطان في عبدربه، فقد قال ابنه عبد الله بن أحمد: (قلت لأبي: إن يحيى ابن سعيد يقول: ليس بالحافظ؟ فلم يرض بذلك، ولم يقرّ به، وقال: ما بحديثه بأس). (٤٦٠)

٤- قبيصة بن عقبة الكوفي (ت: ٢١٥ هـ) (٤٦١):

تكلم أحمد في روايته عن سفيان الثوري، فقال حنبل بن إسحاق: (قلت لأحمد بن حنبل: ما قصة قبيصة في سفيان؟ فقال: كان كثير الغلط . قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط . قلت له: فغير سفيان؟ قال: كان رجلاً صالحاً، ثقة، لا بأس به). (٤٦٢)

وقد حمل الحافظ ابن حجر الجروح في قبيصة بن عقبة على أنها من قبيل التجريح النسبي، فقال: (قال أحمد بن حنبل: كان كثير الغلط ، وكان ثقة لا بأس به، وهو أثبت من أبي حذيفة، وأبو نعيم أثبت منه . قلت: هذه الأمور نسبية ، وإلا فقد قال أبو حاتم: لم أر من

(٥٨) تهذيب الكمال (١٦/٤٨٨)

(٥٩) هدي الساري ص (٤٦٦)

(٦٠) تهذيب الكمال (١٦/٤٨٧)

(٦١) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٣/٤٨١)، روى عن: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وهما بن سلمة، وغيرهم . روى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وهناد بن السري، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الإيمان، حديث رقم (٣٤) وفي كتاب الخبز، حديث رقم (٣٠١) .

(٦٢) تاريخ بغداد (١٢/٤٧٤)

المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري، وقال أبو داود: كان قبيصة لا يحفظ ثم حفظ بعد، وقال الفضل بن سهل: كان قبيصة يحدث بحديث الثوري على الولاء درسا درسا). (٤٦٣)

وإنما وجه الحافظ ابن حجر جرح أحمد في قبيصة بن عقبة على أنه من قبيل التجريح النسبي، لوجود دلالات عديدة على ذلك في عبارة أحمد نفسها، كالتصريح بأنه ثقة، ولمقارنته لضبطه مع ضبط رواة آخرين، ومستندا أيضا على أنه قد وثق من قبل نقاد آخرين في روايته عن الثوري.

ولم أجد عبارة أحمد في سياق واحد كما ذكرها الحافظ ابن حجر، ثم إن توثيق أحمد لقبيصة هو فيما عدا روايته عن سفيان كما في نص أحمد الذي ذكرته، وقد وافق ابن معين أحمد في توهين رواية قبيصة عن سفيان، فقَالَ عنه: (ثقة في كل شيء)، إلا في حديث سفيان، ليس بذلك القوي، فإنه سمع منه وهو صغير). (٤٦٤) لكن يظهر أن قبيصة حفظ حديث الثوري بعد ذلك بإتقان، بدليل قول أبي داود الذي ذكره الحافظ ابن حجر، وبدليل أيضاً ما ذكره الحافظ ابن حجر من ثناء أئمة آخرين على روايته عن الثوري ثناء عظيماً.

(٥) - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب أحد الأئمة (ت: ١٥٩ هـ) (٤٦٥):

تكلم فيه بعض النقاد: فقال علي بن المديني: (كانوا يوهنونه في الزهري). (٤٦٦)

وقد سأل المروزي أحمد عن رواية ابن أبي ذئب عن الزهري، فقال: (كذا وكذا، حدث بأحاديث)، قال المروزي: (كأنه أراد: خولف). (٤٦٧)

(٤٦٣) المصدر السابق (٤٣٦)

(٤٦٤) تاريخ بغداد (٤٧٤/١٢)

(٤٦٥) ترجمته في تهذيب الكمال (٦٣٠/٢٥). روى عن: نافع مولى ابن عمر، ومحمد بن المنكدر، ومحمد بن مسلم الزهري، وغيرهم. روى عنه: سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب العلم حديث رقم (١١٩)، وفي كتاب الوضوء حديث رقم (١٤٤).

(٤٦٦) هدي الساري ص (٤٤٠)

(٤٦٧) تاريخ بغداد (٣٠٢/٢)

ويرى الحافظ ابن حجر أن هذه الجروح هي من قبيل التجريح النسبي: (محمد بن عبدالرحمن ابن أبي ذئب أحد الأئمة الأكابر العلماء الثقات، لكن قال ابن المديني: كانوا يوهنونه في الزهري، وكذا وثقه أحمد، ولم يرضه في الزهري، وإنما تكلموا في سماعه من الزهري، لأنه كان وقع بينه وبين الزهري شيء، فحلف الزهري أن لا يحدثه، ثم ندم، فسأله ابن أبي ذئب أن يكتب له أحاديث أرادها، فكتبها له، لأجل هذا لم يكن في الزهري بذلك بالنسبة إلى غيره، وقد قال عمرو بن علي الفلاس: هو أحب إليّ في الزهري من كل شامي، وحديثه عن الزهري في البخاري في المتابعات). (٤٦٨)

فالحافظ ابن حجر حمل الجروح الموجهة إليه في روايته عن الزهري على أنها من قبيل التجريح النسبي، مستندا على أن سبب التضعيف ليس بسبب وجود أخطاء أو أوهام في روايته عن الزهري، وإنما لقصور طريقة التحمل عن الطريقة المثالية العليا، كما استند الحافظ ابن حجر أيضا على أنه قد وثق في روايته عن الزهري من قبل نقاد آخرين .
ومن أقوال النقاد التي تدل على أن ابن أبي ذئب ثقة في الزهري إضافة إلى قول الفلاس ، قول ابن معين عن أنه: (ثقة في الزهري). (٤٦٩)
٦- المنهال بن عمرو الأسدي (٤٧٠) :

تكلم فيه ابن معين، فقال العلائي: (كان ابن معين يضع من شأنه). (٤٧١)
فأكد الحافظ ابن حجر على أنها من قبيل التجريح النسب، فقال: (حكى المفضل العلائي أن ابن معين: كان يضع من شأنه . قلت - ابن حجر - : أما حكاية العلائي ، فلعل ابن معين كان يضع منه بالنسبة إلى غيره ، ويدل على ذلك أن أبحاثهم حكى عن ابن معين أنه وثقه). (٤٧٢)

(٤٦٨) هدي الساري ص (٤٤٠)

(٤٦٩) انظر تاريخ الدارمي ترجمة رقم (٣٠)

(٤٧٠) ترجمته سبقت في فصل: افتقار الجرح إلى شروط القبول ص (٤٥١)

(٤٧١) تهذيب الكمال (٥٧١/٢٨)

(٤٧٢) هدي الساري ص (٤٤٦)

فالحافظ ابن حجر حمل جرح ابن معين فيه على أنه من قبيل التجريح النسبي، بدليل أن ابن معين قد وثقه في رواية أبي حاتم عنه^(٤٧٣)، وهناك روايات أخرى في توثيق ابن معين للمنهال بن عمرو، منه: رواية إسحاق بن منصور^(٤٧٤)، والدوري^(٤٧٥)، وتعدد الرويات يدل على أن المنهال بن عمرو ثقة عند ابن معين.

(٧) - موسى بن عقبة المدني (ت: ١٤١ هـ) ^(٤٧٦):

تكلم فيه ابن معين، فقال الغلابي عن ابن معين: (ثقة، كانوا يقولون في روايته عن نافع فيها شيء. قال الغلابي: وسمعت ابن معين يضعف موسى بن عقبة بعض التضعيف). ^(٤٧٧)

فجعل الحافظ ابن حجر جرح ابن معين من قبيل التجريح النسبي، فقال: (وثقه الجمهور، وقال ابن معين: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح الكتب، وقال مرة: في روايته عن نافع شيء، ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر. قلت: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره، لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقاً في رواية عباس الدوري وغير واحد عنه، والله أعلم). ^(٤٧٨)

فحمل الحافظ ابن حجر جرح ابن معين في موسى بن عقبة على أنه من قبيل التجريح النسبي، لوجود دلالات عديدة على ذلك في عبارته نفسها، كالتصريح بأنه ثقة، ولمقارنته لضبطه مع ضبط رواة آخرين هم من كبار الحفاظ الثقات، وبدليل أيضاً أنه قد وثقه في روايات أخرى، ولأنه قد وثق من قبل جميع النقاد.

ومن سبق الحافظ ابن حجر إلى هذا التوجيه لجرح ابن معين: الذهبي، فقد قال: (ينبغي أن

^(٤٧٣) انظر الجرح والتعديل (٣٥٧/٨)

^(٤٧٤) انظر الجرح والتعديل (٣٥٧/٨)

^(٤٧٥) انظر تاريخ الدوري (٥٩٠/٢)

^(٤٧٦) ترجمته في تهذيب الكمال (١١٥/٢٩). روى عن: عكرمة مولى ابن العباس، وعبيد الله بن دينار، وسالم ابن عبد الله بن عمرو، وغيرهم. روى عنه: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، وغيرهم. أخرجه له البخاري أحاديث منها: في كتاب الوضوء، حديث رقم (١٣٩)، وفي كتاب الغسل، حديث رقم (٢٧٩).

^(٤٧٧) تهذيب الكمال (١٢٠/٢٩ - ١٢١)

^(٤٧٨) المصدر السابق (٤٤٦)

يحمل قول ابن معين على أنه ليس في القوة عن نافع كمالك، ولا عبيدا لله، ولكنه ثقة، ومالك وعبيدا لله في نافع أوثق منه). (٤٧٩)

وما ذكره الذهبي والحافظ ابن حجر قد نص عليه ابن معين صراحةً، لأنه قد قال عن موسى ابن عقبة في رواية ابن الجنيدي: (مدني ثقة، وليس موسى بن عقبة في نافع مثل: مالك، وعبيدا لله ابن عمر). (٤٨٠) وفي نص رواية الغلابي عن ابن معين: (ثقة، كانوا يقولون في روايته عن نافع فيها شيء. قال الغلابي: وسمعت ابن معين يضعف موسى بن عقبة بعض التضعيف). (٤٨١)

فهذه الروايات تؤكد بما لا شك فيه أن تضعيف ابن معين له هو تضعيف نسبي كما قاله الذهبي والحافظ ابن حجر، وليس تضعيفا مطلقا، فهو ثقة حجة، كما قاله الذهبي. (٤٨٢)

*** **

ففي النماذج السابقة يظهر بجلاء أن الحافظ ابن حجر قد طبق في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم مبدأ التجريح النسبي، حيث حمل بعض الجروح الموجهة إلى بعض رجال البخاري على أنها من قبيل التجريح النسبي الذي لا يصل تأثيره على مرويات المتكلم فيه إلى درجة الضعف.

والحافظ ابن حجر ينطلق من اعتبارات عديدة لكي يثبت لنا أن الجرح يقصد به التجريح النسبي، مثل: كون المتكلم فيه قد وثق في روايات أخرى من قبل المجرحين، أو اشتغال عبارة الجرح نفسها على دلائل تدل على أن المتكلم فيه ثقة وليس بضعيف عند الجراح، فهي تشعر بعدم التضعيف المطلق، كالتصريح بأنه ثقة، ولمقارنة ضبطه مع ضبط رواة آخرين، أو لكون المتكلم فيه قد وثق من قبل نقاد آخرين، وهذه الاعتبارات قد ذكرتها عند تناولي لتراجم الرجال الذين وجه الحافظ ابن حجر ما فيهم من جروح على ضوء هذا المبدأ.

(٤٧٩) السير (٦/ ١١٧)

(٤٨٠) سوالات ابن الجنيدي (ص: ٣٠٩، رقم الترجمة: ١٥١)

(٤٨١) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٢٠-١٢١)

(٤٨٢) انظر الميزان (٤/ ٢١٤)

المبحث الثالث: توجيه الجرح بتخصيصه بما حدث به الراوي من حفظه لا بما

حدث به من كتابه:

ينبغي للراوي أن يكون حافظاً لحديثه باتقان ودقة ضابطاً له لا يغيب عنه شيء منه، فمن اتصف بهذا فهو من انعقد قول النقاد على صحة حديثه إذا كان متصفاً بالعدالة والصدق .
وبعض الرواة قد لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، وإنما كتب مروياته في كتاب عنده دون حفظها، فهذا يرى بعض العلماء أن حديثه لا يقبل ، وخالفهم آخرون فقالوا بقبوله .
وقد ذكر الخطيب الخلاف في هذا، فعنون في كتابه الكفاية (باب : القول فيمن كان معوله على الرواية من كتبه، لسوء حفظه، وذكر الشرائط التي تلزمه) . (٤٨٣)
ثم قال : (اختلف أهل العلم أولاً في الاحتجاج برواية من كان لا يحفظ حديثه، غير أن معوله على الكتاب ، فمنهم من لم يصحح ذلك، ومنهم من صححه) . (٤٨٤)
ونقل عدم التصحيح عن مالك، وأحمد، وهشيم . (٤٨٥) ثم قال الخطيب : (باب : ذكر مَنْ رُوِيَ عنه من السلف إجازة الرواية من الكتاب الصحيح ، وإن لم يحفظ الراوي مافيه) .
ونقل إجازة الرواية عن ابن معين، والحميدي ، وابن مهدي، وغيرهم . (٤٨٦)
ثم قال : (ومن شرط صحة الرواية من الكتاب: أن يكون سماع الراوي ثابتاً، وكتابته متقناً) . (٤٨٧)

وقد وصف ابن الصلاح قول من اشترط حفظ الراوي لما يحدث به بأنه من مذاهب أهل التشدد ، فقال : (من مذاهب التشديد مذهب من قال : لا حاجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه

(٤٨٣) الكفاية ص (٢٢٦)

(٤٨٤) الكفاية ص (٢٢٧)

(٤٨٥) انظر أفرام في الكفاية ص (٢٢٧-٢٢٨)

(٤٨٦) انظر الكفاية (٢٢٩ - ٢٢٣)

(٤٨٧) الكفاية ص (٢٣٣)

وتذكره، وذلك مروى عن مالك، وأبي حنيفة . وذهب إليه من أصحاب الشافعي أبو بكر الصيدلاني). (٤٨٨)

وقد ذكر ابن رجب أيضا الخلاف في هذه المسألة في كتابه شرح علل الترمذي، فقال: (واختلف العلماء أيضا في التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه ، وهو ثقة : فقال مالك : لا يؤخذ العلم عمن هذه الصفة صفته ، لأنني أخاف أن يزداد في كتبه بالليل . وحكي أيضا عن أبي حنيفة . وعلى قول هؤلاء فلا يجوز العرض على من يحفظ، وإن أمسك الكتاب، كما لا يجوز له أن يحدث من الكتاب ولا يحفظ ، وأولى .

وهكذا اشترط عثمان بن أبي شيبة في العرض أن يكون العالم يعرف ما يقرأ عليه . ورخص طائفة في التحديث من الكتاب لمن لا يحفظ ، منهم: مروان بن محمد ، وابن عينة، وابن مهدي ، ويحيى بن معين، وغيرهم، وهذا إذا كان الخط معروفا موثوقا به ، والكتاب محفوظا عنده، فإن غاب عنه كتابه ثم رجع إليه ، فكان كثير منهم يتوقى الرواية منه خشية أن يكون غير فيه شيء . منهم: ابن مهدي، وابن المبارك، والأنصاري . ورخص فيه بعضهم ، منهم : يحيى بن سعيد). (٤٨٩)

ويرى الحافظ ابن حجر عدم اشتراط حفظ الراوي لحديثه عن ظهر قلب إذا كان يحدث من كتابه الذي أتقن ضبطه، فقد ردّ الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح حينما جعل من شرط الحديث الصحيح أن يكون الراوي حافظا لما يحدث به، فقال: (قوله: عما يشترط في الصحيح من الحفظ: فيه نظر! لأن الحفظ لم يعده أحد من أئمة الحديث شرطا للصحيح، وإن كان حكي عن بعض المتقدمين من الفقهاء ، كما روينا عن يونس بن عبد الأعلى قال : سمعت أشهب يقول: سئل مالك عن الرجل الغير فهم يخرج كتابه ويقول هذا سمعته ؟ قال: لا يؤخذ إلا عمن يحفظ حديثه أو يعرف . ورواها الحاكم في علوم الحديث من طريق ابن عبد الحكم عن أشهب بلفظ آخر ، قال: سئل مالك أيؤخذ العلم عمن لا يحفظ حديثه وهو ثقة صحيح ؟

(٤٨٨) علوم الحديث ، النوع السادس والعشرون ص (١٠٢)

(٤٨٩) شرح علل الترمذي (١ / ٥١١ و ٥١٢)

قال: لا . قيل: فإن أتى بكتب فقال: سمعتها، وهو ثقة . قال: لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد في حديثه بالليل .

هذا وإن كان صريحاً في أنه لا يؤخذ عن من لا يحفظ ، فإن العمل في القديم والحديث على خلافه، لاسيما منذ دونت الكتب، وقد ذكر المؤلف - (أي ابن الصلاح) - في النوع السادس والعشرون أن ذلك من مذاهب أهل التشديد^(٤٩٠) .

نعم، والمصنف - أي ابن الصلاح - لما ذكر حدالصحيح لم يتعرض للحفظ أصلاً، فما باله يشعر هنا بمشروطينه ؟ والمعروف عن أئمة الحديث كالإمام أحمد وغيره خلاف ذلك .

ومن اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين، لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين :

(أ) قسم: كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم ، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه، ويكرر عليه، فلا يزال مبيناً له ، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد، وقلة ما عند الواحد منهم من المتن، حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع . ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم، لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان .

(ب) وقسم: كانوا يكتبون ما يسمعون، ويحافظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه . وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم، كمن حدث من غير كتابه ، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص، وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم .

وإذا تقرر هذا ، فمن كان عدلاً ، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه فحدث منه ، فقد فعل اللازم له ، وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف، فكيف يكون هذا سبباً لعدم الحكم بالصحة على ما يحدث به؟ هذا مردود^(٤٩١) .

ومما سبق يتبين أن أكثر المحدثين يقبلون حديث من يحدث من كتابه وإن لم يحفظ ما فيه

^(٤٩٠) انظر علوم الحديث النوع، السادس والعشرون ص(١٠٢)

^(٤٩١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٦٧/١ - ٢٧٠) باختصار .

بالشروط التي ذكرها ابن رجب، فإذا كان لأحد الرواة كتاب صحيح فحدث منه قِبَلْ، وإن حدث من حفظه فلا يقبل منه، فلا يعني أن الراوي ليست لديه القدرة على حفظ الأحاديث أنه ضعيف على كل حال، لأن هناك بديلاً عن حفظه عن ظهر قلب، وهو أن يحفظ أحاديثه في كتاب عنده، كما قال ابن معين: (هما ثبتان: ثبت حفظ، وثبت كتاب). (٤٩٢)

ومن الأمثلة على قبول النقاد ما حدث به الراوي من كتابه دون ما حدث به من حفظه:

- قول ابن معين: (كان مسلم بن محمد الطائفي إذا حدث من حفظه يخطيء، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس). (٤٩٣)

- قول أبي حاتم في أيوب بن عتبة: (فيه لين، قدم بغداد، ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة). (٤٩٤)

- وقوله في زهير بن محمد: (ما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط). (٤٩٥)

والأمثلة على ذلك كثيرة وقد ذكر ابن رجب في شرح علل الترمذي أمثلة عديدة. (٤٩٦)

ولذا وجه الحافظ جرح مَنْ تكلم في بعض رواة البخاري بسبب عدم حفظهم لأحاديثهم، فبين أنهم أصحاب كتب، وأنهم يحدثون من كتبهم لا من حفظهم، ومن كان كذلك فلا يقدح في مروياته عدم حفظه لها عن ظهر قلب، ومن هؤلاء الرواة:

(١) - عبد الواحد بن زياد العبدي، مولا هم، أبو بشر البصري (ت: ١٧٧هـ) (٤٩٧):

(٤٩٢) تهذيب التهذيب (٢٦٠/٥)

(٤٩٣) الجرح والتعديل (٧٧/٨)

(٤٩٤) الجرح والتعديل (٢٥٣/٢)

(٤٩٥) الجرح والتعديل (٥٩٠/٣)

(٤٩٦) انظرها في شرح العلل (٧٦٦-٧٦٥/٢)

(٤٩٧) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٥٠/١٨)، روى عن: الأعمش، وعاصم الأحول، ومعمّر بن راشد، وغيرهم. روى عنه: بشر بن معاذ، وقتيبة بن سعيد، ومسدد بن مسرهد، وغيرهم. وقد خرج له البخاري أحاديث في صحيحه، منها: في كتاب الإيمان، حديث رقم (٣٦)، في كتاب العلم، حديث رقم (١٢٥)، في كتاب الوضوء، حديث رقم (٢٣٠)، و (٢٣١).

وثقة جمهور النقاد: كابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة^(٤٩٨). وقال الدارقطني: (ثقة مأمون).^(٤٩٩)، وقال ابن عبد البر: (اجمعوا - لا خلاف - بينهم أن عبد الواحد بن زياد ثقة ثبت)^(٥٠٠)، وقال ابن القطان: (ثقة لم يعتل عليه بقادح).^(٥٠١) وقال الحافظ في التقریب: (ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال).^(٥٠٢)

وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في حفظه، فقال: (ما رأيت عبد الواحد بن زياد يطلب حديثاً قط بالبصرة، ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابهِ يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً).^(٥٠٣)

وبسبب كلام القطان هذا ذكر الحافظ عبد الواحد مع رجال البخاري المتكلم فيهم، فقال: (عبد الواحد بن زياد العبدى. قال ابن معين: أثبت أصحاب الأعمش: شعبة وسفيان، ثم أبو معاوية، ثم عبد الواحد بن زياد، وعبد الواحد ثقة. ووثقه: أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، وأبو داود، والعجلي، والدارقطني، وقد أشار يحيى بن القطان إلى لينه، فروى ابن المديني عنه أنه قال: ما رأيته طلب حديثاً قط، وكنت أذاكره بخديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً. قلت: وهذا غير قادح لأنه صاحب كتاب)^(٥٠٤)

وإذا كان صاحب كتاب، فلا يؤثر على صحة حديثه عدم حفظه لأحاديثه عن ظهر قلب، لكن يظهر أن النقاد لهم مؤاخذات عليه في روايته عن الأعمش، قال أبو دود: (عهد إلى نقل أحاديث كان يرسلها الأعمش، فوصلها كلها، يقول: حدثنا الأعمش، حدثنا مجاهد، في كذا وكذا).^(٥٠٥) وقال الذهبي في الميزان: (أحد المشاهير، احتج به في الصحيحين، وتجنبنا تلك

(٤٩٨) الجرح والتعديل (٢١ / ٦)

(٤٩٩) تهذيب التهذيب (٤٣٥ / ٦)

(٥٠٠) المصدر السابق.

(٥٠١) المصدر السابق.

(٥٠٢) التقریب (ص: ٣٦٧، رقم ٤٢٤٠)

(٥٠٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٥٥ / ٣)

(٥٠٤) هدي الساري ص (٤٢٢)

(٥٠٥) الضعفاء الكبير (٥٥ / ٣)

المنكير التي نقيمت عليه، فيحدث عن الأعمش بصيغة السماع عن أبي صالح). (٥٠٦)
لكن يظهر أن هذه الأخطاء قليلة لا تؤثر على حديثه (٥٠٧)، ولذا وثقه جمهور النقاد مطلقاً، بل قال الحافظ في فتح الباري: (ثقة متقن). (٥٠٨)

(٢) - يونس بن يزيد الأيلي، أبو يزيد القرشي (ت: ١٥٩ هـ) (٥٠٩):
تكلم فيه بعض النقاد، فقال وكيع: (لقيت يونس بن يزيد الأيلي بمكة، وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثاً فلم يكن يحفظ). (٥١٠) وقال أيضاً: (رأيت يونس بن يزيد الأيلي، وكان سيئ الحفظ). (٥١١)

وقال أحمد: (في حديث يونس بن يزيد منكرات عن الزهري، منها: عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم: فيما سقت السماء العشر). (٥١٢)
وقال أبو زرعة: (ليس بالحافظ، كان صاحب كتاب، فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء). (٥١٣)

فوجه الحافظ ابن حجر تلك الجروح على حديثه من حفظه لا إذا حدث من كتابه: (صاحب الزهري، قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمّر، ويونس، وعقيل، وشعيب).

(٥٠٦) الميزان (٦٧٢/٢)

(٥٠٧) قد كان غيره من تلامذة الأعمش الكبار يخطئون، مثل: شعبة، وأبو معاوية، وهما من أثبت تلاميذ الأعمش: انظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٧١٧)، ولم ينزههم ذلك عن درجة الاحتجاج بهم في الأعمش، فلا ينبغي إذاً أن يؤثر ذلك في حديث عبد الواحد عن الأعمش، نعم تجنب مخالفته لمن هو أوثق منه.

(٥٠٨) فتح الباري (٩٣/١)

(٥٠٩) ترجمته في تهذيب الكمال (٥٥١/٣٢). روى عن عكرمة مولى ابن عباس، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن مسلم الزهري، وغيرهم. روى عنه: سليمان بن بلال، وعبد الله بن رجاء، وكيع بن الجراح، وغيرهم. أخرجه له البخاري أحاديث منها: في كتاب بدء الوحي، حديث رقم (٤)، وفي كتاب العلم، حديث رقم (٧١)

(٥١٠) المصدر السابق، والجرح والتعديل (٢٤٨/٩)

(٥١١) الجرح والتعديل (٢٤٨/٩)

(٥١٢) تهذيب الكمال (٥٥٥/٣٢)

(٥١٣) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة مع سوالات البرذعي (٦٨٤/٢ و٦٨٥)

وقال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم على يونس في الزهري أحدا، قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: سمعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه مرارا، وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل عليه . وقال علي بن المديني عن ابن مهدي: كان ابن المبارك يقول: كتابه عن الزهري صحيح، قال ابن مهدي: وكذا أقول، وقال أحمد بن حنبل: قال وكيع: كان سيئ الحفظ، وقال الميموني: سئل أحمد: من أثبت في الزهري قال: معمر، قيل: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكراً، وقال الأثرم عن أحمد: كان يجيء بأشياء يعنى منكراً، ورأيت به يحمل عليه . وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد يقول: في حديث يونس منكرات وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس بحجة، وربما جاء بالشيء المنكر . قلت: وثقه الجمهور مطلقاً، وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه أو يحدث من حفظه، فإذا حدث من كتابه فهو حجة . قال ابن المديني: أثبت الناس في الزهري: مالك، وابن عيينة، ومعمر، وزيد بن سعد، ويونس من كتابه . وقد وثقه أحمد مطلقاً، وابن معين، والعجلي، والنسائي، ويعقوب بن شيبه، والجمهور، واحتج به الجماعة). (٥١٤)

وقال الحافظ أيضاً في موضع آخر من هدي الساري: (في حفظه شيء، و كتابه معتمد) (٥١٥). فوجه الحافظ ما فيه من جرح على ما إذا حدث من حفظه، أما إذا حدث من كتابه فهو حجة، ولكن ما قاله الحافظ فيه وقفات:

الوقفة الأولى: هي أن الحافظ حمل قول من قدح فيه على ما إذا خالف أقرانه أو حدث من حفظه، فأما إذا حدث من كتابه فهو معتمد، لكن هذا الدفاع لا يكفي، لأن الحافظ لم يوضح كيف نميز بين ما حدث به يونس من حفظه لكي نردّه، وما حدث به من كتابه لكي نقبله، وإذا لم يتم تحديد الضابط في ذلك فلن نستفيد من قول الحافظ شيئاً لعدم التميز بينهما . والرواة عن يونس لم يصرحوا بأنه حدثهم من حفظه أو أنه حدثهم من كتابه، فهذه مشكلة لا بد من إيجاد حل لها، فهل كان يونس يحدث من كتابه أم من حفظه، أم من كليهما؟

(٥١٤) هدي الساري ص (٤٥٥)

(٥١٥) في هدي الساري (٤٦٤)

على ضوء تحديد أحد الاحتمالات يتحدد الحكم على مروياته، والذي تبين لي أنه لم يكن يحدث إلا من كتابه، ويدل على ذلك:

١- أن الأئمة وصفوه بأنه صاحب كتاب، والغالب أن مثل هذا اللفظ لا يطلق عندهم إلا على من كان لا يحدث إلا من كتابه، قال أبو زرعة: ((ليس بالحافظ، كان صاحب كتاب، فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء)) . (٥١٦)

٢- ما ثبت عن وكيع أنه قال: ((لقيت يونس بن يزيد الأيلي بمكة، وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثاً فلم يكن يحفظ)) . (٥١٧) وبسبب هذه الحادثة حكم وكيع على يونس بسوء الحفظ، فقال: ((رأيت يونس بن يزيد الأيلي، وكان سيئ الحفظ)) . (٥١٨)

وحاصل هذه القصة أن وكيعاً لقي يونس بمكة وطلب منه أن يحدثه عن الزهري ولم يكن مع يونس كتابه عن الزهري، فما حدثه ولا يحدث واحد على الوجه الصحيح، فقول وكيع هذا يدل على أن يونس لم يكن يحدث من حفظه لأنه لم يكن يحفظ أصلاً، لأن الذي لا يستطيع أن يقيم حديثاً واحداً، وإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء - كما قاله وكيع وأبو زرعة - لا يتصور أن تكون عاداته التحديث من حفظه، ثم يوثقه مع ذلك جمهور النقاد توثيقاً مطلقاً، بل جعله بعضهم من الطبقة العليا من أصحاب الزهري كابن معين . (٥١٩)

وهذا كله مبني على ثبوت كونه سيئ الحفظ، وفي كونه كذلك نظراً!

لأن من وصفه بذلك كأبي زرعة استند على قصته مع وكيع لا إلى وجود خطأ فاحش في روايته، وأرى أن هذه الواقعة لا تكفي في ثبوت عدم حفظه للأحاديث، لاحتمال أن يكون يونس حفظ الأحاديث بعد ذلك بإتقان، أو أن وكيع أغضب يونس بإلحاحه الشديد، فلجأ يونس إلى هذه الطريقة ليتخلص من وكيع، وقد انفرد وكيع بوصف يونس بسوء الحفظ، قال

(٥١٦) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة مع سؤالات البرذعي (٢/ ٦٨٤ و ٦٨٥)

(٥١٧) المصدر السابق، والجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)

(٥١٨) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)

(٥١٩) انظر الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)

الذهبي - وصدق-: (شذ وكيع ، فقال : سيء الحفظ) .^(٥٢٠) ولا يعني عدم موافقتنا
 لو كيع أن يونس لم يكن يخطئ ، نعم هو يخطئ كبقية الرواة الثقات عن الزهري .
 وقد وصفه أحمد بكثرة الخطأ لكن قصد بالنسبة إلى غيره من الثقات المتقنين عن الزهري ،
 قال: (يونس كثير الخطأ عن الزهري ، وعقيل أقل خطأ منه) .^(٥٢١)
 وقال : (يونس أكثر حديثا عن الزهري من عقيل ، وهما ثقتان) .^(٥٢٢)
 وفي رواية أخرى : (وهما متقاربان) .^(٥٢٣) وقال : (أي شيء روى إبراهيم بن سعد عن
 الزهري إلا أنه في قلة روايته أقل خطأ من يونس) .^(٥٢٤)
 الوقفة الثانية : عدم مناقشة الحافظ لقول أحمد بأنه : (روى عن الزهري مناكير) ، خاصة أن
 منها حديثا أخرجه البخاري: حيث قال أبو الحسن الميموني : (سئل أحمد بن حنبل : من
 أثبت الناس في الزهري ؟ قال : معمر . قيل له : يونس ؟ قال : روى أحاديث منكورة) .^(٥٢٥)
 وقال أحمد أيضا: (في حديث يونس بن يزيد منكرات عن الزهري ، منها : عن سالم عن أبيه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء العشر) .^(٥٢٦)
 وهذا النقد لم يقله سوى أحمد ، أما بقية العلماء فقد قبلوا هذه الأحاديث وصححوها لطول
 ملازمة يونس للزهري ، والتي قيل : إنها اثنتا عشرة سنة ، وقيل : أربعة عشر سنة .^(٥٢٧)
 ولأن يونس أيضاً كان له مزيد اختصاص بالزهري لا يشاركه فيه أحد ، يدل على هذا القصة
 التالية: قال يونس : (قلت للزهري : قد عرفت خدمتي وانقطاع وميلي إليك ؟ قال : نعم ،

(٥٢٠) الميزان (٤٨٤/٤)

(٥٢١) تهذيب الكمال (٥٥٥/٣٢)

(٥٢٢) تهذيب الكمال (٥٥٥/٣٢)

(٥٢٣) المعرفة والتاريخ (١٣٩/٢)

(٥٢٤) تهذيب الكمال (٥٥٥-٥٥٤/٣٢)

(٥٢٥) تهذيب الكمال (٥٥٥/٣٢)

(٥٢٦) تهذيب الكمال (٥٥٥/٣٢)

(٥٢٧) انظر تهذيب الكمال (٥٥٣/٣٢)

فما تشاء؟ قلت: أعطني كتبك، قال: يا جارية أخرجي كتيبي. (٥٢٨)

وقد شهد له أحمد بنفسه بأنه كتب كل شيء عند الزهري، فقال: (ما أحد أعلم بحديثه - يعني الزهري - من معمر إلا ما كان من يونس الأيلي، فإنه كتب كل شيء هناك). (٥٢٩)
وقال أحمد بن صالح: (كان الزهري إذا قدم أيله نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس). (٥٣٠)

وقال ابن حجر: (كان من خواص الزهري الملازمين له). (٥٣١) فمن كان في مثل حاله فإن النقاد يقبلون غرائب عن مشائخه الذين طالة صحبته لهم، قال الذهبي عن يونس: (احتج به أرباب الصحاح أصلاً وتبعاً، قال ابن سعد: ربما جاء بالشيء المنكر. قلت: ليس ذاك عند أكثر الحفاظ منكراً، بل غريب). (٥٣٢)

وقد قبل العلماء هذا الحديث الذي نص أحمد على نكارتة حتى أن البخاري أخرجه في صحيحه (٥٣٣)، ولم يخرج أحمد في مسنده لنكارتة عنده كما نص على ذلك.

وقد رد ابن حبان في صحيحه على قول أحمد، فقال: (ذكر الخثر المدحس لقول من زعم أن هذا الخبر تفرد به يونس عن الزهري). ثم ساق بسنده من طريق الحرّامي عن عبد الله بن

(٥٢٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (٤٨٦/٣، رقم: ٦٠٨١)

(٥٢٩) تهذيب الكمال (٥٥٤/٣٢)

(٥٣٠) الجرح والتعديل (٢٤٩/٩)

(٥٣١) فتح الباري (٣٦٨/١٣)

(٥٣٢) السير (٣٠/٦)

(٥٣٣) في الزكاة، باب: العشر فيما يسقي من ماء الماء وبالماء الجاري، انظر فتح الباري (٣٤٧/٣)، حديث رقم: ١٤٨٣، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب: صدقة الزرع، (١٠٨/٢، رقم: ١٥٩٦)، والترمذي في كتاب الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره، (٣٢/٣، رقم: ٦٤٠)، والنسائي في كتاب الزكاة، باب: ما يوجب العشر، وما يوجب نصف العشر، (٤١/٥)، وابن ماجه في كتاب الزكاة، باب: صدقة الزروع والثمار، (٥٨١/١، رقم: ١٨١٧)، وابن حبان في صحيحه في كتاب الزكاة، باب: العشر، (٨١، ٨٠/٨)، رقم: ٣٢٨٥ و ٣٢٨٧)، والبغوي في شرح السنة في كتاب الزكاة، باب: قد الصدقة فيما أخرجت الأرض (٣٤٥/٣، رقم: ١٥٧٤).

نافع عن عاصم بن عمر عن عبد الله بن دينار^(٥٣٤).

وعبد الله بن نافع اختلف العلماء فيه^(٥٣٥)، وأما عاصم بن عمر فمتفق على ضعفه^(٥٣٦)، كما أن متن الحديث إنما يماثل بعض متن الحديث الذي رواه يونس لاجمعيه.

وبعد البحث وجدت متابعاً تاماً ليونس، فقد أخرجه الدارقطني في السنن من طريق ابن هبة قال: أخرني يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب به^(٥٣٧). وهذا سند جيد في المتابعات، نكن يزيد لم يسمع من ابن شهاب قاله أبو داود^(٥٣٨)، وابن بكير^(٥٣٩).

وذكر الدارقطني متابعاً أخرى ناقصة ليونس: فقال: (حدثنا إبراهيم بن حماد حدثنا علي ابن مسلم حدثنا محمد بن بكر أخرناه ابن جريج أخرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن . . . إن على المؤمنين صدقة العقار: عشر ما سقى العين وسقت السماء، وعلى ما سقى الغرب نصف العشر).^(٥٤٠) وهذا سند جيد وهو غريب جداً، إبراهيم بن حماد: قال فيه الدارقطني: (ثقة جيل).^(٥٤١) وعلي بن مسلم: من شيوخ البخاري، وأبو داود، والنسائي، وقد قال فيه النسائي: (ليس به بأس).^(٥٤٢) وقال الدارقطني: (ثقة).^(٥٤٣)، وفي التقريب قال عنه الحافظ ابن حجر: (ثقة).^(٥٤٤)

^(٥٣٤) صحيح ابن حبان في كتاب الزكاة، باب: العشر (٨/٨١)، رقم: ٣٢٨٦

^(٥٣٥) انظر تهذيب الكمال (١٦/٢٠٨ - ٢١٢)

^(٥٣٦) تهذيب الكمال (١٣/٥١٧ - ٥١٩)

^(٥٣٧) السنن للدارقطني (٢/١٣٠)، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٣٦)

^(٥٣٨) انظر تهذيب الكمال (٢/١٣٠)

^(٥٣٩) المعرفة والتاريخ (٢/٤٣١)

^(٥٤٠) في السنن (٢/١٣٠)

^(٥٤١) تاريخ بغداد (٦/٦١) وله ترجمة في السير (١٥/٣٥ - ٣٦) وغيره.

^(٥٤٢) تهذيب الكمال (٢١/١٣٤)

^(٥٤٣) تهذيب التهذيب (٧/٣٨٣)

^(٥٤٤) التقريب (ص ٤٠٥، رقم: ٤٧٩٩)

وأما محمد بن بكر: فقد وثقة بعض الأئمة مثل: ابن معين، وبعضهم لم يجعله في مرتبة الثبت. قال النسائي: (ليس بالقوي) .^(٥٤٥) فإن كان في هذا الحديث خطأ فلعله منه .
والحديث له شواهد صحيحة: أصحها حديث جابر، ولفظه: (فيما سقت السماء والأنهار والعيون العشر ، وفيما سقي بالسانية نصف العشر) .^(٥٤٦)
والخلاصة : أن هذا الحديث ليس بمنكر المتن ، وقد صححه بعض الأئمة كالبخاري، وقد وثق الأئمة يونس ، ومنهم من جعله في الطبقة العالية من أصحاب الزهري .^(٥٤٧)
وقد قال الذهبي: (ثقة حجة ، شذ ابن سعد في قوله : ليس بحجة ، وشذ وكيع فقال : سيء الحفظ)^(٥٤٨)، وقال أيضا : (احتج به أرباب الصحاح أصلا وتبعوا) .^(٥٤٩)
وقال الحافظ في فتح الباري : (ثقة حافظ)^(٥٥٠)، وأما في التقريب فقال الحافظ ابن حجر عنه: (ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ) .^(٥٥١)
ولا أدري لِمَ فرق الحافظ بين الوهم والخطأ، فما الوهم إلا خطأ، وما الخطأ إلا وهم، ولو قال: (ثقة يُخطئ، أو ثقة يهمل) لكان أخصر لعبارته .
مع أنني لا أوافقه على حكمه هذا، بل يونس ثقة ثبت في الزهري كما يظهر من ثناء النقاد عليه، خاصة إمام النقاد ابن معين فقد جاءت عنه روايات كثيرة تدل على أن يونس من أوثق تلاميذ الزهري، ومن ذلك^(٥٥٢):

^(٥٤٥) تهذيب التهذيب : (٧٨/٩)

^(٥٤٦) أخرجه: مسلم في كتاب الزكاة ، باب: ما فيه العشر أو نصف العشر، (٦٧٥/٢ ، رقم: ٩٨١) ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب: صدقة الزرع، (١٠٨/٢ ، رقم: ١٥٩٧) ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب: ما يوجب العشر، وما يوجب نصف العشر (٤١/٥) ، وأحمد (٣٤١/٣ و ٣٥٣) .

^(٥٤٧) انظر تهذيب الكمال (٢٥٥٥/٣٢)

^(٥٤٨) في الميزان (٤٨٤/٤)

^(٥٤٩) في السير (٣٠٠/٦)

^(٥٥٠) فتح الباري : (٥٥١/٣)

^(٥٥١) التقريب (ص: ٦١٤ ، رقم: ٨٩١٩)

^(٥٥٢) من تهذيب الكمال (٥٥٦/٣٢)

- قال عثمان بن سعيد الدارمي: (قلت ليحيى بن معين: يونس أحب إليك أو عقيل؟ فقال: يونس ثقة، وعقيل ثقة نبيل الحديث عن الزهري. قلت: أين يقع - يعني الأوزاعي - من يونس؟ فقال: يونس أسند عن الزهري، والأوزاعي ثقة مأثقل ما روى الأوزاعي عن الزهري) (٥٥٣).

- وقال يعقوب بن شيبه، عن أحمد بن العباس: (قلت ليحيى بن معين: من أثبت معمر أو يونس؟ قال: يونس أسندهما وهما ثقتان جميعا، وكان معمر أحلى) (٥٥٤).

- وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: (معمر ويونس عالمان بالزهري) (٥٥٥).

- وقال عن يحيى: (أثبت أصحاب الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، كانوا عالمين بالزهري) (٥٥٦).

ويونس فيما عدا روايته عن الزهري ثقة، ولا يصل إلى درجة الثقة الثبت.

*** **

المبحث الرابع: توجيه الجرح على شيء مخصوص وليس بمخصوص:

وجه الحافظ ابن حجر بعض الجروح التي في رجال البخاري بأن حملها على أشياء مخصوصة فهي ليست جروحا مطلقة، لكن لم ينص الحافظ ابن حجر على هذه الأشياء المخصوصة التي عنها، ومن النماذج على توجيه الحافظ ابن حجر الجرح على شيء مخصوص وليس بمخصوص:

(١)- عبيدا لله بن أبي جعفر المصري (ت: ١٣٦ هـ) (٥٥٧):

نقل الذهبي في الميزان عن أحمد أنه قال: (ليس بقوي) (٥٥٨).

(٥٥٣) من تهذيب الكمال (٥٥٦/٣٢)

(٥٥٤) من تهذيب الكمال (٥٥٦/٣٢)

(٥٥٥) من تهذيب الكمال (٥٥٦/٣٢)

(٥٥٦) من تهذيب الكمال (٥٥٦/٣٢)

(٥٥٧) ترجمته في تهذيب الكمال (١٨/١٩)، روى عن: حمزة بن عبد الله بن عمرو، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم. روى عنه: الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وسعيد بن أبي أيوب، وغيرهم. أخرج له البخاري أحاديث منها: في كتاب الغسل، حديث رقم (٢٨٨)، وفي كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٧٥).

فترجم الحافظ ابن حجر له، فقال: (نقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال : ليس بقوي، قلت: إن صح ذلك عن أحمد، فلعله في شيء مخصوص). (٥٥٩)

(٢) - هذبة بن خالد القيسي (ت: ٢٣٦هـ) (٥٦٠) :

نقل الذهبي في الميزان عن النسائي أنه قال فيه مرة: (ضعيف)، ومرة قواه. (٥٦١)

فترجم الحافظ ابن حجر قائلاً: (قرأت بخط الذهبي : قواه النسائي مرة، وضعفه أخرى، قلت: لعله ضعفه في شيء خاص). (٥٦٢)

والحافظ ابن حجر لم يوضح هذه الأشياء المخصوصة التي أحال عليها الجرح ، بل تركها دون بيان، ولعله يقصد بأن الجرح موجه إلى شيء مخصوص في مرويات الراوي : كأحد أحاديثه، أو روايته عن أحد شيوخه ، ونحو ذلك .

ومن سبق الحافظ ابن حجر في حمل أقوال النقاد على أشياء مخصوصة وليست منصوصة، الباجي في كتاب التعديل والتجريح، فقد قال : (قال سفيان مرة أخرى : حفاظ البصرة ثلاثة : سليمان التيمي وعاصم الأحول ، وداود بن أبي هند ، وكان عاصم أعظمهم . ولاشك أنه أراد في حديث مخصوص أو معنى مخصوص ، فإنه قد كان بالبصرة أيوب السختياني، ويونس ابن عبد الله ، وعبد الله بن عون ، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم ، ممن هم أحفظ في الجملة وأتقن من عاصم). (٥٦٣)

*** **

(٥٥٨) الميزان (٤/٣)

(٥٥٩) هدي الساري ص (٤٢٣)

(٥٦٠) ترجمته في تهذيب الكمال (١٥٢/٣٠). روى عن: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وهمام بن نجي، وغيرهم . روى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم . أخرج له البخاري أحاديث منها : في كتاب موافيت الصلاة ، حديث رقم

(٥٧٤) ، وفي كتاب الحج ، حديث رقم (١٧٨٠) .

(٥٦١) الميزان (٢٩٤/٤)

(٥٦٢) المصدر السابق (٤٤٧)

(٥٦٣) كتاب التعديل والتجريح (٢٨٦ / ١)

من خلال دراسة منهج الحافظ ابن حجر في هذا الباب ظهر لنا بعض ملامح منهج المحدثين في مقارنة متون الأحاديث بعضها مع بعض ، كما ظهر لنا عدم اعتمادهم أحياناً على مجرد سند الحديث الواحد في الحكم على الأحاديث ، بل لهم قواعد واعتبارات عديدة ينطلقون منها في حكمهم على الأحاديث .

فالمتابعات ، والشواهد ، والأخذ من أصول كتب الراوي ، والقرائن الأخرى لها اعتبارها عند دراسة الحديث والحكم عليه صحةً وضعفاً .

ووجود جرح في الراوي لا يلزم منه أن تكون سائر مروياته مردودة ، فقد يتقن الضعيف ويخطئ الثقة ، وقد يكون هذا الجرح من قبيل الجروح النسبية التي لا تؤثر على مرويات الراوي بشكل كلي ، أو أنه يقصد به حديثاً معيناً ، أو يكون الجرح موجهاً إلى رواية الراوي عن رابٍ مخصوص ، ونحو ذلك ، فجميع ما تقدم لا يلزم منه أن تكون سائر أحاديث الراوي مردودة ، كما تبين لنا ذلك من خلال دراسة منهج الحافظ ابن حجر .

وفي النهاية أنبّه على نقاط هامة أشار إليها الحافظ في مواضع متفرقة من هدي الساري ، تتعلق بأولئك الرواة المتكلم فيهم ، وهي:

أولاً: أن هؤلاء الرواة المتكلم فيهم لم يكثر البخاري من إخراج مروياتهم في صحيحه ، بل أخرج لهم أحاديث قليلة جداً إلا من ندر منهم .

وقد جعل الحافظ ابن حجر هذا الأمر سبباً في ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم ، فقال: (الذين انفرد بهم البخاري - أي عن مسلم - ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها البخاري كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس) (٥٦٤)

ثانياً- هناك رواية في مرتبة الترك لهم ذكر في أحاديث صحيح البخاري إلا أن البخاري لم

(٥٦٤) هدى الساري ص (١١) ، وكرر الحافظ ابن حجر هذا النص في كتابه : النكت على كتاب ابن الصلاح (

يقصد الرواية عنهم، وإنما روى الإسناد الذي ذُكروا فيه عرضاً، ومن هؤلاء ^(٥٦٥):

١- الحسن بن عمار الكوفي (ت: ١٥٣هـ) ^(٥٦٦):

قال الحافظ ابن حجر: (مشهور رماه شعبة بالكذب، وأطبقوا على تركه، وليس له في الصحيحين رواية، إلا أن المزي علم على ترجمته علامة تعليق البخاري، ولم يعلق له شيئاً أصلاً، إلا أنه قال في كتاب المناقب: حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحلي يذكرون عن عروة -يعني الباقري-: أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً ليشتري له به شاة... فذكر الحديث، قال سفيان: كأن الحسن بن عماراً جاءنا بهذا الحديث عنه -يعني عن شبيب- قال: سمعته من عروة، قال-سفيان-: فأتيت شبيباً، فقال لي: إنني لم أسمع من عروة، إنما سمعت الحلي يخبرون عنه، ولكني سمعته يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: الخيل معقود بواصيها الخير.

فهذا كما ترى لم يقصد البخاري الرواية عن الحسن بن عمار، ولا الاستشهاد به، بل أراد بسياقه ذلك أن يبين أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدثه به عروة، ومما يدل على أن البخاري لم يقصد تخريج الحديث الأول أنه أخرج هذا الحديث في أحاديث عدة في فضل الخيل، وقد بالغ أبو الحسن بن القطان في كتابه بيان الوهم في الإنكار على من زعم أن البخاري أخرج حديث شراء الشاة، قال: وإنما أخرج حديث الخيل، فأنجر به سياق القصة إلى تخريج حديث الشاة، وهذا كما قلناه وهو لائح لا خفاء به) ^(٥٦٧).

٢- عبد الكريم بن أبي المخارق (ت: ٢٢٦هـ) ^(٥٦٨): قال الحافظ ابن حجر: (متروك عند

^(٥٦٥) وانظر أيضاً ترجمة سنيد بن داود المصيصي في هدي الساري ص (٤٠٨)، وترجمة عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي في هدي الساري ص (٤١٨).

^(٥٦٦) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٦٥/٦) روى عن: عمرو بن دينار، ومحمد بن مسلم الزهري، وموسى بن أبي عائشة، وغيرهم. روى عنه: سفيان بن عيينة، وحرير بن حازم، ومحمد ابن حازم، وغيرهم. وذكره ورد في كتاب المناقب، حديث رقم (٣٦٤٣).

^(٥٦٧) هدي الساري ص (٣٩٦).

^(٥٦٨) ترجمته في تهذيب الكمال (٢٥٩/١) روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وغيرهم. روى عنه: مجاهد بن جبر، ومالك بن أنس، وهشام الدستوائي، وغيرهم. وذكره ورد في كتاب التهجيد، حديث رقم (١١٢٠).

أئمة الحديث، وقد ذكره أبو الوليد الباجي في رجال البخاري من أجل زيادة وقعت في حديث سفيان بن عيينة عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد، قال: اللهم لك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن ولك الحمد. الحديث أورده البخاري وقال في آخره قال سفيان: وزاد عبدالكريم أبو أمية - يعني عن طاوس -: ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولم يقصد البخاري الاحتجاج به، وإنما أورده كما حصل عنده، واحتجاجة إنما هو بأصل الحديث عن سليمان كعادته في ذلك، وقد مضى له شبهه بهذا العمل في ترجمة عبدالرحمن المسعودي وعلم المزي في التهذيب على ترجمة علامة تعليق البخاري وليس ذلك بجيد منه). (٥٦٩)

وأكد الحافظ ابن حجر على هذا أثناء شرحه للحديث فقال: (وليس لعبدالكريم أبي أمية في صحيح البخاري إلا هذا الموضع، ولم يقصد البخاري التخريج له، فالأجل ذلك لا يعدونه في رجاله، وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة لذاتها). (٥٧٠)

ثالثاً: بعض المتكلم فيهم من رجال صحيح البخاري إنما أخرج لهم البخاري تعليقا، وهؤلاء عقد لهم الحافظ فصلاً خاصاً يبين منهجه فيه، فقال: (فصل: في سياق من علق البخاري شيئاً من أحاديثهم ممن تكلم فيه، وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد وتكثير الطرق فلو كان ما قيل فيهم قادحاً ماضراً ذلك).

وقد أوردت أسماءهم سرداً مقتصرًا على الإشارة إلى أحوالهم خلاف من أخرج أحاديثهم بصورة الإتصال الذين فرغنا منهم). (٥٧١)

(٥٦٩) هدي الساري ص (٤٢١)

(٥٧٠) من فتح الباري (٥/٣) باختصار

(٥٧١) هدي الساري ص (٤٥٦)

الخاتمة

خاتمة البحث

في نهاية البحث أشير إلى أبرز النتائج التي توصلت إليها في دراستي لمنهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم:

- كشفت دراستي عن سبب قيام الحافظ ابن حجر بالدفاع عن رجال البخاري المتكلم فيهم، وهذا السبب هو أن الحافظ ابن حجر حينما قرر الحافظ ابن حجر تصنيف كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، بدأ أولاً بتصنيف كتاب يكون كمقدمة لهذا الشرح، يتناول فيها بعض المسائل المتعلقة بالصحيح، فصنف لهذا الغرض كتابه "هدي الساري مقدمة شرح صحيح البخاري". وخصص الحافظ ابن حجر الفصل التاسع من فصول هذا الكتاب لدراسة رجال البخاري المتكلم فيهم.

- أبرزت دراستي التقسيمات الدقيقة للفصل التاسع المخصص للدفاع عمن تكلم فيه من رجال البخاري، حيث اشتمل هذا الفصل على أمرين، هما:

أ - مقدمة الفصل: وتضمنت بيان مكانة رجال البخاري المرموقة، وأن الأصل فيهم العدالة والثقة، كما حدد فيها قواعد وأسس الجروح المقبولة، والتي سوف تكون حكماً بينه وبين النقاد الجارحين.

ب - الترجمة لرجال البخاري المتكلم فيهم: حيث قسم هؤلاء الرجال إلى صنفين:

الصنف الأول: وخصصه الحافظ لمن أخرج البخاري أحاديثهم على صورة الاتصال، وبلغ عددهم أربعمائة رجلاً، حيث ذكر في ترجمة كل منهم الطعن الموجه إليه، ثم بحث عن سببه ودوافعه، ثم قام بالرد عليه، مع بيان إن كان البخاري قد أخرج له في المتابعات أم لا. ويغلب على التراجم طابع الإيجاز والاختصار، حيث اقتصر الحافظ على ماله علاقة ببيان درجة الراوي جرحاً وتعديلاً.

الصنف الثاني: الرجال المتكلم فيهم الذين أخرج البخاري أحاديثهم تعليقاً: وقد بلغ عدد هؤلاء سبعة وسبعون راوياً، وهؤلاء أورد الحافظ ابن حجر أسماءهم سرداً مقتصرًا على الإشارة إلى أحوالهم بخلاف الصنف الأول الذين أسهب الحافظ ابن حجر في الدفاع عنهم.

ودفاع الحافظ عن الصنف الأول استغرق النصاب الأوفر من الفصل التاسع، حيث قام الحافظ ابن حجر فيه بالدفاع عن رجال البخاري المتكلم فيهم تفصيلاً .

- كشفت دراستي عن المنهج الذي سار عليه الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري، فلم يتعامل الحافظ ابن حجر مع الجرح من خلال حكم واحد عام يشملها جميعاً ، بل قام بدراسة كل جرح وجهّ إلى أحد رجال البخاري من خلال نظرة مستقلة وواقعية، بأن تطرق للجرح الوجهّ إلى كل من تُكلم فيه من رجال البخاري بالنقد والتمحيص والفحص، للوصول إلى الصواب في مصداقية الجرح .

وهذا ما لم يقم به أحد -علمته- سوى الحافظ ابن حجر العسقلاني، الذي استطاع أن يوازن بين المجرحين والمعدلين كل الموازنة، فدافع عن رجال البخاري المتكلم فيهم، ورد ما وجهّ إليهم من جروح ، كما قبل بعض الجروح مع محافظته على مكانة صحيح البخاري الرفيعة .

وكان منهجه الدفاعي عن رجال البخاري المتكلم فيهم قائماً على أساسين بارزين:

الأساس الأول: عدم قبول الجرح: أثبت الحافظ ابن حجر أن كثيراً من الجروح التي وجهت إلى رجال البخاري لا يمكن قبولها، وارتكز الحافظ ابن حجر في ردّه للجرح على أسباب عديدة تعود إما إلى الناقد الجارح ، أو إلى الجرح:

فأما الأسباب التي تعود إلى الناقد الجارح فهي الآتي :

السبب الأول : افتقار الجارح لشروط الناقد المؤهل:

فكون الناقد مطعون - في عدالته وأمانته، مثل : الشاذكوني، وابن خراش ، أو في حنفته وضبطه، مثل : الأزدي، وابن قانع ، أو في مصادر معلوته، مثل: ابن سعد - يستلزم عدم الأخذ بأقواله في نقد الرواة .

وكذا لا يقبل جرح الناقد إذا كان صادراً عن تحامل أو تعصب أو عداوة ، لأن هذا يخالف اشتراط كون الناقد متصفاً بالورع والبعد عن التعصب والتحامل .

السبب الثاني: نقد منهج الجارح :

حيث قام الحافظ ابن حجر بنقذ جوانب عديدة من منهج الجارح ، فتناول مصطلحات الجارح ببيان أنها ليست في اصطلاحه جرحا كما قد يظن البعض، وإن كانت جرحا في اصطلاح غيره ، كما أن بعض النقاد قد يجرح أحد الرواة على سبيل المزاح والمباسة ، ولا يقصد الجرح حقيقة .

كما عاب الحافظ ابن حجر على بعض النقاد إطلاقهم الجرح على بعض رجال البخاري تقليدا لناقد آخر، دون الوقوف على أسباب الجرح والتأكد من مصداقيتها، وعاب على النقاد المتأخرين معارضتهم للنقاد المتقدمين في حكمهم على الرواة .

السبب الثالث: تعنت الناقد الجارح:

فتعنت الناقد في حكمه على الراوي سبب في عدم قبوله ، وقد رد الحافظ بعض جروح النقاد بكونها من قبيل التعنت ، وهؤلاء النقاد هم : (يحيى القطان ، وسليمان بن حرب ، وأبوداود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، الدارقطني، ابن عبد البر .

وقد عرّفت بالتعنت ، وقسمته إلى ثلاثة أنواع هي: تعنت في ضوابط القدح ، تعنت في الحكم على الراوي ، تعنت في عبارات الجرح .

السبب الرابع : وهم الجارح لجرحه للراوي بخطأ غيره :

فقد ردّ الحافظ ابن حجر بعض الجروح لكون الناقد وهم لتجريحه للراوي بأمر الحمل فيه على غيره، واستند الحافظ في كون الحمل على غير من أخرج له البخاري بأدلة ، منها : وجود راو ضعيف في الإسناد ، أو وجود روايات أخرى صحيحة للحديث عن المتكلم فيه .

السبب الخامس: وهم الجارح بالاشتباه براو آخر:

ردّ الحافظ بعض الجروح الموجهة إلى بعض رجال البخاري منطلقا من توهم مجرحهم بوقوعهم بالاشتباه براو آخر، يشبه الراوي المخرج له عند البخاري من بعض الوجوه مما كان سببا لوقوعهم في هذا الوهم ، ومن هذه الوجوه : الاتفاق في الاسم ، والبلد ، والطبقة .

واستند الحافظ لإثبات وقوع الناقد في الاشتباه بقرآئن عديدة ، مثل : تعارض أقوال الناقد في الراوي الواحد ، وكون الراوي معروفا بالراوية عن الشيخ دون الراوي الآخر ، ووقوع علماء سابقين بالاشتباه بين الراويين المعنيين ، ووجود أوجه شبه عديدة بين الرواة ، وشهرة راو آخر بذلك الجرح دون المجروح ، ونحو ذلك مما سبق ذكره .

فجميع الأسباب المتقدمة التي لم يقبل الحافظ الجروح بسببها تعود إلى الناقد الجارح نفسه .
وأما أسباب عدم قبول الجرح والتي تعود إلى الجرح نفسه لعدم توافر ضوابطها فيمن تكلم فيه فهي مما يلي:

السبب الأول : الجهالة : حيث نفاها الحافظ عمن وصف بها من رجال البخاري جملة وتفصيلا ، فمن حيث الجملة، يعتبر الحافظ إخراج البخاري في صحيحه لأي راو كان يقتضي انتقاء الجهالة عنه تلقائيا، لأنه التزم الصحة فيما يورده، ومن لوازم الصحة معرفته بضبط الرواة .
وأما من حيث التفصيل ، فالحافظ يرى أنه ليس هناك من رجال البخاري من يسوغ وصفه بالجهالة أصلا ، إذا مامن أحد منهم إلا ونجد من وثقه نصا أو ذكره في كتاب الثقات ، وبعض رجال البخاري المتكلم فيهم هم من شيوخ البخاري الذين لقيهم وعرف أحاديثهم، كما أن البخاري أخرج لهم أحاديث قليلة جدا ، تويع أكثرهم عليها

السبب الثاني: البدعة: ويرى الحافظ ابن حجر أن حديث المبتدع يقبل بثلاثة قيود، هي:
١) أن لا تكون بدعته مكفرة . ٢) أن لا يكون داعية إلى بدعته . ٣) أن لا يروى مايقوي بدعته .
وحصر الحافظ البدع التي نسبت إلى رجال البخاري بالبدع التالية : (التشيع والرفض، والنصب، والإرجاء، والخوارج، القدرية، الجهمية، الوقف بالقرآن)، ونفى الحافظ أن تكون هذه البدع التي وصف بها رجال البخاري قاذحة في مروياتهم لأسباب عديدة، منها :

- ١- عدم ثبوت كون الراوي من المبتدعة . - ثبوت رجوع الراوي عن بدعته .
 - ٣- كون المبتدع ليس بداعية . ٤- كون مرويات المبتدع التي في الصحيح لا تؤيد بدعته .
- ومع أن الحافظ يرى أن البخاري قد أخرج لبعض الدعاة إلى البدع ، إلا أنه لا أثر لذلك على صحة مروياتهم التي في الصحيح لأنهم قد توبعوا عليها .

السبب الثالث: افتقار الجرح إلى شروط القبول : فقد رد الحافظ بعض الجروح لكونها: أولاً- مبهمة غير مفسرة: وقصد الحافظ بكون الجرح مبهما أمرين: الأول: كون لفظ الجرح لا يدل على معنى محدد وواضح، مثل: (ليس بذلك)، والثاني: كون الجرح لم يذكر دليله على الجرح، حتى وإن كان لفظ الجرح مفهوم المعنى مثل: (يسرق الحديث) مع عدم ذكر الأحاديث التي سرقها.

ثانياً- لعدم ثبوت الجرح: فالحافظ يرى أنه ليس كل ما ينقل من جرح يكون ثابتاً عمن نقل عنه، والسبب في هذا: ضعف الإسناد إلى الناقد، أو خطأ ناقل الجرح بسبب عدم دقته بالنقل، أو لوهمه بالاشتباه، أو لفهمه الخاطئ، وقد يكون عدم ثبوت الجرح بسبب نكارة الجرح وغرابته، أو لثبوت تعديل الراوي من قبل الجرح مع عدم وجود مستند قوي لرواية القدح، فالجرح بسبب ماتقدم لا يعتبر ثابتاً عند الحافظ ابن حجر.

السبب الرابع: ضعف سبب الجرح : لكونه غير قاطع في قبول مرويات الراوي، ومن هذه الجروح التي اعتبرها الحافظ غير قاطعة: قول الناقد "فلان أحب إلي من فلان"، ومزاج الراوي، وامتحان الطالب لشيخه، وعدم رواية مالك أو شعبة عمن أدركاه من الرواة، وانفراد الراوي الثقة بالحديث، والقدح في الراوي لإكثاره من الرواية عن الضعفاء، والدخول على الحكام، وحفظ الكفيف من كتابة بقراءة غيره، فهذه كلها غير قاطعة في الراوي.

فجميع الأسباب المتقدمة - سواء منها ما يتصل بالناقد الجرح أو بالجرح نفسه - قد استند عليها الحافظ ابن حجر في عدم قبول الجروح الموجهة إلى كثير ممن تكلم فيه من رجال البخاري.

الاساس الثاني : من منهج الحافظ ابن حجر الدفاعي : الدفاع عن مرويات الراوي المتكلم فيه التي في صحيح البخاري: أثبت الحافظ ابن حجر أن بعض الجروح وإن كانت قوية إلا أنها لم تؤثر على مرويات الراوي الجرح التي أخرجه البخاري في صحيحه، فإذا كان جانب القدح في الراوي قويا بحيث يتعذر رده، كأن يكون مثلاً محل اتفاق بين النقاد، أو أن يكون البخاري نفسه قد جرح الراوي، فإن الحافظ ابن حجر بدلاً من دفع الجرح عن الراوي

المتكلم فيه يقوم بالدفاع عن مروياته التي أخرجها البخاري في صحيحه هادفاً من وراء ذلك أن يُبين أن الجرح القوي الموجّه إلى الراوي لم يؤثر على صحة مروياته التي في صحيح البخاري مستندا في عدم تأثيره على أمرين:

الأمر الأول: وجود مقويات معترف بها لدى النقاد تدل على صحة تلك المرويات ، وهذه المقويات هي:

١- المتابعات: أثبت الحافظ أن بعض المتكلم فيهم من رجال البخاري ، أنما أخرج لهم البخاري أحاديث توبعوا عليها من قبل الثقات ، مما لا يؤثر على صحة تلك الأحاديث ، سواء كانت هذه المتابعات تامة أو ناقصة ، وينص الحافظ على اسم من تابع المتكلم فيه ويحدد مكان متابعتها .

٢- الشواهد : إذا لم يجد الحافظ ابن حجر متابعات تقوي حديث من تكلم فيه فإنه ينتقل إلى البحث عن شواهد مقوية ومصححة لحديثه ، والغالب أن الحافظ يكتفي بالتنبيه بأن للحديث شواهد دون ذكرها .

٣- كون الحديث ليس في أحكام الحلال والحرام : فمن منطلق قول الجمهور بجواز العمل بالحديث الذي يرويه المتكلم فيه في فضائل الأعمال، دافع الحافظ ابن حجر عن إخراج البخاري لبعض مرويات المتكلم فيهم بكونها من هذا القبيل .

٤- كون الحديث عن شيخ أو تلميذ له خصوصية بالراوي المتكلم فيه: فهذه الخصوصية ناتجة عن مزيد عناية أو طول ملازمة، جعلت تلك المرويات تسلم من الضعف لكون المتكلم فيه قد اتقن حفظها وأحسن ضبطها ، فهي من صحيح حديثه .

٥- كون المتكلم فيه من شيوخ البخاري: نبه الحافظ ابن حجر إلى أن المتكلم فيهم من شيوخ البخاري ، لا يؤثر ذلك على مروياتهم التي في الصحيح ، لأن البخاري قد لقيهم واطلع على أصول كتبهم الصحيحة ، وميز بين صحيح حديثهم وسقيمهم ، ولم يخرج عنهم إلا ما علم صحته .

٦- كون المتكلم فيه حدث بالمرويات قبل وقوعه في القادح: فقد قوي الحافظ ابن حجر بعض مرويات المتكلم فيهم بكونها مما حدثوا به قبل وقوعهم فيما يوجب الجرح مما يستلزم عدم تأثير الجرح على مروياتهم التي أخرجها البخاري.

٧- كون البخاري اجتنب إخراج الأحاديث التي تُكلم في الراوي لأجلها: فهناك رواية تُكلم فيهم النقاد من أجل أحاديث محددة أخذت عليهم لعدم ضبطهم لها، فبين الحافظ ابن حجر أن البخاري اجتنب هذه الأخطاء فلم يخرج شيئاً منها في صحيحه، وإنما أخرج ماسواها من صحيح حديث المتكلم فيه.

الأمر الثاني: توجيه الحافظ ابن حجر للجرح المقبول: وهذه التوجيهات هي:

١- توجيه الجرح على أنه من قبيل التضعيف النسبي: نبه الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم إلى أن ما وجه إلى بعضهم كان من قبيل التجريح النسبي الذي لا يؤثر على مرويات المتكلم فيه، وإن كان الجرح النسبي يدل على أن المجرّح أقل من غيره في الضبط والاتقان إلا أنه لم يبلغ حداً ترد لأجله مروياتهم.

٢- توجيه الجرح على أنه في حديث أو أحاديث معينة: حيث حمل الحافظ ابن حجر الجرح المطلق الصادر من الناقد على أنه قصد به حديث واحد أو أحاديث محددة، ولا يعني بالجرح جميع مرويات من تكلم فيه، وخاصة التي في صحيح البخاري.

٣- توجيه الجرح على ما إذا حدث الراوي من حفظه دون كتابة:

حيث حمل الحافظ ابن حجر الجرح الموجه إلى بعض من تكلم فيه من رجال البخاري على ما إذا حدث الراوي من حفظه، وأما إذا حدث من كتابه فهو صحيح، لأنهم أصحاب كتب متقنة، وأن كانوا لا يستظهرون مروياتهم.

٤- توجيه الجرح على شيء مخصوص وليس بمنصوص:

وجه الحافظ بعض التي في رجال البخاري بأن حملها على أشياء مخصوصة، فهي ليست جروحا مطلقة، لكن لم ينص الحافظ ابن حجر على هذه الأشياء المخصوصة التي عنها.

فهذه هي القواعد والأسس التي انطلق منها الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال البخاري المتكلم فيهم .

- وإذا كان دفاع الحافظ ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم أظهر المقدرة العلمية الفائقة للحافظ ابن حجر وسعة علمه وإطلاعه، فهو في الوقت نفسه دليلاً على عظم إمامة الإمام البخاري ومكانته الحديثه، فقد ظهر -وبشكل علمي - دقته وحذاقته في انتقاء الرجال ومروياتهم .

- كما أن دفاع الحافظ أثبت مكانة صحيح البخاري وسلامته من الطعن والضعف بطريقة علمية .

- ومع المكانة الرفيعة لدفاع الحافظ ابن حجر إلا أن عليه بعض المؤاخذات التي لا يسلم منها أحد، وهي غير مؤثرة على القيمة العلمية لدفاع الحافظ ابن حجر، وهذه المؤاخذات هي:

(١) لا يستوفي الحافظ ذكر الجروح في الراوي، مع أنها قد تكون أشد بكثير مما ذكره. (٥٧٢)

(٢) الخطأ في تحديد ما للراوي من حديث في صحيح البخاري. (٥٧٣)

(٣) ينفي الحافظ وجود أحاديث معينة منتقدة في صحيح البخاري، وهي موجودة في الصحيح. (٥٧٤)

(٤) يذكر أن البخاري أخرج للراوي متابعة، بينما البخاري قد أخرج له احتجاجاً. (٥٧٥)

(٥٧٢) انظر على سبيل المثال ترجمة أحمد بن عيسى التستري ص (٤٦٠)، و ترجمة أحمد بن بشير الكوفي ص (٢٧٠).

(٥٧٣) انظر على سبيل المثال: ترجمة بدل بن المحبر في ص (١٧٦)، حيث ذكر الحافظ أن البخاري لم يخرج له سوى حديثين، بينما أخرج البخاري له خمسة أحاديث، وفي ترجمة بشير بن نهيك في ص (١٧٩) ذكر الحافظ أن البخاري أخرج له حديثين، بينما أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث، وانظر أيضاً ترجمة عبد الله بن بريدة في ص (٤٨٠) حيث ذكر الحافظ أن البخاري أخرج له عن أبيه حديثاً واحداً، بينما أخرج له البخاري حديثين .

(٥٧٤) انظر مثلاً : ترجمة أفلح بن حميد ص (٦٠٥)، و ترجمة جعفر بن إياس ص (٦٠٧)، و ترجمة محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري ص (٦٢٥)

٥) يذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج للراوي احتجاجا، بينما البخاري أخرج له متابعة. (٥٧٦)

٦) لا يدعم الحافظ ابن حجر في بعض الأحيان رأيه بأدلة تؤيد صحته. (٥٧٧)

٧) عدم الدقة التامة في نقل بعض النصوص. (٥٧٨)

(٥٧٥) انظر مثلا: ترجمة عمران بن حطان ص(٤٢٦) حيث ذكر الحافظ أن البخاري أخرج له حديثا واحدا متابعة ، والبخاري أخرج له حديثين أحدهما متابعة والآخر احتجاجا، و ترجمة محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري ص(٦٢٥) ، و ترجمة محمد بن خازم ص(٥٩٤) .

(٥٧٦) انظر على سبيل المثال : ترجمة يحيى بن واضح في ص(٤٧٥)

(٥٧٧) انظر على سبيل المثال: ترجمة إسماعيل بن إبراهيم القطيعي في ص(٤٨٣)، و ترجمة داود بن عبد الرحمن العطار ص(٤٨٧) حيث لم يذكر الحافظ سبب عدم صحة جرح ابن معين فيه .

وهذه المؤخذات قليلة جدا، ولا تؤثر على القيمة العلمية الرفيعة لدفاع الحافظ ابن حجر .

*** **

وفي الختام أحمد الله الذي يسر لي إتمام ما أردت القيام به، والله الموفق .

*** **

مثل: نقله عن أحمد أنه قال في عبدالعزيز بن عمر: (ليس هو من أهل الحفظ)، وعبرة أحمد هي: (ليس هو من أهل الحفظ والإتقان). انظر ما سبق في ص(٤٨٢)، وكذا نقل الحافظ ابن حجر عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال في العلل: (قلت لأبي: فأبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه؟ قال: لا). هدي الساري ص(٤٥٦)، وتهذيب التهذيب(٤١/١٢) بينما النص الموجود في كتاب العلل ومعرفة الرجال (١/٥٤١، رقم: ١٢٨٠) أن عبد الله قال لأبيه: (قلت له: أبو بكر بن أبي موسى سمع من أبيه؟ قال: (تم لا يسمع). فهو استنكار من أحمد لهذا السؤال، ولم أقف على أحد أنكر سماعه من أبيه، وقد صرح بسماع أبي بكر من أبيه عدد من النقاد: منهم البخاري، انظر التاريخ الكبير(١٢/٨) وأبو حاتم الجرح والتعديل (٩/٣٤٠) ولعل ما نقله الحافظ يعود إلى خطأ في نسخته . ومن ذلك أيضا: قول الحافظ ابن حجر أن أبازرعة لم يوضح سبب حرجه لأحمد بن عيسى التستري، مع أن أبازرعة قد وضحه. انظر ما سبق في ص(٤٦٠)

ملحق في إتمام الكلام على بعض التراجم

١- جرح ابن عدي في أحمد بن بشير:

ترجم ابن عدي لأحمد بن بشير في الكامل^(٥٧٩)، وذكر له أحاديث يرى أنها من مناكيره، وضعفه لأجلها، فقال: (ذكرُ أحاديثه المنكرة): ثم ساق له سبعة أحاديث، وقال: (وهذه الأحاديث التي أنكرناها أنكر ما رأيت له ، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم).^(٥٨٠) وهذه الأحاديث هي:

الحديث الأول : قال ابن عدي: (حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي ، ثنا أبو السائب سلم ابن جنادة قال: سمعت أحمد بن بشير قال : حدثنا الأعمش عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تعبد رجل في صومعة ، فمطر السماء ، فأعشبت الأرض ، فرأى حمارا يرعى ، فقال: يارب لو كان لك حمار رعيته مع حماري ، فبلغ ذلك نبيا من أنبياء بنى إسرائيل ، فأراد أن يدعو عليه ، فأوحى الله إليه إنما أجازي العباد على قدر عقولهم " .

قال الشيخ : وهذا حديث منكر ، لا يرويه بهذا الإسناد غير أحمد بن بشير ، وقد روى هذا الحديث الحسين بن عبد الأول الكوفي عن أحمد بن بشير).^(٥٨١)

هذا الحديث روي من طرق عن أحمد بن بشير ، وهى كما يلى:

الطريق الأول : عن سلم بن جنادة عنه به مرفوعا .

أخرجه : ابن عدي في الكامل^(٥٨٢) قال : حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي ثنا سلم به مرفوعا ، ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في شعب الإيمان^(٥٨٣) والخطيب في تاريخ

(٥٧٩) الكامل (١/١٦٩)

(٥٨٠) الكامل (١/١٧١)

(٥٨١) الكامل (١/١٦٩)

(٥٨٢) الكامل (١/١٦٩)

(٥٨٣) شعب الإيمان (٤/١٥٦ رقم ٣٦٤٠)

بغداد (٥٨٤).

وتابعه ابن أبي طالب عند البيهقي في شعب الإيمان (٥٨٥)، وأحمد بن إبراهيم القصباني : عند الخطيب في تاريخ بغداد (٥٨٦).

ثلاثتهم (الحاملي وإبراهيم وأحمد) قالوا : حدثنا سلم قال سمعت أحمد بن بشير به مرفوعا، وقال البيهقي بعده: (تفرد به أحمد بن بشير الكوفي هذا والله أعلم) .

الطريق الثاني : عن الحسين بن عبد الأول عن أحمد بن بشير به مرفوعا :
وهذه ذكرها ابن عدي في الكامل (٥٨٧) ولا يُعتد بها أبدا لأن الحسين كذاب ، وصفه بذلك ابن معين ، وقال أبو زرعة : (لا أحدث عنه) ، وضعفه غيرهما (٥٨٨) ، وما كان لابن عدي أن يذكر متابعه لأن مثله لا يكتب حديثه ولا يشتغل به .

الطريق الثالث : عن محمد بن الصلت بن الحجاج عن أحمد بن بشير به موقوفا .
أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٨٩) بسند صحيح إليه ، وقال (هذا موقوف ، ورؤي مرفوعا) ثم ساق المرفوع من طريق سلم كما تقدم .

وقد اختلف محمد بن الصلت وسلم في رفع الحديث ووقفه ، فرواه محمد بن الصلت موقوفا ، وهو الصواب والأقوى ، لأنه أوثق من سلم ، فقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن نمير وغيرهم (٥٩٠) ، أما سلم فهو صدوق كما قاله الذهبي (٥٩١) ، ونقل عن أبي أحمد الحاكم قوله

(٥٨٤) تاريخ بغداد (٤/٤٦٠).

(٥٨٥) شعب الإيمان (٤/٥٦٠، رقم ٣٦٤٠).

(٥٨٦) تاريخ بغداد (٤/١٣).

(٥٨٧) الكامل (١/١٧٠).

(٥٨٨) الميزان (١/٥٣٩).

(٥٨٩) شعب الإيمان (٤/١٥٥ رقم ٤٦٣٩).

(٥٩٠) تهذيب الكمال (٢٥/٣٩٩).

(٥٩١) الميزان (٢/١٨٤).

فيه: (بخالف في بعض حديثه)، وقال ابن حجر: (ثقة ربما خالف) (٥٩٢).

وقد خالف سلم هنا من هو أوثق منه ، ولم يتابعه أحد من الثقات على رفعه ، بدليل أن ابن عدي لم يجد من يتابعه مرفوعاً سوى الحسين بن عبد الأول الكذاب، فلو كان هناك ثقة تابع مسلماً لذكره ابن عدي ، فالصواب في هذا أن أحمد بن بشر رواه موقوفاً على جابر ولم يرفعه، وفي سنده الأعمش وهو مدلس ولم يصرح بالسماع من سلمة فلا ثبت موقوفاً أيضاً .

(٢) الحديث الثاني: قال ابن عدي: (حدثنا أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عثمان المدني بمصر حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي قال حدثنا أحمد بن بشر حدثني مسعر عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لو وزن دموع آدم بدموع ولده لرجح دموعه على جميع دموع ولده" .

قال الشيخ: وهذا الحديث لم يأت به عن مسعر موصولاً غير أحمد بن بشر وعنه غير يحيى ابن سليمان هذا فلا أدري الوهم من أحمد أو من يحيى وأكثر ظني أنه من أحمد .

حدثناه جعفر بن محمد الفريابي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وحدثني محمد بن علي حفار حدثني أبو همام الوليد بن شجاع قال حدثني أحمد بن بشر حدثنا مسعر حدثني علقمة بن مرثد عن ابن بريدة قال : لو عدل بكاء أهل الأرض ببكاء داود ما عدله ، ولو عدل بكاء داود وبكاء أهل الأرض ببكاء آدم حين أهبط إلى الأرض ما عدله . وقال ابن أبي شيبة : ببكاء آدم حين أهبط إلى الأرض ما عدله .

قال الشيخ : وهذان الحديثان أنكر ما روى لأحمد بن بشر ، وله أحاديث أخر قريبة من هذين (٥٩٣).

قلت روى هذا الحديث من طرق عن أحمد ، وهي :

الطريق الأول : يحيى بن سليمان الجعفي عنه مرفوعاً .

(٥٩٢) التقريب (ص ٢٤٥ رقم ٢٤٦٤)

(٥٩٣) الكامل (١٧٠/١)

أخرجه ابن عدي^(٥٩٤) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان^(٥٩٥) والخطيب في تاريخ بغداد^(٥٩٦) ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية^(٥٩٧) وقد تكلم في يحيى، فقال النسائي: (ليس بثقة)^(٥٩٨)، وقال ابن حبان بعد أن ذكره في الثقات: (ربما أغرب)^(٥٩٩)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)^(٦٠٠).

الطريق الثاني والثالث: من رواية أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي همام الوليد بن شجاع عنه بسنده إلى ابن بريدة من قوله .

أخرجه ابن عدي في الكامل^(٦٠١) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان^(٦٠٢) وقال: (قال أبو أحمد - يعنى ابن عدي - : لم يذكر فيه بريدة ولا النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الرواية أصح)، وقال البيهقي أيضاً: (روينا عن أبي علي الحافظ النيسابوري أنه أنكره ، وقال : الصحيح من حديث مسعر عن علقمة بن مرثد عن عبدالرحمن بن سابط قوله ، ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم) .

فواضح جداً أن يحيى بن سليمان أخطأ في رفع الحديث ، وأن الصواب أنه من قول ابن بريدة كما رواه أبو بكر وأبو همام - وهما ثقتان - عن أحمد بن بشير، فالوهم من يحيى جزماً، لأنه يخطئ كثيراً كما يتضح من أقوال علماء الجرح والتعديل ، فقول ابن عدي (لا أدري الوهم من أحمد أو من يحيى ، وأكثر ظني أنه من أحمد) ليس بمستقيم بعد أن رواه ثقتان عن أحمد

(٥٩٤) الكامل (١/ ١٧٠)

(٥٩٥) شعب الإيمان (١/ ٥٠٠ رقم ٨٣٤)

(٥٩٦) تاريخ بغداد (٤/ ٤٧)

(٥٩٧) العلل المتناهية (١/ ٥٧، رقم: ٤٤)

(٥٩٨) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٧١)؛ التهذيب (١١/ ٢٢٧)

(٥٩٩) الثقات (٩/ ٢٦٣)

(٦٠٠) التقريب (ص ٥٩١، ٧٥٦٤)

(٦٠١) الكامل (١/ ١٧٠)

(٦٠٢) شعب الإيمان (١/ ٥٠١ رقم ٨٣٥)

من قول ابن بريده ، وخالفهما صدوق كثيرا الخطأ فانفرد برفعه .

الحديث الثالث والرابع :

قال ابن عدي(حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية حدثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء حدثني أحمد ابن بشير عن عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ينبغي لقوم يكون أبو بكر فيهم أن يؤمهم غيره" .

حدثنا عبد الله بن منصور بن الأصبغ النصبي حدثني الحسن بن عرفة حدثني أحمد بن بشير عن عمر بن خريش عن عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر من هذا الدعاء: "اللهم اجعل أوسع رزقك عليّ عند كبر سني، وانقطاع عمري" .

قال الشيخ : وهذان الحديثان عن عيسى بن ميمون عن القاسم يرويهما أحمد بن بشير عن عيسى). (٦٠٣)

والعهدة في هذين الحديثين على عيسى بن ميمون شيخ ابن بشير ، وقد أجمع علماء الجرح والتعديل على ضعفه، قال ابن مهدي : (استعدت عليه ، وقلت : ما هذه الأحاديث التي تروي عن القاسم عن عائشة ؟ فقال : لا أعوذ) (٦٠٤) .

ونقل الذهبي (٦٠٥) عن البخاري قوله فيه : (منكر الحديث)، وعن الفلاس قوله : (متروك)، وعن النسائي قوله: (ليس بثقة)

وقال ابن حبان : (روى عن الثقات أحاديث كأنها موضوعات) (٦٠٦) .

(٦٠٣) الكامل (١٧٠/١)

(٦٠٤) المحروحين (١١٨/٢)

(٦٠٥) الميزان (٣٢٦/٣)

(٦٠٦) المحروحين (١١٨/٢)

الحديث الخامس : قال ابن عدي: (حدثنا علي بن سعيد بن بشير ، حدثنا إبراهيم بن عيسى الكوفي ، حدثنا أحمد ابن بشير ، حدثنا شبيب بن بشر ، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم بارك لأمتي في غدوها" . قال الشيخ: وهذا الحديث لا يُعرف إلا من رواية أحمد ابن بشير ، وعنبسة بن عبد الرحمن عن شبيب بن بشر) .^(٦٠٧)

وهذا الحديث في سنده شبيب بن بشر شيخ أحمد بن بشير ، أُخْتَلِفَ فيه ، قال الذهبي: (وثقة ابن معين ، وقال أبو حاتم ، وغيره : لين الحديث) ^(٦٠٨) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: (بخطئ كثيرًا) ^(٦٠٩) ، وقال البخاري: (منكر الحديث) ^(٦١٠) ، وهذا جرح شديد من البخاري لا يقوفاً الا فيمن لا تحل الرواية عنه عنده .

والذي يظهر أنه ضعيف ، أما توثيق ابن معين ففيه نظر ، لأن ابن معين لم يَحْجُرْ حديثه بدليل قوله: (لم يروي عنه غير أبي عاصم) ^(٦١١) ، مع أنه قد روى عنه ستة رواة ^(٦١٢) .

الحديث السادس : قال ابن عدي: (حدثنا محمد بن الليث الجوهري حدثنا محمد بن طريف الكوفي ، ثنا أحمد ابن بشير عن أحمد بن إسما عيل عن نافع ابن جبير ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا حول ولا قوة إلا بالله ، كنز من كنوز الجنة" قال الشيخ : وهذا الحديث أيضا لا يُعرف إلا من حديث أحمد بن بشير) .^(٦١٣)

هذا الحديث له طرق عديدة عن أبي هريرة ، منها :-

الطريق الأول : عن عمرو بن ميمون سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أفلا أدلك على كلمة من كنز الجنة تحت العرش لا قوة إلا بالله يقول : أسلم عبدي

^(٦٠٧) الكامل (١٧٠/١)

^(٦٠٨) الميزان (٢٦٢/٢)

^(٦٠٩) الثقات (٣٥٩/٤)

^(٦١٠) علل الترمذي الكبير (٩٧٤/٢)

^(٦١١) تاريخ البوري (٢٤٨/٢)

^(٦١٢) انظر تهذيب الكمال (٣٥٩/٢)

^(٦١٣) الكامل (١٧١/١)

واستسلم). (٦١٤)

الطريق الثاني: مكحول عن أبي هريرة، ولفظه: (أكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها كنز من كنوز الجنة). (٦١٥)

الطريق الثالث: عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ولفظة: (أكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها كنز من كنوز الجنة). (٦١٦)

الطريق الرابع: عن عبيد مولى أبي رهم عن أبي هريرة ولفظه (ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة: لا قوة إلا بالله). (٦١٧)

فهذه أربع روايات عن أبي هريرة مرفوعة، ومع رواية أحمد بن بشير تكون خمسة طرق، فأين النكارة؟

الحديث السابع: قال ابن عدي: (حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا أبو السائب سلم بن جنادة، قال: زعم أحمد ابن بشير عن مجالد، عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله من أسرع الناس هلاكاً؟ قال: "قومك". قلت: وما بقاء الناس بعدهم؟ قال: كبقاء الحمار إذا كسر صلبه".

قال الشيخ: وهذا الحديث أيضاً يرويه أحمد بن بشير، وأحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرناها أنكر ما رأيت له وهو في القوم الذين يكتب حديثهم). (٦١٨)

وهذا الحديث في سنده مجالد بن سعيد، وقد اتفقوا على ضعفه ووهنه (٦١٩)، فالحمل عليه أولى،

(٦١٤) أخرجه أحمد (٢٩٨/٢، ٣٦٣) من طريق شعبة، و (٢ / ٣٣٥) من طريق أبي عوانة، و (٢ / ٣٥٥) من طريق زهير، وكذا النسائي في عمل اليوم والليلة رقم (١٣) من طريق شعبة ثلاثهم (شعبة وأبو عوانة وزهير) عن أبي بلج يحيى بن سليم قال سمعت عمرو بن ميمون به.

(٦١٥) أخرجه الترمذي (٣٦٠١)، وقال: (ليس إسناده متصل، مكحول لم يسمح من أبي هريرة).

(٦١٦) أخرجه أحمد (٢ / ٣٣٣) قال: حدثنا يحيى بن يزيد بن عبد الملك عن أبيه عن سعيد به.

(٦١٧) أخرجه أحمد (٢ / ٤٦٩) من طريقين عن شعبة عن عاصم بن عبد الله عن عبيد به.

(٦١٨) الكامل (١٧١/١)

(٦١٩) وقد ذكر ابن حجر أحوال العلماء فيه في التهذيب (١٠ / ٤٠ و ٤١).

وقد رواه عن أحمد بن بشير سلم بن جنادة، وهو متكلم فيه كما بيناه سابقاً، وعلماء الجرح والتعديل يحملون على الضعيف المشهور بالضعف لا على تلميذه الثقة^(٦٢٠).

فهذه الأحاديث السبعة هي أنكر ماله عند ابن عدي مع أن الحمل فيها على غيره لا عليه كما أن قول ابن حبان في المجروحين عنه أنه: (ينفرد بالمناكير عن المشاهير)^(٦٢١) ليس بصواب لأنها إما عن غير المشاهير من المتروكين، والضعفاء، وإما إنها ليست مناكير كحديث أبي هريرة وإما إنها ليست من أفراد أصلاً، وإنما من أفراد غيره وبالله التوفيق.

*** **

٢- شبيب بن سعيد الخطي:

انفرد ابن عدي بتضعيف روايات شبيب بن سعيد التي رواها عنه ابن وهب، ولم يسبقه أحد من النقاد إلى هذا القول، بل النقاد متفقون على أن شبيباً ثقة كما سيأتي، وحجة ابن عدي أن ما رواه عنه ابن وهب هي أحاديث مناكير، وأما روايات شبيب الأخرى فهي مستقيمة عند ابن عدي حيث يقول: (ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري، وهي أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير).^(٦٢٢)

ويظهر من عبارة ابن عدي أن هذه الأحاديث التي رواها ابن وهب عن شبيب شديدة النكارة جداً عنده، ولذا قال: (كأن شبيباً إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري - إذ هي أحاديث مستقيمة - ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعل شبيباً عصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يعتمد شبيب هذا الكذب).^(٦٢٣)

هل فعلاً روى ابن وهب عن شبيب أحاديث مناكير كما ادعاه ابن عدي؟

^(٦٢٠) كما وقع لإسرائيل عن أبي يحيى القتات، انظر دفاع أخافظ عن إسرائيل في هدي الساري ص (٣٩٠).

^(٦٢١) المجروحين (١/١٤٠).

^(٦٢٢) الكامل (٤/١٣٤٦).

^(٦٢٣) الكامل (٤/١٣٤٧).

للإجابة على هذا السؤال لا بد من دراسة الأحاديث التي استنكرها ابن عدي، وهي كما يلي:

الحديث الأول : ساق ابن عدي بإسناده عن ابن وهب قال: أخبرني أبو سعيد التميمي عن روح بن القاسم ، عن أبي عقيل ، عن سابق بن ناجية ، عن أبي سلام قال: مرّ بنا رجل فقالوا : إن هذا قد خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فقمتم إليه فقلت: حدثني شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتداوله الرجال بينك وبينه ، قال: قال: سمعته يقول : (من قال حين يصبح وحين يمسي : رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، كان حقاً على الله أن يرضيه يوم القيامة)^(٦٢٤).

وهذا الحديث لا يعتبر منكراً فقد توبع عليه روح بن القاسم شيخ شبيب ، تابعه:

- ١- شعبة^(٦٢٥) ٢- وهشيم^(٦٢٦) ٣- ومسعر^(٦٢٧) ، كما أن الحديث له شواهد، منها:
- ١- حديث أبي سعيد الخدي بلفظ: (من قال : رضيتُ بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم - نبياً ، وجبت له الجنة)^(٦٢٨).

(٦٢٤) الكامل (١٣٤٦/٤)

^(٦٢٥) أخرجه أبو داود في السنن رقم (٥٠٧٢) عن حفص بن عمر، والنسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٤) عن خالد بن الحارث، وأخرجه أحمد: في (٣٣٧/٤) عن أسود بن عامر ، وفي (٣٣٧/٤) عن هاشم بن القاسم ، وفي (٣٦٧/٥) عن غندر ، وفي (٣٦٧/٥) عن عفان، والطبراني في كتاب الدعاء رقم (٣٠٢) عن سليمان بن حرب، وإسحاق في المستدرک (١/ ٥١٨) عن غندر، وعن وهب بن جرير، جميعهم قالوا: حدثنا شعبة ٥٠٠ به.

^(٦٢٦) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٥٦٥) قال : أخبرنا علي بن حشرم قال : أخبرنا هشيم به .
^(٦٢٧) أخرجه ابن ماجة (٣٨٧٠) ، وابن أبي شعبة (٧٨/٩) ، و (٢٤٠/١٠) والطبراني في المعجم الكبير (٣٦٧/٢٢) ، وكتاب الدعاء (٣٠١) ، عن محمد بن بشر،

ورواه وكيع عند أحمد (٣٣٧/٤) فقال: (عن مسعر عن أبي عقيل عن أبي سلام عن سابق عن خادم النبي صلى الله عليه وسلم ٠٠) ورواية محمد بن بشر أصح لموافقتها لرواية الجماعة .

وقع عند ابن أبي شعبة وابن ماجة : (عن أبي سلام خادم النبي صلى الله عليه وسلم) . والنسابة : عن أبي سلام عن خادم النبي صلى الله عليه وسلم ، نبه عليه المزي تحفة الأشراف (٢٢٠/٩)

^(٦٢٨) عند أبي داود رقم (١٥٢٩) ، والنسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٥٠٥) ، وابن أبي شعبة (٢٤١/١٠) ، وأحمد (١٤/٣) ، والحاكم (٥١٨/١) .

٢- حديث ثوبان بلفظ: (من قال حين يمسي : رضيت با لله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً، كان حقاً على الله أن يرضيه). (٦٢٩)

وخلاصة القول أن الحديث ليس بمنكر ، بل له أصل صحيح ثابت عن أبي عقيل برواية الثقات الأثبات كشعبة وهشيم ومسعر ، فلا يصح مطلقاً استناد ابن عدى عليه في قوله أن ابن وهب روى مناكير عن سعيد .

الحديث الثاني: ساق ابن عدي بإسناده عن ابن وهب قال : أخبرني أبو سعيد التميمي عن روح بن القاسم عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا دخلت المسجد فصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، وقولي: اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرجت فصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقولي: اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك). (٦٣٠)

قال الشيخ -ابن عدي- : (كذا قيل في هذا الحديث عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، وإنما رواه غيره فقال : عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم). (٦٣١)

حاصل الأمر في هذا الحديث: أن شيبا رواه عن روح عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين مرسلأ ، وغيره قال : عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن فاطمة بنت رسول الله عليه وسلم .

ولم يذكر ابن عدى مَنْ الذي خالف شيبا في هذا الحديث، وعلى كلٍ فهذا لا يقدح في ضبط وتوثيق شيب لما يلي :

(٦٢٩) أخرجه الترمذي رقم (٣٣٨٩)، وقال: (حسن غريب) ، والطبراني في كتاب الدعاء رقم (٣٠٤)

(٦٣٠) كتاب الدعاء للطبراني (٢/رقم: ٤٢٥) ، والكمال (٤/١٣٤٦)

(٦٣١) الكمال (٤/١٣٤٦)

١- أن الذين خالفوا شيبيا - فيما وقفت عليه - هم من الضعفاء الذين لا يحتج بهم، وهما: ليث بن أبي سليم^(٦٣٢)، وقيس بن الربيع^(٦٣٣):

وقيس بن الربيع ضعفه جداً ابن معين، وابن المديني^(٦٣٤)، والنسائي، وقال: (متروك الحديث)^(٦٣٥) وليث بن أبي سليم مختلط ضعيف، قال الحافظ: (صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك)^(٦٣٦).

وخالفهم جميعاً صالح بن موسى الطلحي، فرواه عم عبد الله عن أبيها عن علي به^(٦٣٧)، وصالح متروك^(٦٣٨).

لكن روى هذا الحديث عن ليث: إسماعيل بن إبراهيم بن علي، فجاء عنه قوله: (فلقيت عبد الله بن الحسن مكة، فسألته عن هذا الحديث، فحدثني به قال: (كان إذا دخل قال...)).^(٦٣٩) الحديث، ولم يسق ابن علي سنده، ولعله لم يسأله إلا عن متنه فقط.

فهؤلاء الثلاثة الذين خالفوا رواية شبيب هم من الضعفاء والمتروكين باتفاق النقاد، وشبيب لم يخرج من قبل أحد من النقاد المتقدمين بل وثقوه، فكيف تضعف مروياته من أجل المتروكين؟

^(٦٣٢) أخرجه: الترمذي (٣١٤)، وابن ماجة (٧٧١)، أحمد (٢٨٢/٦ - ٢٨٣)، وابن أبي شيبه في المصنف (٤٠٥/١٠)، وكتاب الدعاء للطبراني (٤٢٤)، من طريق عديدة عنه، وقال الترمذي: (ليس إسناده متصل، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى)

^(٦٣٣) في مصنف عبدالرزاق (٤٢٥/١)، والطبراني في المعجم الكبير (٤٢٣/٢٢)، وكتاب الدعاء (٤٢٣)

^(٦٣٤) أنظر تهذيب الكمال (٢٥/٢٤)

^(٦٣٥) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٤٩٩)

^(٦٣٦) التقريب (ص: ٤٦٤ رقم: ٥٦٨٥)

^(٦٣٧) ذكره المزي في تحفة الأشراف (٤٧٣/١٢)

^(٦٣٨) أنظر التقريب (ص: ٢٧٤، رقم: ٢٨٩١)

^(٦٣٩) عند أحمد (٢٨٢/٦)، والترمذي (٣١٤)

٢- إذا ثبت من شبيب ما قاله ابن عدي عنه في هذا الحديث، فهو مجرد خطأ واحد لا يقتضي تضعيف شبيب، إلا إذا كان ابن عدي يرى أن أخطاء الثقة القليلة تقتضي القدح فيه، فعليه إذاً أن يورد الثقات الآخرين الذي وقعوا في شيء من الخطأ، ولم يسلم من الخطأ أحد، وكتب علل الأحاديث مليئة بأحاديثهم التي أخطأوا فيها، كعلل الدار قطني، وابن أبي حاتم، والترمذي، وغيرها .

٣- أن علماء الجرح والتعديل لا يقدحون في الراوي الذي يرسل الحديث المسند، والعكس صحيح، فهو يقدحون فيمن يوصل المراسيل إذا كثرت منه ذلك، والإمام مالك رحمه الله كان يروي الأحاديث المتصلة مقطوعة ومرسلة مع أنها مسندة من طريق غيره، ومراسيل مالك هي أحاديث مشهورة وصلها ابن عبد البر في التمهيد، قال ابن عبد البر: (ووصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه فيما بلغني علمه، وصح بروايته جمعه). (٦٤٠)

وقال في تجريد التمهيد: (قد وصلنا مراسيل الموطأ في كتاب التمهيد من طرق الثقات) (٦٤١). فهل يقال بأن الإمام مالك يخالف الثقات لأنه يرسل ما يسنده غيره؟

الخلاصة: أن هذا الحدث ليس بمنكر ولا يطلق عليه منكر أصلاً لأنه خولف في سنده فقط، فكان على ابن عدي أن يورده على أنه من أخطائه لا من منكراته، مع أنه لا يسلم لابن عدي أنه أخطأ فيه، والحديث على كل لا يصح للانقطاع في سنده بين فاطمة بنت الحسين وفاطمة الكبرى، كما قال الترمذي.

الحديث الثالث: قال ابن عدي: (وأبو سعيد التميمي الذي لم يسمه ابن وهب في هذين الحديثين هو شبيب بن سعيد، ثم ساق ابن عدي بإسناده عن يحيى بن أيوب عن أبي سعيد البصري - وهو شبيب بن سعيد - عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن

(٦٤٠) التمهيد (٩/١)

(٦٤١) تجريد التمهيد ص (١٠)

عبد الله بن حكيم قال: جاءنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في أرض جهينة: إني كنت رخصت لكم في إهاب الميتة وعصبتها، فلا تنتفعوا بعصب ولا إهاب).

وهذا الحديث لم يورده ابن عدي على أنه من مناكير شبيب، بدليل أنه ليس من رواية ابن وهب عنه، وإنما أورده ليستدل على أن كنية شبيب هي أبو سعيد، وهي التي نصَّ عليها في الحديثين - الذين استنكرهما ابن عدي على شبيب - دون اسمه، فلهذا احتاج ابن عدي أن يثبت أنه هو المقصود بهذه الكنية، وهو كما قال.

وعلى كل فقد تابع شبيباً في رواية هذا الحديث عن شعبة: ١- وكيع ٢- وغندر عند أحمد (٦٤٢) ٣- وحفص بن عمر (٦٤٣) ٤- وبشر بن الفضل (٦٤٤)، وغيرهم.

خلاصة القول في شبيب:

والذي ظهر لي أن شبيباً ثقة مطلقاً وما استند عليه ابن عدي في تضعيف مروياته التي رواها عنه ابن وهب ليس بصحيح، فقد أورد له حديثين: الأول توبع شيخه عليه، والثاني: خالفه من هو ضعيف بالاتفاق، وعلى فرض أنه أخطأ فيه فهذا لا يؤثر على ثقته وضبطه، لأنه خطأ واحد، وعلماء الجرح والتعديل على أن مثل هذا لا يقدح في ثقة الروي، وقد وثق النعماء شبيباً ولم أجد أحداً جرحه من المتقدمين:

فقال ابن المديني: (ثقة). (٦٤٥)، وقال أبو زرعة: (لا بأس به). (٦٤٦)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، لا بأس به). (٦٤٧) وقال النسائي: (ليس به بأس). (٦٤٨)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦٤٩)، ووثقه الدارقطني، والذهلي، والطبراني (٦٥٠).

(٦٤٢) في المسند (٣١٠/٤)

(٦٤٣) عند أبي داود (٤١٢٧)

(٦٤٤) عند النسائي (١٧٥/٧)

(٦٤٥) الكامل (١٣٤٦/٤)

(٦٤٦) الجرح والتعديل (٣٥٩/٤)

(٦٤٧) المصدر السابق.

أما بعض المتأخرين فإنهم تأثروا بقول ابن عدي ، فقد ترجم له الذهبي في الميزان، وقال: (صدوق يغرب)،^(٦٥١) ثم أورد قول ابن عدي واختصره فلم يورد من حديثه إلا الحديث الثالث - حديث عبد الله بن حكيم - وقد نبهتُ سلفاً إلا أن ابن عدي لم يورده على أنه من مناكيره بدليل أنه ليس من رواية ابن وهب عنه .

وقال الذهبي أيضاً: (ثقة يأتي بغرائب).^(٦٥٢) هكذا بإطلاق ، وكان عليه أن يقيده - بناءً على قول ابن عدي - فيما رواه ابن وهب عنه .

أما ابن حجر فقال: (لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب).^(٦٥٣) فكلاهما تبع ابن عدي في ذلك ، والحق أنه ثقة مطلقاً كما هو قول الأئمة المتقدمين، والله الموفق .

*** **

^(٦٤٨) تهذيب الكمال (٣٦١/١٢)

^(٦٤٩) اللغات (٣١٠/٨)

^(٦٥٠) انظر تهذيب التهذيب (٣٠٧/٤)

^(٦٥١) في الميزان (٢٦٢/٢)

^(٦٥٢) في ديوان الضعفاء (٣٧٥/١)

^(٦٥٣) في التقريب (ص ٢٦٣ رقم ٢٧٣٩)

فهرس المصادر والمراجع

الفهارس العامة

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- ابن حجر العسقلاني : مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة :
لشاعر محمود عبدالمعزم - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- تحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري:
تأليف : محمد عصام عرار الحسني - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - البمامة-بيروت .
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة :
لعبدالحكي اللكنوي الهندي تحقيق: أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ .
- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان = انظر : صحيح ابن حبان.
- أحوال الرجال.
- تأليف : إبراهيم بن إسحاق الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ)، تحقيق : صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة -بيروت-.
- اختصار علوم الحديث لابن كثير = انظر: "الباعث الخيـث".
- الأدب المفرد للبخاري= فضل الله الصمد
- أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين.
- تأليف : أبوزرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ)، طبع ضمن كتاب " أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية"، انظر : أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.
- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعهم الصحيح.
- تأليف : عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، تحقيق : بدر العماش، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، دار البخاري-المدينة المنورة.

- أسباب اختلاف المحدثين :
د/ خلدون الأحذب - الدار السعودية - جدة - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى.
تأليف : يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، دراسة وتحقيق وتخریج د. عبد الله بن مرحول السوالمه، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع-الرياض-.
- الإصابة في تمييز الصحابة.
تأليف : أحمد بن علي ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) - دار إحياء التراث العربي - ط ١ - ١٣٢٨ هـ.
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين.
تأليف : خير الدين الزركلي، الطبعة السابعة، ١٩٨٦ م، دار العلم للملايين-بيروت-.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ.
تأليف : محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: محمد بن عثمان الخشت-الطبعة الأولى - ١٩٨٩ م - مكتبة الساعي - الرياض .
- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح.
تأليف : تقي الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، دراسة وتحقيق : قحطان بن عبدالرحمن الدوري، ١٤٠٢ هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية-بغداد-.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال.
تأليف : مغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢ هـ)، مخطوطة مصورة عن نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة .
- الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب.
تأليف : علي بن هبة الله بن علي المعروف بابن ما كولا (ت ٤٧٥ هـ)، تصحيح : عبدالرحمن المعلمي، دار الكتاب الإسلامي.
- الإمام البخاري وصحيحه .

تأليف: الدكتور/عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار المنار، جدة.

- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين.

تأليف : د. نور الدين عتر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال.

تأليف : إكرام الله الحق، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، دار البشائر الإسلامية.

- إنباء الغمر بأبناء العمر.

تأليف : أحمد بن علي ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، ، الطبعة الأولى، ١٣٨٧ هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند-

(ب)

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير.

شرح : أحمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.

- البحر الزخار "مسند البزار".

تأليف : أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى،

١٤٠٩ هـ، مؤسسة علوم القرآن- بيروت-، ومكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة-.

- البداية والنهاية.

تأليف : إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتية - دار زمزم -

الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.

تأليف : محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، مكتبة ابن تيمية-القاهرة-.

- بذل الماعون في فضل الطاعون.

للمحافظ ابن حجر - تحقيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب - ط: الأولى - دار العاصمة -

الرياض- ١٤١١هـ.

- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه :

لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) تحقيق: عبدالرحمن العلمي - مؤسسة الكتب الثقافية .

• بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام :

لحافظ علي بن محمد الفاسي المشهور بابن القطان (ت: ٦٢٨هـ) مخطوطة دار الكتب المصرية، ثم طبع بتحقيق: الحسين آيت سعيد - دار طبية الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

• البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح:

لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (ت: ٨٢٦) تحقيق: كمال يوسف الحوت - دار الجنان - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ

(ت)

• تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم.

تأليف : عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، دار الكتب العلمية-بيروت.

• تاريخ بغداد.

تأليف : الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، نشر دار الكتاب العربي - بيروت.

• تاريخ التراث العربي.

تأليف : فواد سزكين، تعريب د: محمود فهمي ، طبع في القاهرة - ١٩٧١ م .

• تاريخ الدوري عن ابن معين (يحيى بن معين وكتابه التاريخ).

تحقيق د. أحمد نور سيف، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز.

• التاريخ الصغير.

تأليف : محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة - بيروت.

• تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم.

تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.

● التاريخ الكبير.

تأليف : محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

● تاريخ مدينة دمشق.

تأليف : ابن عساكر علي بن الحسن (ت ٥٧١ هـ)، المطبوع تحقيق : عمر العمروي، طبع دار الفكر - بيروت -.

● تبين العجب بماورد في فضل رجب .

الحافظ ابن حجر - تحقيق: إبراهيم يحيى أحمد - مطبعة السنة المحمدية - بالقاهرة - ١٣٩١ هـ

● التتبع :

للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

● تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:

للحافظ المزني يوسف بن عبدالرحمن (ت: ٧٤٢ هـ) - تحقيق: عبدالصمد شرف الدين - دار الباز - مكة المكرمة .

● تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.

تأليف : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق : نظر الفاريابي، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ، مكتبة الكوثر - الرياض -.

● التدليس في الحديث :

د/مسفر بن غرم الدميني - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ

● تذكرة الحفاظ .

تأليف : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار إحياء التراث العلمي .

● التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح.

تأليف : سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق د. أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى،

١٤٠٦ هـ، دار اللواء-الرياض-.

● **تغليق التعليق على صحيح البخاري.**

تأليف : أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق : سعيد بن عبد الرحمن القزقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، المكتب الإسلامي-عمان-.

● **تقريب التهذيب.**

تأليف : أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق : محمد عوامة ، الطبعة الرابعة، ١٤١٢ هـ، دار الرشيد -حلب-.

● **التقريب والتيسير : للإمام النووي = تدريب الراوي .**

● **التقييد والإيضاح لما أطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح.**

تأليف : عبد الرحيم بن حسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) - ط ١ - ١٤١٣ هـ - المكتبة التجارية - مكة المكرمة .

● **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .**

تأليف : يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، طبع المملكة المغربية ،وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية .

● **تهذيب الأسماء واللغات.**

تأليف : محي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - .

● **تهذيب التهذيب.**

تأليف : أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف - الهند - ١٣٢٥ هـ

● **تهذيب الكمال .**

تأليف : يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشار عواد، ط ٤، مؤسسة الرسالة - بيروت .

● **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار.**

تأليف : محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)، تعليق : محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٣٦٦ هـ، دار إحياء التراث العربي.

• توضيح المشتبه :

لابن ناصر الدين : محمد بن عبد الله بن محمد القيسي (ت: ٨٤٢ هـ) حققه : محمد نعيم العرقوسي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.

(ث)

• الثقات.

تأليف : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

• الثقات لابن شاهين = انظر: تاريخ أسماء الثقات.

• الثقات للعجلي = انظر: معرفة الثقات.

(ج)

• جامع بيان العلم وفضله .

تأليف : يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق : سمير الزهيري ، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.

• جامع البيان في تأويل آي القرآن.

تأليف : محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٢ هـ.

• الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه .

للإمام البخاري: مع فتح الباري بشرح صحيح البخاري تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر .

• الجامع الصحيح = الصحيح .

• الجامع الصحيح = انظر: سنن الترمذي.

- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم.**
تأليف : عبدالرحمن بن رجب (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باحس -
موسسة الرسالة- بيروت .
 - **الجامع في الجرح والتعديل .**
لأقوال البخاري، ومسلم، والعجلي، وأبي زرعة الرازي، وأبي داود، ويعقوب الفسوي،
وأبي حاتم الرازي، والترمذي، وأبي زرعة الدمشقي، والنسائي، والبزار، والدارقطني .
جمع وترتيب: النوري وشليبي وعبد والصعيد، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ، عالم الكتب-
بيروت.
 - **الجامع في العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل - رواية عبد الله
المروذي وغيرهما - تحقيق: محمد حسام - مؤسسة الكتب الثقافية - ط ١ - ١٤١٠ هـ .**
 - **الجرح والتعديل .**
تأليف : ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق : عبدالرحمن المعلمي، الطبعة
الأولى، ١٣٧١ هـ، مجلس دائرة المعارف -الهند-.
 - **جزء فيه طرق حديث: (من كذب علي متعمدا) .**
سليمان بن أحمد الطبراني -تحقيق د/محمد بن حسن الغماري- دار البشائر الإسلامية-بيروت -
١٤١٧ هـ .
 - **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل .**
تحقيق : أبو غدة، ، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية -حلب-.
 - **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر.**
تأليف : محمد بن عبدالرحمن السنخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق د. حامد عبد المجيد، و د. طه
الزيني، ١٤٠٦ هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر .
- (ح)
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة .**

تأليف : جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق : محمد أبو نفص إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٧ هـ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.

● حلية الأولياء وطبقات الأصفياء :

لأبي نعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ.

(خ)

● خير الكلام في القراءة خلف الإمام :

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري - دار الكتب العلمية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

(د)

● دراسات في الجرح والتعديل:

للدكتور : محمد ضياء الرحمن الأعظمي - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ

● الدعاء

تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ) - تحقيق: محمد بن سعيد البخاري - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - دار البشائر الإسلامية - بيروت .

● دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية .

الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

● دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة.

تأليف : محي الدين عطية، وصلاح الدين حفني، ومحمد خير يوسف، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، دار ابن حزم - بيروت - .

● ديوان الضعفاء والمتروكين

تأليف : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : لجنة من العلماء - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - دار القلم - بيروت .

(ذ)

- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق :
 محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق : محمد الميادين - مكتبة المنار - الأردن -
 الزرقاء - الطبعة الولي ١٤٠٦هـ .
- ذكر أخبار أصبهان.
 تأليف : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، نشر الدار العلمية - بلدهي - ط
 ١-٢ - ١٤٠٥هـ .
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل :
 محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة
 الخامسة ١٤١٠هـ .
- ذيل تذكرة الحفاظ.
 تأليف : محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥ هـ)، دار إحياء التراث
 العربي .
- ذيل طبقات الحفاظ.
 تأليف : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار إحياء التراث العربي .
- الذيل على العبر في خبر من غير .
 تأليف : أحمد بن عبد الحلیم العراقي (ت ٨٢٦ هـ)، تحقيق : صالح مهدي، الطبعة الأولى،
 ١٤٠٩ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - .

(ر - ز)

- رجال صحيح البخاري للكلاباذي = الهداية والارشاد .
- الرد على البكري .
- شيخ الإسلام ابن تيمية، المطبعة السلفية، عام: ١٣٤٦هـ
- الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر .

تأليف : ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ)، تحقيق : زهير الشاويش.
الطبعة الثالثة، ١٤١١ هـ، المكتب الإسلامي.

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة.

تأليف : محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ) - طبع بيروت - ط ١ - ١٣٢٩ هـ.

- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل .

تأليف :: عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ)، تحقيق : أبوغدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ -
دار الأقصى - بيروت .

- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم.

تأليف : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق : محمد الموصلي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ،
دار البشائر الإسلامية.

- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي.

دراسة و تحقيق د. سعدي الهاشمي، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ، دار الوفاء للطباعة - مصر -.

(س)

- سؤالات ابن الجنييد لأبي زكريا يحيى بن معين .

تحقيق د. أحمد نور سيف، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ، مكتبة الدار - المدينة المنورة -.

- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل.

دراسة وتحقيق د. زياد بن منصور، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة -.

- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل.

تحقيق : موفق عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، مكتبة المعارف - الرياض -.

- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل.

دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، مكتبة المعارف -

الرياض -.

- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل.**
دراسة وتحقيق : موفق عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، نشر مكتبة المعارف-الرياض -.
- **سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل:**
تحقيق: د/ سليمان آتش - دار العلوم - الرياض - ١٤٠٨ هـ.
- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل.**
دراسة وتحقيق : محمد بن علي العمري، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي.
- **سنن الترمذي.**
تأليف : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق : أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية - بيروت -.
- **سنن ابن ماجه.**
تأليف : محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي .
- **سنن الدارقطني.**
تأليف : علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ)، تعليق : عبدا لله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة-القاهرة -.
- **سنن الدارمي.**
تأليف : عبدا لله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق : فواز زمزلي وخالد العلمي - دار الكتاب العربي - بيروت - ط ١ - ١٤٠٧ هـ.
- **سنن أبي داود.**
تعليق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الباز - مكة المكرمة -.
- **السنن الكبرى.**

تأليف : أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، دار المعرفة.

• سنن النسائي.

تأليف : أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، فهرسة أبوغدة - دار البشائر الإسلامية -

بيروت - ط ٢ - ٦ - ١٤٠ هـ.

• سير أعلام النبلاء.

تأليف : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وجماعة، الطبعة

الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت -.

(ش)

• شذرات الذهب في أخبار من ذهب.

تأليف : عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت -.

• شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة .

تأليف : هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨ هـ)، تحقيق د. أحمد بن سعد الحمدان،

الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ، دار طيبة - الرياض -.

• شرح السنة :

للحسين بن مسعود البغوي تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود - دار الكتب العلمية -

بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

• شرح علل التزمذي.

تأليف : عبدالرحمن بن رجب (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق : همام سعيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ،

مكتبة المنار - الأردن -.

• شرح معاني الآثار :

للإمام أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١ هـ) ت: محمد النجار ومحمد سيد جاد

الحق - عالم الكتب الأولى ١٤١٤ هـ.

• شرح نخبة الفكر :

للحافظ ابن حجر - نشر المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة .

• شروط الأئمة الخمسة :

للحافظ محمد بن موسى الحازمي - تحقيق أبو غدة الطبعة الأولى ١٤١٧هـ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

• شروط الأئمة الستة:

للحافظ محمد بن طاهر المقدسي - تحقيق أبو غدة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

• شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه.

تأليف : د. عبدالرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، دار العاصمة- الرياض-.

(ص)

• الصارم المنكي في الرد على السبكي.

تأليف : محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق :إسماعيل بن محمد الأنصاري - طبع دار الإفتاء بالرياض - ١٤٠٣هـ .

• صحيح البخاري = الجامع الصحيح

• الصحيح:

الإمام مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ) - تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقى - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

• صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان.

ترتيب: علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ، مؤسسة الرسالة-بيروت-.

• صحيح ابن خزيمة :

للإمام محمد بن أسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) تحقيق / محمد مصطفى العظمي - المكتب

(ض)

● الضعفاء الصغیر.

تألیف : محمد بن إسماعیل البخاری (ت ٢٥٦ هـ)، تحقیق : محمود زاید، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة - بیروت.

● الضعفاء الکبیر.

تألیف : محمد بن عمرو العقیلی (ت ٣٢٣ هـ)، تحقیق د. عبد المعطی قننجی، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، دار الکتب العلمیة - بیروت.

● الضعفاء والمتروکین :

لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ) تحقیق: موفق عبد الله عبدالقادر - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

● الضعفاء والمتروکین.

تألیف : أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقیق : محمود زاید، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة - بیروت.

● الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.

تألیف : محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، دار الجیل، - بیروت.

(ط)

● طبقات الحفاظ.

تألیف : جلال الدین السیوطی (ت ٩١١ هـ)، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ، دار الکتب العلمیة - بیروت.

● طبقات الشافعية الکبری.

تألیف : عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقیق : عبد الفتاح الحلو ومحمود

الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.

• الطبقات الكبرى.

تأليف : محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر، بيروت.

(ع)

• علل الحديث :

لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) - دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٥هـ

• العلل الكبير.

تأليف : محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة

ديب - مكتبة الأقصى - ط ١ - ١٤٠٦هـ

• العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

تأليف : علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق د. محفوظ السلفي، دار طيبة، الطبعة

الأولى، ١٤٠٥ هـ.

• العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.

لابن الجوزي - بضبط: خليل الميس - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - دار الكتب العلمية -

بيروت.

• العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن محمد بن حنبل.

تحقيق د. وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

• علوم الحديث.

تأليف : عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت -

١٣٩٨هـ.

• عمل اليوم والليلة.

تأليف : أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق د. فاروق حمادة، الطبعة الثالثة،

١٤٠٧ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(ف)

- **الفتاوى الكبرى .**
- تأليف : أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیہ (ت ٧٢٨ هـ)، دار المعرفة .
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.**
- تأليف : أحمد بن علي ابن حجر(ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر .
- **فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث.**
- تأليف : عبد الرحيم بن حسين العراقي(ت ٨٠٦ هـ)، تحقيق : محمود ربيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ، عالم الكتب - بيروت .
- **فتح المغيـث شرح ألفية الحديث**
- تأليف : محمد بن عبدالرحمن السخاوي(ت ٩٠٢ هـ)، مكتبة ابن تيمية- القاهرة .
- **الفرق بين الفرق :**
- لعبدالقاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩ هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت .
- **فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد :**
- لفضل الله الجيلاني - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ .
- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله-**
- الجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت ، عمان ، ١٩٩٢ م .
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات.**
- تأليف : عبد الحي الكتاني، اعتناء إحسان عباس، الطبعة الثانية، بيروت دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.**

تأليف : محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق : عبدالرحمن المعلمي، الطبعة الثانية، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة.

(ق)

● قاعدة في الجرح والتعديل :

لعبدالوهاب السبكي : تحقيق أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ .

● القاموس المحيط.

للفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت -.

● قواعد في علوم الحديث.

تأليف : ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤ هـ)، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤ هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب -.

● القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيق :

لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) - تحقيق بشير محمد عيون - مكتبة المؤيد - الطائف .

(ك)

● الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.

تأليف : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٣ هـ .

● الكامل في الأدب .

تأليف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس المبرد - تحقيق: محمد أحمد الدالي - الطبعة الثانية - ١٤١٣ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .

● الكامل في ضعفاء الرجال.

تأليف : عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥ هـ)، - ط ٢ - سنة ١٤٠٩ هـ، دار الفكر - بيروت -.

- الكفاية في علم الرواية .

تأليف : الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت -.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :^٩

للعلامة مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة - دار الفكر - ١٤٠٢ هـ

(ل)

- لحظ الأخطأ بذيل طبقات الحفاظ.

تأليف : عمر بن فهد الهاشمي (ت ٨٨٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي.

- لسان العرب.

تأليف : محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، دار صادر - بيروت -.

- لسان الميزان.

تأليف : أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ، الطبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت -..

(م)

- ماتمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري:

محي الدين النووي (ت: ٦٥١ هـ) - تحقيق : علي حسن عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت .

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتزككين.

تأليف : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق : محمود زايد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ، دار الوعي - حلب -.

- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس.

تأليف : أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق د. المرعشلي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، دار المعرفة - بيروت -.

- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية .**
- جمع عبدالرحمن بن قاسم و ابنه محمد ، طبع على نفقة خادم الحرمين الشريفين .
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي.**
- تأليف : الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ، دار الفكر-بيروت.
- **المحلي :**
- للحافظ علي بن أحمد بن حزم الظاهري -تحقيق: أحمد محمد شاكر - دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- **المحن.**
- تأليف : محمد بن أحمد التميمي (ت ٣٣٣ هـ)، تحقيق د. يحيى الجبوري، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ، دار الغرب الإسلامي - بيروت - .
- **مختصر زوائد مسند البزار :**
- للحافظ ابن حجر -تحقيق: أحمد عصام دار العاصمة - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- **المدخل إلى الصحيح :**
- لمحمد بن عبد الله الحاكم (ت: ١٤٠٥ هـ) تحقيق : ربيع بن هادي المدخلي - مؤسس الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ
- **المدخل إلى كتاب الإكليل**
- تأليف : محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥ هـ)، تحقيق : فؤاد عبد المنعم، المكتبة التجارية -مكة-
- **المستدرک علی الصحيحین.**
- تأليف : أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، دار المعرفة - بيروت .
- **مسند أحمد بن حنبل.**
- نشر المكتب الإسلامي.

- مسند الحميدي.
- تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب - بيروت .
- مسند أبي يعلى الموصلي.
- تأليف : أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق : حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦، دار المأمون للتراث-دمشق-.
- مسند ابن الجعد:
- علي بن الجعد الجوهري - ت: عامر حيدر- مؤسسة نادر- بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- المصنف.
- تأليف : عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، نشر الدار السلفية - بومباي - الهند .
- معالم السنن. " مع كتاب مختصر سنن أبي داود للمنذري".
- تأليف : حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق : أحمد شاكر و محمد الفقي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ، المكتبة الأثرية-باكستان-.
- المعجم الأوسط :
- للحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ) -تحقيق: وعمود الطمان - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ
- المعجم الصغير للطبراني = الروض الداني
- معجم الطبراني الكبير.
- تأليف : سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق : حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية -القاهرة-.
- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي :
- لأحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت: ٣٧١ هـ) تحقيق: زياد محمد منصور - مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي.

- تأليف : ابن الأثير محمد بن عبد الله (ت ٦٥٨ هـ)، سنة ١٨٨٥ م، دار صادر - بيروت.
- معجم المؤلفين.
- تأليف : عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المفردات في غريب ألفاظ القرآن.
- تأليف : الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ)، تحقيق : محمد سيد كيلاني - دار المعرفة - بيروت .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
- وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ، دار الحديث - القاهرة .
- معجم مقاييس اللغة.
- تأليف : أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق : عبدالسلام هارون، دار الجليل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ .
- معرفة الثقات.
- تأليف : أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق : عبدالمعطي قلنجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين.
- رواية : أحمد بن محمد بن محرز، تحقيق : محمد القصار ومحمد الحافظ وغزوة بدر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، مجمع اللغة العربية - دمشق .
- معرفة علوم حديث.
- تأليف : أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، تعليق د. معظم حسين، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- المعرفة والتاريخ.
- تأليف : يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ)، تحقيق د. أكرم العمري، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ، مكتبة الدار، - المدينة المنورة .

• مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .

تأليف: علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العصرية، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

• من تكلم فيه وهو موثق = ذكر أسماء من تكلم فيه .

• من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية الدقاق (ت ٢٨٤ هـ).

تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق .

• المنتخب من مسند عبد بن حميد .

تأليف : عبد بن حميد الكشي (ت ٢٤٩ هـ)، تحقيق مصطفى بن العدوي - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - مكتبة ابن حجر - مكة المكرمة .

• المنتظم في تاريخ الأمم والملوك .

تأليف : عبدالرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق : محمد عطا ومصطفى عطا ، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

• منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية .

تأليف : أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، مطابع جامعة الإمام .

• المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج .

لحمي الدين النووي (ت: ٦٥١ هـ) تحقيق : خليل مأمون - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ -

• منهج النقد عند المحدثين ، نشأته وتاريخه .

تأليف د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ، مكتبة الكوثر - الرياض .

• منهج النقد في علوم الحديث .

تأليف : نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢ هـ، دار الفكر - بيروت .

• موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد .

تأليف : اكرم العمري ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، دار طبية-الرياض.

• **موضح أوهام الجمع والتفريق.**

تأليف : الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العلمي - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - ١٣٣٧ هـ - حيد آباد.

• **الموقظة في علم مصطلح الحديث.**

تأليف : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق : أبو غدة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ، دار البشائر الإسلامية-بيروت.

• **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيام و السماع بين المتعاصرين :** لخالد بن منصور الدريس - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

• **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.**

تأليف : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : علي بن محمد البحاري ، دار المعرفة- بيروت .

(ن)

• **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.**

تأليف : يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ)، تحقيق : محمد حسين، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، دار الكتب العلمية-بيروت.

• **نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية.**

تأليف : عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ)، دار الحديث -القاهرة-.

• **النكت الظراف على الأطراف :**

للمحافظ ابن حجر - ت: عبدالصمد شرف الدين - دار الباز - مكة المكرمة .

• **النكت على كتاب ابن الصلاح.**

تأليف : ابن حجر ، (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق د. ربيع مدخلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ، دار الراجعية -الرياض.

(هـ)

- الهداية والارشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه: تحقيق - عبد الله الليثي - دار المعرفة - بيروت - الأولى - ١٤٠٧ هـ .
- هدي الساري مقدمة فتح الباري :
للحافظ ابن حجر - تحقيق : الشيخ عبدالعزيز بن باز - دار الفكر - في مجلد واحد .
- هدية العارفين :
لإسماعيل باشا البغدادي - دار الفكر - ١٤٠٢ هـ .

(و)

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.
تأليف : أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

(١)

فهرس الآيات القرآنية

تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر/ص: ١١٤
إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا/ص: ٥٧٢

فهرس الأحاديث

- إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه / عن عبد الله بن مسعود / ص: ٤٣٥
- إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له صالح / عن أبي بردة / عن أبيه / ص: ٥٧٢
- الأرض كلها مسجد / عن أبي سعيد الخدري / ص: ٦١٧
- أعطيت جوامع الكلم / عن أبي هريرة / ص: ٥٨٨
- أقام رجل سلته فحلف بالله / عن عبد الله بن أبي أوفى / ص: ٥٧٢
- الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن / عن أبي هريرة / ص: ١٩١
- إن على المؤمنين صدقة العقار، عشر ما سقى العين / عن عمر / ص: ٦٤٧
- إن الله يكتب للمريض أفضل ما كان يعمل / عن أبي موسى / ص: ٥٧٣
- إن من الشجر شجرة تكون مثل المسلم / عن ابن عمر / ص: ٥٨٧
- إنما تنصرون وترزقون بضعفائكم / عن أبي الدرداء وسعد / ص: ٥٨٦
- إنما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة / عن عمر / ص: ٤٢٤
- جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين / عن جابر / ص: ٢٠٤
- خمس من جاء بهن يوم القيامة مع إيمان دخل الجنة / عن أبي الدرداء / ص: ٥٢٦
- خير الناس قرني / عن عبد الله بن مسعود / ص: ٤٩٨
- سموا الله عليه وكلوه / عن عائشة / ص: ٥٨٨
- سموا عليه أنتم وكلوه / عن عائشة / ص: ٣٤٢
- السكينة، السكينة / عن ابن عباس / ص: ٥٧٦
- الشفاء في ثلاثة شربة غسل وشرطة / عن ابن عباس / ص: ٤٣٦
- الصابر: الصابر عند الصدمة الأولى / عن أنس بن مالك / ص: ٣٥٣
- الصلاة ٠٠٠ حديث ابن مسعود: أي العمل أفضل: / عن ابن مسعود / ص: ٤٣٢

- عرضت علي الأمم / عن ابن عباس /ص: ٥٦٢ /ص: ٥٦٣
- عليكم بهذه الحبة السوداء / عن عائشة/ص: ٣٢٩
- فيما سقت السماء والأنهار / عن جابر /ص: ٦٤٨
- لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا نقضه/ عن عائشة /ص: ٤٢٦
- غاب عمي عن قتال بدر /عن أنس/ص: ٥٨٥
- فيما سقت السماء العشر / عن ابن عمر/ص: ٦٤٢ /ص: ٦٤٥
- كان إذا خطب قال: كل ما هو آت قريب / عن أبي هريرة/ص: ٦٢٣
- كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيف / عن سهل بن سعد /ص: ٥٥٩
- كان يأكل بكفه كلها / عن الزهري /ص: ٦٢٣
- كان يسلم عن يمينه / عن ابن عمر/ص: ٦١٧
- كل أمتي معافى إلا المجاهرين / عن أبي هريرة/ص: ٦٢٣
- كن في الدنيا كأنك غريب / عن ابن عمر/ص: ٥٨٨
- لاتسافر امرأة فوق ثلاثة أيام / عن ابن عمر/ص: ١٣٩
- لا تمشوا بين يدي أوقال: من خلفي/عن جابر/ص: ٥٠٣
- ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان / عن أنس/ص: ٣٣٠
- ما كان على أهل هذه الشاة لو انتفعوا بها / عن ابن عباس/ص: ٥٢٤
- ما بعث الله عز وجل نبيا إلا رعي الغنم / عن أبي هريرة/ص: ٥٢١
- ما طلعت شمس إلا بجنتيها ملكان / عن أبي الدرداء/ص: ٥٢٦
- ما من أحد يمرض إلا كتب له مثل ما كان يعمل / عن عبد الله بن عمر/ص: ٥٧٤
- ما من أمرئ تكون له صلاة من الليل يغلبه عليها نوم / عن عائشة/ص: ٥٧٣
- ما من مسلم ابتلاه الله في جسده إلا كتب له ما كان يعمل / عن أنس/ص: ٥٧٤
- من حلف على يمين كاذبا ليقطع مال الرجل ابن مسعود / عن ابن مسعود/ص: ٥٧٢

- من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة / عن ابن عمر/ص: ١٧٧
- من كذب عليّ متعمداً / عن أنس/ص: ٥٧٨
- منذبح قبل الصلاة / عن البراء/ص: ٥٨٥
- نعم موضع الحمام / عن أبي هريرة/ص: ٥٦٥
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة / عن ابن عباس/ص: ٥٩٤
- نهى عن بيع الولاء وهبته / عن ابن عمر/ص: ١٣٩
- النهى عن لحوم الحمر الأهلية / عن ابن عباس/ص: ٥٩٢
- يا أيها الناس: عليكم بالسكينة / عن ابن عباس/ص: ٥٧٦
- يخرج قوما من النار بعد ما مسهم منها سفح / عن أنس/ص: ٥٧١
- يخرج من النار بالشفاعة كأنهم التعارير / عن جابر/ص: ٥٧١
- يخرج من النار بشفاعة محمد / عن عمران بن حصين/ص: ٥٧٠
- حديث أبي بكر الصديق في كتابة مقادير الصدقات / عن أنس /ص: ٦٢٠

فهرس المصطلحات الحديثية

- البدعة /ص: ٣٦٣
التضعيف النسبي/ص: ٦٢٦
التلقين/ص: ٥٠٤
الجرح الغير مفسر/ص: ٤٤٣
الجهالة/ص: ٣١٦
الحسن/ص: ٤٤٧
الشاهد/ص: ٥٥٠ /ص: ٥٦٩
الكذب/ص: ١٢٧
المتفق والمفترق/ص: ٢٦٣
المؤتلف والمختلف/ص: ٢٦٢
المتابعة/ص: ٥٥٠
المتابعة التامة/ص: ٥٥١
المتابعة القاصرة/ص: ٥٥١
المشتبه المركب/ص: ٢٦٤
المشتبه المقلوب/ص: ٢٦٥
المنكر/ص: ١٣٨
النقد/ص: ٧٢
انفراد الثقة/ص: ١٤٠
التحامل/ص: ١٠٤
روى مناكير/ص: ١٣٦ ، يروى مناكير/ص: ١٣٦

- سرقه الحديث/ص: ٤٥٣
 سكتوا عنه/ص: ١٢٠
 علل الحديث/ص: ٧٣
 علم الجرح والتعديل/ص: ٧٣
 غمزه فلان/ص: ٤٥١
 في إسناده نظر/ص: ١٢٣ /ص: ١٣٥
 قلب الأحاديث/ص: ٥٠٤
 لم يكن بالقوي/ص: ٤٥٧
 ليس بالقوي/ص: ١٢٠
 ليس بذاك/ص: ٤٥٢
 ليس بشيء/ص: ١٣٠ /ص: ١٢٣
 مجهول الحال/ص: ٣٢٠
 مجهول العين/ص: ٣١٨
 منكر الحديث/ص: ١٢٤ /ص: ١٣٦ /ص: ١٣٧
 يتكلمون فيه/ص: ٤٤٨

(٥)

فهرس الفرق

الإباضية، ص: ٤١٦

الإرجاء، ص: ٤٠١

التشيع والرفض، ص: ٣٨٨

الجهمية، ص: ٤٠٧

الخطابية، ص: ٣٦٩

الخوارج، ص: ٤٠٣

الصفرة، ص: ٤٢٣

القدرية، ص: ٤٠٤

القعدية، ص: ٤٢٤

الواقفة، ص: ٤٠٩

النصب، ص: ٣٩٨

(٦)

فهرس الأعلام

أبان بن تغلب، ١١٦

أبان بن يزيد العطار، ٤٦٥

أبو الفرج الجوزي = هو عبدالرحمن بن علي بن محمد،

أبو حاتم الرازي هو = محمد بن إدريس

أبو حمزة السكري هو = محمد بن ميمون

أبوداود = هو سليمان بن الأشعث السجستاني

أبوزرعة الرازي = هو عبيد الله بن عبد الكريم

أبو يعلى الخليلي = هو الخليل بن عبد الله

أبي بن عباس بن سهل، أبي بن العباس، ٤١، ٥٥٧،

أحمد بن أبي الطيب البغدادي، ٥٦٦

أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى، ٣٥

أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، ٢٢٠

أحمد بن الحسن بن عبد الجبار البغدادي، ٥٠٦

أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ١٦٢

أحمد بن المقدام بن سليمان العجلي، ٥٠١

أحمد بن بشير القرشي المخزومي، ٢٧٠

أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي البغدادي، ٩٢

أحمد بن حنبل، ٢٠، ٣٦، ٢٧، ٥٦، ٨١، ٨٦، ٨٨، ٩٩، ١٠٧، ١٠٨، ١١٢،

١١٧، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٩،

، ٢٤٨، ٢٤٣، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٢٥، ٢٢٣، ٢١٦، ١٩١، ١٨٧، ١٨٣، ١٨٢
 ، ٤٠٧، ٣٨٩، ٣٧٦، ٣٧٤، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٢٥، ٣٠٤، ٣٠١، ٢٧٨، ٢٧٥
 ، ٤٥٨، ٤٥٠، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٠، ٤٢٦، ٤١٨، ٤١٥، ٤١٠، ٤٠٩
 ، ٥١٠، ٥٠٩، ٤٩٧، ٤٩٠، ٤٨٧، ٤٨٥، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٨، ٤٧٥، ٤٧٤
 ، ٦٣٢، ٦٢٤، ٦١٢، ٦١١، ٦٠٨، ٦٠٥، ٥٨٦، ٥٨٢، ٥٧٧، ٥٦١، ٥١٥
 ٧٠٠، ٦٩١، ٦٤٥، ٦٤٣

أحمد بن زهير بن حرب، ٢٢٤، ١٨٨، ١٥٥، ١٥٠، ١٤٧، ١٣١، ١٢٤، ١٢٣،
 ٥٤٣، ٤٨٩، ٤٧٠، ٤٦٦

أحمد بن شبيب الحبطي، ١٠٢

أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ٨٧، ٨٥، ٦٨، ٥٢، ٤١، ٣٧، ٣٦، ٢٦،
 ، ١٨٣، ١٨١، ١٨٠، ١٧٠، ١٥٨، ١٣٦، ١٢٣، ١١١، ١٠٩، ١٠٣، ٩٩، ٩٥
 ، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠١، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٥، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٥، ١٨٤
 ، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٢٧، ٢٢١، ٢١٣، ٢١٢، ٢٠٩
 ، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٧٩، ٢٧٨
 ، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٣١، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٤٧، ٣٣٦، ٣١٢، ٣٠٤، ٣٠٣
 ، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥١١، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠١، ٤٨٢، ٤٧٧، ٤٧٣، ٤٦٩، ٤٦١
 ، ٥٧٤، ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٦٥، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٧، ٥٥٤، ٥٣٠
 ، ٦٢١، ٦١٤، ٦٠٤، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٣، ٥٨٩، ٥٨٦، ٥٨٥
 ، ٦٩٢، ٦٧٨، ٦٧٤، ٦٥٠، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٣٢، ٦٣١، ٦٣٠، ٦٢٧، ٦٢٢
 ، ١٣١، ١٢٤، ١٠٨، ١٠٧، ٩٤، ٨٢، ٨١، ٤٢، ٣٨، ٢٩، ٦٩٦، ٦٩٤
 ، ٢١٦، ٢٠٥، ٢٠٢، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٠، ١٨٩، ١٧٩، ١٥٣، ١٤٣، ١٤١
 ، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٦٠، ٢٤٣، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٦، ٢٣٤، ٢٣٢، ٢٢٩، ٢١٨
 ، ٤٥٢، ٤١٩، ٤١٢، ٤٠٢، ٣٩٤، ٣٨٣، ٣٨٠، ٣٣٢، ٣٣٠، ٣٢٦، ٢٨٤

، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨١، ٤٧٤، ٤٦٩، ٤٦٥، ٤٦٣، ٤٥٩، ٤٥٨
 ، ٥٥٩، ٥٥٥، ٥٣٩، ٥٣٤، ٥٢٨، ٥٢٢، ٥١٦، ٥١٢، ٥١١، ٥٠٧، ٥٠٥
 ، ٦١٩، ٦١٨، ٦١٧، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٤، ٥٩٨، ٥٩٣، ٥٦٦، ٥٦١
 ٦٨٧، ٦٧٦، ٦٧٤، ٦٥٦، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٤٣، ٦٤١، ٦٣٠، ٦٢٩
 ، أحمد بن صالح، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧،
 ، ٦٤٣، ٤٩٢، ٤٧٧، ٤٧١، ٣١٢، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠
 ٦٤٦

أحمد بن عاصم ، أبو محمد البلخي، ٣٣٣

أحمد بن عبد الملك بن واقد الأسدي، ٥٣٧

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، ١، ١٨٥، ١٩٦، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧١،
 ، ٤١١، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٤، ٤٠٣، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٧٦
 ، ٦٩٠، ٦٨٣، ٦٨٢، ٥٨١، ٥١٥، ٥١٢، ٥١٠، ٥٠١، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤١٨
 ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٩٣

أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، المشهور بابن العراقي، ٣٨

أحمد بن عبد الله بن بدر ، أبو نعيم الغزي الدمشقي، ٣٢

أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، ٩٥، ١٠٢، ١١٠، ١٢٤، ١٣١، ١٤٦، ١٥٥،
 ، ٣١٣، ٣١٢، ٣٠١، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٢٤، ١٧٩
 ، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٧٧، ٤٥٠، ٤٢٧، ٤٢٤، ٤١٨، ٤١٣، ٤٠٧، ٣٩٤، ٣٤٤
 ٧٠١، ٦٠٢، ٥٨٥، ٥٤٣، ٥٣٢، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٩٨

أحمد بن عبدان محمد الشيرازي، ٩٦

أحمد بن علي بن ثابت ، أبو بكر الخطيب البغدادي، ٢٢، ٨٠، ٨٤، ٩٠، ٩٦،
 ، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٣٠، ٢٢٠، ٢١٦، ٢٠٣، ١٨٩، ١٨٨، ١٧١، ١٢٣، ١٠٠

٢٩٨، ٢٩٣، ٢٩١، ٢٨٥، ٢٧٥، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٦٤، ٢٥٤
 ٣٧٣، ٣٦٩، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٥٦، ٣٢٧، ٣١٨، ٣١٣، ٣١١، ٣٠٨، ٣٠٥
 ٤٤٣، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣٠، ٤٢٤، ٤٠٥، ٤٠٤، ٣٧٩، ٣٧٦
 ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٧٩، ٤٧٠، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٥٩، ٤٥٠، ٤٤٥، ٤٤٤
 ٥٨٢، ٥٨١، ٥٦٧، ٥٤٣، ٥٤٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥١٦، ٥٠٦، ٥٠٣، ٤٩٣
 ٧٠٣، ٦٩٩، ٦٩٨، ٦٨٤، ٦٦٩، ٦٦٧، ٦٣٧، ٦٢٤، ٥٨٧

أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، ٣٢٩

أحمد بن عمرو بن عبد الخالق النزار، ٢٢٧

أحمد بن عيسى بن حسان العسكري، ٤٥٩

أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ٧١

أحمد بن محمد أحمد بن غالب، أبو بكر الخوارزمي البرقاني، ٩٦

أحمد بن محمد بن إسماعيل المعافي الضحوي التهامي، ٣٣

أحمد بن محمد بن الحجاج، ٤٧١

أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروزي البغدادي، ١٤٦

أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر الكلاباذي، ٣١

أحمد بن محمد بن سعيد، أبو العباس، ٩١

أحمد بن هارون بن روح، أبو بكر البرديجي، ١٢٥

أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحراني، ٥٦٤، ٥٩٩

أزهر، ٢٠١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠

أسامة بن حفص، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٨، ٥٨٨

أسامة بن زيد الليثي، ٦٧

أسباط، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٥٨، ٤٦٠، ٥٤٦

أسيد بن زيد الجمال، ٥٦٢

أفلح بن حميد، ٦٠٤، ٦٦١،

أوس بن عبد الله، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٥،

أيوب بن النجار، ٤٩٠

أيوب بن سليمان المدني، ٠٣، ١٦١،

إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي، البعلبي، ٥٢

إبراهيم بن المنذر الحزامي، ٥٩٩

إبراهيم بن سويد بن حيان، ٥٧٥،

إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، ٥٧١، ٥٧٢،

إبراهيم بن عبد الرحمن، ٤١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨،

إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله المخزومي، ٣٣٦،

إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، ٨٣

إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، ٥٤

إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، ٣٤٩،

إبراهيم بن يوسف بن عمرو السبيعي، ٦٣١،

إسحاق بن أحمد بن جعفر، ١٩٢،

إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي، ٢٠، ١١٢،

إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة، ٥٩٧،

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠،

إسرائيل بن موسى البصري، ١٠٢،

إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي، ١٠٨، ١١٥، ٣٩٧، ٢٧٧،

إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي، ٤٨٣،

إسماعيل بن عمر بن كثير البصري، ٩٢،

إسماعيل بن أبي أويس عبد الله الأصبحي، ٥٩٥،

ابن أبي حاتم=هو عبد الرحمن بن محمد إدريس

ابن أبي خيثمة=هو: أحمد بن زهير بن حرب

ابن الصلاح = هو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري

ابن القطان الفاسي=هو علي بن محمد بن عبد الملك

ابن المديني=هو علي بن عبد الله بن جعفر

ابن المنادي=هو أحمد بن جعفر بن محمد

ابن تيمية=هو أحمد بن عبد الحليم

ابن حبان هو= محمد بن حبان،

ابن حزم=هو علي بن أحمد بن سعيد

ابن خراش، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٣٦٥، ٤١٥، ٤٨٨، ٥٩٣،

ابن دقيق العيد=هو محمد بن علي بن وهب القشيري

ابن رجب=هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب

ابن سعد، ٣٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٩٤، ٩٩، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١٤٤،

١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ٢٢٤، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٨٧، ٣٣٠،

٣٣٢، ٤٠٢، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٧٦،

٤٨٩، ٤٩٠، ٥٣٤، ٥٦٠، ٥٨٥، ٦٤٣، ٦٤٦، ٦٤٨، ٦٥٥،

ابن سعد هو=محمد بن سعد، ٧٩، ١٠٧،

ابن طاهر=هو محمد بن طاهر

ابن عباس، ٤٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٥٢، ١٥٦، ١٨٠، ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٢،

٢٤١، ٢٥٧، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٨١، ٤٠٤، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٣٦،

٤٥١، ٤٦٩، ٥٢٤، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٩٢، ٥٩٤، ٦٠٦،

٦٠٧، ٦٤٢، ٦٥١، ٦٥٣،

ابن عبد البر=هو يوسف بن عبد الله بن محمد

ابن عبد الهادي، ٣٣٩، ٥٤٨، ٥٩٠،

ابن علي، ٣٠، ٣٩، ٩٢، ٩٤، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٨، ١٢٣، ١٢٥،
 ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٧٣، ١٨١، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣،
 ٢٠٢، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨،
 ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١،
 ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٧،
 ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٠،
 ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٥، ٤٣١، ٤٣٥،
 ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٧، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٥٤،
 ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٢، ٥٩٣، ٦٠٤،
 ٦٠٥، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠،
 ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩

ابن عمر، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨،
 ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧،
 ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١، ٣٠٧، ٣٦٠، ٤١٣، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٦٩،
 ٥١٧، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٦١٨، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٤٩،
 ابن ماجة، ٢٩، ٥٢، ١٧٧، ٣٦٠، ٥٠٤، ٥٢١، ٦٧٤

ابن معين = هو يحيى بن معين

الأزدي، ٣٥، ٦٦، ٨٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٥، ١٥٨،
 ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٧٧، ٢٨٤، ٣٤٢،
 ٣٤٣، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٢٣، ٤٨٦، ٥٠٧، ٥٢٠، ٦٣٠، ٦٥٥، ٦٩٨،
 الأعمش، ١٠٧، ١١٥، ١٤٥، ١٤٩، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٣٧، ٢٤٢،
 ٣٢٩، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٤٠، ٤٥١،

٦٤١، ٦٤٠، ٦٠٧، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٤٩، ٤٧٠،
٦٦٨، ٦٦٦، ٦٤٢

الباجي = هو سليمان بن خلف

البخاري، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢،
٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧،
٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨،
٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٧٩، ٨١،
٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،
١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢،
١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣،
١٤٥، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٧٠،
١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨،
١٨٩، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥،
٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠،
٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤،
٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩،
٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٧،
٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١،
٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢،
٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥،
٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦،
٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩،
٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢،
٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥،

، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦
 ، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣١
 ، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧
 ، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧١، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٥، ٤٦٣، ٤٦٢
 ، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٣، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٨، ٤٧٧
 ، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٧، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠١، ٤٩٨، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩١
 ، ٥٣٧، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٢٨، ٥٢٥، ٥٢٣، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٥
 ، ٥٥١، ٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨
 ، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٥٢
 ، ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦٣
 ، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٥، ٥٧٤
 ، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠
 ، ٦١٥، ٦١١، ٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٣، ٦٠٢
 ، ٦٣١، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٥، ٦٢٣، ٦٢٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٧، ٦١٦
 ، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٣، ٦٤١، ٦٤٠، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٤، ٦٣٣، ٦٣٢
 ، ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٧، ٦٥٦، ٦٥٥، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٩
 ، ٦٨٧، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٨٣، ٦٨٢، ٦٨١، ٦٧٠، ٦٦٣، ٦٦٢، ٦٦١، ٦٦٠

٧٠٤، ٧٠٣، ٦٩٨، ٦٩٦، ٦٩٤، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٨٨

البرديجي هو أحمد بن هارون بن روح، ١٢٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢

البرقاني = هو أحمد بن محمد أحمد بن غالب، ٩٦

، ١٣٨، ١٣٦، ١٠٨، ٨٧، ٧٣، ٥٢، ٢٩، الزمذي، عيسى الزمذي، ٢٩، ٣٠٤، ٢٨٥، ٢٤٦، ٢٣٨، ٢٣٤، ١٩٢، ١٨٩، ١٦٩، ١٤٣، ١٤٠، ١٣٩
 ، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٥٣، ٣٧٠، ٣٦٧، ٣٦٥، ٣٦٠، ٣٥٢، ٣٤٨، ٣٣١، ٣٣٠

، ٥٩٧، ٥٩٤، ٥٩١، ٥٨٩، ٥٤٩، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥١٣، ٥١٢، ٥٠٩
 ، ٦٩٣، ٦٩١، ٦٨٧، ٦٨٢، ٦٧٦، ٦٧٥، ٦٧٢، ٦٤٢، ٦٤٠، ٦٣٨، ٦١٧
 ٦٩٥

الجراح بن منهال، ١٢٠

الجلعد بن عبدالرحمن بن أوس المدني، ٥٠٧

الجوزجاني، ٩٣، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٧٣، ٢١٤،
 ، ٣٩٧، ٣٩٤، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨٠، ٣٦٤، ٣٣٥
 ٦٨١، ٥٢٥، ٤٣٩، ٤٣٦، ٤١٩، ٤١٣، ٣٩٨

الجياني=هو الحسين بن محمد بن أحمد

الحاكم=هو محمد بن عبد الله النيسابوري، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٣٩، ٤٠، ٥٧، ٦٦،
 ، ٢٣٤، ٢٢٠، ٢١٤، ٢١٣، ٢٠٣، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٢، ١٦٩، ١٣٢، ٩٦
 ، ٤٣٢، ٣٧٠، ٣٣٧، ٣٠٨، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥
 ، ٥٥٩، ٥٣٥، ٥٠٣، ٤٩٢، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٤، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٩
 ٧٠١، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩١، ٦٦٧، ٦٣٨، ٦٢٥، ٥٩٨، ٥٨٣، ٥٧٢، ٥٧١

الحاكم أبو أحمد=هو محمد بن محمد بن أحمد

الحسن بن الحسين، ٣٢٦

الحسن بن الصباح، ١٨٣

الحسن بن بشر بن سالم، ٦٠٧

الحسن بن ذكوان، ٥٧٠

الحسن بن عمارة الكوفي، ٦٥٢

الحسن بن محمد بن حيدر، الصاغانى، ٣٢

الحسن بن مدرك، ٥٠٥

الحسن بن موسى الأشيب، ٤٧٨

الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير، ٣٦

الحسين بن الحسن بن يسار، ٣٢٥

الحسين بن محمد بن أحمد الجبائي، ٣٤، ٢٢٠،

الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم، ٨٠، ٤٨٣، ٤٨٤،

الحكم بن عبد الله الأنصاري، ٣٥٥

الحمدي = هو عبد الله بن الزبير

الخطيب = هو أحمد بن علي بن ثابت

الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، أبو يعلى الخليلي، ٨٦، ٩٢، ١٤١، ٢٧٦،

٤٦٤، ٤٥٧، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٣٠١، ٢٨١، ٢٨٠

الدارقطني هو = علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني

الدوري، ٨٣، ٩٥، ١٢١، ١٣٥، ١٤٦، ١٨٨، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٧٣، ٢٨٤،

٤٥٧، ٤٤٩، ٤١٥، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٤، ٣٠٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٨٧، ٢٨٦،

٦٨٤، ٦٨٢، ٦٣٥، ٦٢٨، ٦٢٧، ٥٨٤، ٥٥٧، ٥٢٢، ٤٨٢، ٤٦٦

الدولابي = محمد بن أحمد بن حماد

الذهبي = هو محمد بن أحمد بن عثمان

الربيع بن يحيى، ١٧٠، ١٧٢، ٢٠٣، ٢٠٤،

الزبير بن الحرث البصري، ٥١١

الساجي، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥،

٦٢٢، ٥١٤، ٥١٠، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٢، ٣٢٦، ٣٠٣، ٢٨٨

٦٣٢، ٦٢٣

السيكي، ١٢١، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٦٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٦٩٣، ٦٩٥، ٦٩٧،

السخاوي هو = محمد بن عبد الرحمن

- السيوطي، ٤٥، ٤٩، ٥٥، ٣١٧، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠١، ٥٨٣، ٦٨٥،
٦٩٥، ٦٩٠، ٦٨٨
- الشاذكوني، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٠٣
- الشوكانى=محمد بن علي بن محمد، ٤٩
- العجلي=هو أحمد بن عبد الله بن صالح
- العراقي هو=عبدالرحيم بن الحسين
- العقيلي هو=محمد بن عمرو العقيلي
- محمد بن موسى، ٢٦
- الغساني، ٣٤، ٣٦
- الفسوي هو=يعقوب بن سفيان، ١٩٧
- الفضل بن دكين ، أبو نعيم الكوفي، ١٢١
- الفلأس=عمرو بن علي بن بحر، ١٨٠، ١١٢، ١٧٧، ١٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩١،
٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٣١٣، ٤٠٦، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥١٤، ٥٧٧، ٦٣٤، ٦٧٠
- القطان هو=يحيى بن سعيد القطان
- اللالكائي هو هبة الله بن الحسن
- اللكنوي:محمد عبدالحى اللكنوي، ٧٦
- المبرد =هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ٤٢٣
- المزي، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٣٦، ٥٥، ٨٤، ١٨٨، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٨٢،
٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٣،
٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦،
٣٩٧، ٤٠٢، ٤٣٣، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٧٧، ٥٦٣، ٥٦٧، ٦٥٢، ٦٧٤، ٦٧٦،
٦٨٥، ٦٨٦
- المسيب بن شريك، ١٢٠

المعلمي، ٧٣، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٣٢، ١٥٧، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٦٣، ٢٦٤،
 ، ٢٨٨، ٢٨٣، ٢٨٢، ٥٤٢، ٥١٥، ٥٠٤، ٤٧٣، ٣٨٧، ٣٨٥، ٣٨٣، ٢٩٤
 ٧٠٣، ٦٩٧

المفضل بن قُصَّالة بن عبيد القُتباني، ٨٢

المنهال بن عمرو الأسدي، ٤٥١، ٤٧٠، ٦٣٤

النسائي هو = أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي

النعمان بن ثابت، أبو حنيفة الكوفي، ٣٧٠

النعمان بن عبد السلام، ٥٢٧

النووي = هويحيى بن شرف النووي

الوليد بن كثير المخزومي، ٤١٦

بدل بن المحبر بن المنبه التميمي، ١٧٠، ١٧٦

بريد بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري، ١٣٦

بشر بن السري البصري، ٤٠٩

بشر بن ثابت البزار، ٦٧

بشر بن شعيب بن أبي حمزة، ٤٧٤

بشير بن نهيك السدوسي، ١٧٨

بقية بن الوليد بن صائد، ٥٨٢

بكر بن عمرو المعافري المصري، ٣٥٩

بن حزام، ١٥٤

بهبز بن أسد العمي، ٣٩٩

بيان بن عمرو البخاري، ٣٥٢

ثابت بن عجلان الأنصاري، ٥٢٢

ثمامة بن عبد الله بن أنس، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢

جابر بن يزيد الجعفي، ٤٢١

جرير بن عبد الحميد، ٨٦، ١٦٢

جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وحشية، ٦٠٦

جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، ١٤٤

جنادة بن مروان، ١٢٧

حييب المعلم ، أبو محمد البصري، ١٨٠

حجاج بن محمد الأعور، ٦٠٢

حرمي بن عمارة بن أبي حفصة العتكي، ١٨٢، ٥٧٧

حسين بن علي الجعفي، ١٧٧

حفص بن غياث الكوفي، ٥٩١

حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري، ١١٣

حماد بن أسامة، ٨٨

حماد بن زيد، ٨٤، ٨٥، ١٤٤، ٢٠٠، ٣٥٥، ٤١٢، ٤١٩، ٤٨٨، ٤٩٩، ٥١٧،

٥٧٦، ٦١٦، ٦٢٠، ٦٥٠

حمد بن محمد بن إبراهيم البستي أبو سليمان الخطابي، ١٢٨

حميد بن أبي حميد الطويل، ٤٦٨، ٦٠٨

حميد بن هلال بن هبيرة، ٥٣٩

حنبل بن إسحاق بن حنبل، ١٤٨

خالد بن أيوب، ١٣٤

خالد بن سعد الكوفي، ٣٢٩

خالد بن مخلد القطواني، ٤١٨

خثيم بن عراك بن مالك، ١٠٣، ١٥٨

داود بن رشيد الهاشمي، ٢٧٩

- داود بن عبدالرحمن العطار، ١٠٣، ٤٨٦،
 ذر بن عبدالله الهمداني المرهبي، ٤٠٢،
 ربعة بن أبي عبدالرحمن، أبو عثمان التيمي، ١٠٥، ١٠٦،
 رواد بن الجراح، ٥٧٤،
 زائدة بن قدامة الثقفي، ١٧٦،
 زكريا بن يحيى بن عبدالرحمن، ٢١٦،
 زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، ٥٤،
 زيد بن وهب الجهني، ١٨٥،
 سالم بن عجلان الأفتس الجزري، ٤٣٥،
 سعد بن إبراهيم، ٥٠٩،
 سعيد بن أبي هلال، ١٥٤، ١٥٧،
 سعيد بن إياس الجريري، ٦٠١،
 سعيد بن المسيب، ١٥٣،
 سعيد بن سليمان الضبي، ٤٤٩،
 سعيد بن منصور، ١١٤،
 سفيان بن عيينة بن أبي عمران، ٣٦٥،
 سفيان بن وكيع، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠،
 سليم بن أخضر، ٤٩٩،
 سليمان بن أبي شيخ، ١١٤، ٤٧٠،
 سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني، ٢٩، ١٩٦،
 سليمان بن حرب البصري، ١٩٥،

سليمان بن خلف الباجي، ٣١، ١٩٠، ٢٤٧، ٢٧٢، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٥٠،
 ٣٦٥، ٤٢٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٧٣، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٩، ٥١١، ٥١٢، ٥٢٩،
 ٦٨٥، ٦٥٣، ٦٥٠، ٦٢٩، ٦٢٦، ٥٦٧، ٥٣٨

سليمان بن داود العتكي، ٨٤، ٤٨٨

سليمان بن عبدالرحمن بن عيسى التميمي، ٥٣٤

سنيد بن داود المصيبي، ٦٥٢

شبابة بن سوار الفزاري، ٤١٥

شبيب بن سعيد الحبطي، ٥٩٢

شجاع بن الوليد، ١٤٥، ١٤٧

شعبة بن الحجاج بن الورد، ٤٢، ١١٤، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٥، ١٦٠، ١٧١،
 ١٧٦، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٦٦، ٢٦٧،
 ٢٧٠، ٢٨٢، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٦، ٣٩٩،
 ٤٠٣، ٤١٢، ٤١٥، ٤٥٥، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٩٣،
 ٥٠٣، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠،
 ٥٣٠، ٥٤٢، ٥٦٤، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٥، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٢،
 ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٢٧، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٧

٦٧٨

شيبان بن عبدالرحمن التميمي، ٤٧٢

صالح بن صالح بن حي الثوري، ٢٨٢

صالح بن محمد بن عمرو الأسدي، جزرة، ٨٥، ١٤٥، ٢١٣، ٢١٤، ٢٥١، ٢٥٧،

٤١٨، ٥٠١، ٥٩٩

ظاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري، ٤٤٣

عاصم بن عمر، ٦٤٧

عاصم بن كليب الجرمي، ٦٨

عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني، ٤٣٢

عباس الأنصاري، ١٤٣

عباس بن الحسين القنطري، ٣٤٤

عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، ٩٥

عبد الحميد بن عبدالرحمن الحمانى، ٤٣١

عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي، ١٧٨

عبد الملك بن الصَّبَّاحِ المِسْمَعِيُّ، ٤٥٤

عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد القرشي، ٤٥٨

عبد الحَيَّ بن أحمد بن العماد العكري أبو الفلاح الحنبلي، ٤٩

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، ٤٩

عبدالرحمن بن أبي نُعم البجلي، ٤٨٩

عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، ١٢٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ٣٦٣، ٣٦٦،

٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٤٠١، ٤٠٧، ٥٠٩، ٥١٣، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٤١، ٥٤٨،

٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠

عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو، الأموي، ٥٢٤

عبدالرحمن بن سليمان بن عبد الله، ٦٣٠

عبدالرحمن بن عبد الله المسعودي، ٦٥٢

عبدالرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج الجوزي، ٩١

عبدالرحمن بن محمد إدريس الخنظلي الرازي، ٢٧، ٢٨، ٧٨، ٨٠، ١٣٤، ١٩٠،

٢٠٤، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٩٩، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٥،

٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٦٧، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٥٥، ٤٧٣، ٤٧٥، ٥١٢،

٥٢٦، ٥٢٧، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٨٢، ٥٨٧، ٦١١، ٦٨٨

عبدالرحمن بن مهدي، ٤٢، ٨٥، ١٨٠، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٩٩، ٥١٦، ٥٨٣، ٦٢٧،

عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، ٢٨٤

عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي، ٢٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ١٣٠،

٢٦٢، ٣١٨، ٣٧٨، ٣٩١، ٤٣٨، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٧، ٦٨٤، ٦٨٦، ٦٩٠،

٦٩٦

عبدالعزيز بن المختار، ١٢٣، ١٢٤، ١٣١،

عبدالعزيز بن عبد الله بن يحيى الأويسي، ٢٨٠

عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزیز بن مروان، ٤٨١،

عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبد الله المنذري، ١٣٠

عبد الغفار بن عبد الله بن عبد الواحد، ١٠٠

عبد الغني بن أحمد البحراني الشافعي، ٣٥

عبد الغني بن عبد الواحد بن علي، أبو محمد المقدسي الجماعيلي، ١١

عبدالكريم بن أبي المخارق، ٦٥٢

عبد الله بن أحمد، ٨٦، ٩١، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٤٤،

٤٤٩، ٤٨٠، ٥٢٢، ٥٤١، ٥٧٩، ٥٩٩، ٦١٢، ٦٦٣،

عبد الله بن أحمد بن موسى الأهوازي، ٩١

عبد الله بن الزبير الحميدي القرشي، ٩٨

عبد الله بن بريدة بن الحصيب، ٤٨٠

عبد الله بن ذكوان القرشي، ١٠٦

عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم البصري، ٣٣

عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، ٢٧٤

عبد الله بن صالح الجهني، ٥٩٩

عبد الله بن علي بن المديني السعدي، ٤٧٨

عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، ٣٩٦

عبدالله بن مبارك الحنظلي، ٩٨

عبدالله بن محمد بن يوسف ، أبو الوليد القرطبي، ٤٩١

عبدالله بن نافع، ٦٤٧

عبدالمتعال بن طالب، ٦١٥

عبدالمعطي بن حسن بن عبدالله باكثر، ٣٣

عبدالملك بن محمد بن عدي ، أبو نعيم الجرجاني، ٩١

عبدالمهيمن بن عباس، ٥٦١، ٥٦٠

عبدالواحد بن زياد العبدي، ٦٤٠

عبدالوارث بن سعيد التنوري، ٤١٢

عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي ، السبكي، ١٢١

عبدربه بن نافع الكناني، ٦٣١

عبيدا لله بن أبي جعفر المصري، ٦٤٩

عبيدا لله بن عبدالكريم أبو زرعة الرازي، ٢٨، ٣٨، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٩٢ ،

١٠٢، ١٠٧، ١٢٣، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٩، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٩٨ ،

١٩٩، ٢٠٣، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣ ،

٢٨٠، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤١٢، ٤١٥، ٤٣٥ ،

٤٤٠، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٨١، ٤٨٢ ،

٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٦، ٥٥٣، ٥٦٦، ٥٦٧ ،

٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٦، ٦٢١، ٦٢٧، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٦٧ ،

٦٧٨، ٦٨٤، ٦٨٧، ٦٩١

عبيدا لله بن عبدالمجيد ، أبو علي الحنفي، ٥٢٥

عتاب بن زياد، ١٩١، ٢٠٥

عثمان بن سعيد الدارمي، ٢١٥

عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، ٤٧١

عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٤٦، ٥١، ١٢٦، ١٣٨، ١٤١،
 ، ٢٠٢، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٣٠٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠،
 ، ٣٢١، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٩٣، ٥٤١، ٥٥٠،
 ، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٩، ٥٨٢، ٥٩٥، ٦٠١، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩،
 ٦٥١، ٦٨٦، ٦٩٦، ٧٠٣

عثمان بن عمر بن فارس، ٤٨٥

عدي بن ثابت الأنصاري، ٤١٨

عفان بن مسلم بن عبدا لله الصفار، ١٨٧

عكرمة مولى ابن عباس، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٥٢، ١٥٨، ٤١٣، ٤٦٩،

علي بن أبي هاشم البغدادى، ١٠٣، ٤١٠،

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري: من أئمة المذهب الظاهري، ٦٥، ٩٧، ٧٨،
 ، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٩،
 ٣٠٢، ٣١١، ٣١٢، ٦٨٩

علي بن الجعد، ٢٢٥

علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، ٢١٩

علي بن الفضل بن علي اللّخمي، ٤٠

علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي، ٣٦٥

علي بن عبدا لله بن المديني، ٢٦، ٢٧، ٦٨، ١٠٨، ١٤٤، ١٦٠، ١٧٤، ١٩٥،
 ، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٢٨، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤،
 ، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٩٧، ٤١٥، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٨، ٤٩٥،
 ، ٤٩٧، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٥، ٥١٩، ٥٣٢، ٥٤١، ٥٤٢،

٦٤١، ٦٣٣، ٦٣١، ٦١٤، ٦٠٣، ٥٩٩، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٨٨، ٥٧٩، ٥٧٠،
٦٧٨، ٦٤٣

علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني، ٢٣، ٢٨، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣،
٥٩، ٨٠، ٨٥، ٩١، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٢٥، ١٦١، ١٧٠،
١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨،
٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٩،
٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٨، ٣١٩،
٣٥٣، ٣٦٠، ٣٩٠، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٨٤،
٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٤٥، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٨٠،
٥٨١، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦١٤، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٥٦، ٦٨٥،
٦٩٢، ٦٩٤، ٦٩٥

علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، الشهير بابن القطان، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١،
١٣٢، ١٣٤، ١٥٧، ١٥٨، ٣١٩، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٥٩، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٨٩،
٤٩٠، ٥٠٨، ٥٢٣، ٥٢٤، ٦٤١،

علي بن محمد بن عراق، أبو الحسن الكناني، ١٠١

علي بن مسلم، ٦٤٧

عمر بن أحمد بن علي الجوهري، ١٤٤

عمر بن رسلان بن نصير بن الكناني البلقيي، ٥١

عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، ٥٢

عمر بن محمد بن بُجَيْرِ الهمداني، ٣٤٨

عمر بن نافع القرشي العدوي، ٢٨٦

عمران بن حطان، ٤٢٣

عمرو بن سليم، ٩٤

عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي، ٦٠٣

عمرو بن عبيد، ٤٢١

عمرو بن علي بن بحر الباهلي، ١٨٠

عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي، ٥٢١

عمرو بن يحيى بن عمار المازني، ٦١٦

عيسى بن عامر، ٤٦٩

عيسى بن عبد الله بن سليمان، ١٩٣

غيلان بن أبي غيلان الدمشقي، ٤٢١

قيصة بن عقبة الكوفي، ٦٣٢، ٦٣٣

قريش بن أنس، ٦٠٣

قيس بن أبي حازم البجلي، ٤٠٠

مالك بن أنس، ٧، ٥٦، ٩٢، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١١١، ١١٣، ١١٤،

١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٨، ١٧٨، ١٩١، ١٩٨،

٢٠٤، ٢١٥، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧،

٣٢٨، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤،

٣٩٦، ٤٠٦، ٤١٣، ٤٢٢، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٨، ٤٨٠، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩،

٥١٠، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٥٣، ٥٥٤،

٥٥٥، ٥٥٦، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠١، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٧، ٦٣٥،

٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٧٠، ٦٧٧

مبشر بن إسماعيل الحلبي، ٩٩

محارب بن دثار بن كردوس السدوسي، ١٠٧، ١٥٣، ١٥٦

محرز بن عبد الله الجزري السلمي، ٣٦٧

محمد بن أبي السري، ٥٧٤

محمد بن أبي القاسم أبو بكر بن فتحون الأندلسي، ٩٧

محمد بن أبي القاسم الطويل، ٣٤٧

محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن جماعة الكناني، ٥١

محمد بن أبي بكر بن عبد الله القيسي الدمشقي، ٧٥

محمد بن أحمد بن قميم المغربي الأفريقي، ٣٩١

محمد بن أحمد بن حماد ، أبو بشر الرازي الدولابي، ٤١، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٨،

٣٠٦

محمد بن أحمد بن عثمان ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ، ١، ١٠، ١٥، ١٦، ٢٤،

٢٧، ٣١، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٩، ٥٦، ٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥،

٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢،

١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٤،

١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩،

١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧،

١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠،

٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٨،

٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥،

٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠،

٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤،

٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧،

٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤،

٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧،

٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١،

٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١،

، ٤٩٦، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٤، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢
 ، ٥١٩، ٥١٦، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣، ٥٠٩، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٢، ٥٠٠، ٤٩٧
 ، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٥٢١، ٥٢٠
 ، ٥٨١، ٥٨٠، ٥٦٧، ٥٦١، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٤، ٥٤٨، ٥٤٤، ٥٣٩، ٥٣٧
 ، ٦٤٩، ٦٤٨، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤١، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٢٠، ٦١٤، ٦١٢، ٦٠٠
 ، ٦٩٨، ٦٩٧، ٦٩٢، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٨٥، ٦٧٩، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٦٧، ٦٥٠

٧٠٣

محمد بن أحمد بن موسى ، أبو عبد الله العجلوني، ٣٢

محمد بن أحمد بن موسى ، أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي، ٤٣

محمد بن إدريس بن العباس، ٣٧٠

محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، ١٣٧

محمد بن إبراهيم علي القاسمي، ١٢٩

محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، أبو حاتم الرازي، ٢٠، ٢٧، ٢٨، ٣٩، ٦٦، ٧٨،
 ، ١٢٧، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢٠، ١١٠، ١٠٧، ٩٤، ٩٢، ٨٢، ٨١، ٨٠
 ، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٠، ١٦٩، ١٦١، ١٦٠، ١٥٤، ١٥٣، ١٣٦، ١٣٤
 ، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٧٩
 ، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢١٨، ٢١٦، ٢٠٩، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠١
 ، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٦، ٢٣٢، ٢٢٧، ٢٢٥
 ، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧١، ٢٦٥، ٢٦٠
 ، ٣٢٦، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٧، ٣٠٤، ٣٠٣، ٢٩٩، ٢٩١، ٢٨٧، ٢٨٦
 ، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٣٩، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٢٨، ٣٢٧
 ، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٨٩، ٣٦٧، ٣٥٩، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٠، ٣٤٩
 ، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٢٨، ٤٢٤، ٤١٥، ٤١٢، ٤١٠، ٤٠٢، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٤

، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٨، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٣، ٤٤٩، ٤٤٨
 ، ٥٠٥، ٥٠٢، ٤٩٥، ٤٨٩، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨١، ٤٧٩، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤
 ، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٣، ٥١٥، ٥١٢، ٥٠٦
 ، ٥٧٤، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٣، ٥٦١، ٥٥٥، ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٧
 ، ٦٣٥، ٦٢٨، ٦٢٧، ٦١١، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٣، ٥٩٨، ٥٩٥، ٥٨٧، ٥٨٢
 ٦٩٥، ٦٨٨، ٦٨٧، ٦٨٣، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٧١، ٦٤٠

محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة، ٣١

محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي، ٣٥

محمد بن الحسين بن عبد الله الموصلي، ١٠٠

محمد بن الحكم المروزي، ٣٤٥

محمد بن العباس بن أحمد الفران البغدادي، ٩٦

محمد بن الفضل السدوسي، ٦٠٣

محمد بن بكر، ٦٤٨

محمد بن جhada الكوفي، ٤١٩

محمد بن جعفر بن علان، ١٠٠

محمد بن حبان بن أحمد البستي، أبو حاتم التميمي،، ٢٣، ٥٦، ٦٨، ٧٨، ٨٣، ٨٧،
 ، ١٩٣، ١٨٩، ١٨٣، ١٧٤، ١٧٢، ١٤٦، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٠، ١١٤، ٩٩، ٩٤
 ، ٢٤٤، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٢، ٢٢٣، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢٠٢، ٢٠١
 ، ٣٠٢، ٣٠٠، ٢٩٣، ٢٩١، ٢٨٦، ٢٨٠، ٢٧٦، ٢٧٠، ٢٥٤، ٢٥٢، ٢٤٨
 ، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٣، ٣٠٤، ٣٠٣
 ، ٣٦٠، ٣٥٦، ٣٥٣، ٣٥٠، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٤، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨
 ، ٤٢٧، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٣٩٦، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧
 ، ٤٧٤، ٤٦٩، ٤٦٣، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٦، ٤٥٣، ٤٥٠، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٢

، ٥٣٤، ٥٣١، ٥٢٥، ٥٢٢، ٥١١، ٥٠٧، ٥٠٣، ٤٩٠، ٤٨٢، ٤٧٧، ٤٧٥
 ، ٥٧٧، ٥٧٥، ٥٦٧، ٥٦٥، ٥٦٣، ٥٦٢، ٥٥٨، ٥٥٤، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٥
 ، ٦٧٨، ٦٧٣، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٦٩، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٣٠، ٦٢٤، ٦٢٢، ٦٠٢
 ٦٩٤، ٦٨١

محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، ٥٩٣

محمد بن داود بن محمد البازلي، ٣٣

محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البغدادي، المشهور بكاتب الواقدي، ٧٩، ٨٠، ٨١،
 ٦٩٥، ٤٥٨، ١٥٧، ١٠٧، ٨٣

محمد بن سيرين، ٣٦٥

محمد بن طاهر بن علي، ٢٢، ٣٤، ٦٩٣

محمد بن طلحة بن مصرف، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٧

محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، ٥٨٧

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ٦٣٣، ٦٣٤

محمد بن عبد الرحمن بن محمد أبي بكر بن عثمان السخاوي، ٢٣، ٣٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧،
 ، ٣٦٣، ٣٢٥، ٣١٧، ٢٦٣، ٢٦٢، ١٥٩، ١٣٣، ١٣٠، ٨١، ٥٤، ٥٣، ٥٠
 ، ٥٥١، ٥٥٠، ٥٠٤، ٤٥٤، ٤٤٨، ٤٣٢، ٤٢٦، ٤٢٤، ٣٨٢، ٣٧٢، ٣٧٠
 ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٩٥، ٦٨٨، ٦٨٢، ٦٢٩، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٥٢

محمد بن عبد الغني بن، المشهور بابن نقطة، ٣٢

محمد بن عبد الله النيسابوري، ٢٤

محمد بن عبد الله بن سليمان، ١٠٩

محمد بن عبد الله بن عمار، ٢١٢

محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري، ٦٢٢

محمد بن عبد الله بن غدير، ٨٨

محمد بن عبيد الطنافسي، ١٩٢، ٤٦٦، ٥٨٨، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤،

محمد بن عجلان المدني، ٦٨،

محمد بن علي الجزائري، ٣٣،

محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ٤٩،

محمد بن علي بن وهب القشيري، ٤٠،

محمد بن عمر الحنفي، ٤٧٠، ٤٧١،

محمد بن عمر الواقدي، ٨١،

محمد بن عمرو العقيلي، ٢٦، ٣٦، ١٣٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١،

، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٥، ٢٠٨،

، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٩، ٤٨١، ٤٥١، ٣٥٧، ٣٣٠، ٢٧٥، ٢٧٠، ٢٥٦، ٢٥٥،

، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥١٩، ٥٠٠، ٤٩٨، ٤٩٧،

، ٦٢٣، ٦٢٢، ٦٢١، ٥٩٨، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٥٧، ٥٣٧، ٥٣٥،

٦٩٤، ٦٢٥

محمد بن محمد بن أحمد أبو أحمد الحاكم، ٢٧،

محمد بن محمد بن محمد بن الغرابيلي، ٤٨،

محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد الهاشمي، ٥٣،

محمد بن مخلوف بن مسعود الراشدي، ٣٢،

محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل، ٧٢،

محمد بن موسى العقيلي، ٢٦،

محمد بن موسى بن عثمان الهمزاني، ٤٢،

محمد بن ميمون المرزوي، ١٨٨،

محمد بن وضاح بن بزيع، ٢١٦،

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، ٤٢٣، ٦٩٨،

محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروز آبادي، ٥٢

محمد بن يوسف بن الجرجاني، ٩٢

محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِي، ٣٤٩

محمد بن يونس بن موسى الكديمي، ٤٦٦

محمد عبدالحى اللكنوي ، أبو الحسنات الهندي، ٧٦

مروان بن الحكم بن أبي العاص، ٦٠٠

مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، ٥٣٢

مسلم بن الحجاج، ١، ٨، ٢٣، ٢٨، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٧٦، ٧٩، ١١٣، ١٣٧، ،

١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٩، ٢١٥، ٢٣٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ،

٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٤، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٤٤، ٣٤٦، ،

٣٦٠، ٣٧٢، ٣٩١، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٥، ،

٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٩٨، ٥١٥، ٥٢٠، ،

٥٣١، ٥٣٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧١، ٥٧٢، ،

٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٩٠، ٥٩٥، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٣٣، ،

٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٩٤، ٧٠٢،

مسلمة بن علقمة، ١٤٣

مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، ١٤، ٣٣٧، ٤٣٤، ٥٣٨، ٦٨٢،

مغيرة بن مقسم ، أبو هشام الضبي، ١١٣

موسى بن عقبة المدني، ٦٣٥

نافع بن عمر بن عبد الله الجمحي، ٨١، ٨٢،

نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي، ١١٠

هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي أبو القاسم اللالكائي، ٣٤، ١٦٢، ،

٣٤٢، ٣٤٣، ٤٠٩، ٥٩٦، ٦٩٢،

هدبة بن خالد القيسي، ٦٥٠

هشيم بن بشير الواسطي، ٧٩، ٥١٧، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦٧٤،

ورقاء بن عمر بن كليب الشكري، ٤٠٣

وكيع، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٩، ١٤٩، ١٥٥، ٢١٣، ٥٠٣، ٥١٧، ٥٨٦،

٦٣٠، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٨، ٦٧٤، ٦٧٨،

وكيع بن الجراح، ٨٩

وهب بن منبه بن كامل الصنعاني، ٤٠٦

يحيى بن أبي بكر بن محمد العامري، ٣٥

يحيى بن الحسين بن القاسم الشهاري، ٤٠

يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، ٤١٧

يحيى بن سعيد القطان، ٣٨، ٤٢، ١٣٩، ١٤٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٩، ١٨١، ١٩٤،

١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٦٨، ٤١٢، ٤٦٥،

٤٦٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥١٢، ٥١٣، ٥٢١، ٥٣٢، ٥٧٠، ٦٠٢، ٦٠٤،

٦٢٧، ٦٣١، ٦٣٨، ٦٤١،

يحيى بن سعيد بن قيس، أبوسعيد الأنصاري، ١٥٢

يحيى بن شرف النووي، ١، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٤٢، ٤٤، ١٣٨، ١٤٠، ٢٦٢،

٣٧٦، ٣٧٢، ٤٠٤، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٨٣، ٦٨٦، ٦٩٨، ٧٠٢،

يحيى بن عبدا لله بن بكير، ٥٥٣

يحيى بن مسلم البكاء، ٤٦٩

يحيى بن معين، ٢٧، ٣٦، ٤١، ٦٥، ٦٨، ٧٣، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦،

٨٨، ٩٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٢٠، ١٢١،

١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٥،

١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٩، ١٧٠،

، ١٩٦، ١٩٥، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٢، ١٨٠، ١٧٨، ١٧٧
 ، ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢١، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٣، ٢٠٢، ١٩٨
 ، ٢٦٠، ٢٥٨، ٢٥٤، ٢٤٨، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٢
 ، ٢٨٢، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥ ، ٢٧٣، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٦٦
 ، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٨، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٨٣
 ، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٣٢، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٥، ٣٢٣، ٣١٢، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٤
 ، ٣٩٩، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٤، ٣٨٩، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٥٤، ٣٥٠، ٣٤٩
 ، ٤٣١، ٤١٩، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٣، ٤١٢، ٤٠٩، ٤٠٧، ٤٠٥، ٤٠٢
 ، ٤٥٦، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٠، ٤٣٨، ٤٣٥، ٤٣٤
 ، ٤٧٥، ٤٧٣، ٤٧١، ٤٦٩، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٣، ٤٦٠، ٤٥٨، ٤٥٧
 ، ٤٨٦ ، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦
 ، ٥١١، ٥٠٩، ٥٠٧، ٤٩٩، ٤٩٥، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧
 ، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٢، ٥٢١، ٥١٨، ٥١٦، ٥١٢
 ، ٥٥٣، ٥٤٢، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١
 ، ٥٧٤، ٥٧٠، ٥٦٧، ٥٦٦ ، ٥٦٣، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧
 ، ٥٩٩، ٥٩٧، ٥٩٥، ٥٩٣، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٨، ٥٨٥، ٥٨٣، ٥٧٨، ٥٧٥
 ، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٦١١، ٦١٠، ٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٤، ٦٠٢
 ، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٢٧، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦٢٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٨
 ، ٦٤٤، ٦٤٢، ٦٤١، ٦٤٠، ٦٣٨، ٦٣٧، ٦٣٦ ، ٦٣٥، ٦٣٤، ٦٣٣، ٦٣٢
 ، ٧٠٢، ٧٠١، ٦٩١، ٦٨٤، ٦٧٦، ٦٧١، ٦٦٧، ٦٦٢، ٦٤٩، ٦٤٨
 ، ١٢٤، ١٢٠، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٠، ٨٨، ٨٦، ٨٣، ٨٢، وابن معين
 ، ١٩٦، ١٩٥، ١٨٧، ١٨٢، ١٨٠، ١٧٨، ١٦٩، ١٥٣، ١٥٢، ١٤٨، ١٤٥
 ، ٣٩٧، ٣٨٩، ٣٣٢، ٣٢٥، ٣٠٤، ٣٠١، ٢٨٢، ٢٧٨، ٢٣٢، ٢١٥، ٢١٣

، ٤٨٥، ٤٧٨، ٤٧٦، ٤٧٣، ٤٦٩، ٤٦٥، ٤٤٠، ٤٣٤، ٤١٧، ٤١٦، ٤٠٥
 ، ٥٧٨، ٥٧٠، ٥٦٠، ٥٣٢، ٥١٢، ٥١١، ٤٩٩، ٤٩٥، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٦
 ٦٤٣، ٦٠٨

يحيى بن ميمون أبوالمعلّى العطار، ٦٨

يحيى بن واضح الأنصاري، ٤٧٥

يزيد بن أبي مريم، أبو عبد الله الشامي، ٤٥٢

يزيد بن عبد الله، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٢،

يزيد بن عياض، ١٢٠

يزيد بن هارون السلمي، ٥٤٢

يعقوب بن سفيان الفسوي، ٨٣، ١٩٧

يعقوب بن شيبّة بن الصلت، ١٩٥

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزري، ١٠، ٣٣٥

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، ١٠٤، ١١٣، ١١٥، ١٢٧، ١٢٨،

، ٢٠٥، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٧١، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٥٤

٦٧٧، ٦٤١، ٥٨٣، ٥٠١

يونس بن أبي الفرات، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢

يونس بن أبي الفرات القرشي، ٣٣٠

يونس بن القاسم الحنفي، ١٣٧

يونس بن عبيد، ٣٣١

يونس بن يزيد الأيلي، ٦٤٢

(٧)

فهرس المحتويات

١	المقدمة
١٨	التمهيد: ويشتمل على مباحث
١٩	المبحث الأول : التعريف الموجز بصحيح البخاري
٣٠	المبحث الثاني : النقاد ورجال صحيح البخاري
٤٥	المبحث الثالث: التعريف الموجز بالحافظ ابن حجر العسقلاني
٥٨	المبحث الرابع : التعريف بالفصل التاسع الذي دافع فيه الحافظ ابن حجر عن رجال البخاري المتكلم فيهم .
٧١	الباب الأول : نقد الحافظ ابن حجر للجارحي :
٧١	الفصل الأول : افتقار الجارح لشروط الناقد المؤهل:
٧٨	المبحث الأول : تدني المكانة العلمية للجارح
١٠٤	المبحث الثاني : تحامل الجارح
١١٩	الفصل الثاني : نقد منهج الجارح:
١٢٠	المبحث الأول: اصطلاح الجارح .
١٤٤	المبحث الثاني : مزاح الجارح .
١٥١	المبحث الثالث : تقليد الجارح غيره .
١٥٩	المبحث الرابع : معارضة الجارح للنقاد المتقدمين مع تأخر عصره .
١٦٤	الفصل الثالث : تعنت الجارح:
١٦٩	المبحث الأول: أقسام النقاد من حيث شدتهم أو تساهلهم في نقد الرواة
١٧٤	المبحث الثاني : قبول قول من تعنت في حكمه على الرواة .
١٧٦	المبحث الثالث: رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بكون مجرحيهم قد تعنتوا في جرحهم لهم .

المبحث الرابع : الأئمة الذين وصفهم الحافظ بالتعنت، وسبب وصفه لهم بذلك، وطريقته
في التعبير عن تعنتهم . ١٩٣

لفصل الرابع : وهم الجارح لجرحه الراوي بخطأ غيره: ٢١١

المبحث الأول : رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بوجه الجارح لجرحه
لهم بخطأ غيرهم ٢١٢

المبحث الثاني : كيف بين الحافظ وهم الجارح لجرحه للراوي بخطأ غيره؟ ٢٥٠

لفصل الخامس : وهم الجارح بالاشتباه براو آخر: ٢٦١

المبحث الأول : أنواع الاشتباه في الرواة . ٢٦٢

المبحث الثاني : جهود العلماء لحل مشكلة التشابه بين الرواة . ٢٦٦

المبحث الثالث : رجال البخاري الذين دافع عنهم الحافظ بوقوع مجرحيهم في
الوهم بالاشتباه براو آخر ٢٧٠

المبحث الرابع : كيف بين الحافظ وهم الجارح بالاشتباه براو آخر؟ ٢٩٠

الباب الثاني : نقد الحافظ ابن حجر لأسباب التحريج: ٣١٦

لفصل الأول : نفى الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري: ٣١٦

المبحث الأول : أقسام الجهالة عند العلماء ، وتقسيم الحافظ لها، وحكم مرويات كل قسم ٣١٧

المبحث الثاني : كيف نفى الحافظ الجهالة عمن رمي بها من رجال البخاري؟ ٣٢٢

لفصل الثاني : نفى البدعة القاذحة عمن رمي بها من رجال البخاري: ٣٦٢

المبحث الأول : تعريف البدعة، وبيان حكم رواية أهل المبتدع عند العلماء . ٣٦٣

المبحث الثاني : رأي الحافظ في حكم مرويات أهل البدع، وبيان البدعة القاذحة عنده . ٣٧٩

المبحث الثالث : البدع التي نسب إليها بعض رجال البخاري . ٣٨٨

المبحث الرابع : كيف نفى الحافظ البدعة القاذحة عمن رمي بها من رجال البخاري؟ ٤١١

المبحث الخامس : هل أخرج البخاري للمبتدع الداعية إلى بدعته ؟ ٤٢٠

لفصل الثالث : افتقار الجرح لشروط القبول : ٤٤٢

المبحث الأول : افتقار الجرح إلى الثبوت . ٤٤٣

٤٦٥	المبحث الثاني: افتقار الجرح إلى تفسير.
٣٩٣	فصل الرابع : ضعف سبب الجرح :
٤٩٥	المبحث الأول : في قول الناقد : (فلان أحب إلي من فلان) .
٥٠١	المبحث الثاني : مزاح الراوي .
٥٠٤	المبحث الثالث : امتحان الطالب لشيخه .
٥٠٧	المبحث الرابع : عدم رواية مالك أو شعبة عن أدركاه من الرواة .
٥١٩	المبحث الخامس : انفراد الراوي بالحديث .
٥٢٨	المبحث السادس : القدح في الراوي لإكثاره عن الضعفاء .
٥٣٧	المبحث السابع : الدخول على الحكام والسلاطين .
٥٤٠	المبحث الثامن : حفظ الكفيف من كتابه بقراءة غيره .
٥٤٥	باب الثالث: قبول ابن حجر لما جرح به بعض رجال البخاري وتقويته لمروياته :
٥٤٨	فصل الأول : المقويات المصححة لأحاديث الراوي المجروح :
٥٥٠	المبحث الأول: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بالمتابعات .
٥٦٩	المبحث الثاني: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بالشواهد .
٥٨١	المبحث الثالث: تقوية حديث الراوي المتكلم فيه بكونه ليس في أحكام الحلال والحرام
٥٩٠	المبحث الرابع: تقوية الحديث بكونه عن شيخ أو تلميذ له خصوصية بالراوي المتكلم فيه .
	المبحث الخامس: تقوية الحديث بكون الراوي المتكلم فيه من شيوخ البخاري الذين لقيهم
٥٩٥	بعرف مروياتهم واطلع على أصول كتبهم وانتقى من صحيح حديثهم .
٦٠٠	المبحث السادس: تقوية الحديث بكون الراوي المتكلم فيه حدث به قبل وقوعه في القادح .
٦٠٤	المبحث السابع: التقوية بكون البخاري اجتنب الأحاديث التي تُكَلَّمُ في الراوي لأجلها .
٦١٠	نصل الثاني : توجيه الجرح المقبول :
٦١١	المبحث الأول : توجيه الجرح بتخصيصه بحديث واحد أو أكثر
٦٢٦	المبحث الثاني : توجيه الجرح على أنه من قبيل التضعيف النسبي
٦٣٧	المبحث الثالث: توجيه الجرح بتخصيصه بما حدث به الراوي من حفظه لا بما حدث من كتابه

المبحث الرابع: توجيه الجرح على شيء مخصوص وليس بمنصوص .

٦٤٩

لخاتمة

٦٥٤

حق في "إتمام الكلام على بعض التراجم"

٦٦٦

هرس المصادر والمراجع

٦٨٠

هرس الآيات القرآنية

٧٠٦

هرس الأحاديث

٧٠٧

هرس المصطلحات الحديثية

٧١٠

هرس الفرق

٧١٢

هرس الأعلام

٧١٣

هرس المحتويات

٧٤٤